

كِتَاب
طَرَحُ الْبَشْرِ
فِي شَرْحِ النَّفْسِ

لِلْإِمَامِ الْعَالَمِ زَيْنِ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ

بْنِ الْحَسَنِ الْعِرَاقِيِّ «٧٢٥-٨٠٦ هـ»

وَأَبُو لَهُ أَبِي زُرْعَةَ

الجزء الثاني

مَوْسُطُ السَّارِخِ الْعَرَبِيِّ

كِتَابُ طَرَحِ الْبَشْرِيفِ فِي شَرْحِ الْمَقْرِيفِ

وهو شرح على

المتن المسمى بـ (تقريب الاسانيد وترتيب المسانيد) للامام الاوحد والعلم
الاجل حافظ عصره، وشيخ وقته، بمجد المائة الثامنة: زين الدين أبي الفضل
عبد الرحيم بن الحسين العراقي المولود عام ٧٢٥ المتوفى عام ٨٠٦ هـ
وهذا الشرح له ولولده الحافظ الفقيه المتفني قاضي مصر ولي الدين أبي زرعة
العراقي المولود عام ٧٦٢ المتوفى عام ٨٢٦ هـ أكمه عام ٨٩٨ هـ
رحمهما الله تعالى وتقع بهما

الجزء الثاني

قبول على أربع نسخ خطية منها ما هو على نسخة المؤلف
حقوق الطبع على هذا الشكل محفوظة

﴿ كِتَابُ الطَّهَارَةِ ﴾

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَيْدُومِيُّ وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْلطِيفِ بْنُ
عَبْدِ الْمُنْعَمِ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيٍّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ
الْعُمَرِيُّ وَالْمُبَارَكُ بْنُ الْمُعْطَاوِشِ قَالُوا أَخْبَرَنَا هَيْبَةُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ
أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَزْازِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
الشَّافِعِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوْحٍ الْمَدَائِنِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَجِّحٍ الْبَزْازِيُّ
قَالَا : حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ يَقُولُ
سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَانَوِي
فَنَ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ
وَمَنْ كَانَتْ

﴿ كِتَابُ الطَّهَارَةِ ﴾

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَيْدُومِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْلطِيفِ بْنُ عَبْدِ الْمُنْعَمِ قَالَ
أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيٍّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ الْعُمَرِيُّ وَالْمُبَارَكُ بْنُ الْمُعْطَاوِشِ قَالُوا
أَخْبَرَنَا هَيْبَةُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَزْازِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوْحٍ الْمَدَائِنِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَجِّحٍ الْبَزْازِيُّ قَالَا
حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
التَّيْمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ يَقُولُ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقُولُ
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَانَوِي
فَنَ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ وَمَنْ كَانَتْ

هَجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٌ يَتَزَوَّجُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ ۖ

هجرة إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه ۖ فيه فوائد (الأولى) حديث عمر أخرجه الأئمة الستة فأخرجهم مسلم عن محمد بن عبد الله بن غير وابن ماجه عن أبي بكر بن ذبيبة كلاهما عن يزيد بن هارون فوقع بدلا لهما عالياً بدرجتين واتفق عليه الشيخان من رواية مالك وحماد بن زيد وابن عيينة وعبد الوهاب النقي وأخرجه البخاري وأبو دارود من رواية الثوري ومسلم من طريق الليث وابن المبارك وأبي خلد الأحمر وحفص بن غياث وائتمذى من رواية عبد الوهاب النقي . وائسأى من طريق مالك وحماد بن زيد وابن المبارك وأبي خلد الأحمر . وابن ماجه أيضاً من رواية الليث عشرتهم عن يحيى بن سعيد الأنصارى أورده البخارى فى سبعة مواضع من صحيحه فى بدء الوحى والايمان والكناح والهجرة وترك الخيل والعق والنذور . ومسلم فى الجهاد . وأبوداود والطلاق . وائتمذى فى الجهاد وائسأى فى الايمان . وابن ماجه فى الزهد (الثانية) هذا الحديث من أفراد الصحيح لم يصح عن النبى ﷺ إلا من حديث عمر ولا عن عمر إلا من رواية علقمة ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن ابراهيم التيمى ولا عن التيمى إلا من رواية يحيى بن سعيد الأنصارى قال أبوبكر البزار فى مسنده : لا نعلم يروى هذا الكلام إلا عن عمر بن الخطاب عن النبى صلى الله عليه وسلم بهذا الاسناد . وقال الخطابى : لا أعلم خلافا بين أهل الحديث فى أنه لم يصح مسندا عن النبى ﷺ إلا من رواية عمر . وقال الترمذى بعد تحريجه : هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد . وقال حمزة بن محمد الكنانى : لا أعلم رواه غير عمر ولا عن عمر غير علقمة ولا عن علقمة غير محمد بن ابراهيم ولا عن محمد بن ابراهيم غير يحيى بن سعيد . وقال محمد بن عثاب لم يروه غير عمر ولا عن عمر غير علقمة إلى آخره (الثالثة) ما ذكره هؤلاء الأئمة من كون حديث عمر فردا هو المشهور وقد روى من

طرق أخرى رأيت ذكرها للفائدة فوقت عليه مسداً من غير طريق عمر من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة وأنس وعلى . فحديث أبي سعيد رواه الخطابي في معالم السنن والدارقطني في غرائب مالك وابن عساكر في غرائب مالك من رواية عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد وهو غلط من ابن أبي رواد وقول الخطابي إنه يقال إن الغلط إنما جاء من قبل نوح بن حبيب الذي رواه عن ابن أبي رواد فليس بمجيد من قائله فإنه لم ينفرده به نوح عنه بل رواه غيره عنه وإنما الذي تنفرده به ابن أبي رواد كما قال الدارقطني وغيره (وحديث) أبي هريرة رواه الرشيد العطار في بعض تخاريجيه وهو وهم أيضاً . (وحديث) أنس رواه ابن عساكر من رواية يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن أنس بن مالك وقال هذا حديث غريب جداً والمحموط حديث عمر انتهى . والمعروف من حديث أنس ما رواه البيهقي من رواية عبد الله بن المثني الأنصاري قال حدثني بعض أهل بيتي عن أنس فذكر حديثاً فيه أنه لا عمل لمن لا نية له الحديث . (وحديث) علي رواه محمد بن ياسر الجبائي في نسخة من طريق أهل البيت إسنادها ضعيف . وأما من تابع علقمة عليه فذكر أبو أحمد الحاكم أن موسى بن عقبة رواه عن نافع وعلقمة . وأما من تابع يحيى بن سعيد عليه فقد رواه الحاكم في تاريخ نيسابور من رواية عبد ربه بن سعيد عن محمد بن إبراهيم أورده في ترجمة أحمد بن نصر بن زياد وقال إنه غلط فيه قال وإنما هو عن يحيى بن سعيد لا عبد ربه بن سعيد . وذكر الدارقطني أنه رواه الحجاج بن أرطاة عن محمد بن إبراهيم وأنه رواه سهل بن صقير عن الدراوردي وابن عيينة وأنس ابن عياض عن محمد بن عمرو بن علقمة عن محمد بن إبراهيم وهو سهل على هؤلاء الثلاثة وإنما رواه هؤلاء الثلاثة وغيرهم عن يحيى بن سعيد . ورأيت في كتاب المستخرج من أحاديث الناس للفائدة لعبد الرحمن بن منده أنه رواه سبعة عشر من الصحابة غير عمر وأنه رواه عن عمر غير علقمة وعن علقمة غير التيمي وعن التيمي غير يحيى بن سعيد . وبلغني أن الحافظ أبا الحجاج المزني سئل

عن كلام ابن مده هذا فاستعمده وقد تنبعت كلام ابن مده فوجدت أكثر الصحابة الذين ذكر حديثهم في الباب إنما لهم أحاديث أخرى في مطلق النية لا هذا الحديث بعينه . كحديث يبعثون على نياتهم وحديث ليس له من غزاته إلا ما نوى ومحو ذلك . وهكذا يفعل الترمذى حيث يقول وفي الباب عن فلان وفلان فكثيرا ما يريد بذلك أحاديث غير الحديث الذى يسنده في أول الباب ولكن بشرط كونها تصلح أن تورد في ذلك الباب ، وهو عمل صحيح إلا أن أكثر الناس إنما يفهمون إرادة ذلك الحديث المعين والله أعلم (الرابعة) أطلق بعضهم على هذا الحديث اسم التواتر وبعضهم اسم الشهرة وليس كذلك وإنما هو فرد ومن أطلق ذلك فحمل على أنه أراد الاشتهار أو التواتر في آخر السند من عند يحيى بن سعيد . قال النووى : هو حديث مشهور بالنسبة إلى آخره غريب بالنسبة إلى أوله قال وليس متواترا فقد شرط التواتر في أوله رواه عن يحيى بن سعيد أكثر من مائتى إنسان أكثرهم أئمة قلت رويناه عن الحافظ أبى موسى محمد بن عمر المدينى أنه رواه عن يحيى بن سعيد سبعة رجل (الخامسة) فى إسناد هذا الحديث لطيفة حديثة وهو أنه اجتمع فيه ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض علقمة والتيمى ويحيى وهو كثير وأكثر ما اجتمع التابعون فى حديث واحد ستة أنفس أفرد الخليل بالتصنيف فى جزء له وهو حديث أبى أيوب فى فضل قراءة قل هو الله أحد (السادسة) هذا الحديث قاعدة من قواعد الاسلام حتى قيل فيه : إنه ثلث العلم وقيل ربه وقيل خمسة وقال الشافعى وأحمد إنه ثلث العلم . قال البيهقى : لأن كسب العبد بقلبه ولسانه وجوارحه فانية أحد الأقسام وهى أرجحها لأنها تكون عبادة باقراها ولذلك كانت نية المؤمن خيرا من عمله وهكذا أول البيهقى . وكلام الامام احمد يشعر بأنه أراد بكونه ثلث العلم معنى آخر فانه قال أصول الاسلام على ثلاثة أحاديث حديث الاعمال بالنية وحديث عائشة من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد وحديث النعمان بن بشير الحلال بين والحرام بين (١) ، وقال أبوداود اجتهدت فى

(١) فى النسخ التى بأيدينا : حلال بين وحرام بين

المسند فإذا هو أربعة آلاف حديث ثم نظرت فإذا مدارها على أربعة أحاديث
 الحلالين (١) ، والأعمال بالنية . وحديث أبي هريرة إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ،
 وحديثه من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه . هكذا روى ابن الأعرابي عنه وروى
 ابن داسة عنه نحوه إلا أنه أبدل حديث إن الله طيب بحديث لا يكون المرء
 مؤمناً حتى لا يرضى لأخيه إلا ما يرضى لنفسه . وجعل بعضهم مكان هذا الحديث
 الذي تردد كلام أبي داود فيه حديث ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما في
 أيدي الناس يحبك الناس وروى عن أبي داود أيضاً الثقة يدور على خمسة
 أحاديث الحلالين ، والأعمال بالنيات . وما نهيتكم عنه فاجنبوه وما أمرتكم
 به فأتوا منه ما استطعتم ، ولا ضرر ولا ضرار (السابعة) كلمة إنما للحصر على ما تقرّر
 في الأصول ومعنى الحصر فيها إثبات الحكم في المذكور وتنبه عما عداه كقوله تعالى
 « إنما إلهكم الله » ولكن دلالتها على النفي فيما عداه هل هو بمقتضى موضوع
 اللفظ أو بطريق المفهوم ؟ فيه كلام لبعض المتأخرين واستدل على وفهم أنها للحصر
 أن ابن عباس فهمه من قوله ﷺ « إنما الربا في النسبة » فاعترضه المخالفون له
 بدليل آخر يقتضي تحريم ربا الفضل ولم يمارضوه فيما فهمه من الحصر لاتفاقهم
 عليه . واتفق الأئمة الستة على إثبات هذه اللفظة في الحديث وقد رواه اتقاضي
 في مسند الشهاب دون لفظ إنما وهي من رواية يزيد بن هارون أيضاً
 وإسناده جيد إلا أن أبا موسى المديني قال لا يصح إسناده يعني بدون إنما
 (الثامنة) إذا تقرّر أنها للحصر فتارة تقتضي الحصر المطلق وهو الأغلب الأكثر
 وتارة تقتضي حصراً مخصوصاً كقوله تعالى « إنما أنت منذر » وقوله
 « إنما الحياة الدنيا لعب ولهو » فالمراد حصره في التنذرة لمن لا يؤمن ونفي
 قدرته على ما طلبوا من الآيات وأراد بالآية الثانية الحصر بالنسبة إلى من أثرها
 أو هو من باب تغليب الغالب على النادر . وكذا قوله في الحديث إنما أنا بشر
 أراد بالنسبة إلى الاطلاع على بواطن الخصوم وبالنسبة إلى جواز النسيان عليه
 قال ابن دقيق العيد ويفهم ذلك بالقرائن والسياق (التاسعة) المراد بالأعمال هنا

أعمال الجوارح كلها حتى تدخل في ذلك الأقوال فأنها عمل اللسان وهو من الجوارح
قال ابن دقيق العيد ورأيت بعض المتأخرين من أهل الخلاف خصص الأعمال
بما لا يكون قولاً ولا فِعْلاً وأخرج الأقوال من ذلك . قال وفي هذا عندي بعد . ولا تردد
عندي في أن الحديث يتناول الأقوال أيضاً والله أعلم (العاشر) النيات جميع
نية والمشهور في الرواية تشديد الباء في الجمع وحكى فيه النووي التخفيف
وقد ورد الحديث بلفظ الأفراد أيضاً في النية وفي العمل أيضاً وكله في الصحيح
واختلف في حقيقة النية فقيل هي الطلب وقيل الجد في الطلب ومنه قول ابن
مسعود من ينو الدنيا تعجزه أي من يجد في طلبها وقيل القصد للشيء بالقلب
وقيل عزيمة القلب . وقيل هي من النوى بمعنى البعد فكان اتناوى للشيء يطلب
بتصده وعزمه ما لم يصل إليه بجوارحه وحركاته ان ظاهرة بعده عنه فجعلت
النية وسيلة إلى بلوغه والله أعلم (الحادية عشرة) قال ابن دقيق العيد لا بد من
حذف المناف واختلاف الفقهاء في تقديره فالذين اشترطوا النية قدروا صحة
الأعمال بالنيات أو ما يقاربه والذين لم يشترطوها قد رواكمال الأعمال بالنيات
أو ما يقاربه وقد رجح الأول بأن الصحة أكثر لزوماً للحقيقة من السكال فالحل
عليها أولى . قال وقد يقدرونه إنما اعتبار الأعمال بالنيات وذكر بعض المتأخرين
من الحنفية وهو قاضى القضاء شمس الدين السروجى أن التقدير ثوابها لاصحتها
لأنه الذى يطرد فإن كثيراً من الأعمال يوجد ويعتبر شرعاً بدونها ولأن
إضمار الثواب منفق على إرادته ولأنه يلزم من انتفاء الصحة انتفاء الثواب دون
العكس فكان ما ذهبنا إليه أقل إضراراً فهو أولى ولأن إضمار الجواز والصحة
يؤدى إلى نسخ الكتاب بخبر الواحد وهو ممتنع ولأن العامل في قوله بالنية
مقدر بإجماع النجاة ولا يجوز أن يتعلق بالأعمال لأنها رفع بالابتداء فيبنى بلا
خبر فلا يجوز فالمقدر إما مجزئة أو صحيحة أو منبئة (فثنية) أولى بالتقدير
لوجهين (أحدهما) أن عند عدم النية لا يبطل أصل العمل وعلى إضمار الصحة
والاجزاء يبطل فلا يبطل بالشك . (الثانى) أن قوله ولكل امرئ ما نوى يدل على
لثواب والاجر لأن الذى له إنما هو الثواب وأما العمل فعليه انتهى وفيه

نظر من وجوه (أحدها) أنه لا حاجة إلى إضرار محذوف من الصحة أو الكمال أو الثواب إذ الإضرار خلاف الأصل وإنما المراد حقيقة العمل الشرعي فلا يحتاج حينئذ إلى إضرار وأيضاً فلا بد من إضرار شيء يتعلق به الجار والمجرور فلا حاجة لإضرار مضاف لأن تقليل الإضرار أولى فيكون التقدير إنما الأعمال وجودها بالنية ويكون المراد الأعمال الشرعية (والثاني) أن قوله إن تقدير الثواب أقل إضراراً لكونه يلزم من انتفاء الصحة انتفاء الثواب دون العكس فلا نسلم أن فيه تقليل الإضرار لأن المحذوف واحد ولا يلزم من تقدير الصحة تقدير ما يترتب على نفيها من نفي الثواب ووجوب الإعادة وغير ذلك فلا يحتاج إلى أن تقدر إنما صحة الأعمال والثواب وسقوط القضاء مثلاً بالنية بل المقدر واحد وإن رتب على ذلك الواحد شيء آخر فلا يلزم تقديره (والثالث) أن قوله إن تقدير الصحة يؤدي إلى نسخ الكتاب بخبر الواحد فإن أراد به أن الكتاب دال على صحة العمل بنية لكون النية لم تذكر في الكتاب فهذا ليس بنسخ وأيضاً فالثواب مذكور في الكتاب على العمل ولم تذكر النية على أن الكتاب ذكرت فيه نية العمل في قوله تعالى « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » فهذا هو القصد والنية ولو سلم له أن فيه نسخ الكتاب بخبر الواحد فلا مانع من ذلك عند أكثر أهل الأصول (والرابع) أن قوله إن تقدير الصحة يبطل العمل ولا يبطل بالشك ليس بجيد بل إذا تيقنا شغل الذمة بوجوب العمل لم نسقطه بالشك ولا تبرأ الذمة إلا بيقين فحمله على الصحة أولى لتيقن البراءة به (والخامس) أن قوله إن الذي له إنما هو الثواب وأما العمل فعليه . والاحسن في التقدير أن لا يقدر حذف مضاف فإنه لا حاجة إليه ولكن يقدر شيء يتعلق به الجار والمجرور فإنه لا بد من تقديره كما تقدم إنما الأعمال وجودها بالنية ونفي الحقيقة أولى والمراد نفي العمل الشرعي وإن وجد صورة الفعل في الظاهر فليس بشرعي عند عدم النية والله أعلم (الثانية عشر) يحتمل أن يكون معنى إنما الأعمال بالنيات ، أن من لم ينو الشيء لم يحصل له ويحتمل أن يكون المراد من نوى شيئاً لم يحصل له غيره قال ابن دقيق العيد بينهما فرق وإلى هذا يشير

قوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه انتهى . وهذا يؤدي إلى أن التشريك في النية مفسد لها وقد ورد لكلى من الاحتمالين ما يؤكد ما يؤكد هذا الاحتمال ما رواه النسائي من حديث أبي أمامة قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال رأيت رجلا نزا يلتبس الأجر والذكر ماله؟ فقال رسول الله ﷺ لا شيء له ، الحديث . وفيه إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصا وابتغى به وجهه . ويدل للاحتمال الأول ما رواه النسائي أيضا من حديث عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : من نزا في سبيل الله ولم ينو إلا عقلا فله ما نواه . فاتباه بصيغة الحصر يقتضي أنه إذا نوى مع العقل شيئا آخر كان له ما نواه والله أعلم . وقد اختلف كلام أصحابنا في مواضع وحاصل ما ذكره من نوى مع القرض ما هو حاصل ولو لم ينو فانه لا يضره (فنها) لو نوى الامام تكبيرة الاحرام واعلام القوم لم يضره كما جزم به الرافعي والنووى (ومنها) إذا قصد المسبوق بتكبيرة الاحرام التحريم والهوى لا يصح لأن تكبيرة الاحرام لا يحصل بها تكبيرة الهوى (ومنها) لو نوى الوضوء والتبرد لم يضره على الأصح لحصول التبرد بدون النية وهذا إذا نواهما معا فان طرأت نية التبرد فان كان ذلك مع ذكر النية لم يضره وإن لم يكن ذا كراهة لم يصح ما بعد نية التبرد (ومنها) لو نوى الجنب غسل الجنابة والجمعة معا فقد نص الشافعي في البويطي على حصولهما وهذا يقتضي حصول غسل الجمعة ولو لم ينو وهو ما صححه الرافعي في الشرحين وخالفه في المحرر فقال يحصل المنوى فقط . وتبعه النووى على هذا في سائر كتبه ونقله عن الأكثرين وقال الرافعي إنه إذا نواهما وقتلنا إنه لو اقتصر على الجنابة لم تحصل الجمعة فتقضيتها أن لا يصح الغسل أصلا ورد كلامه لمخالفته للنص . ومنها لو نوى بفرضه القرض والراتبة فانه لا يصح لعدم دخول الراتبة مع القرض لو لم ينو . (ومنها) لو نوى القرض والتحية حصلا لحصول التحية بدونها . (ومنها) لو نوى بخطبة الجمعة والجمعة والكسوف لم يصح كما جزم به الرافعي والنووى . (ومنها) ما إذا نوى بقضاء الفائتة عمالة التراويح فالقياس عدم الصحة وفي فتاوى ابن الصلاح حصول الفائتة وهو مشكل . (ومنها) أن ينوى

صوم (١) عاشوراء مع قضاء أو نذر أو كفارة فالقياس عدم الصحة وأفتى شرف
الدين البارزي بحصوله عنهما وهو مشكل أما إذا نوى في يوم عاشوراء الصيام
عن نذر أو كفارة أو قضاء وأطلق فالتقياس حصول الفرض فقط وأفتى البارزي
بحصولها وهو بعيد وقال صاحب المهمات القياس أن لا يصح لواحد منهما وهو
مردود أيضاً بل الصواب حصول الفرض فقط (الثالثة عشر) إن قيل ما فائدة قوله
وإنما لكل امرئ ما نوى بعد قوله إنما الأعمال بالنيات هل أتى به للتأكيد أو
للتأسيس؟ قال صاحب المفهم فيه تحقيق لاشتراط النية والاخلاص في الأعمال
انتهى فجعله للتأكيد ولا شك أن التأسيس أولى من التأكيد وذكر في فائدة
ذلك وجوه (أحدها) ما قاله النووي أن فائدته اشتراط تعيين النوى فإذا كان على
الإنسان صلاة مقضية لا يكفيه أن ينوى الصلاة الفائتة بل يشترط أن ينوى
كونها ظهراً أو عصراً أو غيرهما ولولا اللفظ الثاني لاقتضى الأول صحة النية بلا
تعيين (والوجه الثاني) ما ذكره ابن السمعاني في أماليه أن فيه دلالة على أن الأعمال
الخارجة عن العبادة قد تصيد الثواب إذا نوى بها فاعلم القربة كالاكل والشرب
إذا نوى بهما القوة على الطاعة والنوم إذا قصد به ترويح البدن للعبادة والوطء
إذا أراد به التخفيف عن الفاحشة كما قال عليه الصلاة والسلام وفي يضع أحدكم
صدقة الحديث (والوجه الثالث) أن الأفعال التي ظاهرها القربة وإن كان موضوع
فعلها للعبادة إذا فعلها المكلف عادة لم يترتب الثواب على مجرد الفعل وإن كان
الفعل صحيحاً حتى يقصد به العبادة. وقد ذكر ابن دقيق العيد في الاقتراح أن
من أحسن ما يقصد بسماع الحديث كثرة الصلاة على النبي ﷺ بقصد القربة لا
على سبيل العادة فجعل الصلاة على النبي ﷺ وإن كانت قربة أن فائدتها فيما إذا
قصد بها القربة والله أعلم (الرابعة عشر) المعروف في الرواية كسر الراء من قوله
لا امرئ وعلى هذا فأعرابه في حرفين من آخره الراء والهمزة تقول هو امرؤ
جيد يرفع الراء ورأيت امرء بنصبها وهذه هي اللغة الفصحى وفيه لغتان
أخرى انفتح الراء مطلقاً حكاهما القراء وضمها مطلقاً وتكون حركات الأعراب في

(١) في النسخ التي بآب بن يوم ع

المهزلة فقط وهو مفرد لا جمع له من لفظه (الخامسة عشر) فيه اشتراط النية لصحة العبادة وقد اتفق العلماء على ذلك في العبادة المقصودة لعبهم التي ليست وسيلة إلى غيرها وحكى أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد المالكي في كتابه بداية المجتهد اتفاق العلماء على اشتراط النية في العبادات وحكى الاختلاف في الوضوء لاختلافهم في أنه وسيلة أو مقصد وحكى ابن التين السفاقي أنهم لا يختلفون في أن العبادة المحضة مفتقرة إلى النية والعبادة المفهومة المعنى غير مفتقرة إلى النية . وذكر النووي في شرح مسلم أن الأعمال ضربان ضرب تشترط النية لصحته وحصول الثواب فيه كالاركان الأربعة وغير ذلك مما أجمع العلماء أنه لا يصح إلا بنية وكالوضوء والغسل والتيمم وطواف الحج والعمرة والوقوف مما اشترط النية فيه بعض العلماء وضرب لا تشترط النية لصحته لكن تشترط لحصول الثواب كستر العورة والأذان والاقامة وابتداء السلام ورده وتسميت العاطس ورده وعبادة المريض واتباع الجائز وإمطة الأذى وبناء المدارس والربط والارقاق والمبات والوصايا والصدقات ورد الأمانات ونحوها (السادسة عشر) احتج به من أوجب النية في الوضوء والغسل وهو قول الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وداود وغيرهم وخالف في ذلك أبو حنيفة والثوري والأوزاعي وهي رواية شاذة عن مالك واحتج المخالف بأنه ليس مقصودا وأن المقصود به النظافة فاشبهه بإزالة النجاسة واشترط على الحنفية بأنهم أوجبوها في التيمم وليس مقصودا وأجابوا بأنه طهارة ضعيفة فافتقر إلى النية تقوية له وبأن الله ذكر النية في التيمم (فتيمموا صعيدا طيبا) أي اقصدوا وهو النية ولم يذكر ذلك في الوضوء والغسل واحتج أيضا القائلون بأنه لا تشترط النية في الوضوء بتعليم النبي ﷺ الوضوء للأعرابي ولم يذكر له النية مع جهل الأعرابي بأحكام الوضوء ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وتقضى عليهم بتأدية الصلاة للأعرابي المسمى صلاته ولم يذكر له النية وقد قلتم بوجوبها في الصلاة فما الفرق ؟ وإنما بين النبي ﷺ لمن علمه الأفعال الظاهرة التي تدرك الناظر (١) على تركها لو تركها فأما المقصد

للقبادة فكان معلوماً عندهم والله أعلم (السابعة عشر) فيه حجة على الأوراعى في
ذهابه إلى أن التيمم لا يجب له النية أيضاً كبقية الطهارات واحتج له بأنها وسائل
وليست بمقاصد ودور عليه بالإجماع على أن الجنب لو سقط في الماء غافلاً عن كونه جنباً
أنه لا ترتفع جنابته قطاً فلولا وجوب النية لما توقف صحة غسله عليها وهو
واضح (الثامنة عشر) احتج به لمن أوجب النية في غسل النجاسة لأنه عمل واجب
قال الرافعي ويحكى عن ابن سريج وبه قال أبو سهل الصعلوكي فيما حكاه صاحب
التمتة انتهى. وحكى ابن الصلاح في فوائد الرحلة وجهاً ثالثاً أنها يجب لازالة
النجاسة التي على البدن دون الثوب لا مكان صلاته في غيره وقد رد ذلك بحكاية
الإجماع فقد حكى الماوردي في الحاوي والبعث في التهذيب أن النية لا تشترط
في إزالة النجاسة قال الرويانى في البحر عندى لا يصح النقل عنهما أى عن ابن
سريج والصعلوكي وإنما لم يشترطوا النية في إزالة النجاسة لأنها من باب التروك
فصار كترك المعاصى وقد يعترض على هذا التعليل بأن الصوم من باب التروك
أيضاً ولهذا لا يبطل بالعزم على قطعه وقد أجمعوا على وجوب النية فيه (التاسعة
عشر) احتج به على أبي حنيفة في ذهابه إلى أن الكافر إذا أجنب أو أحدث
فاغتسل أو توضأ ثم أسلم أنه لا يجب إعادة الغسل والوضوء عليه وهو وجه لبعض
أصحاب الشافعي وخالف الجمهور في ذلك فقالوا يجب إعادة الغسل والوضوء لأن
الكافر ليس من أهل العبادة وبعضهم يعلله بأنه ليس من أهل النية (الفائدة العشرون)
احتج به على أنه يجب على الزوج النية إذا غسل زوجته المجنونة من حيض أو نفاس
أو الدمية إذا امتنع ففساها الزوج وهو أصح الوجهين كما صححه النووي في التحقيق
في مسألة المجنونة وأما الدمية الممتنعة فقال في شرح المهذب الظاهر أنه على
الوجهين في المجنونة بل قد جزم ابن الرقعة في الكفاية في غسل الدمية لزوجها
المسلم أن المسلم هو الذي ينوى ولكن الذي صححه النووي في التحقيق في
الدمية غير الممتنعة اشترط النية عليها نفسها والله أعلم (الحادية والعشرون) استدل
به على أنه لا يصح وضوء المرتد ولا غسله ولا تيممه وهو كذلك لأنه ليس أهلاً
للعادة والنية وقد ادعى النووي في الرضة نفي الخلاف فيه تبعاً للرافعي

وليس كذلك فقد حكى الماوردي في الحاروي وجها في صحة غسله وفي شرح
المهذب حكاية وجه عن النهاية في صحة غسله ووضوئه أيضاً وفي الجواهر للقمولي
حكاية وجه في صحتها وصحة تيممه أيضاً (الثانية والعشرون) فيه اشتراط النية
للسجود التلاوة لأنه عبادة وهو قول الجمهور وخالف فيه بعضهم فلم يوجب
النية فيه (الثالثة والعشرون) استدله على وجوب النية على الفاسل في غسل الميت
لأنه عبادة وغسل واجب وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي ويدل عليه نص
الشافعي على وجوب غسل الفريق وأنه لا يكفي إصابة الماء له ولكن أصبح
الوجهين كما قال الرافعي في المحرر أنه لا تجب النية على الفاسل ونسب في الشرح
تصحيحه للقاضي الروياني وغيره لأن النية إنما هي على المقتسل والميت لا يتصور
منه ولأن مقصوده النظافة ويشكل بوجوب غسل الفريق وأجيب عنه بما
مأمورون بغسله فلا يسقط الفرض إلا بفلسنا (الرابعة والعشرون) استدله على
أن المتوضئ إذا لم ينو الوضوء إلا عند غسل الوجه لم يحصل له ثواب ما فعله
قبل ذلك من سنن الوضوء من المضمضة والاستنشاق وغسل الكفين والتسمية
والسواك فخلو ذلك عن النية وهو كذلك وبه جزم الرافعي: وذهب بعض أصحاب
الشافعي إلى حصول ثواب السنن لانعطاف النية على بقية العبادة كصيام التطوع
على ماسياتي واستثنى القمولي في الجواهر مما يحصل ثوابه من السنن التسمية ولك أن
تقول إن أراد حصول ثواب الذكر لا بقيد ثوابه على فعلها في الوضوء فهو كذلك
ولا يرد ذلك على الرافعي لأنه إنما نفي حصول ثواب سنن الوضوء وعلى هذا
فينبغي أن يستثنى السواك أيضاً لأنه سنة مطلقا لكن لا يحصل له ثواب السواك
في الوضوء. وإن أراد القمولي حصول ثواب التسمية بقيد كونها من سنن الوضوء
فمنوع لقوله وإنما لكل امرئ ما نوى وهو لم ينو الوضوء قبل ما فعله من
السنن والله أعلم (الخامسة والعشرون) استدله على أن من نوى صلاة فرض
ثم بطل فرضه لاتبائه بما يناق الفرضية دون النفلية أنها لا تصح تلامه لم ينو
بصلاته النافلة فلا يحصل له ما لم ينو وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي أما إذا
نوى في أثناء صلاته انقلابها تلامه فلا يخلو إما أن تكون لفرض صحيح أولي

عذر فان كان لغيره صحيح كان أحرم بالفرض منفرداً فجاء الامام وتقدم ليصلي
فنوى قلبها تملأ وسلم من ركعتين ثم صلى مع الامام صحت الاولى تملأ كما نص عليه
الشافعي وفيه قول مخرج أنها لا تصح تملأ لأنه لم ينو وقت النية عند الاحرام
لا في أثناءها وهذا هو القياس ولكن اشتغل بخروجه لعذر. والاول أصح كما قال
الرافعي لأنه قصد النفل بعد الاعراض عن الفرض وإنما فعل ذلك لأمر محبوب
وهو امتثال الصلاة بالجماعة. وان قلبها تملأ نذر سبب فلا يظهر كما قال الرافعي
البطلان ونص عليه الشافعي أيضاً ومثله مالو أحرم بالظهر قبل الروال فان كان
طالما لم يصح فرضاً ولا تملأ لتلاعبه وإن فعله لظن دخول الوقت بالاجتهاد فلا يصح
كما قال الرافعي أنها تكون تملأ ومثله مالو كبر المسبوق للاحرام في حاله هويه
إلى الركوع فان كان عالماً بامتناع إيقاع تكبيرة الاحرام بعد مجاوزة حد القيام
فلا يظهر كما قال لرافعي البطلان وإن كان جاهلاً فلا يظهر انتقاده تملأ كما قال
الرافعي ومثله مالو وجد العاجز عن القيام في صلاة الفرض خفة فلم يتم
والأظهر فيه البطلان كما قال الرافعي. ومثله مالو أحرم بالفرض قاعداً مع القدرة على
القيام والأظهر البطلان أيضاً لتلاعبه كما قال الرافعي بل هو أولى بالبطلان من
التي قبلها. والحديث حجة لمن قال لا يحصل له ثواب النفل مطلقاً سواء فيه
المعذور وغيره لأنه لم ينو ونيتته الحادثة في أثناء الصلاة واقعة في غير موضع
النية إلا أن أصحابنا جعلوا للمتطوع بالنفل المطلق الزيادة والنقصان بالنية على
ما نواه أولاً وإن كان في أثناء الصلاة والله أعلم (السادسة والعشرون) فيه حجة
لمن ذهب إلى أنه إذا نوى الجماعة صلاة الجمعة فخرج وقتها أنهم لا يكملونها ظهراً
لأنهم لم ينووا الظهر وإنما نوا الجماعة ويجب عليهم ابتداء الظهر وهو قول أبي
حنيفة وهو أحد الطريقين لأصحاب الشافعي وبنوه على الخلاف في أن الجمعة
صلاة على حياها أو هي ظهر متصور؟ وفيه قولان اقتضاهما كلام الشافعي قال
النوري أظهرهما أنها صلاة بحياها والمذهب كما صححه الرافعي والنوري جواز
اتمامها ظهراً وهو مخالف لقضية بنائهم له على هذين القولين ومخالف لظاهر
الحديث أيضاً لكنهم شبهوه بالسافر ينوي التصرف فيفوت شرطه فيتم ولا بد

كالقصر من حيث إن الصلاة واحدة وقد نواها ونية القصر أو الاتمام لا يخرجها
عن كونها ظهراً منلاً بخلاف الجمعة فإن الصلاة على حيالها كما صححه النووي لكن
الرافعي لم يصحح من هذين القولين شيئاً. وأشكل من ذلك ترجيحهم انقلابها بنفسها
ظهراً من غير تجديد نية الظهر كما صححه الرافعي قلنا عن صاحب الهدى وصححه
النووي أيضاً وقال إنه مقتضى كلام الجمهور والله أعلم (السابعة والعشرون) فيه حجة
لأحد الوجهين لأصحابنا أن المسبوق في الجمعة إذا أدرك الإمام بعد رفعه من
الركعة الثانية أنه ينوي الظهر لا الجمعة لفواتها ولأنه إنما يصلي الظهر وليس له إلا
ما نوى. ولكن الذي ذكره الروياني وصححه الرافعي والنووي أنه ينوي الجمعة
موافقة للإمام وهو مشكل إذ كيف ينوي ما لا يفعله لا جرم قال المحب الطبري لا وجه
لايجاب نية الجمعة انتهى وكتب النووي على حاشية الروضة هنا « إنما ينوي الجمعة
لأننا لم نتيقن فواتها الاحتمال أن يكون الإمام قد نسي القراءة من إحدى الركعتين
فيتذكر أنه بقي عليه ركعة فيقوم أيها » انتهى وقد قبله بعض مشايخنا بأن هذا غير
مستقيم فقد ذكر في الروضة من زيادته أن المسبوق إذا بقيت عليه ركعة فقام
الإمام إلى خامسة فلا تجوز متابعتها فيها حملاً على أنه تذكر ترك ركن انتهى. وإذا
قلنا ينوي الجمعة كما هو المرجح فهل يصرف نيته إلى الظهر عند سلام الإمام أم
لا يحتاج إلى ذلك وتقلب بنفسها ظهراً؟ الذي جزم به المحب الطبري في شرح
التهبئة الأولى ومقتضى ما تقدم في الفائدة قبلها من انقلابها بنفسها ظهراً في مسألة
فوات شرط الجمعة أن يجيء مثله هنا وهذا كله على قول من يقول إنما يدرك
المأموم الجمعة بركعة وقال أبو حنيفة يدرك بأدراكه قبل السلام بل لو أدرك معه
سجدتي السهو بعد السلام كان مدركاً للجمعة وهو بعيد (الثامنة والعشرون) فيه
حجة على أبي حنيفة حيث ذهب إلى أن المقيم إذا نوى في رمضان صوم قضاء
أو كفارة أو تطوع وقع عن رمضان إذ ليس له إلا ما نواه ولم ينو صوم رمضان
وتعيينه شرعاً لا يعني عن نية المكلف لإدائه ما كلف به وذهب مالك والشافعي
وأحمد أنه لا بد من تعيين رمضان لظاهر الحديث بخلاف الحج على ما سيأتي وذهب
زفر إلى أن صيام رمضان لا يشترط فيه النية لتصحيح المقيم لتعين الزمان له

(التاسعة والعشرون) فيه حجة لمن ذهب الى أن المتطوع بالصيام اذا نوى في أثناء النهار قبل الزوال أو بعده وقتلنا بصحته أنه انما يحسب له الصيام من حين النية ظلو أول النهار عن النية والنية لا تمنع على ما قبلها وهو قول ابى إسحاق المروزي من الشافعية وقال الرافي إنه اختيار القفال لكن الاظهر عندنا أكثرين كما قال الرافي أنه صائم من أول النهار لان صوم اليوم الواحد لا يتبع بعض وشبهه بالمسبوق يدرك ثواب جميع الركعة بادر الكركوع (الفائدة الثلاثون) فيه حجة على مالك في اكتفائه بنية واحدة في أول شهر رمضان لجميع الشهر وهي رواية عن احمد أيضا وذلك لان كل يوم عمل بنفسه وعبادة مستقلة بدليل ما يتخلل بين الايام في لياليها مما ينافي الصوم من المفطرات . وذهب أبو حنيفة والشافعي واحد في الرواية الاخرى الى وجوب النية لكل يوم اذ هو عمل ولا عمل الا بنية (الحادية والثلاثون) احتج به لمن ذهب الى أنه اذا أحرم بالحج في غير أشهر الحج أنه لا ينقد عمرة لانه لم ينو العمرة وانما له ما نوا هو قول أبى حنيفة ومالك و احمد وهو أحد قولي الشافعي الا أن الأئمة الثلاثة قالوا ينقد احرامه بالحج ولكن يكره عندهم الاحرام به قبل أشهره ولم يختلف قول الشافعي انه لا ينقد بالحج وانما اختلف قوله هل يتحلل بأفعال العمرة وهو قوله المتقدم نقله عنه أو ينقد احرامه عمرة وهو نصه في المختصر وهو الذي صححه الرافي والنووي فعلي انقول الاول لا تسقط عنه عمرة الاسلام وعلى القول الذي نص عليه في المختصر تسقط عنه عمرة الاسلام قال الرافي وشبهوا القولين بالقولين في التحريم بالصلاة قبل وقتها هل تنعقد نافلة ؟ وما هنا الاظهر انعقاده عمرة بكل حال لقوة الاحرام ولهذا ينقد مع السبب المقسد له بأن أحرم مجامعا (قلت) اما على القول بأن العمرة ليست بواجبة فلا يبعد القول بانعقاده عمرة وان كانوا في الصلاة قد جزموا بعدم انعقادها قلا فيما اذا عرف أن الوقت لم يدخل لتلاعبه كما تقدم واما على القول الراجح أن العمرة واجبة فليس يشبه ذلك القولين في الصلاة وانما يشبهه أن لو كانت عليه فائنة فأحرم بالحاضرة بالاجتهاد فبان أنه كان قبل دخول الوقت فانه لا يجزيه عن الفائنة قطعا وان كانت مثل الحاضرة .

بكونها ظهرا مثلا لكونه لم ينو الفائتة فينبغي أن لا ينقصد أيضا عمرة ولكن الحج خرج عن قياس بقية العبادات بدليل قصة الذي أحرم عن شبرمة كما سيأتي في الفائدة التي تليها (الثانية والثلاثون) احتج به لأبي حنيفة والثوري ومالك أن الضرورة يصح حجه عن غيره ولا يصح عن نفسه لانه لم ينو عن نفسه وإنما له ما نواه. وذهب الشافعي وأحمد وإسحاق والاوزاعي إلى أنه لا ينقصد عن غيره ويقع ذلك عن نفسه لما روى أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ سمع رجلا يقول لبيك عن شبرمة، فقال أحجبت قط؟ قال لا قال فاجعل هذه عن نفسك ثم حج عن شبرمة وهذه رواية ابن ماجه بأسناد صحيح وفي رواية أبي داود (حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة) ولك أن تقول ليس فيه تصحيح الاحرام عن نفسه وإنما أمره أن ينشئ الاحرام عن نفسه وقد يجاب بأن الظاهر أن هذا كان بعد مجاوزة الميقات فلم يقع الاحرام المتقدم عن فرض نفسه لأمره بالرجوع إلى الميقات أو بأخراج دم لمجاوزة الميقات بغير إحرام صحيح ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وهذا كله على تقدير مجاوزته للميقات وأما الرواية التي ذكرها أصحابنا الرافي وغيره هذه عن نفسك ثم حج عن شبرمة فقد رواها البيهقي ولكنها ضعيفة فيها الحسن بن عماره وهو ضعيف. واستدل لأبي حنيفة ومن وافقه بما رواه الطبراني ثم البيهقي من طريقه من حديث ابن عباس أيضا قال سمع النبي ﷺ رجلا يلي عن نبشة فقال أيها الملبى عن نبشة، أحجج عن نفسك، وهذا ضعيف فيه الحسن بن عماره وهو متروك. قال البيهقي يقال إن الحسن بن عماره كان يرويه ثم رجع عنه إلى الصواب وقد ذهب محمد بن جرير الطبري إلى أن الضرورة إذا نوى الحج عن غيره لم يقع عن نفسه لأنه لم ينو عنه وإنما له ما نواه ويجب عليه أن ينوي ذلك عن نفسه والله أعلم (الثالثة والثلاثون) استدل به على أنه كما يشترط وجود النية أول العبادة يشترط استمرارها حكما إلى آخر العبادة حتى لو رفض النية ونوى قطع العبادة بطلت العبادة وقد فرق فيه أصحابنا بين العبادات المجزؤا غيا إذا نوى الخروج من الصلاة بالبطلان وكذلك لو تردد هل يخرج أو يستمر

فيها؟ وكذا لو نوى الخروج إذا دخلت الركعة الثانية مثلاً بطلت في الحال وقبل لا تبطل في الحال حتى لو رفض هذا العزم قبل دخول الركعة الثانية صحت وكذا لو غلق الخروج بدخول شخص على الأصح وقبل لا تبطل في الحال فإن دخل وهو ذاكر للتعليق بطلت وكذا إن كان ذاهاً عنه على ما قطع به إلا كثرون ولو نوى الخروج من الصوم فلا يظهر كما قال الرافعي أنه لا يبطل لأنه ترك وإمساك ولو تردد في الخروج منه أو علقه بدخول شخص فالذي ذكره المعظم وأشعر كلامهم بنفي الخلاف فيه أنه لا يبطل وطرد بعضهم الخلاف فيه والأظهر في الاعتكاف أنه لا يفسد بنية الخروج منه كالصوم كما قاله الرافعي قال وأفتى بعض المتأخرين ببطلانه كالصلاة وجزموا في الحج والعمرة أنه لا تفسد نية الخروج منه كما ذكره الرافعي في أثناء تعليل ذكره وهكذا الوضوء والغسل لا يفسد نية قطعه ما لم يطل الفصل بحيث يعلم الأعراس عنه وسوى أبو حنيفة في ذلك بين الحج والعمرة والصوم والاعتكاف والصلاة فلم يقطع النية مفسداً لشيء من ذلك (الرابعة والثلاثون) استبدل به من اشترط النية في أركان الحج من الطواف والسعي والوقوف والحلق وهو وجه حكاة صاحب التتمة في جميع الأركان المذكورة والخلاف في الطواف أشهر منه في بقية الأركان لكونه صلاة ولم يشترط الجمهور النية في شيء من ذلك مجيبين عن ذلك بأن نية الإحرام شاملة لهذه الأركان فلا يحتاج إلى نية أخرى كأركان الصلاة إلا أنهم قالوا يشترط أن لا تعرض في الطواف نية أخرى صارفة كطلب غريم مثلاً فإنه لا يصح كنية التبريد العارضة بعد نية الطهارة ولم يشترطوا في الوقوف عدم النية الصارفة كطلب الغريم مثلاً بل جزموا فيه بالأجزاء إلا ما حكيناه عن صاحب التتمة من جريان الخلاف فيه بل قالوا: لو مرت به الذابة بعرفة وهو نائم ولم يشعر صح وقوفه والله أعلم (الخامسة والثلاثون) كما اشترطوا النية في العبادة اشترطوا في تعاطي ما هو مباح في نفس الأمر أن لا يكون معه نية تقتضي تحريمه كن جامع امرأته أو أمته ظاناً أنها أجنبية أو شرب شراباً مباحاً وهو ظان أنه خمر أو أقدم على استعمال ملكه

ظاناً أنه لأجنبي ونحو ذلك فإنه محرم عليه تعاطي ذلك إعتباراً بنبته وإن كان مباحاً له في نفس الأمر غير أن ذلك لا يوجب حداً ولا ضماناً لعدم التعدي في نفس الأمر بل زاد بعضهم على هذا بأنه لو تعاطى شرب الماء وهو يعلم أنه ماء ولكن على صورة استعمال الحرام كشربه في آنية الخمر في صورة مجلس الشراب صار حراماً لتشبهه بالشربة وإن كانت النية لا يتصور وقوعها على الحرام مع العلم بحله ونحوه لو جامع أهله وهو في ذهنه مجامعة من تحرم عليه وصور في ذهنه أنه يجامع تلك الصورة المحرمة فإنه محرم عليه ذلك وكل ذلك لتشبهه بصورة الحرام والله تعالى أعلم (السادسة والثلاثون) استدل به أصحابنا على تخصيص الألفاظ بالنية في الزمان والمكان وإن لم يكن في اللفظ ما يقتضي ذلك كمن حلف لا يدخل دار فلان منلاً وأراد في شهر كذا أو سنة كذا أو حلف لا يكلم فلانا منلاً وأراد كلامه بالقاهرة منلاً دون غيرها ونحو ذلك فإن له مانواً ولا كفارة عليه لو خالف ظاهر اللفظ مع موافقة النية والله أعلم (السابعة والثلاثون) استدل به أصحابنا على اشتراط النية في الكنايات التي ينعقد بها البيع والكناية في الطلاق وذلك لأن اللفظ ليس صريحاً في ذلك فتشترط النية لإرادة ذلك المعنى إذا الأعمال بالنيات فلو أراد غير ذلك المعنى أو لم يرد شيئاً لم يصح البيع ولم يقع الطلاق والله أعلم (الثامنة والثلاثون) قال الخطابي فيه دليل على أن المطلق إذا طلق بصريح لفظ الطلاق ونوى عدداً من أعداد الطلاق كمن قال لا امرأته أنت طالق ونوى ثلاثاً كان مانواً من العدد واقعاً واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً واليه ذهب الشافعي ومالك وإسحاق وأبو عبيد وقال أصحاب الرأي هي واحدة وهو أحق بها وكذلك قال سفيان الثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل (التاسعة والثلاثون) فيه حجة على أهل الرأي في قولهم في الكناية في الطلاق كقوله أنت بأن أنه إن نوى اثنتين فهي واحدة بآنة لكونها كلمة واحدة وإن نوى الطلاق ولم ينو عدداً فهي واحدة بآنة أيضاً والحديث حجة عليهم وذهب الشافعي والجمهور إلى أنه إن نوى اثنتين فهو كذلك وإن لم ينو عدداً فهي واحدة رجعية ، قال الخطابي وهذا أشبه بمعنى

الحديث وأولى به والله أعلم (الفائدة الأربعون) استدلل به أصحابنا على أنه لو أقر زيد بشيء مجمل كقوله له على شيء أنه يرجع إلى نيته ما أراد بذلك وأنه يقبل منه تفسيره بأقل ما يتمول لأن اللفظ محتمل وهو أعلم بما نواه وكذا لو فسر به ما ليس بمال مما يجوز اقتناؤه كالكلب المعلم على الأصح وكذا حق الشفعة وحد القذف على الصحيح أيضاً بخلاف رد السلام والعبادة وأما إذا قال له على مال فإنه يقبل منه تفسيره بأقل متمول دون الكلب المعلم ونحوه ويقبل منه تفسيره بالمستولدة على الأصح على ما هو معروف في كتب الفقه وذلك لأن له ما نواه مما يحتمله اللفظ والله أعلم (الحادية والأربعون) فيه رد على المرجئة في قولهم الايمان إقرار باللسان دون الاعتقاد بالقلب وقد أورده البخاري في آخر الايمان محتجاً عليهم بذلك وما ذهب اليه المرجئة مردود بالنصوص القاطعة والاجماع على أن المناققين في الدرك الأسفل من النار (الثانية والأربعون) استدلل به البخاري على أنه لا يؤخذ الناسى والمخطىء في الطلاق والعناق ونحوهما لأنه لانية لناس ولا مخطىء وهو كذلك (الثالثة والأربعون) فيه حجة على بعض المالكية من أنهم لا يدينون من سبق لسانه إلى كلمة الكفر إذا ادعى ذلك وخالفهم الجمهور ويدل لذلك ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أنس بن مالك في قصة الرجل الذي ضل راحلته ثم وجدها فقال من شدة الفرح اللهم أنت عبدى وأنا ربك قال النبي ﷺ (أخطأ من شدة الفرح) والذي حجت به عادة الحكماء الحزاق منهم اعتبار حال الواقع منه ذلك فإن تكرر منه ذلك وعرف منه وقوعه في المخالفات وقلة المبالاة بأمر الدين لم يلتفتوا إلى دغواه ومن وقع منه ذلك فالتة وعرف بالصيانة والتحفظ قبلوا قوله في ذلك وهو توسط حسن والله أعلم (الرابعة والأربعون) فيه حجة لمالك ومن وافقه في إسقاط الحيل كمن ملك ولده أو غيره مالا له قبل الحول أو باعه أو أتلفه أو بادل به فراراً من الزكاة أو باع بالعينة المشهورة أو تزوج المرأة ليحلها لزوجها وإن لم يشترط ذلك في نفس العقد أو ملك الدار لغير الشريك لاسقاط الشفعة أو أوقع عقد الدار التي فيها الشفعة بنمن فيه ما تجهل قيمته كنقص ونحوه

أو زاد في ثمنها وعوضه عن عشرة آلاف ديناراً مثلاً ونحو ذلك من الحيل
المسقطه للحقوق أو الموقعة في المناهي وإنما يخادع بالنيات من لا يطلع عليها
وفي الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أنس أن
أبا بكر كتب له فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ (لا يجمع بين متفرق
ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة) وقال في الحديث الصحيح (يبعثون على نياتهم)
والذي نص عليه الشافعي وقطع به جمهور أصحابه كراهة إزالة ملكه للفرار
من الزكاة كراهة تنزيه وجعل بعض أصحاب الشافعي الكراهة للتحريم كقول
مالك وعليه يدل كلام الغزالي في قوله اثم وكذلك عندم البيوع بالعينة والاستحلال
إذا لم يشترط في العقد . والتحيل لاسقاط الشفعة محمول على الكراهة لا على
التحريم والحديث حجة لمن قال بالتحريم والله أعلم ورأيت في كلام بعض أصحاب
الشافعي ممن صنف في الألفاظ أن الحيل ليس فيها منافاة للشرعية بل قد ورد
الشرع بتأطى الحيل كقوله تعالى (وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنت)
فما كان من الحيل هكذا ليس فيه إسقاط حق لمستحق له فهو حسن مشروع
وما أدى من الحيل إلى إسقاط حق الضير فهو مذموم منهي عنه (الخامسة
والأربعون) فيه أنه لا تصح العبادة من المجنون لأنه ليس من أهل النية
كالصلاة والصوم والاعتكاف والحج والنذر وغيرها ولا عقود كالبيع والهبة
والنكاح وكذلك لا يصح منه الطلاق والظهار واللعان والايلاء . ولا يجب عليه
القود ولا الحدود وهو كذلك نعم إن كان زوال عقله بمجرم كالسكران وجب
عليه القود والحد ووقع خلافه تغليظاً عليه وذلك معروف في مواضع من
كتب الفقه (السادسة والأربعون) استدل به على أنه لا يجب القود في شبه
العمد لأنه لم ينو قتله وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وصاحبيه وأحمد وإسحاق
إلا أنهم اختلفوا في الدية فجعلها الشافعي ومحمد بن الحسن أثلاثاً وجعلها الباقر
أرباعاً وجعلها أبو ثور أخماساً وأنكر مالك شبه العمد وقال: ليس في كتاب
الله إلا الخطأ والعمد وأما شبه العمد فلا تعرفه ، واستدل الشافعي
والجمهور بما رواه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً « ألا

ان دية الخطأ شبه العمد ما كانت بالسوط والعصا مائة من الابل ، الحديث
(السابعون الأربعون) قوله (فمن كانت هجرته إلى آخره) الهجرة بكسر الهاء فعه
من الهجر وهو ضد الوصل ثم غلب ذلك على الخروج من أرض إلى أرض
وترك الأولى الثانية قاله صاحب النهاية وقال ابن دقيق العيد الهجرة تقع على
أمر (الهجرة الأولى) إلى أرض الحبشة (الثانية) من مكة إلى المدينة (الثالثة) هجرة
القبائل إلى رسول الله ﷺ (الرابعة) هجرة من أسلم من أهل مكة (الخامسة) هجرة
ما نهى الله عنه ، قال ومعنى الحديث وحكمه يتناول الجميع غير أن السبب يقتضى أن المراد
بالحديث الهجرة من مكة إلى المدينة لأنهم نقلوا أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة
ليزوج امرأة تسمى أم قيس فسمى مهاجر أم قيس (قلت) بى عليه من أقسام
الهجرة ثلاثة أقسام وهي (الهجرة الثانية) إلى أرض الحبشة فانهم هاجروا إلى الحبشة
مرتين كما هو معروف في السير ولا يقال كلاهما هجرة إلى الحبشة فاكتمى بذكر
الهجرة اليها مرة فانه قد عدد الهجرة إلى المدينة في الأقسام لتعددتها (والهجرة
الثانية) هجرة من كان مقيماً ببلاد الكفر ولا يقدر على اظهار الدين فانه يجب
عليه أن يهاجر إلى بلاد الاسلام كما صرح به أصحابنا (والهجرة الثالثة) الهجرة
إلى الشام في آخر ازمان عند ظهور الفتن كما رواه أبو داود من حديث عبد
الله بن عمرو قال سمعت رسول الله ﷺ يقول (ستكون هجرة بعد هجرة فخير
أهل الأرض أئمة مهاجر ابراهيم ويقيم في الأرض شراز أهلها) الحديث ورواه
أحمد في مسنده فجعله من حديث عبد الله بن عمر قال صاحب النهاية: يريد به الشام
لأن ابراهيم لما خرج من العراق مضى إلى الشام وأقام به انتهى وروى أبو
داود أيضاً من حديث أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ قال: (إن فسطاط المسلمين
يوم الملحمة بالغوطة إلى جانب مدينة يقال لها دمشق من خير مدائن الشام فهذه
ثمانية أقسام للهجرة (الثامنة والأربعون) اختلفت الأحاديث الواردة في
الهجرة هل انقطع بفتح مكة أم هي باقية؟ ففى الصحيحين من حديث ابن
عباس قال قال رسول الله ﷺ (لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية، وإذا
استنفرتم فاقفوا) وروى البخارى من ابن عمر قوله لا هجرة بعد الفتح وفى

رواية له لاهجرة اليوم أو بعد رسول الله ﷺ وروى البخاري أيضاً أن عبيد
ابن حمير سأل عائشة عن الهجرة فقالت: «لا هجرة اليوم» كان المؤمنون يفر أحدهم
بدينه إلى الله وإلى رسوله مخافة أن يفتن عليه فأما اليوم فقد أظهر الله الإسلام
والمؤمن يعبد ربه حيث شاء ولكن جهادونية» وروى البخاري ومسلم أيضاً عن
عجاشع بن مسعود قال: (انطلقت بأبي معبد إلى النبي ﷺ ليأبىه على الهجرة قال
مضت الهجرة لأهلها، أباه على الإسلام والجهاد) وفي رواية أنه جاء بأخيه عجلاله
وروى أحمد من حديث أبي سعيد الخدري ورافع بن خديج وزيد بن ثابت أيضاً
(لا هجرة بعد الفتح ولكن جهادونية) فهذه الأحاديث دالة على انقطاع الهجرة وروى
أبو داود والنسائي من حديث معاوية قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تنقطع
الهجرة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها» وروى
أحمد من حديث ابن السعدي مرفوعاً (لا تنقطع الهجرة ما دام العدو قتل) وروى
أيضاً من حديث جنادة بن أبي أمية مرفوعاً أن الهجرة لا تنقطع ما كان الجهاد
وجمع الخطابي في المعالم بين هذا الاختلاف بأن الهجرة كانت في أول الإسلام فرضاً ثم
صارت بعد فتح مكة مندوباً إليها غير مفروضة قال فالمنقطعة منها هي الفرض والباقية
منها هي الندب قال فهذا وجه الجمع بين الحديثين على أن بين الاسنادين ما
بينهما، حديث ابن عباس متصل صحيح وحديث معاوية فيه مقال انتهى وقال
صاحب النهاية: أن الجمع بينهما أن الهجرة هجرتان إحداهما التي وعد الله عليها
بالجنة كان الرجل يأتي النبي ﷺ ويدع أهله وماله لا يرجع في شيء منه فلما
فتحت مكة انقطعت هذه الهجرة (والثانية) من هاجر من الأعراب وغزا مع
المسلمين ولم يفعل كما فعل أصحاب الهجرة وهو المراد بقوله لا تنقطع الهجرة
حتى تنقطع التوبة انتهى وفي حديث آخر ما يدل على أن المراد بالباقية هجر
السيئات كما رواه أحمد في مسنده من حديث معاوية وعبد الرحمن بن عوف
وعبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال: «الهجرة خصلتان إحداهما هجر
السيئات والأخرى تهاجر إلى الله وإلى رسوله ولا تنقطع الهجرة ما تبليت التوبة
ولا زال التوبة مقبولة حتى تطلع الشمس من المغرب فإذا طلعت طبع على كل

قلب بما فيه وكفى الناس العمل» وروى أحمد أيضاً من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص قال: جاء رجل أعرابي جافى جرى، فقال يا رسول الله أين الهجرة إليك حيث كنت أم إلى أرض معلومة أو لقوم خاصة أم إذا مت انقطعت؟ قال فسك رسول الله ﷺ ساعة ثم قال أين السائل عن الهجرة؟ قال هاأنذا يا رسول الله إذا أقيمت الصلاة وآتيت الزكاة فأنت مهاجر، وإن مت بالحضرة قال يعني أرض باليمامة وفي رواية له «الهجرة أن تهجر الفواحش ما ظهر منها وما بطن وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة ثم أنت مهاجر وإن مت بالحضرة» (التاسعة والأربعون) وقع هنا الشرط والجزاء متحدان في الجملتين في قوله فن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله وكذا في الجملة الثانية والقاعدة عند أهل العربية أن الشرط والجزاء والمبتدأ والخبر لا بد أن يكونا متغايرين والجواب أن التغاير في الحديث مقدر وتقديره فن كانت هجرته إلى الله ورسوله نية وقصداً فهجرته إلى الله ورسوله ثواباً وأجراً أو نحو ذلك من التقدير والله أعلم (القائدة الخمسون) لم يقل في الجزاء فهجرته إليهما وإن كان أخصر بل أتى بالظاهر فقال فهجرته إلى الله ورسوله وذلك من آدابه ﷺ في تعظيم اسم الله أن يجمع مع ضمير غيره كما قال للخطيب «بئس خطيب القوم أنت، حين قال من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى» وبين له وجه الإنكار فقال له (قل ومن يعص الله ورسوله) وهذا يدفع قول من قال إنما أنكر عليه وقوفه على قوله ومن يعصهما، وقد جمع رسول الله ﷺ الضمير في موضع آخر فقال فيما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ كان إذا تشهد الحديث وفيه (من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه ولا يضر الله شيئاً) وظهر بهذا أن ترك جمعهما في ضمير واحد على وجه الأدب وأنه إنما أنكر على الخطيب ذلك قبيهاً على دقائق الكلام ولأنه قد لا يكون عنده من المعرفة بتعظيم الله تعالى ما يعلمه ﷺ من عظمته وجلاله والله أعلم (الحادية والخمسون) الدنيا فعل من الدنو وهو القرب سميت بذلك لسبقها للأخرة، وفي الدال لغتان، الضم وهو الأشهر والكسر حكاه ابن قتيبة وغيره وهي مقصورة ليس فيها تنوين بلا

خلاف نعلمه بين أهل اللغة والعربية ، وحكى بعض المتأخرين من سراح البخارى أن فيها لغة غريبة بالتنوين وليس بجيد فانه لا يعرف فى اللغة . وسبب الغلط أن بعض رواة البخارى رواه بالتنوين وهو أبو الهيثم الكشميهنى وأنكر ذلك عليه ولم يكن ممن يرجع اليه فى ذلك فأخذ بعضهم يحكى ذلك لغة كما وقع لهم نحو ذلك فى خلوف فم الصائم فحكوا فيه لغتين وإنما يعرف أهل اللغة الضم وإما الفتح فرواية مردودة لالغة والله أعلم (الثانية والخمسون) اختلف المتكلمون فى حقيقة الدنيا على قولين أحدهما أنها ما على الأرض من الهواء والجو والثانى أنها أكل المخلوقات من الجوامر والأعراض (الثالثة والخمسون) ما فائدة التنصيص على المرأة مع كونها داخلة فى مسمى الدنيا ؟ وأجاب النووى بأجوبة أجدها أنه لا يلزم دخولها فى هذه الصيغة لأن لفظة دنيا نكرة وهى لا تم فى الإثبات فلا يلزم دخول المرأة فيها والثانى أنه للتنبيه على زيادة التحذير والثالث أنه جاء أن سبب هذا الحديث مهاجر أم قيس وحكى ابن بطل أيضاً عن ابن سراج أنه إنما خص المرأة بالذكر من بين سائر الأشياء فى هذا الحديث لأن العرب كانت فى الجاهلية لا يتزوج المولى العربية ولا يزوجون بناتهم إلا من الأكفاء فى النسب فلما جاء الإسلام سوى بين المسلمين فى مناحمهم وصار كل واحد من المسلمين كفواً لصاحبه فهاجر كثير من الناس إلى المدينة ليتزوج بها حتى سمي بعضهم مهاجر أم قيس (الرابعة والخمسون) قال ابن دقيق العيد شرع بعض المتأخرين من أهل الحديث فى تصنيف فى أسباب الحديث كما صنف فى أسباب النزول للكتاب العزيز فوقفت من ذلك على يسير له قال فهذا الحديث على ما قدمناه من الحكاية عن مهاجر أم قيس يدخل فى هذا القبيل (الخامسة والخمسون) ما اشتهر بين السراخ لهذا الحديث أن سبب قصة مهاجر أم قيس رواه الطبرانى فى المعجم الكبير بإسناد رجاله ثقات . من رواية الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود قال كان فىنا رجل خطب امرأة يقال لها أم قيس فأبت أن تزوجه حتى يهاجر فهاجر فزوجه فكننا نسميه مهاجر أم قيس (السادسة والخمسون) لم يسم أحد ممن صنف فى الصحابة هذا الرجل الذى ذكروا أنه

كان يسمى مهاجر أم قيس فيما رأيته من التصانيف وأما أم قيس المذكورة فقد ذكر أبو الخطاب بن دحية أن اسمها قيلة والله أعلم (السابعة والخمسون) إن قيل ما وجه ما ذكره أبو عمر بن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة أم سليم أن أبا طلحة الأنصاري خطبها مشركاً فلما علم أنه لا سبيل له إليها إلا بالإسلام أسلم وتزوجها وحسن إسلامه وهكذا روى النسائي من حديث أنس قال تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الإسلام أسلمت أم سليم قبل أبي طلحة فخطبها فقالت إني قد أسلمت فإن أسلمت نكحتك فأسلم فكان صداق ما بينهما ، بوب عليه النسائي (الزوج على الإسلام) وروى النسائي أيضاً من حديثه أيضاً قال خطب أبو طلحة أم سليم فقالت والله ما مثلك يا أبا طلحة يردولك كنك رجل كافر وأنا امرأة مسلمة ولا يحل لي أن أتزوجك فإن أسلمت فذاك مهري فلا أسألك غيره فأسلم فكان ذلك مهرها قال ثابت فما سمعت بامرأة قط كانت أكرم مهراً من أم سليم (الإسلام). فدخل بهذا الحديث وأخرجه ابن حبان في صحيحه من هذا الوجه فظاهر هذا أن إسلامه كان ليتزوج بها فكيف الجمع بينه وبين حديث الهجرة المذكورة مع كون الإسلام أشرف الأعمال ؟ والجواب عنه من وجوه (أحدها) أنه ليس في الحديث أنه أسلم ليتزوجها حتى يكون معارضا لحديث الهجرة وإنما امتنع من تزوجه حتى هداه الله للإسلام رغبة في الإسلام لا ليتزوجها ولا يظن ذلك بأبي طلحة أنه إنما أسلم ليتزوج أم سليم فقد كان من أجل الصحابة والوجه الثاني أنه لا يلزم من الرغبة في نكاحها أنه لا يصح منه الإسلام رغبة فيه فتي كان الداعي إلى الإسلام الرغبة في الدين لم يضر معه كونه يعلم أنه يحل له بذلك نكاح المسلمات ولا ميراث مورثه المسلم ولا استحقاق الغنيمة ونحو ذلك إذا كان الباعث على الإسلام الرغبة في الدين وذكر ابن بطال عند حديث الرجل يقاتل للمغنم من كان ابتداءه نية الأعمال لله تعالى لم يضره بعد ذلك ما عرض في نفسه وخطر بقلبه من حديث النفس ووسواس الشيطان ولا يزيله عن حكمه إعجاب اطلاع العباد عليه بعد مضيئه إلى ما ندبه الله إليه ولا سروره بذلك وإنما المكروه أن يبدأ بنية

غير مخلصه وحكاه أيضاً في موضع آخر عن الطبري وأنه حكاه عن قول طامة
السلف رضى الله عنهم والحق في اجتماع الباعثين أو البواعث على الفعل الواحد
أنه لا يخلو إما أن يكون كل واحد منهما أو منها لو اتفرد لكان كافياً في الاتيان
بالفعل أو يكون الكافي لذلك أحدهما أو لعلته أحدهما فان كان كل واحد كافياً بالاتيان به
فهذا يضر فيه التشريك لقوة الداعى وإن غلب أحدهما بأن يكون حصوله
أسرع إلى وقوع المنزوى، وإن كان الباعث على الفعل أحدهما بحيث لو عدم الآخر
لم يتخلف عن المنزوى فالحكم للقوى كمن يقوم للعبادة وهو يستحسن إطلاع
الناس عليه مع أنه لو علم أنه لو لم يطلع عليه أحد لما صرفه ذلك عنها ولا عن الرغبة فيها
فهذا لا يؤثر في صحة عبادته وإن كان الأكمل في حقه التسوية بين اطلاع
الناس وعدم اطلاعهم والاسلم له عدم محبة اطلاعهم (والوجه الثالث) أنه لا يصح
هذا عن أبى طلحة والحديث وإن كان صحيح الإسناد فإنه معلل بكون المعروف
أنه لم يكن حينئذ نزل تحريم المسلمات على الكفار إنما نزل بين الحديدية وبين
الفتح حين نزل قوله تعالى (لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن) كما ثبت في صحيح
البخارى فقول أم سليم في هذا الحديث ولا يحل لي أن أزوجه شاذ مخالف
للحديث الصحيح وما اجتمع عليه أهل السنن والله أعلم (الثامنة والخمسون)
في قول علقمة سمعت عمر بن الخطاب على المنبر يقول رد على من يقول إن
الواحد إذا ادعى شيئاً كان في مجلس جماعة لا يمكن أن يتفرد بعلمه دون أهل
المجلس لم يقبل حتى يباينه غيره عليه كما قاله بعض المالكية مستدلين بقصة
ذى الدين وذلك لأنه لم يصح من رواية أحد عن عمر إلا علقمة مع كونه حدث
به على المنبر كما ثبت في الصحيح بمحض من الناس وانفرد علقمة بنقله مع كونه من
قواعد الدين بل قد ذكر ابن بطال أن النبي ﷺ خطب به حين وصل إلى دار
المهجرة وشهر الاسلام فان ثبت ذلك فقد سمع جمع من الصحابة ولم يروه عنه
غير عمر من وجه يصح كما تقدم وقد أجمع المسلمون على صحته فلو اشترط متابعة
الراوى لما حضره غيره ولم يقبل اتفراده به لما قبلوه والله تعالى أعلم وإنما استنهم
النبي ﷺ في قصة ذي الدين لأنه أخبره بخلاف ما كان في ظنه فاحتاج إلى أن يسأله

عنه وليس في حديث عمر هذا مخالفة لما رواه غيره من الصحابة فوجب المصير اليه
 (التاسعة والخمسون) فيه أنه لا بأس بالخطيب أن يورد أحاديث في أثناء الخطبة
 وهو كذلك فقد فعله الخلفاء الراشدون أبو بكر وعثمان وعلي أيضاً وهو مشهور
 معروف (الفائدة الستون) ذكر القاضي أبو بكر بن العربي حكاية عن علماءهم
 أن النية هي المرادة من قوله **وَيَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ** (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) قال: لأن
 الذكر مضاد للنسيان والنسيان والذكر إنما يتضادان بالحل الواحد وحل النسيان
القلب فعل الذكر إذا القلب وذكر القلب هو النية، وذكر أن هذا الحديث ضعيف
 وحكي قول أحمد لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً انتهى وما حكاه عن علماءهم
 قد رواه أبو داود في سننه عن ربيعة شيخ مالك أنه الذي يتوضأ ويتصل ولا
 ينوي وضوءاً للصلاة ولا غسلًا للجنابة وحكاه الخطابي أيضاً عن جماعة من
 العلماء وفيه نظر فإن في بعض طرقه عند الدارقطني من حديث أبي هريرة (من
 توضأ وذكر اسم الله عليه تطهر جسده كله ومن توضأ ولم يذكر اسم الله عليه
 لم يتطهر إلا موضع الوضوء) فلو كان المراد بذكر اسم الله النية لم يتطهر مع
 علمها شيء لا مواضع الوضوء ولا غيرها وقد يقال ينبغي على أن الحدث يحل
 جميع الجسد أو أعضاء الوضوء فقط فإن قلنا يحل جميع الجسد لم تحصل الطهارة حيث
 لم يذكر اسم الله وإن قلنا تحل أعضاء الوضوء فقط حصل ذلك لتطهر أعضاء
 الوضوء، وقول ابن العربي: إن الذكر مضاد للنسيان إلى آخره إنما ذلك
 في ذكر القلب فأما ذكر اللسان فلا يضاده النسيان بل يضاده ترك
 الذكر وإن كان ذا كرا بقلبه والله تعالى أعلم وقوله أن الحديث ضعيف قد
 صححه الحاكم من حديث أبي هريرة وفيه نظر (الحادية والستون) قال ابن
 بطال وما يجري بغير نية ما قاله مالك: أن الخوارج أخذوا الزكاة من الناس
 بالقهر والغلبة وأجزأت من أخذت منه ومنها أن أبا بكر الصديق وجماعة الصحابة
 أخذوا الزكاة من أهل الردة بالقهر والغلبة ولو لم تجزئ عنهم ما أخذت منهم
 قال ابن بطال واحتج من خالفهم وجعل حديث النية على الصوم أن أخذ
 الخوارج الزكاة غلبة لا ينفعك الأخذ منه من النية لأن معنى النية ذكرها

باب ما يفسد الماء وما لا يفسده

عن مام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تبطل في الماء الدائم الذي لا يجري ثم تغتسل منه »

وقت أخذها منه أنه عن الزكاة أخذها المتقلب عليه وقد أجمع العلماء أن أخذ الامام الظالم لها يجزئه فأخرجني في معنى الظالم لأنهم من أهل القبلة وشاهدة التوحيد وأما أبو بكر فلم يقتصر على أخذ الزكاة من أهل الردة بل قصد حربهم وغنيمة أموالهم وسبيهم لكفرهم ولو قصد أخذ الزكاة فقط رد عليهم ما فضل عنها من أموالهم إلى آخر كلامه (الثانية والستون) فيه حجة على ابن القاسم في قوله أن الرجل إذا اعتق عبده عن غيره في كفارة الظهار بغير علمه أنه يجزئه عن كفارة وإن كانت الكفارة فرضاً عليه فأسقط كفارة الظهار بغير نية من هي عليه وذهب أبو حنيفة والشافعي وغيرهم إلى أنه لا يجزئه ذلك وكذلك خالفه من المالكية أشهب وابن المواز والأبهري وقال القياس أنه لا يجزئه لأن المعتقد عنه بغير أمره لم يندو عتقه والعنق في الكفارات لا يجزئه بغير نية وليس كالميت يمتق عنه في الكفارة فإن نيته معدومة والله أعلم (الثالثة والستون) استثنى بعض العلماء من هذا الحديث مما لا تجب فيه النية من الواجبات ما إذا غاب عن المرأة زوجها مدة طويلة ومات ولم تعلم بموته أن عدتها من يوم موته لا من يوم بلغتها وقته فالعدة واجبة عليها وقد سقطت عنها بغير نية كما اتفق عليه الحنفية والمالكية والشافعية فيأحكام ابن بطال وأجابوا عن الحديث بأن العدة جعلت لبراءة الرحم وقد حصلت وإن لم تعلم المرأة بذلك وقد أجمعوا أن الحامل التي لم تعلم بوفاة الزوج أو طلاقه تنقضي عدتها بالوضع لبراءة الرحم والله أعلم

باب ما يفسد الماء وما لا يفسده

(الحديث الاول) عن مام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « لا تبطل في الماء الدائم الذي لا يجري ثم تغتسل منه » فيه فوائد (الاولى) حديث أبي هريرة هذا

أخرجه الأئمة الستة من طرق البخاري من رواية الأعرج ومسلم من رواية همام
وابن سيرين وابو داود من رواية ابن سيرين ومجملان والترمذي من رواية همام
والنسائي من رواية همام وابن سيرين وابي السائب مولى هشام وابن ماجه من
رواية مجملان خستهم عن ابني هريرة (الثانية) في اختلاف ألفاظه ففي بعضها
ثم يتوضأ منه او ينتسل منه وفي رواية الترمذي (لا يبولن احدكم في الماء
الدائم ثم يتوضأ منه) وهي مخالفة لرواية احمد ومسلم من طريق همام وفي رواية
(ولا ينتسل فيه من الجذابة) وفي رواية للبيهقي ثم يتوضأ منه او يشرب منه
وفي رواية الدائم او الراكد ومسلم من حديث جابر الراكد ولا بن ماجه من
حديث ابن عمر الناقع ولا تعارض في هذا الاختلاف وإن اختلف معنى الوضوء
والغسل والشرب فقد صح الكل ومحملة ان النبي ﷺ ذكر الثلاثة فأدى بعضهم
واحدا وأدى بعضهم اثنين على ما حفظ كل واحد من الرواة وقال الحافظ عبد
الكريم: هذا الاختلاف يدل على انها احاديث متعددة لأن الاغتسال والوضوء
مما يمكن السؤال عنه وهي مختلفة المعنى وانها لو كانت حديثا واحدا لكان
مختلف اللفظ والمعنى واحد انتهى وما ذكرناه من الجمع ممكن من غير تعارض
(الثالثة) الدائم بالبدال المهمة من قولهم دام بالمكان اي أقام به وهو الراكد
والناقع كما تقدم وقوله بعده (الذي لا يجري) هل هو على سبيل الايضاح والبيان
ام له معنى آخر؟ وبالأول جزم ابن دقيق العيد وبه صدر النووي كلامه
ثم قال ويحتمل انه احتز به عن راكد لا يجري بعضه كالبرك ونحوها
هكذا في النسخ الصحيحة من شرح مسلم ولعله عن راكد يجري بعضه
اي فليس محل النهي فاما الراكد الذي لا يجري بعضه فانه لا يحتز عنه لأنه في
حكم الراكد والله اعلم (الرابعة) وقوله (ثم ينتسل منه) الرواية المشهورة
فيه ضم اللام اي ثم هو ينتسل منه كقوله في الحديث الصحيح لا يضرب احدكم
امراته ضرب الامة ثم يضاجعها فإنه يرفع العين قال صاحب المهتم
ولم يروه احد بالجزم ولا تخيله فيه اي قوله ثم يضاجعها واما ينتسل
فحكى النووي عن العلامة ابني عبد الله بن مالك انه يجوز ايضا جزمه عطفا

على موضع يولن ونصبه بإضمار أن راعطاء ثم حكم واو الجمع قل النورى فأما
 الجزم فظاهر راداً النص فلا يجوز لأنه يقتضى ان النهى عن الجمع بينهما دون
 افراد احدهما قل وهذا لم يقله احد بل البول فيه منهى عنه قل ابن دقيق العيد
 فى شرح الامام ان هذا التعامل الذى علق به امتناع النص ضعيف لأنه ليس
 فيه اكثر من ان هذا الحديث لا يتناول النهى عن البول فى الماء الا كدخوله
 وليس يلزم ان يدل على الاحكام المتعددة بلفظ واحد فيؤخذ النهى عن الجمع
 من هذا الحديث ويؤخذ النهى عن الافراد من حديث آخر انتهى وقال ابو
 العباس القرطبي: لا يجوز النصب إذ لا ينصب بإضمار ان بعد ثم، وقال ايضا إن
 الجزم ليس بشيء إذ لو اراد ذلك لقال ثم لا يفتسلان لأنه اذا كان يكون عطف
 فعل على فعل لا عطف جملة على جملة وحينئذ يكون الاصل مسارة الفعلين فى
 النهى عنهما وتأكيدهما بالنون الشديدة فان الحمل الذى توارد عليه هو شيء
 واحد وهو الماء فعدوله عن ثم لا يفتسلان إلى ثم يفتسل دليل على انه لم يرد للعطف
 وإن اجاء ثم يفتسل على التنبيه على ما ل الحال ومعناه انه إذا بال فيه قد يحتاج اليه
 فيمتنع عليه استعماله لما اوقع فيه من البول رقال ابن دقيق العيد فى شرح
 الامام نحو ذلك فى تضعيف الجزم ايضا (قات) لا يلزم فى عطف النهى على
 النهى ورود التأكيدهما معاً كما هو معروف فى العربية وفى رواية ابى داود
 ولا يفتسل فيه من الجنابة فأتى بأداة النهى ولم يؤكد والله اعلم (الخامسة)
 وقع فى رواية هام ثم يفتسل منه بالميم والنون وهكذا هو عند مسلم وقال
 البخارى فى رواية الأعرج ثم يفتسل فيه بالفاء والمثناة من تحت قال ابن دقيق
 العيد: ومماها مختلف يفيد كل واحد منهما حكماً بطريق النص وآخر بطريق
 الاستنباط ولو لم يرد لاستويا لما ذكرناه (السادسة) إذا جئنا قوله ثم يفتسل
 منه نهياً على احد القولين فيكون فيه النهى عن شيئين والنهى عن الشئين قد
 يكون نهياً عن الجمع وقد يكون نهياً عن الجميع فالاول لا يقتضى النهى عن
 كل فرد وحده والثانى يقتضى النهى عن كل فرد ويدل على الثانى رواية ابى
 داود (لا يولن احدكم فى الماء الدائم ولا يفتسل فيه من الجنابة) ويدل ايضا على

النهي عن الاغتسال فيه بمفرده رواية مسلم من رواية ابي السائب مولى هشام
عن ابي هريرة (لا يفتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب) فقال كيف يفعل بأبا
هريرة يقال يتناوله تناولا (السابعة) احتج به الحنفية في تنجيس الماء الراكد
بمحلول النجاسة فيه وإن كان أكثر من قلتين فإن الصيغة صيغة عموم واجاب اصحاب
الشافعي عنه بأن هذا الحديث يتعذر العمل به عمومه اجماعاً لأن الماء الدائم الكثير
المستبحر لا تؤثر فيه النجاسة اتفاقاً منا ومنكم وإذا بطل عمومه وتطرق اليه
التخصيص خصصناه بحديث القلتين فيحمل عمومه على ما دون القلتين جمعا
بين الحديثين فإن حديث القلتين يقتضي عدم تنجيس القلتين فما فوقهما وذلك
اخص من مقتضى الحديث العام الذي ذكرناه والخاص مقدم على العام (الثامنة)
فيه حجة للقول القديم للشافعي أن الماء الجاري وإن كان قليلا لا تؤثر فيه
النجاسة إلا اذا غيرته فإنه ينجس اجماعاً فأما إذا لم يتغير مفهوم الحديث
إخراجه عن الماء الدائم في أنه ليس منهياً عن البول فيه ولا عن الاغتسال منه
وهو مفهوم صفة وهو حجة على الصحيح في الأصول وحكي الرافعي عن
طائفة من الاصحاب اختيار القول القديم وأشار إلى أنه اختيار الغزالي وخصص
جمهور اصحاب الشافعي مفهوم هذا الحديث بمفهوم حديث القلتين فإن مفهومه
تأثير النجاسة فيما دونها جارياً كان أو راكداً والله اعلم (التاسعة) احتج به
احمد على أن بول الأدمي وما في معناه من العذرة ينجس الماء الراكد وإن
كان أكثر من قلتين وإن غير ذلك من النجاسات يعتد فيه القلتين فلم نعد حكم
البول والعذرة إلى غيرهما من النجاسات وفي كلام بعض الشراح عن احمد تقيد
العذرة بالمائعة وكأنها هي التي عنده في معنى البول دون الجامدة إذ لا امتناع في
الماء قال ابن دقيق العيد وكأنه رأى الخطب المذكور في حديث القلتين عاماً
بالنسبة إلى الأنجاس وهذا الحديث خاص بالنسبة إلى بول الأدمي فقدم الخاص على العام
بالنسبة إلى النجاسات الواقعة في الماء الكثير واخرج بول الأدمي وما في معناه من
جملة النجاسات الواقعة في القلتين بخصوصه فتنجس الماء دون غيره من النجاسات ثم قال
مخالفهم ان يقول قد علمنا جزءاً ان هذا النهي جزءاً انما هو لمعنى النجاسة

وعند التقرب إلى الله تعالى بما خالطها وهذا المعنى يستوى فيه سائر الأنجاس فلا يتجه تخصيص بول الأدمي منها بالنسبة إلى هذا المعنى إلى أن قال فيحمل الحديث على أن ذكر البول ورد تنبيها على غيره مما يشاركه في معناه من الاستقذار والوقوف على مجرد الظاهر هاهنا مع وضوح المعنى وثمולה لسائر الأنجاس ظاهرة محضة (العاشرة) حمل مالك رحمه الله تعالى النهي في هذا الحديث على البول في الماء الزاكد على الكراهية لا على التحريم لأن الماء لا يتنجس عنده بوصول النجاسة إليه إلا بالتغير كثيراً كان أو قليلاً جارياً كان أو راكداً وحجته قوله (خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء) الحديث . ولكن ربما تغير الزاكد بالبول فيه فيكون الاغتسال به محرماً بالاجماع قال ابن دقيق العيد: وهذا يلتزم على حمل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين وهي مسألة اصولية قال وقد يقال على هذا أن حالة التغير مأخوذة من غير هذا اللفظ فلا يلزم استعمال اللفظ الواحد في معنيين قال وهذا متجه إلا أنه يلزم منه التخصيص في هذا الحديث فإن جعلنا النهي للتحريم كان استعماله في الكراهية والتحريم استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ومجازه والا كثرون على منعه انتهى وإجاب صاحب المفهم عن مالك بأنه وإن كان مشهور مذهباً أنه طهور فإنه يصح أن يحمل هذا الحديث على سد الدريعة لأنه ربما أدى إلى تغيره فهى عن ذلك (الحادية عشر) استدلل به بعض الحنفية على أن الماء المستعمل نجس وهو قول أبى حنيفة أو رواية عنه فإنه قرن فيه بين البول فيه والاعتسال منه والبول بنجسه فكذلك الاعتسال ، ورده الجمهور بوجهين أحدهما أن دلالة الاقتران ضعيفة قال بها أبو يوسف والمزني وخالفهما غيرهما من الفقهاء والاصوليين وما يرد عليهما قوله تعالى كلوا من ثمره إذا أنعم وآتوا حقه يوم حصاده فلا يلزم من اقتران الأكل بإيتاء الزكاة وجوب الأكل والله اعلم والوجه الثاني أن لو سلمنا دلالة الاقتران فلا يلزم من ذلك القول بنجاسته بل يحصل ذلك بإشراكهما في كون كل منهما لا يتطهر به بعد ذلك أما كون الامتناع في كل منهما للنجاسة فغير لازم بل الأول لتنجسه به والثاني لاستعماله وهكذا قال

المطابى ان نهى عن الاغتسال فيه يدل على انه يسلبه حكمه كالبول فيه يسلبه حكمه الا ان الاغتسال فيه لا ينجسه والبول ينجسه لنجاسته في نفسه والله اعلم (الثانية عشر) استدل به الشافعى والجمهور على ان الماء المستعمل مسلوب الطهورية فلا يتطهر به مرة اخرى ولولا ان الاغتسال فيه يخرج منه عن كونه يغتسل به مرة اخرى لما نهى عنه وهذا الاستدلال إنما يجعل على القول بأن قوله ثم يغتسل مجزوم على النهى فان قيل ولوجعلناه نهياً فانما النهى بعد تقدم البول فيه فلا يلزم النهى عن الاغتسال فيه من غير تقدم بول قلنا أما على رواية الاصل فنعم وأما على رواية ابى داود «ولا يغتسل فيه من الجذابة» فهذه منى عن الاغتسال فيه على الاقراد وصرح من ذلك رواية مسلم المتقدمة «لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب» ولم يذكره بعد النهى عن البول والله اعلم (الثالثة عشر) النهى عن الاغتسال في الماء الراكد ليس على اطلاقه اتفاقاً فان الماء المستبحر الكثير كالبحر الملح لا يتناول النهى اتفاقاً وكذلك ما هو اكثر من القلتين عند الشافعى ومن وافقه فهو مخصوص بحديث القلتين كما ذكرنا في النجاسة لكنه يكره الاغتسال فيه وإن كان كثيراً فقد نص عليه الشافعى رحمه الله في البويطى فقال فيه وسواء قليل الراكد وكثيره أكره الاغتسال فيه قال النووى وكذا صرح أصحابنا وغيرهم بمعناه قال وهذا كله على كراهة التنزيه لا التحريم (الرابعة عشر) إذا تقرر أن البول أو الاغتسال في الماء الراكد ليس على عموميه فيفترق الحكم فيه بسبب قلته وكثرته قال المهلب بن أبى صفرة النهى عن البول في الماء الراكد (١) مردود إلى الأصول فان كان الماء كثيراً فالنهي عن ذلك على وجه التنزه وإن كان قليلاً فالنهي على الوجوب وقال النووى وهذا النهى في بعض المياه للتحريم وفي بعضها للكراهة ويؤخذ ذلك من حكم المسألة فان كان الماء كثيراً جارياً لم يحرم البول فيه لفهم الحديث ولكن الأولى اجتنابه وإن كان قليلاً جارياً فقد قال جماعة من أصحابنا يكره والمختار أنه يحرم لأنه يقدره وتنجسه على المشهور من مذهب الشافعى وغيره ويغفر غيره فيستعمله مع أنه نجس وإن كان الماء كثيراً راكداً فقال أصحابنا يكره ولا

يحرم ولو قيل يحرم لم يكن بعيداً فإن النهي يقتضي التحريم على المختار عند
المحققين والأكثرين من أهل الأصول وفيه من المعنى أنه يقدره وربما أدى
إلى تنجيسه بالاجتماع لتغيره أو إلى تنجيسه عند أبي حنيفة ومن وافقه في أن
التغير الذي يتحرك طرفه بتحريك الطرف الآخر ينجم بوقوع نجاسة فيه
وأما الراكد القليل فقد أطلق جماعة من أصحابنا أنه مكروه والصواب المختار
أنه يحرم البول فيه لأنه ينجم ويتلف مائتته ويغير غيره باستعماله والله أعلم
قال: وإذا اغتسل فيه من الجنابة فهل يصير مستعملاً؟ فيه تفصيل معروف عند
أصحابنا وهو أنه إن كان الماء قلتين فصاعداً لم يصير مستعملاً وأما إذا كان
دون القلتين فإن انغمس فيه الجنب بغير نية ثم لما صار تحت الماء نوى ارتفعت
جنابته وصار الماء مستعملاً وإن نزل فيه إلى ركبته مثلاً ثم نوى قبل انغماس
باقية صار الماء في الحال مستعملاً بالنسبة إلى غيره وارتفعت الجنابة عن ذلك
التقدر المنغمس بلا خلاف وارتفعت أيضاً عن الباقي إذا تم انغماسه من غير
اتصال على المذهب الصحيح المختار المنصوص المشهور فلو انفصل ثم عاد إليه
لم يجزه ما ينسله به بعد ذلك بلا خلاف انتهى كلامه في شرح مسلم وقوله في
الجاري القليل أن البول ينجم على المشهور من مذهب الشافعي وغيره فما نقله عن
غير الشافعي ليس بحيد بل المشهور عند أكثر أهل العلم أنه لا ينجم
إلا بالتغير بل القليل الراكد كذلك عند أكثر أهل العلم كما حكاه الشيخ
تقي الدين بن التيمية في بعض مسائله التي سئل عنها (الخامسة عشر) فرق قوم
من الشافعية في البول والاعتسال في الماء الراكد بين الليل والنهار وجعلوا
الكراهة في الليل أشد وذلك لما قيل أن الماء بالليل للجن فلا ينبغي أن يبال
فيه ولا يغتسل خوفاً من آفة تصيبه من جهتهم هكذا جزم به الرافعي وجزم
ابن الرفعة في الكفاية بكراهة البول في الماء الكثير الجاري في الليل لما قيل
إن الماء بالليل للجن وهو يخالف ما ذكره النووي من إطلاق كونه
خلاف الأولى فقط والله أعلم (السادسة عشر) مفهوم الحديث أن الاعتسال بالماء
الجاري ليس داخلاً في النهي سواء حملناه على التحريم أو الكراهة وجزم

النوى في شرح مسلم بالكراهة فقال قال العلماء من أصعابنا وغيرهم يكره
الاجتسال في الماء الراكد قليلا كان أو كثيرا وكذا يكره الاجتسال في العين
الجارية قال الشافعي رحمه الله تعالى في البويطى أكره للجنب أن يغتسل في البئر
معينة كانت أو دائمة وفي الماء الراكد الذي لا يجري انتهى وكان النوى أخذ
كراهة الاجتسال في العين الجارية من نص الشافعي وليس في نصه ما يقتضى
ذلك والشافعي لم يذكر الجارى وإنما ذكر البئر المعينة والدائمة فالمعينة هي التي
تقدها عين فيها والدائمة هي التي لا تعدها عين وليس في كلامه تعرض للجارية
ومقتضى الحديث أن الجارى لا بأس بالاجتسال فيه خصوصاً إن كانت عيناً
كبيرة فلا وجه للكراهة والله أعلم (السابعة عشر) هل يلحق بالنهي عن البول
في الماء الراكد الاستنجاء فيه ما فيه من تقديره أو ليس الاستنجاء في حكم البول قال
النوى إن كان قليلاً فهو حرام وإن كان كثيراً فليس بحرام ولا تظهر كراهته لأنه ليس
في معنى البول ولا يقاربه قال ولو اجتنب الانسان هذا كان أحسن انتهى فن كان أراد
الاستنجاء من البول فواضح وإن أراد الاستنجاء من الغائط ففي عدم الكراهة نظر
خصوصاً أن لم يخففه بالحجر ومع الانتشار والكثرة فرمما كان أخف من البول والله أعلم
(الثامنة عشر) قال ابن دقيق العيد أعلم أن هذا الحديث لا بد من إخراج عن ظاهره
بالخصيص أو التقييد لأن الاتفاق واقع على أن الماء المستبحر الكثير جداً لا يؤثر
فيه النجاسة والاتفاق واقع على أن الماء إذا غيرته النجاسة امتنع استعماله فإلك
رحمه الله إذا حمل النهي على الكراهة لا اعتقاده أن الماء لا ينجس إلا بالتنغير
لا بد أن يخرج صورة التنغير بالنجاسة أعنى عن الحكم بالكراهة فإن الحكم
ثم التحريم فإذا لا بد من الخروج عن الظاهر عند الكل (التاسعة عشر) قال ابن
بطلان ولم يأخذ أحد من الفقهاء بظاهر هذا الحديث إلا رجل جاهل ينسب إلى
العلم وليس من أهله يقال له داود بن علي فقال من بال في الماء الدائم ففقد حرماً
عليه الوضوء به قليلاً كان أو كثيراً قال فإن بال في إناء وصبه في الماء الدائم
كان له الوضوء به لأنه إنما نهى عن البول فيه فقطير عنه وصبه في البول من الاناء ليس
يبول فيه فلم ينه عنه فلو بال خارجاً عن الماء الدائم فإل في جاز أن

وَعَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ يَقُولُ : « إِنَّ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ كَانُوا
يَتَوَضَّئُونَ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمِيعًا » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

يتوضأ به قال ويجوز لغيره أي لغير البائِل أن يتوضأ فيما بال فيه غيره
لأن النبي ﷺ إنما نهى البائِل ولم ينه غيره وقال ما هو أشنع من هذا
أنه إذا تغوط في الماء الدائم كان له ولغيره أن يتوضأ به لأن النهي إنما جاء
في البول فقط ولم ينه عن الغائط قال وهذا غاية في السقوط وإبطال المعقول
إلى أن قال ويقال له خبرنا عن البائِل في البحر أو الحوض الكبير أو القدير
الواسع هل يجوز له أن يتوضأ منه؟ قال لا قال ما نعرف أن الحق في خلافه وإن أجاز
ذلك قبله قد تركت ظاهر الحديث وفي ضرورتك إلى ترك ظاهره ما يوجب عليك
أن تقول أن معنى الحديث ما ذكرنا من تحريم الوضوء بالماء النجس وتدريبهم
بأن يتنزهوا عن البول في الماء الذي لا يجري فيحتاجون على الوضوء منه إلى
آخر كلامه وما ذهب إليه داود قاله أيضاً ابن حزم وصرح بأنه لا فرق في ذلك بين
أن يقل الماء أو يكثر قال صاحب المفهم ومن التزم هذه القضاخ وجد هذا الجود
لحقيق أن لا يعد من العلماء بل ولا في الوجود قال وقد أحسن القاضي أبو بكر
حيث قال إن أهل الظاهر ليسوا من العلماء ولا من الفقهاء فلا يعتد بخلافهم بل
هم من جملة العوام وعلى هذا جل الفقهاء والأصوليين ومن اعتد بخلافهم إنما
ذلك لأن من مذهبه أنه يعتبر خلاف العوام فلا يعتد بالإجماع مع وجود خلافهم
والحق أنه لا يعتبر إلا خلاف من له أهلية النظر والاجتهاد على ما يذكر في
الأصول وقال النووي إن هذا من أقبح ما نقل عن داود في الجود على الظاهر
وقال ابن دقيق العيد أنه يعلم بطلانه قطعاً والعلم القطعي حاصل بطلان قولهم
لاستواء الأمرين في الحصول في الماء وأن المقصود اجتناب ما وقعت فيه النجاسة
من الماء قال وليس هذا من محال الظنون بل هو مقطوع به .

﴿ الحديث الثاني ﴾

وَعَنْ نَافِعٍ « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ يَقُولُ : إِنَّ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ كَانُوا يَتَوَضَّئُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ جَمِيعًا » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (فيه فوائد)

﴿الاولى﴾ أخرج هذا الحديث أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه من طريق مالك وأخرجه أبو داود أيضا من رواية أيوب وعبيد الله مفترقين كلهم عن نافع ﴿الثانية﴾ إضافة الصحابي الفعل إلى زمن رسول الله ﷺ يدل على رفعه لأن الظاهر إطلاعه خلافاً لأبي بكر الاسماعيلي وطائفة كما حكاه ابن الصلاح وغيره عنهم وينبغي أن لا يجري خلاف الاسماعيلي في هذا الحديث لأن بعض النساء نساء رسول الله ﷺ معه كعائشة وميمونة وأم سلمة كما سيأتي في الأحاديث الصحيحة فهذا مصرح بإطلاعه فلا يجري فيه الخلاف والله أعلم (الثالثة) حمل بعض العلماء قوله جميعاً على أنهم كانوا يتوضئون في موضع واحد وأنه ليس المراد وضوء أحدهما بفضل الآخر حكاه ابن التين في شرح البخاري وهذا يرد رواية هشام ابن عمار عن ملك فقال فيها (من إناء واحد) رواه ابن ماجه وكذا رواه أبو داود من رواية أيوب عن نافع وفي رواية له من رواية عبيد الله عن نافع (كناتوضاً نحن والنساء من إناء واحد على عهد رسول الله ﷺ ندلى فيه أيدينا) ﴿الرابعة﴾ حمل سحنون أيضاً من المالكية معنى الحديث على أنه يتوضأ الرجال ويذهبون ثم تأتي النساء فيتوضئون حكاه ابن التين أيضاً وهو خلاف الظاهر من قوله جميعاً فهو ظاهر في اجتماعها في حالة الاغتسال وكذا رواية ندلى أيدينا فيه وأصرح منه حديث عائشة كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد تختلف أيدينا فيه من الجنابة وهو متفق عليه وسيأتي في باب الغسل إن شاء الله تعالى وفي الصحيحين من حديث أم سلمة أنها كانت تغتسل هي ورسول الله ﷺ من إناء واحد والبخاري من حديث أنس كان النبي ﷺ يغتسل هو والمرأة من نسائه من إناء واحد ولمسلم من حديث ميمونة أنها كانت تغتسل هي والنبي ﷺ في إناء واحد وله من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة وهذا أيضاً يدل على بطلان ما خصه به سحنون من تأخير غسل النساء عن الرجال وأصرح منه ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة فأراد رسول الله ﷺ أن يتوضأ منه قالت يا رسول الله إني كنت جنباً قال إن الماء لا يجنب لفظ الترمذي وقال

حسن صحيح ﴿الخامسة﴾ أطلق ابن عمر في حديثه وضوء النساء والرجال جميعاً ولا شك أنه ليس المراد به الرجال من النساء الأجانب وإنما أراد الزوجات أو من يحل له أن يرى منها مواضع الوضوء ولذلك بوب عليه البخاري باب وضوء الرجل مع امرأته ﴿السادسة﴾ فإن قيل فقد روى أبو داود وابن ماجه باسناد حسن من حديث أم صبية الجهنية قالت اختلفت يدي ويدرسول الله ﷺ في الوضوء من إناء واحد وليست أم صبية هذه زوجة ولا محرماً نعم قيل إنها خولة بنت قيس وأنها كانت زوجة حمزة وقيل أن زوجة حمزة غير هالولوثبت ذلك فزوجة العم ليست محرماً والجواب أنه لا يبعد عد ذلك من الخصائص فقد كان ﷺ يتقبل عند أم حرام كاثبت في الصحيح وقول القاضي عياض ومن تبعه أنه كانت بينهما محرمة من الرضاغة رده الحافظ أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطى في جزء له في ذلك وقد رأيت في كلام بعض العلماء من غير الشافعية الإشارة إلى أن ذلك من الخصائص ولم يذكره أصحابنا ﴿السابعة﴾ فيه حجة للجمهور أنه لا بأس أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة كعكسه وأنه لا بأس بوضوءهما واغتسلهما جميعاً قال النووي فأما تطهيرهما من إناء واحد فهو جائز بإجماع المسلمين وكذلك طهر المرأة بفضل الرجل جائز بالإجماع أيضاً وأما طهر الرجل بفضلها فهو جائز عندنا وعند مالك وأبي حنيفة وجمهور العلماء سواء اخلت به أم لم تخل قال بعض أصحابنا ولا كراهة في ذلك وذهب أحمد وداود إلى أنها إذا اخلت بالماء واستعملته لا يجوز للرجل استعمال فضلها مطلقاً وروى هذا عن عبد الله بن سرجس والحسن البصري وروى عن الحسن وابن المسيب كراهية فضلها مطلقاً وروى عن أحمد كذهبنا انتهى وما حكاه من إجماع المسلمين على جواز تطهيرهما من إناء واحد وكذلك حكاية صاحب المفهم أيضاً الاتفاق عليه ليس بجيد فقد حكى ابن عبد البر في التمهيد عن طائفة أنه لا يجوز أن يغترف الرجل مع المرأة من إناء واحد لأن كل واحد منهما يتوضأ حينئذ بفضل صاحبه انتهى وكذلك نقل النووي الإجماع على جواز تطهيرها بفضل الرجل فيه نظر فقد حكى الطحاوي في شرح معاني الآثار عن قوم أنهم كرهوا أن يتوضأ كل منهما بفضل الآخر وحكى الترمذي

عن أحمد وإسحاق أنهما كرها فضل طهورها ولم يريا بفضل سؤرها بأسا
 ﴿التامنة﴾ احتج أحمد ١١ ذهب إليه بمحدث الحكم بن عمرو الغفاري أن النبي
 ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة أو قال بسؤرها رواه أبو داود
 والنسائي والترمذي وهذا لفظه وقال حديث حسن وخالفه الجمهور في تحريمه
 كما قال النووي في الخلاصة فقال البخاري حديث الحكم ليس بصحيح وقد
 ورد في حديث آخر النهي لكل منهما عن فضل الآخر رواه ابن ماجه من
 حديث عبد الله بن سرجس قال نهى رسول الله ﷺ أن يغتسل الرجل بفضل
 وضوء المرأة والمرأة بفضل وضوء الرجل ولكن بشرط أن يغتسل الرجل بفضل
 الصحيح أنه موقوف على عبد الله بن سرجس ومن رفعه فقد أخطأ وهكذا
 قال الدارقطني وغيره وقد روى أبو داود بأسناد صحيح من رواية حميد الحميري
 قال لقيت رجلاً صاحب النبي ﷺ أربع سنين كما صحبه أبو هريرة قال نهى
 رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة
 وزاد في رواية رليفترفا جميعاً وأجاب الخطابي عن ذلك بأن النهي محمول على
 ما سال من الأعضاء عند التطهر به دون ما بقي في الإماء قال ومن الناس من
 حمل النهي على الاستحباب دون الإيجاب قال الخطابي وإسناد حديث الأباة
 أجود من إسناد خبر النهي ﴿التاسعة﴾ حكى الخطابي أيضاً عن ابن عمر أنه
 كان يذهب إلى أن النهي عن فضل وضوء المرأة إنما هو إذا كانت جنباً أو
 حائضاً فإذا كانت طاهراً فلا بأس به وهذا يردده حديث ابن عباس المتقدم الذي
 أخرجه أصحاب السنن وفيه فقالت إني كنت جنباً فقال: إن الماء لا يجنب
 صححه الترمذي ويرده ما في الصحيح من حديث عائشة كنت أغتسل أنا
 ورسول الله ﷺ من إماء واحد ونحن جنبان وهذا وإن لم يكن صريحاً في
 وضوءه بناتها فإن تقدم اغتراف عائشة موجب لاستعماله لفضلها وقد روى
 الطحاوي في حديث عائشة هذا بأسناد صحيح يغترف قبلها وتغترف قبله
 والله أعلم ﴿العاشرة﴾ فيه حجة لطهارة الذمية وجواز استعمال فضل طهورها
 وسؤرها لغيره من زوجين وعدم التفرقة في ذلك بين المسلمة وغيرها وقد أشار

﴿ بَابُ الْوُضُوءِ ﴾

عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَضُوئِهِ فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَذَرِي أَيْنَ بَاتَ يَدُهُ » وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا اسْتَيْقَظَ

البخاري إلى استدلاله به على ذلك فإنه قال باب وضوء الرجل مع امرأته ثم قال وتوضأ مهر بالحميم ومن بيت نصرانية ثم ذكر حديث الباب وما دل عليه الحديث من طهارة سؤر أهل الكتاب وهو قول أكثر أهل العلم الأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وأصحابه والشافعي وأبي ثور قال ابن المنذر ولا أعلم أحداً كرهه يعني سؤر النصرانية غير أحمد وإسحاق وعن مالك روايان انتهى وفي رواية الشافعي في الام في أثر مهر من جرة نصرانية قال النووي في شرح المذهب وحكم المسألة أنه يكره استعمال أواني الكفار وثيابهم سواء فيه أهل الكتاب وغيرهم والمتدين باستعمال النجاسة وغيره قال وإذا تطهر من إناء كافر ولم يتيقن طهارته ولا نجاسته فإن كان من قوم لا يتدينون باستعمال النجاسة صحت طهارته بلا خلاف وإن كان من قوم يتدينون بها فوجهاً الصحيح منهما أنه تصح طهارته ﴿ الحادية عشر ﴾ استدل به ابن عبد البر على أنه لا تحديد في ماء الوضوء والغسل فقال في التمهيد وإذا جاز وضوء الجماعة مع رجالاً ونساء ففي ذلك دليل على أنه لا تحديد ولا توقيت فيما يقتصر عليه المتوضأ والمغتسل من الماء إلا الاتيان منه بما أمر الله من غسل ومسح انتهى وفي وجه الدلالة منه نظر .

﴿ بَابُ الْوُضُوءِ وَفِيهِ أَحَادِيثُ ﴾

(الحديث الأول) عن الأعرج عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ قال إذا استيقظ أحدكم نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوءه فإن أحدكم لا يذري أين بات يده » وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « إذا استيقظ

أَحَدُكُمْ فَلَا يَضَعُ يَدَهُ فِي الْوَضُوءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا إِنَّهُ لَا يَدْرِي أَحَدُكُمْ
أَيْنَ بَاتَ يَدُهُ ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (ثَلَاثًا) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ (مَرَّتَيْنِ)

أَحَدُكُمْ فَلَا يَضَعُ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا إِنَّهُ لَا يَدْرِي أَحَدُكُمْ أَيْنَ بَاتَ
يَدُهُ ، فِيهِ فَوَائِدُ (الْأُولَى) حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ السَّيِّدُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ
رِوَايَةِ الْأَعْرَجِ وَمُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ هَمَامٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ وَابْنُ رَزِينٍ وَأَبِي صَالِحٍ
وَأَبِي سَلَمَةَ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَعَمْرُو بْنُ سِيرِينَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ
ابْنُ يَعْقُوبَ وَثَابِتُ بْنُ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي رَزِينٍ
وَأَبِي صَالِحٍ وَأَبِي مَرْيَمَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ الْمُسَيْبِ وَابْنِ سَلَمَةَ
وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَلَمَةَ كُلِّهِمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا (الثَّانِيَةُ)
فِي اخْتِلَافِ الْفَاطَةِ فِي رِوَايَةِ لِأَبِي دَاوُدَ إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ وَكَذَا قَالَ
ابْنُ مَاجَةَ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ وَلَمْ يَسْلَمْ وَأَصْحَابُ السَّنَنِ فِي الْإِنَاءِ مَوْضِعُ
قَوْلِهِ فِي وَضُوئِهِ وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ فِي إِثْنَائِهِ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَكَذَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ قَالَ مُسْلِمٌ وَلَمْ يَقُلْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ثَلَاثًا
إِلَّا مَا قَدْ مَنَاهُ مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ وَابْنِ الْمُسَيْبِ وَأَبِي سَلَمَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ
وَأَبِي صَالِحٍ وَأَبِي رَزِينٍ قُلْتُ وَكَذَا قَالَ أَبُو مَرْيَمَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ
فِي رِوَايَةٍ لَهُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَلَمْ يَسْلَمْ فِي رِوَايَةٍ لَهُ وَابْنُ مَاجَةَ
فِيمَا بَاتَ لَهُ وَفِي رِوَايَةِ لِأَبِي دَاوُدَ ابْنُ بَاتَ أَوْ أَيْنَ كَانَتْ تَطُوفُ يَدُهُ وَفِي رِوَايَةٍ
لِلْبَيْهَقِيِّ أَيْنَ بَاتَ يَدُهُ مِنْهُ وَقَالَ تَمَرْدُ بِقَوْلِهِ مِنْهُ عَمْرُو بْنُ الْوَلِيدِ الْبَسْرِيُّ وَهُوَ ثَقَفٌ
وَلِابْنِ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ أَيْنَ بَاتَ يَدُهُ وَلَا عَلَى مَا وَضَعَهَا وَلِلدَّارِ قُطَيْبٍ مِنْ
حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ أَيْنَ بَاتَ يَدُهُ أَوْ أَيْنَ طَافَتْ يَدُهُ وَقَالَ اسْنَادُهُ حَسَنٌ (الثَّالِثَةُ)
اِحْتِجَّ الْجُمْهُورُ بِعَمُومِ قَوْلِهِ مِنْ نَوْمِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ نَوْمِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ أَحْمَدُ وَدَاوُدُ نَحْوُ مَا هَذَا الْحُكْمُ بِنَوْمِ اللَّيْلِ لِقَوْلِهِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ
أَيْنَ بَاتَ يَدُهُ وَلِرِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ إِذَا قَامَ أَوْ اسْتَيْقَظَ
أَحَدُكُمْ بِاللَّيْلِ وَهَكَذَا يَقُولُ الْحَسَنُ فِي الرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يَجْعَلُ نَوْمَ

النهار مثل نوم الليل وروى عن الحسن أيضاً موافقة الجمهور وقال أحمد نياماً
رواه الأثرم عنه فالمبيت إنما يكون بالليل قال ابن عبد البر أما المبيت فيشبه أن
يكون ما قاله أحمد صحيحاً فيه لأن الخليل قال في كتاب العين البيوتية دخولك
في الليل وكونك فيه بنوم وغير نوم قال ومن قال بت بمعنى نمت وفسره على
النوم فقد أخطأ قال لا ترى أنك تقول بت أراعي النجم قال فلو كان نوماً
كيف كان ينام وينظر قال ابن عبد البر لا أعلم أحداً قال يقول الحسن وأحمد في
هذه المسألة غيرها انتهى وقد خالف أحمد في ذلك صاحبه اسحق بن راهويه
فقال لا ينبغي لأحد استيقظ ليلاً أو نهاراً إلا أن يغسل يده قبل أن يدخلها
الوضوء قال والقياس في نوم الليل أنه مثل نوم النهار وما قاله اسحاق هو الذي
عليه عامة العلماء وأجابوا عن الحديث بأن ذلك خرج مخرج الغالب ويدل لذلك
رواية أبي داود وابن كاتت تطوف يده ورواية الدارقطني وأبن طائف يده
ولا يلزم من صيغة أوفى الروايتين أن يكون ذلك شكاً بل يجوز أن يكون النبي
صلى الله عليه وسلم قال الأمرين معا يريد أين بات يده في المبيت أو أين كانت
تطوف يده في نومه مساءً كان أو نهاراً والله أعلم ﴿الرابعة﴾ مفهوم الشرط
حجة عند أكثر الأصوليين ففهموه أنه لم يؤمن بذلك غير المستيقظ ممن ليس
في معناه كالشاك على ما سيأتي وهو قول الأكثرين وخالف في ذلك الشعبي
فقال فيما رواه محمد بن نصر المروزي عنه النائم والمستيقظ سواء إذا وجب عليه
الوضوء لم يدخل يده في الاناء حتى يغسلها وروى ابن نصر أيضاً عن ابن عمر
والحسن وطاوس اطلاق غسل اليد قبل إدخالها للاناء من غير تقييد باستيقاظ
من نوم واصل من أطلق ذلك أراد الاعتراف للاستعمال احترازاً عن الوضوء في الآواني
الصغار وقد يقول الشعبي ومن وافقه لعل النهي عن ادخال يد المستيقظ من
النوم في الاناء خرج على جواب سؤال عنه فلا يكون له مفهوم وذكر بعض
أفراد العموم لا يخصص وقد يجيب الجمهور بأنه لم ينتقل في طرق الحديث خروج
ذلك على جواب سؤال فلا يثبت ذلك بالاحتمال فيفرق حينئذ بين المستيقظ
من النوم وغيره ممن ليس في معناه والله أعلم ﴿الخامسة﴾ اختلفوا في الأمر في

قوله في الرواية الاولى فليغسل يده هل هو على النذب أو الوجوب وكذا
النهى في قوله في الرواية الثانية فلا يضع يده في الوضوء حتى يغسلها هل هو
لتحريم أو التنزيه فذهب أكثر أهل العلم الى أن ذلك على النذب والتنزيه لا على
الوجوب والتحريم وهو قول مالك والشافعي وأهل الكوفة وغيرهم وذهب
الحسن البصري وأهل الظاهر الى أن ذلك على الوجوب والتحريم لظاهر الأمر
والنهى وقالوا يهراق الماء وحكى الخطابي عن داود وعبد بن جرير وجوب
ذلك وانهما رأيا أن الماء ينجس به اذا لم تكن اليد مغسولة وحكى الرافعي
عن حمد أن يوجب غسلهما عند الاستيقاظ من نوم الليل دون النهار على ما تقدم
عنه من التفرقة ثم اختلف أصحاب داود الظاهري عنه فقال أكثرهم إنه إن فعله
كان طاهراً ولا يفسد الماء بذلك وقال بعض أصحابه عنه لا يجوز الوضوء به وقال
ابن زرقون من المالكية المستيقظ على ثلاثة أحوال طاهر ونجس وجنب
فالظاهر لا يفسد الماء وحكى ابن حارث عن ابن غافق التونسي من أصحابنا أنه
يفسده وأما الموقن بالنجاسة فيجوز على اختلافهم في النجاسة محل في قليل
الماء وأما الجنب والمحتلم الذي لا يدري ما أصاب يده فقال ابن حبيب إنه يفسده
الماء قال وهو معنى الحديث ولما كان في المجموعة نحوه انتهى والصواب ما ذهب
اليه الجمهور وقال أبو الوليد الباجي لأنه قد اقترن بالأمر ما دل على النذب لأنه
علل بالشك ولو شك هل مست يده نجاسة لما وجب عليه غسل يده
﴿ السادسة ﴾ قوله في وضوئه هو بفتح الواو على المشهور المعروف في الرواية
وهو الماء الذي يتوضأ به وأما الوضوء بضمها فهو الفعل قال صاحب النهاية
وقد أثبت سيبويه الوضوء والظهور والوقود بالفتح في المصادر فهي تقع على
الاسم والمصدر قال وأصل الكلمة من الوضوء وهي الحسن والبهجة ومنه حديث
عائشة في قصة الافك (لقمنا كانت امرأة وضئة) الحديث ﴿ السابعة ﴾ تقدم أن
في رواية مسلم بدل قوله في وضوئه في إنائه وفي رواية في الإناء وهو يدل
على أن النهى مخصص بالأواني دون البرك والحياض التي لا يخاف فساد ماؤها
ينعس اليد فيها على تقدير نجاستها ولذلك قال قيس الأشجعي لأبي هريرة

حين حدث بهذا فكيف إذا جئنا مهرانكم هذا فكيف نصنع به؟ فقال أبو هريرة أعوذ بالله من شرك رواه البيهقي فكره أبو هريرة ضرب الأمثال للحديث وكذلك مارواه الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر في هذا الحديث فقال له رجل أرأيت إن كان حوضاً فخصبه ابن عمر وقال أخبرك عن رسول الله ﷺ وتقول أرأيت إن كان حوضاً فكره ابن عمر ضرب الأمثال بحديثه ﷺ وكان شديد الاتباع للأثر ولهذا قال أصحابنا أنه إذا كان الإناه كبيراً لا يمكنه تحريكه ولم يجد اناء يفترق به أخذ الماء منه بقبضه أو بطرف ثوبه التظليل وغسل به يده أو يستعين بمن يصب عليه وهذا كله عند الشك في النجاسة على ما سيأتي ﴿ الثامنة ﴾ اختلف العلماء في الأمر بذلك هل هو تعبد أو معقول المعنى فقال بعضهم هو تعبد حتى إن من تحقق طهارة يده في نومه بأن لف عليها ثوباً أو خرقة طاهرة واستيقظ وهو كذلك كان مأموراً بفعلها العموم أمر المستيقظ بذلك وهو أحد الوجهين لأصحابنا وهو مشهور مذهب مالك أنه يستحب وإن تيقن طهارة يده وأظهر الوجهين عند أصحابنا كما قال الرافعي أنه لا يكره غمس اليد للمستيقظ مع تيقن طهارة يده لأنه إنما أمر بذلك لاحتمال النجاسة بدليل قوله في آخر الحديث فإنه لا يدري أين بات يده فعلى الأمر باحتمال طرو نجاسة على يده والله أعلم ﴿ التاسعة ﴾ إذا تقرر أن ذلك معقول المعنى وأن الشارع أشار إلى العلة بقوله فإنه لا يدري أين بات يده فقد اختلف في سبب ذلك فقال الشافعي رضي الله عنه معناه أن أهل الحجاز كانوا يستنجون بالأحجار وبلاذهم حارة فإذا نام أحدكم عرق فلا يأمن النائم أن تطوف يده على ذلك الموضع النجس أو على برة أو قلة أو قدر أو غير ذلك وقال أبو الوليد الباجي اختلف في سبب غسل اليد للمستيقظ فقال ابن حبيب أما لعله قد مس من نجاسة خرجت منه لم يعلم بها أو غير نجاسة مما يتقدر وقيل لأن أكثرهم كانوا يستجمرون وقد عسى يده أثر النجس قال وليس ذلك بين لأن النجاسات لا تخرج في الغالب إلا بعلم منه وما لم يعلم به فلا حكم له وموضع الاستجمار لا تناله يد النائم إلا مع القصد لذلك ولو كان غسل

اليدين لتجوز ذلك لأمر بفصل الثياب لجواز ذلك عليها قال والأظهر مذهب
إليه المراقبون من المالكيين وغيرهم أن النائم لا يكاد تسلم يده من حك مغابته
أو بثره في بدنه وموضع عرقه وغير ذلك فاستحب له غسل يده مطلقاً انتهى
حاصل كلامه وقوله إن موضع الاستنجاء لا تناله يد النائم إلا مع القصد لذلك
ليس كذلك واعتراضه بالثياب ليس بجيد لمعنيين أحدهما أنه ربما كان العرق في
يده دون محل الاستنجاء فتأثر اليد دون الثوب والثاني أنه لا يريد غمس ثوبه في
الماء حتى يؤمر بفصل ثوبه وأما اليد فأمر بذلك لأن أثر الاستنجاء لا يعني عنه في
الماء بدليل أنه لو نزل مستحجر في ماء قليل تنجس وإن كان قد عفى عن أثر
الاستنجاء فهو بالنسبة إلى المحل المعفو عنه وما رجحه من أن الغلة حك بثره أو ما
يقترن فهو في كلام الشافعي رضي الله عنه مذكور (العاشرة) في رواية مسلم استحباب
التثليث في غسل اليدين قبل ادخالهما في الأثناء وهو كذلك عند أصحابنا ولكن
التثليث المأمور هل هو لاحتمال النجاسة أو هو التثليث المشروع في الوضوء؟
محل نظر (الحادية عشرة) فيه استحباب التثليث في غسل النجاسات مطلقاً غير المغلظة
التي أمر بالسبع فيها فإن في استحباب التثليث فيها خلافاً عند أصحابنا وإذا
أمر بالتثليث في موضع احتمال النجاسة فالأتيان به مع تحقق النجاسة من باب
أولى (الثانية عشر) اختلف العلماء هل زوال الكراهة بفصل اليد مرة قبل
غمسها أو يتوقف زوالها على غسلها ثلاثاً على ما ثبت في رواية مسلم؟ فقال الشافعي في
مختصر البويطي: فإن لم ينسأها إلا مرة أو مرتين أو لم يغسلها أصلاً حين ادخالها
في وضوئه فقد أساء وقال النووي إن مانص عليه الشافعي صرح به الأصحاب وما
نص عليه الشافعي وأصحابه من توقف زوال الكراهة على الثلاث يشكل عليه
ما تقدم تصحيحه من أنه لا يكره غمس اليد إذا تحقق طهارتها ومعلوم أن
المرّة الواحدة من مرة اليد إن لم يكن ثم نجاسة عينية لم يزل حكمها فكيف يقال ببقاء
الكراهة مع تحقق الطهارة لا جرم كان جمهور أهل العلم على أن تيقن طهارة
اليد للمستيقظ من النوم لا يرفع الأمر بالنسل بل هو مأمور به باجماع جمهور
العلماء أمر نذب وعند بعضهم أمر بإيجاب كما حكاه ابن عبد البر في التمهيد

بل حكاه الماوردي في الحاشي عن جمهور أصحاب الشافعي وصححه وهو أنه يستحب النسل عند تبين الطهارة وذكر إمام الحرمين في النهاية نحوه وهو المشهور أيضاً عن مالك أنه يكره غمس يده مع تحقق طهارته كما حكاه ابن عبد البر ﴿الثالثة عشر﴾ في قوله فابغسل يده قبل أن يدخلها دليل على أنه إذا غسل واحدة من يديه أدخلها الأثناء وهو كذلك لكن حكى أبو الوليد الباجي خلافاً في صفة غسل اليدين قبل إدخالها في الوضوء حكى عن أشهب عن مالك أنه يستحب أن يفرغ على يده اليمنى فيفسلها ثم يدخلها في إناءه ثم يصب على اليسرى وهذا موافق للحديث قال وروى عيسى عن ابن القاسم أحب إلى أن يفرغ على يديه فيفسلها قال ووجه رواية أشهب قوله في الحديث ففسلها مرتين مرتين وهذا يقتضي إفراد كل واحدة منهما ووجه قول ابن القاسم أن القصد التنظيف وغسل بهما ببعض أنظف لهما ﴿الرابعة عشرة﴾ ليست كراهة غمس المتوضيء يده في الأثناء قبل غسلها خاصة بحال الاستيقاظ من النوم لأنه قد تقدم أن المعنى فيه احتمال النجاسة كما نبه عليه في آخر الحديث وعلى هذا فنذكر في نجاسة يده كره له ذلك وإن لم يكن قد نام وهو كذلك كما جزم به الرافعي وغيره ﴿الخامسة عشر﴾ فيه دليل على أن النجاسة إذا وردت على الماء القليل نجسته وهو كذلك وقد تقدمت المسألة في الباب قبله ﴿السادسة عشر﴾ فيه حجة للشافعي ومن تابعه على الفرق بين ورود الماء على النجاسة وورود النجاسة عليه لأنه نهاه عن إيراد يده على الماء وأمره بإيراد الماء على يده كل ذلك لاحتمال طروء نجاسة على يده فلو استوى الأمران كما يقول مالك وأصحابه لما فرق بينهما قال ابن عبد البر في التمهيد لو لم يأت عن النبي ﷺ في الماء غير هذا الحديث لساغ في الماء غير هذا التأويل واسكن قد جاء عن النبي ﷺ في الماء أنه لا ينجسه شيء يريد إلا ما غاب عليه بدليل الإجماع على ذلك ثم أجاب عن حديث الباب بأنه محمول على النذب والأدب ثم نقل عن أصحاب الشافعي أنهم تنصوا أقوالهم في ورود الماء على النجاسة لأنهم يقولون إذا ورد الماء على النجاسة في إناء أو موضع وكان الماء دون القلتين أن النجاسة تصد عنه وأنه

غير مطهر لها فلم يفرقوا هاهنا بين ورود الماء على النجاسة وبين ورودها عليه
وشرطهم أن يكون ورود الماء صباً مبرقاً تحكماً لا دليل عليه والله أعلم قلت
وما حكاه عن أصحاب الشافعي ليس كما حكاه عنهم ولا فرق عندهم في ورود الماء
على النجاسة بين أن يكون صباً وبين أن يكون في إناء بحيث يغمر الماء
للنجاسة ويزيلها ثم إن كانت النجاسة عينية ووضعت في إناء وصب الماء عليها
واجتمع الماء القليل وعين النجاسة في إناء تنجس الماء ولم يطهر الثوب وكذلك
لو لم يسكب في إناء وصب الماء صباً على نجاسة عينية وانفصل عنها ولم يزل
العين فإن الماء يتنجس والثوب لا يطهر فليس حكمهم هنا بعدم الطهارة بكون
الماء وارداً في إناء بل لكون الماء لم يزل عين النجاسة والله أعلم ﴿السابعة عشر﴾
فيه حجة على أحمد في قوله في إحدى الروايتين عنه أنه يجب غسل صائر
النجاسات سبغاً حملاً للجمع على ولو غ الكلب وخالفه الجمهور فلم يوجبوا في
غير نجاسة الكلب وما في معناها إلا الغسل مرة وقد روى أبو داود من حديث
ابن عمر قال كانت الصلاة خمسين والغسل من الجنابة سبع مرات وغسل البول
من الثوب سبع مرات فلم يزل رسول الله ﷺ يسأل حتى جعلت الصلاة خمساً
والغسل من الجنابة مرة وغسل البول من الثوب مرة وفي إسناده ضعف
﴿الثامنة عشر﴾ استدلل به الخطابي وغيره على أن موضع الاستنجاء مخصوص
بالخصفة في جواز الصلاة مع بقاء أثر النجاسة عليه وأن ماعده غير مقيس عليه
انتهى ويدل عليه رواية البيهقي أين باتت يده منه أي من مظان النجاسة من
جسده ﴿التاسعة عشر﴾ وفيه أن النجاسة المتوهمة لا يكتفى فيها بالرش
لحصول الاحتياط بل إنما يحصل الاحتياط بغسلها لا مره بغسل البدن وأما ما ورد
من نضح الثوب بعد الاستنجاء فليس ذلك للتطهير وإنما هو لدفع الوسواس
حتى إذا وجد بللاً أحاله على الرش لتذهب عنه الوسوسة والله تعالى أعلم
﴿العاشرة العشرون﴾ قال الخطابي وفيه أن الأخذ بالوثيقة والعمل بالاحتياط
في باب العبادات أولى قال النووي ما لم يخرج عن حد الاحتياط إلى حد
الوسوسة قال وفي التفرق بين الاحتياط والوسوسة كلام طويل أوضحت في باب

الآنية من مخرج المذهب ﴿الحادية والعشرون﴾ استدلل به النسائي على وجوب الوضوء من النوم وبوب عليه به في صفته وكذا قال ابن عبد البر فيه إيجاب الوضوء من النوم قال وهو أمر مجمع عليه في النائم المضطجع الذي قد استنقل نوماً وقال زيد بن أسلم والسدي في قوله تعالى (إذا قم إلى الصلاة) أي من النوم ثم حكى بعد ذلك اختلاف العلماء في تقض الوضوء بالنوم وحكاه للنووي أيضاً وفيه ثمانية مذاهب (أحدها) لا ينقض مطلقاً وهو محكي عن أبي موسى الأشعري وعبيدة السلماني وسعيد بن المسيب وأبي مجاز وحيد الأعرج والشيعة وهذا المذهب يرد ما حكاه ابن عبد البر من الإجماع المتقدم إلا أنه قال إنه قول شاذ والناس على خلافه وحكاه ابن حزم في المحلى عن الأوزاعي وقال وهو قول صحيح عن جماعة من الصحابة وعن ابن عمرو عن مكحول قال وادعى بعضهم الإجماع على خلافه جهلاً قال ابن عبد البر ويمكن أن يحتاج لهذا المذهب بحديث علي ومعاوية (اليمين وكاء السه) الحديث قال وليس بالقويين (والثاني) أنه ينقض مطلقاً وهو قول الحسن البصري والمزني وأبي عبيد والقاسم بن سلام واسحاق بن راهوية وابن المنذر قال ابن زرقون وحكاه أبو الفرج عن ابن القاسم قال النووي وهو قول للشافعي غريب (قلت) وهو قول للأوزاعي أيضاً وكونه قول أبي عبيد قد جزم به النووي في مخرج مسلم فانه إنما رجع عن كون نوم الجالس لا ينقض إلى غلبة النوم كما حكاه ابن عبد البر عنه وهذا موافق لقول مالك إلا أنه يقول لا ينقض مطلقاً والله أعلم قال ابن عبد البر وهو قول شاذ غير مستحسن قال وحجة من ذهب إليه حديث صفوان بن عسال «كنا إذا كنا مع النبي ﷺ في سفر أمرنا أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام إلا من جنابة ولكن من غائط وبول ونوم» قال ويمكن حمله على النوم الثقيل الغالب ﴿والثالث﴾ ينقض كثيره على كل حال دون قليله وهو قول ربيعة ومالك وإحدى الروايتين عن أحمد وهو المشهور عن الأوزاعي ﴿والرابع﴾ لا ينقض على هيئة من هيآت الصلاة وإن لم يكن في صلاة وهو قول أبي حنيفة وداود فيما حكاه النووي عنه وهو قول غريب للشافعي أيضاً ﴿والخامس﴾ لا ينقض إلا نوم

٤ - ترتيباً

الراكع والساجد وهو رواية عن أحمد (السادس) أنه لا ينتقض إلا نوم الساجد فقط وهي رواية عن أحمد أيضاً (السابع) أنه لا ينتقض في الصلاة مطلقاً وينتقض في غير الصلاة وهو قول للشافعي (الثامن) أنه لا ينتقض نوم الجالس الممكن المقعدة من الأرض وينتقض غيره سواء قل أو أكثر كان في الصلاة أو في غيرها وهو قول للشافعي الصحيح الذي عليه عامة أصحابه واليه ذهب داود ومحمد بن جرير وهو رواية ابن وهب عن مالك فهذا ما حكاه النووي من المذاهب في النوم وفيه قول (تاسع) وهو التفرقة بين تعمد النوم جالساً وبين غلبته وهو قول ابن المبارك فقال إن تعمد النوم جالساً فعليه الوضوء وإن نام ساجداً في صلاته فلا شيء عليه ونحوه قول أبي يوسف إن تعمد النوم في السجود تَوْضُأً وقول الأبيث إذا تصنع للنوم جالساً فعليه الوضوء وإن غلبه النوم لم يتوضأ وفيه قول ماهر أنه لا ينتقض إلا نوم المضطجع وهو قول إبراهيم والحكم وحماد والنووي والحسن بن روح وحكاه الترمذي عن ابن المبارك وأحمد والأكثرين وهو الذي حكاه ابن حزم عن داود قال وهو قول روى عن ابن عمر وابن عباس ولم يصح عنهما انتهى وحجتهم حديث ابن عباس مرفوعاً (إنما الوضوء على من نام مضطجعا) وهو ضعيف تفرد برفعه أبو خالد الدالاني وهو عند الترمذي وأبي داود وقال إنه حديث منكر وكذا قال ابن عبد البر وذكر القاضى أبو بكر بن العربي عن علمائهم أن للنائم أحد عشر حالا الماشي والقائم والمستند والراكع والساجد والقاعد والمتربع والمنحني والمتكى والراكب والمضطجع والمستنفر وقد تقدم بيان حكم بعضها فأما الماشي فذكر أبو عبد الله البصري المالكي أنه لا وضوء عليه لبقاء شعوره وكذلك القائم وأما المستند فان كان قائماً فقل هو كالماشي والقائم وإن كان جالساً ممكننا لم ينتقض عند الشافعية وعند أبي حنيفة إن كان بحيث لو زال مسنده لسقط انتقض وأما المنحني فعن مالك أنه أخف حالا من الجالس ولأصحاب الشافعي ثلاثة أوجه نالها تفرق بين التحيف وغيره وأما المتكى فأجراه مالك مجرى الجالس وأجراه ابن القاسم وابن حبيب مجرى المضطجع وأما الراكب فخكه حكم الجالس المستند اللاصق

بالارض وأما المستقر فقال إمام الحرمين لا وضوء عليه « الثانية والعشرون »
 ما ذكر من كون النوم ينقض الوضوء هو في حق غير النبي ﷺ فلم يكن النوم
 ينقض وضوءه فقد كان تنام عيناه ولا ينام قلبه وكذلك الانبياء تنام أعينهم
 ولا تنام قلوبهم ولهذا كان ﷺ ينام مضطجاً ثم يصلي ولا يتوضأ كما ثبت في
 الحديث الصحيح والله أعلم (الثالثة والعشرون) فيه استحباب الكناية عما يستحب منه
 إذا حصل الأفهام بالسكناية فإنه لم يقل فإنه لا يدري لعل يده تمر على فرجه أو دبره
 أو نحو ذلك بل كنى عن ذلك بما يحصل به الأفهام والله أعلم (الرابعة والعشرون)
 ينبغي للسامع لأقواله ﷺ أن يتلقاها بالقبول ودفع الخواطر الرادة لها وأنه
 لا يضرب بها الأمثال فقد بلغنا أن شخصاً سمع هذا الحديث فقال - وأين باتت
 يده منه فاستيقظ من النوم ويده في داخل دبره بمحشوة فلم تخرج حتى تاب عن
 ذلك وأفلح والأدب مع أقواله بعده كالآداب معه في حياته ﷺ لو سمعه يتكلم
 فتمسأل الله أن يحفظ قلوبنا من الخواطر الرديئة ويرزقنا الأدب مع الشريعة
 المطهرة باطناً وظاهراً والله أعلم (الخامسة والعشرون) أمر المستيقظ من النوم
 بغسل اليد ثلاثاً قبل إدخالها الإناء هل المراد بهما غسل الكفين الذي هو سنة
 في أول الوضوء أو هذا أمر آخر بحيث أنه إذا غسل يده للقيام من النوم
 ثلاثاً وأراد الوضوء غسل كفيه ثلاثاً؟ الذي صرح به أصحابنا الأول وممن
 صرح به البندنجي والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ وعليه يدل قوله في
 في وضوءه فهو ظاهر في أن المراد غسلهما عند الوضوء وهو مصرح به عند
 ابن ماجه من حديث جابر (إذا قام أحدكم من النوم فأراد أن يتوضأ فلا يدخل
 يده في وضوءه حتى يغسلها) الحديث وكذا ذكره عبد الرزاق في المصنف من
 رواية ثابت مولى عبد الرحمن عن أبي هريرة (إذا كان أحدكم نائماً ثم استيقظ
 فأراد الوضوء فلا يضع يده في الإناء) الحديث وهو عند مسلم من طريق عبد
 الرزاق ولكنه لم يسق لفظه والله أعلم وذهب أشهب من المالكية إلى أن
 الغسل إنما هو لخشية النجاسة فإن تحقق طهارة يده لم يستحب له غسل كفيه في
 الوضوء راجعاً على ذلك بأن النبي ﷺ قال للأعرابي توضأ كما أمرك الله

أَوْ ثَلَاثًا) وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرَيْهِ مِنَ الْمَاءِ ثُمَّ ايسْتَنْشِرْ »

وليس في الآية غسل اليدين قبل إدخالها الاثناء والله أعلم (الحديث الثاني)
وعنه قال رسول الله ﷺ « إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرَيْهِ مِنَ الْمَاءِ ثُمَّ لِيَنْتَرِ » وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَنْتَرِ وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فليوتر » فيه فوائد (الاولى) حديث أبي هريرة أخرجه الأئمة الستة فأخرجوه خلافاً لابن ماجه من رواية الأعرج ومسلم من رواية همام والشيخان والنسائي وابن ماجه من رواية أبي إدريس الخولاني عن أبي هريرة بلفظ من توضعاً فليستتر ومن استجمر فليوتر والشيخان والنسائي من رواية عيسى بن طاحه عن أبي هريرة بلفظ « إِذَا اسْتَقْبَلَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلْيَسْتَنْتَرِ ثَلَاثًا » الحديث (الثانية) الاستنشاق هو أن يبلغ الماء خياشيمه وهو من استنشاق الريح إذا شها مع قوة قاله الجوهري (١) والمنخر بكسر المعجمة وفي ميمه لغتان الفتح والكسر والانتثار مأخوذ من النثرة وهي طرف الأنف عند جهور أهل اللغة وقال الخطابي هي الأنف واختلاف في حقيقة الانتثار ، فقال جهور أهل اللغة هو إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق وهو قول الفقهاء وأهل الحديث وقال ابن الأعرابي وابن قتيبة أن الانتثار هو الاستنشاق والصواب الاول وهو الذي يدل عليه هذا الحديث بقوله ثم لينتر بعد قوله فليستنشق وأما الاستجمار فهو الاستنجاء بالأحجار مأخوذ من الجمار وهي الأحجار الصغار هذا هو الصحيح الذي قاله جهور اللغويين والفقهاء والمحدثين وحكى القاضى عياض عن مالك في معناه قولاً آخر أن المراد بالاستجمار هنا البخور من قوله ومجامرهم الأتوة وهو أن يأخذ منه ثلاث قطع أو يأخذ منه ثلاث مرات فيستعمل واحدة بعد أخرى قال والأول أظهر والابتار المأمور به أن يكون عدد الاستجمار وثراً ثلاثاً أو خمساً أو فوق ذلك (الثالثة) استدلل به أحمد وأبو ثور على وجوب الاستنشاق لظاهر

الامر وهو قول ابن أبي ليلى واسحاق ايضا حكاه الخطابي عنهما وحمل الجمهور
مالك والشافعي وأهل الكوفة على الندب لقوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي توضأ كما
أمرك الله وليس في الآية ذكر الاء تنشاق وأيضا فأنهم اتفقوا على عدم وجوب
الانتثار مع كونه مأمورا به مع عطفه على أمره بالاستنشاق ولأنه أمر في بعض
طرقه بالتثليث فيه وليس بواجب اتفاقا فدل على أن أصل الأمر للندب وأجاب
صاحب المفهم عنه بأنه يحتمل أن يكون أمره بالاستنتار أمرا بالوضوء كما قد
جاء مفسرا في غير رواية مسلم فليتوضأ وليستثر ثلاثا انتهى (الرابعة) ليس
في رواية الأعرج وهام تعرض لعدد الاستنشاق وفي رواية عيسى بن طلحة
عن أبي هريرة بيان كونه ثلاثا وهي متفق عليها كما تقدم وفيه استحباب التثليث
في الاستنشاق وهو كذلك ولكن اختلف فيه هل يستنشق من كف واحدة
أو من ثلاثة أكف واختاف أصحابنا أيضا هل يفصل بينه وبين المضمضة من
ماء واحد أو يجمع بينهما والاصح كما قال النووي أنه يجمع بينهما ثلاث غرفات
وصحح الرافعي التوصل بينهما والله أعلم (الخامسة) في بيان حكمة الاستنشاق
ثبت في الصحيحين من رواية عيسى بن طلحة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستثر ثلاث مرات فإن الشيطان يبس على
خيأشيمه فينسب الأمر وهو تطهير آثار الشيطان وقد حكى القاضي عياض احتمالين
في أنه محمول على الحقيقة أنه يبس على الخياشيم جمع خيشوم وهو أعلى الأنف
أو هو على الاستعارة لأن ما ينعقد من الغبار ورطوبة الخياشيم قذارة توافق
الشيطان قال صاحب المفهم وهذا على عادة العرب في نسبتهم المستخبث
والمستبشع إلى الشيطان كما قال الله تعالى (كأنه رؤس الشياطين) ويحتمل أن يكون
ذلك عبارة عن تكسيله عن القيام بالصلاة كما قال (يعقد الشيطان على قافية رأس
أحدكم) الحديث ولا مانع من الحقيقة وإذا حملناه عليها فقد يقال هذا مخصوص
بالوضوء الذي يعقب النوم وقد حكى بعض مشايخنا أن العلماء ذكروا للاستنشاق
معنى آخر فذكروا أن الحكمة في تقديمه وتقديم المضمضة وغسل الكفين على
غسل الأعضاء الواجبة حتى يدرف المتوضئ بذلك أوصاف الماء الثلاثة وهي

الرائحة والطعم واللون هل هي متغيرة أم لا وهذا وإن كان محتملاً فإنه لا دليل عليه والعلّة المنصوصة في الاستنشاق أولى والله أعلم وذكره الخطابي معنى آخر فقال وروى أن معظم ما جاء من الحث والتحريض على الاستنشاق في الوضوء إنما جاء لما فيه من المعونة على القراءة وتنقية مجرى النفس التي تكون به التلاوة وإزالة ما فيه من التفل تصح مخارج الحروف (السادسة) مبيت الشيطان على الخيشوم هل هو لعموم النائم أو مخصوص بمن لم يفعل ما يحترس به من الشيطان في منامه كقراءة آية الكرسي فإنه ثبت في الصحيح أن من قرأها عند النوم لا يقربه شيطان، رأى قرب أقرب من مبيتته على خياشيمه؟ يحتمل كلام من الأمرين فإن المراد بقوله لم يقربه أي لم يقرب إلى المكان الذي يوسوس فيه وهو القلب وإن بات على الخيشوم فيكون محفوظاً منه مع القرب من البدن له دون القلب والله أعلم (السابعة) قد يستدل به من ذهب إلى أن مشروعية الاستنشاق لا تحصل بإيصال الماء إلى الخيشوم بل بالانتثار عقبه لأنه ثبوت الاستنشاق وبه يشعر بعض كلام أصحابنا كاشتراط بعضهم مع الماء من القم في حصول المضمضة وإن كان الرافعي قد جزم بالاكْتِفَاء فيها بإيصال الماء إلى الأنف والله أعلم (الثامنة) لم يفرق في حديث أبي هريرة في الاستنشاق بين الأنف وغيره وقد فرق بينهما في حديث لقيط ابن صبرة أن النبي ﷺ قال له (وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً) رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وكذلك ذكر أصحابنا أنه يكره للأنف المبالغة فيه وأنه لو بالغ فوصل الماء إلى جوفه بطل صومه على الأصح لأنه لم تشرع له المبالغة بخلاف ما وصل مع عدم المبالغة فإنه لا يضره والله أعلم (التاسعة) هل المراد من الانتثار نثر الماء باليد أوثره بريح الأنف؟ فذكر ابن عبد البر في التمهيد أن الانتثار دفع الماء بريح الأنف ثم قال وقد روى ابن القاسم وابن وهب عن مالك قال الاستنثار أن يجعل يده على أنفه ويستنثر قيل لمالك أين يستنثر من غير أن يضع يده على أنفه؟ فأنكر ذلك وقال إنما يفعل ذلك الحمار (العاشرة) إذا قلنا يستنثر بيده فهل يباشر ذلك وكذلك الاستنشاق قبله يمينه أو شماله؟ والجواب أنه لا شك أن الاستنثار يكون بشماله لما فيه من إزالة الوسخ الذي في الأنف وقد صرح به النسائي في سننه فقال بأي اليدين يستنثر؟

وعن الأهرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر ، ومن
استحجم فليوتر ،

ثم روى حديث على أنه دعا بوضوء فتمضمض واستنشق وثر بيده اليسرى ففعل
هذا ثلاثاً قال هذا طهر نبي الله ﷺ وأما الاستنشق فظاهر حديث عثمان أنه
يكون بيده اليمنى فإنه قال فيه ثم أدخل يمينه في الوضوء فتمضمض واستنشق وبوب
عليه النسائي بأبي اليعرب يتمضمض ولو لكان ذكر القمولى في الجواهر أنه يأخذ الماء
للمضمضة بيمينه وللاستنشاق بشماله وبني بعضهم هذا على قول الجمع بين المضمضة
والاستنشاق وكأنه فهم من الجمع بينهما الاتيان بهما في وقت واحد بما فاحتاج
لما ذكرت أن يأتي بأحدهما بيمينه والآخر بشماله لأنه لا يمكن الاتيان بهما معاً
من كف واحد وليس مراد أصحابنا بالجمع الاتيان بهما في وقت واحد بل من
كف واحدة سواء قدم المرات الثلاث للمضمضة أو قدم مرة من المضمضة
وعقبها بمرة من الاستنشاق وهكذا هذا الذي يدل عليه كلام الامام الغزالي
والرافعي نعم كلام الروياني في البحر أن الجمع بينهما هو أن يأتي بهما في حالة
واحدة ولا يقدم المضمضة والله أعلم (الحادية عشر) استدلل به بعض أصحابنا على
أن الاتيان واجب في الاستحجار وإن زاد على الثلاث وأنه متى لم يحصل الاتقاء
إلا بأربع مسحات وجبت الخامسة أو بستة وجبت السابعة لمطلق الأمر وحمل
الجمهور من أصحابنا وغيرهم الاتيان بعد الثلاث والاتقاء على الاستحباب واستدلوا
على ذلك بما رواه أبو داود وابن ماجه في الأمر بالاتيان من فعل فقد أحسن
ومن لا فلا حرج فهو دال على عدم وجوب الاتيان وسيأتي الحديث في باب
الاستحجار فحمل الجمهور الحديث إما على وجوب الثلاث أو على الندب فيما زاد
على الثلاث بعد الاتقاء والله أعلم (الثانية عشر) استدلل بعض الحنفية بقوله من
استحجم فليوتر أنه لا يجب الاستحجام لأن ظاهره التخيير بين الاستحجار وتركه
والجواب أن هذا اللفظ لا يدل على التخيير فقد قال في رواية أبي إدريس المتفق

وَعَنْ بَرِيدَةَ قَالَ : « أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَا بِإِبِلَالٍ فَقَالَ يَا إِبِلَالُ بِمَ سَبَقْتَنِي إِلَى الْجَنَّةِ ؟ مَا دَخَلْتُ الْجَنَّةَ قَطُّ إِلَّا سَمِعْتُ خَشْخَشَتَكَ فَأَمَرَنِي أَنْي دَخَلْتُ الْبَارِحَةَ الْجَنَّةَ فَسَمِعْتُ خَشْخَشَتَكَ فَأَتَيْتُ عَلَى قَصْرِ مِنْ ذَهَبٍ مُرْتَفِعٍ مُشْرِفٍ فَقُلْتُ لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ ؟ قَالُوا لِرَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ ، قُلْتُ أَنَا عَرَبِي لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ ؟ قَالُوا لِرَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ، قُلْتُ فَأَنَا مُحَمَّدٌ لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ قَالُوا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْلَا غَيْرُكَ يَا هُمُرُ لَدْخَلْتُ الْقَصْرَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا كُنْتُ لِأَغَارَ عَلَيْكَ

عليها من ترويض أقليستتر ومن استجمر فليوتر وليس هو بخير في الرضوء فكذلك في الاستجمار على أن لا نقول يتمين الاستجمار بل هو خير بينه وبين الاستنجاء بالماء فإن اختار الاستجمار بالأحجار فهو حينئذ مأمور بالابتار وليس فيه عدم وجوب الأمرين والله أعلم (الثالثة عشر) إذا حملنا الاستجمار على أحد التفسيرين عن مالك في أن المراد التبخير فحمل الأمر بالابتار حينئذ على الندب قاله النووي وعلى هذا فيستحب التطيب والتبخير ثلاثاً وذكر ابن عبد البر في التمهيد أن ابن عمر كان يستحب الوتر في تجمير ثيابه وكان يستعمل العموم في قوله ومن استجمر فليوتر فكان يستجمر بالأحجار وترأً وكان يجمر ثيابه وترأً تأسيساً بالنبي ﷺ ومستعملاً عموم الخطاب (الحديث الثالث) وعن بريدة قال أصبح رسول الله ﷺ فدعا بإبلا وإبلال بمسبقتي إلى الجنة ما دخلت الجنة قط إلا سمعت خشخشتك أمامي أني دخلت البارحة الجنة فسمعت خشخشتك فأتيت على قصر من ذهب مرتفع مشرف فقلت لمن هذا القصر ؟ قالوا الرجل من العرب قلت أنا عربي لمن هذا القصر ؟ قالوا الرجل من المسلمين من أمة محمد قلت فأنا محمد لمن هذا القصر ؟ قالوا لعمر بن الخطاب فقال رسول الله ﷺ لولا غيرك يا عمر لدخلت القصر فقال يا رسول

قَالَ وَقَالَ لِبِلَالٍ يَوْمَ سَبَقْتَنِي إِلَى الْجَنَّةِ ؟ قَالَ مَا أَحْدَثْتُ إِلَّا تَوَضُّأَتُ وَصَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهَذَا هَذَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ ، وَابْنُ حَبَّانٍ وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ

اللَّهُ مَا كُنْتُ لَا غَارَ عَلَيْكَ قَالَ وَقَالَ لِبِلَالٍ يَوْمَ سَبَقْتَنِي إِلَى الْجَنَّةِ ؟ قَالَ مَا أَحْدَثْتُ إِلَّا تَوَضُّأَتُ وَصَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهَذَا هَذَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ وَابْنُ حَبَّانٍ وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ فِيهِ فَوَائِدُ (الْأُولَى) حَدِيثٌ بَرِيدٌ هَذَا وَإِنْ كَانَ مِنْ إِفْرَادِ التِّرْمِذِيِّ فَهُوَ فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِهِ أَخْرَجَاهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَا بِلَالُ أَخْبِرْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمَلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ فَأَنِي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ قَالَ مَا عَمَلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي مِنْ أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ يَوْمٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطَّهُورِ مَا كُتِبَتْ لِي أَنْ أَصِلِيَ لَفْظُ الْبُخَارِيِّ وَقَالَ مُسْلِمٌ فَأَنِي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ خَشَفَ نَعْلَيْكَ الْحَدِيثَ وَقَالَ مِنْ أَنِّي لَا أَتَطَهَّرُ طَهُورًا تَامًا الْحَدِيثَ وَفِي الصَّحِيحِ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَذَا أَنَا بِالْمِصْبَاءِ امْرَأَةٌ أَبِي مُلْحَةَ وَسَمِعْتُ خَشْفَةَ فَقُلْتُ مَنْ هَذَا فَقَالَ هَذَا بِلَالٌ وَرَأَيْتُ قَصْرًا بِنَائِهِ جَارِيَةٌ فَقُلْتُ لِمَنْ هَذَا فَقَالَ لِعَمْرٍو فَأُردتْ أَنْ أَدْخُلَهُ فَانْظُرْ إِلَيْهِ فَذَكَرْتَ غَيْرَتَكَ فَقَالَ عَمْرٌو أَبُي وَأَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعَلَيْكَ أَغَارٌ ؟ لَفْظُ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَفِي الصَّحِيحِينَ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قِصَّةُ عَمْرٍو دُونَ ذِكْرِ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (الثَّانِيَةُ) فِيهِ اسْتِحْبَابُ قِصَصِ الرُّوَايَةِ الصَّالِحَةِ عَلَى أَصْحَابِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ (الثَّالِثَةُ) فِيهِ أَنَّهُ يَسْتَحَبُّ قِصَصَهَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالْإِنْصِرَافِ مِنَ الصَّلَاةِ وَلِذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ قَالَ لِأَصْحَابِهِ مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا الْحَدِيثِ وَهُوَ فِي الصَّحِيحِ (الرَّابِعَةُ) وَفِيهِ أَنَّهُ إِذَا رَأَى لِصَاحِبِهِ خَيْرًا يَبْشُرُهُ بِهِ فَإِنَّ الرُّوَايَةَ الصَّالِحَةَ مِنْ مَبَشَرَاتِ النَّبُوَّةِ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ وَهُوَ

كذلك (الخامسة) فيه أن من رأى لصاحبه شيئاً يدل على أن سببه فعله لشيء
 من أبواب الخير أن يسأله عما استحق به ذلك ليحضره عليه ويرغبه فيه ليدوم
 عليه (السادسة) فيه أن رؤيا الأنبياء حق ووحى لأنه ﷺ قال لبلال بم سبقتني
 إلى الجنة فجزم بسببه اعتماداً على رؤياه لذلك ولو كانت رؤياه يجوز وقوعها والخلف
 فيها كغير الأنبياء لم يجزم بسببه بجواز الخلف في منامه والله أعلم (السابعة)
 فيه منقبة عظيمة لبلال بكونه صلى الله عليه وسلم لم يدخل الجنة قط الاصح
 خشعته أمامه وهذا شرف عريض (الثامنة) الخشعة بتكرار الخاء والشين
 المعجمتين مفتوح الأول وذكر أبو موسى المديني في ذيله على الزريبن أن
 الخشعة حركة لها صوت كصوت السلاح وهي أيضاً بمعنى الرواية النابتة في
 صحيح مسلم خشف نعليك وهو بفتح الخاء وسكون الشين المعجمتين وفي
 آخره فاء فقبل هو الحركة وقيل الصوت قاله الهروي في الغربيين وأما الرواية الثانية
 بزيادة الهاء في آخره ففي الشين فيها وجهان الحركة والاسكان فقبلها بمعنى وقيل
 الحرك بمعنى الحركة والساكن بمعنى الحس وأما رواية البخاري دف نعليك
 فختلف في ضبطه فقبل هو بالدال المعجمة وقيل بالهملة وهي مفتوحة وقال أبو
 موسى المديني والمراد صوتهما عند الوطء والله أعلم (التاسعة) إن قيل ما معنى
 رؤياه ﷺ لبلال أمامه في الجنة كما دخل مع كونه ﷺ أول من يدخل الجنة
 فكيف معنى تقدم بلال عليه في هذه الرؤيا؟ والجواب أنه لم يقل في هذه
 الرؤيا أنه يدخلها قبله في القيامة وإنما رآه أمامه في منامه وأما الدخول حقيقة
 فهو ﷺ أول من يدخلها مطلقاً وأما هذا الدخول فالمراد به سريان الروح في
 حالة النوم فلا اشكال في ذلك والله أعلم (الاشارة) قد حكم ﷺ أن سبق
 بلال إلى الجنة بما ذكر من الوضوء عند الحدث والصلاة بعده وزاد في رواية
 الترمذي خصلة أخرى فقال يا رسول الله ما أذنت قط الا صليت ركعتين وما
 أصابني حدث قط الا توضأت عندها ورأيت أن الله على ركعتين فقال رسول
 الله ﷺ بهما فزاد في رواية الترمذي الصلاة بعد الاذان وكونه يرى أن عليه
 بعد الوضوء لله ركعتين فكيف الجمع بين هذا وبين رواية أحمد التي ليس فيها

هذا؟ والجواب أن قوله ﷺ في رواية الترمذي بهما يحتمل عوده إلى المصلتين
الآخرتين وهما الوضوء عند الحدث والصلاة بعده فيكون موافقا لرواية أحمد
وتكون الصلاة عند الاذان لها ثواب آخر وأما زيادته كونه يرى أن الله
ركعتين فليس فيه منافاة لرواية أحمد وقد اشتركا في ذكر الصلاة عقب الوضوء
وليس في رواية أحمد ما ينفي كونه يرى ذلك وربما كان الثواب مترتبا على
الفعل وإن لم ير ذلك والله أعلم (الحادية عشر) هل يظهر لمجازاته بهذا على هذا
الفعل مناسبة؟ والجواب أن لذلك مناسبة وهو أن بلالا كان يديم الطهارة فمن
لازمه أنه كان يبيت على طهارة وقد جاء في النوم على طهارة ما يقتضي عروج
الروح وسجودها تحت العرش وأعلى الجنة تحت العرش كما ثبت في الحديث
الصحيح أن الفردوس أعلا الجنة وسقفه عرش الرحمن كما رواه البيهقي في
شعب الإيمان بأسناده إلى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه قال إن
الأرواح يعرج بها في منامها إلى السماء فتؤمر بالسجود عند العرش فمن بات
طاهرا سجد عند العرش ومن كان ليس بطاهر سجد بعيدا من العرش قال
البيهقي هكذا جاء موقوفا انتهى وهذا وإن كان موقوفا فقد ثبت أن من قام
طاهرا نام في شعار ملك وصفة الملائكة العلو فكان فيه مناسبة لعل روحه
وصعودها إلى الجنان وذلك فيما رواه ابن حبان في صحيحه من رواية ابن عمر
قال قال رسول الله ﷺ من بات طاهرا بات في شعار ملك فلم يستيقظ الا قال الملك
اللهم اغفر لعبدك فلان فانه نام طاهرا أورده في النوع الثاني من القسم الأول
وقد رواه الطبراني في الأوسط فجعله من حديث ابن عباس ورواه البيهقي في
الشعب فجعله من حديث أبي هريرة (الثانية عشر) فيه استحباب دوام الطهارة
وانه يستحب الوضوء عقب الحدث وإن لم يكن وقت صلاة ولم يرد الصلاة وهو
المراد بقوله ﷺ ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن فالظاهر أن المراد منه
دوام الوضوء لا الوضوء الواجب فقط عند الصلاة والله أعلم (الثالثة عشر)
فيه استحباب صلاة ركعتين عقب الوضوء وهو كذلك (الرابعة عشر) في
رواية الترمذي استحباب ركعتين بعد الاذان وهو كذلك وهي المرادة بقوله

ﷺ في حديث عبد الله بن مفضل المتفق عليه (بين كل أذانين صلاة) فإن المراد به بين الأذان والاقامة وربما قربت الاقامة فكان فعلها عقب الأذان أول (الخامسة عشر) وفيه أيضا استحباب ركعتين بعد اذان المغرب وقبل الصلاة أيضا وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي وصححه النووي وقد ثبت في البخاري من حديث عبد الله بن مفضل أن النبي ﷺ قال صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء وله من حديث عقبة بن عامر كنا نفعله على عهد رسول الله ﷺ وله في حديث أنس رأيت كبار أصحاب رسول الله ﷺ يتندرون السواري عند المغرب وقال مسلم فإذا أذن المؤذن لصلاة المغرب اتدروا السواري فركعوا ركعتين حتى أن الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصلحها وفي رواية له كنا نصل على عهد رسول الله ﷺ ركعتين بعد غروب الشمس قبل المغرب فقليل له أ كان رسول الله ﷺ صلاها قال كان يرانا نصلها فلم يأمرنا ولم ينهنا (السادسة عشر) فيه حجة لمذهب أهل السنة أن الجنة مخلوقة موجودة خلافا لمن أنكر ذلك من المعتزلة والأحاديث الصحيحة التي تبلغ حد التواتر متظاهرة متضاربة على ذلك وعلى إبطال ما زعموه (السابعة عشر) قوله بم سبقتني إلى الجنة هكذا في الأصول الصحيحة من المسند على الصواب بم بغير ألف بعد الميم ووقع في معاني من الترمذي بما باثبات الألف وهو ضعيف والصواب الأول وهي لغة القرآن في قوله تعالى لم أذنت لهم وعم يتساءلون (الثامنة عشر) وقع في الأصول الصحيحة من المسند فأثبت على قصر من ذهب مرتفع مشرف فرتفع بالتاء المثناة من فوق والتاء من الارتفاع ومشرف بضم الميم وفتح الشين المعجمة وفتح الراء وتشديد هاو آخر دفاء ومعناده شرافات كمعاداة القصور وبعضهم يرويه مشرف بضم الميم وسكون الشين وكسر الراء وليس بجيد فإنه يكون بمعنى مرتفع فيكون تكرارا وحمله على زيادة معنى آخر أولى مع موافقة الرواية ووقع في جامع الترمذي مربع مشرف بفتح الراء والباء المشددة من الترييع وهو كونه ذا أربع لا مدورا كالدائرة والأكثر في الرواية عند الترمذي مشرف بالتخفيف

أى مرتفع ولا منافاة حينئذ بينه وبين الترييم المتقدم والله أعلم (التاسعة عشر)
 ما الحكمة في أنه عليه السلام لم يصرح له بالجواب عما سأل عنه باسم من له القصر بل قيل لرجل
 من العرب وزاد في رواية الترمذى بعده لمن هذا القصر قالوا لرجل من قريش قلت أنا
 قرشى ثم اتفقا على قوله لرجل من المسلمين الحديث فلم يسم عمر الا في الزابعة على رواية
 الترمذى وفي الثالثة على رواية المسند وكذلك رده عليه السلام أنا عربى أنا قرشى
 أنا محمد فهل كان ذلك رجاء أن يكون ذلك القصر له أو لمعنى آخر؟ والجواب
 أنه أريد بذلك والله أعلم بيان فضيلة هذه الأوصاف فكونه من العرب
 أفضل وأرفع من كونه أعجمياً وكونه من قريش أفضل من كونه من عرب غير
 قريش وكونه ممن أسلم من قريش من أمة محمد أفضل من كونه من قريش ولم
 يدخل في الأمة لموته قبل البعثة كزيد بن عمرو بن ثعلبة وإن كان من أهل
 الجنة فأريد بتكرار الجواب والسؤال ما ذكرناه والله أعلم وأما قوله عليه السلام
 أنا عربى أنا قرشى فيحتمل أنه قاله تجويزاً لكونه له إذ فيه ذلك الوصف الذى
 ذكر وأما قوله بعد ذلك أنا محمد فذلك بعد أن عرف أنه ليس له ولكنه عرف
 علوم منزله على من له القصر وأنه بلغ ذلك لكونه من أمتة وأراد معرفة من له ليبشر
 صاحبه كما وقع أول يعرف منزلة صاحبه والله أعلم (الفائدة العشرون) فيه معاملة
 الناس على قدر أخلاقهم وما فطروا عليه فانه عليه السلام لما عرف غيره عمر لم يدخل منزله
 في غيبته وإن علم منه أنه يأمنه على الدين والدنيا والآخرة ولذلك قال له عمر
 ما كنت لأغار عليك وإن حصلت الغيرة فعلى غيره وفي رواية في الصحيح من
 حديث أبي هريرة أو يفار عليك! أنكر عمر وجود الغيرة من أحد مطلقاً عليه عليه السلام
 لعظم حقه وأمانته على حقوق أصحابه وغيرهم (الحادية والعشرون) فيه ذم الغيرة
 في غير موضع الريبة لأن عمر أنكر وجود الغيرة عليه وأقره عليه السلام وهو كذلك
 وقد روى أبو داود والنسائي من حديث جابر بن عتيك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول
 من الغيرة ما يحب الله ومنها ما يبغض الله فأما التى يحبها الله عز وجل فالغيرة
 فى الريبة وأما التى يبغضها الله عز وجل فالغيرة فى غير ريبة الحديث .

﴿ باب السَّوَالِكِ وَخِصَالِ الْفِطْرَةِ ﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي (أَوْ عَلَى النَّاسِ) لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ

﴿ باب السَّوَالِكِ وَخِصَالِ الْفِطْرَةِ ﴾

«الحديث الأول» عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي أَوْ عَلَى النَّاسِ لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ» فيه فوائد (الأولى) حديث أبي هريرة أخرجه الأئمة الستة البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من رواية الأعرج والترمذي من رواية أبي سلمة وابن ماجه من رواية سعيد المقبري كلهم عن أبي هريرة (الثانية) اختلفت الرواة عن مالك في لفظه فقال أبو مصعب وجماعة ما تقدم وكذا قال عبد الله بن يوسف وزاد مع كل صلاة رواه البخاري من طريقه وقال يحيى ابن يحيى وآخرون على أمتي فقط ولم يقولوا أَوْ عَلَى النَّاسِ وقال اتقمني وأيوب بن صالح على المؤمنين أَوْ عَلَى النَّاسِ وكذا قال معن بن عيسى وزاد في روايته أيضاً عند كل صلاة وزاد أيضاً قتيبة عن مالك في روايته عند كل صلاة كما رواه النسائي وكذا قال ابن عيينة عن أبي الزناد كما رواه مسلم وغيره وقد رواه جماعة عن مالك عن ابن شهاب عن حميد عن أبي هريرة مرفوعاً فزادوا فيه مع كل وضوء كذا رواه عن مالك الشافعي في رواية حرمة وروح بن عبادة وبشر ابن عمر الزهراني وإسماعيل بن أبي أويس رواه النسائي من رواية بشر بن عمر والبيهقي من رواية روح وإسماعيل وقد ذكرها البخاري في صحيحه تعليقاً مجزوماً فقال وقال أبو هريرة ووصلها ابن خزيمة في صحيحه والحاكم وصححها وهي في الموطأ موقوفة على أبي هريرة وليس في بعض الروايات ذكر الوضوء وفي بعضها ذكره على الشك بينه وبين الصلاة (الثالثة) السَّوَالِكُ بكسر السين يطلق على الفعل وعلى العود الذي يستاك به وهو مذكور على الصحيح وحكى صاحب المحكم فيه التائيت أيضاً وغلط الأزهرى القول بالتائيت واختلف في مأخذه فقبل من مأك

إذا دلك يقال ساك فيه يسوكه سوكا وقيل هو من جاءت الأبل تساوك هذا لا
(الرابعة) استدله الشافعي على أن السواك ليس بواجب قال لأنه لو كان واجبا
أمرهم به في عابهم أو لم يشق انتهى وقد حكى بعضهم الإجماع على أنه لا يجب
وحكى الشيخ أبو حامد الأسفراييني من الشافعية أن داود أوجب للصلاة وكذا
حكى أبو العباس القرطبي عن داود وجوبه وحكى أيضا عن إسحاق وجوبه
وأنه إن تركه حامداً بطلت صلاته قال النووي وقد أنكر أصحابنا المتأخرون
على الشيخ أبي حامد وغيره نقل الوجوب عن داود وقالوا مذهبه أنه سنة كالجماعة
قال ولو صح إيجابه عن داود لم تضر مخالفته في انعقاد الإجماع على المختار الذي
عليه المحققون والأكثرون قال وأما إسحاق فلم يصح هذا الحكم عنه (الخامسة)
كلمة نولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره وإذا تقرر ذلك فقد استدله
بعض أهل الأصول بهذا الحديث على أن الأمر للوجوب ووجه الدلالة منه
انتفاء الأمر لوجود المشقة والمنع إنما هو الوجوب دون الاستحباب اتفاقا
فاقتضى ذلك أن الأمر للوجوب قال النووي وهو مذهب أكثر الفقهاء
وجامعات من المتكلمين وأصحاب الأصول قال وهذا الاستدلال يحتاج في تمامه
إلى دليل على أن السواك كان مسنونا حالئذ (السادسة) فإن قال قائل إن في
حديث الباب أنه لم يأمرهم وقد ورد في أحاديث أخر أنه أمر بذلك فروى ابن
ماجه من حديث أبي امامة أن رسول الله ﷺ قال تسوكوا فإن السواك مطهرة
للنفس الحديث وروى البزار في مسنده من حديث العباس أن النبي ﷺ قال
(تدخلون على قلح استاكوا) ورواه أحمد في مسنده من حديث تمام بن العباس
بلفظ (مالى أراكم تأتونى قلح استاكوا) رواه البيهقي في سننه من حديث ابن
عباس بلفظ تدخلون على قلح استاكوا وروى البيهقي في شعب الإيمان من
حديث ابن عباس مرفوعا عليك بالسواك فإنه مطهرة للنفس الحديث والجواب
عنه من ثلاثة أوجه (أحدها) أن الأحاديث التي ورد فيها الأمر لا يصح منها شيء
أما حديث أبي امامة ففيه على بن يزيد الألهاني وهو ضعيف جدا وأما حديث
العباس وحديث تمام وحديث ابن عباس الأول أيضا ففيها أبو علي الصيقل

زَادَ الْبُخَارِيُّ (مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ) وَقَالَ مُسْلِمٌ (عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ)

وهو مجهول قاله ابن السكن وغيره وأما حديث ابن عباس الأخير فتفرد به
الخليل ابن مرة وهو منكر الحديث كما قال البخاري والوجه (الثاني) أن حديث
الباب ليس المنفي فيه مطلق الأمر بل الأمر الذي هو للوجوب بدليل رواية
البيهقي في بعض طرق حديث أبي هريرة لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم
السواك مع الوضوء الحديث وأيضا فحديث أبي امامة الذي فيه الأمر قال في
تتمة الحديث ولولا أني أخاف أن أشق على أمتي لفرضته عليهم وكذا قال
أحمد في حديث تمام لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك كما فرضت
عليهم الوضوء وكذا قال البيهقي في السنن في حديث ابن عباس مالي أراكم
تأتوني قلحا لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك الحديث فدل ذلك
على تقدير ثبوتها على أن المنفي أمر الإيجاب لا الأمر الذي محله الندب والوجه
(الثالث) أن حديث الباب واقع دل على أن المنفي الأمر به مطلق السواك فقد
حلت رواية الصحيحين على تقييد ذلك بكونه مع كل صلاة والمنفي مع التخيير
المنفي مطلقا وليس في قوله لولا أن أشق لآمرتهم بالسواك عند كل صلاة أو
عند كل وضوء أنه لم يأمرهم به ولو في اليوم مرة أو في الشهر أو في السنة أو في
العمر فلا تمارض حينئذ والله أعلم (السابعة) استدلل به أيضا على أن المنسوب
ليس مأمورا به وفيه خلاف بين الأصوليين قال صاحب المفهم والصحيح أنه
مأمور به لأنه قد اتفق على أنه مطلوب ومقتضاه كما قد حكاه أبو الممال قال
النووي ويقال في هذا الاستدلال ما قدمناه في الاستدلال على الوجوب (الثامنة)
استدل به أيضا على جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم فيما لم يرد فيه
نص من الله تعالى ووجهه أنه جعل المشقة سببا لعدم أمره فلو كان الحكم
متوقفا لكان سبب انتفاء أمره عدم ورود النص لا ورود (١) المشقة قال النووي
وهذا مذهب أكثر الفقهاء وأصحاب الأصول وهو الصحيح المختار وقال ابن
دقيق العيد إن في دلالة على ذلك احتمالا للبحث والتأويل (التاسعة) استدلل بعموم

وفي رواية للبخاري علقها (مع كل وضوء) وأسندها ابن خزيمة في صحيحه والحاكم وصححه

رواية الصحيحين عند كل صلاة ورواية النسائي وابن خزيمة والحاكم عند كل وضوء على استحباب السواك للصائم بعد الزوال عند صلاة الظهر وصلاة العصر وعند الوضوء في ذلك الزمن وقد استدلل به على ذلك البخاري والنسائي وغيرهما وهو قول الأئمة الثلاثة أبي حنيفة ومالك وأحمد والمزني وأكثر العلماء وقال النووي في شرح المذهب إنه المختار وقد روى أبو داود والترمذي وحسنه من حديث عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله ﷺ يتسوك مالا أحصى وهو صائم وقال الشافعي يكره بعد الزوال للصائم قال ابن دقيق العيد ومحتاج إلى دليل خاص بهذا الوقت يخص به ذلك العموم وهو حديث الخلف وفيه بحث انتهى وسيأتي تمام الكلام على ذلك في الصيام إن شاء الله تعالى (العاشر) استدلل بقوله مع كل وضوء من ذهب إلى أن السواك من سنن الوضوء وهو أحد الوجهين لأصحابنا قال الرافعي وهو الوجه قال ولم يعمده كثيرون من سننه وإن كان مندوبا في ابتدائه (الحادية عشر) في رواية الصحيحين استحباب السواك عند كل صلاة وهو كذلك وحكى ابن عبد البر في التمهيد عن الأوزاعي عمن أدر كه من أهل العلم تأكده عند صلاتي الصبح والظهر وقد روى أحمد في مسنده والحاكم في المستدرک من حديث عائشة مرفوعا صلاة بسواك خير من سبعين صلاة بغير سواك قال الحاكم صحيح على شرط مسلم وتعبه ابن الصلاح في مشكل الوسيط والنووي في شرح المذهب بأنه من رواية ابن اسحاق بالعمنة وهو مدلس فلا يصح زاد النووي والمدلس إذا لم يذكر سماعه لم يحتج به بلا خلاف قلت وقوله بلا خلاف ليس بجيد بل فيه الخلاف في الاحتجاج بالمرسل وأولى بالصحة لاحتمال عدم سقوط أحد وعمن صرح بجريان الخلاف فيه ابن الصلاح وغيره والله أعلم وضعف يحيى بن معين أيضا الحديث المذكور وقال إنه باطل (الثانية عشر) قال ابن دقيق العيد: المر

في استحباب السواك عند القيام الى الصلاة انا ما مورون في كل حاله من احوال
التقرب الى الله تعالى أن نكون في حالة كمال وتظافة اظهارا لشرف العبادة قال
وقد قيل ان ذلك لامر متعلق بالملك وهو ان يضع فاه على في التاريء ويتأذى
بالرائحة الكريهة فمن السواك لاجل ذلك انتهى قلت قد ورد هذا مرفوعا رواه البزار
في مسنده من حديث علي بن ابي طالب قال قال رسول الله ﷺ «ان السواك اذا سواك
ثم قام يصلي ثم الملك خلفه فيسمع لقراءة تفيد نومنه أو كلمة نحوها حتى يضع فاه على
فيه فما يخرج من فيه شيء إلا صار في جوف الملك فطهروا أفواهكم للقرآن» ورجاله
رجال الصحيح إلا أن فيه فضيل بن سليمان التميمي وهو وان أخرجه له البخاري
ورثقه ابن حبان فقد ضعفه الجمهور وآخر الحديث عند ابن ماجه من قول
علي بن ابي طالب «ان أفواهكم طروق للقرآن فطيبوها بالسواك وفيه بحر من كثير السقا ضعيف
جدا وقد رنه أبو نعيم في الحلية من هذا الوجه (قات) ويحتمل أن يقال حكته
عند إرادة الصلاة ما ورد أنه يقطع البلغم ويزيد في التصاحح كما سيأتي في الفائدة
الرابعة عشر، وتقطع البلغم مناسب للقراءة لئلا يطرأ عليه فيمنعه القراءة وكذلك
التصاحح (الثالثة عشر) اطلق في حديث الباب ذكر السواك مطلقا وهو يقتضي
استحبابه مطلقا وهو كذلك وإنما يتأكد في احوال منها عند الوضوء وإرادة
الصلاة كما تقدم ومنها عند القيام من النوم لما ثبت في الصحيحين من حديث
حذيفة أن النبي ﷺ كان إذا قام من الليل يمسح فاه بالسواك وقد يقال
ان أراد قام من الليل الصلاة فيكون المراد السواك للصلاة أو عند الوضوء ومنها قراءة
القرآن كما جزم به الرافعي وقد تقدم في الفائدة قبلها حديث علي في ذلك ومنها
تذير الهم سواء فيه تذير الرائحة أو تغير اللون كمنفرة الأسنان كما ذكره الرافعي
ومنها دخول المنزل جزم به النووي من زوائده في الروضة لما روى مسلم
وابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة أن النبي ﷺ كان إذا دخل
بيته يبدأ بالسواك ومنها إرادة النوم كما ذكره الشيخ أبو حامد في الرونق وورد
فيه ما رواه ابن عدي في الكامل من حديث جابر أن رسول الله ﷺ كان يستاك
إذا أخذ مضجعه وفيه حرام ابن عثمان وهو متروك قلت ومنها الانصراف من

صلاة الليل لما روى ابن ماجه من حديث عباس باسناد صحيح قال كان رسول الله ﷺ يصلي بالليل ركعتين ركعتين ثم يصرف فيستاك (الرابعة عشر) في نواد السواك مطلقاً روى البيهقي في شعب الايمان من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ انه قال عليك بالسواك فانه مطهر للفم مرضاة للرب مفرحة لله لائكة يزيد في الحسنات وهو من السنة يحلو البصر ويذهب الخضرة ويشد اللثة ويذهب البلغم ويطيب الفم وزاد البيهقي في رواية أخرى ويصح المعدة وفي بعض طرقه عند غير البيهقي ويزيد في النصيحة قال البيهقي تقرد به الخليل بن مرة وليس بالقوى انتهى وقد قال فيه أبو زرعة: شيخ صالح وقال ابن عدى يكتب حديثه وضعفه الجمهور وصدر الحديث صحيح رواه النسائي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما من حديث عائشة عن النبي ﷺ قال السواك مطهرة للفم مرضاة للرب وذكره البخاري في كتاب الصيام تعليقاً مجزوماً به (الخامسة عشر) فيما يستحب السواك به ويصح ذكره الفرائض أن السواك يكون بضمضان الأشجار قال الراعي وليس ذلك على سبيل الاشتراط لكنها أولى من غيرها قال والاولى منها الاراك قال والاحب أن يكون يابساً لين بالماء قال وأصل السنة تتأدى بكل خشن يصلح لازالة القلح كالخرقة والخشبة ونحوها نعم لو كان جزءاً منه كأصبعه الخشنة ففيها ثلاثة أوجه أظهرها لا يجزى لأنه لا يسمى استيا كالأول لا يجزى لمحصل مقصود الاستياك به والثالث ان قدر على العود ونحوه فلا يجزى ولا فيجزى لمكان العذر انتهى وقوله بأصبعه الخشنة إحترازاً مما إذا كانت ناعمة فانه لا يجزى الاستياك بها قطعاً لعدم إزالة القلح وقوله بأصبعه ليخرج به أصبع غيره وقد جزم النووي في شرح المذهب ودقائق المنهاج أنه يجزى بها قطعاً وما أدري ما وجه التفرقة بين أصبعه وأصبع غيره وكونه جزءاً منه لا يظهر منه ما يقتضى منه بل كونها أصبعه أبلغ في الإزالة لأنه يتمكن بها أكثر من تمكن غيره أن يسوكه بأصبعه لا جرم قال النووي في شرح المذهب المختار أخراه مطلقاً قال وبه قطع القاضي حسين والمأمل في الباب والبنوي واختاره في البحر انتهى وهكذا قطع به أيضاً أبو حامد في الرواق والحديث الذي ورد في السواك بالأصبع أعم من أصبعه وأصبع غيره بل في

بعضها التصريح بأصبع المستاك كما رواه البيهقي في سننه من حديث أنس أن رجلاً
 من الأنصار من بني عمرو بن عوف قال يا رسول الله إنك رغبتنا في السواك فهل دون
 ذلك من شيء ؟ قال إصبعك سواك عند وضوئك فمرها على أسنانك الحديث ورجاله
 ثقات إلا أن الراوى له عن أنس بعض أهله غير مسمى وقد ورد في بعض طرقه
 بأنه النضر بن أنس وهو ثقة ولفظه (يجزىء من السواك الأصابع) وفيه عيسى بن
 شعيب البصري قال فيه عمرو بن علي الغفلاس أنه صدوق وقال ابن حبان كان
 ممن يخطئ حتى غش خطؤه فاستحق الترك وبالجملة فلا يظهر معنى في التفرقة بين
 أصبعه وأصبع غيره فالختار كما قال النووي تأدى السنة به مطلقاً ما لم تكن فاعمة
 لا تزيل القلح والله أعلم قال ابن عبد البر في التمهيد وتأول بعضهم في الحديث المروى أن
 رسول الله ﷺ كان يشوم فاه بالسواك أنه كان يدلك أسنانه بأصبعه ويستجزيء
 بذلك من السواك وقد أطلق أصحاب الشافعي على استحباب الأراك وذكر
 بعض العلماء أنه لم يصح أو لم يرد في الاستيالك به حديث وهو عجيب وقد تتبع
 ذلك فوجدت الطبراني قد روى من حديث أبي خيرة الصحابي وله صحبة فذكر
 حديثاً قال فيه ثم أمرنا يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم بآراك فقال استاكوا
 بهذا وروى الحاكم في المستدرک من حديث عائشة في دخول أخيها عبد الرحمن
 ابن أبي بكر في مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه سواك من أراك فأخذته
 عائشة فطيبته ثم أعطته رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستن به والحديث في الصحيح
 وليس فيه ذكر الأراك وفي بعض طرقه عند البخاري ومعه سواك من جريد النخل
 وروى أحمد في مسنده من حديث ابن مسعود أنه كان يحتج سواكاً من الأراك
 فكان دقيق الساقين فجعلت الريح تكفه فضحك القوم منه فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مما تضحكون قالوا يا نبي الله من دقة ساقه فقال والذي
 نفسى بيده لهما أثقل في الميزان من أحد فهذا قد ورد أنه استاك به وأمر به وقال ابن
 عبد البر في التمهيد والسواك المندوب إليه هو المعروف عند العرب
 وفي عصر النبي ﷺ وذلك الأراك والبشام قال الشاعر :

إذا هي لم تستك بمود أراك وقال جرير :

أذكر يوم تصقل عارضيا بفرع بشامة سقى البشام
قال ابن عبد البر: وكل ما يجلو الأسنان إذا لم يكن فيه صبيغ ولون فهو مثل
ذلك ما خلا الرمان والقص فانهما يكرهان قال وقد كره جماعة من أهل العلم
السواك الذي يغير الفم ويصبغه لما فيه من التشبه بزينة النساء وقال في موضع
آخر كل ما جلا الأسنان ولم يؤدّها ولا كان من زينة النساء فخائر الاستئان به
انتهى وذكر أبو موسى المديني في ذيل الغربيين عن عمرو بن دينار قال لا بأس
بفرع السواك من البشامة قال والبشام شجر طيب الريح يستاك به واحدها
بشامة ﴿ السادسة عشر ﴾ في صفة الاستياك المأمور به روى أبو نعيم في
كتاب له في السواك من حديث عائشة قالت كان النبي ﷺ يستاك عرضا
ولا يستاك طولا واسناده ضعيف وروى أبو داود في المراسيل من حديث
عطاء بن أبي رباح قال قال رسول الله ﷺ « إذا شربتم فاشربوا مصاً وإذا
استكتم فاستاكوا عرضاً » وروى ابن منده في الصحابة من حديث بهز
قال كان رسول الله ﷺ يستاك عرضاً ورواه البيهقي وقال إنما يعرف بهز بهذا
الحديث، وروى البيهقي أيضا من حديث ربيعة بن أكرم قال كان رسول الله
ﷺ يستاك عرضا الحديث وقال إن ربيعة بن أكرم استشهد بخير فعلى هذا
يكون منقطعا لانه من رواية ابن المسيب عنه قال اصحابنا والمراد بقوله عرضا
عرض الأسنان في طول الفم واختلوا هل يحصل سنة السواك بالاستياك طولا
أم لا؟ حكى الرافعي عن امام الحرمين أنه يمر السواك على طول الأسنان وعرضها
فان اقتصر على إحدى الجهتين فالعرض أولى لحديث استاكوا عرضاً قال وهكذا
أورده المصنف في الوسيط قال وذكر آخرون منهم صاحب التتمة أنه يستاك
في عرض الأسنان لا في طولها قال فعلى الأول قوله عرضا ليس لانه متعين في
إقامة هذه السنة بل منه بالذكر لانه أول وعلى الثاني هو تعيين وروا في الخبر أنه قال
استاكوا عرضا لا طولا وروى النووي في شرح المذهب أن ما قاله الامام والغزالي شاذ
مردود مخالف للنقل والدليل وكذا قال في شرح الوسيط المسمى بالتحقيق هذا باطل
لأصله في الحديث ولا في المذهب بل الصواب الاقتصار على العرض بل نص

جماعة من أصحابنا على كراهة الطول وسبقه الى انكار ذلك على الغزالي ابن
 الصلاح في مشكل الوسيط وقال النووي في شرح المذهب فلو خالف واستاك
 طولا حصل السواك وان خالف المختار صرح به أصحابنا وكذا قال في شرح
 مسلم فان استاك طولا حصل السواك مع الكراهة قال ويستحب أن يبدأ في
 سواكه بالجانب الايمن من فيه ﴿السابعة عشر﴾ ذهب بعضهم الى أن السواك
 كان واجبا على النبي ﷺ واستدل بما رواه أبو داود من حديث عبد الله بن
 حنظلة بن أبي عامر أن رسول الله ﷺ أمر بالوضوء عند كل صلاة طاهرا
 أو غير طاهر فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك لكل صلاة وفي اسناده محمد بن
 اسحاق وقد رواه بالنعنة وهو مدلس وحجة من لم يجعله واجبا عليه مارواه
 ابن ماجه في سننه من حديث أبي امامة أن رسول الله ﷺ قال (ما جاءني جبريل
 الا أوصاني بالسواك حتى لقد خشيت أن يفرض علي وعلى أمتي) الحديث واسناده
 ضعيف وروى أحمد في مسنده من حديث وثالة بن الأسقع قال قال رسول الله
 ﷺ أمرت بالسواك حتى خشيت أن يكتب علي واسناده حسن والخصائص
 لا تثبت الا بدليل صحيح والله أعلم ﴿الثامنة عشر﴾ قال ابن عبد البر: فيه دليل
 على فضل التيسير في أمور الديانة وأن ما يشق منها مكروه قال الله تعالى «يريد
 الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر» الا ترى أن رسول الله ﷺ ما خير بين أمرين
 إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن اثما ﴿التاسعة عشر﴾ إن قيل قد روى أبو داود
 واتسأني باسناد الصحيح في هذا الحديث لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير
 العشاء وبالسواك عند كل صلاة وفي رواية للبيهقي ولآخرت العشاء الى نصف
 الليل وفي رواية له الى ثلث الليل أو نصفه فلم ذهبتم الى تأكد السواك عند
 الصلاة ولم تذهبوا الى استحباب تأخير العشاء بل قلتم تقديمها أفضل على الاظهر
 كما قاله الرافعي والنووي مع أن كلا منهما علل فيه ترك الامر بالمشقة
 والجواب عنه من وجهين أحدهما أن النبي ﷺ وأظب على السواك فأجمعوا
 لذلك على استحبابه ولم يواظبوا على تأخير العشاء بل كان الغالب عليه تقديمها
 وأخرها مرة قبل أن يفشوا الاسلام وكان يؤخرها أحيانا دون ذلك فكان

عن سعيد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

الأفضل تقديمها لقلبة ذلك من فعله والوجه الثاني أن الأمر الذي تركه لحشية المشقة ليس مستويا في صورتين بل الأمر الذي يتعلق بالسواك أمر واجب وفرض كما نص عليه في قوله لفرضت عليكم السواك كما تقدم فلما ترك الأمر الدال على التفرغ وأتى به وأمر به أن ثبت الأمر به على سبيل النديب وأما الأمر الذي يتعلق بتأخير العشاء فإنه أمر ندب قطعاً لما ثبت وأجمعوا عليه من جواز فعلها من أول دخول وقتها فلما أمرهم بتأخيرها إنما كان يأمرهم على سبيل الندب ولم يأمرهم بذلك الأمر الذي لو وقع لكان ندباً ولم يواظب عليه بل كان الغالب من فعله تقديمها فكان تقديمها أفضل والله أعلم ﴿الفائدة العشرون﴾ قال النووي فيه بيان ما كان النبي ﷺ من الرقى بأمته ﴿الحادية والعشرون﴾ السواك المأمور به هل الأولى أنه يباشره المستاك يمينه أو شماله؟ ذكر بعض متأخري الحنابلة ممن رأته أنه يستاك يمينه لأنه ورد في بعض طرق حديث عائشة المشهور كان يعجبه التيمن في ترجله وتنعله وتطهره وسواكه وسمعت بعض مشايخنا الشافعية يبنى ذلك على أن السواك هل هو من باب التطهير والتطيب أو من باب إزالة القاذورات؟ فإن جعلناه من باب التطيب استحب أن يكون يمينه وإن جعلناه من باب إزالة القاذورات استحب أن يليه بشماله لحديث عائشة كانت يد رسول الله ﷺ اليمنى لطهوره وطعامه وكانت يده اليسرى لخلائه وما كان من أذى رواه أبو داود بإسناد صحيح وله من حديث حفصة كان يجعل يمينه لطعامه وشرابه وثيابه ويجعل شماله لما سوى ذلك وما استدلل به على أنه يستحب باليمين ليس فيه دلالة على ما ذهب إليه فإن المراد منه البداءة بالشق الأيمن في الترجل والبداءة بلبس النعل والبداءة بالأعضاء اليمنى في التطهر والبداءة بالجانب الأيمن من القم في الاستباك كما تقدم وأما كونه يفعل ذلك يمينه فيحتاج إلى نقل والظاهر أنه من باب إزالة الأذى كالامتخاط ونحوه فيكون باليسرى وقد صرح بذلك أبو العباس القرطبي من المالكية فقال في المنهم حكاية عن مالك أنه لا يتسوك في المساجد لأنه من باب إزالة القذر والله أعلم ﴿الحديث الثاني﴾ وعن سعيد عن أبي هريرة (أن رسول

وقال سفيان (مرة) رواية «خمس من الفطرة، الخناب،
والاستحداد، وقص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الأبط»

الله ﷺ وقال سفيان مرة رواية «خمس من الفطرة الخناب والاستحداد وقص
الشارب وتقليم الأظفار وتنف الأبط» فيه غوائد (الاولى) حديث أبي هريرة
أخرجه الأئمة الستة فرووه خلا الترمذي من طريق سفيان بن عيينة والترمذي
والنسائي أيضاً من رواية معمر والنسائي أيضاً من رواية يونس بن يزيد ثلاثهم
عن الزهري. عن ابن المسيب ورواه النسائي من رواية سميد المقبري عن أبي هريرة
(الثانية) فيه أن قول الراوي عن الصحابي رواية محمول على رفع الحديث إلى
النبي ﷺ فإن أحمد قد رواه عن ابن عيينة على الوجهين معاً صرح مرة بالرفع
وأشار إليه أخرى بقوله رواية وهكذا رواه البخاري عن علي بن المديني عن ابن
عيينة ورواه أبو داود عن مسدد عن ابن عيينة فقال فيه يبلغ به النبي ﷺ
(الثالثة) اختلف في المراد بالفطرة في هذا الحديث فقيل المراد بها السنة
حكاه الخطابي عن أكثر العلماء ويدل عليه رواية أبي عوانة في المستخرج في
حديث عائشة الآتي ذكره عشر من السنة وعلى هذا فالمراد بالسنة الطريقة أي
إن ذلك من سنن الأنبياء وطريقتهم لأن بعضها واجب كما سيأتي على الخلاف
ومن لا يرى وجوب شيء منها يحملها على السنة التي تقابل الواجب وقيل المراد
بالفطرة هنا الدين وأما أصل الفطرة فابتداء الخلق واختراعه من قوله تعالى فطر
السموات والأرض وعن ابن عباس قال ما كنت أدري معنى هذه الآية حتى
احتكم إلى أعرابياني في بئر فقال أحدهما أنا فطرتها أي ابتدأت حفرها ومنه بعير
فطر إذا ابتدأ خروج نابه وقيل المراد به الجبل التي جبل عليها ابن آدم ومنه
قول علي في خطبته وجبار القلوب على فطرتها أي على خلقها وجبلتها وهو أحد
الآقوال في قوله كل مولود يولد على الفطرة وقيل الفطرة الإسلام ومنه قول
حذيفة لو مت على هذا مت على غير فطرة محمد ﷺ وهو أحد الآقوال أيضاً
في قوله كل مولود يولد على الفطرة وعليه حمل قول جبريل للنبي ﷺ لما أخذ

وَأَسْلَمَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ يُزَادُ فِيهَا السَّوَالِكُ
وَإِعْفَاءُ الْأَحْيَةِ وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ وَلَمْ
يَذْكُرِ الْخِثَانِ ، وَنَسِيَ مَصْعَبُ الْمَاشِرَةِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمُضَةُ
وَقَدْ صَنَفَهُ النَّسَائِيُّ : وَلِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عُمَارِ بْنِ يَاسِرٍ «إِنَّ
مِنَ الْفِطْرَةِ الْمَضْمُضَةَ وَالْإِسْتِنْشَاقَ» قَالَ قَدْ كَرَّرْنَا نَحْوَهُ وَأَمْ يَذْكُرُ
إِعْفَاءَ الْأَحْيَةِ زَادَ (وَالْخِثَانُ) قَالَ (وَالْإِنْتِضَاحُ) وَلَمْ يَذْكُرْ انْتِقَاصَ

الابن لية الاسراء. أصبت الفطرة (الرابعة) في مناسبة تسمية هذه الخصال
فطرة قال صاحب المفهم في هذه الخصال مما فطره على حسن الهيئة والنظافة
وكلاهما يحصل به البقاء على أصل كمال الخلقة التي خلق الانسان عليها وبقاء هذه
الامور وترك ازالها يشوه الانسان ويقبحه بحيث يستقذر ويحتجب فيخرج
عما تقتضيه الفطرة الاولى فسميت هذه الخصال فطرة لهذا المعنى والله اعلم
(الخامسة) ذكر صاحب المفهم عن ابن عباس أن هذه الخصال هي التي ابتلى الله بها
ابراهيم فآمن ففعله الله إماما (السادسة) في قوله من الفطرة دليل على أن هذه
الخصال بعض خصال الفطرة لا كلها وهو كذلك بدليل حديث عائشة عند مسلم
وأصحاب السنن «عشر من الفطرة قص الشارب وإعفاء الحيّة والسواك واستنشاق
الماء وقص الأظفار وغسل البراجم وتنف الأبط وحلق العانة وانتقاص الماء قال
ذكرنا قال مصعب ونسيت الماشرة إلا أن تكون المضضة» وزاد قتيبة قال وكيع
انتقاص الماء يعني الاستنجاء وقد ضعف النسائي رفعه فانه رواه موقوفا على
طلق بن حبيب ثم قال أنه أول بالصواب من حديث مصعب بن شيبة قال ومصعب
ابن شيبة منكر الحديث وقال الترمذي إنه حديث حسن وحديث عائشة هذا
يدل أيضا على أن خصال الفطرة أكثر من العشرة وهو كذلك فانه أسقط منها
الختان المذكور في حديث أبي هريرة وذكر منها الانتضاح في حديث عمار بن ياسر كما
رواه أبو داود وابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من الفطرة المضضة

الماء يعني الاستنجاء، ورواه ابن ماجه بتمامه وتكلم البخاري في اتصاله

والاستنشق والسواك وقص الشارب وتقليم الاظفار وتنف الابط والاستحدا وغسل
البراجم والانتضاح والاختتان لفظ ابن ماجه وساق أبو داود بعضه وأحال بيقينه
على حديث عائشة وهو من رواية علي ابن زيد عن سلمة بن محمد بن عمار بن ياسر
عن عمار بن ياسر وقال البخاري إنه لا يعرف لسلمة سماع من عمار وفي رواية
لأبي داود عن سلمة عن أبيه والظاهر أنها مرسله وقد ذكر من الفطرة الفرق
ذكره أبو داود بعد حديث عمار فقال روى نحوه عن ابن عباس وقال خمس كلها
في الرأس ذكر فيها الفرق لم يذكر اغفاء اللحية فقد تحصل من مجموع هذه
الاحاديث ثلاثة عشر خصلة وأما قول مسلم في إحدى الروايتين في حديث أبي
هريرة من رواية يونس بن يزيد عن الزهري الفطرة خمس وكذلك رواية للنسائي
من طريق سفيان الفطرة خمس فان سفيان قد رواه على الشك كما هو عند مسلم
من طريق الفطرة خمس أو خمس من الفطرة فاما أن يكون الشك منه أو من فوقه
أو من الرواة عنه وجمع بينه وبين حديث عائشة وعمار بجوابين أحدهما أن يكون
ذكر في حديث أبي هريرة التأكيد من خصال الفطرة وأفردها بالذكر لتأكيد كدها
(والثاني) أن يكون أعلمه الله تعالى بعد ذلك بزيادة الخصال المذكورة في حديث
عائشة وحديث عمار على تقدير صحتهما وكذلك حديث ابن عمر عند النسائي
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الفطرة خمس الاظفار وأخذ الشارب وحلق
العانة فاقصر فيه على ثلاث خصال وقد رواه البخاري بلفظ (من الفطرة حلق
العانة وتقليم الاظفار وقص الشارب) وفي رواية له من الفطرة قص الشارب هكذا
أوردته من الطريقين في اللباس من رواية حنظلة عن نافع عن ابن عمر وأسقطه
المزي في الاطراف فاقصر على عزوه للنسائي والله أعلم (السابعة) فيه أن مفهوم
العدد ليس بحجة لأنه اقتصر في حديث أبي هريرة على خمس وفي حديث ابن
عمر على ثلاث وفي حديث عائشة على عشر مع ورود غيرها فأفادنا ذلك أن ذكر

العدد لا يقتضى نفي الزيادة عليه وهو قول أكثر أهل الأصول ولمن قال به أن
يجيب بما تقدم من أن الله أعلم بالزيادة في خصال الفطرة بعد أن لم يكن علمه
لما حدث ببعضها والله أعلم ﴿الثامنة﴾ الختان هو قطع الغلفة التي تغطي
الحشفة من الرجل وقطع بعض الجلد التي في أعلا فرج المرأة ويسمى
ختان الرجل اعدار بالعين المهملة والغين المعجمة والراء وختان المرأة خفصا بالغاء
المعجمة والتاء والضاد المعجمة أيضاً واختلف العلماء هل هو واجب؟ فذهب أكثر
العلماء إلى أنه سنة وليس بواجب وهو قول مالك وأبي حنيفة وبعض أصحاب
الشافعي وذهب الشافعي إلى وجوبه وهو مقتضى قول سحنون من المالكية
وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى أنه واجب في حق الرجال سنة في حق النساء
واحتج من قال أنه سنة بحديث أبي المليح بن أسامة عن أبيه أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال الختان سنة للرجال مكرومة للنساء رواه أحمد في مسنده والبيهقي
ورواه البيهقي من رواية أبي أيوب وابن عباس قال ابن عبد البر أنه يدور على
الحجاج بن أرطاة وليس ممن يحتج به، (قلت) قد رواه الطبراني في مسند الشاميين
من غير طريق الحجاج من رواية سعيد بن بشر بن قتادة عن جابر بن زيد عن
ابن عباس وأجاب من أوجبه بأنه ليس المراد بالسنة هنا خلاف الواجب بل المراد
به الطريقة واحتجوا على وجوبه بقوله تعالى أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً وثبت في
الصحيح من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ اختن إبراهيم النبي ﷺ
وهو ابن ثمانين سنة بالقدم وبما روى أبو داود من قوله ﷺ للرجل الذي
أسلم ألق عنك شعر الكفر واختن واستدل ابن شريح على وجوبه بالإجماع
على تحريم النظر إلى العورة فلو لا أن الختان فرض لما أبيع النظر إليها من المختون
وتقضى ابن عبد البر بمواز نظر الطبيب وليس الطب واجباً إجماعاً واحتج القفال
لوجوبه بأن بقاء الغلفة تحبس النجاسة وتمنع صحة الصلاة فتجب إزالتها وشبهه
بالنجاسة في باطن الفم وقاسه بعض الشافعية على وجوب القطع في السرقة فقال
هو قطع جزء من البدن لا يستخلف تعبداً فوجب كإلحاقه واحترز بعدم
الاستخلاف في تشريح الظفر والتعبد على القطع لا سكتة فإنه لا يجب ﴿التاسعة﴾

إذا قلنا بوجوب الختان فحل الوجوب بعد البلوغ على الصحيح من مذهبنا لما روى البخاري في صحيحه عن ابن عباس أنه سئل مثل من أنت حين قبض رسول الله ﷺ قال أنا يومئذ مختون وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك وقال بعض أصحابنا يجب على الولي أن يختن الصغير قبل البلوغ وقال بعضهم يحرم الختان قبل استكمال عشر سنين وهو مردود بما رواه ﴿العاشرة﴾ الاستعداد استبدال من استعمال الحديد في حاق العانة وهو مستحب اجابا واختلف في العانة التي يستحب حلقتها فالشهور الذي عليه الجمهور أنه ماحول ذكر الرجل وفرج المرأة من الشعر وقال أبو العباس بن شريح انه الشعر الذي حول حلقة الدبر قال النووي فيحصل من مجموع هذا استحباب حاق جميع ما على القبل والدبر وحولهما والأحسن في هذه السنة الحاق بالموسى لأنه أنظف ويحصل بالقص بالمقصين وكذلك يحصل أصل السنة بالتنف واستعمال النورة ونحوها اذ المقصود حصول النظافة ﴿الحادية عشر﴾ فيه استحباب استعمال الكنايات عن التصريح بما يستحب منه اذا حصل الافهام بغير التصريح وهو كذلك ﴿الثانية عشر﴾ فيه استحباب قص الشارب وهو مجمع على استحبابه وذهب بعض الظاهرية الى وجوبه لقوله (قصوا الشوارب) رواه احمد من حديث أبي هريرة وهو عند مسلم بلفظ جزوا وأخرجه الشيخان من حديث ابن عمر بلفظ إحفوا وفي رواية للبخاري (أنهكوا الشوارب) والمختار في صفة قصه أن يقص منه حتى يبدو طرف الشفة وهو حرمتها ولا يخفيه من أصله وهو قول مالك والشافعي وكان مالك يرى حلقه مثله ويأمر بأدب فاعله وكان يكره أن يأخذ من أعلاه وذهب ابن عمر وبعض التابعين الى استحباب إحقائه واستئصاله وهو قول الكوفيين واستدلوا بما تقدم من قوله إحفوا وجزوا وفي بعضها أنهكوا ورواية النسائي في حديث الباب وحلق الشارب وحمل الاولون الجز والاحفاء على القص وحمله بعضهم على إحقاء ما طال على الشفتين ويدل على أن المراد التقصير لا استئصاله رواية النسائي من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة وتقصير الشارب ويدل على ذلك أيضا قصة ﷺ شارب المغيرة بن المغيرة على سواك كما رواه

أبو داود والنسائي والترمذي في الشبائل فلو كان المراد استقصاله لما وضع
السواك حتى يقطع ما زاد عليه وذهب بعض العلماء إلى أنه غير بين الأمرين حكاه
القاضي عياض **(الثالثة عشر)** يستحب الابتداء بقص الجبهة اليمنى من الشارب كما
صرح به أصحابنا لحديث عائشة المتفق عليه كان يعجبه التيمن في تطهره وترجله
وتنعله وفي شأنه كاه **(الرابعة عشر)** يجوز في قص الشارب أن يباشر ذلك بنفسه
وأن يتبعه له غيره لحديث الماهرة بن شعبة المتقدم عند أبي داود إذ لاهتك
حرمة في ذلك ولا تقص مروءة **(الخامسة عشر)** اختلفوا في كيفية قص الشارب
هل يقص طرفه أيضاً وهما المسميان بالسبيلين أم يترك السبيلان كما يفعله كثير من
الناس؟ فقال الغزالي في إحياء علوم الدين لا بأس بترك سباليه وهما طرفا الشارب
فعل ذلك عمر رضي الله عنه وغيره لأن ذلك لا يستر القم ولا يبقى فيه غمرة الطعام
إذ لا يصل إليه انتهى وروى أبو داود من رواية أبي الزبير عن جابر قال كنا نغني
السبيل إلا في حج أو عمرة وكره بعضهم بقاء السبيل لما فيه من التشبه بالأعاجم
بل بالمجوس وأهل الكتاب وهذا أولى بالصواب لما رواه ابن حبان في صحيحه
من حديث ابن عمر قال ذكر رسول الله ﷺ المجوس فقال إنهم يوفرون سباليهم
ويحلقون لحام غالفهم فكان ابن عمر يحجز سباليه كما تحجز الشاة أو البعير وروى
أحمد في مسنده في أثناء حديث لأبي أمامة فقلنا يا رسول الله فإن أهل الكتاب
يقصون عنانينهم ويوفرون سباليهم فقال النبي ﷺ قصوا سباليكم ووفروا
عنانينكم وخالفوا أهل الكتاب والعنانين بالعين المهملة والناء المثلثة وتكرار
النون جمع عنون الاحية **(السادسة عشر)** فيه استحباب تقليم الأظفار
وهو كذلك والتقليم تفعيل من القلم وهو القطع ومنه تقليم الأشجار وهو قطع
أطرافها **(السابعة عشر)** لم يثبت في كيفية تقليم الأظفار حديث يعمل به قال الغزالي
في إحياء علوم الدين لم أر في الكتب خبراً مروياً في ترتيب قلم الأظفار ولكن سمعت
أنه روى أنه ﷺ بدأ بمسحة اليمنى وختم بأبهام اليمنى وابتدأ في اليسرى بالخنصر
إلى الإبهام وفي اليمنى من المسحة إلى الخنصر ويختم بأبهام اليمنى قال الغزالي ولما تأملت
هذا خطر لي من المعنى ما يدل على أن الرواية فيه صحيحة ثم ذكر لذلك حكمة وقد تعقبه

الامام أبو عبد الله المازري المالكي في كتاب وقفت عليه له في الرد عليه وبالغ في هذا المكان في انكار هذا عليه وقال انه يريد أن يخلط الشريعة بالفلسفة هذا حاصل كلامه وبالغ في تبسيط ذلك والامر في ذلك سهل وقد وافقه عليه النووي في شرح مسلم الا أنه خالفه في تأخير ابهام اليمنى الى بعد الفراغ من اليسرى وقال ينبغي أن يختم اليمنى بابهامها والذي ذكره حكمة ظاهرة فانه لا شك أن الابتداء باليسرى أولى ثم ان أشرف أصابع اليد اليمنى المسبحة فقد كان النبي ﷺ يشير بها عند الدعاء وفي التشهد فكان الابتداء بالمسبحة أولى ثم ينبغي أن يعقبها بما على جهة يمين الرجل والغالب أن الذي يقص تكون يدها الى فوق فكان الذي الى جهة يمينه الوسطى ثم ما بعدها الى الخنصر ولم يبق منها حينئذ الا الايام فيختم به وأما اليسرى فلا فضيلة فيها للمسبحة على غيرها وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم بلالا يدعو وهو يشير بأصبعه المسبحة من اليمنى ونظيرها من اليسرى فقال له أحد أحد أي أثر بأصبع واحدة ولا تشر بنظيرها من اليسرى وإذا كان كذلك فلا وجه لتقديم المسبحة منها فلم يبق الا البداءة بأحد طرفيها ويقص على الولاء واما ميله الى تقديم الخنصر فلان اليد غالباً تقص وظهرها الى فوق فإذا بدأ بخنصرها أتى بعدها بما على جهة يمينه ولو بدأ بالابهام أولاً لآتى بعدها بما على جهة شماله فكان الاعتناء لجهة اليمين أولى والله اعلم وزاد النووي في شرح مسلم في تعليل انقار الرجلين انه يستحب ان يبدأ بخنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى وهو يعكس على ما تقدم من القص الى جهة اليمين ورأيت بعض شيوخنا يختار في قص الانقار كيفية اخرى بحيث يكون القص مخالفاً لا على الولاء وإنما يبدأ بمسبحة اليد اليمنى ثم بالبنصر ثم بالابهام ثم بالوسطى ثم بالخنصر ثم بمسبحة اليسرى كذلك على المخالفة ثم بخنصر الرجل اليمنى ثم بالوسطى ثم بالابهام ثم الاصبع المجاورة للخنصر ثم بالمجاورة للابهام ثم بابهام اليسرى ثم بالوسطى ثم الخنصر التي تجاور الابهام ثم التي تجاور الخنصر وقال أنه جرب هذا للسلامة من الرمد وأنه كان كثيراً ما يرمد فن حين صار يقص على هذا الوجه لم يرمد بعد ذلك ورأيت من يذكره حدثنا من قص انقاره

غالباً في الرمذ وهذا الحديث لا أصل له ألبتة والكيفية الأولى الأولى وإن لم يكن
التقييد بها سنة لعدم ثبوتها أيضاً وكيفما قص حصل أصل السنة والله أعلم ﴿الثامنة
عشر﴾ يخبر الذي يقلم أظفاره بين أن يباشر ذلك بنفسه وبين أن يقص له غيره
لقص الشارب سواء أذلا هتك حرمة في ذلك ولا ترك مروءة قاله النووي وغيره
ولاسيما من لا يحسن قص أظفار يده اليمنى فإن كثيراً من الناس لا يستمكن من
قصها العسر استعمال اليسار فإن الأولى في حقه أن يتولى ذلك غيره لا لا يجرح يده
أورثها ﴿التاسعة عشر﴾ اختلفت الأحاديث الواردة في أول أيام الأسبوع
بقص الأظفار فورد في بعضها يوم الجمعة وفي بعضها يوم الخميس قال البيهقي في
منه الكبرى روي عن أبي جعفر مرسلًا قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
يستحب أن يأخذ من شاربه وأظفاره يوم الجمعة انتهى وأما قصها يوم الخميس
فروينا في حديث مسلسل بذلك أخبرني به أبو العباس أحمد بن عبد الواحد الحراني
ورأيت يقلم أظفاره يوم الخميس قال أخبرنا الحافظ عبد المؤمن بن خلف الدماطي
ورأيت يقلم أظفاره يوم الخميس قال أخبرنا المشايخ الستة صقر بن يحيى بن صقر
وأبو طالب عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن العجمي وأبو القاسم صهر بن سعيد بن
عبد الواحد الحلبيون والحافظ أبو الحجاج يوسف بن خليل ومحمد عبد الحميد
أبناء عبد الهادي بن قدامة الدهشقيون ورأيت كل واحد منهم يقلم أظفاره يوم
الخميس قالوا أخبرنا يحيى بن محمود النقي ورأينا يقلم أظفاره يوم الخميس قال
أخبرني جدي لأمي أبو القاسم اسماعيل بن محمد بن الفضل القمي ورأيت يقلم
أظفاره يوم الخميس قال رأيت الإمام أبا محمد الحسن بن أحمد السمرقندي يقلم
أظفاره يوم الخميس قال رأيت الحافظ أبا العباس جعفر بن محمد المستغفري يقلم
أظفاره يوم الخميس قال رأيت الإمام أبا جعفر محمد بن أحمد المكي يقلم أظفاره
يوم الخميس قال رأيت الإمام اسماعيل بن محمد بن علي شاه المروزي بها
يقلم أظفاره يوم الخميس قال رأيت أبا بكر محمد بن عبد الله النيسابوري وهو يقلم أظفاره
يوم الخميس قال رأيت الفضل بن العباس الكوفي وهو يقلم أظفاره يوم الخميس
قال رأيت الحسين بن هارون بن إبراهيم الضبي يقلم أظفاره يوم الخميس قال رأيت

محمد بن حفص يقرأ أظفاره يوم الخميس قال رأيت أبي حفص بن غياث يقرأ أظفاره
 يوم الخميس وقال رأيت جعفر بن محمد يقرأ أظفاره يوم الخميس وقال رأيت محمد بن
 علي يقرأ أظفاره يوم الخميس وقال رأيت علي ابن الحسين يقرأ أظفاره يوم الخميس
 وقال رأيت الحسين بن علي يقرأ أظفاره يوم الخميس وقال رأيت علياً رضي الله
 عنه يقرأ أظفاره يوم الخميس وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ
 أظفاره يوم الخميس ثم قال يا علي قص الظفر وتنف الأنف وحلق العانة يوم
 الخميس والغسل والطيب واللباس يوم الجمعة وفي أسناده من يحتاج إلى الكشف
 عنه من المتأخرين فأما الحسين بن هارون الضبي ومن بعده فتقات والله أعلم
 (الفائدة العشرون) فيه استحباب تنف شعر الأبط وهو مجمع على استحبابه
 ومنه وتحصل أصل السنة بإزالته بأي وجه كان من الحلق والقص والنورة
 وحكي عن يونس بن عبد الأعلى قال دخلت على الشافعي رحمه الله تعالى وعنده
 المزين يحلق أبطه فقال الشافعي علمت أن السنة التنف ولكن لا أقوى على
 الوجع ويستحب الابتداء بالأبط الأيمن (الحادية والعشرون) سوى النووي
 بين الأبط والعانة في أنه يتولى ذلك بنفسه ولا يخير بين ذلك وبين مباشرة
 غيره لذلك لما فيه من هتك المروءة والحرمة بخلاف قص الشارب وهو مسلم
 فيما إذا أتى بالأفضل من التنف في الأبط أما إذا أتى بالحلق فلا بأس حينئذ
 لمباشرة غيره لإزالته لعسر تمكنه من الحلق كما تقدم نقله عن الشافعي رحمه
 الله أنه حلقه له المزين (الثانية والعشرون) الحكمة في اختصاص الأبط
 بالتنف والعانة بالحلق على وجه الأفضلية أن الأبط محل الرائحة الكريهة
 والتنف يضعف الشعر فتخف الرائحة والحلق يكثف الشعر فتكثر فيه الرائحة
 الكريهة والله أعلم (الثالثة والعشرون) ذكر بعض الشافعية أن النبي صلى الله عليه
 وسلم لم يكن له شعر تحت أبطه لحديث أنس المتقدم عليه أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يرفع يديه في الاستسقاء حتى يرى بياض أبطيه وفي الصحيحين أيضاً من حديث
 عبد الله بن بحينة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى فرج بين يديه
 حتى يبدو بياض أبطيه وقال الشيخ جمال الدين الأسنوي في المهمات أن

بياض الابط كان من خواصه فورد التعبير بذلك في حقه فأطلق على غيره
 ذهولا قال وأما ابط غيره فأسود لما فيه من الشعر انتهى وما اداه
 من كون هذا من الخصائص فيه نظر إذ لم يثبت ذلك بوجه من الوجوه بل لم
 يرد ذلك في شيء من الكتب المعتمدة والخصائص لا تثبت بالاحتمال ولا يلزم
 من ذكر أنس وغيره بياض إبطيه أن لا يكون له شعر فإن الشعر إذا انتف بقى
 المكان أبيض وإن بقى فيه آثار الشعر ولذلك ورد في حديث عبدالله بن أنس
 الخزاعي أنه صلى مع رسول الله ﷺ بالقاع من غمرة فقال (كنت أنظر إلى غمرة
 إبطيه إذا سجد) أخرجه أترمذى وحسنه والنسائي وابن ماجه فذكر المروى
 في الترمذي وابن الأثير في النهاية أن الغمرة بياض ليس بالناصع ولكن كلون
 غفر الأرض وهو وجهها وهذا يدل على أن آثار الشعر هو الذي جعل المكان
 أغفر وإلا فلو كان خالياً من نبات الشعر جملة لم يكن أغفر وإطلاق بياض الأبطين
 في حق غيره ﷺ موجود في كلام جمع كثير من الفقهاء ولا إنكار فيه لأن
 الأبط لا تناله الشمس في السفر والحرف فيغير لونه كسائر الجسد الذي يبدو للشمس
 نعم الذي نعتقد فيه ﷺ أنه لم يكن لأبطه رائحة كريهة بل كان نظيفاً طيب
 الرائحة كما ثبت في الصحيحين من حديث أنس ما شئت عنراً قط ولا مسكا
 ولا شيئاً أطيّب من ريح رسول الله ﷺ وفي الصحيحين أيضاً أن أم أنس كانت
 تجمع عرقه ﷺ في قارورة فتجعله في طيبها قالت وهو من أطيب الطيب وأبلغ من
 ذلك ما كان يوجد من الرائحة الطيبة عند قضائه ﷺ حاجته كما حكاه القاضي
 عياض عن بعض المعتنّين بأخباره إنه إذا أراد أن يتغوط انشقت الأرض
 فابتلعت غائطه وبوله وفاحت لذلك رائحة طيبة ويدل على ذلك ما رواه ابن
 سعد في الطبقات بإسناده إلى عائشة أنها قالت للنبي ﷺ إنك تأتي الخلاء فلا
 رى منك شيئاً من الأذى فقال يا عائشة أو ما علمت أن الأرض تبلع ما يخرج
 من الأنبياء وقد قال بعض العلماء بطهارة الحديثين منه صلى الله عليه وسلم وزاده
 تشریفاً وتكريماً ﴿الرابعة والعشرون﴾ فإن قيل قد قدمتم الاتفاق على أن خلق
 المانة وتقليم الأظفار سنة وليس بواجب فأوجه قوله صلى الله عليه وسلم فيما
 ٦ - تزيين ثانياً

روى أحمد في مسنده من حديث رجل من بني عفار من لم يخلق طائفة وبطل
 أظفار ويحجر فليس منا وهذا يدل على وجوبه بذلك والجواب عنه من
 وجهين أحدهما أن هذا لا يثبت لأن في أسناده ابن طيعة والكلام فيه معروف
 وإنما يثبت منه الأخذ من الشارب فقط كما رواه الترمذي وصححه والنسائي
 من حديث زيد بن أرقم قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من لم يأخذ من
 شارب فليس منا والثاني أن المراد على تقدير ثبوته ليس على سنتنا وطريقتنا
 لقوله ﷺ ليس منا من لم يضمن بالقرآن فهذا هو المراد قطعاً والله أعلم
 الخامسة والعشرون في التوقيت في خلق العانة وقص الشارب وقص
 الأظفار وتنف الأبط وفيه حديث أنس عند مسلم (وقت لنا في قص الشارب
 وتقليم الأظفار وتنف الأبط وخلق العانة أن لا تترك أكثر من أربعين ليلة)
 وهكذا أخرجه ابن ماجة بلفظ وقت على البناء النعولي وحكمه الرفع على الصحيح
 عند أهل الحديث والأصول وقال أبو داود والنسائي والترمذي في هذا الحديث
 وقت لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فصرح بالفاعل وقد تكلم العيني وابن
 عبد البر في حديث أنس هذا فقال العيني في الضعفاء في ترجمة جعفر بن سليمان
 الضبيعي في حديثه هذا نظر وقال ابن عبد البر لم يروه إلا جعفر بن سليمان
 وليس بحجة لسوء حفظه وكثرة غلطه قلت قد تابعه عليه صدقة بن موسى
 الطنيطي فرواه عن أبي عمران الجوني عن أنس أخرجه كذلك أبو داود والترمذي
 ولكن صدقة ضعيف وروى أيضاً من رواية عبد الله بن عمران شيخ مصري
 عن أبي عمران كما سيأتي وله طريق آخر رواه أبو الحسن علي بن إبراهيم بن
 سلمة القطان في زياداته على سنن ابن ماجة من رواية علي بن زيد بن جذعان عن
 أنس وابن جذعان أيضاً ضعفه الجوزي والله أعلم وقد ورد حديث أنس هذا
 من وجه لا يثبت وفرق بين هذه المصالح في التوقيت وهو ما رواه أبو أحمد بن
 علي في الكامل في ترجمة أبي خالد إبراهيم بن سالم النيسابوري قال: حدثنا عبد الله بن
 عمران مصري عن أبي عمران الجوني عن أنس قال (وقت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أن يخلق الرجل طائفة كل أربعين يوماً وأن يلتف إبطه كلما ظلم ولا

يدع شاربي يطولان رأن يقل أفتاود من الجمعة إلى الجمعة وأن يتعهد البراجم
 إذا توضحاً الحديث قل صاحب الميزان وهو حديث منكرو وأصح طرقه طريق
 مسلم على ما فيها من الكلام وليس فيها تأقيت ما هو أول بل ذكر فيها أنه لا يزيد
 على أربعين قل صاحب الميزان هذا تحديد أكثر المدقة والستحبق فقد ذلك
 من الجمعة إلى الجمعة وإلا فلا تحديد فيه لعله إلا أنه إذا أكثر ذلك أزيل وكذا
 قال النووي في شرح مسلم المختار أنه يضبط بالحاجة وطوله في السادسة والعشرون
 قدّم أنه زاد في حديث عائشة على حديث أبي هريرة (من خصال للقطرة إغناه
 الحبة وهو توفير ثمرها وتكثيره وأنه لا يأخذ منه كالثوب من عفا الشيء
 إذا كثر وزاد وهو من الاستداد وفي الفصل المتسمى لفتان أعفاه وغناه
 وجاء المصدر هنا على الرابع وفي الصحيحين من حديث ابن عمر الأمر بذلك
 (إعفو الله) وفي رواية أرفو وفي رواية وفروا وفي رواية أروا وهي بالحاء
 المنجبة على المشهور وقيل بالجيم من الترك والتأخير وأصله الهزة لحذف تحقيراً
 كقوله ترجى من تشاء منهم واستدل به الجمهور على أن الأولى ترك الحبة
 على حالها وأن لا يقطع منها شيء وهو قول الشافعي وأصحابه وقال القاضي عياض
 يكره حلقها وقصها ومحرقها وقل القرطبي في المقهم لا يجوز حلقها ولا تنفها ولا
 قص الكثير منها قال القاضي عياض وأما الأخذ من طولها فحسن قال وتكره
 الشهرة في تعظيمها كما يكره في قصها وجزها قال وقد اختلف السلف هل لذلك
 حدة فمنهم من لم يحدد شيئاً في ذلك إلا أنه لا يتركها لحد الشهرة ويأخذ
 منها وكره مالك طولها جداً ومنهم من حدد بما زاد على القبضة فيزال ومنهم
 من كره الأخذ منها إلا في حج أو عمرة انتهى وقال النووي ذكر العلماء في
 الحبة عشر خصال مكروهة بعضها أشد من بعض (أحداها) خضابها بالسواد
 لا لقرض الجهاد (الثانية) خضابها بالصفرة تشبهاً بالصالحين لا لاتباع السنة
 (الثالثة) تبييضها بالكبريت استمجالاً للشيخوخة لأجل الرياسة والتعظيم
 وإيهام لقب الشيخ (الرابعة) تنفها أول طارحها إيتاراً للمروءة وحسن الصورة
 (الخامسة) تنف الثوب (السادسة) تمشيتها طائفة في طائفة تصنعاً ليستحسن

النساء وغيرهن (السابعة) الزيادة فيها والنقص فيها بالزيادة في شعر العذارين من الصديغين أو أخذ بعض العذار في حلق الرأس وتنف جانبى المنفقة وغير ذلك (الثامنة) تسريحها تصنعاً لأجل الناس (التاسعة) تركها شعثة منتفشة إظهاراً لازهادة وقلة المبالاة بنفسه (العاشر) النظر إلى سوادها أو بياضها إعجاباً وخيلاء وغرة بالشباب وغراً بالمشيب وتطاولاً على الشباب ثم قال (الحادية عشر) عقدها وطفرها (الثانية عشر) حلقها إلا إذا نبتت للمرأة لحية فيستحب حلقها والله أعلم (الثامنة والعشرون) وفيه استحباب السواك وتراً كده وتقديم في الحديث قبله (التاسعة والعشرون) وفيه استحباب غسل البراجم بالموحدة والجيم جمع برجة بضمها وهى عقد الأصابع التى فى ظاهر الكف قال النووى وهى سنة مستقلة ليست مختصة بالوضوء قلت والظاهر أن المراد تنظيفها فى الوضوء ويدل عليه ما رواه ابن عدى فى الكامل من حديث أنس قال (وقت رسول الله ﷺ أن يحلق الرجل عانته) الحديث وفيه أن يتعاهد البراجم إذا توضأ فان الوسخ اليها سريع الحديث واسناده ضعيف وورد فى حديث آخر الامر بذلك فيما رواه الترمذى الحكيم فى نوادر الاصول من رواية عمر بن بلال قال سمعت عبد الله ابن يسر يقول قال رسول الله ﷺ : (قصرأ أظفاركم وادفئوا قلائعكم وتقوا براجمكم) الحديث وعمر بن بلال ليس بمعروف قاله ابن عدى ومما يستحب تعاهده أيضاً ما بين عقد الأصابع من باطن الكف وتسمى الرواجب بالجيم والموحدة أيضاً وحداتها راجبة قاله أبو مرسى المدينى فى ذيل الفريز (١) وقدروى أحد فى المسند من حديث ابن عباس عن النبى ﷺ أنه قيل له يا رسول الله لقد أبطأ عنك جبريل فقال ولم لا يبطأ عني وأنتم لا تستنون ولا تقيمون أظفاركم ولا تقصون شواربكم ولا تقيون رواجبكم (الفائدة الثلاثون) وفيه انتقاص الماء وقد اختلف فى ضبط هذه اللفظة فلمشهور أنها باتقاف والصاد المهمة وهكذا ذكره أبو عبيد فى الغريب والهروى فى المرنيين وغيرها وقيل بالفاء حكاه ابن الأثير فى النهاية وحكى بعضهم تصويبه من قولهم لنضج الدم القليل تفصه وجمعها تقصر قال النووى وهذا شاذ والصواب ما سبق وقد اختلف فى معناه ففسره وكبح

كما عند مسلم بالاستنجاء و مراده الاستنجاء بالماء لا مطلقاً لأن الماء معصوم به في الحديث وحكى الترمذي في الجامع عن أبي عبيدة أنه الاستنجاء بالماء وقال أبو عبيدة في الغريب انتقاص البول بالماء إذا غسل مذا كيره وقد رواه النسائي من قول طلق بن حبيب وقال فيه وغسل الدبر وقال النسائي إنه أشبه بالصواب وقيل إن انتقاص الماء الانتضاح وسيأتي في آخر الفوائد لهذا الحديث (الحادية والثلاثون) ذكر مسلم وأصحاب السنن أن مصعباً هو الذي نسي العاشرة إلا أن تكون المضمضة ووقع في رواية لمسلم أن الذي نسيها ذكر ابن أبي زائدة والأول أكثر وأشهر وفي سنن النسائي عن سليمان التيمي وأنا شككت في المضمضة إلا أن سليمان جعل الحديث من قول طلق وقال النسائي إنه أشبه بالصواب والقائل - إلا أن تكون المضمضة تحتمل أن تكون بقية قول مصعب ويحتمل أن يكون الراوي عنه هو الذي ذكرها وقد جزم بعد المضمضة فيها أبو بشر جعفر بن إياس الراوي له عن طلق قوله فقال فيه والمضمضة والاستنشاق قال النسائي وحديث سليمان التيمي وجعفر بن إياس أشبه بالصواب من حديث مصعب بن شيبة انتهى وكذلك هو ثابت في حديث عمار بن ياسر عند أبي داود وابن ماجه (وإن من الفطرة المضمضة والاستنشاق) وقد تقدم وذهب أكثر العلماء إلى أن المضمضة سنة في الوضوء والغسل وقيل واجبة فيها وقيل واجبة في الغسل سنة في الوضوء وقد تقدم ذلك (الثانية والثلاثون) ذكر أبو داود وابن ماجه من حديث عمار في خصال الفطرة الانتضاح فقيل أنه انتقاص الماء المذكور في حديث عائشة كما تقدم والصحيح أن انتقاص الماء هو الاستنجاء وأما الانتضاح فهو رش الماء واختلف في موضع استحبابه فحكي النووي عن الجمهور أنه نضح الفرج بماء قليل بعد الوضوء لدفع الوسواس ويدل له ما رواه أبو داود وابن ماجه واللفظ له من حديث الحكم بن سفيان الثقفي أنه رأى رسول الله ﷺ توضأ ثم أخذ كفاً من ماء فنضح به فرجه وابن ماجه من حديث زيد بن حارثة قال قال رسول الله ﷺ جبريل الوضوء وأمرني أن أنضح تحت ثوبي مما يخرج من البول بعد الوضوء فقوله بعد الوضوء متعلق بانضح لا بقوله يخرج لأنه لا

﴿باب الغسل﴾

عن عُرْوَةَ عن مَائِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَغْتَسِلُ
أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٍ فِيهِ قَدْرُ الْفَرْقِ ،
لَمْ يَقُلْ الشَّيْخَانِ (فِيهِ قَدْرُ الْفَرْقِ) زَادَ الشَّيْخَانِ (تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ
مِنَ الْجَنَابَةِ)

خرج) وأخرجه ابن حبان في صحيحه وقال النووي في الخلاصة إنه حديث حسن
وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في الحديث الثاني من باب الوضوء والله أعلم
﴿باب الغسل﴾

عن عُرْوَةَ عن مَائِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٍ فِيهِ قَدْرُ الْفَرْقِ) فِيهِ فَوَاحِدٌ (الْأَوَّلَى) حَدِيثٌ عَائِثَةُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ
خِلَالَ التِّرْمِذِيِّ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ هَكَذَا وَالبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ
أَبِي ذَنْبٍ بَلَفْظُ مَنْ قَدَحَ يَقَالُ لَهُ الْفَرْقُ وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بَلَفْظُ كَانَ يَغْتَسِلُ
مِنْ إِيَّاهُ هُوَ الْفَرْقُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَمِنْ رِوَايَةِ الْإِثْبِثِ وَابْنِ عَيْنَةَ بَلَفْظُ كَانَ يَغْتَسِلُ
فِي قَدَحٍ هُوَ الْفَرْقُ وَكُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَهُوَ فِي الْإِيَّاهُ الْوَاحِدِ وَقَالَ سَفِيَّانُ مِنْ إِيَّاهُ
وَاحِدٌ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ الْإِثْبِثِ وَابْنُ عَيْنَةَ
وَالنَّسَائِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْإِثْبِثِ خَمْسَتِهِمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ
أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَفْصٍ عَنِ عُرْوَةَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ وَأَخْرَجَهُ
الشَّيْخَانِ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِثَةَ دُونَ ذِكْرِ الْفَرْقِ وَزَادَ الشَّيْخَانِ
تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ زَادَ مُسْلِمٌ مِنَ الْجَنَابَةِ وَهِيَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي رِوَايَةِ دُونَ قَوْلِهِ
تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِثَةَ وَقَالَ وَنَحْنُ
جَنَابَانِ وَلَهُ مِنْ رِوَايَةِ حَفْصَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِثَةَ كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَالنَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٌ بِسَعِ ثَلَاثَةِ أَمْدَادٍ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ وَلَهُ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ
مَعَاذَةَ عَنْهَا كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِيَّاهُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَاحِدٌ فَيُؤَدُّنِي

حتى أقول دع لي دع لي قالت وهما جنبان) وقال النسائي يبادرنى وأباده حتى يقول
دع لي وأقول دع لي وللشيخين وأبي داود والنسائي من رواية منصور عن
إبراهيم بن الأسود عن عائشة (كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد)
(الثانية) الفرق بفتح الفاء والراء معاً وآخره قاف هذه هي اللغة التي صحى الشهيرة وفيه
لغة أخرى بإسكان الراء حكاهما ابن دريد وغيره واختلف في مقدار الفرق ففي
صحيح مسلم عن سفيان بن عيينة أنه ثلاثة أصع فيكون ستة عشر رطلاً على قول
الشافعي وأهل الحجاز وأربعة وعشرون على قول أبي حنيفة في ذهابه إلى أن
الصاع ثمانية أرطال وذهب بعض الشافعية إلى التفرقة بين صاع الزكاة وصاع الغسل
من الجنابة فجعل صاع الجنابة ثمانية أرطال حكاه الروياني واستدل به بما رواه أبو داود
من حديث أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بإناء يسع رطلين ويغتسل
بالصاع فاستدل بهذه الرواية مع حديثه في الصحيح أنه كان يتوضأ بالمد ويغتسل
بالصاع أن الصاع ثمانية أرطال لا تقاومهم على أنه أربعة إمداد واستدلوا بما رواه
النسائي من رواية موسى الجهنى قال: (أتى مجاهد بقدر حرزته ثمانية أرطال فقال
حدثني عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بمثل هذا) وليس في الحديثين
ما يدل على أن هذا هو الصاع بل هو مثل حديث عائشة في اغتسالها بالفرق والله أعلم
وهذا الذي قاله سفيان من كون الفرق ثلاثة أصع هو قول الجمهور ومالك والشافعي
وأحمد وأبي عبيد وغيرهم وقيل الفرق صاعان ونصف حكاه صاحب النهاية ولكنه
فرق بين المفتوح الراء والساكن الراء في المقدار فقال في المفتوح الراء ما تقدم
من كونه ثلاثة أصع على الصحيح أو صاعين ونصف وقال في الساكن الراء أنه مائة
وعشرون رطلاً والله أعلم وقيل الفرق إناء ضخم من مكابيل العراق حكاه صاحب
المفهم وقيل هو مكبال أهل المدينة حكاه أيضاً ولم يذكر تحديده على هذين القولين
وقد ورد في حديث زينب بنت أبي سلمة أنه كان يغتسل بالفرق وهو الصاع ففسر
الفرق بالصاع والحديث ضعيف رواه ابن عدي في الكامل (الثالثة) فيه جواز
اغتسال الرجل وامرأته معاً واستعمال كل واحد منهما لفضل الآخر لقول عائشة
في الرواية المتقدمة يبادرنى وأباده فكل منهما مستعمل لفضل الآخر وقد

تقدمت المسألة في الحديث الثاني من باب ما يفسد الماء وما لا يفسده ﴿الرابعة﴾
في الجمع بين ما ظاهره الاختلاف من الروايات المتقدمة لحديث الباب فيه أنه
كان يغتسل هو وعائشة من الإماء المذكور ورواية مالك عند مسلم أنه كان يغتسل
منه ولم يذكر عائشة والجمع بينهما أن إسقاط ذكر عائشة في هذه الرواية لا يلزم
منه عدم اغتسالها معه وعلى تقدير أن يكون اغتسل منه وحده فليس فيه أنه
استوعب الإماء في غسله وحده لأن قوله منه يجوز أن يكون للتبعيض وعلى
هذا فيكون قد وقع ذلك مرتين أو أكثر مرة معها ومرة وحده وأما رواية
الليث وابن عيينة فإنه وإن لم يذكر فيها اغتسال عائشة معه فإنه قال في بقية الحديث
وكنت أغتسل أنا وهو في الإماء الواحد أو من إماء واحد فيجوز أن يكون
مرادها هو الإماء المذكور الذي هو الفرق فيكون موافقاً لحديث معمر وإن
كانت أرادت بيان اغتسالها معه بغير قيد كونه من الإماء الذي هو الفرق
فيكون الجواب عنه كالجواب عن رواية مالك وأما رواية حفصة عن عائشة
التي فيها أنهما كانا يغتسلان من إماء يسع ثلاثة أمداد أو قريبها فهو مخالف
لحديث الفرق وقد جمع القاضي عياض بينهما بوجهين أحدهما أن كل واحد منهما
ينفرد باغتساله بثلاثة أمداد والثاني أن يكون المراد بالمد هنا الصاع فيكون
موافقاً لحديث الفرق قال النووي ويجوز أن يكون هذا وقع في بعض الأحوال
واغتسلا من إماء يسع ثلاثة أمداد وزاده لما فرغ والله أعلم قلت ولعلهما أيضاً
لم يزيده بل كفاهما للاغتسال إذ لم ينقل أنهما زاده فلا مانع من اكتفائهما
به وقد وضع النبي ﷺ يده فيه فبورك كما وقع في القدر الذي توضع منه الجم الغفير
وكان لا يسع يده أن يبسطها فيه فلا يقاس غيره عليه والله أعلم ﴿الخامسة﴾
إن قال قائل حديث عائشة في اغتسالها بالفرق يدل على استعمال كل واحد منهما
في اغتساله صاعاً ونصف صاع إن استعملاه بالسوية أو أحدهما أكثر من صاع
ونصف إن تفاضلا فكيف يتفق هذا مع حديث أنس الخرج في الصحيحين أنه
كان ﷺ يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد ويتوضأ بالمد ففي هذا الحديث أن
غاية ما اغتسل به صاع وربع وعند مسلم أيضاً من حديث سفينة كان يغتسل

بالصاع وينتظر بالماء والجواب عنه من وجهين أحدهما أنه لا يلزم من ذكر الفرق في حديث عائشة أن يكونا استتملاه بمجملته وإنما فيه أنهما كانا يغتسلان منه وأما الرواية التي قالت فيها حتى يقول دعني وأقول دعني فأنها وإن كان ظاهرها أنهما استكملا ماء ذلك الآن فليس في هذه الرواية ذكر للفرق أصلاً وإنما قالت فيه من إناء واحد فلعل هذه المرة كان استعمالها للأناء الذي يسع ثلاثة أمداد على تقدير إرادة المد حقيقة وأنهما اغتسلا منه جميعاً ولم يزيده عند فراغه والوجه الثاني أنا وإن جوزنا استكمال الفرق في اغتسلها فليس في حديث أنس دليل على أنه لم يقع منه الزيادة على الخمسة الأمداد لأن كان لا تدل على الدوام ولا على التكرار عند كثير من الأصوليين ويجوز أن يكون أنس لم يطلع على أنه زاد على الخمسة واطلعت عائشة على ذلك لكثرة اطلاعها على اغتساله فهي أعرف من أنس بذلك وقد قل الشافعي رضي الله عنه وغيره أن الجمع بين الروايات في ذلك أنها اغتسلات في أحوال حد في بعض الروايات كثيرها وفي بعضها قليلاً وهي دالة على أنه لا حد في قلة ماء الطهارة بل الواجب الاستيعاب قال الشافعي وقد يدقق الفقيه بالقليل فيكفي ويحرق الآخر بالكثير فلا يكفي انتهى إلا أن مما يستشكل من ذلك الرواية التي عند مسلم في حديث أنس كان النبي ﷺ يغتسل بخمس مكاتيك ويتوضأ بمكوك فان في كلام صاحب الصحاح ما يدل على أن الخمسة المكاتيك ستة وخمسون رطلاً وربع رطل وذلك أنه قال إن المكوك ثلاث كيلجات والكيلجة مناً وسبعة أمان مناً والمنا رطلان وحكي أن قرطبي عن غير صاحب الصحاح أن المكوك مكيال لأهل العراق يسع صاعاً ونصف صاع بالمدني انتهى فعلى هذا تكون المكاتيك الخمسة أربعين رطلاً لا جرم قال القرطبي الصحيح أن المراد بالمكوك في حديث أنس المد بدل الرواية الأخرى ولم يذكر النووي في شرحه مقدار المكوك عند أهل اللغة بل قال لعل المراد بالمكوك هنا المد انتهى ويدل على عدم التحديد في ماء الطهارة ما رواه أبو داود والنسائي بإسناد حسن من حديث أم حمارة الأنصارية أن النبي ﷺ توضأ بأداء فيه قدر ثلثي مد رواه البيهقي من حديث عبد الله

ابن زيد وروى البيهقي من طريق ابن عدي وضعفه من حديث أبي أمامة أن
النبي ﷺ توضأ بنصف مد ورواه البيهقي أيضاً بلفظ بقسط من ماء وهو ضعيف
أيضاً والقسط نصف مد وفيه رد على ابن شعبان من المالكية حيث قال لا يحزى
أقل من مد في الوضوء وصاع في الغسل قال القرطبي وحديث الثلاثة أمداد يرد
عليه انتهى وهكذا حكى عن محمد بن الحسن من الحنفية وذكر أصحابنا في كتب
الفقه حديثاً آخر أنه توضأ بثلاث مد وحديث آخر أنه توضأ بما لا يلبث التري
ولا أصل لها وبلغني عن شيخنا العلامة تقي الدين السبكي أنه توضأ مرة بثمانية
عشر درهما أوقية ونصف وما أدرى كيف يمكن جريان الماء على أعضاء الوضوء
بهذا المقدار أو أضعافه فإنه يشترط جريان الماء على العضو المغسول باتفاق أصحابنا
وقد أول ابن دقيق العيد وضوءه بثلاثي مد وحمله على رواية وضوءه بعد فقال أن
هذا الذي ذكر فيه ثلاثا مد هو في حديث الربيع بنت معاذ (١) والمد مدان مد
النبي ﷺ ومد هشام بن اسماعيل وهو أزيد من المد الأول قيل بثلاث وقيل
بنصف لكن ذلك يتوقف على تاريخ موت الربيع ومدة ولاية هشام بن
اسماعيل وهل أدركت زمن هشام بن اسماعيل أو لا؟ فإن كان يمكن اجتماعهما فلا
دلالة لجواز أن تكون أرادت مد هشام قال ولا يتوهم أن قولها فتي بما قدر
ثلاثي مد يتعين لأن يكون بمد النبي ﷺ لأنها إذا أدركت مد هشام جاز أن تعين
ما كان أولاً عند المقدار بثلاثي المقدار الحاضر عند إخبارها انتهى وفي كلامه
نظر فقد تقدم أن حديث ثلثي المد من حديث أم عمارة الأنصارية واسمها نسيبة
ومن حديث عبد الله بن زيد الأنصاري وكلاهما لم تتأخر وفاته إلى مد هشام
والله أعلم **السابعة** تختلف عبارات أصحابنا في القدر الذي يستحب الاقتصار
عليه من الماء للغسل والوضوء هل يستحب أن لا ينقص في الغسل عن صاع ولا
في الوضوء عن مد أو المستحب أن لا يزيد على ذلك؟ فالشهور الأول وهو الذي
اقتصر عليه الرافعي والنووي وقال ابن الرفعة أن كلام الأصحاب يدل على أن
المستحب الاقتصار على الصاع والمد لأن الرفق محبوب قال وعليه يدل ما روى أنه
ﷺ قال ستأتي أقوام يستقلون هذا في رغب في سبكي ونسك بها بهت معي

﴿باب التيمم﴾

عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت :
« خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره حتى
إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش انقطع عقد رسول الله
صلى الله عليه وسلم على التماسه وأقام الناس معه وليسوا على ماء وليس
معه ماء فأتى الناس أبا بكر فقالوا ألا ترى ما صنعت عائشة ؟
أقامت برسول الله

في حضيرة القدس انتهى والحديث الذي ذكره لا أصل له وقد رد عليه فيما
نقله عن كلام الأصحاب (السابعة) ذكر الشيخ عز الدين بن عبد السلام في القواعد
أن استحباب الصاع في الغسل والمد في الوضوء هو في حق من هو معتدل الخلق
كاعتدال خلقه صلى الله عليه وسلم ولو كان ضئيل الخلق أو متفاحشه طولا أو ضخما فيستحب
أن يستعمل في وضوئه ماء نسبته إلى جسده كنسبة المد إلى جسد النبي صلى الله عليه وسلم
وهو حسن متجه .

﴿باب التيمم﴾

هو في اللغة القصد قال الأزهري يقال تيممت فلانا وتيمنته وأتمته أي قصدته
وأما في الشرع فهو القصد إلى الصعيد للطهارة به عند عدم الماء أو العجز الشرعي
عن استعماله فيضرب عليه ثم يمسح به وجهه ثم يديه كذلك (الحديث الأول)
عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت : (خرجنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش انقطع عقد
لي فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه وأقام الناس معه وليسوا على ماء وليس معهم
ماء فأتى الناس أبا بكر فقالوا ألا ترى ما صنعت عائشة ؟ أقامت برسول الله

صلى الله عليه وسلم وبالناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء فبكر أبو بكر
ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضع رأسه على فخذي قد نام فقال احبست
رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء قالت
فما تبني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول وجعل يطمئن بيده في خاصري
فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم على
فخذي فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أصبح على غير ماء فأنزل الله آية
التيمم فتيمموا فقال أسيد بن الحضير وهو أحد النقباء ماهي بأول بركتكم
يا آل أبي بكر قالت عائشة فبعمتنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته

صلى الله عليه وسلم وبالناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء فبكر أبو بكر ورسول الله صلى الله عليه وسلم
واضع رأسه على فخذي قد نام فقال حبست رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس وليسوا
على ماء وليس معهم ماء قالت فما تبني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول وجعل
يطمن بيده في خاصري فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رأس رسول الله صلى
الله عليه وسلم على فخذي فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أصبح على غير
ماء فأنزل الله تعالى آية التيمم فتيمموا قال أسيد بن الحضير وهو أحد النقباء
ماهي بأول بركتكم يا آل أبي بكر قالت عائشة فبعمتنا البعير الذي كنت عليه
فوجدنا العقد تحته « فيه فوائد (الأولى) هذا الحديث أخرجه الستة خلا
الترمذي فأخرجه الشيخان والنسائي من طريق مالك والبخاري وحده من رواية عمرو
ابن الحارث كلاهما عن عبد الرحمن بن القسم ورواه الستة خلا الترمذي من رواية هشام
ابن عروة عن أبيه عن عائشة (الثانية) فيه جواز مسافرة الرجل بزوجه وقال
ابن عبد البر فيه خروج النساء مع الرجال في الأسفار قال وخروجهن مع الرجال
في النزوات وغير الغزوات مباح إذا كان السكرك كثيرا تؤمن عليه الغلبة وفي
الصحيح من حديث أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفر بأم سليم ونسوة من
الأنصار يسقين الماء ويدأوين الجرحى (الثالثة) يشترط لجواز خروج الرجل

بزوجه في سفر أن لا يكون له زوجة حرة غيرها فإن كانت له زوجة أخرى فأكثر
 فأما يجوز تخصيص بعضهم بالخروج بالقرعة لما ثبت في الصحيحين من حديث
 عائشة (كان النبي ﷺ إذا أراد سفرا أفرع بين نسائه فإتتهن خرج سهمها
 خرج بها) الحديث فقول عائشة خرجنا هل أرادت نفسها فقط مع جملة الناس أو
 أرادت نفسها وبعض زوجاته ﷺ؟ يحتمل كلا من الأمرين فإن كانت هذه السفرة
 في غزوة بني المصطلق وهي المريسيع كما قيل على ما سيأتي في الفائدة التي تليها
 فقد خرج معه فيها بعائشة وأم سلمة كما هو معروف في السير (الرابعة) وقوله
 عائشة في بعض أسفاره لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث تعيين هذا السفر
 الذي أهيته وقد ذكر ابن دقيق العيد أن ذلك كان في غزاة المريسيع فإن
 مشروعية التيميم ثابت فيها وفيما قاله نظر فإن غزاة المريسيع كانت من ناحية
 مكة بين قديد وساحل البحر وهذه السفرة كانت من ناحية خير بدليل قوله في
 بقية الحديث حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش وهما بين المدينة وخير كما
 سيأتي بعد هذا على أنه قد اختلفت الأحاديث في تعيين المكان الذي ضاع فيه
 العقد كما سيأتي وكان ابن دقيق العيد قلدها ذكره عبد بن سعد فإنه كذلك قال
 في الطبقات جازما به وذكره ابن عبد البر في التمهيد أيضا لا على طريق الجزم بل
 قال يقال أنه كان في غزاة بني المصطلق وكأنه أيضا عن ابن سعد ولقد
 أحسن ابن عبد البر حيث إنه لم يجزم به كما جزم ابن سعد وقد ورد التصريح
 بأن ذلك كان في غزاة أخرى بعد المريسيع كما روينا في المعجم الكبير للطبراني
 من حديث عبد بن إسحاق عن يحيى ابن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن
 عائشة قالت لما كان من أمر عقدي ما كان قال أهل الأفك ما قالوا فخرجت مع
 النبي ﷺ في غزوة أخرى فسقط أيضا عقدي حتى حبس الناس وطلع
 العجر فلقيت ما شاء الله وقال لي أبو بكر يابنية في كل سفرة تكونين عنا عوبلاء
 وليس مع الناس ماء فانزل الله الرخصة بالتيميم فقال أبو بكر والله يابنية أنك
 كما علمت مباركة ففي هذا الحديث أن نزول التيميم متأخر عن المريسيع وكان من
 ذكره فيها وهل من عقدها الذي سقط منها في قمة الأفك فإنه كان في

المريسيح الى سقوط عقدها في قصة التيمم والله أعلم (الخامسة) قولها حتى اذا
كنا بالبيداء أو بذات الجيش هكذا اتفق عليه رواة الموطأ عن مالك أو بذات
الجيش على الشك وكأنه من أحد الرواة عن عائشة ويحتمل أن عائشة تردت في
أى موضع سقط عقدها وفيه بعد والبيداء ممدود وهو بفتح الباء الموحدة
وذات الجيش بالجيم والمنطقة من تحت وآخريه شين معجمة قال القرطبي هما موضعان
قريبان من المدينة وقال النووي هما موضعان بين المدينة وخير قلت والبيداء
عدة مواضع منها بيدة الخليفة التي قال فيها ابن عمر يبداءكم التي تكذبون
فيها على رسول الله ﷺ والذي يترجح في هذا الحديث أنه كان بذات الجيش فان
عمار بن ياسر قد رواه فقال فيه بأولات الجيش لم يشك بينه وبين البيداء كما
سيأتي في الفائدة بعدها فهو أولى وقد رواه عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن
ابن القاسم فذكر أنه بالبيداء لم يشك وهو عند البخاري والله أعلم (السادسة)
اختلفت طرق الحديث في تعيين المكان الذي ضاع فيه العقد فقال مالك ما تقدم
ورواه هشام بن عروة عن أبيه فاختاف عليه فيه فأكثر الرواة عنه لم يذكروا
المكان وهو الموجود في الكتب الخمسة المتقدمة ورواه سفيان ابن عيينة عنه
فقال فيه أنها سقطت فلادتها ليلة الإبواء كذا رواه الحميدي في مسند سفيان
ورواه علي بن مسهر عن هشام فقال وكان هذا المكان يقال له الصاصل رواه ابن عبد
البر في التمهيد ورواه حماد بن سلمة عن هشام فقال فيه فأرسل رسول الله ﷺ رجلين الى
المعرس يلتزمان القلادة فأما حديث سفيان فهو مخالف لحديث مالك لأن الإبواء
جبل بين مكة والمدينة وأما رواية علي بن مسهر فيجوز أن يكون صاصل في
جهة ذات الجيش وأما رواية حماد بن سلمة فليس فيها مخالفة لأنه لم يرد بالمعرس
مكان معروف وإنما أريد المكان الذي عرسوا فيه فانه قال في أول حديثه
فعرسوا وكذا في حديث عمار بن ياسر الآتي ورواية مالك عن عبد الرحمن بن
انقاسم عن أبيه أصح وأثبت ويشهد لها حديث عمار بن ياسر قال عرس رسول الله ﷺ
بأولات الجيش ومعه عائشة زوجته فنقطع عقدها من جزع ظفار فحس الناس في
إبقائه عقدها ذلك حتى أضاء الفجر الحديث رواه أبو داود والنسائي بأسناد جيد وقال

ابن عبد البر وليس اختلاف النقلة في الموضع الذي سقط ذلك فيه ما يوهن شيئاً من الحديث لأن المعنى المراد من الحديث هو نزول آية التيمم ولم يختلفوا في ذلك (السابعة) قولها انقطع عقد لي العقد بكسر العين هو كل ما يمتد ويعلق في العنق وهكذا عند مالك أن العقد لعائشة وفي الصحيحين في هذا الحديث من رواية هشام بن عروة عن أبيه عنها أنها استعارت من أسماء قلادة فهلكت وقد جعل ابن عبد البر ذلك اختلافاً في الحديث وقال ليس اختلاف النقلة في العقد والقلادة ولا في قول القاسم عن عائشة عقد لي وقول هشام أن القلادة استعارتها من أسماء ما يوهن شيئاً من الحديث لأن المعنى المراد من الحديث نزول آية التيمم ولم يختلف في ذلك انتهى ولم يجعله النووي اختلافاً بل قال إنه يسمى عقداً ويسمى قلادة وفي رواية للقاسم عند البخاري تسميتها قلادة أيضاً وكذا قال النووي وأنه لا مخالفة بين نسبه لعائشة وكونها استعارته من أسماء فهو في الحقيقة ملك لأسماء وضافته إلى نفسها لكونه في يدها وكذلك قال القرطبي اضافته لنفسها لأنه في حوزها (الثامنة) فيه جواز اتخاذ النساء القلائد وفي حديث همار أنه كان من جزع ظفار والجزع خرزيمان وظنار مدينة لخمير باليمن مبنية على الكسر كعظام وذكر ابن بطل أنه ورد في حديث أنه كان قيمته اثنا عشر درهماً (التاسعة) فيه اعتناء الإمام والامير بحفظ حقوق المسلمين وإن قلت واقامته بالركب لتحصيل ضائع ولحاق منقطع ودفن ميت ونحو ذلك من مصالح الرعية (العاشرة) قال المهلب بن أبي صفرة فيه النهي عن اضاءة المال (الحادية عشر) فيه جواز سلوك الطريق التي ليس فيها ماء قاله ابن عبد البر وهو مسلم فيما لم يكن فيها ماء للطهارة لجواز رجوعه إلى بدله وهو التيمم أما إذا لم يكن فيها ماء مطلقاً لا لشرب ولا لغيره ولم يحمل معه ماء لذلك فيحتمل أن يقال لا يجوز لأنه ألقى بنفسه إلى التهلكة ويحتمل أن يقال بالجواز لجواز إرسال المطر وغيره ماء يكفيه لشربه والله أعلم (الثانية عشر) فيه جواز الإقامة في موضع لا ماء فيه وإن احتاج إلى التيمم (الثالثة عشر) فيه شكوى المرأة إلى ابنها وإن كان لها زوج (الرابعة عشر) فيه نسبة الفعل إلى من كان سبباً فيه من قولهم

لَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِالنَّاسِ أَيْ إِنْ إِضَاعَتَهَا لَمَعْدَكَ كَانَ سَبَابًا لَكَ فَذَنْبُهَا
 كَقَوْلِهِ لَمَنْ اللَّهُ الرَّجُلُ يَسِبُ وَالَّذِيهِ وَفَسَّرَهُ بِأَنَّهُ يَسِبُ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسِبُ أَبَاهُ وَيَسِبُ
 أُمَّهُ فَيَسِبُ أُمَّهُ (الخامسة عشر) فِيهِ جَوَازُ دُخُولِ الرَّجُلِ عَلَى ابْنَتِهِ الْمَتْرُوجَةِ وَإِنْ
 كَانَ زَوْجُهَا عِنْدَهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَحْتَلِيًا بِهَا الْحَاجَةَ وَهُوَ كَذَلِكَ (السادسة عشر) فِيهِ
 تَأْدِيبُ الرَّجُلِ وَلَدَهُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَالضَّرْبِ وَإِنْ كَانَ بِالْعَالَا أَوْ امْرَأَةً كَبِيرَةً مَتْرُوجَةً وَهُوَ
 كَذَلِكَ (السابعة عشر) قَوْلُهَا وَجَعَلَ يَطْعَنُ هُوَ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا هُوَ طَعَنَ
 حَسْبِي كَالطَّعْنِ بِالرَّمْحِ وَأَمَّا الطَّعْنُ الْمَعْنَوِيُّ كَالطَّعْنِ فِي النَّسَبِ وَنَحْوِهِ فَهُوَ يَطْعَنُ بِفَتْحٍ
 الْعَيْنُ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِيهَا وَقِيلَ هِيَ لَفْتَانٌ فِي كُلِّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ وَالْخَاصَّةُ فِي الْجَنْبِ وَهِيَ
 الْمَكَانُ الدَّاخِلُ الْخَالِي مِنَ الْعِظَامِ بَيْنَ الْأَضْلَاحِ وَبَيْنَ عَظْمِ الْوَسْطِ (الثامنة عشر) فِيهِ
 أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَنَامَ الرَّجُلُ عَلَى نَحْوِ امْرَأَتِهِ وَلَكِنْ هَلْ هُوَ مِنْ بَابِ الْاسْتِمْتَاعِ فَيَكُونُ
 حَقًّا لِلرَّجُلِ تَجْبِيرُ عَلَيْهِ الْمَرْأَةِ كَسَائِرِ وَجُوهِ الْاسْتِمْتَاعَاتِ وَهُوَ مِنْ بَابِ الْاسْتِخْدَامِ
 فَلَا تَجْبِيرُ عَلَيْهِ الْمَرْأَةُ بَلْ هِيَ غَيْرَةٌ فِي ذَلِكَ ؟ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنَ الْاسْتِخْدَامِ
 « التَّاسِعَةُ عَشْرَ » فِيهِ اسْتِخْبَابُ الصَّبْرِ وَالثَّبَاتِ عَنِ الْحَرَكَةِ لَمَنْ نَالَ مَا يَقْتَضِي حَرَكَتَهُ
 إِذَا كَانَ تَحْرِيكُهُ يَحْصُلُ بِهِ التَّشْوِيشُ لغيرِهِ مِنْ نَوْمٍ أَوْ مَصَلٍّ أَوْ مُشْتَغِلٍ يَعْلَمُ لِأَنَّهُ
 طَائِفَةٌ مِنْهَا مِنَ التَّحَرُّكِ خَشْيَةُ اسْتِيقَاطِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (الفائدة العشرون)
 فِيهِ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي إِيقَاطُ النَّائِمِ مِنْ نَوْمِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْوِيشِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِذَا احْتَمَلَ
 الْأَذَى فَاغْتَنَعَ عَنِ التَّحَرُّكِ خَوْفَ اسْتِيقَاطِهِ فَأُولَى أَنْ يَبَاشِرَ اسْتِيقَاطَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ
 مَا لَمْ يَكُنْ قَدْ ضَاقَ وَقْتُ الصَّلَاةِ فِي حَقِّ أَحَادِ الْأَمَةِ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي مِنْ حَضَرٍ كَمَا قَالَ
 النَّوَوِيُّ فِي مُرْجِحِ مُسْلِمٍ أَمَّا النَّبِيُّ ﷺ فَلَا يَوْقُظُ بِحَالٍ لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ
 الصَّحِيحِ عِنْدَ مُسْلِمٍ (فَإِذَا كُنْتَ نَائِمًا فَلَا تَوْقُظُونِي) الْحَدِيثُ وَذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ لِأَنَّهُ
 رُبَّمَا كَانَ يَوْحِي إِلَيْهِ فِي نَوْمِهِ فَيَقْطَعُ الْإِيقَاطُ ذَلِكَ بِخِلَافِ غَيْرِهِ (الحادية
 والعشرون) فِي قَوْلِهَا فَا مَ حَتَّى أَصْبَحَ أَنَّهُ لَا ضَيْرَ وَلَا مَبَالَاةَ فِي النَّوْمِ إِلَى رَقَّتِ الصَّبْحِ
 وَتَرَكَ التَّهَجُّدَ مِنَ اللَّيْلِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَنْ غَلَاةٍ نَوْمٍ خَصُوصًا فِي السَّفَرِ الَّذِي خَفَّتْ فِيهِ
 الْقِرَاطُضُ بِالتَّقْصِيرِ وَلَدَكَ قُلْ ابْنُ عَمْرٍو لَوْ كُنْتُ مَسْبُوحًا أَيْ مَتَطَوِّعًا لَأَتَمَمْتُ صَلَاتِي فَأَمَّا
 قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي رَجُلٍ نَامَ حَتَّى أَصْبَحَ: ذَلِكَ بَلْ

الشیطان فی أذنه؛ فهو محمول علی من قصد ذلك وأمكنه أن يقوم من اللیل فترك ذلك تكاملاً كما قال لعبد الله بن عمر فی الحديث الصحيح (لا تسكن مثل فلان كان يقوم من اللیل فترك قیام اللیل) وبمحتمل أن يكون قوله فی هذا الحديث حتى أصبح لیس لبيان غاية النوم إلى الصبح بل لبيان غاية فقد الماء إلى الصبح لأنه لم يطلق قوله حتى أصبح بل قبله بقوله حتى أصبح علی غیر ماء أى حتى آل أمره أن أصبح علی غیر ماء لأن إثبات الفعل علی وصف أو حال دون الاثبات المطلق (الثانية والعشرون) قول عائشة فانزل الله آية التيمم هل المراد آية المائدة أو آية النساء؟ جوز ابن عبد البر فی التمهيد كلاماً من الأمرين فقال وهي آية الوضوء المذكورة فی سورة المائدة أو الآية التي فی سورة النساء قال لیس التيمم مذکوراً فی غیر هاتين الآيتين إلى آخر كلامه وإنما تردد ابن عبد البر فی المراد من الآتين لأنه لیس فی رواية مالك تعيين احدهما والصواب أن المراد آية المائدة كما ثبت ذلك فی صحيح البخاری من رواية عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم فقال فيها فزات (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة) الآية فتعين أن المراد آية المائدة (الثالثة والعشرون) فان قيل لیس فی القرآن ذكر الوضوء والظهور إلا فی هاتين الآيتين اللتين ذكر فيهما التيمم فی أى موضع ذكر الوضوء قبل التيمم حتى إنهم أمروا بالوضوء عند عدم الماء وأجاب ابن عبد البر بأن فرض الوضوء والفعل كان واجبا عليهم قبل ذلك معلوماً عندهم قال وإنما نزلت ليكون فرضها المتقدم متلوا فی التزليل قل وفي قوله ليسوا على ماء وليس معهم ماء دليل على أن الوضوء قد كان لازماً لهم قبل نزول آية الوضوء وانهم لم يكونوا يصلون إلا بوضوء قبل نزول الآية لأن قوله فانزل الله آية التيمم وهي آية الوضوء المذكورة فی سورة المائدة أو الآية المذكورة فی سورة النساء لیس التيمم مذکوراً فی غیر هاتين الآيتين وهما مدنيان والآية ليست بالكلمة ولا الكلمتين وإنما هي الكلام المجتمع الدال على الاعجاز الجامع لمعنى استفاد قائم بنفسه ومعلوم أن غسل الجنابة لم يفترض قبل الوضوء كما هو معلوم عند جميع أهل السير أن النبي ﷺ منذ افترضت عليه الصلاة بمكة لم يصل إلا بوضوء

مثل وضوئنا اليوم وهذا عالا يجهله عالم ولا يدفعه الا معاند قال وفي قوله غزلت آية التيمم ولم يقل آية الوضوء ما يبين أن الذي طرأ لهم من العلم في ذلك الوقت حكم التيمم لاحكم الوضوء والله أعلم اقترى ما ذكره عن أهل السير ذكره ابن اسحاق بنير إسناد وقد وصله الحارث بن أبي أسامة في مسنده من رواية ابن طهية عن عقيل بن خالد عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد عن أبيه زيد بن حارثة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أول ما أوحى اليه أتاه جبريل عليه السلام فعلمه الوضوء فلما فرغ من الوضوء أخذ غرفة من ماء فنضح بها فرجه والحديث عند ابن ماجه لكن دون قوله أن ذلك كان في أول ما أوحى اليه والله أعلم (الرابعة والعشرون) وقولها فأنزل الله آية التيمم فتيمموا فهل قولها فتيمموا خبر عن الصحابة أنه لما نزلت الآية تيمموا أو هو بيان لآية التيمم وحكاية لبعضها أرادت قوله تعالى فتيمموا صعيداً طيباً؟ يحتمل كلام من الأمرين (الخامسة والعشرون) الآية دالة على وجوب النية في التيمم كما قال بعضهم أن التيمم التقصد وفيه حجة على الاوزاعي حيث لم يوجب النية في التيمم وأوجبها الأئمة الأربعة وقد تقدم ذلك في حديث الأعمال بالنيات (السادسة والعشرون) استدلل بالآية على أنه يجب نقل التراب الى الوجه واليدين وأنه لا يكفي أن يقف في مهب الريح وينوي فيسفي الريح انتراب على وجهه ويديه بخلاف الوضوء والغسل فإنه لو وقف في المطر أو تحت ميزاب ونحوه ونوى غسل الوضوء والغسل وفي الاستدلال بالآية نظر ولقائل أن يقول من تعرض لطوب التراب على أعضاء التيمم مع القصد فقد قصد الصعيد الطيب وذهب المالكية الى وجوب نقل الماء الى الوجه في الوضوء دون بقية الاعضاء وهو تحكم (السابعة والعشرون) دلت الآية على تعين الصعيد الطيب للتيمم وقد اختلفوا في المراد بالصعيد فقال مالك وأبو حنيفة والاوزاعي والثوري ومحمد بن جرير الطبري الصعيد وجه الارض وقالوا الصعيد كل ما صعد على وجه الارض من تراب وحجر ورمل وحصى ونورة وزرنيخ وجص ووخام واحتجوا بقوله تعالى (فتصبح صعيداً زلقاً) وقوله تعالى (وانا لجالعون ما عليها صعيداً جرزا)

قالوا وهى الارض الغليظة التى لاتنبت شيئاً وذهب أكثر الفقهاء ومنهم الشافعى وأبو يوسف واحمد واسحاق وابن المنذر وداود الظاهرى الى أن الصعيد هو التراب فقط دون سائر أجزاء الارض وروى ذلك عن ابن عباس أنه قال: الصعيد الحارث حرث الارض رواه البيهقى فى سننه ويدل له أيضاً حديث حذيفة عند مسلم (وجعلت تربتها لناطهورا) وفى رواية للبيهقى تراها وسيأتى بعد هذا فى الحديث الذى يليه ان شاء الله تعالى ﴿النامنة والعشرون﴾ لم يقع فى حديث عائشة هذا كيفية التيمم وقد ذكره عمار بن ياسر فى روايته لهذه القصة كما رواه أبو دارد والنسائى من رواية ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن عمار بن ياسر أن رسول الله ﷺ عرس بأولات الجيش ومعه عائشة فاقطع عقد لهما من جزع ظفار خميس الناس ابتغاء عقدها ذلك حتى أضاء الفجر وليس مع الناس ماء فتغيط عليها أبو بكر وقال حبست الناس وليس معهم ماء فأنزل الله تعالى ذكره على رسول الله صلى الله عليه وسلم رخصة التطهر بالصعيد الطيب فقام المسلمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فضربوا بأيديهم إلى الأرض ثم رفعوا أيديهم ولم يقبضوا من التراب شيئاً ف مسحوا بها وجوههم وأيديهم إلى المناكب ومن بطون أيديهم إلى الآباط قال أبو داود وكذلك رواه ابن اسحاق وذكر ضربتين كما ذكر يونس ورواه معمر عن الزهري ضربتين قال ولم يذكر أحد منهم ضربتين إلى من سميت (قلت) وهكذا ذكر فيه أيضاً ضربتين ابن أبي ذؤيب إلا أن ابن أبي ذؤيب ويونس ومعمر لم يذكروا فيه ابن عباس كما ذكره صالح وابن عباس ولم يقولوا عن عبيد الله ابن عبد الله عن أبيه كما قال مالك وإنما جعلوه من رواية عبيد الله عن عماراه فاحتج الأكثرون بهذا على وجوب ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين وهو قول سفيان الثوري والليث وأبي حنيفة ومالك والشافعى وبه قال من الصحابة على ابن أبي طالب وابن عمر ومن التابعين سالم ابن عبد الله والشمي والحسن البصرى وقال أكثر أهل الحديث الواجب ضربة واحدة لهما وهو قول الأوزاعي واحمد واسحاق وابن المنذر وقرئ ابن سيرين باشتراط ثلاث ضربات ضربة للوجه وضربة

الكفين وضربة للذراعين وتقرّد الزهري أيضاً باشتراط بلوغ المنكبين بالمسح
 لظاهر حديث عمار وحكي الخطابي اتفاق العلماء على أنه لا يلزم مسح ما وراء
 المرفقين وذهب مالك إلى أن الواجب مسح الكفين فقط وأن ما زاد إلى المرفقين
 سنة ومن ذهب إلى أن القرض في اليدين مسح الكفين فقط احمد واسحاق
 وابن جرير وداود وقل ابن عبد البر وهو أثبت ما روى من ذلك في حديث
 عمار وحديث عمار في الضربتين كان في هذه القصة حين زول آية التيمم
 وقد رواه عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه عن عمار قال سألت رسول الله ﷺ
 عن التيمم فأمرني ضربة واحدة في الوجه والكفين قال ابن عبد البر وسؤاله
 كان بعد ذلك واستدل على ذلك بقصة عمار في تمسكه في التراب حين أجنب
 وقول النبي ﷺ كان يكفيك التيمم ضربة للوجه واليدين قال ابن عبد البر وكل
 ما روى في هذا عن عمار فضطرب مختلف فيه ولكن الأكثرين على وجوب
 دخول المرفقين في التيمم وهو قول الشافعي وأبي حنيفة والثوري والليث
 وابن عبد الحكم واسماعيل القاضي وشذ ابن أبي ليلى والحسن بن حي في
 اشتراطهما أن يمسح بكل من الضربتين وجهه وذراعيه ومرفقيه وما احتج به
 الجمهور على بلوغ المرفقين في التيمم ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر أنه تيمم
 إلى المرفقين ورفع بعض الرواة عن نافع قال ابن عبد البر لما اختلفت الآثار
 في كيفية التيمم وتعارضت كان الواجب في ذلك الرجوع إلى ظاهر الكتاب وهو
 يدل على ضربتين للوجه وضربة لليدين أخرى إلى المرفقين قياساً على الوضوء
 واتباعاً لفعل ابن عمر فإنه لا يدفع عنه بكتاب الله ولو ثبت شيء عن النبي ﷺ
 في ذلك لوجب الوقوف عنده وقل في موضع آخر ومن فضل الله ونعمته أن نزع على
 حكم الوضوء وهيئته بالماء ثم أخبر بحكم التيمم عند عدم الماء وقال أيضاً بعد ذلك لما قال الله
 عز وجل في آية الوضوء (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) وأجمعوا أن ذلك ليس في غسلة
 واحدة وأن غسل الوجه غير غسل اليدين فلذلك يجب أن تكون الضربة في التيمم للوجه
 غير الضربة لليدين قياساً إلا أن يصح عن النبي ﷺ خلاف ذلك فيسلم له قال وكذلك
 البلوغ إلى المرفقين قياساً على الوضوء إن لم يثبت خلافه عن النبي ﷺ (التاسعة)

والعشرون) استدلل بأية التيمم التي في المائدة على أنه يجب التيمم لكل صلاة وأنه لا يصلي بتيمم واحد أكثر من فريضة واحدة وذلك لأن الله تعالى أوجب على المكلف عند اتيان الصلاة أن يتوضأ وأوجب التيمم عند العجز عن استعمال الماء وعند عدمه وذلك يقتضي وجوب الوضوء أو التيمم عند عدم الوضوء لكل صلاة وخرج الوضوء بالحديث الصحيح أن النبي ﷺ صلى في يوم افتتح صلوات بوضوء واحد ولم ينقل أنه صلى صلاتين بتيمم واحد فبقي التيمم على الأصل حتى يدل دليل واضح على ذلك وهو قول مالك بن أنس والشافعي في الجديد وأكثر أهل العلم بل زاد مالك على هذا فقال إنه لا يصلي بتيمم واحد فريضة ونافلة إلا نافلة تكون بعدها فلو صلى بتيممه ركعتي الفجر أعاد التيمم للصبح وذهب أبو حنيفة والثوري والليث وداود إلى أنه يصلي بتيمم واحدا شاء من الترائض والنوافل ما لم يحدث أو يجدد الماء والماء والله أعلم (الفائدة الثلاثون) استدلل بالآية أيضاً على أنه لا يصح التيمم لفرض إلا بعد دخول وقته لقوله إذا قمم إلى الصلاة واغتفر تجوز تقديم الوضوء على الوقت لأنه لا يبطله رؤية ماء يتوضأ به بخلاف التيمم فإن رؤية الماء تبطله اتفاقاً وإنما هو رخصة عند ارادة الصلاة فلا يتقدم عن وقته وما ذكر من هذا الحكم مجمع عليه كما حكاه ابن عبد البر أنه لا يتيمم لفريضة قبل دخول وقتها وهذا مما احتج به على أنه لا يصلي بتيمم أكثر من فريضة لأنه إذا صلى به فريضة ثم دخل وقت فريضة فإن تيممه متقدم عليها ولا يرد جمع الصلاة في السفر كون الفريضتين تصليان في وقت واحد فهذا وقت الضرورة وليس بوقت أصلي لأحدى الصلاتين نعم التيمم للحاضرة وللغائبة لا يصح مع كون الوقت لكل منهما إلا أن يقال ليس هو وقتاً أصلياً للفائتة والله أعلم (الحادية والثلاثون) استدلل بعض المالكية لهذا الحديث على أن من عدم الماء والتراب حتى خرج الوقت أنه لا يصلي ولا إعادة عليه وقال ابن خوارمندان: (١) أنه الصحيح من مذهب مالك قال ابن عبد البر ما أعرف كيف أقدم على أن جعل هذا هو الصحيح من المذهب مع خلافة جمهور السلف

(١) نسخة خوزان بن داد ونسخة خوارمندان

وعامة الفقهاء وجماعة الملكية قال وأظنه ذهب إلى ظاهر قوله وليسوا على ماء
فنام رسول الله ﷺ حتى أصبح وهم على غير ماء فأزل الله آية التيمم ولم يذكروا
أنهم صلوا قال وهذا لا حجة فيه لأنهم لم يذكروا أنهم لم يصلوا قال وقد ذكر هشام
ابن عروة عن أبيه عن عائشة في هذا الحديث أنهم صلوا بغير وضوء ولم يذكروا
إعادة وفي المسألة أربعة أقوال آخر وهي أقوال للشافعي أيضاً أصحابه عند أصحابه
وجوب الصلاة لحزمة الوقت وجوب الإعادة إذا قدر على أحدهما بما يسقط عنه
القضاء والثاني أنها لا تجب في الوقت ولكن تستحب ويجب القضاء سواء صلى
أو لم يصل والثالث تحرم الصلاة لقوله ﷺ لا يقبل الله صلاة بغير طهور وتجب
الإعادة والرابع تجب الصلاة ولا تجب الإعادة وهو اختيار المزني قال أبو ثور
وهو انقياس وحكاه ابن عبد البر عن طائفة من الفقهاء وقال النووي إنه أقوى
الأقوال دليلاً ولا يعضده هذا الحديث أي الرواية التي فيها أنهم صلوا بغير
وضوء قبل نزول التيمم ولم ينقل أنهم أمرهم بالإعادة وإنما يجب القضاء بامر
جديد قل وللقائلين بوجوب الإعادة أن يجيبوا بأن الإعادة ليست على الفور
وبحوز التأخير إلى وقت الحاجة (الثانية والثلاثون) استدلل بقوله في الآية (وإن
كنتم جنباً فاطهروا) على أن الجنب لا يستبيح الصلاة بالتيمم وكذلك في آية النساء
(ولا جنباً إلا عارى - بيل حتى تفتسلوا) وإلى هذا ذهب عمر بن الخطاب وعبد الله
ابن مسعود وحكي عن إبراهيم النخعي فلم يروا الجنب دخلاً في المراد بقوله
وإن كنتم مرضى أو على سفر قال ابن عبد البر وذلك جائز من التأويل في الآية
لولا ما بينه رسول الله ﷺ في تيمم الجنب في حديث عمران بن حصين وعمار
ابن ياسر وأبي ذر قال ولم يتعلق بقول عمر وعبد الله في هذه المسألة أحد من
فقهاء الأمصار من أهل الرأي، وجملة الآثار لا يختلفون في ذلك قال النووي
وقبل إن عمر وعبد الله رجعا عن ذلك قال واجمع أهل هذه الأعصار ومن قبلهم
على جواز الجنب والحائض والنفساء ولم يخالف فيه أحد من الخلف (قلت) وتأويل
الآية على ما ذهب إليه عمر وعبد الله ليس بلازم ولا واضح لأن الله تعالى ذكر
غسل أعضاء الوضوء أيضاً ثم ذكر طهارة الجنب ثم قال وإن كنتم مرضى أو على

وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيمَا يَرَاهُ سَفِيَانُ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا) وَوَاهِ مُسْلِمٌ
 بِزِيَادَةٍ فِي أَوَّلِهِ

سفر فسواء فيه من عليه الوضوء ومن عليه الغسل (الثالثة والثلاثون) دلت
 آية التيمم على أنه يكون عن الوضوء وعن الجنابة أيضاً كما ذكر في باب
 التيمم عن النجاسة على البدن وهو أحمد ليس له حجة من الآية ولم يرد أيضاً
 في السنة ما يدل على التيمم عن النجاسة وخالفه الجمهور وهم الأئمة الثلاثة وغيرهم
 في ذلك وحكى ابن المنذر عن الثوري والأوزاعي وأبي ثور أنه يحسب موضع
 النجاسة بالتراب ويصلي وهذا ليس بتيمم وكانهم أخذوا ذلك من حديث مسح
 النعل من الأذى وأجاب الجمهور بأنه ليس المراد بالأذى النجاسة وإنما المراد
 ما يستقدر وعلى تقدير أن تراد النجاسة فلا يلزم من العفو في النعل والخف
 العفو في محل آخر من البدن والله أعلم (الرابعة والثلاثون) فيه فضيلة
 عائشة وبركتها وتكرار ذلك كما شهد به أسيد بن حضير الذي شهد الرحي
 والتزليل بسببها وأنها ليست بأول بركة لآل أبي بكر وفي رواية للبخاري فقال
 أسيد لقد بارك الله للناس فيكم ما أنتم إلا بركة لهم وقال هشام بن عروة عن
 أبيه عن عائشة أن أسيداً قال فوالله ما زلت بك أمرت كرهينه إلا جعل الله لك
 وللمسلمين فيه خيراً وعند مسلم إلا جعل الله لك منه مخرجاً وجعل للمسلمين فيه
 بركة والطبراني إن أبابكر قال لها والله يا بنية إنك ما علمت مباركة (الخامسة والثلاثون)
 قول عائشة فبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العمد تحته وفي رواية
 للبخاري فبعث رسول الله ﷺ رجلاً فوجدناها في رواية لمسلم فبعث ناساً من أصحابه
 في طلبها ولأبي داود بعث أسيد بن حضير وأدسا معه فاجتمع بين هذه
 الروايات واقصة واحدة قال النووي قال العلماء المبعوث أسيد بن حضير وأتباع
 له فذهبوا فلم يجدوا شيئاً ثم وجدوها أسيد بعد رجوعه تحت البعير والله أعلم
 (الحديث الثاني) عن سعيد عن أبي هريرة فيما يراه سفيان يبلغ به النبي ﷺ
 «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» رواه مسلم زيادته في أوله فيه قوائد في الأولى

أخرج هذا الحديث مسلم والترمذي وابن ماجه واللفظه هكذا مختصرا كلهم من رواية اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة وزاد مسلم والترمذي في أوله أن رسول الله ﷺ قال (فضلت على الناس بست أعطيت جوامع الكلم ونصرت بالعربوا حلت لي المغانم وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً وأرسلت إلى الخلق كافة وختم بي النبيون) (الثانية) قول أحمد في روايته فيما يراه سفيان هو بضم أوله أي يظنه وليس ذلك قادماً في صحة الحديث فإن باب الرواية مبني على غلبة الظن ويحتمل أن يكون سفيان هو القائل فيما يراه سفيان يريد فيما رأيت فأوقع الظاهر موقع المضمحل والظاهر أن موضع الظن من الأسناد كونه من رواية سعيد عن أبي هريرة فإن الزهري شيخ سفيان قد حدث ببعض الحديث عن رجلين عن سعيد وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن فكان سفيان بن عيينة تردد في شيخ الزهري من هو؟ وغلب على ظنه أنه سعيد بن المسيب لأبو سلمة، وقد رواه مسلم والنسائي من رواية محمد بن الوليد الزبيدي ومعر كلاماً عن الزهري عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة ولم يسبق مسلم لفظه وساقه النسائي بلفظ (بعثت بجوامع الكلم ونصرت بالعرب وبينا أنا نائم أتيت بفتاح خزائن الأرض فوضعت في يدي) ويحتمل أن يكون قوله فيما يراه سفيان أي فيما يتعلق برفع الحديث ومعمول قوله يبلغ به فكانه قال يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم فيما يراه سفيان والاول أظهر لتقدم قوله فيما يراه فعوده إلى الماضي أقرب والله أعلم (الثالثة) قوله وجعلت لي الأرض مسجداً اختلف في بيان ما خص به على الأمم قبله في ذلك فقيل إن الأمم الماضية لم تكن الصلاة تباح لهم إلا في مواضع مخصوصة كالبيع والكنائس وقيل كانوا لا يصلون إلا فيما تيقنوا طهارته من الأرض وخصت هذه الأمة بمجواز الصلاة في جميع الأرض إلا ما تيقنت نجاسته حكاهم القاضي عياض (الرابعة) عموم ذكر الأرض في هذا الحديث بخصوص بما نهى الشارع عن الصلاة فيه فروى أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام) ورواه الحاكم في المستدرک وقال أسانيد صحيحه

وقال الترمذي هذا حديث فيه اضطراب وكذا ضعفه غيره قال النووي والذين
 ضعفوه أقن من الحاكم وروى الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر أن
 رسول الله ﷺ نهى أن يصلى في سبعة مواطن في المزة والمجرة والمقبرة
 وقارة الطريق وفي الحمام وفي معادن الابل وفوق ظهر بيت الله قال الترمذي
 اسناده ليس بذلك القوي وقد تكلم في زيد بن جبيرة من قبل حفظه ولمسلم
 من حديث جابر بن سمرة النهى عن الصلاة في مبارك الابل ولأبي داود من
 حديث البراء لاتصلوا في مبارك الابل فانها من الشياطين والبيهقي من حديث
 عبدا لله بن مفضل (لاتصلوا في أعطان الابل فانها خلقت من الشيطان) ولمسلم من
 حديث جندب لاتتخذوا القبور مساجد ولأبي داود من حديث علي إن حي
 صلى الله عليه وسلم نهاني أن أصلى في المقبرة ونهاني أن أصلى في أرض بابل فانها
 ماعونة وبعض هذه الاماكن المنهى عن الصلاة فيه سبب النهى غلبة النجاسة
 كالزبل والمجرة والمقبرة والحمام ومعادن الابل على أحد الاقوال أو خوف
 التشويش وترك اجتماع الخطا كقارة الطريق واعطان الابل على قول آخر
 أو حضور الشياطين كالحمام واعطان الابل على قول وكذا الصلاة في بطن الوادي
 كما جاء في حديث آخر وعدم القبلة المستقبلة كظهر بيت الله حيث لا شاخص هناك
 ثابت يستقبل وبعضها محمول على التحريم وبعضها على الكراهة على ما هو
 معروف في مواضعه من الفقه والكلام على هذه الاحاديث (الخامسة) استدله
 على أنه لا تجب الصلاة في المساجد وإن قدر على ذلك ولم يشق عليه وإن كان
 جار المسجد وهو قول الجمهور وأما الحديث الذي رواه الدارقطني من حديث
 جابر عن النبي ﷺ أنه قال لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد فهو حديث
 ضعيف وكذلك روى من حديث أبي هريرة وعلى وكلها ضعيفة ولو ثبت كان
 المراد لا صلاة كاملة (السادسة) استدله لأبي حنيفة ومالك على أنه يجوز التيمم
 بجميع أجزاء الارض من التراب والرمل والحجارة والحصاء قالوا وكما يجوز الصلاة
 عليها يجوز التيمم بها لأنه لم يفرق في الصلاة عليها بين التراب وغيره فكذلك
 حكم التيمم وذهب الشافعي وأحمد الى تخصيص ذلك بالتراب واستدلوا بما رواه

مسلم من حديث حذيفة قال قال رسول الله ﷺ (فضلنا على الناس ثلاث جعلت
صنفونا كصنف الملائكة وجعلت لنا الأرض كلها مسجدا وجعلت تربتها لنا
طهورا إذا لم نجد الماء وذكر خصة أخرى حمل الشافعي وأحمد رواية
الاطلاق على رواية التقييد واعتراض القرطبي في المفهم بأن ذلك ذهول من قاله
فإن التخصيص إخراج ما تناوله العموم عن الحكم ولم يخرج هذا الخبر شيئا
وإنما عين هذا الحديث واحد مما تناوله الاسم الأول مع موافقته في الحكم وصار
بمنابة قوله تعالى (فيهما عاكفة واخلو زمان) وقوله (من كان عدوا لله وملائكته
ورسله وجبريل وميكال) فعين بمض ما تناوله اللفظ الأول مع الموافقة في المعنى
وكذلك ذكر التراب وإنما عينه لكونه أمكن وأغلب قالوا أيضا فانا نقول بموجبه
فإن تراب كل شيء بحسبه فيقال تراب الزرنيخ وتراب النورة انتهى وذكر ابن
دقيق العبد أيضا أنه اعتراض على الذين خصصوا عموم الأرض بتربة الأرض بوجوه
منها منع كون التربة مرادفة للتراب وادعى أن تربة كل مكان ما فيه من تراب
أو غيره مما يقاربه ومنها أنه مفهوم لقب أعني تعليق الحكم بالتربة ومفهوم
اللقب ضعيف عند أرباب الأصول وقالوا لم يقل به إلا الدقاق ومنها أن الحديث
الذي خصت به التربة بالطهورية لو سلم أن مفهومه معمول به لكان الحديث
الآخر بمنطوقه يدل على طهورية بقية أجزاء الأرض أعني قوله عليه السلام مسجدا
وطهورا وإذا تعارض في غير التراب دلالة المفهوم الذي يقتضيه عدم طهوريته
ودلالة المنطوق الذي يقتضيه طهوريته فالمنطوق مقدم على المفهوم انتهى
والجواب عن اعتراض القرطبي الأول من جملة ذلك ذكر البعض أفراد العموم
وأنه لم يخرج شيئا فهذا دعوى السائلة المتنازع فيها وقوله لم يخرج شيئا
دعوى وإنما هذا كقوله تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) فهلا
جعل هذه الآية ذكر البعض أفراد الآية التي أطلق فيها ذكر الرقبة بل اشترط
في الكفارة إيمان الرقبة حملا لأحدى الآيتين على الأخرى وأما تمثيله بذكر
الخاص بعد العام فهو ذهول منه وإنما صورة هذا أن يذكر مع العام قبل الخاص
وليس كذلك هذا الحديث بل أطلق في أحد الحديثين الأرض وقيد في

الآخر ذلك بتربة الارض و تراب الارض واما جعله ذلك مما خرج مخرج الغالب فهو أيضا خلاف الاصل خصوصا ما اذا ذكر ذلك في معرض إظهار التشريف والتخصيص بذلك فلو خصص بأمر زائد على تراب الارض لما اقتصر عليه في حديث حذيفة وأما قوله إن تراب كل شيء بحسبه كتراب الزرنيخ فليس في حديث حذيفة الا ذكر التراب المطلق لان التراب مقيد كالماء المطهر سواء فهل قال يصبح التطهر بماء الورد وماء الباقلا لانه ماء بل اقتصر على الماء المطلق فكذلك الحكم في التيمم يجب تخصيصه بالتراب المطلق وهو تراب الارض المذكور في الحديث وأما ما ذكره ابن دقيق العيد من أنه اعترض بكون التربة ليست مرادفة للتراب فهو ممنوع فقد ذكر الهروي في العرنيين وابن الاثير في النهاية وغيرهما أن التراب والتربة واحد وأيضا في حديث حذيفة عند البيهقي وجعل ترابها لنا طهورا وهي من رواية أبي مالك الاشجعي عن ربيعة عن حذيفة كما هو عند مسلم و ذكر أبو عمر وابن الصلاح في علوم الحديث ان هذه الزيادة تفرد بها أبو مالك سعد بن طارق الاشجعي ومات الروايات لفظها وجعلت لنا الارض مسجدا وطهورا قلت ولم ينفرد بها أبو مالك مطلقا وإنما تفرد بها في حديث حذيفة وقد رواها غيره من حديث علي من رواية عبد الله ابن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله ﷺ أعطيت ما لم يعط أحد من الأنبياء فقلت ما هو يا رسول الله فذكر الحديث وفيه وجعل لي التراب طهورا رواه أحمد في مسنده والبيهقي أيضا في سننه وإسناده حسن فتبين أن المراد التراب وأنه مرادف للتربة وأما قول من اعترض بأنه مفهوم لقب فإن القرينة والسياق في حديث حذيفة يدلان على أن أحكم التيمم بها مخالف للصلاة عليها فإنه فرق بين اللفظين فقال وجعلت لنا الارض كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهورا فلو اشترك الأمران في جميع الارض لما فرق بين اللفظين وأكد الصلاة عليها بقوله كلها وأورد الفعل على التربة كما عند مسلم وعلى التراب كما عند البيهقي ولو استويا لقال مسجداً وطهوراً كل في حديث أبي هريرة وقد أشار ابن دقيق العيد الى هذا الجواب وأما الاعتراض بكون

دلالة المنطوق مقدمة على المفهوم فقد أجاب عنه ابن دقيق العيد بأنه يمنع هذه الأولوية ماقلوه من أن المفهوم يخصص العموم قال وقد أشار بعضهم إلى خلاف في هذه القاعدة أعني تخصيص المفهوم للعموم (السابعة) استدلل به القرطبي على أن التيمم يرفع الحدث لأنه سوى بين الأرض والماء في قوله طهوراً وهي من بنية المبالغة كقتول وضروب وهو أحد القولين لمالك والشافعي أيضاً والمشهور عن مالك أنه لا يرفع الحدث وهو القول الجديد الصحيح عن الشافعي وفي الاستدلال به نظر ﴿النامنة﴾ قد يحتج أيضاً بصيغة طهور من يرى التيمم ثانياً بالتراب المستعمل فيه وهو أحد الوجهين لأصحابنا لأن صيغة فعول دالة على التكرار كما قالوا في الماء والأصح كما قال الرافعي أنه لا يصح التيمم به ثانياً والمستعمل هو مالم يق من التراب بالوجه واليدين في حال التيمم وأما ما تناثر فيه وجهان أصحهما أنه مستعمل كالمقطر من الماء ﴿التاسعة﴾ قال ابن دقيق العيد أخذ منه بعض المالكية أن لفظة طهور تستعمل لا بالنسبة إلى الحدث ولا الخبث وقال إن الصحيح قد سمي طهوراً وليس عن حدث ولا عن خبث لأن التيمم لا يرفع الحدث هذا ومعناه جعل ذلك جواباً عن استدلال الشافعية على نجاسة فم الكلب بقوله عليه السلام طهور إناؤه أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يفسل سبماً فقالوا طهور يستعمل إما عن حدث أو خبث ولا حدث على الإناء بالضرورة فتعين أن يكون عن خبث فنع هذا المالكي المجيب الحصر وقال: إن لفظة طهور تستعمل في إباحة الاستعمال كما في التراب إذ لا يرفع الحدث كما قلنا فيكون قوله طهور إناؤه أحدكم مستعملاً في إباحة استعماله أعني الإناء قال ابن دقيق العيد في هذا عندي نظر فإن التيمم وإن قلنا لا يرفع الحدث لكنه عن حدث أي الموجب لعملة الحدث وفرق بين قولنا أنه عن حدث وبين قولنا إنه يرفع الحدث ﴿الماشرة﴾ فيه أن التيمم لم يرخص فيه لأحد من الأمم السالفة وكذلك الصلاة في جميع الأرض وإنما هو خصوصية خص الله به هذه الأمة تخفيفاً عنها ورحمة بها وهو كذلك فله الفضل والمن وقد تقدم وجه التخصيص في الفائدة الثالثة

« فَضَّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بَسْتُ أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ
وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ
مَسْجِدًا وَطَهُورًا وَأُرْسِلَتْ إِلَى الْخَلْقِ كُلِّهِمْ وَخَيْمٌ بَيْنَ النَّبِيِّينَ »
وَالشَّيْخَيْنِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ « أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ قَبْلِي
نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا
وَطَهُورًا » وَقَالَ مُسْلِمٌ « وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَيْبَةً طَهُورًا وَمَسْجِدًا »
وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ « فَضَّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِنِثْلٍ جُمُعَاتٍ صَفُوفُنَا
كَصَفُوفِ الْمَلَائِكَةِ وَجُمُعَاتُ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا وَجُعِلَتْ
تُرْبَتُنَا لَنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ » وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ (وَجُعِلَ تَرَابُهَا
لَنَا طَهُورًا » تَقَرَّدَ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ بِذِكْرِ التُّرَابِ فِيهِ ، وَلِأَحْمَدَ
وَالْبَيْهَقِيِّ مِنْ حَدِيثٍ عَلَى وَجْعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا » وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ

﴿ الْحَادِيَةَ عَشَرَ ﴾ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فَضَّلْتُ عَلَى النَّاسِ بَسْتُ الْحَدِيثِ
وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْفَائِدَةِ الْأُولَى وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ
أَحَدٌ قَبْلِي نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا فَإِذَا
رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي
وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ وَكَانَ النَّبِيُّ يَبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبَعَثَ إِلَى النَّاسِ مَآئَةً لَفْظَ
الْبُخَارِيُّ وَقَالَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَيْبَةً طَهُورًا وَمَسْجِدًا وَقَدْ
بَعْضُ الْخُصَائِصِ عَلَى بَعْضٍ وَفِي حَدِيثِ حَذِيفَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فَضَّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِنِثْلٍ
الْحَدِيثِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْفَائِدَةِ السَّادَةِ وَلِأَحْمَدَ وَالْبَيْهَقِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي
طَالِبٍ أُعْطِيتُ مَا لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقُلْنَا مَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ نُصِرْتُ
بِالرُّعْبِ وَأُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ وَسُمِّيتُ أَحْمَدَ وَجُعِلَ لِي التُّرَابُ طَهُورًا وَجُعِلَتْ

أمتي خير الامم فجعلها في حديث سنا وفي آخر خمسا وفي آخر ثلاثا وأطلق في آخر وصي فيه ما ليس مسمى فيما ذكر أعداده وأجاب عن ذلك القرطبي بأن ذكر الاعداد لا يدل على الحصر قل ويجوز أن يكون أعلم في وقت بالثلاث وفي وقت بالخمس وفي وقت بالست والله أعلم انتهى فحصل من مجموع الأحاديث إحدى عشرة خصلة تقدم منها عشرة وهي إعطاؤه جوامع الكلم ونصره بالرعب وإحلال الغنائم وجعل الأرض مسجدا وطهورا وإرساله إلى الخلق كافة وختم الانبياء به وجعل صفوف أمته كصفوف الملائكة وأعطاه الشفاعة وتسميته بأحمد وجعل أمته خير الامم والحادية عشر ابتأؤه خواتيم سورة البقرة من كنز تحت العرش رواه النسائي وسبأني في القائمة التي تليها (الثانية عشر) دل حديث أبي هريرة عندهم ان جعل الأرض له مسجدا وجعلها طهورا خصلة واحدة ودل حديث حذيفة المتقدم أنهما خصلتان والجمع بينهما أنهما خصلة واحدة وأما حديث حذيفة فانه وإن فضلها وسماها واقتضى كون هاتين خصلتين فان مسماة في حديث آخر حديث حذيفة وذكر خصلة أخرى فاقضى ذلك أنه لم يذكر إلا خصلتين ولم يسم الثالثة وقد سماها النسائي في روايته لحديث حذيفة في ثلثه الكبرى فقال وأوتيت هذه الآيات من خواتم سورة البقرة من كنز تحت العرش ولم يعطن أحد قبلي ولا يعطاهن أحد بعدى وكذا سماها البيهقي في رواية له فقال واعطيت هذه الآية من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش لم يعط احدهم قبلي ولا يعطى منه أحد بعدى (الثالثة عشر) في بيان الخصائص المذكورة في مجموع هذه الأحاديث أما جوامع الكلم فهو جمع المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة واختلف في المراد به فقليل المراد به القرآن قاله الهروي وقيل المراد به كلامه ﷺ فانه كذلك كان وأما النصر بالرعب فهو أن الله تعالى كان يقذف الرعب في قلوب أعدائه لتخديابهم وورد في بعض طرقه أنه كان يسير الرعب بين يديه شهرا معناه انه كان إذا توجه إلى وجه من الأرض أتى الله الرعب على من أمامه إلى مسيرة شهر وأما إحلال الغنائم فسبأني في الجهاد إن شاء الله تعالى وتقدم جعل الأرض طهورا ومسجدا

وأما إرساله إلى الخلق كافة فيشهد له قوله تعالى (وما أرسلناك إلا كافة للناس) قال ابن دقيق العيد ولا يعترض على هذا بأن نوحاً عليه السلام بعد خروجه من الفلك كان مبعوثاً إلى كل أهل الأرض لأنه لم يبق إلا من كان مؤمناً معه وقد كان مرسلًا إليهم لأن هذا العموم في الرسالة لم يكن في أصل البعثة وإنما وقع لأجل الحادث الذي حدث وهو انحصار الخلق في الموجودين بهلاك سائر الناس وأما نبينا صلوات الله عليه وسلامه فعموم رسالته في أصل البعثة ثم ذكر احتمالين في أنه يجوز أن تكون البعثة في حق بعض الأنبياء عامة بالنسبة إلى التوحيد لا إلى الفروع وأما كونه ختم به النبيون فعناه أن الله تعالى لا يبعث بعده نبياً وأما نزول عيسى بن مريم في آخر الزمان فانه ينزل بتقرير شريعته ملتزماً لأحكامها وكذلك من يقول من العلماء بنبوة الخضر وأنه باق إلى اليوم فهو تابع لأحكام هذه الملة وكذلك إلياس أيضاً على ما صححه أبو عبد الله القرطبي أنه حي أيضاً ولم يصح في حياتهما ولا في التنصيص على وفاتهما حديث إلا قوله أرأيتم ليلتكم هذه فان على رأس مائة سنة لا يبق أحد ممن هو على وجه الأرض فاستدل به البخاري على موت الخضر والله أعلم وأما ما ذهب إليه بعض من ينتسب إلى الصوفية من أن النبوة مكتسبة وأنه يجوز أن يتخذ الله بعد نبينا نبياً آخر فهذا قول منابذ للشرعية ومخالف لاجماع الأمة والأحاديث الصحيحة المشهورة وقائل هذا يبعد أن يعد من هذه الأمة وإنا هم زنادقة يستترن بزي بعض أهل الطوائف وأما جعل صفوف أمته كصفوف الملائكة فالمراد به أتمام الصفوف الأول في الصلاة كما ثبت في الحديث الصحيح عند مسلم من حديث جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله ﷺ فقال ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها؟ فقلنا يا رسول الله وكيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال يتمون الصف الأول ويتراصون في الصف وهذا أيضاً من خصائص هذه الأمة وكانت الأمم المتقدمة يصلون منفردين كل واحد على حدة ولما أراد الله تعالى حصول هذه الفضيلة للأنبياء المتقدمين جمعهم فتقدم النبي ﷺ فصل بهم ليلة الأسراء كما رواه النسائي من حديث أنس في قصة الأسراء وفيه ثم دخلت نيت المقدس لجمع لي الأنبياء

عليهم السلام فقد منى جبريل حتى أتمتهم الحديث وروياته في معجم أبي يعلى
الموصلى من حديث أم هانئ في قصة الاسراء وفيه فيسر لى رهط من الأنبياء
فيهم ابراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام فصلت بهم وكتبهم الحديث
وفي حديث آخر لأبي هريرة وقد رأيتني في جماعة من الأنبياء خانت الصلاة
فأتمتهم الحديث وأما تخصيصه بالشفاعة فالمراد الشفاعة العامة التي تكون في الحشر
عندما يفزع الناس للأنبياء فكلمهم يقول لست لها حتى يأتوا نبينا عليه السلام
فيقول أنا لها كما ثبت في الصحيحين فأما الشفاعة الخاصة فقد ثبتت لغيره من
الأنبياء والملائكة والمؤمنين قال القاضي عياض وقيل المراد بتخصيصه بالشفاعة
الشفاعة التي لا ترد وقد تكون شفاعة بأخراج من في قلبه منقذ ذرة من إيمان
من النار لأن الشفاعة لغيره إنما جاءت قبل هذا وهذه مختصة به كشفاعة المحشر
وذكر قبل هذا أن الشفاعة خمسة أقسام شفاعة المحشر وهي الأولى لتمجيد
الحساب وهي مختصة بنبينا والثانية الشفاعة لادخال قوم الجنة بغير حساب وهي
أيضاً مختصة به والثالثة الشفاعة لقوم استوجبوا النار فيشفع فيها هو
ومن شاء الله والرابعة الشفاعة فيمن دخل النار من الموحدين المذنبين
فيشفع لهم هو وغيره من الملائكة والمؤمنين والخامسة الشفاعة لزيادة الدرجات
في الجنة لاهلها وقد أنكر بعض الخوارج وبعض المعتزلة الشفاعة لأبيهم في خلود
الموحدين في النار ولكنهم لا ينكرون الشفاعة الأولى ولا الخامسة أيضاً وهم
محجوجون بكتاب الله وسنة رسوله التي يبلغ مجموعها مبلغ التواتر واجماع من
يعتد باجماعه من أهل السنة والجماعة وأما تسميته بأحد فلم يسم به أحد قبله
قال القاضي عياض في الشفا : فمنع الله بحكمته أن يسمى به أحد غيره ولا يدعى به
مدعو قبله لئلا يدخل لبس على ضعيف القلب أو شك وهو اسمه الذي بشرت
به الأنبياء وآتى في الكتب قال وكذلك محمد أيضاً لم يسم به أحد من العرب
وغيرهم إلى أن شاع قبيل وجوده عليه السلام وميلاده أن نبيا يبيت اسمه محمد
فسمى قوم من العرب قليل أبناءهم بذلك رجاء أن يكون أحدهم هو والله أعلم

وذره ولا ذرا ولهذا قال ما تركتكم ولم يقل ما وذرترك وهو كقوله في رواية البخاري دعوني إلا أن دع قد استعمل فيه الماضي على قلة وقرئ به في الشاذ قوله تعالى ما ودعك ربك بالتخفيف ﴿ الثالثة ﴾ فيه نهيه ﷺ أصحابه عن سؤاله عما سكنت عنه وفي حديث آخر رواه الدارقطني وسكت عن أشياء رحمة لكم فلا تسألوا عنها الحديث وذلك لأن السؤال ربما كان سبب التحريم أو الوجوب كما ثبت في الصحيحين من حديث سعد بن أبي وقاص قال قال رسول الله ﷺ (أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن أمر لم يحرم فحرم على الناس من أجل مسأله) وفي رواية لمسلم أن سبب ذلك أن رجلا سأل عن شيء وتقرعنه فقال رسول الله ﷺ ذاك وثبت في التزيل قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) وليس فيه نهى مطلق عن السؤال وإنما فيه النهى عما هو بهذه الصفة ولكن قد أطلق أنس النهى فيما رواه مسلم في صحيحه قال نهينا في القرآن أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء الحديث وفي الصحيحين أيضا من حديثه أيضا أن عبد الله بن حذافة سأل رسول الله ﷺ من أبي قال أبوك حذافة فنزلت (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) ولهما من حديث أبي موسى قال سئل النبي ﷺ عن أشياء كرهها فلما اكتر عليه غضب ثم قال للناس سلوني عم شتم فقال رجل من أبي؟ قال أبوك حذافة فقام آخر فقال من أبي؟ فقال أبوك سالم مولى شبة فلما رأى عمر مافي وجه رسول الله ﷺ من الغضب قال يا رسول الله إنا نتوب إلى الله وقدروى ابن عباس سبب نزول الآية فقيده ولم يعم كما رواه البخاري في صحيحه بسنده إليه قال كان قوم يسألون رسول الله ﷺ استهزاء فيقول الرجل من أبي ويقول الرجل تضل ناقته أين ناقتي فأنزل الله فيهم هذه الآية وقيل إن سبب نزول هذه الآية سؤالهم عن الحج أوجب في كل عام كما رواه الترمذي وابن ماجه من حديث علي بن أبي طالب قال لما نزلت (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) قالوا يا رسول الله آفي كل عام فسكت فقالوا يا رسول الله في كل عام؟ قال لا ولو قلت نعم لوجبت فأنزل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) وقال الترمذي

في التفسير إنه حسن غريب وفي بعض النسخ في كتاب الحج قلاعن البخاري
 أنه حديث حسن إلا أنه مرسل وأبو البحتري لم يدرك عليا (الرابعة) السبب
 في قوله ﷺ هذا الحديث سؤالهم عن الحج أيضا هل يجب كل سنة كما رواه
 مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة قال خطبنا رسول الله ﷺ فقال يا أيها
 الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل طام يارسل الله فسكت
 حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله ﷺ لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال
 ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم
 فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه ولا يبي
 داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وصححه أن الذي سأل عن ذلك الأقرع بن
 حابس ولم يذكر نزول الآية ولا حديث الباب والله أعلم (الخامسة) المراد من
 قوله ذروني ما تركتكم النهي عن السؤال أو كثرة السؤال والنهي عن
 الاختلاف عليه بدليل قوله فإنما هلك الذين من قبلكم بكذا وكذا فذكر في
 التعليل الأمرين معا وفي رواية مسلم بكثرة سؤالهم وفي رواية له كثرة سؤالهم
 وقد يدل هذا على أن المنهي عنه كثرة السؤال لا مطلقه وكذلك في حديث المغيرة
 ابن شعبة المتفق عليه أنه نهى عن كثرة السؤال الحديث (السادسة) في قوله
 فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه حجة لمن قال لا يجوز التدأوى بشرب الخمر ولا
 بشيء محرم وهو كذلك على الصحيح عند أصحابنا وكذلك شربه لدفع العطش لا يجوز
 أيضا على الصحيح وقد روى مسلم من حديث وائل بن حجر أن طارق بن سويد سأل
 النبي ﷺ عن الخمر فنهى وكره أن يصنعها فقال إنما أصنعها للدواء فقال إنه ليس
 بدواء ولكنه داء وقال أبو داود والترمذي طارق بن سويد أو سويد بن طارق
 وصححه الترمذي ورواه ابن ماجه فجعله من حديث طارق بن سويد ولم يشك فيه
 ولا يبي داود أيضا في حديث أبي الدرداء (فتداؤوا ولا تتداؤوا بحرام) (السابعة) قد
 يستدل به أيضا من قال أنه لا يجوز اسأغة اللقمة بالخمر لمن غص ولم يجد ماء ولا شرا
 حلا لا يسفها به وهو وجه لبعض أصحابنا ولكن المذهب جوازه حفظا للنفس
 كما يجوز أكل الميتة للمضطر لحفظ النفس بخلاف التدأوى بها لنفيه ﷺ الدواء

عنها كما ثبت في صحيح مسلم كما تقدم والله اعلم ﴿الثامنة﴾ استدلل ايضا من ذهب إلى أن الاكراه على ارتكاب المعصية لا يبيحها وأحال بعض أصحابنا الاكراه على الزنا لأن الشهوة اليه هي الداعية اليه لا الاكراه فلو لم تحضر الشهوة الداعية لما تصور والصحيح أن الاكراه على المعصية مستقط للأنتم عن المكره ومستقط للحد ايضا وقد ثبت في نص القرآن أن الاكراه على كلمة الكفر لا يضر في قوله تعالى (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) فإذا لم يضر ذلك في الكفر فأولى أن لا يضر في المعاصي والله اعلم ﴿التاسعة﴾ فيه أن العجز عن الواجب أو عن بعضه مستقط للمعجوز عنه وأن الله تعالى لم يكلف إلا ما دخل تحت الطاقة لقوله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) إلا أن المعجوز عنه إن كان له بدل فأتى به كالعجز عن القيام في الصلاة مثلاً إذا انتقل المكلف إلى الصلاة قاعداً أو على جنب فقد أتى بما عليه وإن عجز عن أصل العبادة فلم يأت بها كالمريض يعجز عن الصيام فإنه يجب القضاء وإنما سقط عنه المباشرة حالة العجز وقد يكون الواجب منوطاً بالقدرة عليه حالة الوجوب فقط فإذا عجز عنه سقط رأساً كزكاة الفطر لمن عجز عن قوته وقوت عياله يومئذ بخلاف الكفارات والديون فإنها تثبت في الذمة إلى وقت القدرة عليها والله أعلم ﴿العاشرة﴾ استدلل برواية الشيخين في هذا الحديث وهي قوله فأتوا منه ما استطعتم إن الحديث إذا وجد بعض ما يكفيه من الماء لطهارته أنه يجب استعماله سواء الحدث الأكبر والأصغر لأنه قادر على بعض الأمور به وهو القول الجديد للشافعي والأصح كما قال الرافعي كما لو قدر على ستر بعض العورة فإنه يجب قطعاً وذهب مالك وأبو حنيفة إلى أنه لا يجب لأنه عاجز عن كمال الطهارة بالماء فانتقل إلى بدله وهو التراب وهو القول القديم للشافعي واختاره المزني وأما إذا وجد بعض ما يكفيه من الماء ولم يجد التراب فأطهر الطريقين كما قال الرافعي أنه يجب استعمال البعض لا محالة لأنه لا بدل ينتقل إليه فصار كالعريان يجد بعض السترة والطريق الثاني طرد القولين ﴿الحادية عشر﴾ محل الخلاف في وجود بعض ما يكفيه من الماء للطهارة هو ما إذا كان الموجود يصلح للفصل فأما إذا كان يصلح للمسح فقط بأن كان ثلجاً أو برراً لا يذوب فالأظهر كما قال الرافعي أنه لا يجب على المحدث

﴿ باب غسل النجاسة ﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات»

استعماله في مسح الرأس بل يكفيه التيمم لأننا حيث أوجبنا استعمال البعض أوجبنا تقديمه على التيمم لثلاث يتيم مع وجود الماء وهنا لا يمكن الابتداء بمسح الرأس مع بقاء فرض الوجه واليدين وفيه طريق آخر لأصحابنا أنه على القولين في وجوب استعماله فعلى هذا يبدأ بماذا؟ حكى الرافي عن أبي العباس الجرجاني أنه يتيم على الوجه واليدين ثم يمسح رأسه ببلل الثلج ثم يتيم للرجلين وذكر النووي في شرح المذهب أن الأقوى دليلاً للتسوية بين أن يقدم التيمم أو المسح والله تعالى أعلم ﴿ الثانية عشر ﴾ محل وجوب الاتيان بالمقدور عليه من الواجب هو ما إذا كان الماء في به من القرب يتجزأ فاما إذا كان لا يتجزأ كاليوم الواحد في الصوم فإنه لا يجب الاتيان بالمقدور عليه منه لأنه لا يتجزأ وإذا فسد بعضه فسد كله بخلاف الاعتكاف ونحوه وأما القدرة على عتق بعض الرقبة في الكفارة فصرح أصحابنا بأنه لا يجب وإن عجز عن الصوم والاطعام وإن كان عتق بعض الرقبة قربة وعلله الرافي بأن الكفارة على التراخي وقد تقرأ القدرة بعد ذلك

﴿ باب غسل النجاسة ﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات» فيه فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرج هذا الحديث الأئمة الستة فأخرجوه خلا الترمذي من طريق مالك هكذا إلا أنه ليس في رواية الثوري وابن داسة وابن الاعرابي عن أبي داود وإنما هو في رواية أبي الحسن بن العبد عنه وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وأخرجه الترمذي من رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة وكذا رواه مسلم من رواية أبي صالح وأبي رزين وهما عن أبي هريرة كما سيأتي في الحديث بعده ورواه النسائي من رواية ثابت بن عياض الأحنف وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة وأخرجه ابن ماجه

أيضاً من رواية أبي رزين عنه ﴿ الثانية ﴾ قال ابن عبد البر في التمهيد هكذا يقول مالك في هذا الحديث إذا شرب الكلب وغيره من رواية حديث أبي هريرة هذا بهذا الإسناد وغيره على توأمة طرقه وكثرها عن أبي هريرة وغيره كلهم يقول إذا ولغ الكلب ولا يقولون شرب الكلب وهو الذي يعرفه أهل اللغة انتهى وسبقه إلى ذلك الحافظان أبو بكر أحمد بن إبراهيم الأسماعيلي وأبو عبد الله محمد بن إسحاق ابن منده فقالا إن مالكاً تقرب بقوله شرب وليس كما ذكروا فقد تابع مالكاً على قوله شرب مغيرة ابن عبد الرحمن الحزامي وورقاء بن عمر كما بينه ابن دقيق العيد في الإمام على بعض الرواة عن مالك رواه عنه بلفظ ولغ كما رواه غيره ورواه ابن ماجه من رواية روح بن عبادة عن مالك هكذا في بعض نسخ ابن ماجه وفي بعضها شرب وذكر أبو العباس أحمد بن طاهر الداني في أطراف الموطأ أن أبا علي الحنفي رواه عن مالك بلفظ ولغ والمعروف عن مالك شرب كما اتفق عليه رواية الموطأ ﴿ الثالثة ﴾ فيه حجة للجمهور في أن حكم سائر الكلاب في الغسل من ولوغها سواء وأنه لا فرق بين الكلب المأذون في اتخاذه وبين غيره ولا بين الكلب وغير الكلب وفي قول مالك التفرقة بين المأذون فيه فسؤره طاهر وبين مالم يؤذن في اتخاذه فسؤره نجس وذهب ابن الماجشون من المالكية إلى التفرقة في ذلك بين البدوي والحضري قال ابن عبد البر فيه على أن الكلب الذي أبيع اتخاذه هو المأمور فيه بفصل الآناء من ولوغه نسباً قال وهذا يشهد له المعقول والنظر لأن مالم يبيع اتخاذه وأمر بقتله محال أن يتعبد فيه بشيء لأن ما أمر الله بقتله فهو معدوم لا موجود وما أبيع لنا اتخاذه للصيد والمأشية أمرنا بفصل الآناء من ولوغه ﴿ الرابعة ﴾ استدلل بقوله في إناء أحدكم على أنه إنما يفصل من ولوغ الكلب إذا كان ولوغه في إناء أما إذا ولغ في ماء مستنقع فإنه لا يفصل منه ولا ينجسه وإن كان الماء قليلاً حكاها الطحاوي عن الأوزاعي وهو قول شاذ فإن ذلك لم يخرج مخرج القيد وإنما خرج مخرج الغالب كون الغالب وضع مياهم وأطعمهم في الآنية والله أعلم ﴿ الخامسة ﴾ استدلل بالأمر بفصل من ولوغ الكلب على نجاسة سؤره ولعابه وهو قول سفيان الثوري وأبي حنيفة وأصحابه واليه

وزَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ لَهُ فَلَيرَقَهُ وَقَالَ ابْنُ مَيْمُونَةَ : تَفَرَّدَ عَلَى بَنِي
مُسَهَّرٍ وَذَكَرَ الْإِسْمَاعِيلِيَّ وَابْنَ مَيْمُونَةَ وَابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ ، أَنَّ مَالِكًا تَفَرَّدَ
بِقَوْلِهِ : شَرِبَ . وَأَنَّ غَيْرَهُ كَأَنَّهُمْ يَقُولُ وَلَنْ ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرُوا فَقَدْ
تَابَعَهُ عَلَى لَفْظِهِ وَرَقَاهُ وَمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

ابن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور ومحمد بن جرير الطبري
وأكثر أهل الظاهر وذهب مالك وداود إلى طهارته قال ابن عبد البر حجة ما ذهب
إليه مالك واستقر عليه مذهبه عند أصحابه أن سؤر الكلب طاهر ويغسل الأثاء من
ولوغه سبعا تعبدا واستحبابا أيضا لا إيجابا قال ولا بأس عنده بأكل ما ولغ
فيه الكلب من اللبن والسمن وغير ذلك ويستحب أن يهريق ما ولغ فيه من
الماء وقال في هذا الحديث ما أدري ما حقيقته ؟ وضعفه مرارا فيما ذكره
ابن القاسم عنه وروى ابن القاسم عنه أنه لا يغسل الأثاء من ولوغ الكلب
إلا في الماء وحده وروى ابن وهب أنه يغسل من الماء وغيره ويؤكل
الطعام ويغسل الأثاء بعد تعبدا أولا يراق شيء من الطعام وإنما يهريق
الماء عند وجوده ليسارة مؤنته وقال داود سؤره طاهر وغسل الأثاء منه سبعا
فرض ويتوضأ بالماء ويؤكل الطعام والشراب الذي ولغ فيه ويرد قول مالك
وداود ما ثبت في صحيح مسلم من الأمر بأراقته رواه من رواية علي بن مسهر
أخبرنا الأعمش عن أبي رزني وأبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ إذا
ولغ الكلب في إثاء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات قال النسائي لا أعلم أحدا
تابع علي بن مسهر على قوله فليرقه وكذا قال أبو عبد الله بن منده أن علي
ابن مسهر تفرد بالأمر بالأراقه فيه وقال ابن عبد البر لم يذكره أصحاب الأعمش
الثقات الحفاظ مثل شعبة وغيره وكذا قال حمزة ابن محمد الكنتاني لم يروها
غير علي بن مسهر قال وهذه الزيادة في قوله فليرقه غير محفوظة قلت وهذا غير
قادح فيه فإن زيادة الثقة مقبولة عند أكثر العلماء من الفقهاء والأصوليين والمحدثين
وعلي بن مسهر قد وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والمجلى وغيرهم وهو

أحد الحفاظ الذين احتج بهم الشيخان وما علمت أحدا تكلم فيه فلا يضره
تفرده به وكذلك ما حكاه ابن القاسم عن مالك من كونه ضعف أصل الحديث فما
أدرى ما وجه ضعفه وقد أنكر مالك رحمه الله على أهل العراق ردُّهم لحديث
المصراة وهو بهذا الاسناد من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة
فروى ابن وهب عن مالك أنه قال وهل في هذا الاسناد لأحد مقال؟ وصدق رحمه الله
وقد قال البخاري إن هذا الاسناد أصحُّ أسانيد أبي هريرة كما تقدم في شرح خطبة
الكتاب قال ابن دقيق العيد والجل على التنجيس أولى لأنه متى دار الحكم بين
كونه تعبدا وبين كونه معقول المعنى فالمعقول المعنى أولى لندرة التعبد بالنسبة
إلى الأحكام المعقولة المعنى (السادسة) استدلل بعض الظاهرية بقوله إذا ولغ
أو إذا شرب على أن هذا الحكم لا يتعدى الولوج والشرب لأن مفهوم الشرط
حجة عند الأكثرين ومفهومه أن الحكم ليس كذلك عند عدم الشرط وهو
الولوج فذهب قائل هذا إلى أنه لو وقع لعابه في الاناء من غير أن يبلغ فيه أنه
لا يفصل الاناء منه ولا ينجس ما فيه وكذلك لو وقع في الماء غير فمه من أعضائه
كيدته أو رجله لا ينجس وكذا لو بال في الاناء أو تغوط فيه لا يجب غسله سبعا
وإنما يفصل مرة كسائر النجاسات لتقييد الأمر بالولوج أو الشرب وهو وجه
لبعض أصحاب الشافعي في غير لعابه أنه إنما يفصل منه مرة وإن كان بولا أو
عذرة أو دما حكاه الرافعي وقال النووي في الروضة إنه شاذ ولكنه عبر عن
اللعاب بالولوج فاقتضى أن تنثر لعابه يكفي فيه الغسل مرة عند صاحب هذا الوجه
وليس كذلك وقد رجحه النووي في شرح المذهب بقوله إنه متجه قوي من
حيث الدليل لأن الأمر بالغسل سبعا من الولوج إنما كان لتفريقهم عن مؤاكلة
الكلاب انتهى والمذهب الصحيح الذي نص عليه الشافعي وجزم به عامة
أصحابه وجوب التسبيع في سائر أجزاء الكلب وأنه إنما نص على الولوج لكونه
الغالب فيما تصيبه الكلاب من الأواني فإنها إنما تقصد الأكل والشرب من
الأواني تخرج بذلك خرج الغالب لا يخرج الشرط قال الشافعي رضي الله عنه
وجميع أعضاء الكلب يده أو ذنبه أو رجله أو عضو من أعضائه إذا وقع في

الاناء غسل سبع مرات بعد هراقة ما فيه قال وفي قول رسول الله ﷺ في الهرة
ليست تنجس دليل على أن في الحيوان من البهائم ما هو نجس وهو حي وما ينجس
بولوغه قال ولا أعلمه إلا الكلب المنصوص عليه ثم ذكر الخنزير هكذا حكاه
ابن عبد البر في التمهيد عن الشافعي وفي الاستدلال به على نجاسة الكلب نظر
لأنه مفهوم لقب وليس بحجة عند الجمهور فلا يلزم من كون الهرة ليست بنجسة
أن يكون غيرها نجساً وقول الرافعي إن وجه الاستدلال من هذا الحديث على
نجاسة الكلب مشهور أشار بذلك إلى زيادة ذكرها بعض أصحابنا الفقهاء في
تصانيفهم وهي أن رسول الله ﷺ كان يأتي دار قوم من الأنصار ودونهم دار
فشق ذلك عليهم فقالوا يا رسول الله تأتي دار فلان ولا تأتي دارنا؟ فقال النبي
ﷺ إن في داركم كلباً قالوا فان في دارهم سنورا فقال النبي ﷺ إنها ليست
بنجس فلو ثبتت هذه الزيادة هكذا كان وجه الاستدلال منه مشهوراً إلا أنه
لا يعرف أصلاً في شيء من كتب الحديث هكذا وقد رواه بهذه الزيادة الامام
أحمد في مسنده والدارقطني في سننه والحاكم في المستدرک من رواية عيسى
ابن المسيب عن أبي زرعة عن أبي هريرة إلا أنهما لم يقلوا فيه: إنها ليست بنجس
وإنما قالوا فقال النبي ﷺ السنور سمع وقال الدارقطني بعد تحريمه عيسى بن المسيب
صالح الحديث وقال الحاكم هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه وعيسى بن
المسيب ينفر عن أبي زرعة إلا أنه صدوق ولم يجرح قط (قلت) بلي جرحه ابن
معين وأبو داود والنسائي وابن حبان والدارقطني في غير هذا الموضع وليس
في هذا اللفظ ما يقتضي نجاسة الكلب وإنما فيه اجتناب دخول الدار التي فيها
كلب وفيه أن الكلب ليس بسبع وكأنه إنما ذكر ذلك لكونهم كانوا قد علموا
طهارة سور السباع فينبغي لهم أن الهرة سبع ليعلموا طهارة فيها بخلاف الكلب فإنه
ليس بسبع والله أعلم (السابعة) فيه حجة على أبي حنيفة في اكتفائه في الغسل
من ولوغ الكلب بثلاث مرات واعتذر أصحابه عن الحديث بما رواه الطحاوي
والدارقطني موقوفاً على أبي هريرة أنه يغسل من ولوغه ثلاث مرات
وأبو هريرة هو الراوي للغسل من الولوج سبباً فالعبرة عندهم بما رأى لا بما روى

نحسينا للظن به عن مخالفة النص فعمله بخلاف ما رواه ذلك عندهم على النسخ
وخالفهم الجمهور من الفقهاء والاصوليين فقالوا العبرة بما روى إذ لا حجة في الموقوف
مع صحة المرفوع ولا يقدح ذلك فيه، لاحتمال أن يكون نسي ما روى فأفتى
بمخلافه ولا يثبت النسخ بمجرد الاحتمال وحكى عن أبي حنيفة أيضا والثوري
والليث بن سعد أنه يفضل بلا حد واحتجوا بقوله في بعض طرق حديث أبي
هريرة مرفوعا في الكلب يبلغ في الاناء يغسله ثلاثا أو خمسا أو سبعا قالوا فلو كان
التسبيع واجبا لم يخير بينها وبين الخمس والثلاث والحديث ضعيف لأنه من
رواية عبد الوهاب ابن الضحاك أحد الضعفاء عن اسماعيل بن عياش عن هشام
ابن عروة ورواية اسماعيل عن الحجازيين ضعيفة عند الجمهور وأجاب بعض
الحنفية عن الحديث بأنه محمول على حالة الأمر بقتل الكلاب فلما نهى عن
قتلها نسخ ذلك وهو مردود فإن النسخ لا يثبت بالحدس والرأى بل ظاهر سياق
حديث عبد الله بن مقفل عند مسلم أمره بالتسبيع من ولوغها بعد النهي عن
قتلها فانه قال فيه أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبال الكلاب؟
ثم رخص في كلب الصيد والغنم وقال اذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع
مرات وغفروه الثامنة بالتراب وأجاب بعضهم بأن الأمر بالتسبيع محمول على
الاستحباب وهو ضعيف أيضا إذ الأمر حقيقة في الوجوب حتى يصرف
عن الوجوب صارف وذهب أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين
ومن بعدهم من الفقهاء كما حكاه ابن عبد البر إلى وجوب التسبيع من
ولوغ الكلب قال وممن روى ذلك عنه بالطرق الصحاح أبو هريرة وابن عباس
وعروة بن الزبير وعبد بن سيرين وطاوس وعمر بن دينار وبه قال مالك والأوزاعي
والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وداود والطبري (الثامنة) احتج
به لأبي حنيفة ومالك في أنه لا يجب التتريب في الغسل من اللوغ اذ لم يذكره
مالك في روايته لهذا الحديث وليس فيه حجة فقد حفظه غيره من النقات وليس
من لم يحفظ حجة على من حفظ وستأتي المسألة في الحديث الذي يليه ان شاء
الله تعالى (التاسعة) اختلف العلماء في تسبيع نجاسة الكلب هل هو تعبد أو

معقول المعنى؟ فحكى ابن عبد البر في التمهيد عن ذهب الى نجاسة الكلب أن
العدد في الفسلات تعبد وفي كلام ابن دقيق العيد ما يدل على أنه تعبد وأن أصل
الفعل معقول المعنى وهو النجاسة قال وإذا كان أصل المعنى معقولا قلنا به وإذا
وقع في التفاصيل ما لا يعقل معناه في التفصيل لم ينقض لاجله التأصيل ولذلك نظائر
في الشريعة قال ولو لم تظهر زيادة التغليب في النجاسة لكانت تقتصر في التعبد على العدد
ونكتفي في أصل المعنى على معقولية المعنى انتهى وكذا قال النووي في شرح
المهذب إنه تعبد كما سيأتي نقل كلامه بعد هذا في الفائدة الثانية عشر من هذا
الحديث وأما من لم يبر نجاسة الكلب فإن بعضهم تكلف وحمل هذا العدد على المعنى
الطبي وأن العلة فيه ما يخاف من كون الكلب كلبا وذكرا أن هذا العدد وهو السبع
قد جاء في مواضع من الشرع على جهة الطب والتداوى كما قال من تصبح كل
يوم بسبع تمرات من عجوة المدينة لم يضره في ذلك اليوم سم وكقوله ﷺ
في مرضه هريقوا على من سبع قرب لم تحلل أو كبتن ونحو هذا وقد عزا
صاحب المفهم وغيره الى أبي الوليد بن رشد من المالكية وفي هذا من التعسف
والرجم بالظن ما لا يخفى وقد رد هذا على قائله بجواب طبي أيضا وهو أن الكلب الكلب
لا يقرب الماء كما هو منصوص عليه في كتب الطب والله أعلم وأجاب حفيده عن
هذا أن امتناعه من الماء إنما هو في حالة تمكن الداء منه فاما في مبادئه فيقرب
الماء وجعل بعضهم العلة في التسبيع كونه نهى عن اتخاذه ولا معنى له وأى معنى
مناسب بين كونه سبعا أو ثلاثا؟ نعم يحتمل أن يكون النهى عن اقتنائه مقتضيا
زيادة العدد للتنفير عنه اما كونه سبعا فلا يظهر له وجه مناسبة ﴿العاشرة﴾
استدل به على أنه يجب الفسل من ولوغ الكلب على الفور لأن الأمر يقتضى
الفورية عند أكثر الفقهاء وهو المختار وينبغي أن يجرى فيه الخلاف الذى حكاه
الماوردى في وجوب اراقة الاناء الذى ولغ فيه الكلب على الفور والأكثر
على ان الفورية مستحبة فان أراد استعمال الاناء وجبت اراقة ﴿الحادية عشر﴾
هل تعدد الفسلات الواجبة في ولوغ الكلب بتعدد الودات من كلب واحد أو
كلين؟ فأكثر فيه خلاف بين أصحابنا والاصح أنه يكفي للجميع سبع وقيل

وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

يُجِبُ لِكُلِّ وَلَفَةٍ سَبْعٌ وَقِيلَ يَكْفِي السَّبْعُ فِي وَلَفَاتِ الْكَلْبِ الْوَاحِدِ وَتَعْدُدُ
بَتَعْدُدِ الْكِلَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَكَذَلِكَ لَوْ تَنَجَّسَ بِنَجَاسَةِ أَجْنِبِيَّةٍ غَيْرِ الْكَلْبِ لَمْ تَجِبِ
الرُّوَاةُ عَلَى السَّبْعِ بَلْ يَنْدَرِجُ الْأَصْفَرُ فِي الْأَكْبَرِ كَالْحَدِيثِ عَلَى الصَّحِيحِ وَادْعَى
النَّوَوِيُّ وَابْنَ الرَّفْعَةِ نَفْيَ الْخِلَافِ فِيهِ وَلَيْسَ بِمَجِيدٍ فِيهِ وَجْهَ حُكْمِهِ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ
الصَّغِيرِ أَنَّهُ يُجِبُ غَسْلَهُ لِلنَّجَاسَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ أَيْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿الثَّانِيَةَ عَشَرَ﴾ مَنْ جَعَلَ
الْعَلَّةَ فِي التَّسْبِيعِ مَنْ وَلَوْ غُيِّرَ الْكَلْبُ كَوْنُهُ مِنْهَا عَنْ اخْتِذَاهِ وَاقْتِنَائِهِ كَمَا تَقَدَّمَ حِكَايَتُهُ
عَنْ بَعْضِهِمْ عَدَى حُكْمِ الْكَلْبِ إِلَى الْخَنْزِيرِ لِأَنَّهُ مِنْهُى عَنْ اقْتِنَائِهِ مُطْلَقًا بِخِلَافِ
بَعْضِ الْكِلَابِ الْمُتَخَذَةِ لِلصَّيْدِ وَالزَّرْعِ فَهُوَ إِذَا أَسْوَأَ حَالًا مِنَ الْكَلْبِ فِي ذَلِكَ
وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ الْجَدِيدِ أَنَّهُ يُجِبُ الْغَسْلَ مِنْهُ سَبْعًا كَالْكَلْبِ وَذَهَبَ أَكْثَرُ
الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُجِبُ التَّسْبِيعُ مِنْ نَجَاسَةِ الْخَنْزِيرِ وَيَقْتَصِرُ فِي التَّسْبِيعِ عَلَى مَوْرَدِ النَّصِّ
وَهُوَ قَوْلُ قَدِيمٍ لِلشَّافِعِيِّ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَهُوَ قَوِيٌّ فِي الدَّلِيلِ وَكَذَا
قَالَ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ أَنَّهُ الرَّاجِحُ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ قَالَ وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ لِأَنَّ الْأَصْلَ
عَدَمُ الْوُجُوبِ حَتَّى يَرُدَّ الشَّرْعُ لِاسْمِهَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى التَّعْبُدِ وَذَكَرَ
نَحْوَهُ فِي شَرْحِ الْوَسِيطِ بَلْ ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى طَهَارَةِ الْخَنْزِيرِ وَمَنْ ادَّعَى
مِنْ أَصْحَابِنَا الْإِجْمَاعَ عَلَى نَجَاسَتِهِ فَقَدْ أَخْطَأَ لَوْ جُودَ الْخِلَافُ فِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿الثَّلَاثَةَ
عَشَرَ﴾ مَحَلُّ الْأَمْرِ بِغَسْلِ الْأَنْاءِ سَبْعًا مِنْ نَجَاسَةِ الْكَلْبِ وَكَذَلِكَ مَحَلُّ الْأَمْرِ
بِالْإِرَاقَةِ هُوَ مَا إِذَا كَانَ مَا فِي الْأَنْاءِ مَائِنًا أَمَا إِذَا كَانَ جَامِدًا فَانْ الْوَاجِبُ حِينَئِذٍ
الْقَاءُ مَا أَصَابَ الْكَلْبَ بِفَمِهِ وَلَا يُجِبُ غَسْلُ الْأَنْاءِ حِينَئِذٍ إِلَّا إِذَا أَصَابَهُ فَمُ الْكَلْبِ
مَعَ وَجُودِ الرُّطُوبَةِ فَيُجِبُ غَسْلَ مَا أَصَابَهُ فَقَطْ سَبْعًا كَالْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي السَّمَنِ سَوَاءً
وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ لَيْسَتْ هَذِهِ الصُّورَةُ دَاخِلَةً فِي الْحَدِيثِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَا فِيهِ جَامِدًا
لَا يَسْمَى أَخَذَ الْكَلْبُ مِنْهُ شَرِبًا وَلَا وَلَوْ غَابِلُ هُوَ أَكْلُ وَانْمَا الْوَلُوغُ الْإِخْذُ بِطَرَفِ اللِّسَانِ
كَاسْيَاقِي فِي الْحَدِيثِ الَّذِي يَلِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿الْحَدِيثُ الثَّانِي﴾ وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

« طَهْرُ إِنْاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِيهِ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ »
رواهُ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ لَهُ (طَهْوَر) وَزَادَ « أَوْ لَاهَنَ بِالتُّرَابِ »

« طهر إناء أحدكم إذا ولغ الكلب فيه أن يغسله سبع مرات » رواه مسلم وفي رواية له (طهور) وزاد أولاهن بالتراب، فيه فوائد (الاولى) انفراد مسلم بأخراجه هكذا من رواية هام وأخرجه هو وأبو داود والترمذي والنسائي من رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ طهور وزاد في آخره أولاهن بالتراب وقال الترمذي في روايته أوطن أو قال آخرهن بالتراب وقال هذا حديث حسن صحيح (الثانية) في قوله طهر وطهور ما يدل على نجاسة سؤر الكلب ونجاسته في نفسه لأن الطهارة إنما تكون عن حدث أو نجس ولا حدث على الإناء فتعين أن يكون ذلك للنجاسة وهو قول أكثر العلماء كما تقدم في الحديث الذي قبله (الثالثة) اعترض بعض المالكية على هذا الحصر بأن الطهارة قد تكون لا عن حدث ولا عن خبث بدليل قوله ﷺ وجعلت لي الأرض طهوراً قال والتميم لا يرفع الحدث وليس على التيمم نجاسة والطهور يطلق على اباحة الاستعمال كالتميم وهذا الذي اعترض به مردود لأن التيمم وإن كان لا يرفع الحدث فإن موجب الحدث فلا يقال إنها طهارة لا عن حدث والله أعلم (الرابعة) اعترض ابن دقيق العيد على المحتجين بالحديث على نجاسة الكلب يبحث آخر ذكره وهو أن يقال أن الحديث إنما دل على نجاسة الإناء بسبب الولوج وذلك قدر مشترك بين نجاسة عين اللعاب وعين النهم أو تنجسهما باستعمال النجاسة فالبا والبال على المشترك لا يدل على أحد الخاصين فلا يدل الحديث على نجاسة عين النهم أو عين اللعاب فلا تستمر الدلالة على نجاسة عين الكلب كله ثم قال وقد يعترض على هذا بأن يقال لو كانت العلة تنجس اللعاب أو النهم كما أشرتم إليه لزم أحد أمرين وهو إما وقوع التخصيص في العموم أو ثبوت الحكم بدون علته لأننا إذا فرضنا تطهير فم الكلب من النجاسة بماء كثير أو بأي وجه كان فولغ في الإناء فاما أن يثبت وجوب غسله أولاً فإن لم يثبت وجب تخصيص

العموم وإن ثبت لم يثبت الحكم بدون علته وكلاهما على خلاف الأصل ثم قال
والذي يمكن أن يجاب به عن هذا السؤال أن يقال الحكم منوط بالغالب وما ذكرتموه
من الصورة نادر لا يلتفت إليه ثم قال وهذا البحث إذا انتهى إلى هاهنا بقوى
قول من يقول إن الغسل لأجل قذارة الكلب انتهى (قلت) ليس الغسل من
القذارة طهارة شرعية وإنما هي لغوية وقوله طهور إناؤه أحدكم محمول على الحقيقة
الشرعية وإذا حملناه على الحقيقة الشرعية فثبت نجاسة فم الكلب باحتمال تنجيسه
يعارض خلاف الأصل ولو ثبت ذلك في الكلب ثبت في غيره من الحيوانات
القدرة التي تأكل الجيف كالسباع والطيور ولثبت ذلك أيضاً في الهر فكثيراً
ما يأكل النجاسات كالفأرة والحشرات وقد قال عليه السلام في الهررة إنها ليست بنجس
وتوضاً بسورها فدل على أن نجاسة الكلب أصلية لا عارضة باحتمال نجاسة أخرى
والله أعلم ﴿ الخامسة ﴾ ولغ بلغ بفتح اللام فيها وحكى في المضارع كسر اللام
أيضاً والمصدر ولوغ بضم الواو وولغ بفتحها وسكون اللام والولوغ هو
الشرب بطرف اللسان قال أبو موسى المديني: وأكثر ما يكون الولوغ في
السباع وقال القاضي أبو بكر بن العربي الولوغ للسباع والكلاب كالشرب
لبنى آدم قال وقد يستعمل الشرب للسباع ولا يستعمل الولوغ في الآدمي ويقال
ليس شيء من الطيور بلغ غير الدباب (قلت) وقد استعمل الولوغ في الآدمي
مجازاً فقالوا فيمن قتل رجلاً وشرب دمه ولغ في دمه تشبيهاً له بالسباع وأما الولوغ
بفتح الواو فهو من أكثر منه الولوغ قاله أبو عبيد ويطلق أيضاً على الآف
الذي ولغ فيه كالسحوط والله أعلم ﴿ السادسة ﴾ استدل برأوية مسلم أولاً
بالتراب على اشتراط الترتيب في نجاسة الكلب وهو قول الشافعي وأحمد واسحاق
وأبي عبيد وأبي ثور ومحمد بن جرير الطبري وأكثر الظاهرية وذهب أبو حنيفة
ومالك والأوزاعي إلى أنه لا يجب الترتيب وإنما الواجب الماء فقط وأوجب بعضهم
الترتيب فيما لا يفسد به كالأناء دون ما يفسد به كالتياب ونحوها ﴿ السابعة ﴾ اختلفت
الروايات في المرة التي تجعل فيها التراب فعند مسلم كالتقدم أولاً وقال آخر
الروايات وفي رواية لأبي بكر البزار في مسنده إحداهن بالماء والدال المهملتين

ومن ذكر من المصنفين أنها لم ترد من حديث أبي هريرة فردود عليه بذكر
البنار لها في مسنده وقدرهاها الدارقطني هكذا أيضا من حديث علي فقال فيه
أحدها بالبطحاء وذكر النووي في الفتاوى أنها رواية ثابتة ولمسلم من حديث
عبد الله بن مغفل إذا ولغ الكلب في الأناء فغسلوه سبع مرات وغفروه الثامنة
بالتراب وقد اختلف كلام الشارحين في الجمع بينها فجمع النووي بينها بأن التقيد
بالأولى وبغيرها ليس على الاشتراط بل المراد إحداها قال وأما رواية وغفروه
الثامنة بالتراب فذهبنا ومذهب الجماهير أن المراد اغسلوه سبعاً واحدة منهم
بتراب مع الماء فكان التراب قائم مقام غسلة فسميت ثامنة لهذا وأشار ابن دقيق
العيد إلى تضعيف هذا الجواب بأنه تأويل فيه استكراه وهكذا يدل كلام
البيهقي في السنن على تعذر الجمع بين رواية الثامنة بالتراب وبين ما تقدم فانه صار إلى
الترجيح دون الجمع فقال بعد ذكر حديث ابن مغفل في الثامنة ماصورة
وأبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره فروايته أولى فرجح البيهقي روايته
بكونه أحفظ وهو أحد وجوه الترجيح عند المعارضة وقد استشكل ابن دقيق
العيد أجزاء الترتيب في أي غسلة شاء من الغسلات السبع بأن رواية أحدها
على تقدير ثبوتها مطلقة وقد قيدت في بعضها بأولاهن وفي بعضها بالسابعة فلا
يجزى الترتيب في غيرها لاتفاق القيدتين على تقيده وما ذكره استشكالا وبمخا قد نص
عليه الشافعي في مختصر البويطي فقال وإذا ولغ الكلب في الأناء غسل سبعاً أولاهن
أو أخراهن بالتراب ولا يطهره غير ذلك وكذلك روى عن النبي ﷺ هذا
لفظه بحروفه وعبارته في الام قريبة من ذلك وقد تبعه من أصحابه على
تقييد ذلك بالأولى أو الأخرى الزيري في الكافي والمرعشي في كتاب ترتيب
الاقسام ونقله الدارمي أيضا في الاستذكار عن ابن جابر وقد ضعف بعض مصنفى
الخفية الرواية التي ذكر فيها التراب بهذا الاضطراب من كونها أولاهن أو أخراهن
أو أحدها أو السابعة أو الثامنة فقال إن هذا الاضطراب يقتضى طرح ذكر التراب
رأساً وكذا قال صاحب المفهم إن هذه الزيادة مضطربة وفيما قاله نظر، فان

الحديث المضطرب إن ماتت ساقط الروايات إذا تساوت وجوه الاضطراب أما إذا ترجح
بعض الوجوه فالحكم للرواية الراجحة فلا يقدح فيها رواية من خالفها كما هو معروف
في علوم الحديث وإذا تقرر ذلك فلا شك أن رواية أولاهن أرجح من سائر
الروايات فانه رواها عن محمد بن سيرين ثلاثة ، هشام بن حسان وحبيب بن الشهيد
وأيوب السختياني وأخرجها مسلم في صحيحه من رواية هشام فترجح بأمرين
كثرة الرواة وتخرج أحد الشيخين لها وما من وجوه الترجيح عند التعارض
وأما رواية أخراهن بالخاء المعجمة والراء فلا توجد منفردة مسندة في شيء من كتب
الحديث إلا أن ابن عبد البر ذكر في التمهيد أنه رواها خلاص عن أبي هريرة كما
سيأتي في الوجه الذي يليه إلا أنها رويت مضمومة مع أولاهن كما سيأتي وأما
رواية السابعة بالتراب فهي وإن كانت بمعناها فانه تقرردها عن محمد بن سيرين قتادة
وانتقد بها أبو داود وقد اختلف فيها على قتادة فقال إبان عنه هكذا وهي رواية أبي
داود وقال سعيد بن بشير عنه الأولى بالتراب فوافق الجماعة رواه كذلك الدارقطني
في سننه والبيهقي من طريقه وهذا يقتضي ترجيح رواية أولاهن لموافقته
للجماعة وأما رواية أحدهن بالخاء المهملة والذال فليست في شيء من الكتب
الستة وإنما رواها البزار كما تقدم وأما رواية أولاهن أو أخراهن فقد رواها الشافعي
والبيهقي من طريقه بأسناد صحيح وفيه بحث أذكره وهو أن قوله أولاهن أو أخراهن
لا تخلو إما أن تكون مجموعة من كلام الشارع أو هوشك من بعض رواة الحديث
فإن كانت مجموعة من كلام النبي ﷺ فهو دال على التخيير بينهما ويترجح حينئذ
مانص عليه الشافعي رحمه الله من التقييد بهما وذلك لأن من جمع بينهما معه
زيادة علم على من اقتصر على الأولى أو السابعة لأن كلامهم حفظ مرة فاقصر
عليها وحفظ هذا الجمع بين الأولى والأخرى فكان أولى وإن كان ذلك شكاً
من بعض الرواة فالتعارض قائم ويرجع إلى الترجيح فترجح الأولى كما تقدم
ومما يدل على أن ذلك شك من بعض الرواة لا من كلام الشارع قول الترمذي
في روايته أولاهن أو قال أخراهن بالتراب فهذا يدل على أن بعض الرواة شك
فيه فترجح حينئذ تعيين الأولى ولها شاهد أيضاً من رواية خلاص عن أبي

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ يَنْفَرِدُ بِذِكْرِ التُّرَابِ فِيهِ
 مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ فِي السَّنَنِ بَعْدَ أَنْ رَوَاهُ مِنْ رِوَايَةِ
 أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، إِنْ كَانَ حِفْظُهُ مُعَاذَ فُتُو
 حَصْنٍ لِأَنَّ التُّرَابَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَمْ يَرَوْهُ ثِقَّةٌ غَيْرُ ابْنِ سِيرِينَ ؛
 (قُلْتُ) : تَابِعَهُ عَلَيْهِ أَخُوهُ بِحَيْثُ مِنْ سِيرِينَ فَيَا رَوَاهُ الْبَزَّازُ وَقَالَ « أَوْ أَهْنُ
 أَوْ آخِرُهُنَّ بِالتُّرَابِ » وَلِلْبَيْهَقِيِّ (أَوْ أَهْنُ أَوْ آخِرَاهُنَّ) وَلَا لِأَبِي دَاوُدَ
 (السَّامِئَةَ بِالتُّرَابِ) وَلِلْبَزَّازِ (أَحَدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ) وَلِلدَّارِقُطِيِّ مِنْ
 حَدِيثِ عَلِيِّ إِحْدَاهُنَّ بِالْبَطْحَاءِ) وَلِلسُّلَمِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ
 « وَعَفَّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ »

رافع عن أبي هريرة كما سيأتي في الوجه الذي يليه وإذا كان ذكر الأولى
 أرجح ففيه حجة لما ذكر أصحابنا من كون الترتيب في المرة الأولى أولى
 وذكروا له معنى آخر وهو أنه إذا قدم الترتيب في الأولى فتناثر من بعض
 الفسلات رشاش إلى غير الموضع المتلوث بالنجاسة الكلبية لم يجب ترتيبه
 بخلاف ما إذا أخر فكان هذا أرفق لكن حمله على الآلوة متقاصر عما دلت
 عليه الرواية الصحيحة فينبغي حمله على تعيين المرة الأولى والله أعلم (الثامنة)
 ذكر البيهقي في المعرفة أن محمد بن سيرين ينفرد بذكر التراب فيه من حديث
 أبي هريرة وليس كما ذكره فقد رواه الدارقطني من رواية خالد بن يحيى
 الهلالي عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة
 ويونس عن الحسن عن أبي هريرة فقال فيه الأولى بالتراب وخالد بن يحيى
 قال فيه ابن عدي أرجو أنه لا بأس به لأنني لم أرفق حديثه شيئاً منكراً وقاله
 الذهبي صريح لا بأس به وورد ذكر التراب في حديث أبي هريرة أيضاً من
 غير رواية محمد والحسن رواه النسائي من رواية معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة
 عن خلاص عن أبي رافع عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال إذا ولغ الكلب

في إناؤه أحدكم فليغسله سبع مرات أولاً هن بالتراب ورواه البيهقي في مسنده الكبرى من طريق الدارقطني ثم قال هذا حديث غريب إن حفظه معاد فهو حسن لأن التراب في هذا الحديث لم يروه ثقة غير ابن سيرين عن أبي هريرة قال وإنما رواه غير هشام عن قتادة عن ابن سيرين كما تقدم انتهى وذكر ابن عبد البر في التمهيد أنه رواه خلاص عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فقال أخرهن بالتراب قال وبعضهم يقول في حديث خلاص إحداهن بالتراب هكذا ذكر ابن عبد البر أنه من رواية خلاص عن أبي هريرة وقد سمع خلاص من أبي هريرة وروايته عنه في صحيح البخاري إلا أن الظاهر أنه سقط منه ذكر أبي رافع كما دلت عليه رواية النسائي المتقدمة والله أعلم ﴿ التاسعة ﴾ في قوله طهور إناؤه أحدكم مع ذكر التراب في آخره في رواية مسلم دليل على أنه لا يكفي الترتيب بتراب نجس لأن النجس لا يكون مطهراً وهو أصح الوجهين كما قاله الرافعي كما لا يصح التيمم بتراب نجس والوجه الثاني أنه يصح كالدباغ بشيء نجس وبني الرافعي على هذا الخلاف ما إذا تنجست الأرض الترابية بالكلب فإن قلنا لا يكفي التراب النجس فلا بد من تراب آخر ولكن الأظهر في هذه المسألة كما قال الرافعي أنه لا يحتاج إلى تراب آخر إذ لا معنى لترتيب التراب ﴿ العاشرة ﴾ في قوله فاغسلوه سبعاً أولاً هن بالتراب ما قد يدل على أنه لا يكفي بذر التراب على المحل بل لا بد أن يجعله في الماء ويوصله إلى المحل وهو كذلك كما جزم به الرافعي وغيره قال ابن دقيق العيد ووجه الاستدلال أنه جعل مرة الترتيب داخلة في مسمى الغسلات وذر التراب على المحل لا يسمى غسلاً وهذا ممكن وفيه احتمال لأنه إذا ذر التراب على المحل واتبعه الماء يصح أن يقال غسل بالتراب وأيضاً فقوله وغفروه قد يشعر بالاكْتِفَاء بالترتيب بطريق ذر التراب على المحل فإن كان خلطه بالماء لا ينافي كونه تعفيراً لغة فقد ثبت ما قالوه لأن لفظ التعفير حينئذ ينطلق على ذر التراب على المحل وعلى إيصاله بالماء إليه والحديث الذي دل على اعتبار مسمى الغسلة يدل على خلطه بالماء وإيصاله إلى المحل به وذلك أمر زائد على مقتضى مطلق التعفير على التقدير الذي ذكرناه من شمول اسم التعفير للصورتين معاً أعني ذر التراب

وإيصاله بالماء انتهى وما أبداه الشيخ من الاحتمال في إجزاء ذر التراب واتباعه بالماء قد صرح بالاكْتفاء به ابن الرقعة ورد عليه بأن الشيخ أبا محمد الجويني صرح في التبصرة أنه لا يكفي وهو مقتضى كلام غيره من الأصحاب (الحادية عشر) استدل به الرافعي على أنه لا يكفي مزج التراب بمائع غير الماء لأن المعنى فليغسله بالماء سبعاً والالجاز الغسل سبعاً بغير الماء وهو واضح وهذا هو الأصح كما قاله الرافعي والوجه الثاني أنه يكفي لأن المقصود من الغسلة السابعة التراب وهو بعيد (الثانية عشر) فيه أنه لو غسله بالماء سبعاً ثم مزج التراب بمائع فغسله به ثامنة أنه لا يكفي لأن التراب ليس في أول الغسلات ولا في إحداها والحديث يدل على اشتراط جمع التراب مع الماء وهذا هو الذي صححه النووي في شرح الوسيط المسمى بالتنقيح وكلامه في بقية كتبه محتمل تبعاً للرافعي أما إذا غسله بالماء سبعاً ومزج التراب بالمائع وغسله به مع الماء غسلة ثامنة ففي المبهات أنه يجوز قطعاً كما نبه عليه ابن الصلاح في مشكل الوسيط قال ولا يتجه فيه خلاف الوجه بعيد في أن التراب يزول طهوريته بالخل ونحوه (الثالثة عشر) اختلف أصحاب الشافعي في الأمر بالترتيب في نجاسة الكلب هل هو تعبد أو معقول المعنى فن قال إنه تعبد جعله متعيناً وأنه لا يقوم غيره مقامه وإن كان أبلغ في الإزالة كالصابون والأشنان ونحوهما ومن جعله معقول المعنى اختلفوا في العلة فقال بعضهم العلة فيه الجمع بين نوعي الطهور تغليظاً للنجاسة وجعلها بعضهم الاستظهار مع الماء بغيره فمن علل بالجمع بين نوعي الطهور لم يكتف بغير التراب ومن جعله للاستظهار اكتفى بأمر آخر مع الماء ولم يكتف بالغسلة الثامنة إذ لازية على الماء والأصح كما صححه الرافعي والنووي تعين التراب وأنه لا يكفي الصابون والأشنان ونحوهما وفيه وجه أنه يكفي فيما يفسد بالتراب كالثياب خصوصاً النفيسة وفيه قول آخر أنه يقوم غيره مقامه عند عدمه لا عند وجوده وهذا الأخير قد نص عليه الشافعي في الام مع القول الأول من غير ترجيح لأحدهما وفيه قول آخر أنه يكفي مطلقاً حكاه الرافعي وإنما فرضه في الأم عند عدم التراب كما تقدم (الرابعة عشر) فيه أنه لو غسله مرة ثامنة بالماء بدلاً عن التراب لا يكفي وهو الأصح كما قاله الرافعي وأما من قال من أصحابنا يكفي لأن الماء

وعن سعيد عن أبي هريرة قال دخل أعرابي المسجد فصلى ركعتين

أبلغ في التطهير من التراب فردود لأنه لا يجوز أن يستبطل من النص معنى يعود عليه بالابطال ولو كان الماء أبلغ من التراب مطلقاً لجاز لمن وجد بعض ما يكفي من الماء لأعضاء التيمم أن يقتصر على غسل الوجه واليدين دون التيمم لأن الماء أبلغ في التطهير ولا قائل بذلك والله أعلم ﴿الخامسة عشر﴾ ظاهر الحديث أنه لا يكتفى بالرمل عن التراب في نجاسة الكلب لأن له اسماً يخصه دون التراب إلا أن أصحابنا صححوا جواز التيمم به إذا كان ناعماً غبار بل زاد النووي على هذا قال في الفتاوى أنه لو سحق الرمل حتى صار له غبار جاز التيمم به ومقتضى هذا الاكتفاء به في التريب من الكلب وذلك يتوقف على جواز كونه يسمى تراباً وفي الحديث ما قد يدل عليه فذكر أبو موسى المديني في ذيله على الترمذي للبرقي أن في حديث الجراح الأهلية أمران تكفياً القدور وأن يرمل اللحم بالتراب وفسره بأنه يلبس بالتراب فيحتمل أن يكون المراد أنه يتراب بالتراب فأتى بقوله يرمل لأن الرمل من جنس التراب فجمع بين ذكر الرمل والتراب ويحتمل أن يكون المراد حتى يصير التراب له رملاً كما يرمل السرو فيلتصق عليه التراب فتشبه ذلك من كثرة بالتمسك على السرو والأول أظهر والله أعلم ﴿السادسة عشر﴾ فيه حجة على من ذهب إلى اشتراط الفصل من نجاسة الكلب ثمانياً وحكاها ابن عبد البر عن الحسن البصري أنه كان يفتي بأنه يفصل سبعاً بالماء ومرة ثمانية بالتراب قال ولا أعلم أحداً كان يفتي بذلك غيره (قلت) قد ذهب إليه أحمد ابن حنبل أيضاً كما حكاه عنه صاحب المفهم من المالكية وحكاها عنه أيضاً الرافعي وحجته في ذلك حديث عبد الله بن مغفل عن مسلم فأغسلوه سبعاً وغفروه الثمانية بالتراب وقد تقدم قال ابن دقيق العيد والحديث قوي فيه فمن لم يقل به احتاج إلى تأويله بوجه فيه استكراه وقال الطحاوي ينبغي لهذا المخالف لنا أن يقول لا يطهر الاثنا عشر يفصل ثمانياً مرات الثمانية بالتراب ليأخذ بالحديثين جميعاً وقد تقدم الجواب عن هذا في الفائدة السابعة وفي العاشرة أيضاً من هذا الحديث ﴿الحديث الثالث﴾ عن سعيد عن أبي هريرة قال دخل أعرابي المسجد فصلى ركعتين

ثم قال اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لقد تمحجرت واسعائكم لم يلبث أن بال في المسجد فأسرع الناس إليه فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : انما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين هريقوا عليه دلوأمن ماء أو سرجا من ماء ، رواه البخاري : فرقه في موضعين واتفق الشيخان على قصة البول من حديث أنس

ثم قال اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لقد تمحجرت واسعائكم لم يلبث أن بال في المسجد فأسرع الناس إليه فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : انما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين هريقوا عليه دلوأمن ماء أو سرجا من ماء ، رواه البخاري فرقه في موضعين فيه فوائد (الأولى) حديث أبي هريرة هذا رواه الزهري عن ثلاثة من أصحاب أبي هريرة سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبي سلمة بن عبد الرحمن فأما رواية سعيد بن المسيب فأخرجها بكاملها أبو داود والترمذي وصححها وأخرجها النسائي مقتصراً على أول الحديث دون قصة البول (وأما) رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فأخرجها البخاري مفرقة في موضعين فذكر قصة البول في الطهارة وفي الأدب أيضاً وذكر أول الحديث في الأدب أيضاً وأما رواية أبي سلمة فأخرجها البخاري وأبو داود والنسائي مقتصرين على أول الحديث دون قصة البول وأخرجها ابن ماجه وذكر قصة البول أيضاً وأخرج الشيخان والنسائي وابن ماجه قصة البول من حديث أنس ورواه ابن ماجه بتمامه من حديث واثله ابن الاسقع (الثانية) الأعرابي هو ساكن البادية وقيل من سكنها من العرب وجمع الأعرابي أعراب وقال ابن دقيق العيد أن الأعرابي منسوب إلى الأعراب وهم سكان البوادي قال ووقعت النسبة إلى الجمع دون الواحد فقليل لأنه جرى مجرى القبيصة كأغار وقيل لأنه لو نسب إلى الواحد هو عرب ثقيل عربي فيشتبه المعنى فأن العربي كل من هو من ولد اسماعيل عليه السلام سواء كان ساكناً بالبادية أو بالقرى وهذا غير المعنى الأول انتهى

وقوله إن الأعراب جمع عرب ليس بجيد وإنما هو جمع أعرابي كما ذكره أهل اللغة ولم أر من صنف في المبهمات سمى هذا الأعرابي ﴿الثالثة﴾ فيه استحباب ركعتين عند دخول المسجد تحية له وهو كذلك وقد كان ذلك معلوماً عندهم حتى عند الأعرابي الغريب الذي وقع منه البول في المسجد وإنما يتركها الداخل إذا دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة أو دخل وعليه صلاة يخاف فوتها فإنه يقدم الفرض أو دخل المسجد الحرام فإن المشروع في حقه الطواف وتتأدى التحية بالفرض وركعتي الطواف فإن دخل المسجد الحرام وقد منع الناس من الطواف لقرب الصلاة أو خروج الخطيب فيستحب له حينئذ ركعتا التحية ويحتمل أن هاتين الركعتين ليستا للتحية وإنما هما فرض صلاته ففي بعض طرقه عند البخاري من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة قال قام رسول الله ﷺ في صلاة وقنانه معه فقال أعرابي وهو في الصلاة اللهم ارحمني ومهداً ولا ترحم معنا أحداً فلما سلم النبي ﷺ قال لقد حجرت واسعاً يريد رحمة الله ولم يذكر قصة البول فظاهر هذا أنه كان معهم في صلاة الفرض والله أعلم ﴿الرابعة﴾ كيف وجه الجمع بين الاختلاف فإن ظاهر حديث الباب أنه قال ذلك بعد الفراغ من صلاته للركعتين لأنه أتى بقوله ثم قال الدالة على الترتيب والتراخي وفي رواية البخاري أنه قال ذلك في الصلاة وفي رواية ابن ماجه دخل أعرابي المسجد ورسول الله ﷺ جالس فقال اللهم اغفر له ولحمد ولا تغفر لأحد معنا فضحك رسول الله ﷺ الحديث والجواب أنه يحتمل أنه دخل والنبي ﷺ جالس فصلى ركعتين للتحية ثم أقيمت الصلاة فصلى معهم وقال ذلك في صلاته إلا أن هذا قد ينافيه قوله دخل وهو جالس فقال فأتى بالقاء المقتضية للتعقيب وقد ثبت في رواية أبي داود والترمذي أنه دخل والنبي ﷺ جالس فصلى وفي رواية فصلى ركعتين ثم قال فقد زادا ذكر الصلاة كحديث الباب والحكم لمن حفظ وزاد والله أعلم ويحتمل أنه لما كان ذلك بمجلس واحد أتى بالقاء ﴿الخامسة﴾ فيه أن من أدب الدعاء أن من دعا بمجلس جماعة لا يخص نفسه بالدعاء من بينهم أولاً يخص نفسه وبعضهم دون جميعهم ظاهراً بالدعاء بأنه لا يرحم الباقيين أولاً يغفر لهم فلا يجوز

ذلك لغير سبب يقتضى ذلك وهذا وقع من هذا الاعرابي جهلاً بأداب الدماء
ولذلك أنكره عليه النبي ﷺ وبتأكد استيعاب الحاضرين على إمام الجماعة
فلا يخص نفسه دون المأمومين لما روى أبو داود والترمذي من حديث ثوبان
قال قال رسول الله ﷺ (لا يؤم رجل قوماً فيخص نفسه بدعوة دونهم فإن فعل فقد
خانهم) قال الترمذي حديث حسن والظاهر أن هذا محمول على مالا يشاركه فيه
المأمومون كدعاء القنوت ونحوه فأما ما يدعوه كل أحد به كقوله بين السجدين
اللهم اغفر لي وارحمني واهدني فإن كلا من المأمومين يدعو بذلك فلا حرج
حينئذ في الأفراد إلا أنه يحتمل أن بعض المأمومين يترك ذلك نسياناً أو لعدم
العلم باستعبابه فينبغي حينئذ أن يجمع الضمير لذلك فأما دعاء الداعي لجميع المسلمين
بالمغفرة والرحمة فقد منع من جواز ذلك الشيخ شهاب الدين القرافي لأنه يعلم أن
لا بد من عذاب بعض العصاة من المسلمين وهذا مردود عليه لورود ذلك عن السلف
والخلف وخروجهم من النار بعد العذاب إنما هو بالمغفرة والرحمة فلا مانع من
تعميم الدعاء بذلك والله أعلم ﴿ السادسة ﴾ فيه المبادرة إلى إنكار المنكر وتعليم
الجاهل وأنه لا يؤخر ذلك عند الاطلاع عليه فإن كان ذلك كان وهو في الصلاة كما
عند البخاري فإنه يؤخر الانكار إلى ما بعد الصلاة كما في بقية الحديث أنه لما سلم
أنكر ذلك عليه وهذا إذا كان المنكر لا يتعدى ضرره نحو هذه الواقعة
أما لو تعدى ضرره كأن رآه يقتل نفساً بغير حق أو نحو ذلك فيجب
قطع الصلاة وإزالة ما قدر على إزالته من ذلك المنكر والله أعلم ﴿ السابعة ﴾
قوله لقد تحجرت واسماً قال صاحب النهاية أي ضيقت ما وسعه الله وخصصت
به نفسك دون غيرك انتهى والمعنى أردت ذلك وإلا فلا يمكن تحجير ما أراد
تحجيره والتفعل قد يطلق ويراد به تكلف الشيء وبلوغه بمشقة وقد يطلق على
تكلف مالا يناله ولا يطيقه نحو ما نحن فيه وكقوله من تكلم كلف أن يعقد بين
شحيرتين فالمراد أن يقول كلمت بكذا وكذا ولم يكن حلم ولا رأى شيئاً فهو
تفعل الشيء من غير دخول فيه ولا بلوغ له والله أعلم وقد ورد هذا أيضاً في
بعض طرق البخاري بغير تاء التفعل لقد حجرت أو حجرت واسماً وروى بالتشديد

والتخفيف والمعنى أردت ذلك ودعوت به ولن تبلغه والله أعلم ﴿الثامنة﴾ وفيه أن جاهل الحكم بالتحريم إذا خفي عليه ذلك لكونه قريب العهد بالسلام أو نشأ في بادية بعيدة عن العلماء لا يعز على ذلك المحرم ولا يقام عليه الحد إن كانت المعصية فيها حدوده حق لله تعالى لأن هذا أعرابي نشأ بالبادية فلم يكن يعلم أن المساجد لا يجوز البول فيها فلم يعاقبه النبي ﷺ ولم يؤنبه ثم علمه الحكم ونهاهم عن الوقوع به وعن الصباح عليه كما سيأتي وفي حديث وثالة ابن الأسقع عند ابن ماجه أنه قال له ومحك أو ويلك والعرب تطلق ذلك ولا تريد به الدماء بل قدورد أن ويج كلمة رحمة والله أعلم ﴿التاسعة﴾ وقوله فأسرع الناس إليه أي بادروا إليه ومبادرتهم إليه إما للوقوع به كما في بعض طرق البخاري فثار الناس ليقعوا به فقال لهم رسول الله ﷺ دعوه وعوه وفي رواية له فتناوله الناس وإما أسرعوا إليه فجره والصباح عليه في بعض طرق البخاري من حديث أنس فزجره الناس ولمسلم فصاح به الناس وفي رواية له فقال أصحاب رسول الله ﷺ مه مه فقال رسول ﷺ لا ترموه دعوه فتركوه حتى بال الحديث ﴿العاشر﴾ فيه الرفق في إنكار المنكر وتعليم الجاهل باستعمال التيسير وترك التعسير ولذلك قال لأصحابه إنما بعثتم ميسرين ولم تبعنوا معسرين وفي رواية ابن ماجه فقال الأعرابي بعد أن فقه فقام إلى بابي وأمى ﷺ فلم يؤنب ولم يسب فقال إن هذا المسجد لا يزال فيه وإنما بنى لذكر الله والصلاة وقوله هنا هذا المسجد أراد به جنس المساجد لا خصوصية مسجده عليه السلام كما هو عند مسلم من حديث أنس ثم إن رسول الله ﷺ دعاه فقال له إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر وإنما هي لذكر الله والصلاة وقراءة القرآن أو كما قال رسول الله ﷺ ﴿الحادية عشر﴾ فيه احتمال أخف المنسدين خوفا من الوقوع في أحدهما لأنه أمرهم أن يتركوه حتى يتم بوله في المسجد مع أنه لا يجوز البول في المسجد لا كثيره ولا قليله وأمرهم بتركه فيه فأتدتان (أحدهما) أنه قد حصل أصل التنجيس قبل قيامهم إليه فلو قطعوا عليه بوله وأخرجوه لآدى إلى تنجيس مواضع من المسجد غير ذلك الموضع وإلى تنجيس ثيابه وبدنه فكان اكراهه للبول في المكان الذي تنجس أخف ضررا (والفائدة الثانية) أن

حبس البول يحصل لصاحبه ضرراً فكان فيه زيادة ضرر على تنجيس المسجد بعد وقوعه فهذا من رفته عليه السلام بأتمه وحسن نظره لهم وربما ابتلى من تجاوز أمره وتأديبه بأشد مما وقع فيه الجاهل كما حكى لي صاحبنا الشيخ الامام القدوة شمس الدين محمد بن صديق الجفاني رحمه الله ورضي عنه قال كنت في المسجد الحرام فرأيت رجلاً بال في المسجد فتغيظت عليه وزدت في تعنيفه ثم ألزمته أن حمل ذلك المصباح الذي تنجس ببوله في ثوبه حتى أخرجه من المسجد لأنه كان في زحمة الموسم فخشيت أن يطأه الناس ويتنجسوا به قبل تطهيره قال ثم تذكرت قوله عليه السلام لا ترموه فندمت على إغاشي عليه وربما كان جاهلاً أو سبقه بغير اختياره قال فابتليت في ذلك اليوم بأن سبقتني البول في إزارى وردائى وأنا محرم وكان عنده مخز في الطهارة وربما جاوزها إلى الوسوسة قال فخرجت من المسجد وبقيت حائراً أين انظر وأطهر إحرامى مع اجتماع الناس وكثرتهم على المياه بمكة فذهبت إلى فساقى باب المعلى والزحام عليها فاستقبلنى رجل من السقاين الذين في الركب لا أعرفه ولا أذكر أنى رأيته قبل ذلك فقال لي أهلاً وسهلاً بحبنا الموسوس كأنك تريد تطهر؟ فقلت له نعم فأعطاني شيئاً استترت به ثم نزع إزارى وردائى ودعا صبيانه فأمسك بعضهم الإزار والرداء وأمر بعضهم فطهر بدنه وأفرغ بالدلو من ماء كثير عليهما حتى طابت نفسي فتطهر همدو وقف الصبيان بهما في الهواء حتى جفا وأمرهم فصبوا على حتى طابت نفسي بحصول الطهارة ثم ألبسنى إحرامى وقال لي آنستنا اليوم ورحب بى فصرت متعجباً من وقوع مثل هذا من هذه الطائفة وعلمت أن ذلك بندى على إغاشي على الذى سبقه البول في المسجد الحرام **﴿الناية عشر﴾** قوله هريقوا عليه هو بفتح الهاء وكسر الراء واثبات الياء بعد الراء وهكذا هو في النسخ الصحيحة من البخارى وفي بعض نسخ البخارى أهريقوا باثبات الهمزة فى أوله وهكذا هو من رواية الترمذى بزيادة الهمز والصواب الأول أنه يحذف الهمز منه فى حالة الأمر كما قاله الجوهرى فى الصحاح وفى الماضى منه لغات أفصحها أهراق الماء بفتح الهمزة والهاء معاً يهريقه بضم الياء وفتح الهاء واللغة الثانية هراق بغير همزة

والثالثة هرق بنيرها أيضاً وبنير ألف بين الراء والقاف والرابعة اهراق
 باثبات الهمز وسكون الهاء ومعناه الاراقة والصب ﴿ الثالثة عشر ﴾
 فيه نجاسة بول الآدمى وهو اجماع من العلماء الا ما حكى عن داود فى بول
 الصبي الذى لم يطعم أنه ليس بنجس للحديث الصحيح فنضحه ولم يغسله وهو
 مردود بالاجماع فقد حكى بعض أصحابنا الاجماع أيضاً فى نجاسة بول
 الصبي وأما ما حكاه ابن بطال والقاضى عياض والقرطبي فى المفهم عن الشافعى
 من طهارة بول الصبي فهو باطل عنه لأصل له فى كتب أصحابه وحكاة القرطبي
 أيضاً عن احمد بن حنبل وابن وهب من المالكية قال ورواها الوليد بن مسلم
 عن مالك قال وحكى ذلك عن أبى حنيفة وقتادة قال القرطبي وقد روى عن
 مالك القول بطهارة الذكر والأنثى قال وهو شاذ فى النقل ﴿ الرابعة عشر ﴾
 فيه أنه يجب تنزيه المساجد عن البول وسائر النجاسات وهو كذلك إذا أدى ذلك
 الى تلويثها بالنجاسة فان لم تلوث كأن بال فى اناء أو اقتصد فى اناء فى المسجد
 فالاصح تحريم البول وكراهة الافتصاد دون تحريمه وقد جزم النووي فى شرح
 مسلم بكراهة القصد فى الاناء ولم يحك فيه خلافاً وقال فى الروضة فى الاعتكاف
 تبعاً للرافعى أن الأولى اجتنابه ولم يتعرض للكراهة وجزم البندنجى بعدم
 جواز القصد والحجامة كالبول فى الطست انتهى وكذلك من على بدنه أو ثوبه
 نجاسة إذا أمن تلوث المسجد بها جاز دخوله وان خاف ذلك لم يجز وأما الوضوء
 فى المسجد فقال ابن المنذر أباحه كل من يحفظ عنه العلم الا أن يتوضأ فى مكان
 يبله ويتأذى الناس به فانه مكروه وحكى ابن بطال جوازه عن أكثر أهل العلم
 وحكى عن مالك وسحنون كراهته تنزيهاً للمسجد وحكى الرافعى فى الاعتكاف
 عن صاحب التمهيد أنه لا يجوز نضح المسجد بالماء المستعمل لأن النفس قد
 تعافه وأقره عليه وتبعه النووي هنا وقال فى الصلاة فى الروضة فى زوائده أنه
 لا بأس بالاكل والشرب والوضوء فيه اذا لم يتأذى به الناس وأنه يكره حمل
 الصنائع فيه وقال الرافعى فى احياء الموات إن الجلوس فى المسجد للبيع والشراء
 والحرفة ممنوع منه اذ حرمة المسجد تأبى اتخاذه حانوتاً وفرق الشيخ عز الدين

ابن عبد السلام في الفتاوى الموصلية بين الحرف فقال لا يجوز أن تعمل فيه صنعة خسية تزرى به قل وأما الكتابة وغيرها مما لا يزرى فإنه إنما يجوز بشرط أن لا يتبدل ابتداء الحوائت وهذه التفرقة حسنة وحكي القرطبي في المفهم عن مالك أن المساجد لا يفعل فيها شيء من أمور الدنيا إلا أن تدعوا ضرورة أو حاجة إلى ذلك فيتقدر بقدر الحاجة فقط كنوم الغريب فيه وأكله الخامسة عشر قال صاحب المفهم فيه حجة للمالك في منع ادخال الميت المسجد وتنزيها عن الاقدار جملة فلا يقص فيها شعر ولا ظفر ولا يتسوك فيها لأنه من باب ازالة القذر ولا يتوضأ فيها ولا يؤكل فيها طعام منتن الرائحة إلى غير ذلك مما في هذا المعنى انتهى (قلت) وما أدري ماوجه الدلالة وماوجه جعل الميت قدرا إذا لم يخش تلويثه للمسجد وقد صلى رسول الله ﷺ على ابنه بيضاء في المسجد كما ثبت في حديث عائشة في الصحيح وأيضا فلما يحرم رمي الشعر والقلامة فيه فأما قصه وعدم القائه في المسجد وإخراجه فلا قدارة فيه وكذلك السواك ولو سلم أنه من باب ازالة القاذورات فهو لا يلقيه في المسجد وإنما يزيله في السواك فإذا كان السواك محفوظا معه فلا بأس وقد ندب إلى السواك لكل صلاة فيؤمر حاضر المسجد أن يخرج حتى يستاك خارج المسجد وهذا مما لا يعقل معناه والله أعلم

السادسة عشر في حجة للشافعية في تفريقهم بين الماء الوارد على النجاسة فيطهرها وبين الماء الواردة عليه النجاسة فتنجسه إذا كان قليلا أو كثيرا وتذيرها ووجه الدلالة أنه أمر بصب الماء على البول مع العلم بأنه قد خالط البول ونهى عن البول في الماء الراكد فلو استوى الوارد والمورود لما أمر بإيراد الماء على النجاسة ونهى عن إيراد النجاسة على الماء قال صاحب المفهم وهذه مناقضة إذ المخالطة قد حصلت في صورتين وتفريقهم بمرور الماء على النجاسة وورودها عليه فرق صوري ليس فيه من الفقه شيء قال وليس الباب باب التعبد بل من باب عقلية المعاني فإنه من باب ازالة النجاسة واحكامها قال ثم هذا كله منهم بده قوله عليه الصلاة والسلام الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما أثر لونه أو طعمه أو ريحه انتهى وفي كلامه هذا تهيب ومجازفة وتسويته بين الوارد والمورود هو الذي

لا يعقل معناه وقد فرق الشارع بينهما فامر بهذا ونهى عن هذا فكيف يستويان؟
 هذا مالا يعقل وليس دفع الماء النجاسة بوروده عليها في حكم صب النجاسة
 وورودها عليه عند من يعقل وما ذكر أنه يرد علينا فهو حديث ضعيف بالاتفاق
 لأن الاستثناء فيه غير صحيح وما استدللنا به متفق على صحته فلا سواء
 والله أعلم ﴿السابعة عشر﴾ فيه حجة على أبي حنيفة في اشتراطه في تطهير
 الأرض خفرا ما أصابته النجاسة وأنها لا تطهر بصب الماء عليها وخالفه الشافعي
 والجمهور فاكثفوا بأن يصب على النجاسة ما يغمرها من الماء عملا بهذا الحديث
 واستدل لابي حنيفة بما رواه أبو داود من رواية عبد الله بن معقل بن مقرن
 قال صلى اعرابي مع النبي ﷺ بهذه القصة قال فيه وقال يعني النبي ﷺ خذوا
 ما بال عليه من التراب فلقوه واهريقوا على مكانه ماء قال أبو داود وهذا مرسل
 ابن معقل لم يدرك النبي ﷺ قال البيهقي وقد روى ذلك في حديث ابن مسعود
 وليس بصحيح قال ابن دقيق العيد وأيضا فلو كان نقل التراب واجبا في التطهير
 لا كفى به فإن الامر بصب الماء حيث يذ يكون زيادة تكليف وتعب من غير منفعة تعود
 الى المقصود وهو تطهير الأرض ﴿الثامنة عشر﴾ فيه حجة لأصح الوجهين
 لأصحابنا أنه لا يشترط في طهارة الأرض بعد صب الماء عليها نضوب الماء ولا
 جفاف الأرض لأنه لو كان مجرد صب الماء عليها لا يطهرها الا بشرط نضوب الماء
 لأمروهم أن لا يجلسوا عليها ولا يمشوا عليها حتى يحصل الشرط الذي تحصل به الطهارة
 ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ويحتمل أن يقال أن مساجدكم كانت
 مبطوحة بالحصباء ومعلوم أن الدلو اذا صب على الحصباء لا يمسك على الأرض
 خصوصا مع حرارة أرضهم فلم يحتاج أن يبين لهم ذلك لحصول النضوب عقب
 الصب والجواب عن هذا الاحتمال أن أمره ﷺ بتطهير الأرض اذا أصابها
 النجاسة أمر تشريع يعلمون منه عموم الحكم في الاراضي كلها فلو كان حكم بعض
 الارض مخالفا لبعضها لبين لهم ذلك لئلا يظنوا أن الحكم مستوفى في الارض المبطوحة
 بالحصباء وغيرها مما يتأخر نضوب الماء فلما لم يبين لهم ذلك كان الحكم في صائر
 الاراضي على العموم والله تعالى أعلم ﴿التاسعة عشر﴾ فيه أن غسالة النجاسة طاهرة
 لأنها لو كانت نجسة لما جاز ابقاؤها في المسجد مع كونه من المعلوم أن البول قد اختلط

باجزاء الماء ولكن لما حصلت الغلبة للماء بكثرته ووروده بطل حكم النجاسة وهذا هو الصحيح عند أصحابنا بشرط عدم تغيرها وبشرط طهارة المحل فان تغيرته كانت نجسة اجماعا وان لم يطهر المحل بأن كان في المحل نجاسة عينية كالدم ونحوه فلم يزلها الماء وانفصل عنها وهي باقية فانه نجس أيضا وزاد الرافعي شرطا آخر وهو ألا يزداد وزن الغسالة بعد انفصاله على قدره قبل غسل النجاسة به وأشار بعض متأخري الشافعية الى اعتبار اسقاط ما تشربه المفسول من الماء وهو واضح وفيه قول مخرج للشافعي أن الغسالة نجسة مطلقا الا أن يكون قلتين وفي قول قديم له أن الغسالة طاهرة مطهرة أيضا ما لم تتغير وحكى النووي هذا الخلاف في شرح مسلم وجوها وانما هو أقوال كما صدر به الرافعي كلامه والله أعلم (الفائدة العشرون) أمره عليه السلام بأن يصب على البول ذنوب أو سجل هل هو بيان للمقدار الذي لا يكفي في بول الواحد غيره أو المعتبر غلبة الماء على البول وأن يصير البول مغسورة مستهلكا فيه؟ قال الرافعي والمعتبر أن يكون الماء المصبوب على الموضع غالباً على النجاسة فامرا لها ولا تقدير على ظاهر المذهب وفيه وجهان آخران روي على غير ظاهر المذهب أحدهما أن يكون الماء سبعة أضعاف البول والثاني يجب أن يصب على بول الواحد ذنوب وعلى بول الاثنين ذنوبان وعلى هذا أبداً وتعقبه صاحب المهمات بأن التقدير بهذين الوجهين فيه بعد لاسيما الثاني فتأمل انتهى (قلت) وما استبعده شيخنا قد نص عليه الشافعي رحمه الله في الام فقال مانصه: فإذا بيل على الارض وكان البول رطبا مكانه أو نشفته الارض وكان موضعه يابساً فصب عليه من الماء ما يغمسه حتى يصير مستهلكا في التراب والماء جاريا على مواضعه كلها مزيلاً لريحه ولا يكون له جسد قائم ولا شيء في معنى جسد من ريح أولون فقد طهر وأقل قدر ذلك ما يحيط العلم أنه كالدلو الكبير على بول الرجل وان كثر وذلك أكثر منه أضعافا لاشك في أن ذلك سبع مرات أو أكثر لا يطهره شيء غيره قال فان بال على بول الواحد آخر لم يطهره الا دلوان فان بال اثنتان معه لم يطهره الا ثلاثة فان كثروا لم يطهر الموضع حتى يفرغ عليه من الماء ما يعلم أن قد صب مكان كل رجل دلو عظيم أو كبير هذه عيادته في الام ومنها تملت فتتبع

نص على أن أقل ما يطهر بول الرجل دلو كبير وبول الرجلين دلوان وهكذا وليس ذلك
 بعيد لأنه لا بد من المكثرة والغلبة وما تحصل به المكثرة والغلبة على بول الرجل الواحد
 لا تحصل به الغلبة والمكثرة على بول الاثنين والجماعة والله أعلم ﴿الحادية والعشرون﴾
 ذكر القرطبي في المفهم أن فيه حجة للجمهور على أن النجاسة لا يطهرها الجفاف بل
 الماء خلافاً لأبي حنيفة وهو قول قديم لا شافعي أيضاً وفي الاستدلال به على ذلك
 نظر لأنه لا يلزم من كونه لو آخر جف بالشمس والريح وقلنا بطهارته بذلك جواز
 تأخير النجاسة في المسجد ولو لم يجب الإزالة على الفور فقد يقول القائل إنما يبادر
 إلى إزالته خشية تنجس أحده أو أن ينتقل بالمشي عليه إلى مكان آخر من المسجد
 وقد خالف زفر في ذلك أبا حنيفة وصاحبيه فقال لا تطهر بجفافها بالشمس والريح
 وناقض أبو حنيفة وصاحبه ما أصلاه في طهارتها فظاهر الرواية عنهم أنه لا يجوز
 التيمم بذلك التراب مع حكمهم بطهارته وما استدلل به القائلون بطهارة النجاسة
 بزوال أثرها بالشمس والريح حديث ابن عمر كانت الكلاب تقبل وتدبر في المسجد
 في زمان رسول الله ﷺ فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك رواه البخاري زاد
 في بعض نسخ البخاري تبول وتقبل وتدبر ورواها أبو داود وأجاب الخطابي عن
 ذلك بأن قوله في المسجد متعلق بقوله تقبل وتدبر لا بقوله تبول يريد أنها كانت
 تبول وربما ترششت بالبول وتقبل مع ذلك وتدبر في المسجد وإنما لم يكونوا
 يتساون ذلك لأنه لا نجاسة بين جافين ولم ينتقل لنا أنها مرت في حال البلل في المسجد
 أو في أجسادها والله أعلم قال المنذري وإنما أقبلها وأدبارها في أوقات فادرة ولم يكن
 على المسجد أبواب تمنع من عبورها فيه ﴿الثانية والعشرون﴾ قوله دلوا من
 ماء أو سجلا وفي رواية البخاري سجلا من ماء أو ذنوبا من ماء فأتى بالذنوب
 موضع الدلو وهل المجموع من لفظ النبي ﷺ وأنه خير الأمور بين السجل
 والذنوب أو أن الذي في لفظ الحديث أحدهما فقط تشك بعض الرواة؟ والظاهر
 الاحتمال الثاني بدليل رواية أبي داود صبوا عليه سجلا من ماء أو قال ذنوبا من
 ماء وإذا كان ذلك شكاً من بعض الرواة فالإجماع فيه ذكر الذنوب لأنه متفق عليه في
 حديث أنس من غير شك وكذلك في بعض طرقه ذكر الدلو أيضاً من غير شك وفي رواية

﴿ كتاب الصلاة ﴾

عن بريدة بن الحصيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« يَتَنَّا وَيَتَنَّهُمْ تَرَكُ الصَّلَاةَ فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ » رواه الترمذي
والنسائي وابن ماجه وابن حبان بلفظ « العهد الذي يَتَنَّا وَيَتَنَّهُمْ الصَّلَاةُ »
وقال الترمذي حديث حسن صحيح غريب

ابن ماجه لحديث أبي هريرة بسجل من ماء من غير شك وكذلك في حديث واثله عند
ابن ماجه والذئوب بفتح الدال المعجمة وضم النون وهي الدلو المملوءة ماء وقيل هو
الدلو العظيم وقيل لا يسمى ذنوبا حتى يكون فيها ماء والسجل بفتح السين المهملة
وسكون الجيم الدلو الملاى ماء أيضا وفي الدلو لغتان التذكير والتأنيث

﴿ كتاب الصلاة ﴾

عن بريدة بن الحصيب قال قال رسول الله ﷺ « يَتَنَّا وَيَتَنَّهُمْ تَرَكُ الصَّلَاةَ
فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ » رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان بلفظ العهد
الذي يَتَنَّا وَيَتَنَّهُمْ الصَّلَاةَ » وقال الترمذي حديث حسن صحيح غريب فيه فوائد
﴿ الأولى ﴾ الضمير في قوله وَيَتَنَّهُمْ يعود على الكفار أو المنافقين معناه بين المسلمين
والكافرين والمنافقين ترك الصلاة وأما رواية أصحاب السنن (العهد الذي يَتَنَّا
وَيَتَنَّهُمْ الصَّلَاةَ) فالمراد أنهم ما داموا يصلون فالعهد الذي يَتَنَّهُمْ بين المسلمين من
حقن الدم باق ولذلك قال في حديث أم أيمن من ترك صلاة متعمدة فقد برئت
منه ذمة الله ورسوله رواه احمد في مسنده وهو منقطع ورواه الطبراني في المعجم
الوسط من حديث معاذ ولم يقل ورسوله وهو كحديث أبي هريرة مرفوعا نهيت
عن قتل المسلمين رواه أبو داود بإسناد ضعيف ورواه احمد بإسناد صحيح من
حديث رجل من الانصار « أنه أتى رسول الله ﷺ وهو في مجلس فسار به يستأذنه
في قتل رجل من المنافقين فخير رسول الله ﷺ فقال أليس يشهد أن لا اله الا الله

ولمسلم من حديث جابر « يَبَيِّنُ الرَّجُلُ وَيَبَيِّنُ الشَّرْكَ وَالْكُفْرَ
تَرْكُ الصَّلَاةِ »

قال الانصارى بلى يا رسول الله ولا شهادة له فقال رسول الله ﷺ أليس يشهد أن
محمدًا رسول الله؟ قال بلى يا رسول الله ولا شهادة له قال أليس يصلي؟ قال بلى يا رسول
الله ولا صلاة له فقال رسول الله ﷺ أولئك الذين نهاني الله عن قتلهم « روى
الترمذى بسند صحيح من رواية عبد الله بن شقيق قال كان أصحاب رسول الله
ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة (الطبراني) الثانية (في حجة لما ذهب
إليه عبد الله بن المبارك واحمد واسحاق وابن حبيب من المالكية أنه يكفر
بترك الصلاة وان لم يكن جاحدا لها وهو محكى عن علي بن أبي طالب وابن عباس
والحكم بن عينة وإليه ذهب بعض أصحاب الشافعى ومن حجتهم أيضا ما رواه مسلم
في صحيحه من حديث جابر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول بين الرجل وبين الشرك
والكفر ترك الصلاة وروى ابن ماجه من رواية يزيد الرقاشى عن انس عن النبي
ﷺ ليس بين العبد والكفر أو الشرك الا ترك الصلاة ورواه الطبراني في المعجم
الأوسط بلفظ (من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر) وروى محمد بن نصر أيضا
من حديث عبادة بن الصامت قال (أوصانا رسول الله ﷺ بسبع خلال فقال
لا تشركوا بالله شيئا وان قطعتم أو حرقتم أو صلبتم ولا تتركوا الصلاة متعمدين
فمن تركها متعمدا فقد خرج من الملة) الحديث ورواه الطبراني في المعجم
الكبير وروى أبو بكر البزار في مسنده من حديث أبي الدرداء قال أوصانى
خلى ﷺ ان لا أشرك بالله شيئا وان حرقت وان لا أترك صلاة مكتوبة متعمدا
فمن تركها متعمدا فقد كفر وفي اسناده شهر بن حوشب يختلف فيه وقال النووى
في الخلاصة أنه حديث منكر وأخرجه الحاكم في المستدرک من حديث أميمة
بنت ربيعة وروى الطبراني في أكبر معاجمه من حديث ابن عباس ولا أعلمه
الا رفعه الى النبي ﷺ قال بنى الاسلام على خمس الحديث فذكر منها الصلاة
ثم قال فمن ترك واحدة منهن كان كافرا احلال الدم وروى احمد في مسنده وابن حبان في

صحيحه من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم (أنه ذكر الصلاة يوماً فقال من حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً ونجاة إلى يوم القيامة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان ولا نجاة وكان يوم القيامة مع فرعون وهامان وأبي بن خاف) وذهب جمهور أهل العلم إلى أنه لا يكثر بترك الصلاة إذا كان غير جاحد لجوابها وهو قول بقية الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي وهي رواية عن أحمد بن حنبل أيضاً وأجابوا عما صح من أحاديث الباب بأجوبة منها أن معناها أن تارك الصلاة يستحق عقوبة الكافر وهي القتل (والثاني) أنها محمولة على من استحل تركها من غير عذر (والثالث) أن ذلك قد يؤول بفاعله إلى الكفر كما قيل المعاصي يريد الكفر (والرابع) أن فعله فعل الكفار ولم يصح من أحاديث الباب غير حديث بريدة وحديث جابر وأما حديث أنس فقال الدارقطني في العلل إلا شبه بالصواب عن الربيع بن أنس مرسل وحديث أبي الدرداء تقدم تضعيفه وحديث عبادة بن الصامت الذي قال فيه فقد خرج من الملة قالواى له عن عبادة سلمة بن شريح وهو مجهول قاله صاحب الميزان وقال ابن يونس في تاريخ مصر ولا يحدث عن سلمة غير يزيد بن قوذة وفيه أيضاً من يحتاج إلى الكشف عن حاله وحديث ابن عباس شك الراوى له عن ابن عباس في رفعه وهو أبو الجوزاء الربيعي وحديث أم أيمن تقدم أنه منقطع وحديث معاذ في إسناده عمرو بن واقد وهو الدمشقي منكر الحديث قاله البخاري وهو أيضاً من رواية أبي إدريس الخولاني عن معاذ وقد قال أبو زرعة أنه لم يسمع سماعه منه وكذا قال الزهري إنه فاته معاذ وأثبت ابن عبد البر سماعه منه وكذا قال الوليد بن مسلم أدركه وهو ابن عشر سنين وأما حديث عبد الله بن عمرو فهو وإن كان صحيحاً فلا يلزم من كونه يكون يوم القيامة مع فرعون وهامان وأبي بن خلف أن يكون مخلداً في النار معهم بل قد يعذب معهم في النار ويخرج بالشفاعة أو يغفر له والله أعلم ﴿الثالثة﴾ احتج الجمهور على عدم تكثير تارك الصلاة من غير جحود بقوله تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وبأحاديث صحيحة منها حديث عبادة بن الصامت قال سمعت

رسول الله ﷺ يقول: «خمس صلوات فرضهن الله من أحسن وضوءهن وصلاتهن لوقتتين وأتم ركوعهن وخشوعهن كان له عند الله عهد أن يقره ومن لم يفعل فليس له عند الله عهد أن شاء غفر له وإن شاء عذبه» رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه بإسناد صحيح ومنها حديث عبادة أيضا في الصحيحين من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وإن محمدا عبده ورسوله وإن عيسى عبد الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه والجنة والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من عمل وفي رواية لمسلم من شهد أن لا إله إلا الله وإن محمدا رسول الله حرم عليه النار وفي الصحيحين أيضا من حديث عثمان بن مالك (لا يشهد أحد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله فيدخل النار أو تطعمه النار) وفي الصحيح غير ذلك مما يدل على ذلك ﴿الرابعة﴾

الالف واللام في الصلاة يحتمل أنها للجنس ويحتمل أنها للعهد وهو أظهر وإذا كانت للعهد فالمراد الصلاة المعهودة وهي الصلوات الخمس ثم هل يصدق الترك لها بترك صلاة واحدة أو يتوقف على ترك الخمس وينبني على ذلك ما وقع من الخلاف بين العلماء في أنه هل يقتل بترك صلاة واحدة أو أكثر فذهب الجمهور إلى أنه يقتل بترك صلاة واحدة إذا أخرجها عن آخر وقتها ومن حكاه عن الجمهور صاحب المفهم وبدل لهم حديث من ترك صلاة متعمدا فقد كفر وقد تقدم لأصحاب الشافعي فيه اختلاف كثير وحكاها الرافعي خمسة أوجه قال وظاهر المذهب استحقاق القتل بترك صلاة واحدة فإذا تضيق وقتها طال البناء بفعلها وقتلنا له إن أخرجها عن وقتها قتلنا فإذا أخرجها عن وقتها فقد استوجب القتل ولا يعتبر بضيق وقت الثانية وبهذا قال مالك وعن أبي إسحاق أنه إنما يستوجب القتل إذا ضاق وقت الثانية وعن الأصمغري لا يقتل حتى يترك ثلاث صلوات ويضيق وقت الرابعة وعنه أنه إنما يستوجب القتل إذا ترك أربع صلوات وامتنع عن القضاء وعنه أن ذلك لا يختص بعدد ولكن إذا ترك من الصلاة قدر ما يظهر لنا اعتياده للترك قال الرافعي والمذهب الأول قال والاعتبار باخراج الصلاة عن وقت العذر والضرورة فإذا ترك الظهر لم يقتل حتى تغرب الشمس وإذا ترك المغرب لم يقتل حتى يطلع الفجر حكاه الصيدلاني وتابعه الأئمة عليه ﴿الخامسة﴾ فيه حجة على

أبي حنيفة والمزني حيث ذهبا إلى أنه لا يقتل تارك الصلاة بل يحبس ويعزر
إلى أن يصل لأن الكفر مقتض للقتل وإنما لم يقل بالكفر لما ذكرنا من الأدلة
المقتضية لعدم تكفيره فحملنا الكفر على أن عقوبته عقوبة الكافر وهو القتل ويدل
للقائلين بقتله حديث نهيت عن قتل المصلين وقد تقدم في الفائدة الأولى
من هذا الحديث ﴿ السادسة ﴾ قوله فمن تركها فقد كفر ليس المراد بالترك هنا
معموم الترك بل المراد الترك عمدا قطعاً على قول من جملة على ظاهره وقول من
تأوله أيضاً وقد صرح في حديث أنس وحديث أبي الدرداء كما تقدم في الفائدة
الثانية ويدل عليه قوله ﷺ في الحديث الصحيح ليس في النوم تقريط وإنما
التقريط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الصلاة الأخرى وقوله رفع
عن أمتي الخطأ والنسيان وقوله من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها
لا وقت لها إلا ذلك ﴿ السابعة ﴾ اختلف القائلون بقتل تارك الصلاة هل يستتاب
أم لا؟ وفيه قولان للمالكية حكاهما صاحب المفهم وغيره وقال الرافعي إنه لا بد من
الاستتابة قبل القتل وصحح النووي في التحقيق أنه تندب الاستتابة ولا تجب
وقيل تجب وهذا ليس بجيد فإن هذا الخلاف إنما هو في الاستتابة ثلاثة أيام
أو في الحال فيه قولان وهذا الخلاف في الاستتباب كما صححه الرافعي أما وجوب
الاستتابة فلم يحك فيه الرافعي خلافاً في الصلاة وإن كان في الاستتابة المرتد وجهان
أصحهما الوجوب والله أعلم وقد استشكل بعض مشايخنا سقوط القتل بالتوبة في حق تارك
الصلاة لأنه إنما يقتل حدا لا كفراً والتوبة لا تسقط الحدود كمن سرق نصاباً ثم رده
إلى صاحبه فإن الحد لا يسقط ﴿ الثامنة ﴾ الصلاة المتروكة عمداً حتى يخرج وقتها
اختلفوا في وجوب قضائها فذهب الأئمة الأربعة إلى وجوب قضائها وذهب
ابن حزم إلى أنه لا يجب قضاؤها لأن القضاء إنما يجب بأمر جديد وقد قيد الشارع
المأمور بالقضاء بالنائم والناسي في قوله في الحديث الصحيح من نام عن صلاة أو
نسيها فليصلها إذا ذكرها وهذا مفهوم شرط وهو حجة على الرافعي عند الأصوليين
واختار الشيخ عز الدين بن عبد السلام من الشافعية أنه لا يجب القضاء كقول
ابن حزم وبالنسبة إلى ابن حزم في كتاب له سماه الأعراب فادعى فيه الإجماع على أنها

﴿ باب مواقيت الصلاة ﴾

عن سعيد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنْ الصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ »

لا تقضى وناقضه ابن عبد البر في الاستذكار فادعى الاجماع على القضاء خلافا لما ذهب اليه هذا الظاهري واستدل على وجوب القضاء بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح سيكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها فصلوا الصلاة لوقتها ثم اجعلوا أصلاتكم معهم نافلة فأمر بالصلاة معهم بعد خروج الوقت فلو كانت غير صحيحة لما أمر بالاعتداء بهم وحمل العلماء حديث من نام عن صلاة أو نسيها على أنه خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له حتى لقد بلغني عن بعض علماء المغرب فيما حكاه لي صاحبنا الشيخ الإمام أبو الطيب المغربي أنه تكلم يوماً في ترك الصلاة عمداً ثم قال وهذه المسألة مما فرضها العلماء ولم تقع لأن أحداً من المسلمين لا يعتمد ترك الصلاة وكان ذلك العالم غير مغالط للناس ونشأ عند أبيه مشغلاً بالعلم من صغره حتى كبر ودرس فقال ذلك في درسه والله أعلم ويحتمل أن يقال في الحديث إنه نبه بالأدنى على الأعلى كقوله (ولا تقل له أف) فإذا أمر بالمعذور بالقضاء فأولى أن يؤمر به من تعدى بالتأخير كمن أخر حقاً عليه عن وقته ودين الله أحق بالقضاء كما ثبت في الحديث الصحيح وقد يقال لما قيد القضاء بالنائم والناسي في الحديث لا أنه جعل واجبه الاتيان به إذا ذكر مانسيه أو نام ولا كذلك التارك عمداً لأنه لا يتجدد له ذكر بعد النسيان فصار كقوله تعالى (ولا تكرر هو) فتياكم على البقاء أن أردن تحصناً) فإن مفهوم الشرط ليس معمولا به لا نهى إذا لم يردن التحصن فلا اكراه حينئذ بل زناهن اختياري فلا يصح أن تؤمر السادات بصيغة الإكراه إذا لا اكراه حينئذ والله أعلم

﴿ باب مواقيت الصلاة ﴾

عن سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنْ الصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ »

وعن الأعرج عن أبي هريرة مثله وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أبردوا عن الحر في الصلاة» فذكره وأيس في حديث أبي هريرة ذكر للظهر فيدخل في عموميه إلا أراد بالجمعة

وعن الأعرج عن أبي هريرة مثله وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أبردوا عن الحر في الصلاة» فذكره، وفيه فوائد (الاولى) فيه استحباب الأبراد بصلاة الظهر في شدة الحر وهو تأخيرها إلى أن يبرد الوقت وينكسر وهيج الحر، وبه قال الأئمة الأربعة وجمهور العلماء من السلف والخلف لكن أكثر المالكية على اختصاص الأبراد بالجمعة فأما المنفرد فتقديم الصلاة في حقه أفضل وكذا قال ابن حزم الظاهري أنه يختص الأبراد بالجمعة وحكى ابن القاسم عن مالك أن الظهر تصلى إذا جاء النوى ذراعاً في الشتاء والصيف للجماعة والمنفرد على ما كتب به عمر بن الخطاب إلى عماله وقال ابن عبد الحكم وغيره معنى كتاب عمر مساجد الجماعة فأما المنفرد فأول الوقت أولى به قال ابن عبد البر وإلى هذا مال الفقهاء المالكيون من البغداديين ولم يلتفتوا إلى رواية ابن القاسم انتهى وقال الشافعي إنما يستحب الأبراد في شدة الحر بشروط (الأول) أن يكون في بلد حر وقال الشيخ أبو محمد الجويني وغيره يستحب في البلاد المعتدلة والباردة أيضاً إذا اشتد الحر (الثاني) أن تصلى في جماعة فلو صلى منفرداً فتقديم الصلاة له أفضل (الثالث) أن يقصد الناس الجماعة من بعد فلو كانوا مجتمعين في موضع صلوا في أول الوقت (الرابع) أن لا يجحدوا كناية عن تحته يقيهم الحر فإن اختلف شرط من هذه الشروط فالتقديم أفضل وقال الشيخ موفق الدين بن قدامة في المغني ظاهر كلام أحمد استحباب الأبراد بها على كل حال قال الأثرم وهذا على منذهب أبي عبد الله سواء يستحب تعجيلها في الشتاء والأبراد بها في الحر وهو قول أصحاب الرأي وابن المنذر لظاهر قوله إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة وهذا عام وقال القاضي إنما يستحب الأبراد بثلاث شرائط شدة الحر وإن يكون في البلدان الحارة ومساجد

الجماعات فأما من صلاها في بيته أو في مسجد بغناه بيته فالأفضل تعجيلها وقال
القاضي في الجامع لا فرق بين البلدان الحارة وغيرها ولا بين كون المسجد ينتابه
الناس أولا فإن أحد كان يؤخرها في مسجده ولم يكن بهذه الصفة والأخذ
بظاهر الخبر أولى انتهى وذهبت طائفة إلى عدم استحباب الإبراد مطلقا وحكاها
ابن المنذر عن حماد بن مسعود وجابر وحكاها ابن بطال عنهم وعن أبي بكر
وعلى وحكاها ابن عبد البر عن الليث بن سعد والمشهور عنه موافقة الجمهور
﴿ الثانية ﴾ فاحتج من لم يعتبر في استحباب الإبراد سوى شدة الحر بهذا الحديث
وغيره من الأحاديث فإنه ليس فيها سوى ذلك واستنبط الشافعي رحمه الله
هذه الشروط التي اعتبرها من الحديث وجعلها تخصيصا للنص بالمعنى فحكي
عنه أنه قال: إن أمر رسول الله ﷺ بالإبراد كان بالمدينة لشدة حر الحجاز ولا أنه لم
يكن بالمدينة مسجد غير مسجده يومئذ وكان ينتاب من البعد فيتأذون بشدة الحر
فأمرهم بالإبراد لما في الوقت من السعة حكاها ابن عبد البر واستدل الترمذي في جامعه
بحديث أبي ذر الثابت في الصحيحين أذن مؤذن رسول الله ﷺ فقال النبي
ﷺ أبرد أبرد أو قال انتظر انتظر وقال شدة الحر من فيح جهنم فإذا اشتد
الحر فابدوا عن الصلاة حتى رأينافي التلوي في رواية البخاري أن ذلك كان في
سفر على خلاف ما ذهب إليه الشافعي وقال لو كان على ما ذهب إليه لم يكن للإبراد في
ذلك الوقت معنى لاجتماعهم في السفر وكانوا لا يحتاجون إلى أن ينتابوا من البعد انتهى
والجواب عما قاله الترمذي أن اجتماعهم في السفر قد يكون أكثر مشقة منه في
الحضر فإنه يكون كل واحد منهم في خبائه أو مستقرا في ظل شجرة أو صخرة
ويؤذيه حر المضاء إذا خرج من موضعه وليس هناك ظل يمشون فيه وأيضا
فليس هناك خباء كبير يجمعهم فيحتاجون إلى أن يصلوا في الشمس والظاهر أيضا أن
أخيبتهم كانت قصيرة لا يتمكنون من القيام فيها وقد ثبت في الصحيح أنه
عليه الصلاة والسلام كان يأمر مناديه في الليلة الباردة أو المطيرة في السفر أن
يقول ألا صلوا في الرجال فلما كن وجود البرد الشديد أو المطر في السفر مرخصا
في ترك الجماعة كذلك وجود الحر الشديد في السفر مقتض للإبراد بالظهر وقال

ابن المنذر ثبت أن رسول الله ﷺ قال إذا اشتد الحر فأبردوا بالظهر وبخبر رسول الله ﷺ قولوه هو على العموم لا سبيل يستثنى من ذلك البعض انتهى وقد عرفت أن التخصيص إنما هو بالمعنى والصحيح في الأصول أنه يجوز أن يستنبط من النص معنى مخصوصه لكن قد يقال لا يتعين أن تكون العلة ما أشار إليه الشافعي من تأذيتهم بالحر في طريقهم فقد تكون العلة ما يجدونه من حر الرمضاء في جباههم في حالة السجود وقد ثبت في الصحيح عن أنس قال كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ بالظواهر جلسنا على ثيابنا اتقاء الحرورواه أبو عروانة في صحيحه بلفظ سجدنا بدل جلسنا وفي سنن أبي داود وغيره كنت أصلي الظهر مع رسول الله ﷺ فأخذ قبضة من الحصى لتبرد في كفي أضعها لجبهتي أسجد عليها لشدة الحر وفي حديث أنس في الصحيح فإذا لم يستطع أحدهما أن يمسك جبهته من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه فهذا هو المنقول عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولم نجد عنهم أنهم شكوا مشقة المسافة ولا بعد الطريق ويمكن أن تكون العلة في ذلك أنه وقت يفوح فيه حر جهنم ولهيئها وهو ظاهر قوله فإن شدة الحر من فيح جهنم وكونها ساعة يفوح فيها لمب جهنم وحرها يقتضي الكف عن الصلاة كما في حديث عمرو بن عبسة فإذا اعتدل النهار فأقصر يعني عن الصلاة فإنها ساعة تسجر فيها جهنم ﴿الثالثة﴾ والذين لم يستحبوا الإبراد مطلقاً أجابوا عن هذا الحديث بأن معناه صلوا في أول الوقت أخذاً من برد النهار وهو أوله ويبطل هذا قوله فإن شدة الحر من فيح جهنم لأن أول وقت الظهر أشد حرّاً من آخره وحديث أبي ذر المتقدم في الفائدة قبلها صريح في أن المراد بالإبراد التأخير إلى وقت البرد وقال الخطابي ومن تأول الحديث على برد النهار فقد خرج من جملة قول الأئمة وتمسك هؤلاء الذين لم يستحبوا الإبراد مطلقاً بالأحاديث الدالة على فضيلة أول الوقت ومحدث خباب شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء فلم يشكنا والجواب عن أحاديث أول الوقت أنها عامة فتقدم عليها هذا الحديث لخصوصه وعن حديث خباب من أوجه (أحدها) أنه إنما لم يجهم له سألوا وترك شكواً لأنهم أرادوا أن يؤخروا الصلاة بعد الوقت الذي حله

لهم وأمرهم بالإبراد إليه ويزيدوا على الوقت المرخص لهم فيه ومن المعلوم أن حر الرضاء الذي يسجد عليه لا يزول إلا بعد خروج الوقت كله ذكر المازري هذا الجواب وقال إنه لا شبهة يعني أشبه الأجوبة (ثانيها) أن هذا الحديث ونحوه من الأحاديث الدالة على التقديم منسوخة بأحاديث الإبراد لأنها رويت من حديث أبي هريرة والمغيرة بن شعبة ونحوهما من تأخر إسلامه بخلاف أحاديث التعجيل كحديث خباب وحديث عبد الله بن مسعود ويبدل لهذا ما رواه ابن ماجه وابن حبان في صحيحه عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال كنا نصلي مع رسول الله ﷺ صلاة الظهر بالهاجرة فقال لنا أريدوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم ورواه الطحاوي بلفظ ثم قال أبردوا وأعله أبو حاتم بأنه روى عن قيس بن أبي حازم عن عمر بن الخطاب من قوله وذكر الخلال عن الميموني أنهم ذكروا أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل حديث المغيرة بن شعبة فقال أسانيد جيد ثم قال خباب يقول شكونا إلى النبي ﷺ فلم يشكنا والمغيرة كما ترى روى القصة جميعا قال وفي رواية غير الميموني وكان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ الإبراد وقال الأثرم بعد ذكر أحاديث التعجيل والإبراد فأما التي ذكر فيها التعجيل في غير الحر فإن الأمر عليها وأما حديث خباب وجابر وما كان فيها من شدة الحر فإن ذلك عندنا قبل أن يأمر بالإبراد وقد جاء بيان ذلك في حديثين أحدهما حديث بيان عن قيس عن المغيرة بن شعبة قال كنا نصلي مع النبي ﷺ بالهاجرة فقال لنا أبردوا فتبين لنا أن الإبراد كان بعد التهجير والحديث الآخر ابن من هذا خالد بن دينار أبو خلدة قال سمعت أنسا يقول كان النبي ﷺ إذا كان البرد بكر بالصلاة وإذا كان الحر أبرد بالصلاة (ثالثها) أن الإبراد وخصه وتقديعه ﷺ الصلاة كان أخذها بالاشتق والأولى وبهذا قال بعض أصحابنا ونص عليه الشافعي في البويطي وصححه أبو علي السنجي لكن الصحيح من مذهبنا أن الإبراد هو الأفضل فلا يمشى عليه هذا الجواب (رابعها) أن معنى قوله فلم يشكنا لم يحوجنا إلى شكوى بل رخص لنا في الإبراد حكاه القاضي أبو الفرج المالكي عن ثعلب وورده أن في بعض طرقه فما أشكنا وقال إذا زالت

الشمس فصلوا روى هذه الزيادة أبو بكر بن المنذر كما ذكره ابن القطان (خامسها) أن الأبراد أفضل وحديث خباب فيه بيان جواز التعجيل دل عليه كلام ابن حزم فإنه ذكر استحباب الأبراد ثم قال وإنما لم نحمل هذا الأمر على الوجوب لحديث خباب لكن في هذا نظر لأن ظاهر حديث خباب المنع من التأخير أو أنه مرجوح بالنسبة إلى التقديم والله أعلم (الرابعة) لفظ الصلاة عام بناء على أن المفرد المعروف بالآلف واللام للعموم فيتناول سائر الصلوات وذلك يقتضي تأخير كل منها في شدة الحر، وبه قال الجمهور في الظهر كما تقدم وقال به أشهب وحده في صلاة العصر قال تؤخر ربع القامة وقال به أحمد بن حنبل في رواية عنه في صلاة العشاء فرأى تأخيرها في الصيف وتعجيلها في الشتاء وعكس ابن حبيب من المالكية فرأى تأخيرها في الشتاء لطول الليل وتعجيلها في الصيف لقصره وهو أظهر في المعنى ولا نعلم أحدا قال بالأبراد في المغرب وكأن ذلك لضيق وقتها ولا في الصبح وكأن ذلك لأن وقتها أبعد الأوقات مطلقا فلا معنى للأبراد بها وجواب الجمهور عن ترك القول بالأبراد في العصر والعشاء أن المراد بالصلاة هنا صلاة الظهر كما ورد بيانه في بعض طرق الحديث فقال ابردوا بالظهر رواه البخاري من حديث أبي سعيد وتكون الآلف واللام في الصلاة للعهد وأيضا فإن أول وقت العصر وأول وقت العشاء لا يكون في الغالب أشد حرا من آخر وقت الظهر فإذا فعلت الظهر في آخر وقتها ففعل العصر في أول وقتها والعشاء في أول وقتها وهما أقل حرا أولى بذلك وأيضا فإنه عليه الصلاة والسلام لم ينقل عنه في خبر الأبراد لا بالعصر ولا بالعشاء بل كان يأتي بكل منهما في أول وقتها صيفا وشتاء وأما تأخيرها في العشاء في بعض الأوقات فهو إما لاجتماع الناس كما ورد بيانه أو لما في تأخيرها من الفضل وليس ذلك لأجل الأبراد ولا فرق فيه بين الصيف والشتاء والله أعلم (الخامسة) استدلل به على استحباب الأبراد بصلاة الجمعة لدخولها في معنى الصلاة وأيضا فنها في وقت الظهر وقائمة مقامها والعملة المقتضية للأبراد

والبخاري من حديث أنس « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اشتد الحر أبرد بالصلاة وإذا اشتد البرد بكر بالصلاة » يعني الجمعة وله من حديث أبي سعيد « أبردوا بالظهر » وفي عائل الخلل في حديث أبي سعيد « من فوح جهنم » قال أحمد : لا أعرف أحدا قال فوح غير الأعمش

بالظهر وهي شدة الحر موجودة في وقتها وأيضا فقد روى البخاري في صحيحه عن أبي خلدة وهو خالد بن دينار قال سمعت أنس بن مالك يقول كان النبي ﷺ إذا اشتد الحر أبرد بالصلاة وإذا اشتد البرد بكر بالصلاة يعني الجمعة وهذا أحد الوجهين لأصحابنا والوجه الثاني وهو الأصح أنه لا يبرد بها وبه قال سفيان الثوري ومالك وأحمد والجواب عن قوله فأبردوا بالصلاة أن المراد بها الظهر كما تقدم وعن وجود العلة المقتضية للإبراد وهي شدة الحر أنه ليس النظر لمجرد شدة الحر بل لوجود المشقة في شدة الحر والمشقة في الجمعة ليست في التعجيل بل في التأخير فإن الناس ندبوا للتبكير لها وإذا حضروا كانت راحتهم في إيقاع الصلاة لينصرف كل واحد منهم إلى منزله فيستريح من شدة الحر لا في التأخير فانهم يتضررون بطول الاجتماع في شدة الحر فانعكس الحكم وعن الحديث الذي أورده من صحيح البخاري أنه ليس من ثقل الصحابي عن فعل النبي ﷺ وإنما هو من فهم الراوي ولهذا قال يعني الجمعة ولو كان من تنمة كلام أنس لم يحتاج لقوله يعني وإذا لم يكن في المسألة نص وجب مراعاة المعنى وملاحظته والمعنى مقتض للتعجيل كما تقدم فهذا هو الجاري على قواعد الشافعي رحمه الله في كونه ليست العلة عنده في الإبراد شدة الحر بل المشقة في شدة الحر ولهذا شرط في الإبراد أو في شدة الحر كون الصلاة في جماعة وكون المصلين يقصدونها من بعد ولا يجدون كفا يمشون تحته كما تقدم والله أعلم ﴿ السادسة ﴾ قوله فأبردوا عن الصلاة يحتمل عن هنا أوجها أحدها أن يكون بمعنى الباء كما أن الباء تكون بمعنى عن فن الأول

فما قيل قوله تعالى (وما ينطق عن الهوى) أي بالهوى ومن الثاني قوله تعالى (فاستل به خبيراً) وتسمى هذه الجأوزة ثانياً أن تكون زائدة أي ابردوا الصلاة يقال ابرد الرجل كذا إذا فعله في برد النهار ذكره القاضي عياض وغيره وفيه نظر لأن من جعل عن تأتي زائدة قيد ذلك بأن تزداد التعويض من أخرى محذوفة ومثله بقول الشاعر :

انجزع ان تقس أتاها حمامها

فهلا التي عن بين جنبيك تدفع
قال أبو الفتح أراد تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده (ثالثاً) تضمين ابردوا معنى آخروا وحذف مفعوله تقديره آخروا أنتم عن الصلاة قال القاضي أبو بكر بن العربي معنى قوله ابردوا آخروا إلى زمان البرد ولا ينتظم ذلك مع قوله عن فإن صورته آخروا عن الصلاة إلا باختصار وتقديره آخروا أنتم عن الصلاة وهو قريب من قول الخطابي معنى قوله ابردوا عن الصلاة تأخروا عنها مبردين (قلت) أي داخلين في وقت البرد انتهى وهو مثل كلام ابن العربي ألا أنه ضمن ابردوا معنى فعل قاصر لا يحتاج إلى تقدير مفعول وهو تأخروا ﴿السابعة﴾ وقوله في الرواية الثانية ابردوا عن الحر أي آخروا الصلاة عن الحر إلى البرد وقوله في الصلاة يحتمل أن تقديره ذلك في شأن الصلاة ويحتمل أن يكون المفعول المحذوف فعلكم أي آخروا عن الحر فعلكم في الصلاة ويحتمل أن يكون في معنى الباء كما في قوله بصيرون في طعن الأباهر والكلبي ﴿الثامنة﴾ فيج جهنم وفوحها بالياء والواو مع فتح الأول فيهما وبالهاء المهلة سطوع حرها وانتشاره يقال فاحت القدر تفيج وتفوح إذا غلت وجهنم من اسماء النار وهو غير مصروف للعلمية والتأنيث واختلف في هذه اللفظة هل هي عربية سميت بذلك لبعدها عنها ومنه ركية جهنم أي بعيدة القمر أو فارسية معربة وقيل هي تعريب كهنام بالبراني واختلف العلماء في قوله فإن شدة الحر من فيج جهنم هل هو حقيقة أو مجاز فحمل الجمهور على الحقيقة وقالوا ان وهج الحر من فيج جهنم ويؤيده حديث أبي هريرة الآتي

وللشيخين من حديث أبي ذر أذن مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبرد أبرد ، وقال انتظروا انتظروا ، وقال شدة الحر من فيح جهنم فإذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة ، حتى رأينا في التلؤلؤ ،

(اشتكت النار الى ربها عز وجل) وقيل إنه كلام خرج مخرج التشبيه أى كأنه نار جهنم في الحر فاجتنبوا ضرره قال القاضي عياض وكلا الوجهين ظاهر وحمله على الحقيقة أولى وقال ابن عبد البر القول الاول يعضده عموم الخطاب وظاهر الكتاب وهو أولى بالصواب انتهى وعلى تقدير حمله على الحقيقة ففيه أن النار مخلوقة الآن موجودة وهذا اجماع ممن يعتمد به إلا أن المعتزلة قالوا إنها انما تخلق يوم القيامة والأدلة السمعية متوافرة على خلاف ذلك ﴿ التاسعة ﴾ هذا المؤذن المبهم في حديث أبي ذر هو بلال كما ورد التصريح به في رواية الترمذي في جامعه وأبي عوانة في صحيحه ﴿ العاشرة ﴾ الفىء بفتح الفاء مهموز الظل الذى يكون بعله الزوال سمي بذلك لرجوعه من جهة المشرق إلى المغرب وأصل الفىء الرجوع والتلؤلؤ بضم التاء المثناة من فوق جمع تل بفتحها وهى الروابي المرتفعة وقال ابن بطال كل شىء بارز على وجه الأرض من حجر أو نبات أو غيره انتهى وهو خلاف المعروف ﴿ الحادية عشر ﴾ ظاهر قوله في حديث أبي ذر عند الشيخين أذن مؤذن رسول الله ﷺ فقال النبي ﷺ أبرد أن الأمر بالابراد راجع إلى الصلاة فقط لأن الأذان قد وقع وانقضى وفي روايتين أخريين للبخارى فأراد المؤذن أن يؤذن الظهر فقال أبرد وذلك يقتضى أن الأمر بالابراد راجع إلى الأذان أيضا وأنه منعه من الأذان في ذلك الوقت وقال البيهقي بعد ذكر الرواية الأولى وفي هذا كالدلالة على أن الأمر بالابراد كان بعد التأذين وأن الأذان كان في أول الوقت وقال شيخنا الامام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوى في المهمات كلام الرافعى يفهم أنه لا يستحب الابراد بالأذان وقد نقله ابن الزفعة

وفي طريق البخاري أن ذلك كان في سفره

في المطلب عن بعضهم (قلت) وينبغي بناء هذا على أن الأذان مشروع للوقت أو للصلاة فإن قلنا للوقت أذن وإن قلنا للصلاة فلا وقد بنى أصحابنا على هذا الخلاف في الأذان للفائقة فالجديد ورجحه الرافعي أنه لا يؤذن لها والقديم ورجحه النووي أنه يؤذن لها ونص الاملاء إن رجال الاجتماع طائفة يصلون معه أذن وإلا فلا قال أصحابنا الأذان في الجديد حق الوقت وفي القديم حق الفريضة وفي الاملاء حق الجماعة ويمكن الجمع بين الروايتين إما بحمل قوله في الرواية الأولى أذن على معنى أراد الأذان بكافسرتة الرواية الثانية وإما بحمل الأذان في الرواية الثانية على الإقامة فقوله فأراد أن يؤذن أي يقيم ويدل لذلك قوله في رواية الترمذي فأراد أن يقيم فقال أبرد وقال بعد قوله حتى رأينا في التلويح ثم أقام فصلى وكذا حكى ابن المرفعة في المطلب عن بعضهم أنه حمل تأخير الأذان هنا على الإقامة لكن في رواية أبي عوانة في صحيحه بعد قوله حتى رأينا في التلويح ثم أمره فأذن وأقام وهي دالة على أنه لم يكن أذن أولاً ولم يعتد بأذانه والله أعلم ﴿الثانية عشر﴾ استدلل البخاري بقوله في روايته كنا مع النبي ﷺ في سفر على مشروعية الأذان للمسافر وهو مذهب أبي حنيفة وسفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور والجمهور وهو رواية أشهب عن مالك وقال في رواية ابن القاسم لا أذان على مسافر إنما الأذان على من يجتمع إليه لتأذينه وروى عن طائفة من التابعين أنه يقيم المسافر ولا يؤذن منهم مكحول والحنن البصري والقاسم بن محمد وروى عن علي وعروة والثوري والنخعي إن شاء أذن وإن شاء أقام وفي الموطأ عن ابن عمر أنه كان لا يزيد على الإقامة في السفر إلا في الصبح فانه كان يؤذن لها ويقيم وقال عطاء إذا كنت في سفر فلم تؤذن ولم تقم فأعد الصلاة وقال مجاهد إذا نسي الإقامة في السفر أحاد قال ابن بطال والحجة لها قوله عليه الصلاة والسلام لارجلين أذنا وأقما قالا وأمره على الوجوب والعلماء على خلاف قول عطاء ومجاهد لأن الإيجاب

حوفيه حتى ساوى الظل التلول

وعن سعيد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

يحتاج إلى دليل لا منازع فيه وجمهور العلماء على أنه غير واجب في الحضر فالسفر
الذي قصر فيه الصلاة عن هيئتها أولى بذلك انتهى ﴿الثالثة عشر﴾ قوله حتى
وأينافيء التلول يدل على زيادة التأخير بالإيراد إذ التلول لا يظهر ظلها إلا بعد
تمكن النوى وطوله بخلاف الأشياء المنبسطة فإن ظهور ظلها سريع وقد ذكر
أصحابنا الشافعية أن الإيراد بالظهر يكون بقدر ما يبق للحيطان ظل يمشی فيه
الساعي للجماعة قالوا ولا ينبغي أن يؤخر عن النصف الأول من الوقت قال
الشافعي رحمه الله في الام ولا يبلغ بتأخيرها آخر وقتها فيصلبها جميعا معا ولكن
بقدر ما يعلم أنه يصلبها متمهلا فينصرف منها قبل آخر وقتها ليكون بين انصرافه
منها وبين آخر وقتها فصل وكذا قال الحنابلة وقد رما لكية التأخير بزيادة على ربع
القامة إلى نصف الوقت واختلفوا هل ينتهى بالإيراد إلى آخر الوقت أم لا فمنعه
أشهب واجازه ابن عبد الحكم ويدل له قوله في رواية البخاري حتى ساوى الظل
التلول وذكر أبو بكر بن العربي أن هذا الحديث حجة لأشهب لأنه عليه الصلاة
والسلام إنما أخر إلى أن كان للتلول والجدران فيء يستظل به وذلك في
وسط الوقت وفيه نظر لأن فيء التلول لا يستظل به إلا في آخر الوقت
وخلطه الجدران مع هذا لا معنى له فأنهم كانوا في السفر ولا جدران هناك
وزوى ابن أبي شيبه في مصنفه عن عمارة قال كانوا يصلون الظهر والظل قامة
وعن الحسن البصري إذا زال النوى عن طول الشيء فذاك حين تصلى الظهر
وعن ابراهيم النخعي ومحمد بن سيرين تصلى الظهر إذا كان الظل ثلاثة أذرع وعن
أبي مجاهد صليت مع ابن عمر الظهر فقست ظلي فوجدته ثلاثة أذرع

الحديث الثاني

وعن سعيد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

وَأَشْتَكْتُ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَتْ أَكُلْ بَعْضِي بَعْضاً فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ نَفْسٌ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٌ فِي الصَّيْفِ فَأَشَدَّ مَا يَكُونُ مِنَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ،

«اشتكت النار إلى ربها عز وجل فقالت أكل بعضي بعضاً فأذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف فأشد ما يكون من الحر من فيح جهنم» فيه فوائد (الاولى) استدلال به على أن قوله في الحديث المتقدم أن شدة الحر من فيح جهنم على حقيقته وهو قول الجمهور كما تقدم لكونه صرح فيه بشكوى النار إلى ربها من أكل بعضها بعضاً وإذنه لها بنفسين وأن شدة الحر من ذلك النفس وهذا لا يمكن معه الحمل على المجاز ولو حملنا شكوى النار على المجاز لأن الأذن لها في التنفس ونشأة شدة الحر عنه لا يمكن فيه التجوز والله أعلم (الثانية) أن قلت قوله في هذا الحديث أشد ما يكون من الحر من فيح جهنم أخص من قوله في الحديث المتقدم أن شدة الحر من فيح جهنم لأن شدة الحر بعضها أشد من بعض فقتضى هذا الحديث أنه لا يكون من فيح جهنم إلا ما هو أشد (قلت) لا يراد بأشد ما يكون من الحر التحقيق فإنه لا يصدق ذلك إلا على شيء يسير لا يوجد إلا في بعض أيام السنة وفي بعض البلاد فلا يؤمر حينئذ بالبراد بصلاة الظهر إلا في تلك الحالة ولا قائل به وإنما يراد بذلك التقريب فما قرب ما هو أشد جعل من الأشد أو يراد الأشد الذي يكون غالباً دون الأشد الذي لا يوجد إلا نادراً فيستوى حينئذ في هذا الموضع شدة الحر وأشد الحر وحكي ابن عبد البر في الاستذكار عن الحسن البصري أنه قال فما كان من يرد يهلك شيئاً فهو من زمهريرها وما كان من يسموم يهلك شيئاً فهو من حرها قال ابن عبد البر والشدة أي المذكورة في الحديث معنى قول الحسن انتهى فبين هذا الكلام أن ضابط شدة البرد والحر ما يهلك شيئاً والله أعلم (الثالثة) كون شدة الحر من فيح جهنم هل اقتضى

تأخير الصلاة لما في إيقاعها في تلك الحالة من المشقة أو أن الحالة التي ينتشر فيها أثر العذاب لا ينبغي التعبد بالصلاة فيها؟ ينبغي أن يكون الأول قول من يرى أن الإبراد رخصة فلو تكلف المشقة وصلى في أول الوقت لكان أفضل وإن يكون الثاني قول من يرى أنه الأفضل وقد يكون القائل بأنه الأفضل يعتبر المعنى الأول أيضاً ويقول تلك المشقة تقتضي مرجوحية الصلاة في تلك الحالة لما يحصل من الاضطراب السالب للخشوع وقد استشكل كون الحالة التي ينتشر فيها أثر العذاب لا ينبغي الصلاة فيها ويقال الصلاة سبب الرحمة فينبغي فعلها لطرده العذاب ولكن التعليل إذا جاء من الشارع يجب تلقيه بالقبول وإن لم ينهم معناه لكننا نرجح بهذا الاشكال المعنى الأول وهو أن ترك الصلاة في تلك الحالة إنما هو لما فيها من المشقة ويترجح مع ذلك تأخير الصلاة لسلب الخشوع ﴿الرابعة﴾ حكى ابن عبد البر وغيره خلافاً في قوله اشتكت النار إلى ربها فقال جماعة هو على الحقيقة وإنما تنطق بنطقها الذي ينطق الجلود وينطق كل شيء ولها لسان كما شاء اللهوا استشهدوا بقوله تعالى (يوم تقول لجنهم هل امتلأتم وتقول هل من مزيد) ويقول (سمعوا لها تغيظاً وزفيراً) وهذا في القرآن والسنة كثير وقال آخرون هو على الجواز كقوله شكى إلى جلي طول السرى في أمثلة لذلك كثيرة قال ابن عبد البر ولكلا القولين وجه ورجح جماعة الأول فقال القاضي عياض إنه الأظهر وقال القرطبي إنه الأولى وقال النووي إنه الصواب لأنه ظاهر الحديث ولا مانع من جملة على حقيقته فوجب الحكم بأنه على ظاهره ﴿الخامسة﴾ وفيه أن النار مخلوقة موجودة الآن وهو أمر قطعي للتواتر المعنوي وجه قال أهل السنة خلافاً لمن قال من المعتزلة إنها إنما تخلق يوم القيامة ﴿السادسة﴾ النفس بفتح الفاء أصله للانسان وذوات الروح وهو خارج من الجوف ودخل إليه من الهواء فشبه الخارج من حرارة جهنم ويردها إلى الدنيا بالنفس التي يخرج من جوف الانسان وقال القرطبي في شرح مسلم النفس التنفس وفيه نظر لأن النفس اسم والتنفس مصدر ﴿السابعة﴾ زاد في رواية البخاري ومسلم

وعن أنسٍ أَنَّهُ قَالَ (كُنَّا نَصَلِّي الْمَصْرَ ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قِبَاءِ
فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ

وأشد ما يجدون من الزمهرير وفي رواية لمسلم لما وجدتم من برد أو زمهرير فن
نفس جهنم (فإن قلت) فلم لا أخرت الصلاة في وقت شدة البرد كما أخرت في وقت
شدة الحر (قلت) شدة البرد تكون غالباً وقت الصبح ولا نزول إلا
بطلوع الشمس وارتفاع النهار فلو أخرت الصلاة لشدة البرد لخرجت عن وقتها
ولا سبيل إلى ذلك

الحديث الثالث

وعن أنسٍ أَنَّهُ قَالَ (كُنَّا نَصَلِّي الْمَصْرَ ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قِبَاءِ فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ
مُرْتَفِعَةٌ فيه فوائد (الأولى) كذا في الصحيحين وغيرهما من طريق مالك
عن الزهري عن أنسٍ وروى البخاري من طريق شعيب ابن أبي حمزة وصالح بن
كيسان ومسلم من طريق الليث بن سعد وعمر بن الحارث أربعهم عن الزهري
عن أنسٍ أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب
الذاهب إلى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة وذكر الدارقطني في العلل أن الصحيح
هذه الرواية الثانية وقال ابن عبد البر لم يختلف عن مالك أنه قال فيه إلى قباء ولم
يتابعه على ذلك أحد من أصحاب ابن شهاب وصائر أصحاب ابن شهاب يقولون
فيه ثم يذهب الذاهب إلى العوالي وهو الصواب عند أهل الحديث والمعنى في
ذلك متقارب وقال القاضي عياض قوله في حديث مالك ثم يذهب الذاهب إلى قباء
كذا رواه الموطأ عنه قال الدارقطني هذا مما انتقد على مالك ولم يتابع عليه لأنه
أوقفه وقال إلى قباء وخالفه فيه عدد كثير فقالوا العوالي قال غيره مالك أعلم
ببلده وأمكنها من غيره وهو أثبت في ابن شهاب ممن سواه وقد رواه بعضهم

عن مالك إلى العوالي كما قالت الجماعة ورواه ابن أبي ذئب عن الزهري فقال
إلى قباء كما قال مالك انتهى وبين الدارقطني في العلل أنه اختلف على ابن أبي ذئب
في ذلك وحكى ابن بطل عن البزار أنه قال الصواب ما اجتمعت عليه الجماعة
وهو مما يعد على مالك أنه وهم فيه قال ابن بطل وقد روى خالد بن مخلد عن مالك
إلى العوالي كما رواه أصحاب ابن شهاب ذكره الدارقطني فلم يهم فيه مالك انتهى
والذي وقفت عليه في علل الدارقطني ورواه خالد بن مخلد وعبد الله بن نافع عن
مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً أيضاً انتهى فلم يحكم عن خالد بن مخلد أنه روى عن
مالك إلى العوالي وإنما خالف الأكثرين في تصريحه بالرفع والله أعلم وقول من قال إن
مالك كوقفه أي من جهة اللفظ وأما في الحكم فهو مرفوع بناء على المرجح أن قول
الصحابي كنا تفعل كذا حكمه الرفع وإن لم يصرح بإضافة ذلك إلى عصر النبي
ﷺ وقد ذهب إلى ذلك أبو عبد الله الحاكم من المحدثين والامام غفر الدين الرازي
من أهل الأصول وقواه النووي لكن ذهب الخطيب البغدادي وابن الصلاح
إلى أنه موقوف كما إذا لم يضاف إلى عهد النبي ﷺ ﴿الثانية﴾ ﴿قباء بضم
القاف وبالباء الموحدة موضع على ثلاثة أميال من المدينة وأصله اسم أبر هناك
وفيه المد والقصر والصرف وعدمه والتذكير والتأنيث والأفصح فيه المد
والصرف والتذكير والظاهر أنه من جملة العوالي فإنها القرى التي حول المدينة
من جهة أعلاها وذكر ابن عبد البر والقاضي عياض أن أدناها ميلان وأبعدها
ثمانية وفي رواية للبخاري وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحوه
وروى البيهقي هذه الرواية بلفظ وبعد بدل بعض وقال هذا من قول الزهري
وفي رواية علقها البخاري وأسندها البيهقي وبعد العوالي أربعة أميال أو ثلاثة
وفي سنن أبي داود عن الزهري والعوالي من المدينة على ستة أميال ﴿الثالثة﴾
فيه الرد على من قال أنه لا يدخل وقت العصر إلا بصيرورة ظل الشيء مثليه
وهو قول أبي حنيفة فإنه لو كان كذلك لما وصل المصلي بالمدينة إلى قباء إلا بعد
زول الشمس وأكد من ذلك الرواية الأخرى التي قال فيها إلى العوالي ولا
صيا الرواية التي قال فيها والعوالي من المدينة على ستة أميال وقد خالفه في ذلك

الجمهور حتى صاحبه فقالوا بدخول وقت العصر بصيرورة ظل الشيء مثله غير ظل
الاستواء بل قال الاصطخري من الشافعية بخروج وقت العصر بصيرورة ظل
الشيء مثليه كما هو ظاهر حديث جبريل عليه السلام وحمله الجمهور على خروج
وقت الاختيار (الرابعة) وفيه استحباب تقديم صلاة العصر في أول وقتها
وبه قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور خلافا للحنفية فانهم قالوا باستحباب
تأخيرها وذهب إليه طائفة من السلف وحاول الطحاوي تأويل هذا الحديث وأنه
لا يدل على التعجيل لجواز أن يكون والشمس مرتفعة قد اصفرت فروى عن
عاصم بن عمر بن قتادة عن أنس أنه قال ما كان أحد أشد تعجيلا لصلاة العصر
من رسول الله ﷺ إن كان أبعد رجلين من الأنصار دارا من مسجد رسول
الله ﷺ لأبو لبابة ابن عبد المنذر أخو بني عمرو بن عوف وأبو عبيس بن حبر
أحد بني حارثة دار أبي لبابة بقاء ودار أبي عبيس في بني حارثة ثم إن كانا ليصليان
مع رسول الله ﷺ العصر ثم يأتيان قومهما وما صلوا لتبكير رسول الله صلى
الله عليه وسلم بها ثم روى عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال
كنا نصلّي العصر ثم يخرج الانسان إلى بني عمرو بن عوف فيجدهم يصلون العصر
ثم روى حديث الزهري عن أنس هذا ثم روى عن أبي الأبيض قال حدثنا أنس بن
مالك قال كان رسول الله ﷺ يصلّي بنا العصر والشمس بيضاء ثم أرجع إلى قومي
في ناحية المدينة فأقول لهم قوموا فصلوا فان رسول الله ﷺ قد صلى ثم قال
الطحاوي فقد اختلف عن أنس في هذا الحديث فكان ما روى عاصم بن عمر
ابن قتادة واسحاق بن عبد الله وأبو الأبيض عنه يدل على التعجيل بها لأن في
حديثهم أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلّيها ثم يذهب الذهاب إلى المكان الذي ذكروا
فيجدهم لم يصلوا العصر ونحن نعلم أن أولئك لم يكونوا يصلونها إلا قبل انصرار
والشمس فهذا دليل التعجيل وأما رواية الزهري عن أنس فقد يجوز أن يكون
والشمس مرتفعة قد اصفرت فقد اضطر بحديث أنس لأن معنى ما روى الزهري
منه بخلاف ما روى اسحاق وعاصم وأبو الأبيض عنه هذا كلام الطحاوي
وفيه نظر من أوجه أحدها أن هذا الاحتمال الذي ذكره من كونه يأتيهم والشمس

مرتفعة قد اصفرت يردده قوله في رواية أبي داود عن قتيبة عن الليث عن الزهري عن أنس والشمس مرتفعة حبة كذا رواه البيهقي في سننه من طريق ابن داسة عن أبي داود وقيل في المعرفة وفي رواية الليث فيأتيها والشمس مرتفعة حبة انتهى وحياتها بقاء حرها ولونها وهذا يناقض أن تكون قد اصفرت ثانيهما لو لم ترد هذه النغطة وهي حبة وكان ارتفاعها لا يناقض صفرتها على ما قرره الطحاوي فذلك لا يحصل مقصوده لأن المصلى مع النبي ﷺ بالمدينة إذا وصل إلى قباء التي هي على ثلاثة أميال والشمس مرتفعة فذلك دليل التعجيل ولو كانت الشمس مصفرة ولا سيما الرواية التي فيها العوالي وقتها أنها على أربعة أميال وفي رواية ستة أميال ولو لم يعجل بالصر أول وقتها لما وصل إلى هذه المسافة إلا بعد الغروب (ثالثها) كيف يجعل حديث أنس مضطرباً مع أن الروايات عنه لم يتحقق اختلافها وغاية ما ذكره أن رواية الزهري عن أنس تحتمل مخالفة رواية الباقرين وقد صرح هو بذلك في قوله فقد يجوز أن يكون والشمس مرتفعة قد اصفرت ومع احتمال المخالفة والموافقة لا يكون اضطراباً بل الواجب حمل الرواية المحتملة على الروايات المصروفة وجعلها على نسق واحد لا اختلاف بينها ولا تضاد وكيف نجيء إلى الرواية التي هي صريحة في المقصود لا تحتمل التأويل فزدها بورود رواية أخرى تحتمل أن تخالفها احتمالاً مرجوحاً بل لو كان احتمال المخالفة راجحاً لكان الواجب الحمل على المرجوح ليوافق بقية الروايات فكيف واحتمال المخالفة هو المرجوح أو الاحتمالان مستويان إن تنزلنا، والواقف على كلام الطحاوي في هذا الموضوع يفهم منه التعصب ببدىء الرأي لأنه ذكر أولاً أن رواية الزهري عن أنس محتملة لأن تكون الشمس اصفرت ثم أنه نزل هذا الاحتمال منزلة المجزوم به وقال فقد اضطرب حديث أنس ثم جزم بأن معنى ما روى الزهري بخلاف ما رواه غيره مع قوله أولاً أنه يحتمل المخالفة فقط ثم ذكر الطحاوي حديث أبي الأبيض عن أنس قال كان رسول الله ﷺ يصلي صلاة العصر والشمس بيضاء حلقة وقال ذلك دليل على أنه قد كان يؤخرها ثم ذكر أنه روى عن النبي ﷺ أنه كان يصليها والشمس مرتفعة بيضاء تقية قدر ما يسير

وعن عروة عن عائشة قالت : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يُصلي العصر قبل أن تخرج الشمس من حُجرتي طالعة ،

الراكب فرسخين أو ثلاثة فذكر أنه دليل على التأخير أيضا وهذا من أعجب
العجب والله أعلم

الحديث الرابع

عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يصلي العصر قبل أن تخرج
الشمس من حجرتي طالعة فيه فوائد (الاولى) الحجرة بضم الحاء المهملة
واسكان الجيم البيت وكل موضع حجر عليه الحجارة فهو حجرة قاله في المشرق
وأصله كما ذكر في الصحاح حظيرة للابل وقوله طالعة منصوب على الحال وهي
حال مؤكدة لأنها لا تخرج من الحجرة إلا طالعة والمراد بالشمس شعاعها وهو
معنى قوله في رواية الشيخين من طريق مالك أيضا كان يصلي العصر والشمس
في حجرتها قبل أن تظهر أي تعلوا على الحيطان وللحديث في الصحيحين وغيرها
الفاظ أخرى متفقة المعنى وفي رواية للبيهقي والشمس في قعر حجرتي وفي هذه
الرواية زيادة فانه لا يلزم من كون الشمس في الحجرة أن تكون في قعرها
(الثانية) فيه دليل على تعجيل صلاة العصر في أول وقتها أيضا وبه قال الجمهور
كما تقدم قال الشافعي رحمه الله وهذا من أين ماروى في أول الوقت لأن حجر أزواج
النبي ﷺ في موضع منخفض من المدينة وليست بالواسعة وذلك أقرب لها من
أن ترتفع الشمس منها في أول وقت العصر وقال النووي في شرح مسلم وكانت
الحجرة ضيقة العرصة قصيرة الجدار بحيث يكون طول جدارها أقل من مسافة
العرصة بشيء يسير فإذا صار ظل الجدار مثله دخل وقت العصر وتكون
الشمس بعد في أواخر العرصة لم يرتفع النوى في الجدار الشرقي وكل الروايات محمولة
على ما ذكرناه انتهى وما ذكره النووي من أن العرصة كانت ضيقة قد
تقدم في كلام الشافعي الإشارة إليه في قوله وليست بالواسعة وصرح به الخطابي

وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ: «مَلَأَ اللَّهُ
بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا كَمَا حَبَسُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ
الشَّمْسُ»

وغيره وقال القرطبي في معنى الحديث أنه عليه الصلاة والسلام كان ينصرف من
صلاة العصر والشمس في وسط الحجرة لم يصعد فيئها في جدرها وذلك لسعة
ساحتها وقصر جدرانها انتهى وما ذكره من سعة ساحتها خلاف المعروف
ولا يتوقف بقاء الشمس فيها أول وقت العصر على سعة ساحتها بل يحصل
ذلك بأن تكون العرصة أوسع من طول الجدار بشيء يسير كما تقدم عن النووي
وذلك لا يصيرها واسعة وما ذكرته من دلالة هذا الحديث على التعجيل بصلاة
العصر قد فهمته عائشة رضي الله عنها واستدل به على ذلك وفهمه عروة بن الزبير
رواية عنها وأنكر به علي بن عمر بن عبد العزيز تأخير صلاة العصر وهو متفق
عليه بين العلماء وشذ الطحاوي ففاضل عن مذهبه في تأخير العصر بأن حاول أن
هذا الحديث لا دلالة له على ذلك فقال قد يحتمل أن يكون ذلك كذلك وقد أخرج العصر
لقصر حجرتها فلم تكن الشمس تنقطع عنها إلا بقرب غروبها فلا دلالة في هذا الحديث
على تعجيل العصر انتهى وهذا الذي ذكره لا يمكن مع ضيق الحجرة وهو المعروف
من صفتها كما تقدم والله أعلم ﴿الثالثة﴾ قال ابن عبد البر وفيه دليل على قصر
بنيانهم وحيطانهم لأن الحديث إنما قصد به تعجيل العصر وذلك إنما يكون مع
قصر الحيطان ثم ذكر عن الحسن البصري أنه قال كنت أدخل بيوت النبي ﷺ
وأنا محتمل فأناال سقفا بيدي وذلك في خلافة عثمان رضي الله عنه

الحديث الخامس

وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ يوم الخندق ما لهم ملا
الله بيوتهم وقبورهم نارا كما حبسونا عن صلاة الوسطى حتى غابت الشمس فيه
فوائد ﴿الأولى﴾ يوم الخندق إحدى غزواته ﷺ ويقال له يوم الأحزاب
وقد عبر به في رواية مسلم وفي هذا الحديث والمشهور أنه كان في السنة الرابعة

وقيل في الخامسة وليس المراد يوم الخندق يوما يعينه بل هو إشارة إلى
 الغزاة كما يقال يوم بدر ويوم أحد ونحو ذلك وسمى بذلك للخندق
 الذي حفر حول المدينة وهو فارسي معرب وأصله كندة أي محفور
 ﴿الثانية﴾ الغمائر في قوله ما لهم ملائكة يوتهم وقبورهم يعود على المشركين
 الذين شغلوا عن الصلاة بمقاتلتهم وهودعاه بدليل قوله في رواية الترمذي اللهم
 املا قبورهم ويوتهم نارا ففيه جواز الدماء على المشركين بمثل هذا وفي رواية
 أبي عوانة في صحيحه ويطونهم وفي رواية البخاري في التفسير ملائكة قبورهم
 ويوتهم أو أجوافهم شك يحيى نارا وفي رواية لمسلم ملائكة قبورهم نارا أو يوتهم
 أو بطونهم شك شعبة في البيوت والبطون ﴿الثالثة﴾ مقتضى هذا الحديث
 أنه استمر اشتغاله بقتال المشركين حتى غابت الشمس ويعارضه ما في صحيح مسلم
 عن ابن مسعود أنه قال حبس المشركون رسول الله ﷺ عن صلاة العصر حتى
 احمرت الشمس أو اصفرت فقال رسول الله ﷺ شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة
 العصر ملائكة أجوافهم وقبورهم نارا أو حشى الله أجوافهم وقبورهم نارا ومقتضى
 هذا أنه لم يخرج الوقت بالكلية وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة
 انحبس انتهى إلى ذلك الوقت أي الحمرة أو الصفرة ولم تقع الصلاة إلا بعد المغرب
 وقد يكون ذلك للاشتغال بأسباب الصلاة أو غيرها انتهى وروى ابن حبان في
 صحيحه عن حذيفة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول يوم الخندق
 شغلونا عن صلاة العصر ملائكة قبورهم ويوتهم نارا أو قلوبهم قال ولم يصلها
 يومئذ حتى غابت الشمس فقد يفهم من هذا اللفظ الأخير أنه لم يؤخر بعد المغيب
 سوى الصلاة فقط مع تقديم الأسباب على خروج الوقت وهذا يؤيد الجواب
 المتقدم ويمكن أن يجاب بجواب آخر وهو أن وقعة الخندق بقيت أياما فأخر
 في بعضها الصلاة إلى الحمرة أو الصفرة وفي بعضها إلى الغروب ويؤيده أن راوى
 التأخير إلى الغروب غير راوى التأخير إلى الحمرة أو الصفرة على أن لفظ رواية
 ابن ماجه لحديث ابن مسعود حتى غابت الشمس ﴿الرابعة﴾ مقتضى هذه الرواية
 المشهورة أنه لم يفت غير العصر وفي الموطأ الظهر والعصر وفي جامع الترمذي

عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن المشركين شغلوا رسول الله ﷺ عن أربع صلوات يوم الخندق الحديث وقال ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله قال ابن العربي إلى الترجيح وقال الصحيح أن النبي ﷺ شغل عنها رسول الله ﷺ واحدة وهي العصر وقال النووي طريق الجمع بين هذه الروايات أن وقعة الخندق بقيت أياماً فكان هذا في بعض الأيام وهذا في بعضها ﴿الخامسة﴾ قال النووي وأما تأخير النبي ﷺ صلاة العصر حتى غربت الشمس فكان قبل زول صلاة الخوف قال العلماء يحتمل أنه أخرها نسياناً لا عمداً وكان السبب في النسيان الاشتغال بأمر العدو ويحتمل أنه أخرها عمداً للاشتغال بالعدو وكان هذا عذراً في تأخير الصلاة قبل زول صلاة الخوف وأما اليوم فلا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها بسبب العدو والقتال بل يصلى صلاة الخوف على حسب الحال ولها أنواع معروفة في كتب الفقه انتهى وقال القاضي عياض بعد ذكره الاحتمالين المتقدمين وذهب مكحول إلى تأخير صلاة الخوف إذا لم يمكن أدائها معه إلى وقت الأمن على ظاهر هذا الحديث والصحيح الذي عليه الجمهور صلاتها على سنتها إذا أمكن فإن لم يستطع فبحسب قدرته ولا يؤخرها ثم قال وقيل فيه وجه آخر أن يكونوا على غير وضوء فلم يمكنهم ترك ما هم فيه للوضوء والتيمم ولا الصلاة دون طهارة وتقل القرطبي التأخير على ظاهر هذا الحديث عن مكحول والشاميين ﴿السادسة﴾ قوله عن الصلاة الوسطى كذا الرواية وهو من إضافة الموصوف إلى صفته نحو قوله تعالى (وما كنت بجانب الغربي) ومذهب الكوفيين جوازه ومنعه البصريون وأولوا ما كان نحو هذا بأن قدروا فيه موصوفاً محذوفاً بالتقدير عندهم في الآية (وما كنت بجانب الغربي) وفي الحديث حبسوا عن الصلاة الوسطى أي عن فعل الصلاة الوسطى ﴿السابعة﴾ الوسطى فعل واختلفوا هل هو فعل من العدد المتوسط وهو مساوي في البعد لكل واحد من الطرفين أي بين هذه الصلاة متوسطة في العدد بين شيء قبلها وشيء بعدها أو من الوسط وهو القاضل ومنه قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) فالمراد بكونها وسطى أي

فصل قولان مشهوران وعلى الأول فذكر بعضهم احتمالين في قوله تعالى
 ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾ أحدهما أن قوله حافظوا على الصلوات
 يدل على ثلاثة من الصلوات إذ اقل الجمع ثلاثة على الأصح وقوله والصلاة
 الوسطى يدل على صلاتين أحدهما من جوهر اللفظ إذ العطف يقتضى المغايرة
 والآخرى من لازمه إذ لا يمكن أن يكون المجموع من هذه الصلاة ومن الصلوات
 المذكورة قبلها وسط فلا بد من ضم أخرى إليها حتى تصير خمسة فيكون لها
 وسط (ثانيهما) أن قوله حافظوا على الصلوات يتناول الصلوات الخمس وقوله والصلاة
 الوسطى من عطف الخاص على العام وهو دال على شرفه والاهتمام به وهذا
 الثانى أرجح وهذا الخلاف مبنى على مسألة أصولية ذكرها الرويانى فى البحر
 عن والده وهى أن اللفظ العام اذا عقب بذكر من كان من حق العموم أن
 يتناوله هل يدل هذا التخصيص على أنه غير مراد باللفظ العام إذ لو كان داخلا
 تحته لم يكن للأفراد فائدة أو هو داخل فى العموم وفائدته التأكيد ومثله
 بهذه الآية الكريمة وقال الطحاوى قال قوم سميت صلاة العصر الوسطى لأنها
 بين صلاتين من صلاة الليل وصلاتين من صلاة النهار وقال آخرون ما روينا عن
 عبيد الله بن محمد بن عائشة قال ان آدم عليه السلام لما تليت عليه عند الفجر صلى
 ركعتين فصارت الصبح وفدى اسحاق عند الظهر فصلى ابراهيم عليه السلام
 أربعاً فصارت الظهر وبعث عزيز فقبل كم لبث فقال يوماً فرأى الشمس فقال أو
 بعض يوم فصلى أربعاً فصارت العصر وغفر لداود عليه السلام عند المغرب
 فقام يصلى أربع ركعات فجهد فجلس فى الثالثة فصارت المغرب ثلاثاً وأول من
 صلى العشاء الآخرة نبينا ﷺ فلذلك قالوا الصلاة الوسطى هى صلاة العصر قال
 الطحاوى فهذا عندنا معنى صحيح لأن أولى الصلوات ان كانت الصبح وآخرها
 العشاء الآخرة فالوسطى فيما بين الأولى والأخيرة وهى العصر انتهى وقال
 القاضى عياض ذكر الوسطى إما أن يراد به التوسط فى الركوع والسجود أو
 فى العدد أو فى الزمان فأما الركوع والسجود فان حكم الصلوات فيها واحد فهذا
 القسم لا يراعى للاتفاق عليه وأما القسمان الآخران فان راعينا العدد أدى الى

وفي طريق البخاري (وهي صلاة العصر) ولمسلم (شفلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر)

مذهب قبضة بن ذؤيب أنها المغرب لأن أكثر أعداد الصلوات أربع ركعات وأقلها اثنتان والوسط ثلاث فهي المغرب وإن راعينا الأوسط في الزمان كان الآيين أن الصحيح أحد قولين إما الصبح وإما العصر فاما الصبح فانا إذا قلنا أن ما بين الفجر وطلوع الشمس ليس من النهار ولا من الليل كانت هي الوسطى لأن الظهر والعصر من النهار والمغرب والعشاء من الليل وبقي وقت الصبح مشتركا فهو وسط بين الوقتين وعلى القول بأن ذلك الزمان من النهار يكون الأظهر أن الوسطى العصر لأن الصبح والظهر سابقتان للعصر والمغرب والعشاء متأخران عن العصر فهي أدأ وسط بينهما انتهى وقال أبو العباس القرطبي لا يصلح هذا الذي ذكر أن يكون سببا للخلاف فيها إذ لا مناسبة لما ذكر لكون هذه الصلاة أفضل وأؤكد من غيرها أما أعداد الركعات فالمناسب هو أن يكون الرابعة أفضل لأنها أكثر ركعات وأكثر عملا والقاعدة أن ما أكثر عمله أكثر ثوابه وأما مراعاة أعداد الصلوات فيلزم منه أن تكون كل صلاة هي الوسطى وهو الذي أبطلناه وأيضا فلا مناسبة بين ذلك وبين أكثرية الثواب وأما اعتبارها من حيث الأزمان فغير مناسب أيضا لأن نسبة الصلاة إلى الزمان كلها من حيث الزمانية واحدة فإن فرض شيء يكون في بعض الأزمان أفضل فذلك لا يخرج عن الأزمان قال والذي يظهر لي أن السبب في خلافهم فيها باختلافهم في مفهوم الكتاب والسنة وساق الكلام على ذلك وقال الشيخ زكي الدين المنذرى في المراد بالوسطى ثلاثة أقوال أحدها أوسط الصلوات مقدارا والثاني أنها أوسطها محلا والثالث أنها أفضلها وأوسط كل شيء أفضله فمن قال الوسطى الفضلى جاز لكل مذهب أن يدعيه ومن قال مقدارا فهي المغرب لأن أقلها ركعتان وأكثرها أربع ومن قال محلا ذكر كل واحد مناسبة توجه بها قوله ثم حكى مذاهب العلماء فيها كما سيأتي ﴿النامنة﴾ في صحيح البخاري وهي صلاة العصر وفي صحيح مسلم شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر

وهي حجة واضحة لمن قال ان الصلاة الوسطى هي صلاة العصر قال الترمذي وهو قول أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم وعزاه الجمهور أيضا لماوردى والبغوي وابن عطية وغيرهم وبه قال أبو حنيفة وصاحبه وأحمد وداود وابن المنذر وابن حبيب من المالكية ولماوردى من الشافعية وحكاه ابن المنذر عن علي وأبي هريرة وأبي أيوب الأنصاري وزيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري وابن عمر وابن عباس وعبيدة السلماني والحسن البصري والضحاك بن مزاحم وحكاه الخطابي عن عائشة وحفصة وحكاه البيهقي عن أبي بن كعب وعبد الله بن عمرو وحكاه النووي في شرح مسلم عن ابن مسعود وإبراهيم النخعي وقتادة والكلبي ومقاتل والقول الثاني أنها الصبح حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وعائشة وعكرمة وطاوس وعطاء ومجاهد وحكاه الخطابي عن أبي موسى الأشعري وجابر بن عبد الله والمكيين وحكاه البيهقي عن أنس بن مالك وحكاه النووي عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل والربيع بن أنس وبه قال مالك والشافعي كما نص عليه جمهور أصحابه نعم قال لماوردى من مذهب الشافعي أنها العصر لصحة الأحاديث فيه قال وإنما نص على أنها الصبح لأنه لم تبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر ومذهبه اتباع الحديث وأما نقل ابن عبد البر والقاضي عياض عن الشافعي أنه يقول إنها العصر فهو وهم أو مؤول على ما تقدم عن لماوردى وحكى الإمام نحر الدين الرازي في تفسيره عن علي بن أبي طالب أنها الصبح وهي رواية عنه ذكرها مالك في الموطأ أنه بلغه أن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس كانا يقولان الصلاة الوسطى صلاة الصبح قال مالك وذلك رأيي وقال ابن عبد البر لا خلاف عن علي من وجه صحيح أنها العصر. قال وقد روى من حديث حسين ابن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي أنه قال في الصلاة الوسطى صلاة الصبح قال وحسين هذا متروك الحديث مدينى ولا يصح حديثه بهذا الإسناد قال وقال قوم ان ما أرسله مالك في الموطأ عن علي أخذه من حديث ضميرة هذا لأنه لا يوجد عن علي إلا من حديثه والصحيح عن علي من وجوه شتى صحاح أنه قال في الصلاة الوسطى صلاة العصر (القول الثالث) أنها صلاة

الظاهر ورواه أبو داود في سننه عن زيد بن ثابت قال ابن المنذر ورويناه عن ابن عمر
 وطائفة وعبد الله بن شداد ورواه البيهقي عن أسامة بن زيد وأبي سعيد الخدري وابن
 عمرو وهو رواية عن أبي حنيفة (الرابع) أنها المغرب قاله قبيصة بن ذؤيب وهو رواية
 عن قتادة (الخامس) أنها العشاء حكاه أبو الطيب سهل بن محمد بن سليمان عن بعضهم
 وإلى ذهب علي بن أحمد النيسابوري في تفسيره (السادس) أنها إحدى الخمس مبينة
 واستأثر الله بعلمها قاله الربيع بن خثيم وحكى عن سعيد بن المسيب ونافع وشرح
 ومال إليه أبو الحسن بن الفضل المقدسي ومحمد القاضي أبو بكر بن عربي قال لأن
 الأحاديث التي ساقها الترمذي لم يصححها وبعارضها حديث مائة (قلت) قد
 صحح البخاري وغيره حديث علي (السابع) أنها جميع الخمس حكاه النقاش في تفسيره
 عن معاذ بن جبل وعبد الرحمن بن غنم وحكاه أبو العباس القرطبي عن معاذ
 وقال لأنها أوسط الدين وضعفه القاضي عياض وقال النووي وهو ضعيف
 أو غلط لأن العرب لا تذكر الشيء منصلا ثم تحمله وإنما تذكره مجلا ثم تفصله
 أو تفصل بعضه تليها على فضيلته وقال القرطبي: إنه أضعف هذه الأقوال لأنه
 يؤدي إلى خلاف عادة التصاحح من أوجه (أحدها) فذكر ما تقدم عن النووي
 (ثانيها) أن التصحاح لا يطلقون لفظ الجمع ويعطفون عليه أحد مفرداته ويريدون
 بذلك المفرد ذلك الجمع فإن ذلك في غاية العي والالباس (ثالثها) أنه لو أراد بالصلاة
 الوسطى الصلوات لكان كأنه قال حافظوا على الصلوات والصلوة ويريد بالثاني
 الأول ولو كان كذلك لما كان فصيحاً في لفظه ولا صحيحاً في معناه إذ لا يحصل
 باللفظ الثاني تأكيد الأول لأنه معطوف عليه ولا يفيد معنى آخر فيكون حشواً
 وحمل كلام الله على شيء من هذه الثلاثة غير مسوغ ولا جائز انتهى ومال
 إلى عبد البر إلى هذا القول فقال في التمهيد كل واحدة من الخمس وسطى لأن قبل
 كل واحدة منهن صلاتين وبعدها صلاتين والمحافظة على جميعهن واجب (الثامن)
 أنها صلاة الجمعة حكاه الماوردي وغيره وضعفه القاضي عياض والنووي بأن
 المتيهم من الإساءة بالمحافظة عليها إنما هو لأنها معرضة للضياع وهذا لا يليق

بالجمعة فإن الناس يحافظون عليها في العادة أكثر من غيرها لأنها تأتي في الأسبوع مرة بخلاف غيرها (قلت) ويمكن أن يقال إن المفهوم من الإيلاء بالمحافظة عليها كونها أفضل من غيرها وأشد تأكدا فيخشى من ناقبة إضاعتها والتفريط فيها أكثر من غيرها وهذا موجود في الجمعة والله أعلم ﴿التاسم﴾ أنها الجمعة في يوم الجمعة وفي سائر الأيام الظهر حكاه أبو بكر محمد بن مقسم في تفسيره عن علي بن أبي طالب ﴿العاشر﴾ أن الصلاة الوسطى صلاتان العشاء والصبح حكاه ابن مقسم في تفسيره عن أبي الدرداء ﴿الحادي عشر﴾ أنهما صلاتان أحدهما ثابتة بالقرآن وهي الصبح والآخرى ثابتة بالسنة وهي العصر ذهب إليه أبو بكر الأبهري المالكي وهو أخص من القول الذي قبله ﴿الثاني عشر﴾ أنها الجماعة في سائر الصلوات حكاه الماوردي في تفسيره ﴿الثالث عشر﴾ أنها صلاة الخوف قال الحافظ شرف الدين الدمياطي في كتابه كشف المغطى في تبين الصلاة الوسطى حكاه لنا من يوثق به من أهل العلم ﴿الرابع عشر﴾ أنها الوتر ذهب إليه الإمام علم الدين السخاوي كما نقله الدمياطي ﴿الخامس عشر﴾ أنها صلاة عبد الأضحى ﴿السادس عشر﴾ أنها صلاة عبد الفطر قال الدمياطي حكاهما لنا من وقف عليهما في بعض الشروح المطولة ﴿السابع عشر﴾ أنها صلاة الأضحى حكى الدمياطي عن بعض شيوخه الفضلاء أنه قال أظنني وقفت عليه قال ثم تردد فيه قال النووي بعد حكاية الأقوال الثمانية المبدوء بها والصحيح من هذه الأقوال قولان العصر والصبح وأصحهما العصر للأحاديث الصحيحة ومن قال هي الصبح يتأول الأحاديث على أن العصر تسمى وسطى ويقول أنها غير الوسطى المذكورة في القرآن وهذا تأويل ضعيف ومن قال أنها الصبح يحتج بأنها تأتي في وقت مشقة بسبب برد الشتاء وطيب النوم في الصيف والناس وفور الأعضاء وغفلة الناس غفست بالمحافظة عليها لكونها معرضة للإضياع بخلاف غيرها ومن قال إنها العصر يقول إنها تأتي في وقت اشتغال الناس بمعاشهم وأعمالهم انتهى ﴿التاسعة﴾ استدلل به على أن الوتر ليس بواجب لأنه لو كان واجبا لكانت الصلوات ستا فلا تكون واحدة منهن وسطا وهو مبني على

وفيه ثم صلاها بين العشاين المغرب والعشاء

أن الوسطى هنا من العدد وأنها صلاة واحدة ﴿العاشرة﴾ إيراد المصنف رحمه الله لهذا الحديث في باب المواقيت استطراد لما ذكر وقت العصر ذكر فضلها وكذا فعل غيره من الفقهاء ويمكن أن يكون له مدخل في المواقيت لانه لما دل على فضلها دل على المحافظة عليها في وقتها فيكون ذلك تأكيذا لأمر الوقت والله أعلم ﴿الحادية عشر﴾ قوله في رواية مسلم ثم صلاها بين العشاين المغرب والعشاء دليل على أنه لا يجب مراعاة الترتيب في قضاء الفائتة بل له تقديم الحاضرة فانه يقتضى أنه صلى المغرب قبل أن يصلى العصر وبهذا قال الشافعي فلم يوجب الترتيب لكنه جعله الأفضل وذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد إلى وجوب الترتيب ويعارض هذا الحديث ما في صحيح مسلم عن جابر في هذه القصة فصلى رسول الله ﷺ العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب وهذا صريح في مراعاة الترتيب فلمعلمهما قضيتان ولعله أراد في حديث علي بن رضى العشاين بناء على أن وقت المغرب مضيق فبين وقتها ووقت العشاء حينئذ زمن صلى فيه العصر لكن يلزم على هذا الجواب اخراج المغرب عن وقتها مع القول بتضييقه والمائل بوجوب الترتيب قد يجيب عن حديث علي بأنها واقعة عين محتملة فمن الجائز أن يكون ضاق وقت المغرب وخشى فواتها لو اشتغل بالعصر فاحتاج لترك الترتيب لضيق الوقت وبدأ بالمغرب وهذه الصورة وهي ما إذا ضاق وقت الحاضرة وافق الحنفية والحنابلة على سقوط الترتيب فيها وفي رواية عن أحمد وجوب الترتيب مع ضيق الوقت أيضا وحكى ذلك عن بعض السلف وهو المشهور من مذهب مالك وقال ابن وهب يبدأ بصاحبة الوقت في هذه الصورة وقال أشهب يخير بينهما والاحسن في الجمع بين الحديثين أنه عليه الصلاة والسلام صلى المغرب أولا فاسيا أنه ترك العصر ثم تذكرها بعد فراغه من المغرب فصلاها ثم أعاد صلاة المغرب فصدق أنه صلى العصر قبل المغرب وأنه صلى المغرب قبل العصر لأنه صلى المغرب مرتين ويدل لهذا ما رواه الامام

وَهَنَ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
«الَّذِي تَقْوَتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ» زَادَ أَبُو مُسْلِمٍ
الْكَشِّيُّ «وَهُوَ قَاعِدٌ» وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ مِثْلَ حَدِيثِ نَافِعٍ

أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ أَبِي جَمْعَةَ حَبِيبِ بْنِ سَبَاعٍ وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ إِنْ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَامَ الْأَحْزَابَ صَلَّى الْمَغْرِبَ فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ هَلْ عَلِمَ أَحَدُكُمْ
أَنِّي صَلَّيْتُ الْعَصْرَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ فَصَلَّى
الْعَصْرَ ثُمَّ أَطَادَ الْمَغْرِبَ وَرَوَى أَبُو يَعْلَى الْمُوصِلِيُّ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا وَهُوَ مَعَ الْإِمَامِ فَلْيَصِلْ مَعَ الْإِمَامِ
فَإِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ فَلْيَعِدْ الصَّلَاةَ الَّتِي نَسِيَ ثُمَّ لْيَعِدْ الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّاهَا مَعَ الْإِمَامِ
وَرَوَى مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عُمَرَ ﴿الثَّانِيَةَ عَشَرَ﴾ وَفِيهِ إِطْلَاقُ الْعِشَاءِ عَلَى الْمَغْرِبِ
وَالْعِشَاءِ وَقَدْ أَنْكَرَهُ بَعْضُهُمْ لِأَنَّ الْمَغْرِبَ لَا تَنْسَى عِشَاءً قَالَ التَّوَوِيُّ وَهَذَا غَلَطٌ
لِأَنَّ التَّنْبِيْهَ هُنَا لِلتَّغْلِيْبِ كَالْأَبْوَيْنِ وَالْقَمْرَيْنِ وَالْعَمْرَيْنِ وَنَظَائِرُهَا أَهْ (فَإِنْ قُلْتَ)
كَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ نَهْيِهِ ﷺ عَنْ تَسْمِيَةِ الْمَغْرِبِ عِشَاءً وَقَدْ صَرَحَ التَّقِيْبَاءُ
الشَّافِعِيَّةُ بِأَنَّهُ مَكْرُوهٌ (قُلْتَ) لَعَلَّ النَّهْيَ إِنَّمَا هُوَ عَنْ إِفْرَادِهَا بِهَذَا الْإِسْمِ فَلَمَّا إِذَا
أُطْلِقَتْ عَلَيْهَا مَعَ الْعِشَاءِ عَلَى سَبِيلِ التَّغْلِيْبِ فَهَذَا لَا يَنْصَحِرُ لِأَنَّهُ مُجَازٌ خَارِجٌ
عَنْ أَصْلِ الْوَضْعِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِطْلَاقَ هُنَا لَيْسَ مَرْفُوعًا وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ
الصَّحَابِيِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿ الْحَدِيثُ السَّادِسُ ﴾

وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «الَّذِي تَقْوَتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ
فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ» زَادَ أَبُو مُسْلِمٍ الْكَشِّيُّ «وَهُوَ قَاعِدٌ» وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ مِثْلَ
حَدِيثِ نَافِعٍ. فِيهِ فَوَائِدُ ﴿الْأَوَّلَى﴾ قَوْلُهُ فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ يَرُدُّ بِنَصْبِ
الْإِلَامِينِ وَرَفْعِهِمَا وَالنَّصْبُ هُوَ الصَّحِيحُ وَالْمَشْهُورُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ كَمَا قَالَ

النورى وقال القاضى عياض وهو الذى ضبطناه عن جماعة شيوخنا ووجهه أنه
مفعول ثان أى وتر هو أهله وماله وقيل أنه منصوب على نزع الخافض أى
وتر فى أهله وماله فلما حذف الخافض انتصب قال القاضى عياض والنورى ومن
رفع فعلى ما لم يسم فاعله وفيما قاله نظر إذ الفعل لم يسم فاعله وهو مبنى
للمفعول على كل حال فرواية النصب على ان التارك هو المنقوص فأقام ضميره مقام الفاعل
فانتصب أهله وماله لأنه مفعول ثان ورواية الرفع على أن أهله وماله هم المنقوصون فأقامه
مقام الفاعل فرفعه وقال القاضى أبو بكر ابن العربى ان رفعت فعلى البدل من الضمير
فى وتر اه فأما على رواية النصب فاختلفوا فى معناه فقال الخطابى وغيره معناه
نقص ذو أهله وماله وسلبهم فبقى وترأ فردا بلا أهل ولا مال فليحذر من
تقويتها كآذره من ذهاب أهله وماله جزم به الخطابى فى المعالم وقال فى أعلام
الجامع الصحيح وترأى نقص ومنه قوله تعالى ولن يترككم أعمالكم وقيل سلب
أهله وماله فبقى وترأ لا أهل له ولا مال اه فجعلهما قولين وغير بين تفسيره
بنقص وتفسيره بسلب وهذا يخالف ما حكى عنه أولا وكذا غير بينهما غيره
قال ابن بطال قال صاحب العين الوتر والترة الظلم فى الدم يقال منه وتر الرجل
وتراً وترة فعنى وتر أهله وماله سلب ذلك وحرمة فهو أشد لعمه وحزنه لأنه
لومات أهله وذهب ماله من غير سلب لم تكن مصيبته فى ذلك عنده بمنزلة السلب
لأنه يجتمع عليه فى ذلك غمان غم ذهابهم وغم الطلب بوترهم وإتمامه والتعبد فيما
يفوته من عظيم الثواب ثم قال وقد يحتمل أن يكون عنى بقوله فكأنما وتر أهله
وماله أى نقص ذلك وافرد منه من قوله عز وجل ولن يترككم أعمالكم أى لن
ينقصكم والقول الأول أشبه بمعنى الحديث اه وقال ابن عبد البر معناه عند
أهل اللغة والفقه أنه كالذى يصاب بأهله وماله اصابة يطلب بها وترها والوتر الجنابة
التي يطلب ثأرها فيجتمع عليه غمان غم المصيبة وغم مقاساة طلب النار وقال
الداودى من المالكية معناه يتوجه عليه من الاسترجاع ما يتوجه على من فقد
أهله وماله فيتوجه عليه الندم والأسف بتفويته الصلاة وقيل معناه فاته من الثواب
ما يلحقه من الأسف عليه كما يلحق من ذهب أهله وماله وقال الباجى يحتمل أن

يريد لو تردون ثواب يدخره فيكون مافات من ثواب الصلاة كما فات هذا الموتور
 اه وأما رواية الرفع فعناه انتزع منه أهله وماله وهذا تفسير مالك بن
 أنس رحمه الله (فات) يحتمل أن يقال إنما خص الأهل والمال بالذكر لأن الاشتغال
 في وقت العصر إنما هو بالسعى على الأهل والشغل بالمال فذكر عليه الصلاة والسلام
 أن تقويت هذه الصلاة نازل منزلة فقد الأهل والمال فلا معنى لتفويتها بالاشتغال
 بهما مع كون تقويتها كفواتهما أصلا ورأسا والله أعلم ﴿الثانية﴾ فيه التغليظ
 في فوات صلاة العصر وهل يلحق بها غيرها من الصلوات في ذلك قال ابن عبد
 البر يحتمل أن هذا الحديث خرج جوابا لسؤال فيلحق بالعصر باقي الصلوات
 ويكون نبه بالعصر على غيرها قال النووي وفيما قاله نظرا لأن الشرع ورد في
 العصر ولم تتحقق العلة في هذا الحكم فلا يلحق بها غيرها بالشك والتوهم وإنما
 يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفنا العلة واشتركا فيها انتهى ويؤيد
 ما ذكره ابن عبد البر ما رواه الشافعي وابن حبان في صحيحه والبيهقي في سننه
 عن نوفل بن معاوية أن النبي ﷺ قال من فاتته الصلاة فكانما اتر أهله وماله لفظ
 ابن حبان وقال الشافعي والبيهقي وتر وفي مصنف ابن أبي شيبة
 عن أبي قلابة عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ترك صلاة مكتوبة حتى تقوته من غير عذر فقد حبط عمله وفي فوائد تمام
 من حديث مكحول عن أنس مرفوعا من فاتته صلاة المغرب فكانما اتر أهله
 وماله وهذا يدل على أن سائر الصلوات في ذلك سواء ويحتمل أن يكون المراد
 بالصلاة في حديث نوفل صلاة العصر ويؤيده أن في سنن البيهقي عن الزهري أنه
 قال بعد رواية حديث نوفل أتدري أية صلاة هي ثم ذكر حديث ابن عمر مستدلا
 به على أن الصلاة هنا هي العصر ويوافقه ما ذكره أهل التفسير في قوله تعالى
 يحبسونهما من بعد الصلاة أن المراد صلاة العصر وقال بعضهم خصت العصر
 بالذكر لأنها تأتي في وقت تعب الناس من مقاساة أعمالهم وحرصهم على قضاء
 أشغالهم وتسويتهم بها إلى انقضاء وظائفهم وقال بعضهم خصت بذلك لأنها
 مشهودة الملائكة عند تعاقبهم وهذا مشترك بينهما وبين الصبح إذ الملائكة

يتعاقبون فيها أيضا قال صاحب المفهم ويحتمل أن يقال إنما خصت بذلك لأنها
 الصلاة الوسطى ﴿ الثالثة ﴾ اختلف في المراد بفوات العصر في هذا الحديث
 فقال ابن وهب وغيره هو فيمن لم يصلها في وقتها المختار وقال سحنون والأصيلي
 وابن عبد البر هو أن تقوته بغروب الشمس وقيل هو تقويتها إلى أن تصفر الشمس وقد
 ورد منسرا من رواية الأوزاعي في هذا الحديث قال فيه وفواتها أن تدخل الشمس
 صفرة (قلت) كذا ذكر القاضي عياض وتبعه النووي وظاهر إيراد أبي داود
 في سننه أن هذا من كلام الأوزاعي قاله من عند نفسه لأنه من الحديث فإنه
 روى بإسناد منفرد عن الحديث عن الأوزاعي أنه قال وذلك أن ترى ما على الأرض
 من الشمس صفراء وفي العلل لابن أبي حاتم سألت أبي عن حديث رواه الوليد عن
 الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ من فاتته صلاة العصر
 وفواتها أن تدخل الشمس صفرة فكأنما وتر أهله وماله قال ابن التفسير من قول
 نافع انتهى وكلام القاضي أبي بكر ابن العربي يقتضي أنه من كلام ابن عمر فإنه
 قال وقد اختلف عن ابن عمر فيه فروى الوليد عن الأوزاعي عن نافع عن ابن
 عمر من فاتته صلاة العصر وفواتها أن تدخل الشمس صفرة وابن جريج يروى
 عنه أن فواتها غروب الشمس انتهى وكيفما كان فليس هذا الكلام مرفوعا إلى
 النبي ﷺ فلا حجة فيه وقال ابن عبد البر في هذا القول إنه ليس بشيء وقال
 ابن بطلال إنما أراد فواتها في الجماعة لا فواتها باصفرار الشمس أو مغيبها لما يفوته
 من صلاتها في الجماعة من حضور الملائكة فيها فصار ما يفوته من هذا المشهد العظيم
 الذي يجتمع فيه ملائكة الليل وملائكة النهار أعظم من ذهاب أهله وماله
 فكأنه قال الذي يفوته هذا المشهد الذي أوجب البركة للعصر كأنما وتر أهله
 وماله ولو كان المراد فوات وقتها كله باصفرار أو غيبوبة لبطل الاختصاص لأن
 ذهاب الوقت كله موجود في كل صلاة ، بهذا المعنى فسر ابن وهب وابن نافع
 وذكره ابن حبيب عن مالك وابن سحنون عن أبيه قال ابن حبيب وهو مثل
 حديث يحيى بن سعيد إن الرجل ليصلي الصلاة وما فاتته ولما فاتته من وقتها
 أكثر من أهله وماله يريد إن الرجل ليصلي الصلاة في الوقت المفضل ولما فاتته من

وقتها الفاضل الذي مضى عليه اختيار النبي ﷺ وأبي بكر وكتبه به عمر إلى
 عماله أفضل من أهله وماله وليس في الاسلام حديث يقوم مقام هذا الحديث
 لأن الله تعالى قال (حافظوا على الصلوات) ولا يوجد حديث فيه تكليف المحافظة
 غيره انتهى وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن هشيم عن حجاج عن نافع عن
 ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك العصر حتى تغيب الشمس
 من غير عذر فكأنما وتر أهله وماله ﴿الرابعة﴾ حكى عن سالم بن عبد الله بن عمر
 أن هذا فيمن فاتته ناسياً ويوافقه تبويب ائرمذى عليه باب ما جاء في السهو
 عن وقت صلاة العصر وقال الداودي وابن عبد البر وابن العربي وغيرهم هو
 في المتعمد قال النووي وهذا هو الأظهر ويؤيده حديث البخاري في صحيحه
 من ترك صلاة العصر حبط عمله وهذا إنما يكون في العمد انتهى ويوافقه
 تبويب البخاري عليه باب إثم من فاتته العصر ومن المعلوم أن الإثم إنما يكون
 مع العمد قال ابن العربي والدليل على أنه في الذاك أن السامى غير مؤاخذ ولا
 مفوت بل يثبت له أمر الذاك متى فعل عند الذكر لقوله عليه الصلاة والسلام
 ليس في السهو تقريط وإنما التفريط في الذكر (قات) لم أقف على هذا الحديث
 بهذا اللفظ والذي وقفت عليه ليس التفريط في النوم إنما التفريط في البقطة
 أن يؤخر الرجل الصلاة إلى أن يدخل وقت صلاة أخرى وتقدم من مصنف ابن أبي شيبة
 حديث أبي الدرداء من ترك صلاة مكتوبة حتى تقوته من غير عذر فقد حبط عمله
 وحديث ابن عمر من ترك العصر حتى تغيب الشمس من غير عذر فكأنما وتر أهله وماله
 ﴿الخامسة﴾ استدلل به على أن الصلاة الوسطى صلاة العصر وروى السراج
 في مسنده هذا الحديث من طريق معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه وفي آخره
 يقول سالم فكان ابن عمر يرى لصلاة العصر فضيلة للذي قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فيها ويرى أنها الوسطى وقد تقدم ايضاح المسألة في الحديث الذي
 قبله ﴿السادسة﴾ وجه إيراد المصنف رحمه الله لهذا الحديث في المواقيت
 ما دل عليه من تأكيد أمر الوقت بكونه حض على إيقاعها في وقتها وتوعد على
 ترك ذلك ﴿السابعة﴾ هذه الزيادة التي نقاها المصنف رحمه الله عن أبي مسلم

وعن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يتحرى أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها»

الكشي رواها من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله وهو قاعد وكان معنى هذه الزيادة أنه ور هذا الوتر وهو قاعد غير مقاتل عنهم ولا ذاب وهذا أبلغ في الغم لأنه لو كان ذب عنهم وقاتل ومع ذلك غلب كان أسلي له وأدفع للغم عنه بخلاف ما إذا ترك المقاتلة عنهم إما للعجز عن ذلك أو مع القدرة عليه ويحتمل أن يكون معنى قوله وهو قاعد أى مشاهد لتلك المصيبة غير غائب عنها فهو أشد لتحسره وأبلغ في غمه والله اعلم

الحديث السابع

وعن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يتحرى أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها» فيه فوائد ﴿الاولى﴾ تحرى الشيء بالحاء المهملة والراء المشددة قصده وتوحيه وتعنده وتخصيصه بأمر ومنه قوله تعالى (فأولئك تحروا رشدا) أى توخوا وتعمدوا وهو طلب ما هو احرى أى اجدر بالاستعمال فى غالب الظن فقوله لا يتحرى أحدكم إلى آخره أى لا يقصد هذين الوقتين لتخصيصهما بإيقاع الصلاة فيهما وكذا وقع فى الموطأ والصحيحين لا يتحرى باثبات الألف وكان الوجه حذفها لیسكون ذلك علامة جزمه ولكن الاثبات اشباع فهو على حد قوله تعالى (انه من يتقى ويصبر) فيمن قرأ باثبات الباء وقوله فيصلي بالنصب فى جواب النهى ﴿الثانية﴾ فيه النهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها وهو مجمع عليه فى الجملة قال ابن عبد البر لا اعلم خلافاً بين العلماء المتقدمين منهم والمتأخرين ان صلاة التطوع والتوافل كلها غير جائز شيء منها ان يصلى عند طلوع الشمس ولا عند غروبها انتهى وقال النووي اجمعت الأمة على كراهة صلاة لأسبب لها فى هذه الاوقات

زَادَ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ (فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ) وَقَالَ مُسْلِمٌ
(بِقَرْنِ الشَّيْطَانِ)

انتهى وضم إلى هذين الوقتين في نقل الاجماع الاوقات الثلاثة التي سندها
بعد ذلك وفيه نظر فستعرف ان تلك ليست مجمعا على كراهة الصلاة فيها والله
اعلم ﴿ الثالثة ﴾ اقتصر في هذا الحديث على حالتى طلوع الشمس وغروبها وادل
غيره على ان النهى مستمر بعد الطلوع حتى ترتفع وان النهى يتوجه قبل
الغروب من حين تضيف الشمس اى ميلها وهى حالة صفرها وتغيرها فى الصحيحين
من حديث ابن عمر إذا طلع حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى ترتفع لفظ
البخارى ولفظ مسلم حتى يبرز وهو بمعناه وفى صحيح مسلم عن عتبة بن عامر
رضى الله عنه قال ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا ان نصلى فيهن وان
نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة
حتى تزل وحين تضيف الشمس للغروب وفى صحيح مسلم ايضا عن عمرو بن عبسة
رضى الله عنه قال قلت يا نبي الله اخبرنى عن الصلاة قال صل صلاة الصبح
ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس حتى ترتفع فأنها تطلع حين تطلع بين
قرنى شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار ثم صل فان الصلاة مشهودة محضورة
حتى يستقل الظل بالرمح ثم أقصر عن الصلاة فان حينئذ تسجر جهنم فاذا أقبل
النهى فصل فان الصلاة مشهودة محضورة حتى تصلى العصر ثم أقصر عن
الصلاة حتى تغرب الشمس فأنها تغرب بين قرنى شيطان وحينئذ يسجد لها
الكفار وليس المراد مطلق الارتفاع عن الافق بل الارتفاع الذى يذهب معه
صفرة الشمس أو حررتها وهو مقدر بقدر رمح أو رمحين وهذه الزيادة لاتنافى
لفظ الحديث لأن معنى عند حضرة الشئ فما قرب الطلوع والغروب فله حكمه
لكن المعتبر ما يقارب الطلوع مما بعده وما يقارب الغروب مما قبله وتمسك
بعض الشافعية بظاهر هذا الحديث وقال إن الكراهة زول بطلوع قرص
الشمس بتمامه وهو ضعيف لأن الأحاديث التي فيها ذكر الارتفاع معها زيادة

علم فيجب الأخذ بها واختلفت عبارات الحنفية في الوقت الثاني فغير بعضهم بالغروب وبعضهم بالتغير وبعضهم بالاحمرار وبعضهم بالاصفرار (الرابعة) قد عرفت أن في حديث عقبة بن مامر وعمرو بن عبسة النهي عن الصلاة في حالة ثالثة وهي حالة استواء الشمس في كبد السماء حتى تزول وبهذا قال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة وسفيان الثوري وعبد الله بن المبارك والحسن بن حي وأهل الظاهر والجمهور وهو رواية عن مالك والمشهور عنه عدم كراهة الصلاة في هذه الحالة ففي المدونة قال مالك ولا أكره الصلاة عند استوائها في كبد السماء وكان الأفاضل يصلون حينئذ وحكي ابن عبد البر عنه أنه قال لا أكره ذلك لاني يوم جمعة ولا في غيره ولا أعرف هذا النهي وما أدركت أهل الفضل الا وهم يجتهدون ويصلون نصف النهار قال فقد أبان مالك حجته في مذهبه هذا أنه لم يعرف النهي عن الصلاة وسط النهار وقد روى عنه أنه قال لا أكرهه ولا أحبه قال ومحمل هذا عندي أنه لم يصح عنده حديث الصنابحي أو صح عنه واستثنى الصلاة نصف النهار بالعمل الذي لا يجوز أن يكون مثله الاتوقفا قال ومن رخص في ذلك أيضا الحسن وطاووس والاوزاعي وكان عطاء بن أبي رباح يكره الصلاة نصف النهار في الصيف ويبيح ذلك في الشتاء وحكي ابن بطال عن الليث مثل قول مالك قال وأجاز مكحول الصلاة نصف النهار للمسافر ثم قال ابن عبد البر وروى عن عمر بن الخطاب أنه نهى عن الصلاة نصف النهار وقال ابن مسعود كنا ننهي عن ذلك وقال أبو سعيد المقبري أدركت الناس وهم يتقون ذلك انتهى (الخامسة) استثنى الشافعية من كراهة الصلاة نصف النهار يوم الجمعة فقالوا لا تنكره فيه الصلاة ذلك الوقت وبه قال أبو يوسف قال ابن عبد البر وهو رواية عن الاوزاعي وأهل الشام وحكام ابن قدامة في المغني عن الحسن وطاووس والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز واسحاق بن راهويه وذهب أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل وأصحابه إلى أنه لا فرق في الكراهة بين يوم الجمعة وغيره وتمسكوا بعموم الأحاديث في ذلك حكى أنه ذكر ذلك لأحمد فقال في حديث النبي ﷺ من ثلاثة أوجه

حديث عمرو بن عبسة وحديث عقبة بن عامر وحديث الصنابحي انتهى وتمسك الأولون بأنه عليه الصلاة والسلام ندب الناس الى التبكير الى الجمعة ورغب في الصلاة الى خروج الامام من غير تخصيص ولا استثناء واستأنسوا في ذلك بما رواه أبو داود في سننه عن أبي الخليل عن أبي قتادة عن النبي ﷺ أنه كره الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة قال ان جهنم تسجر الا يوم الجمعة قال أبو داود هو مرسل أبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة قال البيهقي وله شواهد وان كانت أسانيدها ضعيفة فرواه من حديث أبي هريرة قال وروى في ذلك عن أبي سعيد الخدري وعمرو بن عبسة وابن عمر مرفوعا والاعتماد على أن النبي ﷺ استحب التبكير الى الجمعة ثم رغب في الصلاة الى خروج الامام من غير تخصيص ولا استثناء انتهى والأصح عند أصحابنا أنه لا يلحق بوقت الاستواء باقى الاوقات يوم الجمعة فان الحقنا جاز التنفل يوم الجمعة في سائر الاوقات المكروهة لكل احد وان قلنا بالأصح فهل يجوز التنفل عند الاستواء لكل احد فيه وجهان أحدهما نعم والثاني لا يجوز لمن ليس في الجامع وأما من في الجامع ففيه وجهان أحدهما يجوز مطلقا والثاني يجوز بشرط أن يكره ويفلته الناس وقيل يكفي الناس بلا تبكير ﴿ السادسة ﴾ صح النهى عن الصلاة في حالتين أخريين وهما بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ففي الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنهما قال شهد عندى رجال مرضيون وارضاهم عندى عمر ان رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وفي رواية حتى تطلع وبعد العصر حتى تغرب وهو في الصحيحين ايضا من حديث ابى هريرة وابى سعيد بلفظ حتى تطلع الشمس وبهذا قال مالك والشافعى واحمد والجمهور وهو مذهب الحنفية ايضا الا انهم رأوا النهى في هاتين الحالتين اخف منه في الصور المتقدمة فباحوا في هاتين الصورتين ما لم يبيحوه في الصور المتقدمة كما سنحكيه عنهم ورواه ابن ابى شعبة في مصنفه عن عمر وابن مسعود وخالد بن الوليد وابى العالية وسالم بن عبد الله بن عمر ومحمد بن سيرين وغيرهم وقال الترمذى (١) وهو قول

أكثر الفقهاء من الصحابة فمن بعدهم وحكاه ابن عبد البر عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة وسعد ومعاذ بن عفراء وابن عباس قال وحسبك بضرب عمر على ذلك بالبرة لأنه لا يستجيز ذلك من أصحابه إلا لصحة ذلك عنده وذهب آخرون إلى أنه لا تكره الصلاة في هاتين الصورتين ومال إليه ابن المنذر بعد ذكره ثبوت النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر فدل قوله عليه الصلاة والسلام لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة وقوله لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها فإنها تطلع بين قرني شيطان مع قول عقبة بن عامر ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهى أن يصلى فيهن الحديث مع سائر الاخبار المذكورة في غير هذا الكتاب على أن الوقت المنهى عن الصلاة فيه هذه الاوقات الثلاثة قال وفيمن روينا عنه الرخصة في التطوع بعد العصر على بن أبي طالب وروينا معنى ذلك عن الزبير وابن الزبير وعميم الداري والنعمان بن بشير وأبي ايوب الانصاري وعائشة أم المؤمنين وفعل ذلك الاسود بن يزيد وعمرو ابن ميمون ومسروق وشريح وعبد الله بن أبي الهذيل وابو بردة وعبد الرحمن ابن الاسود وعبد الرحمن بن البيهقي والاحنف بن قيس وقال احمد لا تفعله ولا نعيم فاعله وبه قال ابو خيثمة وابو ايوب وحكى ابن بطلال اباحة الصلاة بعد الصبح والعصر عن ابن مسعود وأصحابه وبلال وأبي الدرداء وابن عمر وابن عباس (قلت) الذي في مصنف ابن أبي شيبة عن أكثر هؤلاء المذكورين فعل الركعتين بعد العصر ولا يلزم من إباحتهما الركعتين بورود النص فيهما إباحة التطوع بعد العصر مطلقا فيكون هذا مذهبا ثالثا مفصلا بين الركعتين وما زاد عليهما وقال ابن عبد البر قال قائلون لا بأس بالتطوع بعد الصبح والعصر لأن النهي إنما قصد به ترك الصلاة عند طلوع الشمس وغروبها واحتجوا بقوله ﷺ لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة وبقوله عليه الصلاة والسلام لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها وبإجماع المسلمين على الصلاة على الجنازة بعد الصبح والعصر إذا لم يكن عند الطلوع والغروب قالوا فالنهي عن الصلاة بعد الصبح والعصر هذا معناه وحقيقته قالوا ونخرجه على قطع الذريعة لأنه

لو ابيحت الصلاة بعد الصبح والعصر لم يؤمن التامد فيها الى الاوقات المنهى عنها وهي حين طلوع الشمس وحين غروبها هذا مذهب ابن عمر قال اما انا فلا انهى احدا يصلي من ليل او نهار غير ان لا يتحرى طلوع الشمس ولا غروبها فان رسول الله ﷺ نهى عن ذلك ذكره عبد الرزاق (قلت) هو في صحيح البخاري قال ابن عبد البر وهو قول عطاء وطاووس وعمر بن دينار وابن جريج وروى عن ابن مسعود مثله وهو مذهب عائشة قالت أوهم عمر انما نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة ان يتحرى بها طلوع الشمس او غروبها وقال محمد بن سيرين تكره الصلاة في ثلاث ساعات بعد العصر وبعد الصبح ونصف النهار في شدة الحر وتحرم في ساعتين حين يطلع قرن الشمس حتى يستوى طلوعها وحين تصفر حتى يستوى غروبها انتهى وهو مذهب رابع لان المذكورين قبله لم يكرهوا الصلاة بعد الصبح والعصر وهذا كرهها (فان قلت) هذا مذهب الحنفية لانهم اقتصروا في كتبهم على الكراهة في هاتين الصورتين وعبروا في الصور الاخرى بعدم الجواز (قلت) هو كذلك ومع ذلك فيخالقهم لانه ضم حالة الاستواء إلى هاتين الصورتين في الكراهة وهم ضموها إلى طلوع الشمس وغروبها في عدم الجواز وذهب محمد بن جرير الطبري الى التحريم في حالتي الطلوع والغروب والكراهة فيما بعد العصر والصبح ثم قال ابن عبد البر وقال آخرون لا يجوز بعد الصبح اى ويجوز بعد العصر ومن ذهب اليه ابن عمر ثم روى باسناده عن قدامة بن ابراهيم بن محمد بن حاطب قال ماتت عمى وقد اوصت ان يصلى عليها عبد الله بن عمر فحتمته حين صلينا الصبح فاعلمته فقال اجلس فجلست حتى طلعت الشمس وصنعت ثم قام فصلى عليها قالوا فهذا ابن عمر وهو يبيح الصلاة بعد العصر قد كرهها بعد الصبح انتهى فهذا مذهب خامس في المسألة وبه قال ابن حزم الظاهري منع الصلاة بعد صلاة الصبح وجوزها بعد العصر إلى الاصفرار لحديث الركعتين والحديث على ان النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر الا والشمس مرتفعة وهو في سنن ابى داود واسناده صحيح وزاد عليه داود الظاهري فجوزها إلى بعد غروب الشمس ورأى النهى عن ذلك منسوخا

﴿ السابعة ﴾ الذين قالوا بالنهاى فى هاتين الصورتين اتفقوا على ان النهى فيما بعد العصر متعلق بفعل الصلاة فان قدمها اتسع وقت النهى وان أخرها ضاق فلما فيما بعد الصبح فاختلفوا فقال الشافعى هو كالتى قبله إنما تحصل الكراهة بعد فعل الصبح كما هو مقتضى الاحاديث المتقدمة وهو رواية عن احمد وحكامه ابن المنذر عن الحسن البصرى وذهب المالكية والحنفية إلى ثبوت الكراهة من طلوع الفجر سوى ركعتى الفجر وهو المشهور عن احمد وهو وجه فى مذهب الشافعى قال ابن الصباغ فى الشامل انه ظاهر المذهب وقطع به المتولى فى التتمة ورواه ابن ابى شيبه فى مصنفه عن ابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب وعن ابراهيم النخعى كانوا يكرهون اذا طلع الفجر ان يصلوا الا ركعتين وحكاه ابن المنذر عن العلاء بن زياد وحيد ابن عبد الرحمن قال ورويت كراهته عن ابن عمر وعبد الله بن عمرو وليس يثبت ذلك عنهما واحتج هؤلاء بما فى سنن ابى داود عن يسار مولى ابن عمر قال رأى ابن عمر وانا اصلى بعد طلوع الفجر فقال يا يسار ان رسول الله ﷺ خرج علينا ونحن نصلى هذه الصلاة فقال ليبلغ شاهدكم غائبكم لاتصلوا بعد الفجر إلا سجدة واحدة وفى لفظ للدارقطنى لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا سجدة واحدة وفى لفظ له إلا ركعتى الفجر وقال غريب وفى مذهب الشافعى وجه ثالث أنه إنما تثبت الكراهة بعد صلاة ركعتى الفجر فله قبلهما ان يصل ما شاء والمشهور عند اصحابنا المذكور اولا ولهذا قالوا ان اوقات الكراهة خمسة ثلاثة يتعلق النهى فيها بالزمان واثنان يتعلق النهى فيهما بالفعل وعددها النووى فى المنهاج ثلاثة عند الاستواء وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس وبعد العصر حتى تغرب ونسب فى ذلك الى نوع تساهل وقال هو فى شرح المهذب ان عددها خمسة اجود لان من لم يصل الصبح حتى طلعت الشمس او العصر حتى غربت يكره له التنفل وهذا لا يفهم من عددها ثلاثا وفى المغنى لابن قدامة ان احمد عددها ثلاثة وعددها اصحابه خمسة وكذا فعل ابن شاس فى الجواهر خلط وقتى الفعل بوقتى الزمان فافرد الكراهة فيما بين طلوع الفجر وصلاة الصبح على مذهبهم فجعلها وقتنا آخر فقال ان اوقات الكراهة اربعة بعد طلوع الفجر حتى

تصلي الصبح وبعد الصلاة حتى تطلع الشمس وترتفع وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ومنحكى الرابع عنه بعد ذلك وكذا فعل الدارمي من الشافعية في افراد ما بين طلوع الفجر وصلاة الصبح فعدّها سبعة الجمعة المشهورة وهذه الصورة والسابعة بعد غروب الشمس الى صلاة المغرب على وجه عندنا واستثنى المالكية من الكراهة فيما بين طلوع الفجر وصلاة الصبح استدراك قيام الليل لمن قام عن عادته فقالوا يفعل ما بين طلوع الفجر وصلاة الصبح وروى ابن ابي شيبة عن الشعبي انه سئل عن رجل بقي عليه من ورده شيء وهو يصلي وقد طلع الفجر فقال يقرأ بقية ورده وعن عروة بن الزبير ان بعد طلوع الفجر جزءا حسنا من الليل وكان يقرأ بعد الفجر بالبقرة ﴿الثامنة﴾ زاد المالكية في اوقات الكراهة وقتا آخر وهو بعد صلاة الجمعة حتى ينصرف الناس وهم مطالبون بالدليل على هذه الصورة وهي الصورة الرابعة التي وعدت بحكايتها من كلام ابن شاس وزاد الخنفة وقتا آخر وهو بعد الغروب قبل صلاة المغرب وهو وجه عندنا حكاه الدارمي كما تقدم ويرده الامر بصلاة ركعتين قبل المغرب وهو في صحيح البخاري من حديث عبد الله بن مغفل وقال شيخنا الامام جمال الدين الاسنوي في المهمات المراد بمحصر الكراهة في هذه الاوقات انما هو بالنسبة الى الاوقات الاصلية فقد ذكروا أنه يكره التنفل وقت اقامة الصلاة ووقت صعود الامام لخطبة الجمعة ﴿التاسعة﴾ اختلف العلماء في النهي عن الصلاة في هذه الاوقات هل هو للتحريم أو للتنزيه ولاصحابنا في ذلك وجهان فالذي صححه النووي في الروضة وشرح المذهب وغيرها أنه للتحريم وهو ظاهر النهي في قوله لاتصلوا والنهي في قوله لا صلاة لانه خبر معناه النهي وقد نص الشافعي رحمه الله على هذا في الرسالة وصحح النووي في التحقيق أنها كراهة تنزيه وهل تنعقد الصلاة لو فعلها أو هي باطلة صحح النووي في الروضة تبعا للرافعي بطلانها وظاهره انها باطلة ولو قلنا بأنها مكروهة كراهة تنزيه وقد صرح بذلك النووي في شرح الوسيط تبعا لابن الصلاح واستشكله شيخنا الاسنوي في المهمات بأنه كيف يباح الاقدام على ما لا يتعقد

وهو تلاعب ولا اشكال فيه لان نهى التنزيه إذا رجع إلى نفس الصلاة يضاد الصحة كنهي التحريم كما هو مقرر في الأصول وحاصله ان المكروه لا يدخل تحت مطلق الأمر وإلا يلزم ان يكون الشيء مطلوباً منهياً ولا يصح إلا ما كان مطلوباً ﴿العاشرة﴾ حمل الحنفية هذا النهى الذى فى هذا الحديث وفى صورة الاستواء على عمومه فطرد النهى فى كل صلاة ولو كانت فريضة فائتة ولو كانت ذات سبب كهصلاة الجنائزة وسجود التلاوة ولو صبح يومه فلو اخر صلاة الصبح حتى شرعت الشمس فى الطلوع لم يجوز ان يبتدئها حتى يتم طلوعها وترقع ولو شرع فيها قبل ذلك فطلعت الشمس وهو فى اثنائها بطلت ووجب استثنائها بعد ذلك ولم يستثن من ذلك إلا عصر يومه فقالوا له فعله عند غروب الشمس ولو شرع فيه قبل ذلك فغربت الشمس وهو فى اثنائها أم وقالوا ان النهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر ليس على عمومه فله ان يصلى فى ذينك الوقتين الفرائض وسجدة التلاوة ويصلى على الجنائزة وعلوه بأن الكراهة إنما هى حق النرض ليعبر الوقت كالمشغول به لا لمعنى فى الوقت بخلاف الاوقات الثلاثة المقدمة وبذلك يظهر ان قول النووى فى شرحه سلم اتفقوا على جواز الفرائض المؤداة فيها مردود فان الحنفية منعوا الصبح فيها والله اعلم وزاد بعضهم على ذلك فنع العصر أيضاً ذكر ابن حزم من طريقه أن أبا بكر قام فى بستان عن العصر فلم يستيقظ حتى اصفرت الشمس فلم يصل حتى غربت الشمس ثم قام فصلى وذهب أصحابنا الشافعية إلى أن النهى فى جميع الصور إنما هو فى صلاة لا سبب لها فاما ماله سبب متقدم عليه أو مقارن له فيجوز فعله فى وقت الكراهة وهذا كالفائتة ولو كانت من السنن الرواتب أو من النوافل التى اتخذها الانسان ورداً له وكهصلاة الجنائزة وسجود التلاوة والشكر وركعتى الطواف وصلاة الكسوف وسنة الوضوء ولو توضعاً فى وقت الكراهة وصلاة الاستسقاء على الأصح خلافاً لما صححه النووى فى شرح المذهب فيها فى بابها وتحية المسجد إذا دخل لغرض غير صلاة التحية فلو دخل لا حاجة بل ليصلى التحية فقط ففيه وجهان ذكر الرافعى والنووى أن اقيسهما الكراهة وشبهها ذلك

بما لو أخر الفائتة ليصلها في هذه الأوقات وفيه نظر. فانه لو فعل ذلك لم تقل
بكرهه فعلهما في هذه الأوقات والمكروه هو التأخير فقتضاه أن يكون
المكروه هنا دخوله المسجد في ذلك الوقت بذلك القصد لا فعل التحية في ذلك
الوقت «وقولي اولاً» ماله سبب متقدم أو مقارن خرج به ماله سبب متأخر عنه كصلاة
الاستخارة وركعتي الاحرام فيكره فعلهما في وقت الكراهة على الاصح وقال
في شرح المذهب أن مقابله قوى فهذا تفصيل مذهبنا ووافقنا الحنابلة على قضاء
الفائتة إذا كانت فريضة وفي ركعتي الطواف وفصلوا في قضاء النافلة فقالوا
في الوتر إن له فعلة قبل صلاة الصبح مع أن المشهور عندهم ثبوت الكراهة
من طلوع الفجر كما تقدم وكذا حكى ابن أبي موسى في الارشاد عن أحمد أن
له قضاء صلاة الليل قبل فعل الصبح قياساً على الوتر وقد تقدم مثل ذلك عن
المالكية وجوزوا أيضاً قضاء سنة الفجر بعدها وإن كان الأفضل عندهم تأخير
ذلك إلى الضحى وأما بقية الرواتب فالصحيح عندهم جواز قضائها بعد صلاة العصر
خاصة دون بقية أوقات النهي وعن أحمد رواية أخرى أنه يجوز فعلها في أوقات النهي
مطلقاً وأما كل صلاة لها سبب كتحية المسجد وصلاة الكسوف وسجود
التلاوة فالمشهور عندهم منعها في كل أوقات النهي وقيل بجوازها مطلقاً وأما
صلاة الجنائز فجوزوها فيما بعد صلاة الصبح والعصر وهو مجمع عليه كما حكاه
ابن المنذر ومنعوها في الأوقات الثلاثة التي في حديث عقبة فأشبهوا في ذلك
الحنفية وعن أحمد رواية أخرى بجوازها في الأوقات كلها، وأما المالكية
فاستثنوا من أوقات الكراهة قضاء الفائتة عموماً أي الفرائض فانهم
يمنعون قضاء الفوائت مطلقاً ولو كانت رواتب واستثنوا أيضاً ركعتي الفجر
واستدراك قيام الليل لمن نام عن عادته قبل فعل الصبح فيهما كما تقدم،
وأما صلاة الجنائز وسجود التلاوة فمنعوها عند طلوع الشمس وغروبها
كما فعل الحنفية والحنابلة وضابط ذلك عندهم من وقت الاسفار والاصفرار
وأما فعلهما بعد صلاة الصبح وقبل الاسفار وبعد صلاة العصر وقبل الاصفرار
ففيه عندهم ثلاثة أقوال المنع وهو مذهب الموطأ وهو قاذح في قول ابن المنذر

الاجماع في صلاة الجنازة في هذين الوقتين كما تقدم والجواز وهو من ذهب المذاهب
وتخصيص الجواز بما بعد الصبح دون ما بعد العصر وهو رأى ابن حبيب قال
ابن عبد البر وهذا لا وجه له في النظر إذ لا دليل عليه من خبر ثابت ولا قياس
صحيح انتهى وهذا كله ما لم يخش تغير المبت فان خيف ذلك صلى عليه في جميع
الاقوات وقد ظهر بذلك أن أرباب المذاهب الثلاثة جوزوا في اوقات النهي
ماله سبب في الجملة وان اختلفوا في تفاصيل ذلك وأن الحنفية جوزوا ذلك في
وقتین من اوقات الكراهة وهما بعد الصبح وبعد العصر دون بقية الاوقات وجوز
ابن حزم في اوقات النهي ماله سبب اذا لم يتذكره الا فيها فان تذكره قبلها
فتعمد تأخيرها اليها لم يميز فعله فيها وهو ظاهر قوله لا يتحرى أحدكم وتمسك
في ذلك الجمهور بقوله وَاللَّهِ من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصليها
اذا ذكرها رواه البخارى ومسلم واللفظ له من حديث أنس ومحدث أم سلمة
أن النبي ﷺ صلى ركعتين بعد العصر فلما انصرف قال لي سألت عن الركعتين
بعد العصر إنه أتاني ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشغلوني عن
التيين بعد الظهر فهما هاتان بعد العصر رواه البخارى ومسلم وهذا مختصر
ومحدث عائشة ما ترك النبي ﷺ السجدةتين بعد العصر عندي قط متفق
عليه أيضا ومحدث عائشة أيضا أن النبي ﷺ كان يصلى ركعتين قبل العصر
ثم أنه شغل عنهما او نسيهما فصلاهما بعد ثم اثبتهما وكان إذا صلى صلاة أثبتها
رواه مسلم وذكر ابن حزم أن حديث هاتين الركعتين نقل نقل تواتر يوجب
العلم والأحاديث في هذا المعنى كثيرة وفيما ذكرناه كفاية والفرق بين بعض
ذوات السبب وبعضها لا معنى له وكذلك الفرق بين بعض اوقات الكراهة
وبعضها فالواجب طرد الحكم في جميع الصور لأننا فهمنا من نفس الشرع
تخصيص النهي بغير ذات السبب فطردنا الحكم في سائر الصور والله أعلم وقال
ابن عبد البر في التمهيد قوله في هذا الحديث لا يتحرى دليل على أن المقصود
صلاة التطوع دون الفرض وقد يجوز أن يكون قصده أن لا يترك المرء صلاة
العصر إلى غروب الشمس ولا صلاة الصبح إلى طلوعها ثم يصلى في ذلك الوقت

قاصداً لذلك مفرطاً وليس في ذلك لمن نام أو نسي فأتته أو ذكر في ذلك الوقت لأن من عرض له مثل ذلك فليس يمتحر للصلاة في ذلك الوقت وليس بداخل في هذا الباب بدليل قوله عليه الصلاة والسلام من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ومعلوم أن من أدرك ركعة من الصبح قبل الطلوع أو ركعة من العصر قبل الغروب فقد صلى عند طلوع الشمس وعند غروبها بدليل آخر قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها وهذا كله يوضح أن هذا الحديث إنما أريد به التطوع والتعمد لترك الفرائض وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة بعد ذكره حديث النهي وحديث من نام عن صلاة أو نسيها إن بين الحديثين عموماً وخصوصاً من وجه تحدث النهي خاص في الوقت عام في الصلاة وحديث النوم والنسيان خاص في الصلاة الفائتة عام في الوقت فكل واحد منهما بالنسبة إلى الآخر عام من وجه وخاص من وجه يعني وإذا كان كذلك فلا يمكن القضاء لأحدهما على الآخر لعدم المرجح لكن حديث صلاته عليه الصلاة والسلام بعد صلاة العصر الركعتين اللتين بعد الظهر لا يأتي فيه هذا البحث فهو صريح في المقصود وحجة للجمهور وقول أم سلمة له في ذلك الحديث اسمعك نهى عن هاتين الركعتين وأراك تصليهما دليل على أنه عليه الصلاة والسلام قضاها بعد العصر بعد نهيها عن الصلاة في هذه الأوقات فامتنع إن يقال إن فعله لهما منسوخ بالنهي عن الصلاة في هذه الأوقات ولا يقال إن ذلك من خصائصه فالأصل عدم التخصيص وما روى من أن أم سلمة قالت أفنقضيهما يا رسول الله إذا فاتتا قال لا لم يصح كما أوضحه البيهقي وغيره والذي اختص به عليه الصلاة والسلام أنه كان يأتي بالركعتين دائماً بعد العصر وإن لم تقوته لأنه كان إذا عمل عملاً أثبتته ولهذا كان المرجح عند أصحابنا أنه لو قضي فائتة في هذه الأوقات لم يكن له المواظبة

على مثلها في وقت الكراهة وقال بعض أصحابنا له ذلك ولم يجعل هذا من الخصائص وهو الذي حكاه ابن حزم عن الشافعي وقال النووي في شرح مسلم هذا الحديث هو حمدة أصحابنا في المسألة وليس لنا أصح دلالة منه ودلالته ظاهرة وقال ابن قدامة في المغني بعد أن قرر جواز قضاء الفرائض الفائتة في جميع أوقات النهي روى نحو ذلك عن علي وغير واحد من الصحابة وبه قال أبو العالية والنخعي والشعبي والحكم وحماد والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر ثم قال وممن طاف بعد الصبح والعصر فصلى ركعتين ابن عمر وابن الزبير وعطاء وطاووس وفعله ابن عباس والحسن والحسين ومجاهد والقاسم بن محمد وفعله عروة بعد الصبح وهذا مذهب عطاء ومسلم وأبي ثور ثم قال بعد تجويز الوتر بعد طلوع الفجر وروى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وحذيفة وأبي الدرداء وعبادة بن الصامت وفضالة بن عبيد وعائشة وعبد الله بن عامر بن ربيعة وعمرو بن شرحبيل وقال أيوب السخيتاني وحيد الطويل إن أكثر وترنا لبعد طلوع الفجر وبه قال مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وروى عن علي رضي الله عنه أنه خرج بعد طلوع الفجر فقال لنعم ساعة الوتر هذه وروى عن عاصم قال جاء أناس إلى أبي موسى فسألوه عن رجل لم يوتر حتى أذن المؤذن فقال لا وترله فأتوا عليا فسألوه فقال أغرق في النزع الوتر ما بينه وبين الصلاة انتهى ﴿الحادية عشرة﴾ استثنى أصحابنا من كراهة الصلاة في هذه الأوقات من هو بمكة شرفها الله تعالى فقالوا لا تكره الصلاة فيها في شيء من هذه الأوقات لاركعتا الطواف ولا غيرها وقيل إنما يباح ركعتا الطواف وبه قال الحنابلة وسوى الحنفية والمالكية في ذلك بين مكة وغيرها وحكاه الترمذي عن سفيان الثوري واستدل أصحابنا لذلك بحديث جبير بن مطعم قال قال رسول الله ﷺ يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من الليل والنهار رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وقال الترمذي حسن صحيح وقال ابن العربي إنه لم يصح وهذا مردود عليه قال ابن حزم وأسلام

جبر متأخر جداً إنما أسلم يوم الفتح وهذا بلا شك بعد نهيه عليه الصلاة والسلام
عن الصلاة في الأوقات فوجب استثناء ذلك من النهي (قالت) قد يقال إن هذا مما
معه قبل إسلامه كسماعه قراءة النبي ﷺ في المغرب بالطور قبل إسلامه لكن
مخاطبته بنى عبد مناف بهذا الكلام إنما هو بعد أن صارت مكة دار إسلام
وهو بعد الفتح فهو متأخر عن النهي قطعاً فلا يستند ابن حزم إلى هذا لكان
أحسن وروى الدارقطني والبيهقي عن أبي ذر مرفوعاً لا صلاة بعد الصبح
حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب إلا بمكة لكنه حديث ضعيف
قال ابن عبد البر وفي حديث جبر بن مطعم ما يقويه مع قول جمهور علماء
المسلمين به (قلت) ويترك الحديث الأول من البحث ما تقدم عن الشيخ
تقي الدين من أن كلا منهما عام من وجه خاص من وجه والأصح عند
أصحابنا أن ذلك لا يختص بمكة بل يعم جميع الحرم ثم الاستثناء في حق من يطوف
أما غيره ففيه وجهان حكاهما الدارمي في الاستذكار وهما على غرابتها كالوجين
فيمن لم يحضر الجمعة يوم الجمعة وذكر الحاملي في المقنع أن الصلاة في هذه
الأوقات مجرم مكة خلاف الأول حكاه عنه شيخنا في المهمات (والثانية عشرة)
في رواية البخاري ومسلم زيادة في حديث ابن عمر ليست من طريق مالك عن نافع
وإنما هي من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عمر رواها البخاري في
صفة إبليس وجنوده من رواية عبدة عنه لفظها فأما تطلع بين قرني شيطان أو
الشيطان لا أدري أي ذلك قال هشام والحديث في البخاري هنا من طريق يحيى
القطان عنه بدون هذه الزيادة ورواها مسلم هنا من طريق جماعة عنه لفظها فأما
تطلع بقرني شيطان وأشار بذلك إلى العلة في النهي عن الصلاة في هاتين الحالتين
قال الخطابي واختلفوا في تأويل هذا الكلام فقيل معناه مقارنة الشيطان للشمس
عند دنوها للغروب كما روى أن الشيطان يقارنها إذا طلعت فإذا ارتفعت فارقها
فإذا استوت قارنها فإذا زالت فارقها فإذا دنت فغروب قارنها فإذا غربت فارقها
فقرمت الصلاة في هذه الأوقات الثلاثة لذلك وقيل معنى قرن الشيطان قوته

من قولك أنا مقرر لهذا الأمر أى مطبق له قوى عليه وذلك لأن الشيطان إنما يقوى أمره في هذه الأوقات لأنه يسول لعبدة الشمس أن يسجدوا لها في هذه الأوقات وقيل قرنه حزبه وأصحابه الذين يعبدون الشمس وقيل أن هذا تمثيل وتشبيه وذلك أن تأخير الصلاة إنما هو تسويل الشيطان لهم وتزيينه ذلك في قلوبهم وذوات القرون إنما تعالج الأشياء وتدفعها بقرونها فكأنهم لما دافعوا الصلاة وأخروها عن أوقاتها بتسويل الشيطان لهم حتى اصفرت الشمس صار ذلك بمنزلة ما يعالجه ذوات القرون بقرونها وتدفعه بأرواقها وقيل أن الشيطان يقابل الشمس عند طلوعها وينتصب دونها حتى يكون طلوعها بين قرنيه وهما جانباً رأسه فينقلب سجود الكفار للشمس عبادة له انتهى وقال القاضى عياض ومعنى قرنى الشيطان هنا يحتمل الحقيقة والمجاز والى الحقيقة ذهب الداودى وغيره ولا بعد فيه وقد جاءت آثار مصرحة بغروبها على قرنى الشيطان وأنها تريد عند الغروب السجود لله تعالى فيأتى شيطان يصدها فتغرب بين قرنيه ويحرقه الله وقد قيل إن الشيطان حينئذ يجعلها بين قرنيه ليخالط نفسه فيمن يعبدها ويسجد لها عند طلوعها وغروبها وأنهم إنما يسجدون له وقيل قرنه علوه وارتفاعه بهذا وقيل معناه المجاز والاتساع وإن قرنى الشيطان أو قرنه الأمة التى تعبد الشمس وتطيعه فى الكفر بالله وإنها لما كانت تسجد لها ويصلى من يعبدها من الكفار حينئذ نهى النبي ﷺ عن التشبه بهم ويعضد هذا التأويل قوله فى بعض طرق الحديث فإنها تطلع على قرن الشيطان ويصلى لها الكفار وفى رواية يسجد لها الكفار وقيل قرنه قوته وسلطانه وهو عبادة من عبدها حينئذ ممن أطاعه وقال الحربى فيه قرنا الشيطان ناحيتا رأسه وقال هذا مثل أى حين يتسلط الشيطان وقيل معنى قرنه مقارنته قال الخطابى وقيل هو تمثيل أى إن تأخيرها ودفعها عن وقتها بتزيين الشيطان كدفع ذوات القرون لما تدفعه انتهى وصحح النووى الوجه الأخير فى كلام الخطابى وعزا للخطابى الجزم بالوجه الرابع وقد عرفت أنه حكى هنا خمسة أوجه من غير ترجيح

﴿ باب الأذن ﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان وله ضراطٌ حتى لا يسمع التأذين فإذا قضي النداء أقبل حتى إذا ثوب بالصلاة أدبر ، حتى إذا قضي التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه فيقول له : اذكر كذا واذكر كذا لما لم يكن يذكرك من قبل حتى يظل الرجل أن يذريكم صلي ، وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا نودي بالصلاة » الحديث وقال فإذا قضي التأذين أقبل حتى إذا ثوب أدبر ولم يقل من قبل ، والباقي مثله سواء ،

﴿ باب الأذان ﴾

﴿ الحديث الأول ﴾ عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين فإذا قضي النداء أقبل حتى إذا ثوب بالصلاة أدبر حتى إذا قضي التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه ويقول له اذكر كذا واذكر كذا لما لم يكن يذكرك من قبل حتى يظل الرجل أن يذريكم صلي ، وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ إذا نودي بالصلاة الحديث وقال فإذا قضي التأذين أقبل حتى إذا ثوب أدبر ولم يقل من قبل والباقي مثله سواء . فيه فوائد ﴿ الأول ﴾ النداء بكسر النون وضمها لغتان الأولى أشهر وأفصح الأذان وفي الرواية الأولى للصلاة وفي الثانية بالصلاة وكلاهما صحيح يقال نودي للصلاة وبالصلاة وإلى الصلاة قال الله تعالى (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) وقال تعالى (وإذا ناديتهم إلى الصلاة) والتثويب بالياء المثناة ثم المثناة المراد به هنا إقامة الصلاة وبدل لذلك قوله في رواية لمسلم فإذا سمع الإقامة ولا يمكن أن يكون المراد بالتثويب هنا قول المؤذن للصلاة

خير من النوم مرتين وان كان يسمى تنوبيا لامرئ أحدهما أن هذا خاص
بأذان الصبح والحديث عام في كل أذان والثاني أن الحديث دل على أن هذا
التنوب يتخال بينه وبين الأذان فصل يحضر فيه الشيطان والتنوب الذي في
الصبح لا فصل بينه وبين الأذان بل هو في اثنيائه وأصل التنوب أن يجيء الرجل
مستعصرا فيلوح بنوبه ليرى ويشتهر فسمى الدعاء تنوبيا لذلك وكل داع مثوب
وقيل أعاسمى تنوبيا من ثاب يثوب إذا رجع فالمؤذن رجع بالأقامة إلى الدعاء
للصلاة قال عبد المطلب ،

فحنت ناقتي فعلت أني * غريب حين ثاب إلى عقلي

وقال غيره

لورأينا التأكيد خطة عجز * ماشفعنا الأذان بالتنوب

قال ابن عبد البر يقال ثوب الداعي إذا كرر دعاءه إلى الحرب

قال حسان بن ثابت

في فتية كسيوف الهند أوجههم * لا ينكحون إذا ماثوب الداعي

وقال آخر

ظهير نحن عند الناس منكم * إذا الداعي الماثوب قال يالا

وقوله قضى النداء وقضى التنوب أي فرغ منه ﴿ الثانية ﴾ قوله يخطر
بضم الطاء وكسرها لغتان حكاهما القاضي عياض في المشارك قال ضبطناه
عن المتقين بالكسر ومعناه من أكثر الرواة بالضم قال والكسر هو
الوجه ومعناه يوسوس وهو من قولهم خطر التحل بذنبه إذا حركه يضرب
به نخذه وأما بالضم فن السلوك والمرور أي يدنو منه فيمر بينه وبين
القبلة فيشغله عما هو فيه وبهذا فسرہ الشارحون للموطأ فقال الباجي معناه
أنه يحول بين المرء وبين ما يريد من نفسه من إقباله على صلاته وإخلاصه
وبالاول فسرہ الخليل ﴿ الثالثة ﴾ المرء الانسان وفيه سبع لغات فتح الميم
وضمها وكسرها وتغيرها باعتبار اعراب اللفظة فان كانت مرفوعة فالميم مضمومة

وفي رواية لمسلم ما يدرى وقال البخاري لا يدرى بذلك إن يدرى
وإن بكسر الهمزة للنفي

وإن كانت منصوبة فالميم مفتوحة وإن كانت مجرورة فالميم مكسورة والخامسة
والسادسة والسابعة أمرؤ بزيادة همزة الوصل مع ضم الراء في سائر الاحوال ومع
فتحها في سائر الاحوال ومع تغيرها باعتبار حركات الاعراب حكاهن في الصحاح
الا للغة الثالثة والرابعة فكاهما في المحكم وأنشد قول أبي خراش
جمعت أمورا ينقد المرء بعضها

من الحلم والمعروف والحسب الضخم
وقال هكذا رواه السكري بكسر الميم وزعم أن ذلك لغة هذيل انتهى ويشي
فيقال المرءان ولا جمع له من لفظه كما ذكره صاحب الصحاح والمحكم وقال في
المشارك والجمع مرءون ومنه في الحديث أيها المرءون وذكر صاحب النهاية تبعاً
للهرودي حديث الحسن أحسنوا ملاءكم أيها المرءون وقال هو جمع المرء قال ومنه
قول رؤبة لطائفة رآهم أين يريد المرءون قال في الصحاح وبعضهم يقول هذه
مرأة صالحة ومرة أيضاً بترك الهمز وتحريك الراء بحركتها وهذه امرأة مفتوحة
الراء على كل حال ﴿الرابعة﴾ المشهور في الرواية حتى يظل الرجل إن يدرى كم
صلى بفتح الظاء من يظل وكسر إن فيظل إحدى نواسخ الابتداء ترفع الاسم
وتنصب الخبر ومعناها في الاصل اتصاف الخبر عنه بالخبر نهراً وهي هنا بمعنى
يصير كما في قوله تعالى ظل وجهه مسوداً وقيل بمعنى يبقى ويدوم وإن نافية
ويدل على ذلك قوله في رواية البخاري لا يدرى وفي رواية مسلم ما يدرى والثلاثة
حروف نفي وقال ابن عبد البر الرواية في أن ههنا عند أكثرهم بالفتح فيكون
حينئذ لا يدرى وكذلك رواه جماعة عن مالك حتى يظل الرجل لا يدرى كم صلى
ومن رواها بكسر الهمزة فعناه ما يدرى كم صلى وإن بمعنى ما كثير انتهى
واعترضه بعضهم فقال وهذا غير صحيح لأن أن لا تكون تقييلاً ولا أعلم أحداً من النحويين
حكى ذلك الوجه في هذه الرواية أن يدرى بفتح الياء من يدرى وتكون أن

وقال ابن عبد البر الوجه

هي الناصبة للفعل ويكون يضل بضاد غير مشالة من الضلال الذي هو الخيرة كما يقال ضل عن الطريق فكأنه قال يحار الرجل ويذهل عن أن يدري كم صلى فتكون أن في موضع نصب بسقوط حرف الجر ويجوز أن يكون من الضلال الذي يريد به الخطأ فتكون الضاد مكسورة كقوله لا يضل ربي ولا ينسى وتكون أن في موضع نصب على المفعول الصحيح لأن ضل التي بمعنى أخطأ لا يحتاج تعديها إلى حرف الجر قال طرفة وكيف يضل القصد والحق واضح

والحق بين الصالحين سبيل

قال ولو روى حتى يضل الرجل أن يدري كم صلى لكان وجها صحيحا يريد به حتى يضل الشيطان الرجل عن دراية كم صلى ولا أعلم أحدا رواه كذا لكنه لو روى لكان وجها صحيحا في المعنى غير خارج عن مراده عليه السلام انتهى وما أدرى ما وجه تفرقة ابن عبد البرين لا وما جعل رواية الفتح بمعنى لا ورواية الكسر بمعنى ما مع أن لا وما بمعنى واحد ثم انه اغنى ابن عبد البر لا يعرف قوله يضل الا بالغاء المشالة ولا يتجه مع ذلك في إن الا الكسر ولا يتجه فيها الفتح الا مع الضاد الساقطة كما حكيناه عن بعضهم وهي رواية قال القاضي عياض حكى الداودي أنه روى يضل بالضاد بمعنى ينسى ويذهب وهم قال الله تعالى (أن تضل أحداها فتذكر أحداها الاخرى) وما حكيت به عن ابن عبد البر من ضبطه أن هذا بالفتح وافقه عليه الاصبلي ف ضبطها بالفتح في صحيح البخاري وما حكيت به عن المعترض عليه ذكره أيضا القاضي عياض فقال ولا يصح تأويل النفي وتقدير لا مع الفتح وانما يكون بمعنى ما والنفي مع الكسر قال وفتحها لا يصح الا على رواية من روى يضل بالضاد فيكون أن مع الفعل بعدها بتأويل المصدر ومفعول ضل أي يجهل درايته وينسى عدد ركعاته انتهى وما ذكره ابن عبد البر من أن أكثرهم على الفتح معارض بنقل القاضي عياض أن أكثرهم على الكسر وهو المشهور المعروف وما حكاه والذي رحمه الله عن ابن عبد البر أنه قال الوجه

حتى يضل الرجل أن يدري بفتح أن الناصبة وبالضاد المكسورة

حتى يضل الرجل أن يدري بفتح أن الناصبة وبالضاد المكسورة لم أره في كلامه
إنما تعرض بفتح الهمزة في أن ولم يذكر كون الضاد ساكنة هذا هو الذي وقعت
عليه في الاستدكار والتمهيد فلما أن يكون الشيخ وقف على هذا الكلام في موضع
آخر وأما أن يكون خرج على ما ذكره ابن عبد البر في فتح همزة أن يكون يضل
بالضاد الساكنة وأرغمه ذلك إذ لا يمكن مع فتح الهمزة أن يكون يضل بالنظاء
للمشكلة الخامسة ﴿﴾ اختلف العلماء في المعنى في ادبار الشيطان وهروبه عند
سماع الأذان فقال الملبب إنما يهرب والله أعلم من اتفاق الكل على الاعلان بشهادة
التوحيد واقامة الشريعة كما يفعل يوم عرفة لما يرى من اتفاق الكل على شهادة
التوحيد لله تعالى وتنزل الرحمة فيأبى أن يردمهما أعلنوا به من ذلك ويوقن
بالخيبة بما تفضل الله تعالى عليهم من ثواب ذلك ويذكر معصية الله ومضادته
أمره فلا يملك الحدث لما حصل له من الخوف انتهى وذكر القاضي عياض نحوه
وقيل إنما أدير عند الأذان ثلاثا يسمعه فيضطر إلى أن يشهد له بذلك يوم القيامة
لقوله عليه الصلاة والسلام لا يسمع صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا
شهد له يوم القيامة وهذا قد حكاه النووي عن العلماء وهو مبنى على أن الكافر
يدخل في هذه الشهادة وهو الصحيح وحكى القاضي عياض قولاً أن الكافر
لا يدخل في هذه الشهادة لانه لا شهادة له وقال لا يقبل هذا من قائله
لما جاء في الآثار من خلافة وقال ابن عبد البر إنما يفعل ذلك لما يلحقه من
الدعر والخزي عند ذكر الله وذكر الله تعالى في الأذان تفرع منه القلوب ما لا تفرع
من شيء من الذكر لما فيه من الجهر بالدكر وتعظيم الله تعالى فيه واقامة دينه
فيدبر الشيطان لشدة ذلك على قلبه انتهى وقال بعضهم سبب ادباره عظم امر
الأذان لما اشتمل عليه من قواعد التوحيد واظهار شعار الاسلام واعلانه وقيل
لبأسه من الوسوسة عند الاعلان بالتوحيد وقيل لانه دعاء الى الصلاة التي فيها السجود
الذي امتنع من فعله لما أمر به قال ابن بطال وليس بشيء لأنه عليه الصلاة

والسلام قد أخبر أنه إذا قضى التثويب أقبل بذكره ما لم يذكر يخلط عليه صلاته وكان فراد من الصلاة التي فيها السجود أولى لو كان كما زعموا انتهى قال القاضي عياض ولا يلزم هذا الاعتراض إذ لعل تفارقه إنما كان من سماع الأمر والدعاء بذلك لا من رؤيته ليعالط نفسه أنه لم يسمع دعاء ولا خالف أمراً (قلت) أحسن ما ذكره القاضي عياض في جواب اعتراض ابن بطل أن تفرقه عند الأذان إنما هو تصحيح على مخالفة أمر الله واستمرار على معصيته وعدم الالتفات إليه والاستخفاف بأوامره فإذا دعى داعي الله فر منه وأعرض عنه واستخف به فإذا حضرت الصلاة حضر مع المصلين غير مشارك لهم في الصلاة بل ساعياً في إبطالها عليهم وهذا أبلغ في المعصية والاستخفاف مما لو غاب عن الصلاة بالكليّة قصار حضوره عند الصلاة من جلس تفرقه عند الأذان ومن مهيح واحد ومتصوده بالامرين الاستخفاف بأوامر الله تعالى وعدم الالتفات إليها كما ذكرته والله أعلم ﴿السادسة﴾ وأما الحكمة في تصويته عند أدباره فقد تقدم من كلام الملب أن ذلك بغير اختياره وإنما هو مغلوب عليه فيه لما حصل له من شدة الخوف ويحتمل أن المعنى في ذلك أن يشتغل بسماع ما يخرج من الحدث عن سماع الأذان ويحتمل أن المعنى في ذلك الاستخفاف بالموذن وبما يقوله كما يعهد من حال المستخفين المستهزئين ﴿السابعة﴾ قال القاضي عياض في قوله وله ضراط هذا يصح حمله على ظاهره إذ هو جسم متغذ يصح منه خروج الريح ويحتمل أنها عبارة واستعارة عن شدة الخوف والنار كما يعتري الحمار (قلت) ويحتمل أنها عبارة عن الاستخفاف كما قدمته والله أعلم ﴿الثامنة﴾ فيه فضل الأذان وعظم قدره لأن الشيطان يهرب منه ولا يهرب عند قراءة القرآن في الصلاة التي هي أفضل الأحوال بدليل قوله فإذا قضى التثويب أقبل ويكفي هذا في فضل الأذان ﴿التاسعة﴾ استدل به على استحباب رفع الصوت بالأذان فإنه ذكر فيه أنه إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط إلى غاية لا يسمع فيها الأذان فدل على أنه كلما زاد في رفع صوته زاد الشيطان في الابتعاد ولا شك في استحباب فعل الأمور التي تبعد الشيطان وتطرده وقد دل هذا الحديث على أن زيادة الرفع زيادة له في الابتعاد إلا أنه يحتمل أن يقال قوله حتى

لا يسمع التآذين ليس غاية الإبعاد في الأدبار بل غاية الزيادة في السيطرة والمراد أنه يقصد بما يفعله من ذلك تصحيح أذنه عن سماع صوت المزدن لكن يدل على زيادته في الأبعاد ما رواه مسلم في صحيحه من رواية الأعمش عن أبي سفيان عن جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الشيطان إذا سمع النداء بالصلاة ذهب حتى يكون مكان الروحاء قال سليمان يعني الأعمش فسأله عن الروحاء فقال هي من المدينة ستة وثلاثون ميلاً ﴿العاشرة﴾ قد يستدل به على أن الأذان أفضل من الإمامة وهو الذي صححه النووي خلافاً لرافعي فإنه صحح تفضيل الإمامة وعن أحمد روايتان في المسألة لأصحابنا وجه ثالث وهو أنه إن قام بمحقوق الإمامة كانت أفضل من الأذان وإلا فهو أفضل قال به أصحابنا أبو علي الطبري وأفاضيان ابن كج والحسين والسمودي ويوافقهم قول الشافعي رحمه الله أحب الأذان لقول رسول الله ﷺ اللهم اغفر للمؤذنين وأكره الإمامة للضمان وما على الإمام فيها وإذا أم ابنه أن يتقى ويؤدى ما عليه في الإمامة فإن فعل رجوت أن يكون أحسن حالاً من غيره انتهى وحكي النووي أول هذا النص مستدل به على ترجيح الأذان مطلقاً وأغفل بقيقته وقد عرفت أنه دال على هذا التفصيل الذي ذكرته والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ الظاهر أن المراد هنا جنس الشيطان فلا يختص ذلك بواحد من الشياطين دون واحد والشيطان كل طائفة متمردة سواء كان من الجن أو الإنس أو الدواب لكن المراد هنا شياطين الجن خاصة ويحتمل أن يختص ذلك بالشيطان الأكبر وهو إبليس لمنه الله ﴿الثانية عشرة﴾ هل يتوقف هروب الشيطان من الأذان على كونه أذناً شرعياً مستجماً للشروط واقفاً في الوقت مقصوداً به الإعلام بدخول وقت الصلاة أو يهرب من الأتيان بصورة الأذان وإن لم يوجد فيه ما تقدم الأقرب عندي الأول وكلام أبي صالح السمان راوى الحديث عن أبي هريرة يدل على أنه فهم الثاني ففي صحيح مسلم من رواية روح بن القاسم عن سهيل بن أبي صالح قال أرسلني أبي إلى بني حارثة ومعي فلام لنا أوصاحبنا فنأداه مناد من حائط باسمه قال وأشرف الذي منى على الحائط فلم ير شيئاً فذكرت ذلك لأبي

فقال لو شعرت انك تلقى هذا لم أرسلك ولكن اذا سمعت صوتا فناد بالصلاة
 فاني سمعت أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال ان الشيطان اذا نودي
 بالصلاة قولي وله حصاص والحصاص بالحاء المهملة والصادين المهملتين هو الضراط كما في
 الرواية الأخرى وقيل شدة العدو وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه
 قال ان شيئا من المخلوق لا يستطيع أن يتحول في غير خلقه ولكن للجن سحرة
 كسحرة الانس فاذا خشيتم شيئا من ذلك فأذنوا بالصلاة وقال مالك بن انس
 استعمل زيد بن اسلم على معدن بن سليم وكان معدنا لا يزال يصاب فيه الناس
 من الجن فلما وليهم شكوا ذلك اليه فأمرهم بالأذان وأن يرفعوا أصواتهم به
 ففعلوا فارتفع ذلك عنهم فهم عليه حتى اليوم قال مالك وأعجبنى ذلك من رأى
 زيد بن اسلم **﴿الثالثة عشرة﴾** قال ابن بطال عن المهلب فيه من الفقه أن من نسي
 شيئا وأراد أن يتذكره فليصل ويجهد نفسه فيها من تخليص الوسوسة وأمور
 الدنيا فان الشيطان لا بد أن يحاول تمهيطه واذكاره أمور الدنيا ليصد عنه اخلاص
 نيته في الصلاة وقد روى عن أبي حنيفة أن رجلا دفن مالا ثم غاب عنه سنين
 كثيرة ثم قدم فطلبه فلم يهتد لمكانه فقصد أبا حنيفة فاعلمه بما دار له فقال له صل
 في جوف الليل واخلص نيتك لله تعالى ولا تجر على قلبك شيئا من أمور الدنيا
 ثم عرفني بأمرك ففعل ذلك فذكر في الصلاة مكان المال فلما أصبح أتى أبا حنيفة
 فاعلمه بذلك فقال بعض جلسائه من أين دلته على هذا يرحمك الله فقال
 استدلت من هذا الحديث وعلمت أن الشيطان سيرضى ان يصالحه بأن يذكره موضع
 ماله ويمتنعه الاخلاص في صلاته فمجب الناس من حسن انتزاعه واستدلاله انتهى
 كلامه **﴿الرابعة عشرة﴾** وفيه دليل على أنه كان في زمنه عليه الصلاة والسلام
 يفصل بين الاذان والاقامة بزمان وذلك دليل على أنه لا يشترط في تحصيل فضيلة ايقاع
 الصلاة في أول وقتها انطباق أولها على أول الوقت إذ لو كان كذلك لما واظبوا على ترك هذه
 الفضيلة وهذا هو الصحيح المعروف وقيل لا يحصل ذلك إلا بأن ينطبق أول التكبيرة
 على أول الوقت وهو شاذ وهذا الحديث يدل على خلافه **﴿الخامسة عشرة﴾**
 وفيه دليل على أن الفكر في الصلاة والسهوف فيها لا يبطأها وهو إجماع

وعن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » وعن عبيد الله عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد قالت (ولا أعلمه إلا كان قدر ما ينزل هذا ويرقى هذا)

الحديث الثاني

وعن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » وعن عبيد الله عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد قالت (ولا أعلمه إلا كان قدر ما ينزل هذا ويرقى هذا) فيه فوائد

الاولى : فيه جواز الأذان للصباح قبل دخول وقتها وبه قال مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وعبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وداود والجمهور ورجع إليه أبو يوسف بعد أن كان يقول بالمتنع وروى الشافعي في كتابه القديم عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال عجّلوا الأذان بالصباح يدلج المدلج وتخرج العاهرة وعن عروة بن الزبير أنه قال إن بعد النداء بالصباح لحزبا حسنا إن الرجل ليقرا سورة البقرة وعن حبان بن الحارث قال أتيت عليا يدير أبي موسى وهو يتسحر فقال إذن فاطعم فقلت إني أريد الصوم قال وأنا أريد الصوم فطعم فلما فرغ أمر ابن النباح فأقام الصلاة قال الشافعي وهو لا يأسر بالأقامة إلا بعد النداء وحين طلع الفجر أمر بالأقامة ففي هذا دلالة على أن الأذان كان قبل الفجر وذهب آخرون إلى منع الأذان لها قبل دخول وقتها كسائر الصلوات وهو قول سفيان الثوري وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن والحسن ابن صالح بن حي قالوا فإن أذن لها قبل الفجر أعاد الأذان بعده وروى ابن أبي شيبه في مصنفه عن عائشة قالت ما كانوا يؤذنون حتى ينفجر الفجر وعن إبراهيم النخعي قال شيعنا علقمة إلى مكة فخرجنا بليل فسمع مؤذنا يؤذن فقال أما هذا فقد خالف سنة أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لو كان قائما لكان خيرا له فاذا طلع الفجر

أذن وعن إبراهيم النخعي أنه كره أن يؤذن قبل الفجر وعن عبيد الله بن عمر قلت لنافع إنهم كانوا ينادون قبل الفجر قال ما كان النداء إلا مع الفجر وحكى ابن حزم عن الحسن البصري أنه قيل له الرجل يؤذن قبل الفجر يوفق الناس ففضب وقال علوج أفراع لو أدركهم صهر بن الخطاب لأوجع جنوبهم من أذن قبل الفجر فافصلي أهل ذلك المسجد إقامة لا أذان فيها وعن إبراهيم النخعي أنه قال كانوا إذا أذن المؤذن بليل قالوا له اتق الله وأعد أذانك وحكى ابن المنذر وغيره في المسألة من ذهباً ثالثاً عن طائفة من أهل الحديث أنه إن كان للمسجد مؤذنان يؤذن أحدهما قبل طلوع الفجر والآخر بعد الفجر فلا بأس أن يؤذن للصبح إذا كان هكذا وبه قال ابن حزم الظاهري فقال يجوز أن يؤذن قبل طلوع الفجر الثاني بمقدار ما يتم المؤذن أذانه وينزل من المنارة أو العلوي يصعد مؤذن آخر ويطلع الفجر قبل ابتداء الثاني في الأذان واحتج المانعون بحديث ابن عمر أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي ألا إن العبد نام فرجع فنادى ألا إن العبد نام رواه أبو داود في سننه وصححه وفقه على صهر في أذان مؤذنه يقال له مسعود وأجاب الجمهور عنه بأجوبة «أحدها» ضعفه كما تقدم عن أبي داود وضعفه أيضاً الشافعي وعلي بن المديني وعبد بن يحيى الذهلي والترمذي وأبو حاتم وأبو بكر الأثرم والدارقطني والبيهقي وغيرهم «ثانيها» أنه عارضه على تقدير صحته ما هو أصح منه وهو قوله عليه السلام إن بلالا يؤذن بليل الحديث قال البيهقي والأحاديث الصحاح التي تقدم ذكرها مع قتل أهل الحرمين أولى بالتصويل منه ثم روى بإسناده عن شعيب بن حرب قال قلت لمالك بن أنس أليس قد أمر النبي ﷺ بلالا أن يعيد الأذان فقال قال رسول الله ﷺ إن بلالا يؤذن بليل قلت أليس قد أمره أن يعيد الأذان قال لا لم يزل الأذان عند بليل «ثالثها» قال الخطابي يعبه أن يكون هذا فيما تقدم من أول زمان الهجرة فإن الثابت عن بلال أنه كان في آخر أيام رسول الله ﷺ يؤذن بليل ثم يؤذن بعده ابن أم مكتوم مع الفجر وأجاب المانعون عن حديث الباب بأن هذا الأذان لم يكن لأجل الصلاة وإنما كان لإيقاظ النائمين للمسحور

وغيره أجاب بعنه الطحاوي وابن حزم وروده حديث زياد بن الحارث الصديقي قال لما كان أول أذان الصبح أمرني يعني النبي ﷺ فأذنت فجعلت أقول أقيم يا رسول الله فجعل ينظر إلى ناحية المشرق إلى الفجر فيقول لا حتى إذا طلع الفجر الحديث رواه أبو داود وغيره وهو صريح في الأذان للصبح قبل الوقت من غير إبطائه بعد دخول الوقت قال ابن عبد البر وفي إجماع المسلمين على أن النافلة بالليل والنهار لا أذان لها ما يدل على أن أذان بلال بالليل إنما كان لصلاة الصبح ثم جوز الطحاوي أن يكون بلال كان يؤذن في وقت يرى أن الفجر قد طلع فيه ولا يتحقق ذلك لضعف بصره ثم استدلل بما رواه عن أنس مرفوعاً لا يفرنكم أذان بلال فإن في بصره شيئاً قال الطحاوي فدل على أن بلال كان يريد الفجر فيخطئه لضعف بصره (قلت) وهذا ضعيف لأن قوله عليه الصلاة والسلام إن بلالاً يؤذن بليل يقتضي أن هذه كانت طريقته وعادته دائماً ولو كان لا يقع ذلك منه إلا خطأ لم يقع إلا نادراً فانه لولا أن الغالب إصابته لما رتب مؤذناً واعتمد عليه في الأوقات وفي صحيح البخاري من حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ لا يمنع أحدكم أو أحداً منكم أذان بلال من سحوره فانه يؤذن أو ينادي بليل ليرجع قائمكم ولينبه نائمكم الحديث وهذا صريح في أنه كان يؤذن قبل الفجر يقصد ذلك وتعمده والله أعلم ﴿الثانية﴾ قال العلماء الذاهبون إلى الأذان للصبح قبل دخول وقتها إن المعنى في ذلك أن صلاة الفجر في أول الوقت ذات فضل وهي تأتي في حال نوم فلو لم يؤذن حتى يطلع الفجر لما تمكنوا بعد الوضوء والغسل والاجتماع في المسجد من الصلاة إلا بعد الأسفار كثيراً فشرع الأذان ليلا لهذه العلة كي ينتبه الناس ويتأهبوا في أول الوقت وهذا أصل لما يفعله الناس من ذكر الله تعالى وتسبيحه والصلاة على النبي ﷺ قبل أذان الصبح وكذلك يفعلون يوم الجمعة لكونه شرع للناس التكبير لصلاة الجمعة ﴿الثالثة﴾ فيه أنه يستحب أن يؤذن للفجر مرتان مرة قبل الفجر ومرة بعده وبهذا صرح أصحابنا قالوا فإن اقتصر على أذان واحد فالأفضل أن يكون بعد الفجر على ما هو المأثور في سائر الصلوات فإن اقتصر على الأذان لها قبله أجزأه ﴿الرابعة﴾ اختلفوا في أول الوقت الذي

يؤذن للصبح فيه وفي ذلك لأصحابنا أوجه أحدها يقدم في الشتاء لسبع يبق من الليل وفي الصيف لنصف سبع تقريباً لا تحديداً وصححه الرافعي من أصحابنا وذكر النووي أن من رجه اعتمد حديثاً باطلاً محرفاً (قلت) وكأنه أشار بذلك إلى ما رواه الشافعي في كتابه القديم عن سعد القرظ قال أذنا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بقاء وفي زمن عمر بالمدينة فكان أذاننا للصبح لوقت واحد في الشتاء لسبع ونصف يبق وفي الصيف لسبع يبق منه (والثاني) يقدم لسبع يبق من الليل من غير تفريق في ذلك بين الشتاء والصيف ذكره البغوي في التهذيب (والثالث) يدخل بذهاب وقت الاختيار للمشاء وهو ثلث الليل أو نصفه وبهذا قال ابن حبيب صاحب مالك (والرابع) وقته النصف الأخير من الليل ولا يجوز قبله وصححه النووي وبه قال أبو يوسف وحكاه ابن قدامة في المغني عن بعض أصحابهم ثم قال وقد روى الأثر عن أبي جابر قال كان مؤذن مسجد دمشق يؤذن لصلاة الصبح في السحر بقدر ما يسير الراكب ستة أميال فلا ينكر ذلك مكحول ولا يقول فيه شيئاً (والخامس) جميع الليل وقت له وهذا شاذ (والسادس) أنه إما يدخل وقته في السحر قبيل الفجر وعليه يدل قوله في الحديث ولم يكن بينهما إلا قدر ما ينزل هذا ويرقى هذا واختاره الشيخ الإمام تقي الدين السبكي وحكاه عن القاضي حسين والبغوي وبه قال ابن حزم كما تقدم نقل كلامه في ذلك وابن عبد البر واليه يميل كلام ابن قدامة في المغني فبهذه الأوجه الستة في مذهبنا وبمعضها في غير مذهبنا كما حكيت فيها تقدم (وفي المسألة مذهب سابق) أنه يدخل وقت الأذان لها لمدى يبق من الليل وهو المشهور عند المالكية ووجهه بأنه الوقت الذي يمكن الجنب والمعتصر والمتوضئ والتأهب لذلك كله من أمره ويخرج إلى الجماعة فجعله تقديم ذلك كله (فإن قلت) وفي المسألة مذهب ثامن أنه يؤذن لها عند انقضاء صلاة العتمة وهو عند المالكية (قلت) قد فسر الحاكلي وهو القاضي أبو بكر بن العربي بأن المراد العتمة التي تصل في آخر وقتها وهو نصف الليل أو ثلثه فماد هذا إلى المذهب الثالث وهو قول ابن حبيب كما قدمته فليس مذهباً رائداً على ما تقدم (والخامسة) هذه الرواية التي رواها الشيخ رحمه الله من مسند أحمد صريحة في

ولا بن حبان من حديثه إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا

أن القائل ولا أعلمه إلا كان قدر ما ينزل هذا ويرق هذا راوية الحديث مائة
رضي الله عنها فإن فيها قلت لكن في صحيح البخاري في كتاب الصيام قال
القاسم ولم يكن بين أذانها إلا أن يرقى ذا وينزل ذا فكان شيخنا الامام سراج
الدين البلقيني رحمه الله يعتمد هذه الرواية ويجعل هذا الكلام في غيرها مدرجا
وفيه نظر لأن في رواية احمد التصريح بأنه من قول مائة ففيها زيادة علم
يجب الأخذ بها والظاهر أن قول البخاري قال القاسم أي في روايته عن مائة
وذلك لأنه روى الحديث المذكور من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ومن
طريق القاسم بن محمد عن مائة ثم بين أن هذه الزيادة في رواية القاسم أي عن
مائة وليست في حديث ابن عمر لأنه لو أطلق ذكرها لتوهم أنها في الاسنادين معا
ولم يرد بذلك أن القاسم قالها من عند نفسه بدليل رواية احمد التي ذكرتها والله أعلم
﴿ السادسة ﴾ استثنى احمد من الأذان قبل الفجر شهر رمضان فقال إنه يكره
غيه الأذان قبل الفجر لئلا يغتر الناس به فيتركوا سحورهم وهذا تخصيص لا دليل
عليه وإذا علم من عادة المؤذن أنه يؤذن قبل الفجر لم يغتر الناس بأذانه فيتركوا
سحورهم والمعجب أن أبا الحسن ابن القطان قال في بيان الوهم والايهام إن بلالا
أما كان يؤذن ليلاني رمضان خاصة فهذا عكس المحكي عن احمد ولم أعلم مستند
ابن القطان في ذلك وقد قال نضر الدين ابن قدامة بعد نقله كلام احمد ويحتمل
أن لا يكره في حق من عرفت عادة بالأذان في الليل لأن بلالا كان يفعل ذلك
وقال النبي ﷺ لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال فإنه يؤذن بالليل لينبه نائمكم
ويرجع قائمكم قال ابن قدامة وينبغي لمن يؤذن قبل الوقت أن يجعل أذانه في
وقت واحد في الليالي كلها ليعلم الناس ذلك من عادته ولا يؤذن في الوقت تارة
وقبله أخرى فيقع الالباس انتهى ﴿ السابعة ﴾ روى ابن حبان في صحيحه عن
مائة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا

مرارا ثم صار بعد النبي ﷺ مؤذنا بالمدينة لما ترك بلال الأذان وأذن له زياد
ابن الحارث الصدائي أيضا وقال ان أذا صداء أذن ومن أذن فهو يقيم رواه أبو
داود وغيره لكنه لم يكن راتبا ولهذا عد مؤذنو النبي ﷺ أربعة قال الشافعي
رحمه الله وأحب أن يقتصر في المؤذنين على اثنين لأننا إنما حفظنا أنه أذن لرسول
الله ﷺ اثنان ولا نصيق إن أذن أكثر من اثنين واحتج الشافعي في الاملاء
في جواز أكثر من اثنين بقصة عثمان فقال ومعلوم أنه زاد في عدد المؤذنين
لمجعله ثلاثة وذكر أبو علي الطبري والرافعي أن المستحب ألا يزداد على أربعة
مؤذنين وحكاه النووي في شرح مسلم عن أصحابنا لكنه قال في الروضة انكره
كثيرون من أصحابنا وقالوا إنما الضبط بالحاجة ورؤية المصلحة فان رأى الامام
المصلحة في الزيادة على الأربعة فعليه وان رأى الاقتصار على اثنين لم يزد قال
النووي وهذا هو الأصح المنصوص قال أصحابنا وإذا كان للمسجد مؤذنان
فأكثر فان اتسع الوقت ترتبوا في الأذان فان تنازعوا في الابتداء أقرع بينهم
وان ضاق الوقت فان كان المسجد كبيرا أذنوا متفرقين في افطاره وان كان صغيرا
وقفوا معا وأذنوا وهذا إذا لم يؤد اختلاف الاصوات الى تشويش فان أدى لم
يؤذن الا واحد فان تنازعوا أقرع بينهم وأما الإقامة فان أذنوا على الترتيب
فالاول أولى بها ان كان هو المؤذن الراتب أو لم يكن هناك مؤذن راتب فان
كان الاول غير الراتب فقبه وجهان أصحهما أن الراتب أولى والثاني أن الاول أولى
ولو أقام في هذه الصورة غير من له ولاية الإقامة اعتد به على الصحيح المعروف
وفي وجه ضعيف لا يعتد بالإقامة من غير السابق بالأذان تخريجا من قول الشافعي رحمه
الله لا يجوز أن يخطب واحد ويصلي آخر أما إذا أذنوا معا فان اتفقوا على إقامة واحد
والأقرع بينهم ولا يقيم في المسجد الواحد إلا واحد إلا إذا لم تحصل الكفاية
بواحد وقيل لا بأس أن يقيموا معا إذا لم يؤد الى التهويش ﴿الحادية عشرة﴾
فيه دليل على جواز تقليد الأعمى للبصير في معرفة الوقت أو جواز اجتهاده في
ذلك فان ابن أم مكتوم كان أعمى ولم يكن يعرف طلوع الفجر إلا بأحد هذين
الأميرين وما يرجع أنه كان يقلد قوله في بعض طرقه من حديث سهل بن سعد

﴿بابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ﴾

عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ

وكان ابن أم مكتوم لا يؤذن حتى يقال له أصبحت أصبحت قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة ولو لم يرد ذلك لم يكن في اللفظ جواز رجوعه لاجتهاد بعينه لأن الدال على أحد الأمرين مبهما لا يدل على واحد منهما بعينه ﴿الثانية عشرة﴾ فيه دليل على جواز نسبة الإنسان إلى أمه وفي الصحابة جماعة عرفوا بذلك منهم ابن بحينة ويعلى بن منية والحارث بن البرصاء وغيرهم وحكى أن يحيى بن معين كان يقول حدثنا اسماعيل بن علي فنهأ أحمد بن حنبل وقال قل اسماعيل بن إبراهيم فإنه بلغني أنه كان يكره أن ينسب إلى أمه فقال قد قبلنا منك يا معلم الخير ولهذا استثنى ابن الصلاح في علوم الحديث من الجواز ما يكرهه الملقب وهو حسن لكن قال والذي رحمه الله الظاهر أن ما قاله أحمد على طريق الأدب لا لزوم ﴿الثالثة عشرة﴾ فيه استحباب أن يكون الأذان على موضع عال لقوله ينزل هذا ويرقى هذا والحكمة فيه أنه أبلغ في الأعلام وهو متفق عليه وهل يلحق به الإقامة في ذلك قال المحاملي والبلغوي من أصحابنا لا قال النووي وهذا الذي قاله محمول على ما إذا لم يكن مسجد كبير تدعو الحاجة فيه إلى العلو للأعلام

﴿باب شروط الصلاة﴾

﴿الحديث الأول﴾ عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ . فيه فوائد ﴿الأولى﴾ استدلل به العلماء على اشتراط الطهارة في صحة الصلاة وهو مجمع عليه حكى الإجماع في ذلك جماعة من الأئمة قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة ولا يتم ذلك إلا بأن يكون انتفاء القبول دليلا على انتفاء الصحة فإن فسرناه بأنه ترتب الغرض المطلوب من الشيء على الشيء فيقال الغرض من الصلاة وقوعها مجزئة بمطابقتها للأمر فإذا حصل هذا

الغرض ثبت القبول على هذا التفسير وإذا ثبت القبول على هذا التفسير ثبتت
الصحة وإذا انتفى القبول انتفت الصحة وقد حرك المتأخرون في هذا بحثاً لأن
انتفاء القبول قد ورد في مواضع مع ثبوت الصحة كالصيد الآبق وأنه لا يقبل
الله له صلاة وكما ورد فيمن أتى عرافاً وفي شارب الخمر وإن فسرناه بأنه كونه
العبادة بحيث يترتب الثواب عليها فهو أخص من الصحة فلا يلزم من تقيدها
لأنه لا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم قال وهذا إن تقع في تلك الأحاديث التي
نفي فيها القبول مع بقاء الصحة فإنه يضر في الاستدلال بنفي القبول على نفي الصحة
اللهم إلا أن يقال دل الدليل على كون القبول من لوازم الصحة فإذا انتفى انتفت
فيصح الاستدلال بنفي القبول على نفي الصحة حينئذ ويحتاج في تلك الأحاديث
التي نفي عنها القبول مع بقاء الصحة إلى جواب على أنه يرد على من فسر القبول
يكون العبادة مثاباً عليها أو مرضية أو ما أشبه ذلك إذا كان مقصوده بذلك أن
لا يلزم من نفي القبول نفي الصحة أن يقال انقواعد الشرعية تقتضي أن العبادة
إذا أتى بها مطابقة الأمر كانت سبباً للثواب والدرجات والظواهر في ذلك لا تحصى
انتهى وقد تضمن كلامه للقبول تفسيرين أحدهما أنه ترتب الغرض المطلوب من
الشيء على الشيء والثاني أنه كون العبادة بحيث يترتب الثواب عليها وأنه يلزم
من نفي القبول نفي الصحة بالتفسير الأول ولا يلزم بالتفسير الثاني إلا على البحث
الذي ذكره في آخر كلامه وقال القاضي أبو بكر ابن العربي القبول في السنة
السلف الرضى قبلت الشيء رضيته وأردته والتزمت العوض عنه فقبول الله للعمل
هو رضا به وثوابه عليه وكذا فسر صاحباً المشرق والنهاية القبول بأنه المحبة
والرضا وفي الصحاح يقال على فلان قبول إذا قبلته النفس والذي ينبغي أن
يقال في اختلاف الأحاديث التي ذكرها وكونها مستوية في نفي القبول فانتفت
الصحة معه في بعضها دون بعض أنه لا يلزم من نفي القبول نفي الصحة إكنا ننظر
في المواضع التي نفي فيها القبول فإن كان ذلك العمل قد اقترنت به معصية علمنا أن عدم
قبول ذلك العمل إنما هو لوجود تلك المعصية فن هذا الوجه كان ذلك العمل غير مرضي

لكنه صحيح في نفسه لاجتماع الشروط والآثار كان فيه وهذا كصلاة العبد الآبق
 وشارب الخمر وآتى العراف فهو لاء إنما لم تقبل صلاتهم للمعصية التي ارتكبوها
 مع صحة صلاتهم وإن لم يقترب بذلك العمل معصية فعدم قبوله إنما هو لفقد شرط
 من شروطه فهو حينئذ غير صحيح لأن الشرط ما يلزم من عدمه العدم وهذا
 كصلاة المحدث والمرأة مكشوفة الرأس فإن الحدث وكشف المرأة رأسها حيث
 لا يراها الرجال الأجانب ليس معصية فعدم قبول هذه العبادة إنما هو لأن ضد
 الحدث الذي هو الطهارة شرط في صحة الصلاة وكذلك ضد الكشف
 وهوستر شرط في صحة الصلاة ففقدت الصحة لفقد شرطها فاعتبر ما ذكرته
 نجد جميع الأحاديث ماضية عليه من غير خلل ولا اضطراب والله أعلم ﴿ الثانية ﴾
 قوله صلاة أحدكم مفرد مضاف فيعم كل صلاة سواء في ذلك الفريضة والناقلة
 وصلاة الجنازة وهذا أمر مجمع عليه إلا ما حكى عن الشعبي ومحمد بن جرير الطبري أنهما
 قالاً تجوز صلاة الجنازة بغير طهارة قال النووي وهذا مذهب باطل وأجمع العلماء
 على خلافه وتقل القاضي عياض عن بعضهم أن حكم الوضوء حكم ما توضع له من
 نافقة أو سنة وأما سجود التلاوة والشكر فإن أدخلناهما في مسمى الصلاة فقد تناوولها
 لفظ الحديث وإن لم ندخلهما في مسمى الصلاة فقد جعل العلماء حكمهما كحكم الصلاة
 في اشتراط الطهارة وذكر القفال في محاسن الشريعة أن المعنى في ذلك أنهما مشعبة
 من الصلاة وركن من أركانها حتى إن الصلاة تسمى سجوداً فقد روى في
 الخبر إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يسجد سجدتين أي يعلى ركعتين
 وحكى النووي وغيره الإجماع على اشتراط الطهارة فيهما وروى ابن أبي شيبه في
 مصنفه بإسناد فيه جهالة أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان ينزل عن راحلته
 فيهريق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة ويسجد وما توضع عن الشعبي أنه قال في الرجل
 يقرأ السجدة وهو على غير وضوء قال يسجد حيث كان وجهه وقال ابن المنذر وروينا
 عن عثمان بن عفان في الخائض تسمع السجدة أنها توميء رأسها وبه قال سعيد بن المسيب
 قال وتقول اللهم لك سجدت ﴿ الثالثة ﴾ قال القاضي أبو بكر ابن العربي وهي من
 شرائط الأداء لا من شرط الوجوب بإجماع الأمة وفيما نقله من الإجماع فظهر

فعند المالكية في ذلك خلاف منوضحه في الفائدة التي بعدها والتي دل عليه هذا الحديث كونها من شرائط الاداء بالتقدير المتقدم في الفائدة الأولى أما كون الوجوب متوقفا عليها فليس في الحديث تعرض له ﴿الرابعة﴾ استدلل به القاضي عياض وغيره على أن فاقده الطهورين لا تجب عليه الصلاة وزاد صاحب المقصود على ذلك أن فيه دليلا على أنه لا يجب القضاء أيضا قال لأن عدم قبوطها لعدم شرطها يدل على أنه ليس مخاطبا بها حالة عدم شرطها فلا يترتب شيء في الذمة فلا تقضي وبه قال مالك وابن نافع قال وعلى هذا فتكون الطهارة من شروط الوجوب واختلف أصحاب مالك في هذه المسألة لاختلافهم في هذا الاصل انتهى وصبقه الى هذا البناء أبو الطاهر بن بشير فقال سبب هذا الخلاف يعني في فاقده الطهورين الخلاف في كون الطهارة شرطا في الوجوب فتسقط الصلاة عن تعذرت عليه أو شرطا في الاداء فيقف الفعل على الوجود انتهى ونقل ابن عبد البر عن ابن خويز منداد أنه قال إنه الصحيح من مذهب مالك أعني أنه لا يجب الاداء ولا القضاء ثم قال ابن عبد البر ما عرف كيف أقدم على أن أجعل هذا الصحيح من المذهب مع خلافه جمهور السلف وعامة الفقهاء وجماعة المالكيين قال وهو قول ضعيف مهجور شاذ مرغوب عنه انتهى وفي المسألة اربعة أقوال أخر للشافعي وهي مذاهب لعلماء (أحدها) أنه يجب عليه أن يصل على حاله الحرمه الوقت ويجب أن يعيد اذا تمكن من أحد الطهورين وبه قال ابن القاسم وأبو يوسف وعبد وهو الاصح من مذهب الشافعي ورواية عن احمد ﴿الثاني﴾ يحرم عليه أن يصل لفقد شرط الصلاة وهو الطهارة ويجب القضاء اذا تمكن ﴿الثالث﴾ يستحب أن يصل ويجب القضاء سواء أصلى أم لم يصل ونقل اصبح يصل اذا قدر وهو محتمل لارادة هذا القول والذي قبله ونقل ابن المنذر عن الثوري والاوزاعي أنه لا يصل حتى يجد أحدهما وكذا قال أبو حنيفة لا يصل فاذا وجد ذلك صلى ﴿الرابع﴾ تجب الصلاة في الوقت ولا تجب إطاعتها فيها إنما تجب بأمر جديد وبه قال أحمد بن حنبل وأشهب وهو اختيار المزني قال أبو ثور وهو القياس وحكي عنه أيضا أن القياس أنه لا يصل حتى يجد أحد الطهورين ولهذا نقل عنه ابن

المتفوقين وهذا القول الرابع قال به ابن حزم وصححه القاضي أبو بكر بن العربي وقال النووي أنه أقوى الأقوال دليل قال وكذا يقول لمازني كل صلاة أمر بفعلها في الوقت على نوع من الخلال لا يجب قضاؤها وحكى ابن العربي قولاً سادساً أنه يوصى إلى التيمم قال ابن العربي والنبي أقول أنه إنما يوصى إلى الماء لا إلى التيمم واعلم أن هذه المسألة لا يمكن الخروج من الخلاف فيها فإن أحد الأقوال وجوب الصلاة في الوقت والآخر تحريمها وقياس السهو في الصلاة ترجح فعلها وحمل القائلون بوجوب الصلاة في هذه الصورة هذا الحديث على المتكهن من الطهارة وأخرجوا العاجز عن دلالة الحديث واستدلوا الوجوب بقوله عليه الصلاة والسلام إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والمكاف ما مرر بالصلاة والطهارة فإذا عجز عن الطهارة لا تسقط عنه الصلاة والله أعلم (الخامسة) استدلل به الخطابي على اشتراط الطهارة في صحة الطواف لأنه صلاة فقد قال النبي ﷺ الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله تعالى أحل فيه الكلام وقال الشيخ فتح الدين العمري في شرح الترمذى المشبه لا يقوى قوة المشبه به من كل وجه ومعلوم أن قوله عليه الصلاة والسلام الطواف صلاة أى يشبه الصلاة وقد نبه على الفرق بينهما بجواز الكلام فيه وكما أنه يجوز فيه ما لا يجوز في الصلاة فكذلك لا يشترط فيه كل ما يشترط في الصلاة ويرد على الخطابي إباحة الكلام فيه والمشى وليس مما يباح في الصلاة انتهى كلامه وفيه نظر في مواضع (أحدها) في قوله إن قوله عليه السلام الطواف صلاة أى يشبه الصلاة فلقائل أن يقول إنه صلاة حقيقة فإن الأصل في الإطلاق الحقيقة وهي حقيقة شرعية ويكون لفظ الصلاة مشتركاً بين الصلاة المعبودة والطواف اشتراكاً لفظياً (ثانيها) في قوله وقد نبه على الفرق بينهما بجواز الكلام فيه فيقول قد ذكر النبي ﷺ أنه صلاة فثبت له جميع أحكام الصلاة إلا ما استثنى والاستثناء معيار العموم (ثالثها) في قوله وكما أنه يجوز فيه ما لا يجوز في الصلاة فكذلك لا يشترط فيه كل ما يشترط في الصلاة فنقول هذا قياس معارض لظاهر الحديث وأيضاً فلا ملازمة بينهما تصحح القياس ثم لمسلمنا صحته فذلك لا يمنع من الاستدلال بهذا الحديث على شيء يخالف القياس

(رابعها) في قوله ويرد على الخطابي إباحة الكلام فيه والمشي وليس مما يباح في الصلاة فنقول هذا مما تقدم أن جميع ما يشترط في الصلاة يشترط في الطواف إلا ما يستثنى وإباحة الكلام مستثناة بقوله وفعله والمشي مستثنى بفعله ولأنه لا يصدق اسم الطواف شرعاً إلا بالمشي والله أعلم وقد دل على اشتراط الطهارة في صحة الطواف قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري وأنه عليه الصلاة والسلام طاف متطهراً وقال بخذ واعني مناسككم وبهذا قال الجمهور وسيأتي إيضاحه في الحج ﴿السادسة﴾ قد تقرر دلالة الحديث على بطلان الصلاة عند فقد الطهارة وهو دال على تحريم الصلاة في تلك الحالة لما فيه من التلاعب بتعاطي العبادة الفاسدة وهو كذلك إذا فعله متعمداً بلا عذر بل حكى عن أبي حنيفة أنه يكفر وقال الجمهور لا يكفر لأن الكفر بالاعتقاد وهذا المصلي اعتقاده صحيح ﴿السابعة﴾ الحدث يطلق بأزاء معان (أحدها) الخارج المخصوص وما في معناه مما يذكره النكهاء في نواقض الوضوء حيث يقولون الأحداث كذا وكذا (الثاني) نفس خروج ذلك الخارج (الثالث) المنع المترتب على ذلك الخروج وبهذا المعنى يصح قولنا رفعت الحدث لأن الأولين يستحيل رفعهما بمعنى أن لا يكون وقعا إذ هما وقعا بخلاف المعنى الثالث وهو المنع فإن الشارع جعل للمنع غاية وهو استعمال المكلف الطهور فإذا استعمله صح قوله نويت رفع الحدث أي رفع ذلك المنع الممتد من الأمور المخصوصة (الرابع) وصف حكمي يقدر قيامه بالأعضاء ينزل في ذلك منزلة الحسى قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة ذكره كثير من الفقهاء وهم مطالبون بدليل شرعي يدل على اثبات هذا المعنى الرابع وأقرب ما يذكر فيه أن الماء المستعمل قد انتقل إليه المانع القائم بالأعضاء والمسئلة متنازع فيها فقد قال جماعة بطهورية الماء المستعمل ولو قيل بعدم طهوريته أو بنجاسته لم يلزم منه انتقال مانع فلا يتم الدليل (قلت) الدليل عليه ما رواه أبو داود في سننه والحاكم في مستدركه وصححه عن عمرو بن العاص قال احتلمت في ليلة باردة في غزاة ذات السلاسل فاشتفت أن أغتسل فاهلك فتيمنت ثم صليت

بأصحابي فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت أني سمعت الله يقول (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً) فضحك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئاً فقرأه النبي ﷺ على الصلاة فدل على أن المنع المترتب على الخارج قد زال ثم أثبت له وصف الجنابة بقوله وأنت جنب وهذا يقوى القول بأن التيمم لا يرفع الحدث أى الوصف الحكمي المقدر وإن كان الحدث بالمعنى الثالث وهو المنع قد زال وإن اختص زواله ببعض الأحوال كفقده الماء أو وجوده مع الحاجة إليه وبعض الأوقات فإنه لا يرفع المنع إلا من فريضة واحدة ومن يرى أن التيمم رافع للحدث لا يثبت هذا المعنى ويقول إذا زال المنع لم يبق حدث والظاهر أن المراد بالحدث في هذا الحديث المعنى الأول أو الثاني ولا يمكن إرادة الثالث لأن هذا الحديث هو الدال على المنع فلو حملنا قوله إذا أحدث على المنع لم يكن فيه فائدة (فإن قلت) إنما يلزم ذلك أن لو قال يحرم على أحدكم الصلاة إذا أحدث فلا يمكن أن يكون معنى أحدث هنا منع لا اتحاد الشرط والجزاء والذي في الحديث إنما هو نفي القبول ولا امتناع في أن يقال لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا منع من الصلاة حتى يتوضأ (قلت) قد قررت دلالة نفي القبول على نفي الصحة في هذا الموضع ودلالة نفي الصحة على التحريم فالتحريم مدلول عليه بالحديث وإن لم يكن مصرحاً به فيه والله أعلم (الثامنة) الظاهر أن المراد بالحدث هنا جميع نواقض الوضوء وهي مفصلة في مواضعها وقال صاحب المفهم قوله أحدث كناية عما يخرج من السبيلين معتاداً في جنسه وأوقاه عند مالك وجل أصحابه وقال ابن عبد الحكم والشافعي المعتبر بالخارج النجس وحده فن أي شيء خرج تقض وأوجب انتهى وفيه أمران أحدهما أنه لا معنى لتخصيصه بالخارج المخصوص فسائر نواقض الوضوء أحداث وعلى ذلك مشى ابن بطال في شرح البخاري كما سنحكي كلامه (ثانيهما) في نقله عن الشافعي نظر من وجهين (أحدهما) أنه لا يعتبر في الخارج كونه نجساً بل لو كان طاهراً كالودود والحصى تقض أيضاً (الثاني) أنه لا يقول بالنقض من أي شيء خرج

بل لابد أن يكون من أحد السبيلين إلا فيما إذا انسد المخرج المعتاد وانفتح
مخرج تحت المعدة فإنه يفتقض الوضوء بالخارج منه فإن انفتح فوقها أو انفتح
تحتها مع انفتاح الأصلي أيضا ففيه قولان أصحهما عدم النقض وهذا الذي نقله
عن الشافعي وهو قول أبي حنيفة أنه يحصل النقض بكل خارج نجس من البدن
والله أعلم وفي صحيح البخاري في هذا الحديث في كتاب الطهارة قال رجل من
حضر موت ما الحدث يا أبا هريرة قال فساء أو ضراط قال الشيخ تقي الدين في
شرح المعتمد ولعله قامت له قرائن حالية اقتضت هذا التخصيص انتهى ولذلك
أورد الترمذي في باب الوضوء من الريح مع أن هذه الزيادة ليست في روايته
وقال ابن بطال إنما اقتصر على بعض الأحداث لأنه أجاب سائلا سأل عن المصلي
يحدث في صلاته فخرج جوابه على ما يسبق المصلي من الأحداث في صلاته لأن
البول والغائط والملامسة غير معهودة في الصلاة وهو نحو قوله عليه الصلاة
والسلام للمصلي إذا أمره باستصحاب اليقين في الطهارة لا ينصرف حتى يسمع
صوتا أو يجد ريحا ولم يقصد به تعيين الأحداث وتعدادها قال والأحداث التي أجمع
العلماء أنها تنقض الوضوء سوى ما ذكره أبو هريرة البول والغائط والمذي والودي
والمباشرة وزوال العقل بأي حال زال والنوم الكثير والأحداث التي تختلف
في وجوب الوضوء منها القبلة والجمعة ومس الذكر والرفاء ودم الفصد وما يخرج
من السبيلين نادرا غير معتاد مثل ساس البول والمذي ودم الاستحاضة والدود
يخرج من الدبر وليس عليه أذى وساق الكلام على ذلك ولا يخلو عن نظر وقال
ابن التين إنما استعمل هذا اللفظ حرصا على البيان وليس هذا عادة كلامه
مثل قوله عليه الصلاة والسلام للمقرء على نفسه بالزنا أنكثها لا يكتني وكان
أبو هريرة يخاطب رجلا أعجميا من حضر موت واقتصر على ما ذكره من
الحدث لأنه سأل عن المصلي يحدث في صلاته فأجاب على ما يسبق المصلي من
الأحداث انتهى (التاسعة) تكلم القفال في محاسن الشريعة على حكمة ربط
الطهارة بالأحداث بما ملخصه أن الطهارة بالماء مستحسنة عقلا
وعادة ولولم فعلها كل وقت لتعذر أو شق فعلت بحال مخصوصة وهي الصلاة

لأنها أولى ما تعلق به لما فيها من مناجاة الله تعالى ولو وجبت لكل صلاة تسليق ولا يدلها من نهاية ينقضي حكمها بوجودها ولا يصلح أن تكون تلك النهاية عدداً مخصوصاً من الصلوات فإن الطهارة قد تجب لغير الصلاة فجعلت نهايتها خروج أشياء من البدن مستفردة جرت العادات الحسنة باجتنابها وإزالتها وسميت تلك الأشياء أحداثاً ثم كان زوال العقل يزيل التكليف وهو مظنة خروج الراحة ولا يخلو في كثير من الأحوال عن اقتدار مداوة بها لحسم الباب والحققت بالغائط ونحوه وأيضاً فإن زوال العقل بغير النوم يزيل التكليف وهو أشنع الأشياء وأفظحها فالحق لذلك بالنجاسة الخارجة من السبيلين ثم ذكر منى آخر وهو أن الطهارة إنما تقع بما يتنظف به والخارج من البدن إما مستغث كالبول ونحوه أو غير مستغث كالعرق والبزاق ونحوهما فاختصت بخروج المستغث لأنه الذي يحتاج إلى التنظيف منه قال ثم إن الله تعالى نهىنا عما أمرنا به من الطهارة من الحدث على الطهارة من الآثام لأن أفعال البدن مستغث كاللصبة وغير مستغث كالطاعة فاقسم ما يخرج من البدن قسمين كاقسام ما يخرج من أفعال البدن قسمين وكان التطهير لازماً للمذموم منهما في الناس والله أعلم وذكر القاضي أبو بكر ابن العربي أن ربط الطهارة بالأحداث عبادة لا يعقل معناها قال وقد أشار بعض من تكلم على حكم الشريعة إلى أن في تعليقها بالأحداث معنى مقبولاً فلم ينفق له صحباً انتهى وكأنه أشار بذلك إلى القفال وذكر الحكيم الترمذي في علله أن المعنى في ذلك أن مستقر الشيطان تحت المعدة في موضع الفضول فإذا خرج ريح الفضول أو بولته فهو من مستقره ولذلك نجس بنجاسة الشيطان وكفره فما خرج من السبيلين لزم منه التطهير ولذلك قال أهل المدينة لا يجب الوضوء من الخارج من غير السبيلين وأوجه أهل الكوفة لنجاسته وإنما نجس لكونه من مستقر الشيطان ألا ترى أن ما خرج من النصف الأعلى من النخامة والبلغم والبصاق ليس نجساً والدم والعذرة والبول من مستقره ومجلسه فهو نجس بنجاسته من أي موضع خرج ولا ينظر من أي حد خرج وإنما ينظر من أين

خرج قال وقول أهل الكوفة أشبه بالحق انتهى (العاشرة) قال النووي قوله حتى يتوضأ معناه حتى يتطهر بقاء أو تراب وإنما اقتصر على الوضوء لكونه الأصل أو الغالب (الحادية عشرة) فيه دليل على أنه لا يجب الوضوء لكل صلاة وإنما يجب على المحدث خاصة قال الشيخ تقي الدين ووجه الاستدلال به أنه عليه الصلاة والسلام بقي عدم القبول ممتدا إلى غاية الوضوء وما بعد الغاية مخالف لما قبلها فيقتضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقا ويدخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لهاثانيا (قلت) قد يقال تحصل المخالفة بين ما قبل الوضوء وما بعده بقبول صلاة واحدة بعده إذ قبله لا يقبل شيء أصلا ويحتمل أن يقال في الاستدلال وجه آخر وهو أنه قيد عدم القبول بشرط الحدث ومفهومه حجة عند الأكثرين ومفهومه هنا أنه إذا لم يحدث تقبل صلاته وإن لم يجدد وضوءاً (الثانية عشرة) قد يستأنس به لأصح الأوجه عند أصحابنا أن الطهارة تجب بالحدث والقيام إلى الصلاة والثاني أنها تجب بالحدث وجوبا موسعا والثالث تجب بالقيام إلى الصلاة فقط (الثالثة عشر) أورده البخاري في كتاب ترك الحيل وبوب عليه هناك باب في الصلاة قال ابن بطال في شرحه معناه الرد على أبي حنيفة في قوله أن المحدث في صلاته يتوضأ ويبنى على ما تقدم من صلاته وهو قول ابن أبي ليلى وقال مالك والشافعي يستأنف الصلاة ولا يبنى وحجتهم هذا الحديث وقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة إلا بطهور قال ابن القصار ولا يخلو في حال انصرافه من الصلاة وقد أحدث أن يكون مصليا أو غير مصلي فبطل أن يكون مصليا لقوله لا صلاة إلا بطهور وهذا غير متطهر فلا يجوز له البناء وكل حدث منع ابتداء الصلاة منع البناء عليها يدل على ذلك أنه لو سبقه المني استأنف بالاتفاق منا ومنهم فإن احتجوا بالرعا فأنه يبنى قيل الرعا عندنا لا ينافي حكم الطهارة والحدث ينافيها قال ابن بطال وهذا الحديث أيضاً يرد قول أبي حنيفة إن من قعد في الجلسة الأخيرة مقدار التشهد ثم أحدث فصلاته تامة وقال سائر العلماء لا تتم الصلاة إلا بالسلام ولا يجوز التحلل منها بما يفسدها إذا عرض في خلالها كالخج لا يتحلل منه بالجماع لانه لو طرأ فيه أفسده انتهى

وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت بنو إسرائيل يفتسلون عراة ينظر بعضهم إلى سوءة بعض وكان موسى صلى الله عليه وسلم يفتسل وحده فقالوا والله ما يمنع موسى يفتسل معنا إلا أنه أدر قال فذهب مرة يفتسل فوضع ثوبه على حجر ففر الحجر بثوبه قال فجمع موسى بأثره يقول ثوبي حجر ثوبي حجر حتى نظرت بنو إسرائيل إلى سوءة موسى وقالوا والله ما بموسى من بأس ، فقام الحجر بعد حتى نظر إليه فأخذ ثوبه وطفق بالحجر ضرباً فقال أبو هريرة « والله إن بالحجر ندباً سيئة أو سبعة ضرب موسى بالحجر » وفي رواية لمسلم « كان موسى عليه السلام رجلاً حياً وكان لا يرى متجرباً » الحديث وفيه نزول « يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين »

« ما ذوا موسى »

الحديث الثاني

وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت بنو إسرائيل يفتسلون عراة ينظر بعضهم إلى سوءة بعض وكان موسى ^{صلى الله عليه وسلم} يفتسل وحده فقالوا والله ما يمنع موسى يفتسل معنا إلا أنه أدر قال فذهب مرة يفتسل فوضع ثوبه على حجر ففر الحجر بثوبه قال فجمع موسى بأثره يقول ثوبي حجر ثوبي حجر حتى نظرت بنو إسرائيل إلى سوءة موسى وقالوا والله ما بموسى من بأس فقام الحجر بعد حتى نظر إليه فأخذ ثوبه وطفق بالحجر ضرباً فقال أبو هريرة « والله إن بالحجر ندباً سيئة أو سبعة ضرب موسى بالحجر » فيه فوائد (الأولى) إسرائيل هو يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم الخليل عليهم السلام قال في الصحاح يقال هو يضاف إلى إيل يعني وإيل اسم الله تعالى قال أبو علي الفارسي هذا خطأ من

وجين (أحدهما) أن إيل لا تعرف في أسماء الله تعالى في اللغة العربية (والثاني) أنه لو كان كذلك لم يتصرف آخر الاسم في وجوه العربية ولكن آخره مجروراً أبداً كعبداً الله قال الواحدى هذا الذى قاله أبو على أراد به أنه ليس هذا في العربية وقد قال بالاول جماعة من العلماء وقال النوى الصواب قول أبى على فان ما ادعوه لا أصل له انتهى وقال الاخفش هو يهمز ولا يهز قال ويقال في لغة اسرائيل بالنون كما قالوا جبرين وإسماعين انتهى والمراد بنو اسرائيل الذين كانوا في زمن موسى عليه السلام واغتسلهم عراة ينظر بعضهم إلى سوءة بعض هل كان في شرعهم جوازه وإن كان الا كل خلافه أو كان في شرعهم منعه كما في شرعنا وكان فعلهم ذلك من عصيانهم ومخالفتهم اختلف في ذلك فقال القاضى عياض فيه أن ستر العورة لم يكن واجبا في شرع موسى إذ ذكر أنه إنما فعل ذلك يعني الاغتسال وحده حياء وأنه لم ينكر على قومه ما كانوا يفعلونه وأن الله تعالى أظهر ذلك منه لقومه حتى نظروا اليه وقال أبو العباس القرطبي إنما كان بنو اسرائيل تفعل هذا معاندة للشرع ومخالفة لموسى وهو من جملة عتوهم وقلة مبالاتهم باتباع شرع موسى ألا ترى أن موسى عليه الصلاة والسلام كان يستتر عند الغسل فلو كانوا أهل توفيق وعقل اتبعوه ثم لم تكفهم مخالفتهم له حتى آذوه بما نسبوا اليه من آفة الادرة فانظر الله براءته مما قالوا فيه بطريق خارق للعادة زيادة في أدلة صدق موسى ومبالغة في قيام الحجة عليهم انتهى وسبقه إلى ذلك ابن بطال فقال وأما اغتسال بنى اسرائيل عراة ينظر بعضهم إلى بعض فيدل أنهم كانوا عصاة له في ذلك غير مقتدين بسنته إذ كان هو يقتسل حيث لا يراه أحد ويطلب الخلوة فكان الواجب عليهم الاقتداء به في ذلك ولو كان اغتسلهم عراة في غير الخلوة عن علم موسى وإقراره لذلك لم يلزمنا فعله لأن في شريعتنا الأمر بستر العورة عن أعين آدميين وذلك فرض علينا انتهى وأشار قبل ذلك إلى الاعتذار عن رؤيتهم موسى بقوله فيه إباحة النظر إلى العورة عند الضرورة الداعية إلى ذلك من مداواة أو براءة مما رمى به من الميوب كالبرص وغيره من الادواء التي

يتحاكم الناس فيها مما لا بد فيها من رؤية أهل البصر لها فلا بأس برؤية
العورات للبراءة من ذلك أو لاثبات العيوب فيه والمعالجة انتهى وسبقه الى
نحو هذا الكلام الأخير الخطابي فقال فيه جواز الاطلاع على عورات
البالغين لاقامة حق واجب كاختتان ونحوه انتهى وما ذكره القاضي عياض
أظهر وحجود تستر موسى عليه السلام لا يدل على وجوبه لما تقرر في الاصول
أن الفعل لا يدل بمجرد على الوجوب وليس في الحديث أن موسى أمرهم بالتستر
ولا أنكر عليهم التكشف وأما إباحة النظر للعورة للبراءة مما رمى به من
العيوب فذلك إنما هو حيث ترتب على العيب حكم كفسخ النكاح ونحوه
فاذا ادعى أحد الزوجين على الآخر عيبا يفسخ به في العورة جاز النظر اليه
ليرتب عليه التفسخ أو منعه وأما قضية السيد موسى عليه السلام فليس
هناك أمر شرعي مازم يترتب على ذلك فلو لا إباحة النظر إلى العورة لما مكنتهم
موسى عليه السلام من ذلك ولا خرج مارا على مجالسهم وهو كذلك وأما
اغتناله خاليا فكان يأخذ في حق نفسه بالا كحل والافضل وخرج بين
أظهرهم عريانا لهذه المصاحبة وهي إظهار البراءة مما اختلقوه عليه مع إباحة ذلك
ويدل على إباحة كشف العورة في الشرع الاول ما وقع له عليه الصلاة والسلام
وقت بناء الكعبة من جعل إزاره على كتفيه بإشارة العباس عليه بذلك
ليكون أرفق به في ثقل الحجارة ولولا إباحته لما فعله لكنه ألزم بالا كحل
والافضل لعل مرتبته والله أعلم ﴿الثانية﴾ قوله وكان موسى يغتسل وحده
أي عريانا ففيه دليل على إباحة كشف العورة في الخلوة في حالة الاغتسال وبه
قال الأئمة الاربعة وجهور العلماء من السلف والخلف وخالفهم ابن أبي ليلى
فذهب إلى المنع منه واحتج بما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال لا تدخلوا الماء
إلا بمنزلة الماء عامرا وهو حديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به وإن صح
فهو محمول على الا كحل وذكر ابن بطال باسناد فيه جهالة أن ابن
عباس لم يكن يغتسل في بحر ولا نهر إلا وعليه إزاره فاذا سئل عن ذلك قال إن له عامرا

قال وروى برد عن مكحول عن عطية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل
 بليل في فضاء فليتحاذر على عورته ومن لم يفعل ذلك فأصابه لمم فلا يلوم من إلا
 نفسه وفي مراسلات الزهري عن النبي ﷺ قال لا تغتسلوا في الصحراء إلا أن
 لا تجدوا متوارى فإن لم تجدوا متوارى فليخط أحدكم كالدائرة ثم يسمي الله تعالى
 ويغتسل فيها وفي مصنف بن أبي شيبه عن أبي موسى الأشعري قال إني لأغتسل
 في البيت المظلم فأحني ظهري إذا أخذت ثوبي حياء من ربي عز وجل وعنه أيضاً ما أقت
 صلي في غسلي منذ أسلمت ﴿ الثالثة ﴾ وجه إيراد المصنف رحمه الله لهذا الحديث
 في شروط الصلاة موافقه ابن بطال والقرطبي على أنه كانت شريعة موسى عليه
 السلام وجوب ستر العورة في سائر الأحوال وإن تكشف بني إسرائيل حالة
 اغتسلهم مجتمعين إنما كان من عتوهم وعصيانهم لنبيهم ومن الاحوال التي أمر
 بستر العورة فيها حالة الصلاة بل هي أولى الاحوال بذلك والصحيح في الاصول
 أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ وهذه القصة فيها زيادة على عدم
 ورود ناسخ فيها وهي ورود هذه الشريعة بتقريرها وموافقتها وإذا ثبت الامر
 بستر العورة في حالة الصلاة كان كشفها في حالة الصلاة منها عن تفرعاً على
 أن الامر بالشئ نهى عن ضده وإذا كان الكشف في الصلاة منها عن فلهي
 يدل على الفساد إما مطلقاً أو في العبادات خاصة كما قرر في الاصول وهذا من
 النهي في العبادات فيكون دالا على الفساد ومتى قام الدليل على فساد صلاة من
 صلى مكشوف العورة دل ذلك على أن ستر العورة شرط في صحة الصلاة وذلك
 هو المقصود بعد ثبوت هذه المقدمات ويدل لذلك أيضاً قوله عليه الصلاة
 والسلام لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار رواه أبو داود والترمذي وحسنه
 والمراد بالحائض من بلغت سن الحيض ودلالة انتفاء القول على انتفاء الصحة
 تقدم تقريرها في الكلام على الحديث الذي قبله وهذا مذهب الشافعي وأحمد
 وأبي حنيفة وجهور العلماء من السلف والخلف وهو المشهور من مذهب
 مالك أيضاً وقال بعض المالكية هو شرط مع الذكر دون السهو وقال بعضهم
 هو واجب وليس بشرط وقال بعضهم هو سنة قال ابن شاس في الجواهر هل

يجب ستر العورة في الخلوات أو يندب إليه قولان فإذا قلنا لا يجب فيها فهل
يجب للصلاة أو يندب إليه ذكر الشيخ أبو الطاهر عن أبي الحسن اللخمي أنه
حكى في ذلك قولين ثم قال الشيخ أبو الطاهر وليس الأمر كما ظنه وإنما المذهب
على قول واحد في وجوب الستر لكن الخلاف في وجوب الإعادة في الوقت
أو فيه وبعده على الخلاف في ستر العورة هل هو شرط صحة الصلاة أم لا وقد ذكر
القاضي أبو محمد أن القاضيين أبا إسحاق وابن بكير والشيخ أبا بكر ذهبوا إلى
أن الستر من سنن الصلاة وهذا يعضد ما حكاه أبو الحسن اللخمي ويحققه انتهى
وإذا فرغنا على اشتراط ستر العورة في الصلاة فتبين انكشف منها شيء ولو كان
يسيراً بطلت الصلاة عند مالك والشافعي والأكثريين وقال الحنفية
والحنابلة لا يضر انكشف شيء يسير من العورة وقد روي الحنفية ذلك فيما إذا
كان من السوءتين بقدر الدرهم وفيما إذا كان من غيرها بأقل من ربع
العورة هذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا إعادة إن كان أقل من
النصف وعنه في النصف روايتان ولم يقدر الحنابلة ذلك بل جعلوا اليسير
مالا يفحش ومرجع ذلك للعادة وأما قدر العورة التي تستر في الصلاة من
الرجل والمرأة فهي مقررة في كتب الفقه (الرابعة) قوله ما يمنع موسى يفتسل
كذا رويناه هنا بحذف أن ورفع يفتسل وهو على حد قوله تعالى « قل أفغير
الله تأمروني أعبد » وقد أجاز أبو الحسن الأخفش حذف أن ورفع الفعل
دون نصبه وجعل منه هذه الآية وتبعه ابن مالك وجعله قياساً مطرداً ومثل
له في شرح التسهيل بقوله تعالى « ومن آياته يريكم البرق » وقال يريكم صلة لأن
حذفت وبقى يريكم مرفوعاً وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فإذا
حذفت بطل عمله وذهب آخرون إلى أن حذف أن ولو مع رفع الفعل بعدها
مقصود على السماع فلم يجوزوا من ذلك إلا ما سمع كما في هذا الحديث ويجوز
في مثل ذلك النصب أيضاً باضمار أن ومنه قراءة الحسن البصري قل أفغير الله
تأمروني أعبد بالنصب والصحيح أنه مقصور على السماع وصححه ابن مالك وذهب
الكوفيون إلى جوازه قياساً فعلى هذا يجوز هنا النصب وإن لم يسمع وحاصل

هذا ثلاثة مذاهب أحدها أن الرفع والنصب مع حذف أن قياسان مطردان والثاني أنهما مسموعان والثالث أن الرفع قياس والنصب سماع وهو الذي صححه ابن مالك والحديث في الصحيحين بآثار أن بلفظ ما يمنع موسى أن يقتل ولا اشكال في ذلك ﴿الخامسة﴾ الأدرة بضم الهمزة واسكان الدال المهملة فتحة في الخصة يقال رجل آدر بعد الهمزة وفتح الدال بين الأدر بفتح الهمزة والدال ذكره في الصحاح والنهاية وغيرهما قال في النهاية وهي التي تسميها الناس القيلة وقال في المحكم الأدر والمأدور الذي ينفق صفاته فيقع قصبه ولا ينفق إلا من جانبه الأيسر وقيل هو الذي يصيبه فتق في إحدى الخصيتين وقيل الخصة الأدراء العظيمة من غير فتق وقال النووي هو عظيم الخصيتين ﴿السادسة﴾ فيه بيان عتوبى اسرائيل واختلافهم ظاهراً أولاً خالفوا نبيهم ولم يتبعوه في طريقته إما التي يجب اتباعه فيها أو يستحب ثم لم يكتفوا بذلك حتى لم يحملوا فعله الذي هو في غاية الحسن على محل حسن وهو التمسك بالدين والشرع ومحاسن الاخلاق بل جعلوا شبهة تقصاً في بدنه ثم لم يذكروا ذلك على سبيل الاحتمال بل جزموا به وقطعوا وأكذبوا ذلك بأن أقسموا عليه وحصروا الأمر فيه فلم يجعلوا الحامل له عليه سواء وهذا غاية العتو ونهاية الاختلاق وليت شعري لم عينوا الأدرة دون غيرها من العيوب وكيف تجرموا على الاختلاق على ذلك النبي الكريم بما ليس لهم فيه شبهة ولهذا أظهر الله براءته بأمر اشتمل على عدة من خوارق العادات وقص قصته على نبيه ﷺ وأنزل فيها قوله (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا) الآية ﴿السابعة﴾ قال القاضي عياض الأنبياء منزهون عن النقائص في الخلق والخلق سالمون من المعائب ولا يلتفت إلى ما قاله من لا تحقيق عنده في هذا الباب من أصحاب التاريخ في منات بعضهم وإضافته بعض المعاصات إليهم فآله تعالى قد نزههم عن ذلك ورفعهم عن كل ما هو عيب وقصص بما يفيض العيون وينفر القلوب انتهى وكذا ذكر النووي والقرطبي هذا في فوائد هذا الحديث وقد يقال دل الحديث على سلامته عليه السلام من ذلك وأما كونه يحب تنزيهه

وتنزيه غيره من الأنبياء عن هذا العيب وغيره فهو مقرر من خارج وفي أخذه من هذا الحديث نظر ولا يؤخذ هذا من كون الله تعالى سماه أذى لأن هذا الاختلاق أذى وإن لم يكن واجب التنزيه عما اختلق عليه وقد يقال إنما يتم هذا الاستدلال إذا كان كشف العورة محرماً في شريعة موسى عليه السلام ومع هذا فالجاء الله تعالى إلى ظهوره بينهم على تلك الهيئة فلولا أن يراوته عنه أصل من أصول الدين وقاعدة من قواعد الشرع يجب الإيمان بهما لما ارتكب كشف العورة لأجله فعارض مصلحة سترها مصلحة اظهار هذا الأمر الديني وكان هذا الثاني أهم مقدم ولما ذكر القرطبي هذا الكلام قيده بقوله في أول خلقهم ثم قال ولا يعترض علينا بمعنى يعقوب وبإبتلاء أيوب فإن ذلك كان طارئاً عليهم محنة لهم وليقتدى بهم من ابتلى ببلاء في حالهم وصبرهم وفي أن ذلك لم يقطعهم عن عبادة ربهم ثم إن الله تعالى أظهر كرامتهم ومعجزاتهم بأن أعاد يعقوب بصيراً عند وصول قبيص يوسف له وأزال عن أيوب جذامه وبلاءه عند اغتساله من العين التي انبعث الله له عند ركضه الأرض بوجهه فكان ذلك زيادة في معجزاتهم وتمكيناً في كمالهم ومنزلتهم انتهى ﴿النامنة﴾ فيه بيان شدة ما ابتلى به الأنبياء والصالحون من أذى السفهاء والجهال وصبرهم عليه في الحديث لقد أذى موسى بأكثر من هذا فصبر ﴿التاسعة﴾ فيه فضيلة الصبر وأن الدرجات نعمة له فإن موسى عليه الصلاة والسلام لما صبر على ما يؤذونه به أعقبه الله تعالى البراءة من ذلك مع رفع الدرجات لما أظهره من المعجزات قال الله تعالى وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وقال تعالى وتمت كلمة ربك الحسنى على بني إسرائيل بما صبروا ﴿العاشرة﴾ فيه فضيلة موسى عليه الصلاة والسلام وحصل هنا إظهار معجزته بأمور (أحدها) مشى الحجر بنوبه إلى بني إسرائيل لاظهار براءته مما ادعوه فيه من الأدرة على وجه خارق للعادة ولهذا جعل الله تعالى ذلك نعمة عليه حيث قال فبرأه الله مما قالوا وكان عند الله وجيبها (الثاني) حصول النذب في الحجر من ضرب موسى (الثالث) وجود التمييز في الجمار الذي لا يعقل ولهذا طامه موسى عليه الصلاة والسلام معاملة من يعقل لأنه صدرت منه أفعال

العتلاء وهذا مثل تسليم الحجر على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة وحنين الجذع
إليه ونحو ذلك لكن تأمل ما بين المقامين وإن كان في السكك تعظيم للنبي
ﷺ وإظهار لمعجزته والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ قوله فجمع موسى بأثره بجمع
وميم مفتوحين ثم جاء مهلة أي أسرع ومنه قوله تعالى لولوا إليه وهم يجمعون
أي يسرعون وقال أبو العباس القرطبي نحو ما ذكرته ثم قال والجموح من
الخيل هو الذي يركب رأسه في اسرعه ولا يثنيه شيء وهو عيب فيها وإنما
أطلق على اسراع موسى خلف الحجر جهلاً لأنه اشتد خلفه اشتداداً لا يثنيه
شيء عن أخذ ثوبه انتهى ولا حاجة لما ذكره من أنه مأخوذ من جهاح الخيل
المذموم فقد ذكر أهل اللغة أن الجماح بمعنى الاسراع قال في الصحاح جمع
الفرس جموحاً وجهاحاً إذا اعتز فارسه وغلبه فهو فرس جموح ثم قال والجموح
من الرجال الذي يركب هواه فلا يمكن رده ثم قال وجمع أي أسرع وقال في
النهاية في شرح هذا الحديث أسرع اسرعا لا يردده شيء وكل شيء مضى
لوجهه على أمر فقد جمع وقال في المشارق جمع أسرع فرس جموح سريع
وهو مدح وفرس جموح إذا كان لا يثبت للجام بل يركب رأسه في جريه وهو ذم
ودابة جموح إذا كانت تميل في أحد شقيها وهو ذم وقال في المحكم جمع
الفرس بصاحبه ذهب يجري جرياً غالباً وكل شيء مضى لشيء على وجهه فقد
جمع ثم قال وجمعت السقينة تركت قصدها فلم يضبطها الملاحون انتهى وقال
النووي جمع الحجر أي ذهب مسرعاً اسرعا بليغاً وقوله بأثره بفتح الهمزة والياء
المثلثة ويجوز فيه أيضاً كسر الهمزة واسكان الياء وهما لغتان مشهورتان
﴿الثانية عشرة﴾ قوله ثوبى منصوب بفعل محذوف تقديره دع ثوبى أو أعطنى
ثوبى ويحتمل أن يكون مرفوعاً مبتدأ محذوف تقديره هذا ثوبى وعلى هذا
الثنائي يكون المعنى استعظام كونه يأخذ ثوبه مع علمه بأنه ثوبه فعامله معاملة
من لا يعلم كونه ثوبه كي يرجع عن فعله ويرد له ثوبه وقوله حجر منادى مفرد
مبنى على الضم وحذف حرف النداء استعجالاً للنادى ومذهب البصر بين أنه
لا يجوز حذف حرف النداء من اسم الجنس إلا شاداً حيث سمع كافي هذا الحديث

أوفي ضرورة الشعر ومذهب السكوفيين أنه قياس مطرد ﴿الثالثة عشرة﴾ قوله
فقام الحجر أى وقف وثبت من قولهم قامت الدابة أى وقفت ومنه قولهم قام
قائم الظهيرة أى وقف والمراد به وقوف الشمس عند الهاجرة عن السير إما مجازاً
أو أريد أثرها وهو الظل وقوله بعد مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة أى بعد
أن نظرت بنو إسرائيل إليه وقوله حتى نظر إليه بيناء نظر للمفعول والضمير في إليه
يعود على موسى وحتى الظاهر أنها للتعليل وليس هذا تعليل لما قبله وهو قيام
الحجر ووقوفه وإنما هو تعليل لما قبل ذلك وهو فرار الحجر بثوب موسى
يعنى أن السبب في هذه الخارقة نظر بنى إسرائيل إلى موسى عليه السلام
وتبرئته مما اختلقوا عليه (فان قلت) هذا مكرر فقد تقدم في قوله حتى نظرت
بنو إسرائيل إلى سوءة موسى (قلت) حتى هنالك غاية لما قبلها وهو فرار الحجر
بثوب موسى عليه السلام وجهاحه خلفه لا نزاعه منه وأما حتى الثانية فالظاهر
أنها للتعليل كما تقدم ويحتمل أنها متعلقة بقيام الحجر إما غاية له أو تعليل له
والمراد أن الحجر وقف حتى نظرت إليه بنو إسرائيل وشاهدوه حجراً جهاذاً
وعلموا تلك المعجزة العظيمة والخارقة العجيبة ليرتدعوا عن اختلاقهم على
نبيهم والله أعلم ﴿الرابعة عشرة﴾ قوله وطفق بكسر الفاء وفتحها ويقال فيه
طبق بالباء أيضاً إلا أنه غير مروى هنا وهو من أفعال الشروع كجعل وأخذ
وقوله ضرباً مصدر بدل من فعله أى جعل يضرب الحجر ضرباً والندب بفتح
النون والبدال المهمة وبالباء الموحدة هنا الأثر وأصله أثر الجرح إذا لم يوقع
عن الجلد فشبه به أثر الضرب في الحجر وقوله ستة أو سبعة شك من الراوى
وهو منصوب على أنه نعت لقوله ندباً وهو نعت مؤول بمعدود وقوله ضرب
موسى بالحجر هو منصوب على أنه مفعول لأجله ويحتمل أن يكون بدلاً من
قوله ندباً ويكون بدل أعم من أخص ويمجوز فيه الرفع على أن يكون خبر مبتدأ
محذوف تقديره وهو أى الندب ضرب موسى بالحجر وهذه معجزة لموسى
عليه السلام بعد انقضاء المراد من المعجزة الأولى وهو فرار الحجر بثوبه والجاؤه
إلى الخروج على بنى إسرائيل على تلك الهيئة وكأن المعنى في هذه المعجزة

وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما أيوب يقتل عريانا خروا عليه جراد من ذهب فجعل أيوب يحثي في ثوبه فناداه ربه عز وجل يا أيوب ألم أكن أغنيتك عما ترى؟ قال بلى يا رب ولكن لا أغني بي عن بركتك، رواه البخاري

أمور (أحدها) بقاء هذا الأثر في الحجر على طول الزمان فينتدكر به هذه الواقعة ويعلم به فضل موسى عليه السلام وبرأه مما اختلقوا عليه (ثانيها) أنه حصل عند السيد موسى عليه السلام في ذلك الوقت حدة فلولا تأثير الحجر بضربه وظهور أثره فيه لزادت حدة السيد موسى من عدم حصول مقصوده وهذا كتشبيه من يحاول أمرا ولا يصل إليه بالضرب في حديد بارد فلولا تأثير الحجر بالضرب لكان الضرب فيه كالضرب في حديد بارد (ثالثها) أنه لولا تأثير الحجر بالضرب وبقاء الندب فيه لعد أهل السفاهة والجهل والعتو والاختلاق هذا عبثا فكان يحصل لموسى عليه السلام بذلك أذى زايد على ما تقدم والقصد رفع الأذى عنه لاجل به إليه وإقسام أبي هريرة رضي الله عنه على ذلك تأكيد للأمر وتقوية له ومستنده فيه خبر الصادق وإن لم يعاينه فهو أقوى من المعاينة فإنه لا يخطئ والمعاينة قد تخطئ والله أعلم ﴿الخامسة عشرة﴾ قال ابن بطال فيه اجراء خلق الانسان عند الضجر على من يعقل ومن لا يعقل كما جرى من موسى عليه السلام في ضربه الحجر وإن كان الحجر قد جعل الله فيه قوة مشي فلذلك ضربه لأنه إذا أمكن أن يمشي بثوبه أمكن أن يخشى الضرب ألا ترى قول أبي هريرة والله إنه لندب بالحجر يعني آثار ضرب موسى عليه السلام بقيت في الحجر آية له عليه السلام

الحديث الثالث

وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما أيوب عليه السلام يقتل عريانا خروا عليه جراد من ذهب فجعل أيوب يحثي في ثوبه فناداه ربه عز وجل يا أيوب ألم أكن أغنيتك عما ترى قال بلى يا رب ولكن لا أغني لي عن بركتك رواه البخاري

فيه فوائد ﴿الأولى﴾ أيوب النبي صلى الله وسلم على نبينا وعليه يقال هو ابن أمعوص (١) بن رزاح بن روم بن عيص بن إسحاق بن إبراهيم وأن أمه من ولد لوط بن هاران وهو الذي امتحن بالبلاء فظهر صبره ثم عوفي قال الله تعالى إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب وقال الله تعالى ووهبنا له أهله ومثلهم معهم وروى أبو بكر بن مردويه في تفسيره من رواية الضحاك عن ابن عباس قال «ألت النبي صلى الله عليه وسلم عن قصة أيوب وقوله ووهبنا له أهله ومثلهم معهم يعني زوجته قال ابن عباس رد الله إليه امرأته وزاد في شبابه حتى ولدت له ستة وعشرين ذكراً إلا أن السقف خر على ثلاثة وعشرين ذكراً فأتوا فلم يبعثهم الله ولكن يقول آتيناه أهله ومثلهم معهم يعني زوجته ومثلهم معهم يعني ولدت له ستة وعشرين ذكراً فاهبط الله إليه ملكاً فقال يا أيوب إن الله تعالى يقرئك السلام بصبرك على البلاء فأخرج إلى أندرك فبعث الله سبحانه وتعالى حمراً فهبطت عليه بجراد الذهب والملك قائم معه كانت الجرادة تخرج خارج الحجرة فيتبعها حتى يردّها في أندره فقال الملك يا أيوب أما تشبع من الداخل حتى تتبع الخارج قال إن هذه بركة من بركات ربي وليس أشبع منها وفي بعض كتب التفسير عن الحسن البصري أنه قال ذكر لنا أن الماء الذي اغتسل منه تطاير على صدره جرادا من ذهب قال فجعل يضعه بيده فأوحى الله تعالى إليه يا أيوب ألم أغناك قال بلى ولكنها بركاتك فمن يشبع منها وروى أبو بكر البرزاني في مسنده وأبو إسحاق الثعلبي في تفسيره من طريق عقيل ابن خالد عن بن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن نبي الله أيوب صلى الله عليه وسلم ابت في بلائه ثمانية عشر (٢) سنة فرفضه القريب والبعيد إلا رجلين من إخوانه فذكر الحديث وفيه قال وكان له أندران أندرا للقمح وأندرا للشعير فبعث الله تبارك وتعالى سحابتين فلما كانت إحداهما على أندرا للقمح أفرغت فيه الذهب حتى فاض وأفرغت الأخرى في أندرا الشعير الورق حتى فاض وهذه إن صحت

(١) نسخة «أموص» (٢) كذا في النسخ وصوابه «ثمانى عشرة» .

قضية غير قضية الاغتسال واختلف في عدة أولاده فتقدم في حديث ابن عباس أنه كان له ثلاثة وعشرون ذكراً وأن الله تعالى عوضه منهم ستة وعشرين ذكراً وقال وهب بن منبه كان له سبع بنات وثلاث بنين وقال ابن كيسان كان له سبع بنين وسبع بنات واختلف أيضاً هل ردهم الله تعالى إليه بعد العافية بأعيانهم أو عوضه منهم ولم يحبسهم فحكى الأول عن ابن مسعود وابن عباس وقتادة وكعب الأجبارة وهو ظاهر الآية وذهب إلى الثاني جماعة منهم عكرمة وهو صريح حديث ابن عباس المتقدم ﴿الثانية﴾ فيه جواز الاغتسال عرياناً في الخلوة مع إمكان التستر وهو مذهب الجمهور كما تقدم في حديث ابن عباس الذي قبله ﴿الثالثة﴾ قوله خرب الخاء المعجمة أى سقط وظاهر هذا سقوطه عليه من علو فهو بظاهره مخالف لما تقدم على الحسن البصري أن نفس الماء تطاير عليه جراداً لأنه ليس حينئذ ساقطاً عليه من علو وعلى كل تقدير فهو إكرام عظيم من الله تعالى له فهو معجزة في حقه لكن هل كان جراداً حقيقة ذاروح إلا أن جسمه ذهب أو كان على شكل الجراد وليس فيه روح الأظهر الثاني قال الجوهري وليس الجراد بذكر الجرادة وإنما هو اسم جنس كالبقرة والبقرة والتمر والتمر والحمام والحمامة وما أشبه ذلك حتى ذكره أن لا يكون مؤنثه من لفظه لئلا يلتبس الواحد المذكر بالجمع ﴿الرابعة﴾ فيه أنه لا يحكم على الإنسان بانتمائه وحسب الدنيا بمجرد أخذه لها وإقباله عليها بل ذلك يختلف باختلاف المقاصد وإنما الأعمال بالنيات فحال أن يكون أيوب عليه الصلاة والسلام أخذ هذا المال حباً للدنيا وإنما أخذه كما أخبر هو عن نفسه لأنه بركة من ربه وفي معنى البركة هنا أوجه ﴿أحدها﴾ أنه وجد عند زيادة إقبال النعمة عليه وإن كانت النعمة عليه مستمرة فصار هذا الذهب محبوباً لأنه وجد عند إقبال المحبوب ألا ترى الشعراء يكثرون التشبيب بالديار وإنما يحملهم على ذلك أنهم وجدوا فيها من إقبال المحبوب عليهم ما أوجب حب تلك الديار

أمر على الديار ديار ليلي * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

وما حب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

﴿ثانيها﴾ أنه قريب العهد بتكوين الله تعالى وهذا كما حسر النبي صلى الله عليه وسلم عن جلده حتى ينزل عليه المطر وقال إنه حديث عهد بربه أي بتكوين ربه ﴿ثالثها﴾ أن هذه نعمة جديدة خارقة للعادة فينبغي تلقيها بالقبول ففي ذلك شكر لها وتعظيم لشأنها وفي الأعراض عنها كفر بها وقريب من هذا ما في الحديث إن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه ﴿رابعها﴾ أن هذه آية ومعجزة فكل ما نشأ عنها فهو بركة ومن ذلك قول بعض الصحابة رضي الله عنهم كنا نعد الآيات بركة ومن هذا قضية الصديق مع أضيافه لما صاروا لا يأكلون لقمة إلا ربا من أسفلها أكثر منها فحمل بقيته إلى النبي ﷺ فأكل منه وقال هذا بركة فبادر إلى تحصيله والاحتواء عليه لبركته لا لنفس المال فإنه لا يحب ولا يقصد لذاته والله أعلم وقال ابن بطال فيه جواز الحرص على المال الحلال وفضل الغنى لأنه سماء بركة انتهى وبتقدير أن يكون أحبه لجرد كونه مالا حلالا فاما ذلك لما ينشأ عنه من صرفه في الطاعات والاستعانة به على القربات والتقرب به إلى الله تعالى في كل الحالات ﴿الخامسة﴾ قوله ألم أكن أغنيك كما ترى يحتمل أن يراد غنى القلب ويحتمل أن يراد غنى المال أيضا وعلى الاحتمال الثاني ففيه أن أيوب عليه الصلاة والسلام كان غنيا شاكرًا وقوله تعالى «إنا وجدناه صابرا» لا يناق ذلك لأن المراد صبره على البلاء ويحتمل أن يراد صبره مع البلاء على فقر المال أيضا والذي يظهر أن الله تعالى جمع لأيوب عليه الصلاة والسلام مقامى الصبر على الفقر والشكر على الغنى باعتبار حالتين فكان في نفس البلاء فقيرا صابرا وقبله وبعده غنيا شاكرًا ولهذا قال الله تعالى في حقه إنا وجدناه صابرا فأتى عليه بالصبر ثم قال نعم العبد أنه أواب فأشار بذلك إلى أنه غنى شاكر كما قال في حق سليمان عليه الصلاة والسلام نعم العبد أنه أواب مع أنه كان غنيا شاكرًا وقال بعض العلماء إنما قال الله تعالى «إنا وجدناه صابرا» ولم يقل صبورا لأنه لم يكن جميع أحواله الصبر بل كان في بعض الأحوال مستلزما للبلاء مستعجلا فكان بعض أحواله الصبر وبعضها الاستلزام ﴿السادسة﴾ قوله فنناداه بربه يحتمل أن يكون على لسان ملك ويحتمل أن

وعن سعيد عن أبي هريرة قال قال رجل يا رسول الله أيا يصلي أحدنا في
 ثوب؟ قال ألكم ثوبان؟ قال أبو هريرة أتعرف أبا هريرة يصلي في ثوب واحد
 وثيابه على المشجب، لم يذكر الشيخان قول أبي هريرة في ثوب واحد
 قالوا سمعوا، جمع رجل عليه ثيابه يصلي رجل في إزار ورداء في إزار
 وقميص في إزار وقباء في سراويل ورداء في سراويل وقميص في
 سراويل وقباء في ثيابان وقباء في ثيابان وقميص قال وأحسبه قال
 في ثيابان ورداء.

يكون بالقاء في قلبه ويحتمل أن يكون كفاحاً كما وقع للسيد موسى عليه
 الصلاة والسلام وفيه بعد ويدل للأول حديث ابن عباس المتقدم في الفائدة
 الأولى والله أعلم

الحديث الرابع

وعن سعيد عن أبي هريرة قال قال رجل يا رسول الله أيا يصلي أحدنا في
 ثوب قال ألكم ثوبان قال أبو هريرة أتعرف أبا هريرة يصلي في ثوب واحد
 وثيابه على المشجب، لم يذكر الشيخان قول أبي هريرة في ثوب واحد
 قوله ألكم ثوبان قال الخطابي في معالمة لفظ الاستفهام ومعناه الاخبار
 عما كان يعلمه من حالهم في عدم وضيق الثياب يقول وإذا كنتم بهذه الصفة
 وليس لكل واحد منكم ثوبان والصلاة واجبة عليكم فاعلموا أن الصلاة في
 الثوب الواحد جائزة وقال في شرح البخاري وفي ضمنه الفتوى من طريق
 التحوي ثم استتصار فهمهم واستزادة علمهم كأنه قال إذا كان ستر العورة
 واجبا والصلاة لازمة وليس لكل واحد ثوبان فكيف لم تعلموا أن الصلاة

في اثوب الواحد جائزة انتهى وفي رواية الشيخين أو لكلكم بواو محركة بعد الهمزة وهي واو العطف وأصل الكلام وألكم لكن قدم الاستفهام لأن له صدر الكلام وذكر الزخشي في مثل هذا أن الواو طائفة على محذوف بعد الهمزة دل عليه المعطوف ولا تقديم ولا تأخير فالتقدير هنا ألكم ثوبان ولكم ثوبان (١) وما ذهب إليه الجمهور أولى والتقديم والتأخير أسهل من الحذف

﴿الثانية﴾ فيه جواز الصلاة في الثوب الواحد وهو قول كافة العلماء وقال ابن المنذر لا أعلم أحداً أوجب على من صلى في ثوب واحد إعادة إذا كان ساتراً للمعورة وقال القاضي عياض والنووي وغيرها لا خلاف في جواز الصلاة في الثوب الواحد إلا شيء روى عن ابن مسعود قال النووي ولا أعلم صحته (قلت) له عنه أربع طرق رواه ابن أبي شيبه والبيهقي من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد قال اختلف أبي وابن مسعود في الصلاة في الثوب الواحد فقال أبي ثوب وقال ابن مسعود ثوبان ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عيينة عن عمرو عن الحسن قال اختلف أبي وابن مسعود فذكره وهو منقطع فان الحسن لم يسمع من ابن مسعود وفي معجم الطبراني الكبير عن عاصم عن زر عن عبد الله قال يصلي الرجل في ثوبين وفي مصنف ابن أبي شيبه من رواية أبي فزارة عن أبي زيد عن ابن مسعود قال لا تصلين في ثوب وإن كان أوسع مما بين السماء والأرض وهذا اسناد ضعيف جداً وذكر ابن بطلان أنه روى عن عمر مثل قول ابن مسعود (قلت) والصحيح المشهور عنه كقول الجمهور وروى ابن أبي شيبه أيضاً عن مجاهد أنه قال لا تصل في ثوب واحد إلا أن لا تجد غيره وقال الترمذي في جامعه بعد ذكره أن العمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم من الصحابة وغيرهم وقال بعض أهل العلم يصلي الرجل في ثوبين ﴿الثالثة﴾ ظاهره يقتضي جواز الصلاة في الثوب الواحد سواء أكان ساتراً لجميع البدن أم لمقدار المعورة فقط سواء أوضع بعضه على عاتقه أم لا وبه قال الشافعي ومالك

(١) كذا والظاهر أن يقدر المعطوف عليه غير المعطوف لاجنبه فيقال هنا مثلاً ألكم أنهياء ولكم ثوبان؟

وأبو حنيفة وأكثر العلماء من السلف والخلف وذهب طائفة إلى أنه إذا لم يكن ساتراً لجميع البدن وجب جعل بعضه على طاقه لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على طاقه منه شيء رواه البخاري ومسلم وفي لفظ للبخاري من صلى في ثوب واحد فليخالف بين طرفيه وبهذا قال أحمد حملاً للمطلق في الرواية الأولى على المقيد في هاتين الروايتين وجعل النهي هنا للتحريم والأمر للوجوب ثم المشهور عن أحمد أنه لو صلى مكشوف العاتق مع القدرة على الستر لم تصح صلاته فجعله شرطاً وقال في رواية أخرى إنه تصح صلاته ولكن يأثم به وحكاها ابن المنذر عن أبي جعفر وحكاها ابن حزم عن محمد بن الحنفية وقال الخطابي كان بعض العلماء لا يميز شهادة من صلى بغير رداء وفي مصنف ابن أبي شيبة عن صعب أن كان إذا لم يجد رداء وضع على طاقه عقلاً ثم صلى وعن إبراهيم النخعي قال كانوا يكرهون إعراء المساكين في الصلاة واختار الإمام تقي الدين السبكي رحمه الله من متأخري الشافعية وجوب ذلك وحكاها عن نص الشافعي لكن المعروف من مذهبه ومذهب الأكثرين أن ذلك على صيل الاستحباب لكنه استحباب متأكد بحيث يكره تركه وحملوا النهي في حديث أبي هريرة على الكراهة والأمر على الندب واستدلوا بما في الصحيحين عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له إذا كان واسعاً فخالف بين طرفيه وإذا كان ضيقاً فشدده على حقوك قال الشافعي رحمه الله فاحتمل قول النبي ﷺ لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء أن يكون اختياراً واحتمل أن يكون لا يميزه غيره فلهما حكى جابر ما وصفت وحكت ميمونة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه كان يصلي في ثوب بعضه عليه وبعضه عليها دل ذلك على أنه ﷺ صلى فيما صلى فيه مؤزرأ به لا يستره أبداً إلا مؤزرأ إذا كان بعضه على غيره (٩) فعملنا أن نهي أن يصلي في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء اختيار انتهى وأخذ ابن حزم الظاهري بظاهر حديث جابر هذا وقال بالوجوب فيما إذا كان الثوب واسعاً فعمل الأمر في حديث أبي هريرة على الوجوب لكن حله على ما إذا كان واسعاً وأجاز الصلاة في الثوب الضيق من غير جعل شيء

منه على طاقه وإن كان معه غيره وسبقه إلى ذلك ابن المنذروب ابن أبي شيبه
 في مصنفه من كان يقول إذا كان ثوباً واحداً فليترك به وروى فيه عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه أنه رأى رجلاً يصلي ملتصفاً فقال لا تشبهوا باليهود من لم
 يجد منكم إلا ثوباً واحداً فليترك به وعن ابن عمر رضي الله عنه لو لم أجد إلا ثوباً واحداً
 كنت أترك به أحب إلى من أن أتوشح به توشح اليهود وعن عبد الله بن واقد
 قال صليت إلى جنب عبد الله بن عمر وأنا متوشح فأمرني بالازرة وعن جابر أنه
 صلى في ثوب متزراً به وعن أبي سعيد الخدري أنه سئل عن الصلاة في الثوب
 فقال يترك به كما يترك للصراع وعن محمد بن سيرين إذا لم يكن له إلا ثوب واحد
 أترك به وعن عبد الله بن أبي مليكة أنه صلى في ثوب واحد قد رفعه إلى صدره
 وذكر أن النبي ﷺ صلى بالعرج في ثوب واحد رفعه إلى صدره وظاهر كلام
 هؤلاء منع وضعه على العاتق فيكون في ذلك مذاهب أحدها الاستحباب والثاني
 الإيجاب والثالث الاشتراط والرابع الإنكار والخامس الفرق بين أن يكون
 واسعاً أو ضيقاً وفي مصنف ابن أبي شيبه عن إبراهيم النخعي أنه قال لا بأس إذا
 جلس الرجل في الصلاة أن يضع رداءه عن عاتقه وهذا يقتضي الفرق بين حالة الجلوس
 وغيرها من الأحوال فهو مذهب سادس والله أعلم **الرابعة** واستدل به على
 أن الصلاة في ثوبين أفضل لمن قدر على ذلك لأنه عليه الصلاة والسلام أشار
 إلى أن المعنى في ذلك ضيق الحال وعجز بعض الناس عن ثوبين فدل على أن
 الأكمل ثوبان ولهذا قال عمر رضي الله عنه إذا وسع الله عليكم فأوسعوا ولا
 خلاف في ذلك كما صرح به القاضي عياض وغيره ولكن عبارة ابن المنذر تقتضي
 أن ذلك مقالة والاكترون على خلافها فإنه بعد أن حكى عن الأئمة جواز
 الصلاة في الثوب الواحد قال وقد استحب بعضهم الصلاة في ثوبين **الخامسة**
 استدلل به على وجوب الصلاة في الثياب لما دل عليه من أن جواز الإقتصار
 على ثوب واحد رخصة لضيق الحال فدل على أنه لا يجوز ترك ذلك والمعتبر
 في ذلك الثوب أن يكون ساتراً للمعورة بحسب اختلاف العلماء في المعورة وذلك
 أيضاً يختلف بالذكورة والأنوثة وحرية المرأة ورقها وإذا ثبت وجوبه

الستر في الصلاة كان دليلا على أنه شرط فيها لأن الغالب أن ماوجب في الصلاة كان شرطا فيها وهذا قال الجمهور وكذلك أوردته والذي رحمه في شروط الصلاة وعند المالكية أربعة أقوال الاشتراط مطلقا وهو المشهور والاشتراط مع الذكر دون النسيان والوجوب خاصة والاستحباب وقد تقدم ايضاح ذلك في الكلام على الحديث الثاني وحكى القاضي أبو بكر ابن العربي في كون ستر العورة من فروض الصلاة أربعة أقوال بعد أن صدر كلامه بأن ستر العورة فرض إسلامي لا خلاف فيه بين الامة قال واختلف العلماء هل هو من فروض الصلاة على أربعة أقوال (الاول) أنه يجب ستر جميع الجسد حكاه أبو الفرج (الثاني) يكون مئزر وسطه كما فعل جابر قاله ابن القاسم كأنه غطى العورة وحماها وستر ما اتصل بها (الثالث) يصلى مستور العورة خاصة وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وأكثر علماء الامصار (الرابع) أنه لا يجب ستر عورة ولا غيرها قال بعض شيوخنا اذا كان في بيته ولا يراه أحد وحكاه القاضي أبو محمد وغيره عن القاضي اسماعيل والابهرى وابن بكير وجاء نحوه عن أشهب لانه قال من صلى عريانا أعاد في الوقت قال والصحيح وجوب ستر العورة في الصلاة فانها اذا وجبت خارج الصلاة تأكدت بالصلاة انتهى قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وفيه نظر فانه ذكر أن الاقوال الاربعة في أن ستر العورة من فروض الصلاة أم لا ثم حكى القول الاول انه يجب ستر جميع الجسد ولا قائل فيما نعلم بأن جميع جسد الرجل عورة فكان حقة ان يفرض الخلاف فيما يجب ستره في الصلاة لا بقيد كونه عورة على ان الذي حكاه ابن عبد البر في الاستذكار عن ابي الفرج وجوب ستر العورة في الصلاة لاستر جميع البدن انتهى (قلت) وحكى القاضي عياض عن ابي الفرج وجوب ستر جميع الجسد في الصلاة كما حكاه ابن العربي (السادسة) المشجب بكسر الميم واسكان الشين المعجمة وفتح الجيم وآخره باء مؤحدة عيدان تضم رءوسها ويفرج بين قوائمها وتوضع عليها الثياب وقد تعلق عليها الاستقية لتبريد الماء وهو من تشاجب الامر إذا اختلط قاله في النهاية وذكر في المحكم أنه خشبات موثقة منصوبة توضع عليها الثياب وأنه يقال له أيضا شجباب وجمعه

شجب ثم قال والشجب الخشبات الثلاث التي يعلق عليها الراعي دلوه وسقاه
وقال في الصحاح إن المشجب الخشبة التي تلتقى عليها الثياب وكذا قال في المشارق
عود ترفع عليه الثياب قال وهي الشجاب أيضا كتحيا في صدق اسمه بأن يكون
خشبة واحدة وأراد أبو هريرة رضي الله عنه بما أخبر به عن نفسه من أنه
يصل في الثوب الواحد وثيابه على المشجب تأ كيدجواز الصلاة في الثوب الواحد
والتوسعة على من عنده تشدد في ذلك فاذا كان أبو هريرة مع صحبته النبي ﷺ
وكونه قدوة في الدين يقتصر على الثوب الواحد مع تمكنه من الزيادة عليه لكون
ثيابه متيسرة قريبة غير بعيدة منه ومع ذلك فلا يصل في ثيابه فقيره أولى بذلك
وكذا فعل جابر رضي الله عنه وقال لما سئل عن ذلك إنما صنعت ذلك ليراني
أحمق مثلك وأينا كان له ثوبان على عهد رسول الله ﷺ وفي رواية أحببت أن
يراني الجهال مثلك **السابعة** هذه الزيادة التي ذكرها في الأصل عن رواية
البخاري أن عمر قال لما سئل عن ذلك إذا وسع الله عليكم فأوسعوا إلى آخرها
رواها البخاري من طريق حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين
عن أبي هريرة ورواها ابن حبان في صحيحه عن طريق اسماعيل بن علية
عن أيوب فرفعها ولفظه نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيصلي أحدنا
في الثوب الواحد قال إذا وسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم فذكره إلى آخره
وعلى كل حال ففيه أن الأفضل الصلاة في ثوبين لمن قدر على ذلك ووسع الله
عليه وهو كذلك كما تقدم وفصل عمر رضي الله عنه الأقسام الداخلة تحت الصلاة
في ثوبين وهي الصلاة في إزار وسراويل أو ثوبان وذلك هو المعتمد عليه
في ستر العورة ويضم إليه إما رداء أو قميصا أو قباء فهذه تسعة أقسام وهي
الخاصة من ضرب ثلاثة في ثلاثة والتباني بضم التاء المنشأة من فوق وتشديد الباء
الموحدة وآخره نون قال في الصحاح سراويل صغيرة مقدار شبر يستر العورة
المغلظة فقط يكون للملاحين وكذا قال في النهاية إلا أنه لم يقل مقدار شبر
وقال في المحكم والمشارق شبه السراويل زاد في المشارق قصير الساق خانصح

وعنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ
وَالْتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ فِي الصَّلَاةِ» لَمْ يَقُلِ الْبُخَارِيُّ «فِي الصَّلَاةِ» وَزَادَ
مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ «قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَقَدْ رَأَيْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ
يُسَبِّحُونَ وَيُسِيرُونَ» وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ «مَنْ نَأَبَهُ شَيْءٌ
فِي صَلَاتِهِ فَايُسَبِّحْ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التُّفْتُ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ

ما ذكره من الصحاح من أنه مقدار شبر فهو لا يستر العورة بكاملها فلا يمكن
الاقتصار عليه مع الرداء لأن الرداء إنما يستر أعالي البدن وإنما يؤثر به مع
قميص أو قباء وهذا مقتضى قول النهاية إنه يستر العورة المغلظة فقط وإن لم
يقيده بكونه قدر شبر لأن العورة المغلظة هي السوءتان خاصة وليس في كلام
صاحب المحكم والمشارك ما يقتضي ذلك وإن كان محتملا له ولهذا شك الراوي
في جمع التبان مع الرداء فقال وأحسبه قال في تبيان ورداء وقد عرفت أنه لا يمكن
الاقتصار على التبان مع الرداء إن كان التبان لا يستر جميع العورة وأما القباء
فهو بفتح القاف ممدود ذكر في المشارق أنه ثوب ضيق من ثياب العجم قال وهو
من قبوت اذا ضمت وكذا ذكر في المحكم أنه مشتق من الانضمام لاجتماع أطرافه

الحديث الخامس

وعنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ فِي
الصَّلَاةِ ، لَمْ يَقُلِ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّلَاةِ . فِيهِ فَوَائِدُ ١) الْاَوَّلَى فِيهِ أَنَّهُ إِذَا نَابَ
المُصَلِّي فِي صَلَاتِهِ مَا يَقْتَضِي اَعْلَامَ غَيْرِهِ بِشَيْءٍ مِنْ تَنْبِيهِ اِمَامِهِ عَلَى خَللٍ يَرِيدُ
فَعَلَهُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ رُؤْيَا أَعْمَى يَقَعُ فِي بَرٍّ أَوْ اسْتِئْذَانٍ دَاخِلٍ أَوْ كَوْنِ الْمُصَلِّي
يَرِيدُ اَعْلَامَ غَيْرِهِ بِأَمْرٍ أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْبَحَ بِأَنْ يَقُولَ سُبْحَانَ اللَّهِ لَا فَهَامَ
مَا يَرِيدُ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ وَيَدُلُّ لَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ الْمُصَنِّفِ وَمُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ وَهَذِهِ
الزِّيَادَةُ عِنْدَ مُسْلِمٍ عَنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهِيَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ مِنْ
هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَفِي رِوَايَةِ اللَّيْثِيِّ مِنْ طَرِيقِ

في صالح عن ابي هريرة اذا استؤذن على الرجل وهو يصلي فاذا التسبيح واداء استؤذن على المرأة وهي تصلي فاذا التسبيح وقال في الخلافات رواية هذا الحديث عن آخرهم ثقات وفي الصحيحين من حديث سهل بن سعد من ثابته شيء في صلاته فليسبح فانه اذا سبح التفت اليه وانما التصفيق للنساء وبهذا قال مالك والشافعي واحمد واسحاق وابويوسف والاوزاعي وابوثور وجهور العلماء من السلف والخلف وقال ابو حنيفة ومحمد بن الحسن متى أتى بالذكر جواباً بطلت صلاته وان قصد به الاعلام بأنه في الصلاة لم تبطل فحمل التسبيح المذكور في هذا الحديث على ما إذا كان القصد به الاعلام بأنه في الصلاة وهما محتاجان لدليل على ذلك وكذلك حمل قوله في حديث سهل من ثابته شيء في صلاته على نائب مخصوص وهو ارادة الاعلام بأنه في الصلاة والاصل عدم هذا التخصيص لانه عام لكونه نكرة في سياق الشرط فيتناول النائب الذي يحتاج معه الى الجواب والنائب الذي يحتاج معه الى الاعلام بأنه في الصلاة فالحمل على احدهما من غير دليل لا يمكن المصير اليه كيف والواقعة التي هي سبب الحديث لم يكن القصد فيها الاعلام بأنه في الصلاة وانما كان القصد تنبيه الصديق رضي الله عنه على حضور النبي ﷺ فأرشدهم النبي ﷺ الى انه كان حقهم عند هذا النائب التسبيح وكذا عند كل نائب وقد اتفقوا على ان السبب لا يجوز اخراجه ومن هنا رد أصحابنا على الحنفية في قواهم ان الامة لا تكون فرادى بأن قوله عليه الصلاة والسلام الولد للفراش انما ورد في امة والسبب لا يجوز اخراجه بلا خلاف وعن احمد رواية مثل قول ابي حنيفة **﴿ الثانية ﴾** وفيه انه اذا ناب المرأة مثل ذلك في الصلاة ينبغي لها ان تصفق وبهذا قال الشافعي واحمد والجمهور وسوى مالك في ذلك بين الرجل والمرأة وقال ان المشروع في حقها التسبيح كالرجل وضعف امر التصفيق للنساء وحكى ابو العباس القرطبي عن مشهور قول مالك انه لا يجوز ان يفعله في الصلاة لا الرجال ولا النساء وحكى القاضي عياض عن أبي حنيفة انه رأى فساد صلاة المرأة اذا صفتت في صلاتها قال وخطأ أصحاب هذا القول وقال الابهرى من المالكية ان صفتت المرأة لم تبطل صلاتها غير ان المختار

التسبيح وذكر ابن عبد البر في توجيه قول مالك انه اخذ بظاهر قوله في حديث سهل بن سعد من نابه شيء في صلاته فليسبح قال وهذا على عمومته في الرجال والنساء وتأولوا قوله وانما التصفيق للنساء على ان التصفيق من افعال النساء على جهة الذم لذلك انتهى وهذا التأويل مردود وهو ان كان محتملا في لفظ هذه الرواية فانه تمذر في رواية اخرى رواها البخاري في صحيحه لفظها اذا تابكم شيء في الصلاة فليسبح الرجال وليصنع النساء وعن مالك رواية موافقة للجمهور وحزم بها عنه ابن المنذر فقال بعد ذكر حديث التسبيح للرجال والتصفيق للنساء قال بظاهر هذا الخبر مالك انتهى واختار جماعة من المالكية موافقة الجمهور في ذلك فقال القاضي أبو بكر بن العربي بعد نقله مشهور مذهب مالك في ذلك وليس بصحيح وقال أبو العباس القرطبي بعد ذكره مذهب الجمهور في ذلك وهذا القول هو الصحيح خبرا ونظرا وقال ابن حزم رويناه عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري أنهما قالَا التسبيح للرجال والتصفيق للنساء ولا يعرف لهما من الصحابة رضي الله عنهم مخالف (قلت) قد روى ذلك أيضا عن جابر بن عبد الله ورواه عنه ابن أبي شيبه في مصنفه وقال القاضي عياض قيل كان الرجال والنساء يصنعون في الصلاة والطواف فأَنزَلَ اللهُ تعالى (وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية) أي صغيرا وتصفيقا فنهوا عن ذلك رجالا ونساء ثم أعلم أنه من عادة النساء في خاصتهن وهوهن لأنه إياحة لهن وسنة فيما يعترين في صلاتهن انتهى وقال والذي رحمه الله ليس في سبب نزول قوله تعالى وما كان صلاتهم الآية انه نهى النساء عن ذلك لافي حالة الصلاة ولا غيرها وإنما ذكر غير واحد من المفسرين أنهم كانوا يؤذون النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في الصلاة والطواف ليشوشوا عليه فنزلت الآية بمكة ثم أمرهم بالمدينة أن يصفق النساء لما تابهن والله أعلم **في الثالثة** وأما الخنثى المشكل إذا نابه في صلاته ما يحوجه الى الاعلام فهل المشروع في حقه التسبيح أو التصفيق مقتضى المفهوم في حديث أبي هريرة فيه متدافع لانا إن أخذنا بقوله التسبيح للرجال وقلنا مقتضاه تصفيق الخنثى عارضنا قوله التصفيق للنساء وقيل مقتضاه تسبيح الخنثى فظاهر حديث سهل

ابن مسعود أنه يسبح لدخوله في عموم قوله من نابه شيء في صلاته فليسبح ثم أخرج النساء من ذلك خاصة بقوله وإنما التصفيق للنساء وقد ذكر القاضي أبو الفتح ابن أبي عقامة بفتح العين المهملة وبالفاف من أصحابنا في كتابه أحكام الخنثى أن المشروع في حق التصفيق وقال شيخنا الإمام جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي في المهمات إنه القياس لاحتمال أن يكون امرأة فلا تأتي بالتسبيح جهرا (الرابعة) كون المشروع للرجال التسبيح وللنساء التصفيق هو على سبيل الإيجاب أو الاستحباب أو الإباحة الذي ذكره أصحابنا ومنهم الرافعي والنووي أنه سنة وحكاها الرافعي عن الأصحاب وحكى والدي في شرح الترمذي عن شيخه الإمام تقي الدين السبكي أنهما إنما يكونان سنتين إذا كان التنبيه قربة فإن كان مباحا كانا مباحين قاله الشيخ أبو حامد وغيره قال السبكي وقياس ذلك إذا كان التنبيه واجبا كانا نذارا لا عمى من الوقوع في بئر أن يكونا واجبين إذا تعينا طريقا وحصل المقصود بهما انتهى وقال ابن قدامة في المغني وإذا سها الإمام فأتى بفعل في غير موضعه لزمه المأمومين تنبيهه فإن كانوا رجالا سجدوا وإن كانوا نساء صفقوا وهو موافق لما ذكره السبكي من الوجوب لأنه في صورة غير الصورة التي ذكرها السبكي ويوافق ما ذكره الشيخ أبو حامد من الإباحة ما رواه ابن ماجه في سننه عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء في التصفيق والرجال في التسبيح وفي العلل لابن أبي حاتم قال أبي هذا حديث منكر بهذا الإسناد والتعبير بالرخصة يقتضي الاقتصار فيه على الإباحة إن جرينا على مدلول الرخصة اللغوي فاما إذا فسرنا الرخصة بما ذكره غير واحد من أهل الأصول أنها الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر فلا يدل على الإباحة لأن الرخصة باصطلاحهم قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة والحق انقسام التنبيه في حالة الصلاة إلى ما هو واجب وإلى ما هو مندوب وإلى ما هو مباح بحسب ما يقتضيه الحال وأما تعبير الرافعي وغيره بالتنبيه فأنما عبروا بذلك لاجل التفريق والتفصيل في ذلك بين الرجل والمرأة فيكون تنبيه الرجل بكونه بالتسبيح وتنبيه المرأة بكونه بالتصفيق هو السنة وأما أصل التنبيه فقد يكون واجبا وقد

يكون مندوبا وقد يكون مباحا بل قد يكون مكروها أيضا وقد يكون حراما بحسب المنبه عليه فهما مسألتان إحداهما حكم التنبيه وهو معروف من حكم المنبه عليه ومنقسم إلى الأحكام الخمسة الثانية الكيفية التي يحصل بها التنبيه وهذه الثانية هي التي تكلم عنها الأصحاب وقالوا إن السنة في حق الرجل التسبيح وفي حق المرأة التصفيق والله أعلم ﴿ الخامسة ﴾ لو خالف الرجل المشروع في حقه وصدق في صلاته لأمر ينوبه لم تبطل صلاته لأن الصحابة رضي الله عنهم صفقوا في الصلاة في قضية إمامة الصديق رضي الله عنه ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي فيه خلاف لأصحابنا والأصح أنه لا تبطل قال والذي هكذا أطلق الشيخ تقي الدين السبكي تصحيحه ويذنب أن يقيد ذلك بالقليل أما إذا فعل ذلك ثلاث مرات متواليات فتبطل لأنه ليس مأذونا له فيه (فان قيل) ففي حديث سهل مالك أ كثرتم التصفيق ولم يأمرهم بالاعادة مع كثرة التصفيق (فالجواب) عنه من وجهين أحدهما أنهم لم يكونوا يعلمون امتناع ذلك وقد لا يكون كان حينئذ ممتنعا وإنما عرف امتناعه بهذا الحديث والثاني أن يكون المراد بأكثار التصفيق من مجموعهم لا من كل واحد فلا يضر ذلك إذا لم يكن كل واحد أكثر منه وحكى الترمكاح في التعليقة وابن الرفعة في الكفاية وجها أنه ان فعل ذلك عمدا بطلت صلاته وإن فعله سهوا وطال مسجد للسهو انتهى وحل هذا الخلاف إذا لم يكن تصفيقه على وجه اللهو واللعب فإن فعله على وجه اللعب بطلت صلاته قطعا وسيأتي ذلك في حق المرأة فالرجل أولى بذلك وقال ابن حزم الظاهري لا يحل للرجل أن يصفق يديه في صلاته فإن فعل وهو عالم بالنهي بطلت صلاته انتهى والقول بهذا على إطلاقه مردود وليس في الحديث نهى الرجل عن التصفيق في الصلاة وإنما فيه استفهامهم عن أكثار التصفيق على جهة الإنكار لذلك لكون المشروع للرجال خلافه وهو التسبيح فكيف يهجم ابن حزم على القول بورد النهي عنه وكيف يصح القول بطلان الصلاة مطلقا مع كونه عليه الصلاة والسلام لم يأمرهم بالاعادة فإن كان يدعى أنه كان مباحا ثم صار حراما بهذا الحديث فليس في الحديث

تحريره وليس في الحديث التصريح بتغيير حكمه والاصل عدم التسبيح وظاية
 الأمر أن يكون أولئك الصحابة رضی الله تعالى عنهم لم يكونوا في ذلك الوقت
 يعلمون الحكم في ذلك فبين عليه الصلاة والسلام لهم الحكم المشروع فيه وليس
 يلزم تحريم ما عداه ولو كان حراما لبينه والله أعلم ^(السادسة) ولو خالفت
 المرأة المشروع في حقها وسبحت في صلاتها لأمر ينوبها لم تبطل صلاتها أيضا
 لكن ان اسرت به بحيث لم يسمعها أحد فليس هذا تنبيها يحصل به المقصود
 وان جهرت به بحيث أسمع من تريد افهامه فالذي ينبغي أن يقال إن كان امرأة أو
 محرما فلا كراهة وان كان رجلا أجنبيا كره ذلك بل يحرم إذا قلنا إن صوتها
 عورة وقال ابن حزم وأما المرأة فان سبحت فحسن قال وانما جاز التسبيح
 للنساء لانه ذكر الله تعالى والصلاة مكان لذكر الله تعالى انتهى وهو مردود بما
 قدمته وقد تولى والدي رحمه الله رد ذلك في شرح الترمذي فقال وما قاله من أن
 تسبيحها حسن ليس بحيد لان المراد هنا تسبيحها جهرا للتنبيه لا تسبيحها في
 نفسها سرا فان ذلك حسن فاما رفعها صوتها بالتسبيح لتنبيه الامام أو غيره
 فليس بحسن وقد صرح أصحابنا بأن الرجل يسبح جهرا إذا فانه شيء في صلاته
 اذا لم يحصل التنبيه بالتسبيح سرا والمرأة لا ترفع صوتها بما يشرع لها الاتيان
 به من التكبير ونحوه فكيف ترفع صوتها بما لم يؤذن لها فيه انتهى وينبغي
 حمل ذلك على ما اذا لم يكن المنبه محرما أو امرأة كما قدمته وقد سبقني إلى ذكر
 ذلك بحث شيخنا الامام جمال الدين الاسنوي في المهمات فقال ولقائل أن يقول
 قد سبق أن المرأة تجهر خالية وبحضرة النساء والمحارم فلم لأجيز لها والحالة هذه
 التسبيح قال فان صح لنا في المرأة ذلك لزم مثله في الخنثى انتهى ولنا زيد بذلك
 أنها في هذه الحالة يكون المشروع لها التسبيح وانما تقول إنها لو نهيت بالتسبيح
 لم يكره وان كان المشروع في حقها والافضل لها التصفيق وقد يدعى أن الافضل
 في حقها في هذه الحالة التسبيح لانه أقرب الى أفعال الصلاة وهيئتها من التصفيق
 ويحمل الأمر بالتصفيق على الحالة الغالبة في ذلك الوقت من صلاتهن مع الرجال
 وهي الحالة السكينة وقت ورود هذا الحديث الذي رواه سهل بن سعد رضي

الله عنه لكن هذا بعيد لانه تخصيص من غير دليل وظاهر قوله والتصفيق للنساء مشروعية في كل حالة والله أعلم ﴿السابعة﴾ لو أتى بغير التسبيح من الأذكار هل يقوم مقامه في ذلك أم لا ظاهر الحديث انه لا يقوم غيره مقامه في ذلك لاسيما وقد قال في حديث سهل بن سعد فانه إذا سبّح التفت اليه وفي بعض ألفاظه في الصحيح فليقل سبحان الله فانه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله الا التفت فدل على أن التسبيح قد صار شعاراً للتنبيه وعلامة عليه فلا يعدل الى غيره لعدم حصول المقصود به وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي لاشك أن الاتباع في ذلك مقصود وربما يكون في التسبيح معنى لا يوجد في غيره من الأذكار لانه يكون في الغالب تنبيهاً للامام أو غيره على ما غفل عنه فناسب أن يأتي بلفظ يقتضي تنزيه الله تعالى عما هو جائز على البشر من النسيان والغفلة ولهذا المعنى استحب ابن أبي الدم الحموي أن يسبح الساهي في سجدة السهو بلفظ سبحان من لا يسهو ولا يغفل أو نحو ذلك لمناسبته في المعنى وفي كلام القاضي أبي بكر بن العربي ما يدل على استعمال غير التسبيح لبعض ما ينوب فقال عقب حديث علي كنت إذا استأذنت على النبي ﷺ وهو يصلي يسبح والذئ أفعله أن أعلن بالقراءة وأرفع صوتي بالتكبير أي حالة كنت فيها أظهرها ليعلم أنني مشتغل بها ثم حكى عن ابن حبيب أنه قال يجوز للرجل أن يراجع من يستأذن عليه بدعاء أو قرآن يجوز له في الصلاة كما فعل ابن مسعود قال والذي والاقتصار على ما ورد به النص أولى حيث حصل به التنبيه فان لم يحصل به التنبيه انتقل إلى ما هو أصرح منه بل ان احتاج إلى النطق إذا لم يحصل التنبيه إلا به وكان في أمر واجب وجب ذلك كما بلغني أن بعض العلماء قام في الركعة الثانية من الجمعة ونسى قراءة الفاتحة وافتتح قراءة الغاشية أو المنافقين فسبح به من خلفه مرات عديدة فما تنبه بذلك فخرج بعض المؤذنين من الصلاة وقال له اقرأ الفاتحة أو نحو ذلك فاذا لم يحصل التنبيه بالتسبيح انتقل إلى ما يحصل به التنبيه اه كلام والذي رحمه الله تعالى وفي العلل لابن أبي حاتم سألت أبي عن حديث رواد وسويد بن عبد العزيز عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة

عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يصلي بالناس فرأى أعرابي بين يديه فسبحوا به فلم يأبه فقال عمر يا أعرابي تنح عن قبله رسول الله ﷺ فلما فرغ النبي ﷺ قال من القائل هذا قالوا عمر قال ياله فقها فقال أبي هذا حديث باطل يشبه أن يكون يحكي عن النبي ﷺ مرسله ﴿النامنة﴾ ولو أتت المرأة بغير التصفيق مما هو في معناه كالضرب بعصاً أو نحوه أو على الحائط فظاهر الحديث أنه لا يشرع لها ذلك وأن التصفيق لها متعين ويحتمل أن يقال إنما ذكر عليه الصلاة والسلام التصفيق لكونه هو المتيسر لها في كل وقت وهو المعتاد للنساء دون الضرب على الحائط وبعضاً فقد لا يتمكن من ذلك لعدم وجوده عندها ذلك الوقت فيكون ذكره عليه الصلاة والسلام التصفيق إنما هو للتنبيه به على ما عداه وقال والدي رحمه الله تعالى بالاتباع في ذلك كما قال في التسبيح للرجال وقال تصفيق المرأة بيدها متيسر في حقها لاعتيادها ذلك في غير الصلاة بخلاف الضرب بالعصا ونحوه فقد يظن المنبه أنه لضرب عقرب ونحوه والتصفيق باليد يكون لعارض يعرض مما يتعلق بما هي فيه أو نحوه اهـ ﴿التاسعة﴾ ظاهر الحديث يقتضي حصول المقصود بالتصفيق على أي وجه كان وروى أبو داود في سننه عن عيسى بن أيوب وهو القيني بفتح القاف واسكان الباء المثناة من تحت بعدها نون دمشق من أصحاب مكحول أنه قال قوله التصفيح للنساء تضرب بأصبعين من يمينها على كفها اليسرى وحكى الرافعي من أصحابنا في كيفية ذلك أوجهاً (أحدها) وبه صدر كلامه أن تضرب بطن كفها اليمين على ظهر كفها اليسرى (الثاني) أن تضرب أكثر أصابعها لليمنى على ظهر أصابعها اليسرى (الثالث) أن تضرب أصبعين على ظهر الكف قال والمعاني متقاربة والأول أشهر قال ولا ينبغي أن تضرب بطن الكف على بطن الكف فإن ذلك لعب فلو فعلت ذلك على وجه اللعب بطلت صلاحها وإن كان ذلك قليلاً لأن اللعب يناقض الصلاة ولم يذكر الرافعي التصفيق بالظهر على الظهر وذكره الماوردي في الحاوي وقال أن ظاهر المذهب أنه يجوز تصفيقها

كيف شاءت بطننا لبطن أو لظهر أو ظهر الظهر فالكيفيات اربع (١) واقتصر
الخطابي في المعالم على وجه واحد وهو ان تضرب بظهر اصابع اليمنى صفح الكف
من اليسرى وجزم القاضي عياض وابو العباس القرطبي تقريباً على الرواية التي
عن مالك بمشروعية التصفيق للمرأة بأن التصفيق هنا الضرب بأصبعين من اليد
اليمنى في باطن الكف اليسرى قالوا وهو صفحها وصفح كل شيء جانبها وصفحها
الشيء جانباً ﴿العاشرة﴾ حكى القاضي عياض وابو العباس القرطبي عن الشافعي
ومن قال مثله في ان المشروع للنساء التصفيق انهم عللوا ذلك بأن اصواتهن
عورة كما منعن من الأذان ومن الجهر بالاقامة والقراءة وقال القاضي ابو بكر ابن
العربي في قوله ، انما التصفيق للنساء يعني ان اصواتهن عورة فلا يظهر نه اه لكن
الصحيح عندنا ان صورتهما ليس بعورة نعم ان خشى الافتتان بسماعه حرم
والافلا فالتعليل بخوف الافتتان اولى كما فعله ابن عبد البر فقال في الاستذكار
وقال بعضهم انما كره التسبيح للنساء لأن صوت المرأة فتنة ولهذا منعت من
الأذان والاقامة والجهر بالقراءة في صلاتها اه لكن قول القاضي عياض والقرطبي
والجهر بالاقامة اولى من قوله والاقامة لانها لم تمنع من الاقامة وانما منعت من
الجهر بها فالمرأة تقيم إلا أنها لا تجهر بذلك والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ أخذ
منه بعضهم أنه لا يجوز للرجل التصفيق باليدين مطلقاً في الصلاة ولا في غيرها
لكونه جعل التصفيق للنساء لكنه محمول على حالة الصلاة بدليل تقييده بذلك
في رواية المصنف ومسلم وغيرهما كما تقدم ومقتضى قاعدة من يأخذ بالماضي
وهم الحنابلة والظاهرية عدم جوازه مطلقاً ومتى كان في تصفيق الرجل تشبه
بالنساء فيدخل في الأحاديث الواردة في ذم المتشبهين من الرجال بالنساء ولكن
ذلك انما يأتي في ضرب بطن إحدى اليدين على بطن الأخرى ولا يأتي في
مطلق التصفيق ﴿الثانية عشرة﴾ قول الزهري وقد رأيت رجلاً من أهل العلم
يسبحون ويشيرون أي في الصلاة وجمع بينها لأن في كل منهما إفهام مافي النفس
وهل المراد أنهم كانوا يجمعونها في حالة واحدة أو يفعلونها متفرقين فيه نظراً

(١) لأن لضرب البطن للظهر كيفيتين

وأكثر العلماء من السلف والخلف على جواز الإشارة في الصلاة وأنها لا تبطل بها ولو كانت مفهومة وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد وقد ورد في الإشارة في الصلاة أحاديث تكاد أن تبلغ حد التواتر والأصح عند أصحابنا الشافعية أنه لا تبطل الصلاة بإشارة الأخرس المفهومة كالناطق وقتل ابن حزم من مصنف عبد الرزاق بأسانيده عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تأمر خادمها يقسم المرقعة فتصبر بها وهي في الصلاة فتشير إليها أن يزيد وتأمّر بالشئ للمسلمين توميء به وهي في الصلاة وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أومأ إلى رجل في الصف ورأى خلا أن تقدم وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى أني لأعدها للرجل عندي يدا أن يعدلني في الصلاة وعن عطاء بن أبي رباح أنه قبيل له إنسان يمر بي فأقول سبحان الله سبحان الله سبحان الله ثلاثا فيقبل فأقول له يدي اين تذهب فيقول إني كذا وكذا وأنا في المكتوبة هل انقطعت صلاتي فقال لا ولكن أكره قلت فاسجد للسجود قال لا وعن عائشة أنها قامت إلى الصلاة في درع وخمار فأشارت إلى الملحفة فناولتها وكان عندها نسوة فأومأت إليهن بشئ من طعام بيدها يعني وهي تصلي وعن أبي رافع كان يجيء الرجلان إلى الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ وهو في الصلاة فيشهد أنه على الشهادة فيصغي لها سمعه فإذا فرغ يوميء برأسه أي نعم وعن ابن عمر إذا كان أحدهم في الصلاة فسلم عليه فلا يتكلمن وليشتر إشارة فإن ذلك رده وذهب الحنفية إلى إبطال الصلاة بالإشارة المفهومة وزلوا منزلة الكلام واستدلوا بذلك بما رواه أبو داود في سننه عن أبي هريرة مرفوعا من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها يعني الصلاة لكنه حديث ضعيف قال أبو داود هذا الحديث وهم وقال أبو بكر ابن أبي داود أبو غطفان مجهول ولعله من قول ابن إسحاق والصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يشير في الصلاة وقال أبو زرعة ليس في شيء من الأحاديث هذا الكلام وليس عندي بذلك الصحيح إنما رواه ابن إسحاق وقال أحمد بن حنبل لا يثبت هذا الحديث أسناده ليس بشيء

﴿بابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ﴾

عن سالم عن أبيه قال : « رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَمَازِي مَنْكِبَيْهِ . وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ وَبَعْدَ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ - وَقَالَ سَفِيَانُ مَرَّةً : « وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ ، وَأَكْثَرُ مَا كَانَ يَقُولُ : وَبَعْدَ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ - وَلَا يَرْفَعُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ » وَرَوَى ابْنُ خُزَيْمَةَ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ « قَالَ هَذَا مِثْلُ الْأُسْطُوَانَةِ » وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَزْزُومِيِّ قَالَ : « أَيُّ إِسْنَادٍ صَحِيحٌ أَصَحُّ مِنْ هَذَا ؟ وَلَمْ يَقُلِ الْبُخَارِيُّ : بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، وَقَالَ « فَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ »

﴿بابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ﴾

عن سالم عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى تمازي منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع وقال سفيان مرة وإذا رفع رأسه وأكثر ما كان يقول وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدة (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ فيه رفع اليدين في هذه المواطن الثلاثة عند تكبيرة الاحرام وعند الركوع وعند الرفع منه وبه قال أكثر العلماء من السلف والخلف قال ابن المنذر رويناه ذلك عن ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد الخدري وابن الزبير وأنس بن مالك وقال الحسن البصري كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أيديهم إذا كبروا وإذا ركعوا وإذا رفعوا رؤوسهم من الركوع كأنها المراويح وروى ذلك عن جماعة من التابعين وجماعة ممن بعدهم وقال الأوزاعي ما اجتمع عليه علماء الحجاز والشام والبصرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في هذه المواطن الثلاثة قال ابن المنذر وهو قول

وفي رواية له «حين يسجد» ولا حين يرفع رأسه من السجود،
وفي رواية لمسلم «ولا يفعله حين يرفع رأسه من السجود» وقال
الدارقطني في غرائب مالك إن قول بشار «بين السجدين» وهم
وقول ابن سنان «في السجود» أصح، وفي رواية للبخاري «وإذا قام
من الركعتين رفع يديه»، ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي صلى الله عليه
وسلم «وللطبراني» «كان يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع وإذا سجد»
ولابن ماجه من حديث أبي هريرة «وحيث يركع وحيث يسجد»
ولأبي داود «وإذا رفع للسجود فعل مثل ذلك» وله من حديث وائل
«وإذا رفع رأسه من السجود» وللنسائي من حديث مالك بن
الحويرث «وإذا سجد وإذا رفع رأسه من السجود» ولأحمد
من حديث وائل «كلما كبر ورفع ووضع وبين السجدين»

الليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وحكاه ابن وهب عن مالك
وبه تقول انتهى وقد حكاه عن مالك أيضاً أبو مصعب وأشهب والوليد بن مسلم
ومسعود بن أبي مريم وجزم به الترمذي عن مالك وقال البخاري يروى عن
عدة من أهل الحجاز والعراق والشام والبصرة واليمن أنهم كانوا يرفعون
أيديهم عند الركوع ورفع الرأس منه منهم سعيد بن جبيرة وعطاء بن أبي
رباح ومجاهد والقاسم بن محمد وسالم وعمر بن عبد العزيز والنعمان بن أبي عياش
والحسن وابن سيرين وطاوس ومكحول وعبد الله بن دينار ونافع وعبيد الله
ابن عمر والحسن بن مسلم وقيس بن سعد وغيرهم عدة كثيرة انتهى قال البيهقي وقد
رويناه عن أبي قلابة وأبي الزبير ثم عن مالك والاوزاعي والليث وابن عيينة
ثم عن الشافعي ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك

ولابن ماجه من حديث عمر بن حبيب «مع كل تكبيرة في الصلاة المكتوبة» وللطحاوي من حديث ابن عمر «كن يرفع يديه في كل خفض ورفع وركوع وسجود وقيام وقعود وبين السجدين» وذكر الطحاوي أن هذه الرواية شاذة وصححها ابن القطان، وللدارقطني في المال من حديث أبي هريرة «يرفع يديه في كل خفض ورفع» وقال: الصحيح يكبر، وصحح ابن حزم وابن القطان حديث الرفع في كل خفض ورفع وأعله الجمهور والله أعلم، وأعلم أنه قد روي رفع اليدين من حديث خمسين من الصحابة منهم العشرة

ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي وعدة كثيرة من أهل الأمار بالبلدان وقالت طائفة لا يرفع يديه فيما سوى الافتتاح وهو قول سفيان وأبي حنيفة وأصحابه والحسن بن صالح بن حنى وهو رواية ابن القاسم عن مالك قال ابن عبد البر وتعلق بهذه الرواية عن مالك أكثر المالكيين وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة وهو المشهور عند أصحاب مالك والمعمول به عند الآخرين منهم انتهى وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم لم يرو أحد عن مالك مثل رواية ابن القاسم في رفع اليدين قال محمد والذي أخذ به أن أرفع على حديث ابن عمر وروى ابن أبي شيبة في مصنفه الرفع في تكبيرة الاحرام فقط عن علي وابن مسعود والأسود وعلقمة والشعبي وإبراهيم النخعي وخيثمة وقيس بن أبي حازم وأبي اسحاق السبيعي وحكاة عن أصحاب علي وابن مسعود وحكاة الطحاوي عن عمر وذكر ابن بطلال أنه لم يختلف عنه في ذلك وهو عجيب فإن المعروف عنه الرفع في المواطن الثلاثة وقال أبو العباس القرطبي بعد أن ذكر أن هذا هو مشهور مذهب مالك أن الرفع في المواطن الثلاثة هو آخر أقواله وأصحابه والمعروف من عمل الصحابة ومذهب كافة العلماء إلا من

ذكر انتهى وكذا قال الخطابي إنه قول مالك في آخر أمره وقال محمد بن نصر
 المروزي لا يعلم مصرا من الامصار تركوا بأجمعهم رفع اليدين عند الخفض
 والرفع في الصلاة إلا اهل الكوفة فكلهم لا يرفع إلا في الاحرام وقال ابن
 عبد البر لم يرو عن احد من الصحابة ترك الرفع عند كل خفض ورفع ممن لم يختلف
 عنه فيه الا ابن مسعود وحده وروى الكوفيون عن علي مثل ذلك وروى
 المدنيون عنه الرفع من حديث عبيد الله بن ابي رافع انتهى وذكر عثمان بن
 سعيد الدارمي ان الطريق عن علي في ترك الرفع واهية وقال الشافعي في رواية
 الزعفراني عنه ولا يثبت عن علي وابن مسعود ولو كان ثابتا عنهما لايثبته ان
 يكون رأيا مرة اغفل رفع اليدين ولو قال قائل ذهب عنهما حفظ ذلك عن النبي ﷺ
 وحفظه ابن عمر لكانت له الحجة انتهى وروى البيهقي في سننه عن وكيع قال
 صليت في مسجد الكوفة فاذا ابو حنيفة قائم يصلي وابن المبارك الى جنبه
 يصلي فاذا عبد الله يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع وأبو حنيفة لا يرفع فلا فرغوا
 من الصلاة قال ابو حنيفة لعبد الله يا ابا عبد الرحمن رايتك تكثر رفع اليدين
 اردت ان تطير فقال له عبد الله يا ابا حنيفة قد رايتك ترفع يديك حين افتتحت
 الصلاة فاردت ان تطير فسكت أبو حنيفة قال وكيع فما رايت جوابا أحضر
 من جواب عبد الله لأبي حنيفة وروى البيهقي أيضا عن سفيان بن عيينة قال
 اجتمع الأوزاعي والثوري بمى فقال الأوزاعي للثوري لم لا ترفع يديك في خفض
 الركوع ورفع فقال الثوري حدثنا يزيد بن أبي زياد فقال الأوزاعي أروى لك عن
 الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ وتعارضني يزيد بن أبي زياد ويزيد
 رجل ضعيف الحديث وحديثه مخالف للسنة قال فاحمار وجه سفيان فقال الأوزاعي
 كأنك كرهت ما قلت قال الثوري نعم فقال الأوزاعي قم بنا إلى المقام نلتعن أينا على
 الحق قال فتبسم الثوري لما رأى الأوزاعي قد احتد ﴿الثانية﴾ الذي دل عليه
 الحديث فعل الرفع في المواطن الثلاثة ولا دلالة له على وجوب ذلك ولا استحبابه
 فان الفعل محتمل لهما والاكثر على الاستحباب وقيل بالوجوب ومن وضع
 ذلك قال النووي في شرح مسلم اجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين عند

تكبيرة الاحرام واختلقوا فيما سواها انتهى وفي حكاية هذا الاجماع نظر من
 وجهين أحدهما أن بعض العلماء يقول بوجوبه وقد قال النووي بعد ذلك بأسطر
 أجمعوا أنه لا يجب شيء من الرفع وحكى عن داود إيجابه عند تكبيرة الاحرام
 وبهذا قال الامام أبو الحسن أحمد بن سيار السيارى من أصحابنا أصحاب الوجوه
 انتهى (قلت) وحكاية القاضي حسين من أصحابنا في تعليقه عن أحمد بن حنبل
 وقال ابن عبد البر كل من رأى الرفع وعمل به من العلماء لا يبطل صلاة من لم
 يرفع إلا الحميدى وبعض أصحاب داود ورواية عن الاوزاعى ثم حكى عن الاوزاعى
 أنه ذكر الرفع في المواطن الثلاثة فقليل له فان نقص من ذلك قال ذلك نقص من
 صلاته ثم قال ابن عبد البر وقول الحميدى ومن تابعه شذوذ عن الجمهور وخطأ
 لا يلتفت اليه أهل العلم انتهى وحكى الطحاوى إيجابه عند الركوع والرفع منه
 والقيام من السنن عن قوم واعترضه البيهقى وقال لا نعلم أحداً يوجب الرفع وحكى
 صاحب المفهم عن بعضهم وجوب الرفع كله وقال ابن حزم في المحلى ورفع اليدين
 للتكبير من الاحرام في أول الصلاة فرض لا تجزئ الصلاة إلا به ثم قال وقد
 روى ذلك عن الاوزاعى وهو قول بعض من تقدم من أصحابنا انتهى وقد
 ثبت بذلك وجود الخلاف في وجوب الرفع في تكبيرة الاحرام بل في وجوب الرفع
 كله والله أعلم (ثانيهما) أن بعضهم لا يستحب الرفع عند تكبيرة الاحرام وهو
 رواية عن مالك حكاه عنه ابن شعبان وابن خويز منداد وابن القصار ولهذا حكى
 ابن عبد البر الاجماع على جواز الرفع عند تكبيرة الاحرام وكأنه عدل عن
 حكاية الاجماع على الاستحباب إلى الجواز لهذه القولة لكنها رواية شاذة لا
 معمول عليها والله أعلم ﴿الثالثة﴾ قوله إذا افتتح الصلاة رفع يديه ظاهره أنه إنما
 رفع يديه بعد فراغ التكبير لأن افتتاح الصلاة هو التكبير ولا أعلم أحداً
 قال به ويحتمل أن معناه أنه شرع في الرفع عند الشروع في التكبير فأتى بالرفع
 والتكبير مقترنين وهذا مذهب سنحكيه وحمل الحديث عليه أولى وفي رواية
 لأبي داود من حديث ابن عمر أيضاً كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة
 رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه ثم كبر وهما كذلك وهي صريحة في تقديم

رفع اليدين على التكبير وقد اختلف العلماء في هذه المسألة ولا أصحابنا فيها
خمس أوجه (أحدها) أنه يرفع غير مكبر ثم يبتدئ التكبير مع ارسال اليدين
وينتهي مع انتهائه (والثاني) يرفع غير مكبر ثم يكبر ويدها قارتان ثم يرسلهما
ويدل له رواية أبي داود المتقدم ذكرها وذكر الشيخ تقي الدين في شرح العمدة
أن هذا القول ينسب إلى رواية ابن عمر قال والرواية التي في الصحيحين ظاهرها
مخالف له وكأن الشيخ رحمه الله لم يستحضر رواية أبي داود هذه التي ذكرناها
(والثالث) يبتدئ الرفع مع ابتداء التكبير وينتهيها معا وصححه النووي في شرح
المهذب والتحقيق وقال في شرح الوسيط المسمى بالتنقيح إنه الأصح وقول
الجمهور ونص عليه الشافعي في الأم والرابع يبتدئهما معا وينتهي التكبير مع
انتهاء ارسال (والخامس) يبتدئ الرفع مع ابتداء التكبير ولا استحباب في
الانتهاء فإن فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس تمم الباقي وإن فرغ
منهما حظ يديه ولم يستدم الرفع وصححه النووي في بقية كتبه تبعاً لنقل الرافعي
له عن جميع الأكثرين وقال الغزالي في الوسيط قال المحققون ليس هذا
اختلافاً بل صحت الروايات كلها فلنقبل الكل ولنجوزها على نسق واحد وتبع
في ذلك الإمام فإنه حكى عن والده أن الكيفيات كلها على السواء وأقره عليه
هذا تفصيل مذهبنا وقال ابن شاس في الجواهر وإذا شرع في التكبير رفع
يديه معاً على المعروف من المذهب وقال صاحب الهداية في شرحه لقوله في البداية
ويرفع يديه مع التكبير : هذا اللفظ يشير إلى اشتراط المقارنة وهو المروى
عن أبي يوسف والمحكي عن الطحاوي والأصح أنه يرفع أولاً ثم يكبر لأن
في فعله نفي الكبرياء عن غير الله والنفي مقدم انتهى (والرابعة) قوله حتى
يحاذي منكبيه بالياء المثناة من تحت أوله أي الذي ﷺ ويحتمل أن يعود
الضمير على الرفع المفهوم من قوله رفع أي حتى يحاذي الرفع منكبيه وفي حديث
وائل بن حجر حتى حاذت أذنيه وهو في معنى أبي داود وغيرها قال ابن المنذر
واختلفوا في ذلك فأخذ بحديث ابن عمر الشافعي وأحمد وإسحاق وقال بحديث

وَأَثَلُ نَاسٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ الْمَصْلَى بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى الْمُنَكِّبِينَ وَإِنْ شَاءَ إِلَى الْأَذْنَيْنِ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَهَذَا مَذْهَبُ حَسَنِ وَأَنَا إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَمِيلُ أَنْتَهَى وَأَخَذْتُ بِحَدِيثِ وَأَثَلُ فِي ذَلِكَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالْحَنْفِيَّةُ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ فَمَا أَنْ يَتَّخِذَ بِالْجَمْعِ فَيُخَيِّرُ بَيْنَهُمَا وَأَمَّا إِنْ تَرَكَ رِوَايَةً مِنْ اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَلَيْهِ وَيَتَّخِذُ بِرِوَايَةٍ مِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ عَلَيْهِ يَعْنِي رِوَايَةَ الرَّفْعِ إِلَى الْمُنَكِّبِينَ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّهَا أُثْبِتَ اسْتِنَادُهَا وَأَنَّهَا حَدِيثٌ عَدَدٌ وَالْعَدَدُ أَوْلَى بِالْحِفْظِ مِنْ وَاحِدٍ أَنْتَهَى وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ اخْتَلَفَتْ الْأَثَلُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي كَيْفِيَّةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ فَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَا فَوْقَ أُذُنَيْهِ مَعَ رَأْسِهِ وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوِ أُذُنَيْهِ وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوِ مَنْكَبَيْهِ وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُهُمَا إِلَى صَدْرِهِ وَكُلُّهَا آثَارٌ مَعْرُوفَةٌ مَشْهُورَةٌ وَأُثْبِتَ مَا فِي ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ هَذَا وَفِيهِ حَذْوُ مَنْكَبَيْهِ وَعَلَيْهِ جَهْلُورُ التَّابِعِينَ وَفُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الْأَحْرَامِ حَذْوِ مَنْكَبَيْهِ وَفِي غَيْرِ الْأَحْرَامِ دُونَ ذَلِكَ قَلِيلًا وَكُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ حَسَنٌ وَابْنُ عُمَرَ رَوَى الْحَدِيثَ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَخْرَجِهِ وَتَأْوِيلِهِ وَكُلُّ ذَلِكَ مَعْمُولٌ بِهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَنْتَهَى وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي صِفَةِ الرَّفْعِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ قِيلَ حَذْوِ الصَّدْرِ وَقِيلَ حَذْوِ الْمَنْكَبِ وَقِيلَ حَذْوِ الْأَذْنِ فَمَا حِيَالُ الصَّدْرِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَأَمَّا حِيَالُ الْمَنْكَبِ وَالْأَذْنِ فَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّبْحِ وَالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنْ تَكُونَ أَطْرَافُ الْأَصَابِعِ بَارَاءَ الْأَذْنَيْنِ وَآخِرُ الْكَفِّ بَأْزَاءَ الْمُنَكِّبِينَ فَذَلِكَ جَمْعُ بَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِنَا وَمَذْهَبِ الْجَمَاهِيرِ أَنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوِ مَنْكَبَيْهِ بِحَيْثُ يَحَازِي أَطْرَافُ أَصَابِعِهِ فُرُوعَ أُذُنَيْهِ أَيْ أَعْلَى أُذُنَيْهِ وَأَبْهَامَاهُ شَحْمَتِي أُذُنَيْهِ وَرَاحَتَاهُ مَنْكَبَيْهِ فِهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ حَذْوِ مَنْكَبَيْهِ وَبِهَذَا جَمَعَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيْنَ رِوَايَاتِ الْحَدِيثِ فَاسْتَحْسَنَ النَّاسُ ذَلِكَ مِنْهُ وَحَكِيَ الْقَزَالِيُّ فِي الْوَجِيزِ فِي قَدْرِ الرَّفْعِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ لِلشَّافِعِيِّ (أَحَدُهَا) أَنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَى حَذْوِ الْمُنَكِّبِينَ (وَالثَّانِي) إِلَى أَنْ تَحَازِيَ رِءُوسَ أَصَابِعِهِ أُذُنَيْهِ (وَالثَّلَاثُ) إِلَى

ان تحاذى اطراف أصابعه اذنيه وابهاماه شحمة اذنيه وكفاه منكبيه قال
الرافعى والمراد من القول الاول ان لا يجاوز بأصابعه منكبيه وكذا صرح به
امام الحرمين واما الثانى فكان المراد من الاذن هو شحمته واسافله لاعلاه (١)
والا تحدمع القول الثالث وظاهر المذهب القول الثالث ولم ينقل معظم الاصحاب
فى ذلك خلافا ولم أر حكاية الخلاف إلا لابن كعب وامام الحرمين لكنهما لم يذكر
الا القول الاول والثالث فظهر تفرد الغزالي بما نقل من حكاية الاقوال الثلاثة
انتهى وقال ابن شاس فى الجواهر قال القاضى أبو محمد يرفع يديه الى المنكبين لا الى
الاذنين واختار المتأخرون أن يحاذى بالكوع الصدر وبطرف الكف المنكب
وبأطراف الاصابع الاذنين وهذا إنما يتبع إذا كانت يداه قائمتين رءوس أصابعهما
مما يلي السماء وهو صفة العابد وقال سحنون يكونان مبسوطتين بطونهما مما يلي
الارض وظهورهما مما يلي السماء وهى صفة الراهب وقال الطحاوى إنما كان الرفع
إلى المنكبين فى حديث ابن عمر وقت كانت يداه فى ثيابه بدليل قوله فى حديث
وائل بن حجر فرأيت يرفع يديه حذاء اذنيه وفيه ثم اتيت من العام المقبل
وعليهم الاكسية والبرانس فكانوا يرفعون أيديهم فيه وأشار شريك إلى صدره انتهى
واعترضه البيهقى بأنه قد ورد فى حديث وائل الرفع الى المنكبين ايضا وهو اولى
لموافقة بقية الروايات قال مع أنه قد يستطاع الرفع فى الثياب إلى الاذنين وفى
زعمه الى المنكبين ولم يرفعهما فى روايته الا إلى صدره فكيف حمل سائر
الأخبار على خبره وليس فيه ما حملها عليه اهـ الخامسة قال أصحابنا الشافعية
لا فرق فى منتهى الرفع بين الرجل والمرأة وقال الحنفية يرفع الرجل إلى الاذنين
والمرأة إلى المنكبين لأنه أستر لها وروى ابن أبى شيبه فى مصنعه عن أم الدرداء
أنها كانت ترفع يديها حذو منكبيها وعن الزهرى ترفع المرأة يديها حذو منكبيها
وعن عطاء بن أبى رباح وحامد بن أبى سليمان أنهما قالوا ترفع المرأة يديها فى
الصلاة حذو نديها وعن حفصة بنت سيرين أنها رفعت يديها فى الصلاة حذو
نديها وقال عطاء بن أبى رباح إن للمرأة هيئة ليست للرجال وإن تركت ذاك

(١) ضمائر الاذن حقها التأنيث فلعله ذكر الضمائر باعتبار العضو

فلا جرح ﴿ السادسة ﴾ قال النووي في شرح مسلم اختلفت عبارات العلماء في الحكمة في رفع اليدين فقال الشافعي رحمه الله فعلته اعظاما لله تعالى واتباعا لرسول الله ﷺ وقال غيره هو استكانة واستسلام واثبات وكان الاسير اذا غلب مد يديه إعلاما باستسلامه وقيل هو إشارة إلى استعظام ما دخل فيه وقيل إشارة إلى طرح أمور الدنيا والقبال بكليته على صلاته ومناجاة ربه سبحانه وتعالى كما تضمن ذلك قوله الله أكبر فتطابق فعله وقوله وقيل إشارة إلى دخوله في الصلاة وهذا الأخير يختص بالرفع لتكبيرة الاحرام وقيل غير ذلك وفي أكثرها نظر والله أعلم اهـ وهذا المعنى الأخير وهو الإشارة إلى دخوله في الصلاة قد ذكره الحنفية مع زيادة فيه وهو اعلام الاصم ونحوه بذلك وذكره أيضا المذهب من المالكية وذكر الحنفية أيضا في رفع اليدين معنى آخر وهو الإشارة إلى نفى الكبرياء عن غير الله تعالى وقال أبو العباس القرطبي قيل فيه أقوال أنسبها مطابقة قوله الله أكبر لفعله وقال ابن عبد البر معنى رفع اليدين عند الافتتاح وغيره خضوع واستكانة وإبتهاال وتعظيم لله عز وجل واتباع لسنة رسول الله ﷺ وقد قال بعض العلماء إنه من زينة الصلاة ثم حكى عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول لكل شيء زينة وزينة الصلاة التكبير ورفع الأيدي فيها وعن النعمان بن أبي عياش قال كان يقال لكل شيء زينة وزينة الصلاة التكبير ورفع الأيدي عند الافتتاح وحين تريد أن تركع وحين تريد أن ترفع وقال عقبه بن عامر له بكل إشارة عشر حسنات بكل أصبع حسنة وروى البيهقي في سننه عن الربيع بن سليمان قال قالت لشافعي ما معنى رفع اليدين عند الركوع فقال مثل معنى رفعهما عند الافتتاح تعظيم الله وسنة متبعة يرجي فيها ثواب الله عز وجل ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرها ﴿ السابعة ﴾ ذكر الامام أحمد بن حنبل عن شيخه سفيان بن عيينة أن أكثر ما كان يقول في هذا الحديث وبعد ما يرفع رأسه من الركوع وأنه قال مرة وإذا رفع رأسه من الركوع والذي رواه غير الامام أحمد عن ابن عيينة وإذا رفع رأسه من الركوع كذلك رواه مسلم في صحيحه عن يحيى بن يحيى وأبي بكر بن أبي شيبة وسعيد

ابن منصور وعمر والنقاد وزهير بن حرب ومحمد بن عبد الله بن غير ورواه
الترمذي عن قتيبة وابن أبي عمر والفضل بن الصباح البغدادي ورواه النسائي
عن قتيبة ورواه ابن ماجه عن علي بن محمد وهشام بن عمار وأبي عمر حفص
ابن عمر الضرير المقرئ كلهم وهم اثنا عشر عن ابن عيينة بلفظ وإذا رفع
رأسه من الركوع ورواه النسائي عن اسحاق بن ابراهيم عن ابن عيينة بلفظ
وبعد الركوع ومعنى الرواية المشهورة وإذا أراد الرفع وإذا شرع فيه وبهذا
قال أصحابنا فذكروا أن ابتداء رفع اليدين يكون مع ابتداء رفع الرأس ويدل
له قوله في رواية لأبي داود ثم إذا أراد أن يرفع صلبه رفعهما حتى يكونا
حذو منكبيه فهي دالة على أن قوله رفع معناه أراد الرفع ويمكن أن ترد إليها
رواية أحمد الأخرى بأن يكون معنى قوله وبعد ما يرفع رأسه من الركوع
بعد ما يشرع في رفع رأسه فتتفق الروايات كلها على أن رفع اليدين مقارن
لرفع الرأس من الركوع ﴿الثامنة﴾ قوله ولا يرفع بين السجدين لفظ البخاري
ولا يفعل ذلك في السجود وهو أعم لتناوله النزول للسجدة الأولى ورفع الرأس
من السجدة الثانية وكذا قوله في لفظ آخر ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا
حين يرفع رأسه من السجود وفي رواية لمسلم ولا يفعل حين يرفع رأسه من
السجود وهم بعضهم راوى اللفظ الأول وهو قوله بين السجدين وصوب بقية
الالفاظ لعمومها وقال الدارقطني في غرائب مالك أن قول بنديارين السجدين
وهم وقول ابن سنان في السجود أصح ويعارض هذه الالفاظ قوله في رواية
للطبراني من حديث ابن عمر أيضاً كان يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع وإذا سجد
وفي سنن ابن ماجه من حديث أبي هريرة وحين يركع وحين يسجد ولأبي داود
وإذا رفع للسجود فعل مثل ذلك وله من حديث وائل وإذا رفع رأسه من السجود
والنسائي من حديث مالك بن الحويرث وإذا سجد وإذا رفع رأسه من سجوده
ولأحمد من حديث وائل كما كبر ورفع ووضع وبين السجدين ولابن ماجه من
حديث عمير بن حبيب مع كل تكبيرة في الصلاة المكتوبة وللطحاوي من
حديث ابن عمر كان يرفع يديه في كل خفض ورفع وركوع وسجود وقيام وقعود

وبين السجدين وذكر الطحاوي أن هذه الرواية شاذة وصححها ابن القطان والدارقطني في العلل من حديث أبي هريرة يرفع يديه في كل خفض ورفع وقال الصحيح يكبر وصحح ابن حزم وابن القطان حديث الرفع في كل خفض ورفع وأعله الجمهور وقد ذكر والذي رحمه الله هذه الروايات كلها في الأصل في النسخة الكبرى فتمسك الأئمة الأربعة بالروايات التي فيها نفي الرفع في السجود لكونها أصح وضعفوا ما عارضها كما تقدم وهو قول جمهور العلماء من السلف والخلف وأخذ آخرون بالأحاديث التي فيها الرفع في كل خفض ورفع وصححوها وقالوا هي مثبتة فهي مقدمة على النفي وبه قال ابن حزم الظاهري وقال إن أحاديث رفع اليدين في كل خفض ورفع متواترة توجب يقين العلم وتقل هذا المذهب عن ابن عمر وابن عباس والحسن البصري وطاووس وابنه عبد الله ونافع مولى ابن عباس وأيوب السختياني وعطاء بن أبي رباح وقال به ابن المنذر وأبو علي الطبري من أصحابنا وهو قول عن مالك والشافعي حكى ابن خويز منداد عن مالك رواية أنه يرفع في كل خفض ورفع وفي أواخر البويطي يرفع يديه في كل خفض ورفع وروى ابن أبي شيبَةَ الرفع بين السجدين عن أنس والحسن وابن سيرين رحمهم الله التاسعة رحمهم الله قد يستدل بقوله ولا يرفع بين السجدين على أنه كان يرفع يديه في القيام من الركعتين لأنه لو اقتصر على الرفع في المواطن الثلاثة المتقدم ذكرها لم يكن للنفي في السجود معنى لوجود النفي في غير السجود أيضاً فدل النفي عن السجود على ثبوت الرفع في غير المواطن الثلاثة وما هو إلا القيام من الركعتين ويدل لذلك قوله في صحيح البخاري من رواية عبيد الأعلى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر وإذا قام من الركعتين رفع يديه ويرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبو داود الصحيح قول ابن عمر ليس بمرفوع ورجح الدارقطني الرفع فقال إنه أشبه بالصواب وبوافقه أيضاً قوله في حديث أبي حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ثم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه

حتى يحاذي بهما منكبيه كلما كبر عند افتتاح الصلاة رواه أبو داود والترمذي وابن حبان في صحيحه وغيرهم وقال الخطابي هو حديث صحيح وقد قال به جماعة من أهل الحديث ولم يذكره الشافعي والقول به لازم على أصله في قبول الزيادة وحكى البيهقي عن محمد بن اسحاق بن خزيمة أنه كان إذا قام من الركعتين رفع يديه ثم قال بعد ذلك ورفع اليدين عند القيام من الركعتين سنة وإن لم يذكره الشافعي فإن إسناده صحيح والزيادة من الثقة مقبولة ثم روى عن الشافعي قوله إذا وجدتم في كتابي بخلاف سنة رسول الله ﷺ فقولوا بسنة رسول الله ﷺ ودعوا ما قلت وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة اقتصر الشافعي على الرفع في هذه الأماكن الثلاثة وقد ثبت الرفع عند القيام من الركعتين وقياس نظره أن يسن الرفع في ذلك المكان أيضاً لأنه كما قال باثبات الرفع في الركوع والرفع منه لكونه زائداً على من روى الرفع في التكبير فقط وجب أيضاً أن يثبت الرفع عند القيام من الركعتين لأنه زائد على من أثبت الرفع في هذه الأماكن الثلاثة والحجة واحدة في الموضعين * وأول راض سيرة من يسيرها * والصواب والله أعلم استحباب الرفع عند القيام من الركعتين لثبوته في الحديث وأما كونه مذهباً للشافعي فإنه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي أو ما هذا معناه ففي ذلك نظر انتهى وقولهم إن الشافعي لم يذكر الرفع عند القيام من الركعتين فيه نظر فإن الشافعي قال في حديث أبي حميد وبهذا تقول وفيه رفع اليدين إذا قام من الركعتين قال البيهقي في المعرفة فهو مذهب الشافعي لقوله وبه أقول ولقوله إذا صح الحديث فهو مذهبي ولذلك حكاه النووي عن نص الشافعي وقال إنه الصحيح أو الصواب وأظن في ذلك في شرح المذهب واعتمد البخاري رواية ابن عمر هذه وبوب عليها في صحيحه رفع اليدين إذا قام من الركعتين وقال ابن بطلال الرفع عند القيام زيادة في هذا الحديث على ما رواه ابن شهاب عن سالم فيه يجب قبولها لمن يقول بالرفع وليس في حديث ابن شهاب ما يدفعها بل فيه ما يثبتها وهو قوله وكان لا يفعل ذلك بين السجدين فدليله أنه كان يفعلها في كل

خفّض ورفع ماعدا السجود وقال البخاري في كتاب رفع اليدين ما زاده ابن عمر
وعلى وأبو حميد في عشرة من الصحابة أن النبي ﷺ كان يرفع يديه إذا قام
من الركعتين كله صحيح لأنهم لم يحكوا صلاة واحدة ويختلفون فيها مع أنه
لا اختلاف في ذلك وإنما زاد بعضهم والزيادة مقبولة من الثقة (العاشرة) ما ذكره
والذي رحمه الله في الأصل في النسخة الكبرى من أن رفع اليدين
روى من حديث خمسين من الصحابة ذكره أيضاً في شرح ألفيته فقال وقد
جمعت رواته فبلغوا نحو الخمسين لكن ابن عبد البر في التمهيد اقتصر
على ثلاثة عشر والسلفي قال رواه سبعة عشر ومن علم حجة على من لم يعلم وقوله
إن منهم العشرة سبقه إليه غير واحد فقال البيهقي سمعت الحاكم أبا عبد الله محمد
ابن عبد الحافظ يقول لا نعلم سنة اتفق على روايتها عن رسول الله ﷺ
الخلفاء الأربعة ثم العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة فمن بعدهم
من أكابر الصحابة على تفرقهم في البلاد الشاسعة غير هذه السنة قال البيهقي وهو
كما قال أستاذنا أبو عبد الله وقال الشيخ تقي الدين في الامام جزمه ليس بحديث
فإنما الجزم إنما يكون مع الصحة ولعله لا يصح عن جملة العشرة (قلت) ولذلك
أني والذي رحمه الله بصيغة التريض فقال روى ومن ذكر أن حديث رفع
اليدين رواه العشرة عبد الرحمن بن محمد بن منده في كتاب له سماه المستخرج
من كتب الناس لكن في تخصيص الحاكم والبيهقي رواية العشرة بحديث رفع
اليدين نظر فقد شاركه في ذلك حديث من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار
ذكر غير واحد أنه رواه العشرة فحكى ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات عن
أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب الاسفرايني أنه ليس في الدنيا حديث اجتمع
عليه العشرة غيره وحكى ابن الصلاح ذلك عن بعض الحفاظ ولعله أراد هذا
وفي هذا الحصر نظر أيضاً لما عرفت وقد شاركهما في ذلك حديث مسح الخفين
فقد رواه أكثر من ستين من الصحابة ومنهم العشرة كما ذكره عبد الرحمن
ابن منده في المستخرج من كتب الناس

﴿باب التأمين﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا قال الإمام آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه»

﴿باب التأمين﴾

وهو مصدر لقوله آمن ومعنى أمن قال آمين وفي آمين ثلاث لغات المد والقصر مع تخفيف الميم ولم يحك جمهور أهل اللغة غيرها وأشهرها المد والثالثة تشديد الميم مع القصر وهي ضعيفة قال الجوهري وتشديد الميم خطأ وآمين اسم مبني على الفتح كائن وكيف واختلف في معناها ف قيل المعنى اللهم استجب وهو المشهور عند أكثر أهل اللغة وقيل معناها ليكون كذلك وبه جزم الراجح تبعاً للغزالي وقيل هو اسم من أسماء الله تعالى وقيل اسم قبيلة من الملائكة وفي سنن أبي داود عن أبي زهير النخعي أحد الصحابة أن آمين مثل الطابع على الصحيفة ثم ذكر قوله والتأمين إن ختم بآمين فقد أوجب

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه . فيه فوائد ﴿الاولى﴾ فيه حجة للشافعي وأحمد وإسحاق أنه يستحب للإمام التأمين عقب الفاتحة وخالف مالك في ذلك فلم يستحب للإمام التأمين قال ابن دقيق العيد وأولوا قوله إذا أمن الإمام على بلوغه موضع التأمين وهو خاتمة الفاتحة كما يقال أتجد إذا بلغ نجدوا أنهم إذا بلغ تهامة وأحرم إذا بلغ الحرم قال وهذا مجاز فان وجد دليل يرجحه على ظاهر هذا الحديث وهو قوله إذا أمن وهو حقيقة في التأمين عمل به وإلا فالأصل عدم المجاز قال ولعل ما لكارحه الله اعتمد على عمل أهل المدينة إن كان لم في ذلك عمل ورجح به مذهبه انتهى (قلت) وما حكاه من التأويل عنهم لا يحتمله لفظ الحديث المتقدم وهي رواية مالك في الموطأ لأن

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
«إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ آمِينَ وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ فَتَوَافَقُوا إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى
غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» زَادَ مُسْلِمٌ «إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ

لفظها إذا قال الإمام آمين فهذه لا تحتل المحمل الذي أولوا عليه إذا أمن الإمام
والله أعلم وأيضا ينافي تأويلهم قوله فوافقت إحداها الأخرى ﴿الثانية﴾ فيه
أن الله تعالى جعل للملائكة قوة الإدراك بالسمع وهم في السماء لما ينطق به بنو
آدم في الأرض أو بعض ذلك لأنه جعل مكان تأمين الملائكة في السماء ويحتمل
أن يراد بالسماء العلو والأولى حملة على ما تقدم ﴿الثالثة﴾ ظاهره أن هؤلاء
الملائكة غير الحفظة لتقييد تأمينهم بالسماء والحفظة مع بنى آدم وقد حكى
القرطبي في المقهم خلافا هل هم الحفظة أو غيرهم ﴿الرابعة﴾ اختلف في المراد
بقوله فوافقت إحداها الأخرى فالصحيح أن المراد المرافقة في الزمن بحيث
يقع تأمين ابن آدم وتأمين الملائكة معاً وهو ظاهر الحديث وقيل المراد بذلك
الموافقة في صفة التأمين من كونه باخلاص وخشوع قال القرطبي وهذا بعيد
وقيل من وافق الملائكة في استجابة الدعاء غفر له وقيل من وافقهم في لفظ
الدعاء قال القرطبي وابن دقيق العيد والأول أظهر ﴿الخامسة﴾ الضمير في قوله
غفر له راجع إلى الإمام لأنه ليس في هذه الرواية الأولى ذكر للمأموم أصلاً فتعين
حملة على الإمام ﴿السادسة﴾ ظاهر الحديث مغفرة ما تقدم من الذنوب سواء فيه
الصغار والكبار وقد خص العلماء هذا واشباهه بتكفير الصغار فقط وقالوا إنما
يكفر الكبار التوبة وكانهم لما رأوا التقييد في بعض ذلك بالصغار حملوا ما
أطلق في غيرها عليها كالحديث الصحيح الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة
ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهما ما احتفت الكبار والله أعلم
﴿السابعة﴾ فيه رد على الإمامية في دعواهم أن التأمين في الصلاة مبطل لها وهم
في ذلك خارقون لاجتماع السلف والخلف ولا حاجة لهم في ذلك لاصححة ولا سقيمة
﴿الطريق الثاني لحديث أبي هريرة﴾ إذا قال أحدكم آمين والملائكة في
السماء فتوافق إحداها الأخرى غفر الله ما تقدم من ذنبه . وفيها فائدة ثان

وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْتَاعُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 «إِذَا أَمَّنَ الْقَارِيءُ فَأَمَّنُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَوْمُنُ فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ
 تَأْمِنَ الْمَلَائِكَةُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» وَلَمْ يَقُلْ مُسْلِمٌ «فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ
 تَوْمُنُ» وَلَهُ «إِذَا قَالَ الْقَارِيءُ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ وَقَالَ
 مَنْ خَلْفَهُ آمِينَ فَوَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ أَهْلِ السَّمَاءِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
 ذَنْبِهِ» وَلِلْبُخَارِيِّ «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ
 فَخَوَّلُوا آمِينَ» الْحَدِيثُ

﴿الْأَوَّلُ﴾ فِيهِ اسْتِحْبَابُ التَّأْمِينِ لِلْمُفْرَدِ وَالْمَأْمُومِ أَيْضًا مِنْ قَوْلِهِ أَحَدُكُمْ قَالَ
 صَاحِبُ الْمَقَامِ وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْقَدِيثَ مِنْ مَطْلَقِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فَيُيَسِّرَانِ
 فِيهِ يَوْمَانِ ﴿الثَّانِي﴾ أَطْلُقُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ التَّأْمِينَ وَلَمْ يَقْيِدْهَا بِالصَّلَاةِ فَمَنْ
 قَالَ يَعْمَلُ بِالْمَطْلُوقِ كَالْخَفِيَّةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ يَقُولُونَ إِنَّ هَذَا الثَّوَابَ لَا يَتَقَيَّدُ بِالصَّلَاةِ
 بَلِ التَّأْمِينُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ حَكَمُهُ هَكَذَا وَيَقَالُ لَهُمْ أَنَّ الثَّوَابَ مَتَرْتَبٌ عَلَى مُوَافَقَةِ
 تَأْمِينِ ابْنِ آدَمَ لِتَأْمِينِ الْمَلَائِكَةِ وَأَنَّمَا تَقُلْ لَنَا تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ لِتَأْمِينِ الْمُصَلِّي كَمَا
 سَبَّأَتْ فِي الطَّرِيقِ الثَّلَاثَ وَأَمَّا مَنْ حَمَلَ الْمَطْلُوقَ عَلَى الْمُقْيِدِ فَانْ يَخْصِمُهُ بِالصَّلَاةِ
 لِرَوَايَةِ مُسْلِمٍ إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ آمِينَ

﴿الطَّرِيقُ الثَّلَاثُ﴾ إِذَا أَمَّنَ الْقَارِيءُ فَأَمَّنُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَوْمُنُ فَمَنْ
 وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِنَ الْمَلَائِكَةُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ . فِيهِ فَوَائِدُ
 ﴿الْأَوَّلُ﴾ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا شَرَعَ التَّأْمِينَ لِلْمَأْمُومِ إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ لِأَنَّهُ
 رَتَبَهُ عَلَى تَأْمِينِهِ فَإِنَّ تَرْكَ الْإِمَامِ التَّأْمِينَ لَمْ يُوْمِنْ الْمَأْمُومُ وَهَذَا وَجْهٌ
 ضَعِيفٌ بَلِ ادَّعَى النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ الْإِتِّفَاقَ عَلَى خِلَافِهِ وَأَنَّهُ إِذَا
 لَمْ يُوْمِنْ الْإِمَامُ فَيَسْتَحِبُّ لِلْمَأْمُومِ الْجَهْرَ بِهِ سِوَاهُ تَرْكِ الْإِمَامِ مَهْذَأً أَوْ صَهْوً أَوْ قَهْلًا
 عَنْ النَّصِّ وَقَالَ إِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ خِلَافٌ انْتَهَى وَظَاهِرُ اِطِّفَاقِ

الرافعي يقتضي جريان الخلاف فيه وبه صرح القاضي مجلى في النخائر ﴿الثانية﴾
قد يستدل به على أن تأمين المأموم يستحب أن يكون بعد تأمين الامام لأنه
رتبه عليه بالقاء وقد جزم أصحاب الشافعي باستحباب مقارئة الامام فيه فقال
الرافعي والاحب أن يكون تأمين المأموم مع تأمين الامام لا قبله ولا بعده
وقال ابن الرفعة إنه لا يستحب مساوقته فيما عداه من الصلاة قال إمام الحرمين
ويمكن تعليله بأن التأمين لقراءة الامام لا لتأمينه (قلت) ويدل عليه قوله في الرواية
المتفق عليها وقد ذكرتها في آخر الباب إذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا
الضالين فقولوا آمين الحديث وروى أبو داود من حديث بلال أنه قال يا رسول
الله لا تسبقني بآمين وإسناده ثقات إلا أن البيهقي صحح رواية من جعله عن أبي
عثمان النهدي مرسلًا ثم رواه عن بلال قال قال رسول الله ﷺ لا تسبقني بآمين
قال البيهقي فكان بلالًا كان يؤمن قبل تأمين النبي صلى الله عليه وسلم فقال
لا تسبقني بآمين كما قال إذا أمن الامام فأمنوا ﴿الثالثة﴾ فيه أن الامام يجهر
بالتأمين فيما يجهر به من القراءة وإلا لما علق تأمينهم على تأمينه وإنما يطلع
عليه بالسمع وهذا قول الشافعي واحمد وإسحاق وذهب أبو حنيفة ومالك في
رواية عنه إلى أنه يسر به قال ابن دقيق العيد ودلالة الحديث على الجهر بالتأمين
أضعف من دلالة على نفس التأمين قليلا لأنه قد يدل دليل على تأمين الامام
من غير جهر (قلت) قد ورد التصريح بالجهر فيما رواه أبو داود من حديث
وائل بن حجر صليت خلف النبي ﷺ فجهر بآمين وفي لفظ له ورفع بها صوته
ورواه اترمذي وحسنه بلفظ ومد بها صوته وأخرجه الحاكم وصححه وأما
رواية شعبة في هذا الحديث وخفض بها صوته فهي خطأ خطأ فيها البخاري وأبو
زرعة وغيرهما ولأبي داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة بإسناد جيد
مرفوعا كان إذا قال ولا الضالين قال آمين حتى يسمعون أهل الصف الأول فيرتج
بها المسجد لفظ ابن ماجه وفي حديث أبي هريرة هذا جهر المأمومين أيضاً
بالتأمين وهو القول القديم للشافعي وعليه الفتوى وفي الجديد لا يجهر
قال الرافعي قال الأكثرون في المسألة قولان أصحهما أنه يجهر ﴿الرابعة﴾ فيه

أنه يستحب التأمين لقراءة القارىء مطلقاً لأنه ليس فيه تخصيصه بكونه إماماً
 لكن رواية مسلم التي في آخر الباب تقتضي أن المراد الإمام فانه قال إذا قال
 القارىء غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال من خلفه آمين الحديث وفي
 رواية البخارى إذا قال الإمام الحديث ﴿الخامسة﴾ استدل القرطبي في المقهم
 بقوله إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين على تعيين قراءة الفاتحة للإمام
 وفي الاستدلال به على الوجوب نظر والأدلة على الوجوب قائمة صحيحة من غير
 هذا الحديث ﴿السادسة﴾ استدل به القرطبي أيضاً على أن المأموم ليس عليه
 أن يقرأ الفاتحة فيما جهر به إمامه وما أدري ما وجه الدلالة منه والأدلة
 الصحيحة قائمة على وجوب القراءة على المأموم مطلقاً ﴿السابعة﴾ في مطلق
 الأمر بتأمين المأموم لتأمين الإمام أن المأموم يؤمن وإن كان يقرأ في أثناء
 فاتحة نفسه وهو كذلك على المشهور من الوجهين كما قال الرافعي ولكن اختلف
 أصحابنا هل تنقطع الموالاة بذلك حتى يجب استثنائها أم لا تنقطع ويبنى عليها
 على وجهين أصحهما كما قال الرافعي الثاني لأنه مأمور بذلك لمصلحة الصلاة
 بل زاد أبو على الفارقي صاحب الشيخ أبي إسحاق الشيرازي على هذا بأن
 المأموم لو قرأ بعض الفاتحة في السكت الأولى ثم قرأ الإمام استمع المأموم
 فإذا فرغ الإمام وسكت في الثانية أممها ولا تبطل الصلاة لأنه مأمور بهذا
 السكوت فكان الفارقي لحظ كون الفصل من مصلحة الصلاة لكن قال المحب
 الطبري في شرح التنبيه وهذا لم أره لغيره من الأصحاب انتهى وذلك بخلاف
 المندوب الذي لا يتعلق بالصلاة كالعاطس بحمد الله في أثناء الفاتحة فانه يجب
 استثنائها والله أعلم ﴿الثامنة﴾ المستحب الاقتصار على التأمين عقب الفاتحة
 من غير زيادة عليه اتباعاً للحديث وأما ما رواه البيهقي من حديث وائل بن
 حجر أنه سمع رسول الله ﷺ حين قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال
 رب اغفر لي آمين فان في إسناده أبا بكر النهشلي وهو ضعيف وفي الام للشافعي
 فان قال آمين رب العالمين كان حسناً ونقله النووي من زوائده في الروضة

﴿ باب القراءة في الصلاة ﴾

عن بُرَيْدَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ (بِالشَّمْسِ وَضُحَاهَا) وَأَشْبَاهَهُمَا مِنَ السُّورِ » رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ

﴿ باب القراءة في الصلاة ﴾

﴿ الحديث الاول ﴾ عن بريدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة العشاء بالشمس وضحاها وأشباهاها من السور فيه فوائد ﴿ الاولى ﴾ فيه استحباب القراءة في العشاء بأوساط المفصل لأن السورة المذكورة منه وهو كذلك ومما يدل على أن هذه السورة من أوساط المفصل ما رواه النسائي من رواية سليمان بن يسار عن أبي هريرة قال ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله ﷺ من فلان قال سليمان كان يطيل الركعتين الأولين من الظهر الحديث وفيه ويقرأ في العشاء بوسط المفصل وفي رواية للنسائي في هذا الحديث ويقرأ في العشاء بالشمس وضحاها وأشباهاها والبخاري من حديث جابر في قصة تطويل معاذ العشاء وأمره بسورتين من أوسط المفصل ولمسلم أنه أمره بالشمس وضحاها والضحي وسيأتي ذلك في الحديث الثالث من هذا الباب إن شاء الله تعالى وذكر الترمذي في الجامع أنه روى عن عثمان بن عفان أنه كان يقرأ في العشاء بسورتين من المفصل نحو سورة المنافقين وأشباهاها ﴿ الثانية ﴾ المراد بأشباهاها من السور والليل إذا يغشى وصبح اسم ربك الأعلى والضحي وإذا السماء انقطرت ونحو ذلك فإن النبي ﷺ سماها معها في قصة تطويل معاذ الصلاة فأما الليل وصبح فهي متفق عليها وأما الضحي فهي عند مسلم وسيأتي ذكرها في الحديث الثالث من هذا الباب وهكذا عند مسلم ذكر اقرأ باسم ربك وأما إذا السماء انقطرت فرواها النسائي ولأحمد من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في عشاء الآخرة

بالسواء يعني ذات البروج والسواء والطارق وفي الصحيحين من حديث البراء أنه قرأ في العشاء بالتين والزيتون ففي رواية أنه كان في سفر وفي رواية إطلاق ذلك وفي كونه سورة التين والزيتون وسورة اقرأ من أوساط المفصل باختلاف فقد ذكر ابن معين في التنقيب أن أوساطه من عم إلى الضحى ولا أدري من أين له هذا التحديد وقد تقدم تمثيل أوساطه بالنافقين وذكر أبو منصور التميمي عن نصر الشافعي تمثيل قصاره بالعاديات ونحوها فالحمد لله تعالى أعلم ولا شك أن الأوساط مختلفة كما أن قصاره مختلفة كما أن طوله فيها ما هو أطول من بعض **الرواية الثالثة** أطلق في رواية أحمد ذكر العشاء وهكذا عند أئمة الحديث وقال النسائي في روايته العشاء الآخرة وانما وصفها بكونها الآخرة لأن الأعراب كانوا يسمون المغرب عشاء وقد نهى عن ذلك كما رواه البخاري من حديث عبد الله بن مغفل المزني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب قال وتقول الأعراب هي العشاء **الرواية الرابعة** تعلق بعض الحنفية بهذا الحديث على أنه لا تتعين الفاتحة في الصلاة لأنه لم يقل فيه إنه كان يقرأها بعد الفاتحة فظاهره أنه كان يقتصر عليها وهذا لا حاجة فيه وإنما أراد بريدة بيان ما كان يقرؤه فيها بعد الفاتحة وقد بين جماعة من الصحابة ما كان يبدأ به **صلى الله عليه وسلم** من القراءة في صلاته في الصحيحين من حديث أنس أن النبي **صلى الله عليه وسلم** وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين وفي رواية الدارقطني بأم القرآن وفي رواية للنسائي فافتتحوا الحمد لله ولمسلم من حديث عائشة كان النبي **صلى الله عليه وسلم** يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين وفي الصحيحين من حديث أبي قتادة كان النبي **صلى الله عليه وسلم** يقرأ في الركعتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وورد سجدة الحديث ولهما أيضا من حديث عبادة ابن الصامت لا صلاة إن لم لا يقرأ بفاتحة الكتاب وفي رواية الدارقطني لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب وقال أسناده حسن ورجاله ثقات كلهم وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما هكذا من حديث أبي هريرة

وعنه « أن معاذ بن جبل صلى بأصحابه صلاة العشاء فقرأ فيها اقتربت الساعة فقام رجل من قبل أن يفرغ فصلى وذهب فقال له مِمَّاذَا قَوْلًا شَدِيدًا فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْتَذَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ إِنِّي كُنْتُ أَعْمَلُ فِي نَخْلٍ وَخَفْتُ عَلَى الْمَاءِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلِّ بِالشَّمْسِ وَضَحَاهَا وَنَحْوَهَا مِنَ السُّورِ ، رَوَاهُ أَحْمَدُ

الحديث الثاني

وعنه أن معاذ بن جبل صلى بأصحابه صلاة العشاء فقرأ فيها اقتربت الساعة فقام رجل من قبل أن يفرغ فصلى وذهب فقال له معاذ قولاً شديداً فأتى النبي ﷺ فأعذره إليه فقال إنني كنت أعمل في نخل وخفت على الماء فقال رسول الله ﷺ صَلِّ بِالشَّمْسِ وَضَحَاهَا وَنَحْوَهَا مِنَ السُّورِ . فيه فوائد (الأولى) حديث بريدة هذا لم يخرج به أحد من الأئمة الستة وانفرد به أحمد وعزوه إليه وإن كان عرف أنه فيه لثلاث أسكت عليه فيظن أنه مما اتفق عليه الشيخان كما نبهت على ذلك في الخطبة (الثانية) فيه أن أحق الجماعة بالامامة أفتهم لأن معاذاً كان أفتهم قومه فكان يؤمهم بل كان أعلم الأمة كما رواه الترمذي من حديث أنس قال قال رسول الله ﷺ أرحم أمتي أبو بكر الصديق الحديث وفيه وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح (الثالثة) فيه استحباب تخفيف الصلاة للإمام مراعاة لحال المأمومين وهو كذلك فإن كانوا محصورين وعلم أنهم يؤثرون التطويل فلا بأس حينئذ وإنما نهى النبي ﷺ لما عرض لبعض المأمومين من الشغل كما في بقية الحديث (الرابعة) فيه أنه يجوز للمأموم أن يخرج نفسه من الجماعة لعذر فإن الرجل ذكر أنه خاف على الماء ولم ينكر عليه النبي ﷺ عليه وسلم ذلك والحكم كذلك وما يستدل به أيضاً على ذلك قضية صلاة الخوف فانهم يخرجون أنفسهم من الجماعة ويتمون لا يتقسم على إحدى الهيئات في صلات الخوف ومفارقتهم لعذر أو ما المفارقة لغير

عذر ففها قولان للشافعي أحدهما أنه لا يجوز وتبطل صلاته لقوله وَيُحِلُّهُ في الحديث الصحيح إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه والقول الثاني جوازه وصححه الرافعي لأن الاقتداء مستحب فهو بمنزلة الخروج من النافلة **﴿الخامسة﴾** فيه حجة لأصح الوجهين عند أصحابنا أن مفارقة المأموم لكونه لا يصبر على طول القراءة لضعف أو شغل عذر مجوز للخروج منها وفيه وجه آخر أنه ليس بعذر والله أعلم **﴿السادسة﴾** استثنى بعضهم من جواز الخروج من الجماعة لعذر صلاة الجمعة وهو الفقيه نجم الدين ابن الرفعة فقال في الكفاية إن الانتقال من الجمعة إلى الانفراد لا يجوز ولو كان في الركعة الثانية هكذا جزم به وهو قضية تعليلهم جواز الخروج من الجماعة لغير عذر بأن الاقتداء مستحب فاقضى وجوب الاقتداء في الجمعة أن لا يجوز الخروج منه ولكن الذي جزم به الرافعي والنووي تبعاه أن الجمعة كغيرها فقال في الروضة لو صلى مع الإمام ركعة من الجمعة ثم فارقه بعذر أو بغيره وقلنا لا تبطل الصلاة بالمفارقة إنما جمعة كما إذا أحدث الإمام وزاد على هذا في شرح المذهب فقال إنه لا خلاف فيه والمسألة محل نظر لاشتراط الجماعة في الجمعة بخلاف سائر الصلوات والظاهر أن الجمعة إنما جعل إدراكها بركعة لأجل المسبوقين لا لمن خرج من الجماعة بغير عذر ويدل عليه ظاهر الحديث من أدرك ركعة من الجمعة فليضف إليها أخرى وقد تمت صلاته رواه الدارقطني إلا أن في إسناده ضعفا والله أعلم **﴿السابعة﴾** وقوله فيه فقام رجل من قبل أن يفرغ فصلى وذهب هل المراد به أنه بقي على إحرامه وإنما أخرج نفسه من الجماعة فقط كما تقدم أو أنه أبطل إحرامه معه ثم انشأ إحراما منفردا ولفظ هذا الحديث محتمل لكل من الأمرين لكن عند مسلم من حديث جابر التصريح بالاحتمال الثاني فإنه قال فيه فأنحرف رجل فسلم ثم صلى وحده وأنصرف فإن كانت القصة واحدة فإنه خرج من الصلاة رأسا وإن كانا واقعتين وهو الاظهر كما سيأتي في آخر الباب فالمراد بهذا الواقعة على الاحتمال وقد أشار البيهقي إلى أن رواية مسلم أنه سلم شاذة ضعيفة

فقال لأدري هل حفظت هذه الزيادة أم لا لكثرة من رواه عن صفيان بدونها وانفرد بها محمد بن عباد عن صفيان ﴿الثامنة﴾ وقوله فيه فقال له معاذ قولاً شديداً أبهم قول معاذ في هذه الرواية وفي صحيح مسلم التصريح بأنه قال فيه إنه منافق ﴿التاسعة﴾ فيه اعتذار من وقع منه خطأ أو ما يجوز أن يكون خطأ وإظهاره عذره في ذلك حتى يعلم بعذره ﴿العاشرة﴾ قد اختلف بيان عذره الذي اعتذره في طرق الحديث ففي هذا الحديث أنه قال كنت أصهل في نخل وخفت على الماء وفي الحديث الذي يليه أنه قال إنما نحن أصحاب نواضح نعمل بأيدينا وفي رواية للبخاري من رواية محارب بن دثار عن جابر أنه كان مع الرجل ناضحاً وقد نصح الليل فمات معاذاً يصلي فترك ناضحيه وأقبل إلى معاذ الحديث وفي رواية لأحمد من حديث الرجل صاحب الواقعة أن معاذ بن جبل يأتينا بعد ما ننام ونكون في أعمالنا بالنهار فينادي بالصلاة فنخرج فيطول علينا الحديث ولا منافاة في شيء من ذلك ولا يلزم من كونهم أصحاب نواضح أن لا يكون مع ناضحاً حينئذ ولا يلزم من ذكر هذين أن لا يكون خاف على الماء وقوله في الحديث الآخر أنه يأتيتهم بعد ما ينامون لعله أراد في بعض الليالي غير تلك الليلة التي جاء فيها بالناضحين أو أراد بعد ما يدخل وقت نومهم أو بعد أن نام غير صاحب الواقعة أو يكون ذلك واقعيتين كما سيأتي في آخر الباب ﴿الحادية عشرة﴾ هذا الرجل المبهم في حديث بريدة وحديث جابر اسمه سليم جاء مبيناً في مسند أحمد من رواية معاذ بن رفاعة الأنصاري عن رجل من بني سليم يقال له سليم أتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله إن معاذ بن جبل يأتينا بعد ما ننام ونكون في أعمالنا بالنهار الحديث وقيل إن الرجل المذكور اسمه حزم بن أبي كعب فقد رواه أبو داود من رواية عبد الرحمن بن جابر عن حزم بن أبي كعب أنه أتى معاذاً وهو يصلي يقوم صلاة المغرب في هذا الخبر والظاهر أنهما واقعتان كما ذكرنا والله أعلم ورواية أبي داود هذه فيها طالب بن حبيب قال البخاري فيه نظر انتهى وطريقه أحمد في كونه اسمه سليم أصح والله أعلم وقال النووي في الخلاصة قيل أنه حرام بالراء وقيل حازم ﴿الثانية عشرة﴾ في حديث بريدة وحديث جابر بعده أنه

الصلاة التي طول فيها معاذ هي العشاء ووقع في سنن النسائي من رواية محارب
ابن دثار عن جابر قال مر رجل من الأنصار بنا ضحين على معاذ وهو يصلي المغرب
فافتتح بسورة البقرة فصلى الرجل ثم ذهب الحديث هكذا في رواية النسائي وبوب
عليه القراءة في المغرب ورواه البيهقي هكذا ثم قال كذا قال محارب ابن دثار عن جابر
المغرب قال وقال عمر بن دينار وأبو الزبير وعبيد الله بن مقسم عن جابر العشاء
ثم رواه من حديث حزم بن أبي كعب وقال فيه المغرب ثم قال والروايات المتقدمة
في العشاء أصح والله أعلم ورواية محارب بن دثار عن جابر المغرب عند البخاري كما
تقدم فلم يذكر فيها المغرب ولا العشاء وإنما قال فوافق معاذ يصلي ورواية النسائي
هذه وهم من بعض رواة الحديث فانها شاذة مخالفة لبقية الطرق الصحيحة
وفي رواية البخاري في رواية محارب هذه أنه مر وقد جنح الليل والمشهور
عند أهل اللغة أن جنح الليل أوله وقيل قطعة منه نصف النصف حكاهما
صاحب النهاية قال والأول أشبه ﴿الثالثة عشرة﴾ في حديث بريدة هذا
أن معاذ قرأ باقربت الساعة وفي حديث جابر الذي بعده أنه قرأ البقرة وهو
المشهور في أكثر الروايات والبخاري من رواية محارب عن جابر فقرأ بسورة
البقرة أو النساء والجمع بين هذه الروايات أن رواية البخاري التي قال فيها أو
النساء شك من بعض الرواة وقد حزم بعضهم بأنها البقرة فوجب المصير إلى
قولهم لأنهم حفظوا ما شك فيه من شك وأما رواية اقتربت فإن أمكن الجمع
بكونهما واقعتين كما ذكرناه في آخر الباب فلا تعارض وإن تعذر الجمع بذلك على
ما سألني في الفائدة التي تلي هذه وجب العمل بالأرجح ولا شك أن رواية جابر أصح
لكثرة طرقها ولكونها اتفق عليها الشيخان فهي أولى بالقبول من رواية بريدة
والله أعلم ﴿الرابعة عشرة﴾ قد يستشكل ما ذكرناه في الجمع بين حديث بريدة
وجابر لكونهما واقعتين من حيث إنه لا يظن بمعاذ رضي الله عنه أن يأمره النبي
ﷺ بالتخفيف وقراءة ما سمي له من السور في واقعة ثم يصنع ذلك مرة أخرى
فهذا بعيد عن معاذ وقد يجاب بأن الواقعة الأولى كان قرأ فيها البقرة كما في
حديث جابر ولهذا نفيظ عليه النبي ﷺ وقال له افتان أنت فنهاه النبي ﷺ

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ « كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُؤْمِنُ مَنَا، وَقَالَ مَرَّةً ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُصَلِّي بِقَوْمِهِ، فَأَخَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً قَالَ مَرَّةً الصَّلَاةَ وَقَالَ مَرَّةً الْعِشَاءَ، فَصَلَّى مُعَاذٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ جَاءَ يَوْمٌ قَوْمُهُ فَقَرَأَ الْبَقْرَةَ فَاعْتَزَلَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَصَلَّى فَقِيلَ نَافَقْتُ يَا فُلَانُ؟ قَالَ مَا نَافَقْتُ يَا نَبِيَّ النَّبِيِّ

عن ذلك وأمره بما سمي له من السور وهي من المفصل وإن كانت من أوساطه فاعله ظن أنه لا حرج في قراءة ما شاء من المفصل وإنما سمي له غير طوال المفصل ليكون أبلغ في تحقيقه فاتفق أنه صلى مرة أخرى باقتربت وهي من المفصل فلما بلغه أمره أيضا بأوساطه فاستمر ويحتمل أن يكون نهيه له عن قراءة البقرة في الإمامة لما كان في أول الهجرة وأنه يخشى من تنفير بعض من دخل في الاسلام فان سلبا صاحب الواقعة قتل بأحد كما وقع في مسند أحمد وطال عهد الناس بالاسلام ووقر في نفوسهم وشاهد معاذ من صلاة النبي ﷺ التطويل في بعض الأحيان حتى في المغرب فقرأ فيها بطوال المفصل كالطور بل قرأ فيها بالاعراف كما في الصحيح ظن معاذ زوال ما كان يخشى من التطويل فعدل إلى التوسط فوافق صاحب شغل أيضا فنهاه ثانيا ويحتمل أن معاذ في المرة الثانية عرف من قومه إنبات التطويل فلذلك قرأ باقتربت فصادفه صاحب شغل فنهاه ثانيا والله أعلم وقال النووي في الخلاصة ولعله قرأ البقرة في ركعة فأنصرف رجل وقرأ اقتربت في ركعة أخرى فأنصرف آخر

الحديث الثالث

عن جابر قال كان معاذ يصلي مع رسول الله ﷺ ثم يرجع فيؤمنا وقال مرة ثم يرجع فيصلي بقومه فأخّر النبي ﷺ ليلة قال مرة الصلاة وقال مرة العشاء فصلّى معاذ مع النبي ﷺ ثم جاء يوم قومه فقرأ البقرة فاعتزل رجل من القوم فصلّى فقيل نافقت يا فلان قال ما نافقت فأتى النبي ﷺ فقال ان ماذا يصلي

صلى الله عليه وسلم فقال إن معاذاً يصلي معك ثم يرجع فيؤمنا يا رسول الله
وإنما نحن أصحاب نواضح نعمل بأيدينا وإنه جاء يؤمنا فقرأ سورة
البقرة فقال يا معاذ، أفأتان أنت؟ أفأتان أنت؟ اقرأ بكذا وكذا، قال أبو الزبير
يسبح اسم ربك الأعلى والأعلى إذا ينشئ فذكرنا لعمره فقال أراه
فذكره، وقال مسلم فأنحرف رجلاً فلم يصلي ثم صلى وحده وانصرف، وزاد
في قول أبي الزبير والشمس وضحاها والضحى، وفيه قال عمرو نحو هذا
ولم يذكر البخاري قول أبي الزبير، وقال في رواية وأمره بسورتين من

معك ثم يرجع فيؤمنا يا رسول الله وإنما نحن أصحاب نواضح نعمل بأيدينا وإنه
جاء يؤمنا فقرأ سورة البقرة فقال يا معاذ أفأتان أنت أفأتان أنت اقرأ بكذا وكذا
ثم ذكر قول أبي الزبير وقول عمرو أراه قد ذكره . فيه فوائد (الاولى)
فيه حجة للشافعي وأحمد أنه تصح صلاة المفترض خلف المتنفل كما تصح صلاة
المتنفل خلف المفترض لأن معاذاً كان قد سقط فرضه بصلاته مع النبي ﷺ فكانت
صلاته بقومه نافذة وهم مفترضون وقد ورد التصريح بذلك في رواية للشافعي والبيهقي
هي له تطوع ولهم مكتوبة العشاء قال الشافعي في الأم وهذه الزيادة صحيحة
وكذا في مسند الشافعي وصححها البيهقي أيضاً وغيره وخالف في ذلك ربيعة ومالك
وأبو حنيفة فقالوا لا تصح صلاة المفترض خلف المتنفل لقوله ﷺ إنما جعل
الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وأجاب عنه القائلون بالصحة بأن المراد
الاختلاف في الأفعال الظاهرة لا في النيات فإن ذلك لا يختلف به ترتيب الصلاة
وأيضاً إن النبي ﷺ بين مراد الحديث بقوله في بقيته فإذا كبر فكبروا
وإذا ركع فاركعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد وإذا سجد
فأسجدوا وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعون فهذا المراد بقوله لا تختلفوا
عليه ومع هذا فقد نسخ بعض وجوه المخالفة المذكورة في هذا الحديث بصلاته

أَوْسَطِ الْمَفْصَلِ: قَالَ عَمْرُو لَا أَحْفَظُهُمَا، وَلَهُ مِنْ غَيْرِ رَوَايَةٍ عَمْرُو فَلَوْلَا صَلَّيْتَ بِسْمِ اللَّهِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَالشَّمْسِ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ أَقْرَأَ فَذَكَرَهَا، وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ وَأَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ وَلَهُ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُصَلِّيُ بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ، وَلَمْ يَقُلِ الْبُخَارِيُّ تِلْكَ؛ وَلَهُ فِي نُسْخَةِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَفِي رَوَايَةٍ لِلشَّافِعِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ فَيُصَلِّيُهَا لَهُمْ هِيَ لَهُ نَطْوَعٌ وَلَهُمْ مَكْتُوبَةُ الْعِشَاءِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ صَحِيحَةٌ وَصَحَّحَهَا الْبَيْهَقِيُّ، وَاجْتَمَعَ بَيْنَ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ وَجَابِرٍ فِي قِصَّةٍ مُعَاذًا أَنَّهُمَا وَاقِعَتَانِ

ﷺ فِي مَرَضٍ مَوْتُهُ جَالِسًا وَالنَّاسَ وَرَاءَهُ قِيَامًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿الْثَانِيَةِ﴾ أَجَابَ الْمُخَالِفُونَ لِقِصَّةِ مُعَاذٍ بِاجْوَبَةٍ (فَنَهَا) أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَعْضَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُؤْمِمُهُمْ فِي صَلَاةٍ أُخْرَى بَعْدَ ذَلِكَ وَهَذَا عَنِ الْمَذْهَبِ وَمِنْهَا أَنَّ مُعَاذًا كَانَتْ صَلَاتُهُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَافِلَةً وَكَانَتْ صَلَاتُهُ بِقَوْمِهِ هِيَ الْفَرِيضَةُ قَالَ صَاحِبُ الْمَقْصِدِ وَلَيْسَ هَذَا الْإِحْتِمَالُ بِأَوَّلَى مِمَّا صَارُوا إِلَيْهِ فَلَحِقَ بِالْمَجْمَلَاتِ فَلَا يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ ثُمَّ اسْتَدْلَ بِمَا فِي مُسْنَدِ الْبَزَارِ عَنْ عَمْرُو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلِيمٍ يُقَالُ لَهُ سَلِيمٌ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَظُلُ فِي أَعْمَالِنَا فَنَأْتِي حِينَ نَعْسِي فَيَأْتِي مُعَاذٌ فَيَطْوِلُ عَلَيْنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا مُعَاذُ لَا تَكُنْ فِتْنَانَا إِمَّا أَنْ تَخْفَفَ بِقَوْمِكَ أَوْ تَجْعَلَ صَلَاتَكَ مَعِيَ قَالَ وَظَاهِرُ هَذَا يُدَلُّ أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّيُ الْفَرِيضَةَ مَعَ قَوْمِهِ ائْتَمَّ وَقَدْ قَدِمْنَا أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَقَالَ فِيهِ إِمَّا أَنْ تَصَلِّيَ مَعِيَ وَإِمَّا أَنْ تَخْفَفَ عَلَى قَوْمِكَ وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَظُنُّ بِمُعَاذٍ أَنَّهُ يَتْرُكُ فَضِيلَةَ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَوْ لَمْ يَقْعُدْ نَهْيٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَكَيْفَ وَقَدْ قَالَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ إِذَا أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ فَلَمْ يَكُنْ مُعَاذٌ لِيُخَالِفَ أَمْرَهُ

ويصلي نافلة بعد إقامة الصلاة والله أعلم وأما هذا الحديث الذي عند أحمد والبخاري فراده
إما أن يصلي معي مقتصرأ على ذلك ولا تقوم قومك وكذا قوله أو تجعل صلاتك
معى وهذا هو المراد وإلا فهو كان يصلي معه فتعين أن يكون المراد يقتصر على
صلاتك معى وليس فيه كون الفرض هي التي كانت مع قومهم وإذا كان هذا محتملا
للتأويل وقول جابر هي له تطوع لا يحتمل التأويل وجابر ممن كان يصلي مع معاذ
فوجب المصير اليه وقد اعترض الطحاوي على هذه الرواية بما حاصله أن ابن عيينة لم
يذكرها وذكرها ابن جريج فيحتمل أن تكون من قوله أو قوله من روى عنه أو
قول جابر والجواب أنه لا نحكم عليها بأنها مدرجة بالاحتمال وإذا كانت متصلة
بالحديث فهي من كلام الذي روى القصة وهو جابر وهو ممن حضر الصلاة مع معاذ
فهو أعلم بها فوجب المصير اليه والله أعلم (ومنها) أن الاحتجاج بقصة معاذ
إنما هو من ترك إنكار النبي ﷺ ذلك ولعله لم يكن علم بها والجواب أنه يبعد
بل يمتنع عادة أن يترافعا في قصة إلى النبي ﷺ ولا يطلع عليها (ومنها) أن حديث فلا
تختلفوا عليه ناسخ لقصة معاذ لأنها كانت قبل أحد بدليل أن صاحب الواقعة
مع معاذ قتل شهيداً بأحد كما رواه أحمد في مسنده وحديث النهي عن الاختلاف
رواه أبو هريرة وإنما سلم بعد خبير والجواب أنه لا يصار إلى النسخ مع إمكان الجمع
محمل النهي على الاختلاف في الأفعال الظاهرة فيه أعمال لأحدين فهو أولى من
المصير إلى النسخ والله أعلم (ومنها) أن النبي ﷺ قد صلى صلاة الخوف غير مرة
بعد سنتين من الهجرة على وجه فيه مخالفة ظاهرة بالأفعال المنافية للصلاة في
غير حالة الخوف فلو جازت صلاة المفترض خلف المتنفل لصلى بكل طائفة صلاة
على وجه لا يقع فيه منافاة وكان إسلام معاذ متقدما على هذا وفي هذا أيضاً
إشارة إلى النسخ والجواب أننا لا نسلم أن النبي ﷺ لم يصل بكل طائفة منفردة فقد
روى أبو داود والترمذي بإسناد حسن من حديث أبي بكرة قال صلى النبي صلى
الله عليه وسلم في خوف الظهر فصف بعضهم خلفه وبعضهم بأزاء العدو فصلى
بهم ركعتين ثم سلم فالتفت الذين صلوا معه فوقفوا موقف أصحابهم ثم جاء
أولئك فصلوا خلفه فصلى بهم ركعتين ثم سلم ففى هذا التصريح بأنه صلى بهم

مرتين والطرق التي ليس فيها ذكر التسليم في صلاة الخوف محمولة على هذه فهذه زيادة ثقة مقبولة وإعما لم يصلها النبي ﷺ كاملة أربع ركعات لأنه يلزم منهم إتمام صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ولو أنهم لتشوف أصحابه إلى الإتمام لأنهم كانوا يحرصون على الاقتداء به كما كانوا يفعلون في صيامه في السفر ونحو ذلك والله أعلم ورواه مسلم أيضاً في صحيحه من حديث جابر في صلاة الخوف أنه صلى بكل طائفة ركعتين وفيه أنه سلم بعد الركعتين الأولين ﴿الثالثة﴾ أبهم في هذه الرواية القائل له نافقت وفي صحيح مسلم أن معاذاً هو الذي قال أنه منافق ويحتمل أن يراد بالقائل المبهم الذي بلغه عن معاذ لأن الظاهر أنه لم يواجهه وفي قوله قيل له نافقت خطابه بذلك وهذا الاحتمال الثاني أظهر بدليل رواية مسلم فآخبر معاذ عنه فقال إنه منافق فلما بلغ ذلك الرجل دخل على رسول الله ﷺ الحديث ويحتمل أن قوله فقيل له نافقت ليس خبراً وإنما هو استفهام بغير همزة الاستفهام وهذا يدل على أن المراد قول غير معاذ له بدليل رواية مسلم الأولى فقالوا له أنا نفقت يا فلان قال لا والله ولا تين رسول الله ﷺ فلا أخبره الحديث وهذا صريح في أن جماعة استفهموه بهذا اللفظ وكانهم لما سمعوا قول معاذ فيه إنه منافق سألوه عن ذلك مستفهمين حتى ينظروا جوابه وهذا أولى والله أعلم ﴿الرابعة﴾ إن قيل كيف أطلق معاذ القول في هذا إنه منافق ولم يكن كذلك فالجواب أنه كان من المقرر عندهم من علامات النفاق التخلف عن الجماعة في العشاء حتى قال ﷺ بيننا وبين المنافقين شهود العتمة فلما وجدت منه إمارة النفاق وهو ترك الجماعة فيها مع كونه قد حضر المسجد أطلق عليه اسم النفاق باعتبار أمارته عليه ولم يكن معاذ علم عذره في ذلك حتى أبدى الصحابي المذكور للنبي ﷺ عذره في صلاته وحده فعرف حينئذ أنه غير منافق وقال أحمد في آخر حديثه قال سليم مترون غدا إذا التقى القوم إن شاء الله قال والناس يتجهزون إلى أحد فخرج فكان في الشهداء انتهى فأراد سليم بهذا الكلام عقب هذا أن يبين لهم براءته مما اتهم به من النفاق بشهادته في سبيل الله رضى الله عنه وفي سنن البيهقي قال التقى ولكن سيعلم معاذ إذا قدم القوم وزاد في آخره فقال

النبي ﷺ بعد ذلك لمعاذ ما فعل خصمي وخصمك قال يا رسول الله صدق الله وكذبت
استشهد **الخامسة** كيف الجمع بين قصة معاذ هذه وبين ما رواه أبو داود
والنسائي بإسناد صحيح عن سلمان مولى ميمونة قال أتيت ابن عمر وهم يصلون
فقلت ألا تصلي معهم فقال قد صليت إني سمعت رسول الله ﷺ يقول لا تصلوا
الصلاة في يوم مرتين وأجاب عنه النووي في الخلاصة بأن قال قال أصحابنا وغيرهم
معناه لا تجب الصلاة في اليوم مرتين فلا يكون مخالفا لما سبق من استحباب أعادتها
قال وأما ابن عمر فلم يعدها لانه كان صلاها جماعة ومذهبه إعادة المنفرد كما سبق
عنه وأراد بما سبق ما رواه مالك في الموطأ عن نافع أن رجلا قال لابن عمر إني أصلي
في بيتي ثم أدرك الصلاة مع الإمام أفأصلي معه قال نعم فقال أيتهما أجعل صلاتي
فقال ابن عمر أو ذلك اليك إنما ذلك إلى الله تعالى يجعل أيتهما شاء فتبين أن
ابن عمر لم يكن يرى ترك إعادة الصلاة مطلقا والأحاديث في الإعادة أكثر
وأصح (منها) حديث الباب في قصة معاذ (ومنها) حديث أبي ذر عند مسلم كيف
أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة قلت فما تأمرني قال صل الصلاة
لوقتها فإن أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة وحديث يزيد بن الأسود عند
أبي داود والترمذي والنسائي إذا صليت في رحاك كئيم أتيتم مسجد جماعة فصليا
معهم فإنها لك نافلة قال الترمذي حسن صحيح وحديث أبي سعيد الخدري
عند أبي داود والترمذي وحسنه جاء رجل وقد صلى النبي ﷺ فقال أيكم
يأتجر على هذا فقام رجل معه وفي رواية البيهقي أن الذي صلى معه أبو بكر وحديث
محسن الدليل في الموطأ بإسناد صحيح إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد
صليت فهذه الأحاديث أكثر في إعادة الصلاة لمصلحة والله أعلم **السادسة**
وفي قوله في رواية الشافعي هي له تطوع دليل على أن من صلى صلاة واحدة
مرتين تكون القريضة هي الأولى وهو الصحيح عند أصحابنا ونصر عليه الشافعي
في الجديد للأحاديث السابقة وذهب في التقديم إلى أن الله تعالى يحتسب بأيتهما
شاء لأثر ابن عمر الذي في الموطأ وقد تقدم وذهب بعض أصحابنا إلى أن
كليهما فرض وقال بعضهم القرض أكملهما وكلاهما ضعيف ولم يقل أحد من

﴿باب التطبيق في الركوع ونسخه﴾

عن علقمة والأسود عن عبد الله قال إذا ركع أحدكم فليقرش ذراعيه فخذيه وليجنا ثم طبق بين كفيه فلكأني أنظر إلى اختلاف

أصحابنا إن الفرض هي الناقصة ولا شك أن صلاة معاذ مع النبي ﷺ أكل من صلاته بقومه فلا يتجه أن يقال إن فرضه الثانية هكذا أطلق أصحابنا هذا الخلاف وفي هذا الاطلاق نظر لأن الرجل إذا صلى فرض الوقت كيف كان جماعة أو منفردا مستجمعا لشروط الصحة ونوى به الفرض فكيف يتصور أن ينقلب قفلا بد تمامه على الصحة والفرضية أو كيف يوصف الثاني بالفرضية أيضا وإنما الذروة صلاة واحدة نعم الخلاف له وجه فيما إذا صلى وفي نيته أن يصلها مرة أخرى كقصه معاذ هذه وينبغي أيضا أن يعلق الحكم باعتبار نيته فإن لم ينو بالأولى الفرض فالفرض هي الثانية قطعا وإن نوى بالأولى الفرض فكيف يتصور وقوع الثانية فرضا والفرض واحد ﴿السابعة﴾ في قوله هي له تطوع دليل لمن قال لا ينوي بالثانية الفرض بل ينوي الظاهر أو العصر مثلا وهو اختيار إمام الحرمين ورجحه النووي والذي حكاه الرافعي عن الأكثرين أنه ينوي الفريضة مع القول بأن الفرض الأول لا جرم قال إمام الحرمين إن هذه هفوة ﴿الثامنة﴾ في قصة معاذ أنه لا فرق في إعادة الصلاة بين أن تكون مما يكره الصلاة بعدها بأن تكون سجدا أو عصرا أولا لأطلاق جابر أنه كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرجع فيؤمن قومه وهو كذلك وفي وجه لأصحابنا أنه لا يعيد العصر والصبح لأن الإعادة وإن كانت مستحبة فالصلاة مكروهة في هذين الوقتين كراهية تحريم وفي وجه آخر يعيد الظهر والعشاء ولا يعيد بقية الصلوات وكلاهما ضعيف

﴿باب التطبيق في الركوع ونسخه﴾

عن علقمة والأسود عن عبد الله قال إذا ركع أحدكم فليقرش ذراعيه فخذيه وليجنا ثم طبق بين كفيه فلكأني أنظر إلى اختلاف أصحاب رسول الله

أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طَبَّقَ بَيْنَ كَفْيَيْهِ « رَوَاهُ مُسْلِمٌ
وَزَادَ فِي أَوَّلِهِ » قَالَا أَنَيْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فِي دَارِهِ فَقَالَ أَصْلَى هَؤُلَاءِ
خَلْفَكُمْ ؟ فَقُلْنَا لَا . قَالَ قُومُوا فَصَلُّوا ، فَلَمْ يَأْمُرْنَا بِأَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ، قَالَ
وَذَهَبْنَا لِنَقُومَ خَلْفَهُ فَأَخَذَ بِيَدَيْنَا فَجَعَلَ أَحَدَنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ
شِمَالِهِ ، قَالَ فَلَمَّا رَكَعْنَا وَضَعْنَا يَدَيْنَا عَلَى رُكْبَتَيْنَا ، قَالَ فَضَرَبَ أَيْدِيَنَا وَطَبَّقَ
بَيْنَ كَفْيَيْهِ ثُمَّ أَدْخَلَهُمَا بَيْنَ فَخْزَيْهِ فَلَمَّا صَلَّى قَالَ إِنَّهُ سَيَكُونُ هَلَيْنَكُم
أَمْرَاءُ يُوْخِرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مِيقَاتِهَا وَيُخَنِّقُونَهَا إِلَى شَرْقِ الْمَوْتَى ، فَادَّارُوا بِتُجُومِهِمْ
قَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لِمِيقَاتِهَا وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ سُبْحَةً ،
وَإِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَصَلُّوا صَفًّا وَإِذَا كُنْتُمْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُؤْمَرُكُمْ

صلى الله عليه وسلم وطبق بين كفيه رَوَاهُ مُسْلِمٌ . فِيهِ فَوَائِدُ الْإِسْلَامِ أَنَّ الْأَسْوَدَ لَيْسَ مِنَ
الْإِسْنَادِ الَّتِي ذَكَرَتْهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ وَإِنَّمَا وَقَعَ فِي الْمُسْنَدِ رَوَايَةُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ
عَنْ عُلُقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ مَعًا فَذَكَرْتَهُ مَعَهُ فَهُوَ عَلَى هَذَا مُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ فَيَا بَيْنَنَا
وَبَيْنَهُ وَإِنَّمَا ذَكَرْتَهُ وَلَمْ أُحْذِفْهُ لِمَا تَقَرَّرَ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ أَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا كَانَ عَنْ
رَجُلَيْنِ فَلَا يَحْسَنُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا وَإِبْقَاءُ الْآخَرِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ لِأَحَدِهِمَا
وَحُلَّ لَفْظِ الْآخَرِ عَلَيْهِ وَيَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الْمَحْذُوفُ هُوَ الَّذِي لَهُ لَفْظُ
الْحَدِيثِ فَلَا قِتْصَارَ عَلَيْهِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ وَحَذْفُهُ فِي حَالِهِ كَوْنُهُمَا ثَقَاتَيْنِ أَقْرَبَ وَأَخْفَ
ضَرَرًا مِمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا ضَعِيفًا وَحَذْفُ الضَّعِيفِ وَأَبْتَى الثِّقَّةَ فَانْهَارَ بِمَا أَدَّى إِلَى أَنْ
يَذَكَرَ لَفْظُ الضَّعِيفِ مَعَزُومًا إِلَى الثِّقَّةِ وَقَدْ أَرَادَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الصَّحِيحِ
الِإِحْتِرَازَ عَنْ هَذَا فَمَا أَدَاهُ ذَلِكَ إِلَى الْإِحْتِرَازِ وَالِإِحْتِيَاظِ فَيَقُولُ مِثْلًا عَنْ عِمْرُو
ابْنِ الْحَارِثِ وَذَكَرَ آخَرَ مَعَهُ وَيَكُونُ الَّذِي ذَكَرَ مَعَهُ وَحَذْفُهُ مُسْلِمٌ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ
لَيْسَةَ فَلَا يَسْمِيهِ مُسْلِمًا لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرَطِهِ وَلَا يَحِبُّ أَنْ يَتَّقَصَّرَ عَلَى الثِّقَّةِ فَيُشِيرَ إِلَى أَنَّ مَعَهُ
آخَرُونَ أَكْثَرَ مَا يَفِيدُ ذَلِكَ عَنْهُ مِنْ لَهْ إِطْلَاعٍ عَلَى طَرِيقِ الْحَدِيثِ أَنْ يَتَنَبَّهُ بِذِكْرِ الْآخَرِ

أحدكم، الحديث والتطبيق منسوخ بما في الصحيحين من رواية مصعب
ابن سعد قال «صليت إلى جنب أبي فطبقت بين كفي ثم وضعت يميني فخذي
فنهاني أبي وقال : كنا فعمله فنهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب»
والبخاري من حديث أبي حميد في أصحابه امكن النبي صلى الله عليه وسلم
يديه من ركبتيه، ولترمذي وقال حسن صحيح والنسائي عن عمر قال «ان
الركب سنت لكم فخذوا بالركب وقول ابن مسعود «إذا كنتم ثلاثة فصلوا
صفا» رفعه أبو داود وفيه ضعف، وتأوله البيهقي أنه منسوخ بحديث أنس
في الصحيحين «صليت أنا وبيتي في بيتنا خاف النبي صلى الله عليه وسلم وأمي
خلفنا» وقال النووي المختار ثوبت أن يحمل على فعله مرة لبيان الجواز

مبها على أنه ابن لهيعة فيصير ذلك الحديث محل نظر لاحتمال أن يكون اللفظ
لابن لهيعة والله أعلم (الثانية) في غريبه (قوله فليفرش) هو بضم الياء لأن فعله
رباعي لكونه عداة إلى مفعولين تقول فرشت الثوب أفرشه وأفرشت الضيف
بسطاً إذا عديته إلى اثنين (وقوله وليجأ) هو بفتح الياء وبالجم والنون مهموز
على أنه ثلاثي هكذا في الأصول الصحيحة وضبطه بعضهم بضم الياء فجعله رباعياً
وهو الميل بالرأس والأكباب فكانه خشى من التقمس ورواه بعضهم عند مسلم
وليحن الحاء المهمة غير مهموز من الانحناء وهو بمعناه (وقوله ثم طبق) والتطبيق
هو أن يجمع بين أصابع يديه ثم يجعلها بين ركبتيه في الركوع وقال ابن الأثير في النهاية
في الركوع والتشهد وعلم أنه أدخلهما بين نخذه كما ذكرته في بقية الباب (وقوله
في الزيادة التي عند مسلم : ويخفقونها إلى شرق الموتى) هو من خنق يخنق ويخنق
خنقاً والمراد تضيق وقتها ومنه خناق الموت وشرق الموتى بفتح الشين المعجمة
والراء واختلف في معناه قليل هو من شرق الميت يريقه إذا غص به فكانه
شبه ما بقي من وقت الصلاة بما بقي من حياة من شرق يريقه وقيل شرق

الموتى هو أن ترتفع الشمس عن الحيطان فصارت بين القبور كأنها لجة وحكى ذلك عن الحسن بن محمد بن الحنفية ويقال شرقت الشمس شرقا إذا ضمف ضوءها والسبحة بضم السين المهمة وسكون الباء الموحدة وبالهاء المهمة النافلة وأصل التسبيح التنزيه والتقديس وأطلق على غيره من الأذكار مجازا وأطلق على صلاة التطوع دون الفريضة قال صاحب النهاية وإنما خصت النافلة بالسبحة وإن شاركتها الفريضة في معنى التسبيح لأن التسبيحات في الفرائض نوافل فقبل لصلاة النافلة سبحة لأنها نافلة كالتسبيحات والأذكار في أنها غير واجبة انتهى كلامه وفيه نظر **(الثالثة)** دلت فتوى ابن مسعود بالتطبيق بعد النبي ﷺ على أنه يجوز أن يخفى على العالم وإن كان كبير المحل في العلم بعض الأحكام من النسخ ونحوها مما لعله عند غيره ممن هو مثله أو دونه أوفوقه في العلم والله أعلم **(الرابعة)** وفي قوله وليجئنا بيان لهيئة الركوع وأنه الانحناء وميل الرأس والانكباب فلم ينحن وإنما تقاعس وانحنس حتى بلغت يدها ركبتيه فليس ذلك بركوع جزم به أصحابنا قال إمام الحرمين ولو مزج الانحناء بهذه الهيئة المذكورة وكان التمكن من وضع الراحتين على الركبتين بهما جميعا لم يكن أضرار كوما **(الخامسة)** وقد ثبت النسخ للتطبيق بما في الصحيحين من حديث سعد المذكور في بقية الباب كنافعله فنهينا عنه وأمرنا بالركب وقول الصحابي أمرنا ونهينا حكمه الرفع عند جمهور أهل العلم من المحدثين والفقهاء والأصوليين والمسألة مقررة في مواضعها وكذا قول عمر إن الركب سنت لكم حكمه أيضا حكم المرفوع كالذي قبله وحديث أبي حميد مصرح بالرفع في قوله أمكن يديه من ركبتيه وقد كان في عشرة من الصحابة فثبت النسخ بذلك وعليه عمل الناس وقد روى البيهقي أن أباسبرة الجمعي من أصحاب ابن مسعود ترك التطبيق حين قدم المدينة وذكروا له نسخ ذلك فكان لا يطبق قال البيهقي وفي ذلك ما يدل على أن أهل المدينة أعرف بالناسخ والمنسوخ من أهل الكوفة والله أعلم **(السادسة)** في زيادة مسلم في حديث ابن مسعود فضل التعجيل بالصلاة في أول الوقت وهو كذلك إلا في الظهر في شدة الحر لصحة الأحاديث بالإيراد كما تقدم **(السابعة)** فيه أن

ابن مسعود لم يأمرهم بإذان ولا إقامة وإنما لم يأمرهم بذلك والله أعلم لأن الأئمة حينئذ كانوا ينكرون أن يتقدم أحد بالصلاة قبلهم وكان ذلك بالكوفة وكان الأمير بها يومئذ الوليد بن عقبة فكان ابن مسعود خشي من اظهار الأذان والإقامة مخالفة الأمير وفعل ما أمر به من الصلاة قبل الأئمة إذا أخوا الصلاة والله أعلم

﴿التامنة﴾ ما قاله ابن مسعود من كون الاثنين يصطفان مع الامام هو قول أبي حنيفة ولا حجة في الموقوفات مع وجود الأحاديث الصحيحة المرفوعة وقد رفع أبو داود هذا من حديث ابن مسعود فقال فيه ثم قام فصلى بيني وبينه ثم قال هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل وهذا ضعيف فان في إسناده هارون ابن عنترة وقد قال فيه الدارقطني انه متروك يكذب وهذا جرح مفسر فهو مقدم على توثيق أحمد وابن معين وقد تابعه عليه محمد بن اسحاق فيما رواه البيهقي في سننه إلا أنه عنقه وهو مدلس قال النووي في الخلاصة وهو ضعيف لأن المدلس إذا قال عن لا يحتج به بالاتفاق (قلت) كأنه أراد اتفاق من لا يحتج بالمرسل وأما الذين يحتجون بالمرسل فان أكثرهم يحتجون بخبر المدلس كما صرح به الخطيب في الكفاية وإذا تقرر أنه لا يصح مرفوعاً وإنما يصح عن ابن مسعود من قوله فالأحاديث الصحيحة المرفوعة دالة على أن الاثنين يقفان صفاً خلف الامام من ذلك في الصحيحين حديث أنس صليت أنا ويقيم في بيتنا خلف النبي ﷺ وسلم من حديث جابر قام النبي ﷺ فقامت عن يساره فاخذ بيدي فادارني حتى أقامني عن يمينه ثم جاء جابر بن صخر فقام عن يسار رسول الله ﷺ فاخذ بأيدينا جميعاً فدفعا حتى أقامنا خلفه وللشيخين أيضاً من حديث عتبان بن مالك فغدا على رسول الله ﷺ ومعه أبو بكر فاستاذنا فاذن لهما فاجلس حتى قال ابن تيمية أن أصلي في منزلك فأشرت له إلى ناحية فقام رسول الله ﷺ فقمنا خلفه فصلى بباركعتين الحديث ﴿التاسعة﴾ اختلف علماؤنا في الجمع بين حديث ابن مسعود الذي رفعه أبو داود إن صح أو قول ابن مسعود وبين هذه الأحاديث الصحيحة فذهب البيهقي وآخرون إلى أن هذه الأحاديث للصحيحة ناسخة لحديث ابن مسعود وذهب الحميدي شيخ البخاري إلى أن

ابن مسعود اشبه عليه ذلك بقضية أخرى ذكرها بأسناده وذهب ابن سيرين إلى أنه إنما صنف الاثنين معه لأن المسجد كان ضيقاً وذهب النووي إلى أنه يحمل على فعله على تقدير ثبوته مرة لبيان الجواز وقال إن هذا هو المختار والله أعلم ﴿العاشر﴾ وفيه صحة صلاة المتنفل خلف المفترض عكس ما تقدم من قوله واجعلوا صلاتكم معهم مسبحة وهو كذلك ﴿الحادية عشرة﴾ فيه أن من صلى صلاة في يوم مرتين كانت فرضه هي الأولى وقد تقدمت المسألة في الباب الذي قبله ﴿الثانية عشرة﴾ قول ابن مسعود عند مسلم إنه سيكون عليكم أمراء قد صح مرفوعاً من حديث أبي ذر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يمتنون الصلاة عن وقتها قبله فما تأمرني قال صل الصلاة لوقتها فإن أدركت الصلاة معهم فصل فإنها لك نافذة رواه مسلم وجاء أيضاً من غير حديث أبي ذر ﴿الثالثة عشرة﴾ في قول ابن مسعود وفي حديث أبي ذر المذكور أن من ترك الصلاة عمداً ثم صلاها بعد الوقت صحت صلاته وأنه يجب عليه قضاؤها كما يجب على من تركها بعذر كالناسي والنائم لأنه أمره بالصلاة معهم بعد خروج الوقت فلولا أن الصلاة صحيحة لما أمره بالاعتداء بهم وقد استدلل به ابن عبد البر في الاستدكار على هذا وحكي الاتفاق عليه وأنه لم يخالف فيه إلا بعض أهل الظاهر وأغرب من هذا أن ابن حزم ادعى في كتاب الأعراب الاتفاق على أنها لا تقضى وأن الأحاديث إنما دلت على قضاء المعذور من قوله من قام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فلم يأمر التارك لها عمداً بالقضاء وذهب إلى أنها لا تقضى وإن قضاها لم يصح تغليظاً عليه وهو مخالف لأقوال الأئمة الأربعة فقد اتفقوا على وجوب قضائها وصحة القضاء لأنه إذا وجب القضاء في الناسي مع عذره فالتعمد أولى بوجوب القضاء وبالقياس أيضاً على الصوم فإن الجامع في رمضان جامع عامداً وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالقضاء وأي فرق بين الصوم والصلاة وابن حزم موافق في الصوم أنه يقضى ولكنه لا يحتج بالقياس وما ذهب إليه ابن حزم شاذ مخالف لأئمة أهل العلم والله أعلم ﴿الرابعة عشرة﴾ ومعنى قول ابن مسعود وإذا كنتم

﴿باب القنوت﴾

عن سعيد عن أبي هريرة « لما رفع النبي صلى الله عليه وسلم رأسه من الركعة الأخيرة من صلاة الصبح قال اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة ابن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة اللهم اشد ذو طأنتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف » وفي رواية لهما قننت

ثلاثة فليؤمكم أحدهم أي فليصل إمامكم وليس مراده أنه لا يصلي بهم أحدهم إلا إذا كانوا أكثر من ثلاثة فإن ابن مسعود وغيره متفقون على صحة الجماعة بدون ذلك وهذا واضح وقول أنس في الحديث المذكور في آخر الباب وأمي خلفنا دليل على أن المرأة لا تقف مع صف الرجال بل تقف خلفهم وكذلك تقف خلف الصبيان أيضا ولا تصف معهم لكونهم ذكورا

﴿باب القنوت﴾

عن سعيد عن أبي هريرة لما رفع النبي ﷺ رأسه من الركعة الأخيرة من صلاة الصبح قال اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة اللهم اشد ذو طأنتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف. فيه فوائد ﴿الاولى﴾ القنوت يطلق بازاء معان قال الله تعالى « وقوموا لله قانتين » فقل المراد الطاعة وقيل الدعاء ويطلق بمعنى طول القيام كما في الحديث الصحيح أفضل الصلاة طول القنوت ويستعمل بمعنى السكوت وعليه يدل حديث يزيد بن أرقم المتفق عليه كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت « وقوموا لله قانتين » قال القاضي عياض وقيل أصله الدوام على الشيء قال ابن دقيق العيد وإذا كان هذا أصله فقديم الطاعة قانت وكذلك الداعي والقائم في الصلاة والمخلص فيها والساكنت فيها كلهم فاعلون للقنوت قال وفي كلام بعضهم ما يفهم منه أنه موضوع لمشارك قال وهذه طريقة المتأخرين يقصدون دفع الاشتراك والمجاز ولا بأس بها إن لم يقم دليل خاص على أن اللفظ حقيقة في معنى معين أو معان ﴿الثانية﴾

بعد الركوع في صلاته شهراً يدعو لفلان وفلان ثم ترك الدعاء لهم، ولهما
من حديث أنس « قنت شهراً بعد الركوع يدعو على أحياء من أحياء
العرب ثم تركه » زاد الدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه « فاما في
الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا »

فيه حجة لمن استحب القنوت في صلاة الصبح وهو قول مالك والشافعي ومحمد
ابن جرير الطبري إلا أن المالكية حكوا عن مالك فيه روايتين هل هو مستحب
أو سنة بناء على قاعدتهم أن ترك السنة عمداً تعادله الصلاة وحكى محمد بن جرير
الطبري الاجماع على أن تركه غير مفسد للصلاة وجعله أصحاب الشافعي من
ابغاض الصلاة التي يشرع لتركها سجود السهو وروى عن الحسن البصري أيضاً
أن في تركه سجود السهو وذهب أبو حنيفة والليث بن سعد ويحيى بن يحيى
من المالكية أنه لا قنوت في الفجر ولا في غيرها من الصلوات ولا في الوتر
أيضاً واستدلوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً ثم تركه كما في حديث
أنس المذكور في بقية الباب وأجاب من استحبه بأن المراد ترك الدعاء لمن سمي
وترك الدعاء على من سماه لأنه ترك أصل القنوت بدليل الزيادة التي رواها
الدارقطني والحاكم والبيهقي فاما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا وفي
اسناده أبو جعفر الرازي وقد اختلفوا فيه فوثقه يحيى بن معين وعلي بن المديني
وأبو حاتم الرازي وقال الفلاس سيء الحفظ وقال النسائي ليس بالقوي وقد صحح
هذا الحديث الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي البجلي وأبو عبد الله الحاكم
والدارقطني والبيهقي والنووي وغيرهم ومن قال باستحبابه في الصبح الخلفاء
الأربعة رواه البيهقي باسنادين جيدين وجاء عنهم أيضاً تركه وروى الترمذي
والنسائي وابن ماجه من حديث أبي مالك الاشجعي عن أبيه قال صليت خلف
النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقنت وصليت خلف أبي بكر فلم يقنت وصليت

١٩ طرح التزييدان

على الكفار ولعنهم قال صاحب المفهم ولا خلاف في جواز لعن الكفرة
والدعاء عليهم قال واختلفوا في جواز الدعاء على أهل المعاصي فأجازه قوم ومنعه
آخرون (قلت) أما الدعاء على أهل المعاصي ولعنهم من غير تعيين فلا خلاف في
جوازه لقوله لعن الله السارق يسرق البيضة لعن الله من غير منار الأرض ونحو
ذلك وأما مع التعيين فوقع كثيراً في الأحاديث كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم
لا تغفر لحكم بن جثامة ولهذا قال النووي في الأذكار إن ظواهر الأحاديث تدل
على جواز لعن أهل المعاصي مع التعيين (قلت) وقد يقال هذا من خواصه
صلى الله عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم اللهم إني اتخذت عندك عهداً أبى
مسلم سببته أولعنته وليس لها بأهل فأجعلها له صلاة الحديث وهذا ليس لغيره
فلهذا كان المنقول أنه لا يجوز لعن المعاصي المعين وأما لعن الكافر المعين فلا شك
أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعله ولكن هل لنا أن نتعاطى ذلك فننفع منه أبو
حامد الغزالي إلا أن يقيد ذلك بأن يموت على كفره والله أعلم ﴿الثامنة﴾ قوله
اللهم اشدد وطأتك هو بفتح الواو وسكون الطاء المهمة وبالهمز والمعنى خذهم
أخذاً شديداً قاله صاحب النهاية ومن حديث خولة بنت حكيم في مسند أحمد
آخر وطأة ومثا الله بوج قال والوطء في الأصل الدوس بالقدم فسمى به الغزو
والقتل قال والمعنى أن آخر أخذه ووقعة أو قعها الله بالكفار كانت بوج
وكانت غزوة الطائف آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لم يغز
بعدها إلا غزوة تبوك ولم يكن فيها قتال انتهى ﴿التاسعة﴾ المراد بسني يوسف
السبع الشداد المذكورة في قوله تعالى ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد
والمراد به الغلاء والقحط وقد أول صاحب المفهم هذا الدعاء بحديث ابن مسعود
فقال واستجيب له صلى الله عليه وسلم فيهم فأجدبوا سبعاً أكلوا فيها كل شيء
وذكر الحديث وقال فيه حتى جاء أبو سفيان فكلم النبي ﷺ فدعاهم فسقوا
على ما ذكرناه عن ابن مسعود في كتاب التفسير انتهى كلام القرطبي وفيه أوهام
أحدها في قوله فأجدبوا سبعاً وليس ذلك في واحد من الصحيحين وليس
بصحيح أيضاً فانه كشف عنهم قبل بدر وكانت في السنة الثانية من الهجرة

وأيضاً أبو هريرة راوى الحديث شهد أقنوت النبي ﷺ ودعاه عليهم بذلك وإنما
أسلم أبو هريرة بعد خيبر فلا يصح حمله على دعائه على قريش قبل وقعة بدر
وحديث ابن مسعود الذى أشار اليه فى الصحيحين أن رسول الله ﷺ لما رأى
قريشاً استصوا عليه قال اللهم أغنى عليهم يسبع كسبع يوسف فأخذتهم السنة حتى
خضت كل شئ حتى أكلوا العظام والجلود وفى رواية الميتة بدل العظام وجعل يخرج
من الأرض كهيئة الدخان فأتاه أوس و سفيان فقال أى محمد إن قومك هلكوا فادع الله
أن يكشف عنهم فدعا وفى رواية فدعا ربه فكشف عنهم فعادوا فانقم الله منهم
يوم بدر وفى هذا الحديث أن دعاءه على قريش قبل وقعة بدر وهذا لم يشهد أبو هريرة
والذى أوقع القرطبي فى ذلك أن حديث ابن مسعود فى بعض طرقه فى الصحيحين
ذكر مضر فذكر أول الحديث إلى قوله وحتى أكلوا العظام فأتى النبي ﷺ رجل
فقال يا رسول الله استسق الله لمضر فثمهم قد هلكوا فقال لمضر إنك لجرىء
قال فدعا لهم فأنزل الله عز وجل إنا كاشفوا العذاب قليلاً إنكم عائدون
فذكر الحديث فظن صاحب المفهم أنها قصة واحدة وليس كذلك وقصة الدعاء على
قريش كانت قبل بدر ولم ينقل فيها أقنوت ولم يشهد بها أبو هريرة وقريش هى من
مضر وقصة القنوت كانت بعد خيبر بعد إسلام أبى هريرة وكان دعاؤه فيها على مضر
وهو اسم جامع لقريش وغيرها وكان سبب القنوت قصة بئر معونة التى فيها السبعون
من القراء فقنت النبي ﷺ شهراً يدعو عليهم وعمم الدعاء على مضر وليس
بدعائه عليهم قبل بدر والله أعلم وجاء قوله كنى يوسف على إحدى اللغتين
فى أن سنين جمع سنة يعامل معاملة الجمع فحذف منه النون للإضافة وهى لغة واللغة
التصبحة بأثبت النون دائماً بالياء فقط والله أعلم (هـ) الإشارة (و) قوله فى الرواية ثم
ترك الدعاء لهم يدل على أنه إنما ترك الدعاء للمستضعفين الذين كان يدعو لهم لأصل
القنوت وفى رواية لمسلم أن أبا هريرة قال فقلت أرى رسول الله ﷺ قد ترك الدعاء
لهم قال فقل وما ترى قد قدموا أى أن الذين كان يدعو لهم بالنجاة من المستضعفين
نجاهم الله تعالى فلحقوا بأبى بصير فمكثوا بسيف البحر يأخذون ما رجدوا
لقريش حتى بعثت قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله أن يرسل اليهم ليأتونه

كما هو معروف في السير فلما أصل القنوت فلم يتركه كما ثبت في حديث أنس
المذكور في آخر الباب الحادية عشرة ❦ اختلف القائلون باستحباب القنوت
في الصبح في كيفية القنوت فقال صاحب المفهم اتفقوا على أنه لا يتمين في
القنوت دعاء مؤقت إلا مروي عن بعض أهل الحديث في تخصيصهم بقنوت
مصنف أبي بن كعب المروي أن جبريل علمه النبي ﷺ وهو اللهم انا نستعينك
ونستغفرك إلى آخره وأنه لا يصلي خلف من لا يفت بذلك واستحبه مالك
واستحب الشافعي القنوت بالدعاء المروي عن الحسن بن علي عن النبي ﷺ اللهم
اهدني فيمن هديت إلى آخره قال وقد اختار بعض شيوخنا البغداديين الجمع
بينهما وهو قول اسحاق والحسن بن جى وسبب الخلاف فيما ذكر اختلاف
الإحاديث وهل كان ذلك مخصوصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم أم لا انتهى كلامه
وما حكاه من الاتفاق على أنه لا يتمين فيه دعاء مؤقت إلا ما حكاه عن بعض أهل
الحديث من تعين قنوت أبي ليس بجيد فإن الخلاف عندنا في تعين القنوت
المروي في حديث الحسن فقد حكى فيه الرافعي وجهين أحدهما أنه يتعين كلمات
التشهد والثاني وهو الأصح أنه لا يتعين فاما قنوت الحسن فرواه أصحاب
السنن بلفظ علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في الوتر وفي
رواية في قنوت الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولى فيمن
توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت إنك تقضي ولا يقضي عليك
وإنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت لفظ أبي داود وقال الترمذي
والنسائي في رواية له فانك تقضي وقال ابن ماجه سبحانه ربنا وتعاليت وزاد
فيه البيهقي بعد قوله إنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت وزاد فيه ابن أبي
عاصم في كتاب التوبة والمتابعة نستغفرك اللهم وتوب اليك وزاد فيه النسائي
في آخره وصلى الله على النبي وفي رواية للبيهقي عن محمد بن الحنفية أن علياً رضي
الله عنه كان يدعو بهذا في قنوت صلاة الفجر وروي البيهقي من طرق عن ابن
عباس أن النبي ﷺ كان يعلمهم هذا الدعاء ليذعوا به في القنوت في صلاة
الصبح وفي رواية له أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو بهذا في صلاة الصبح

وفي رواية البيهقي فذل هذا كله أن تعلم هذا الدعاء وقع لقنوت الصبح والوتر وأما القنوت الذي ذكر انه روى أن جبريل علمه النبي صلى الله عليه وسلم فرواه البيهقي في سننه من رواية خالد بن أبي حمزة قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على مضر فذكر الحديث وفيه ثم علمه هذا القنوت اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونخضع لك ونخلع ونترك من يكفرك اللهم إياك نمجد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخاف عذابك الجدل إن عذابك بالكافرين ملحق قال البيهقي هذا مرسل قال وقد روى عن حمزة ابن الخطاب صحيحاً موثقاً ثم رواه مع تقديم وتأخير وزيادة (الثانية عشرة) فيه استحباب الجهر بالتمنوت للإمام لأن الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم جهر به والامعوموه أصحابه وقال البخاري في رواية له يجهر بذلك فصرح بالظاهر وعند أبي داود من حديث ابن عباس المتقدم في قنوته في الصلوات الخمس ويؤمن من خلفه وهذا يدل على الجهر أيضاً وأخرجه الحاكم وصححه وما دل عليه الحديث من جهر الامام بالقنوت هو الأصح عند أصحاب الشافعي وفي وجه يسر كسائر الأذكار وأما المنقرد فجزم القاضي حسين والبنغوي والماوردي من أصحابنا أنه يسر بالقنوت وقال النووي في التحقيق إنه لا خلاف فيه انتهى وكلام البندنجي يدل على الجهر فانه عبر بقوله ويجهر به المصلي (الثالثة عشرة) وقوله في حديث أنس قنت شهراً بعد الركوع هكذا في أكثر الروايات في قصة قتل القراء بيثر معونه ورواه البيهقي من رواية حميد عن أنس دعا على من قتلهم خمس عشرة ليلة قال وكذلك رواه علقمة بن أبي علقمة عن أنس قال فدعا على من قتلهم خمسة عشر يوماً قال البيهقي والرواية في الشهر أشهر وأكثر وأصح (الرابعة عشرة) استدلل بعضهم بالقنوت في الصبح على أنها الصلاة الوسطى لقوله تعالى بعد ذكر الصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين وفيه نظر وقد اختلف في الصلاة الوسطى على سبعة عشر قولاً حكاهما الحافظ شرف الدين الديلماني في كتابه كشف المغطى وقد تقدم الخلاف في ذلك في أوائل الصلاة

﴿باب صلاة الجماعة والمشي اليها﴾

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
« صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة »، والبخاري من
حديث أبي سعيد بخمسي وعشرين درجة، زاد أبو داود فإذا صلاها في
فلاة فآثم ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة، ورواها ابن حبان
والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين، ولهما من حديث أبي هريرة
بخمسة وعشرين جزءاً، وفي رواية لهما خمسا وعشرين درجة، ولهما: صلاة

﴿باب صلاة الجماعة والمشي اليها﴾

﴿الحديث الأول﴾ عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة. فيه فوائد ﴿الأولى﴾
فيه تأكد صلاة الجماعة وفضلها والحض عليها ﴿الثانية﴾ فيه أن أقل الجماعة
اثنان لأنه جعل هذا الفضل لغير الفرد وما زاد على الفرد فهو جماعة وقد يقال إنما
رتب هذا الفضل لصلاة الجماعة وليس فيه تعرض لنفي درجة متوسطة بين الفرد
والجماعة كصلاة الاثنین مثلاً ولكن قد ورد في غير حديث التصريح بكون
الاثنين جماعة فروى ابن ماجه من حديث أبي موسى الأشعري قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اثنان فما فوقهما جماعة ورواه البيهقي أيضاً من حديث
أنس وفيهما ضعف لكن استدلل لذلك بما رواه البخاري ومسلم من حديث مالك
ابن الحويرث إذا حضرت الصلاة فاذا نواقيماً ثم لبؤ مكملاً كبر كما بوب عليه البخاري
باب اثنان فما فوقهما جماعة قال النووي في الخلاصة ويستدل فيه أيضاً بالاجماع
قلت وفي الاجماع نظر وقد حكى ابن الرفعة في الكفاية خلافاً في أن أقل الجماعة
ثلاثة وهو ضعيف وحكاه ابن بطال في شرح البخاري عن الحسن البصري
﴿الثالثة﴾ فيه رد على داود الظاهري وأبي ثور وابن المنذر وابن خزيمة فيما

الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه ، قال البخاري خمساً وعشرين ضعفاً ، وقال مسلم بضعاً وعشرين درجة ، وذلك أنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لا يخرجه إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رُفِعَ له بها درجة وُحِطَ عنه بها خطيئة . الحديث . وفي رواية للبخاري أو حط : قال الترمذي : وعامة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما قالوا خمسة وعشرين إلا ابن عمر فانه قال بسبع وعشرين (قلت) بل في مسند أحمد من حديث أبي هريرة بسبع وعشرين

ذهبوا اليه من أن الجماعة فرض عين وحكى أيضا عن أحمد وعزاه بعضهم قولاً للشافعي فيما حكاه الرافعي إلا أن هؤلاء القائلين بوجوبه أكثرهم يجعله فرضاً وليس بشرط في الصحة وبعضهم يجعله شرطاً في الصحة وهو داود ورواية عن أحمد وأظهر الروایتين عنه أنها واجبة وليست بشرط ووجه الدلالة منه أن صيغة أفعل تقتضي المشاركة في الفضيلة للصلاة التامة وإذا كانت الجماعة فرض عين لم تصح الصلاة بدونها فلا يكون فيها فضيلة وأيضاً فلا يقال الاتيان بالواجب أفضل من تركه قال صاحب المفهم لا يقال إن لفظة أفعل قد ترد لاثبات صفة في إحدى الجهتين وتقيها عن الأخرى وأفضل المضافة إلى صلاة الفذ كذلك لانا نقول إنما يصح ذلك في أفعل مطلقاً غير مقرون بمن كقوله تعالى تبارك الله أحسن الخالقين انتهى وفي بعض الفاظه عند مسلم تزيد عن صلاته وحده وفيه التصريح بصحة الصلاة وحده والله أعلم **(الرابعة)** للقائل باشتراط الجماعة أن يحجب عما استدل به من الاشتراك في تفضلية بين الجماعة والفذ بأن يحمل ذلك على صلاة الفذ الصحيحة عندهم كمن له عذر من مرض ، نحو ، والجواب عنه أنا لا نسلم أن المعذور لا يكتب له التضعيف المجمعول للجماعة بدليل ما رواه البخاري من حديث إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً وروى أبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ

فأحسن وضوءه ثم راح فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله عز وجل أحر من صلاحها
وحضرها لا ينقص ذلك من أجرهم شيئاً وأما قول النووي في شرح المذهب إن
أصحاب الأعداء لا يحصل لهم فضيلة الجماعة بلا شك فهو مردود استدلالاً بما ذكرناه
ومردود تقليلاً بما ذكره القفال والرويانى والنزالي من حصول ثواب الجماعة لهم والله أعلم
﴿الخامسة﴾ قد اختلفت الأحاديث في العدد الذى تفضل به صلاة الجماعة على الأتمراد
ففي حديث الباب بسبع وعشرين وفي الروايات المذكورة في بقية الباب بخمس وعشرين
ولابن ماجه من حديث أبي بن كعب أربعاً وعشرين أو خمساً وعشرين درجة
فما الجمع بين هذا الاختلاف وقد أجيب عن ذلك بأجوبة (أحدها ما قبل) إن الدرجة
أصغر من الجزء فكان الخمسة وعشرين (١) جزءاً إذا جزئت درجات كانت سبعاً
وعشرين حكاه صاحب المفهم وغيره وهذا الجواب يردده ما ذكر في بقية الباب
من الرواية التى فى الصحيحين من حديث أبي هريرة خمساً وعشرين درجة وكذا
ما ذكر من عند البخارى من حديث أبي سعيد بخمس وعشرين درجة (والثاني)
أن الله كتب فيها أنها أفضل بخمسة وعشرين جزءاً ثم تفضل بزيادة درجتين
(والثالث) أن ذلك بحسب أحوال المصلين فيحصل التضعيف لبعضهم بخمسة وعشرين
ولبعضهم بسبعة وعشرين بحسب محافظتهم على آداب الجماعة (والرابع) أن ذلك
يرجع الى اعيان الصلوات فيفضل بعضها بخمس وبعضها بسبع حكاهما صاحب
المفهم فذكر حديث أبى فهو شك من بعض الرواة وقد حفظ غيره خمساً وعشرين
والله أعلم ﴿السادسة﴾ ذكر صاحب المفهم أن صلاة الجماعة بثمانية وعشرين (٢) صلاة
أخذ ذلك من قوله صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته وحده سبعاً وعشرين
درجة فقال وقد أفادت هذه الزيادة أن المصلي في جماعة يكون له ثمانية وعشرين (٣) باعتبار
الأصل الذى زيد عليه سبع وعشرون (٤) ويكون للمصلي وحده جزء واحد
﴿السابعة﴾ هل هذا الفضل المذكور للجماعة مقيد بكونها في المسجد أو التضعيف
حاصل بمطلق الجماعة في أى موضع كانت حكى صاحب المفهم فيه خلافاً قال والظاهر
الاطلاق لأن الجماعة هو الوصف الذى علق عليه الحكم (قلت) ولكن ظاهر الرواية
المذكورة من الصحيحين فى آخر الباب يقتضى التقييد بالمسجد لما فيه من

(١) صوابه (والعشرين) (٢) صوابه (ثمان وعشرين)

الاشارة إلى العلة فانه لما ذكر أنها تفضل بخمسة وعشرين ضعفاً أو بضع وعشرين درجة قال وذلك أنه إذا توضأ فحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لا يخرج إلا الصلاة فذكر الحديث فعلم ما ذكر من الثواب أولاً بما ذكره ثانياً وفيه الخروج إلى المسجد وكذا قوله في أول الحديث يزيد على صلاته في بيته وفي سوقه وربما كانت صلاته في بيته أو في سوقه جماعة فرتب عليها الفضل بالتضعيف المذكور والله أعلم ﴿التاسعة﴾ تكلف بعض شارحي البخاري وهو ابن بطلان بان عين الدرجات السبع وعشرين (٩) من أحاديث ذكرها هي نية الصلاة في جماعة والخطا إلى المسجد وصلاة الملائكة عليه وكونه في صلاة ما انتظر الصلاة. وإدراك النداء والصف الأول والتهجير واجتماع ملائكة الليل وملائكة النهار في الصبح والعصر وإجابة داعي الله والسكينة في اتيان الصلاة والذكر في طريقه إليها والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء عند دخول المسجد وعند الخروج منه والسلام عند دخول المسجد وتحية المسجد وترك الخوض في الدنيا في المسجد وإجابة الدعاء بحضرة النداء واعتدال الصفوف والتراس فيها واستماع قراءة الامام وقول ربنا ولك الحمد بعد قول الامام سمع الله لمن حمده وموافقة الملائكة في التأمين وشهادة الملائكة لمن حضر الجماعة وتحري موافقة الامام وفضل تسليمه على الامام وعلى من بجانبه وفضل دعاء الجماعة والاعتصام بالجماعة من صهو الشيطان قال فتمت سبعة وعشرين درجة ﴿التاسعة﴾ قوله في حديث أبي سعيد عند أبي داود فاذا صلاها في فلاة هل المراد منه صلاها في الفلاة في جماعة أو منفرداً أو أعم من ذلك حكى أبو داود في سننه بعد تخريجه ما يقتضي أن المراد مع الاقتراد فقال قال عبد الواحد بن زياد في هذا الحديث صلاة الرجل في الفلاة تضاعف على صلاته في الجماعة وصاق الحديث (قلت) وليس في الحديث ما يقتضي كونه منفرداً أو في جماعة بل يحتمل كلا من الأمرين فان كان المراد به الجماعة في الفلاة فانما ضعفت على الجماعة في المسجد لأن المسافر لا يتأكد في حقه الجماعة كما تتأكد على المقيم حتى ادعى النووي أنه لا يجزى في المسافر الخلاف الذي في كونها فرض كفاية أو فرض عين لشغل

بالسفر فاذا أقامها جماعة في السفر ومع وجود مشقة السفر وضوعفت له على الإقامة فكانت بخمسين وإن كان المراد به فعلها منفردا فلما ورد أن من أذن في فلاة وأقام وصلى صلى معه صف من الملائكة لا يرى طرفة فوضعت صلاته لأفضلية الملائكة الذين صلوا معه والله أعلم ﴿العاشرة﴾ ما ذكرناه عن الحاكم من جعل هذه الزيادة على شرط الشيخين وقع للحاكم فيه وهم وهو أنه قال بعد ذلك فقد اتفقا على الحجة بروايات هلال بن أبي هلال ويقال ابن أبي ميمونة ويقال ابن علي ويقال ابن إمامة كل واحد انتهى كلامه وهو وهم فإن هلال بن ميمون المذكور في سند هذا الحديث ليس هو هلال (١) الذي احتج به الشيخان ذاك أقدم من هذا وهو مدني قرشي عامري مولاهم من التابعين وراوى هذا الحديث من جبهة ويقال من حذيل فلسطيني روى من أتباع التابعين وقد فرق بينهما البخاري في التاريخ وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وابن حبان في الثقات فذكر ذلك في طبقة التابعين وهذا في طبقة أتباع التابعين وذلك متفق على عدالته وهذا يختلف فيه تكلم فيه أبو حاتم ووثقه الجمهور والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ ذكرنا في الأصل عن الترمذي أن عامة من رواه قالوا خمسة وعشرين إلا ابن عمر وذكرنا من حديث أحمد سبع وعشرين من غير طريق ابن عمر وهو عند أحمد هكذا ثنا أبو النضر ثنا شريك عن الأشعث بن سليم عن أبي الاحوص عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ فضل صلاة الجماعة على الواحدة سبعا وعشرين درجة وشريك هذا هو النخعي تكلم فيه من قبل حفظه وعلق عنه البخاري وروى له مسلم في المتابعات والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾ استدله بعض المالكية للمشهور عن مالك أنه لا فضل لجماعة على جماعة لأنه جعل الجماعات كلها بسبع وعشرين وخمس وعشرين ولم يفرق بين جماعة وجماعة وذهب الشافعي والجمهور إلى أن الجماعات تتفاوت لما روى أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ قال صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كثر فهو أحب إلى الله تعالى وليس في حديث

(١) لعله (هلالا) بالنصب

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل
سَلَامِي مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ الشَّمْسُ قَالَ تَعْدِلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ
صَدَقَةٌ وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ تَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ تَرْفَعُ لَهُ مَتَاعَهُ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ

الباب حجة لمن تعلق به في تساوي الجماعات لأننا نقول أقل ما تحصل به الجماعة
محصل للتضعيف ولا مانع من تضعيف آخر بسبب آخر من كثرة الجماعة أو شرف
المسجد أو بعد طريق المسجد أو غير ذلك والله تعالى أعلم وقوله في حديث أبي
هريرة لم يخط خطوة إلا رفع الله بها درجة المشهور في الخطوة فتحة الخاء وقيد
صاحب المفهم بضمها وقال إنه الرواية كذا قال وهي واحدة الخطأ وهي ما بين القدمين
قال فاما الخطوة فتحة الخاء فهي للمصدر والضم للاسم والفتح للمصدر وقال صاحب
النهاية الخطوة بالضم بعد ما بين القدمين في المشي وبالفتح المرة الواحدة ومما
يسأل عنه هل المراد بهذه الخطأ ما كان في الذهاب إلى المسجد فقط أو في الذهاب
والرجوع يحتمل كلا من الأمرين وظاهر الحديث تعلقه بالذهاب فقط لقوله
في بقية الحديث حتى يدخل المسجد وقد ورد التصريح بالاحتمال الثاني فيما رواه
أحمد من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من راح
إلى مسجد الجماعة فخطوة تمحو سيئة وخطوة تكتب له حسنة ذاهبا وراجعا
وفي إسناده ابن لهيعة وقد ورد في حديث آخر عند أحمد من حديث عقبة
ابن عامر أنه يكتب له بكل خطوة يخطوها إلى المسجد عشر حسنات والجمع
بينه وبين ما قبله أن المراد بالحسنة في ذلك الحديث حسنة مضاعفة ولا اختلاف
حينئذ بينهما والله أعلم

الحديث الثاني

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ كل سَلَامِي مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ
صَدَقَةٌ كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ الشَّمْسُ قَالَ تَعْدِلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ صَدَقَةٌ وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ

وقال الكلمة الطيبة صدقة وقال كل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة
وتحيط الأذى عن الطريق صدقة ٤

تحمله عليها أو ترفع له متاعه عليها صدقة وقال الكلمة الطيبة صدقة وقال كل
خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة وتحيط الأذى عن الطريق صدقة . فيه فوائد
﴿ الأولى ﴾ السلامي بضم السين المهملة وفتح الميم مقصور وهو جمع سلامية
وقيل واحده وجمعه سواء ويجمع على سلاميات واختلف في معناها فقيل
السلامية الأنملة من أنامل الأصابع وقيل السلامي كل عظم يحوف من صغار
العظام وقال أبو عبيد هو عظم يكون في فرسن البعير (قلت) والصواب أن السلامي
هي المفاصل وأنها ثلاثمائة وستون مفصلاً كما ثبت ذلك مبيناً في صحيح مسلم من
حديث عائشة أن النبي ﷺ قال إنه خلق كل إنسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة
مفصل فن كبر الله وحمد الله وسبح الله واستغفر الله وعزل حجراً عن طريق
الناس أو شوكة أو عظماً عن طريق الناس وأمر بمعروف وأمر عن منكر
عدد تلك الستين والثلاثمائة السلامي فانه يمشي يومئذ وقد زحزح نفسه عن
النار وفي رواية له يسمى فين في حديث عائشة هذا أن السلامي هي المفاصل
﴿ الثانية ﴾ معنى هذا الحديث أن كل عظم أو مفصل من ابن آدم عليه صدقة
وإذا كان كذلك فظاهر التعبير بقوله عليه أن ذلك من الواجبات لأن السنن لا
توصف بأنها على المكاف والجواب أن هذا قد يطلق في الفعل المتأكّد وإن
لم يكن واجباً كقوله للمسلم على المسلم ست خصال يسلم عليه إذا لقيه الحديث
ومعلوم أن البداءة بالسلام سنة وإنما لم يجعل مجموع هذه الخصال واجبة وإن
كان بعضها من فروض الكفايات لما ورد في صحيح مسلم أيضاً من حديث أبي
ذر يصبغ على كل سلامي من أحدكم صدقة فكل تسبيحة صدقة فذكر الحديث
وقال في آخره ويمجزي من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى ومعلوم أن النوافل
لا تجزى عن الواجبات مع الاتفاق على عدم وجوب صلاة الضحى على عموم
الناس والله أعلم على أنه يمكن أن تؤول هذه الأفعال المذكورة في الباب على الوجوب

كما سيأتي ﴿الثالثة﴾ فيه أن العبادة والنوافل يداوم عليها كل يوم وأن العبادة إذا وقعت في يوم لا تغني عن يوم آخر فلا يقول مثلاً قد فعلت أمس فأجزأ عني اليوم لقوله كل يوم تطلع الشمس ﴿الرابعة﴾ قوله تعدل بين اثنين يحتمل أن يراد به العدل في الأحكام من القضاة والأمراء ويحتمل أن يراد به الإصلاح بين الناس وإن كان من غير من له ولاية على ذلك ولا تسليط وهو الظاهر لأن عدل القضاة والأمراء واجب لا تطوع وقد أدخله البخاري في صحيحه في باب الإصلاح بين الناس وإن أريد حمله على الواجب حقيقة فيحمل على عدل المحكام ﴿الخامسة﴾ قوله وتعين الرجل في دابته تحمله عليها هو أن تركب العاجز عن الركوب على دابته وهكذا أن تحمل معه على دابته متاعه وبوب عليه البخاري باب فضل من حمل متاع صاحبه في السفر ويمكن أن يحمل على الوجوب في المكاري فإنه يجب عليه إركاب الشيخ لمجزه عن الركوب وحده ويجب عليه إركاب الجمل للمرأة لمجزها أو المشقة عليها في ركوب البعير قائماً والله أعلم ﴿السادسة﴾ الكلمة الطيبة يحتمل أن يراد بها المخاطبة للناس كأن يجيب السائل بكلمة طيبة من غير افحاش ونحو ذلك وهو الظاهر كما قال في حديث آخر تبسمك في وجه أخيك صدقة وفي حديث آخر ولو أن تلقى أخاك ووجهك منكب لم ينط اليه ويحتمل أن يراد بها الكلمة من الأذى كما ركا لتهيل والتسبيح والتحميد كما هو مصرح به في حديث عائشة المتقدم ذكره من عند مسلم في ذكر السلمي فن كبر الله وحمد الله وهلل الله وسبح الله الحديث وهو أحد الأقوال في قوله تعالى ومثل كلمة طيبة إن المراد لا إله إلا الله وكذا قيل في قوله تعالى إليه يصعد الكلم الطيب ﴿السابعة﴾ في قوله كل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة ما يقتضي أن ثواب الخطا إنما هو الذهاب إلى المسجد دون الرجوع وهو محتمل لكن قد ورد التصريح في مسند أحمد بقوله زاهدنا ورجعنا وقد تقدم في آخر الحديث الذي قبله وإن جئناهم على الوجوب فيمكن أن يحمل على السعي الواجب كالسعي للجمعة إلا أنه يردده قوله كل يوم تطلع الشمس قائماً يجب السعي مرة في الجمعة نعم يحمل على قول من أوجب الجماعة في كل صلاة والله أعلم ﴿الثامنة﴾ الألف واللام في الصلاة هل هي للمهد أو

وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الفجر
وصلاة العصر ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم كيف تركتم
عبادى فيقولون تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون» وعن همام عن
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الملائكة يتعاقبون فيكم
ملائكة بالليل» فذكره ولم يقل «بهم» وقال «فقالوا» موضع «فيقولون»

للجنس الظاهر الاول فيكون المراد منه الصلوات المكتوبة وإن أريد الجنس
فيدخل فيه كل صلاة يشرع المشي اليها كالعيد والجنائز أيضاً وهو بعيد والله
أعلم ﴿التاسعة﴾ المراد بأمانة الأذى عن الطريق إزالة ما يؤذى المارة من
حجر أو شوك وكذا قطع الاحجار من الأماكن الوعرة كما يفعل في طريق
وكذا كنس الطريق من التراب الذي يتأذى به المار وردم ما فيه من حفرة
أو هدة وقطع شجرة تكون في الطريق وفي معناه توسيع الطرق التي تضيق
على المارة وإقامة من يبيع أو يشتري في وسط الطرق العامة كمحل السعى بين
الصفا والمروة ونحو ذلك فكله من باب إمطة الأذى عن الطريق ومن ذلك
ما يرتفع إلى درجة الوجوب كالبرث التي في وسط الطريق التي يخشى أن يسقط فيها
الأعمى والصغير والدابة فإنه يجب طمها أو التحويط عليها إن لم يضر ذلك
بالمارة والله أعلم وزاد البخارى في هذا الحديث ودل الطريق صدقة وهو أن
يصل من لا يعرف الطريق عليها

﴿ الحديث الثالث ﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يتعاقبون فيكم
ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يرجع
الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادى فيقولون تركناهم وهم يصلون

وأُتينا هم وهم يصلون، وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: الملائكة يتعاقبون فيكم الحديث. فيه فوائد (الأولى) التعاقب هو أن يأتي هذا في عقب هذا وهذا في عقب هذا على باب المفاعلة وقوله يتعاقبون جاء على لغة بني الحارث وهي أنهم يلحقون علامة الفاعل للجمع والتثنية مع تقدم الفعل وهم يتفائلون أكلوني البراغيث وهي لغة معروفة وعليها حمل الأُخفش قوله تعالى (وأَسْرُوا النجوى الذين ظلموا) ولم يحمل بعضهم الآية الكريمة على هذه اللغة بل جعل الضمير في قوله وأسروا طائداً إلى الناس المتقدم ذكرهم وجعل الذين ظلموا بدلاً من الضمير فيكون هذا بدل البعض من الكل والظاهر أن الحديث اسقط منه بعض الرواة ذكر الملائكة في أصل الحديث فقد ثبت في صحيح مسلم زيادتها الملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وهذا واضح وأبعد الشيخ أثير الدين أبو حيان النجعة فنسب هذه الرواية إلى مسند البزار وهي ثابتة في صحيح مسلم كما ذكرنا والله أعلم (الثانية) اختلف العلماء في المراد بهؤلاء الملائكة هل هم الحفظة أو غيرهم؟ حكى صاحب المفهم عن الجمهور أنهم الحفظة وقال إن الأظهر عنده أنهم غير الحفظة وما ذكر أنه الأظهر هو الذي لا يتجه غيره لأنه لم ينقل أن حفظة الليل غير حفظة النهار وهذا الحديث لا يدل لما حكاه عن الجمهور (الثالثة) بنى صاحب المفهم على هذا الخلاف ما هو المعنى المقصود في سؤال الملائكة فإن كانوا هم الحفظة فسؤالهم عن كتابة أعمالهم وحفظها عليهم وإن كانوا غيرهم فسؤالهم إنما هو على جهة التوبيخ لمن قال (أجعل فيها) وإظهار لما سبق في معلومه إذ قال لهم (إني أعلم ما لا تعلمون) قال أو يكون سؤالهم استدعاء لشهادتهم لهم ولذلك قالوا: أُتينا هم وهم يصلون وتركناهم وهم يصلون (الرابعة) فيه فضيلة صلاة العصر والصبح باجتماع الملائكة فيهما وهما المراد بقوله تعالى «فصبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها» كما قاله جرير بن عبد الله حين روى عن النبي صلى الله عليه وآله لم: (فإن أمة تطعم إن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) يعني العصر والفجر ثم قرأ جرير الآية أخرجه الأئمة السنة وفي صحيح مسلم من حديث عمارة بن رؤبة سمعت رسول

الله ﷻ يقول: (لن يلع النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها يعني الفجر والعصر) وفي الصحيحين من حديث أبي موسى من صلى البردين دخل الجنة ﴿الخامسة﴾ قوله ثم يعرج الذين باتوا فيكم ولم يذكر عروج الملائكة الذين كانوا بالنهار ولا أن الله تعالى يسألهم كيف تركتم عبادي كما يسأل ملائكة الليل فهل يظهر لذلك معنى أم لا؟ والجواب عنه من ثلاثة أوجه (أحدها) أن الليل محل اختفاء واستتار عن الأعين وإغلاق الناس أبوابهم على ما يبيتون عليه فكان سؤال ملائكة الليل أبلغ في أنهم لم يروا إلا خيراً من محبتهم إليهم وهم يصلون وتركهم وهم يملكون بخلاف النهار فانه محل الانتشار والظهور وإن أمكن الاختفاء فيه والظهور في الليل ولكن جرى ذلك على غالب الأحوال (والوجه الثاني) أن ملائكة الليل إذا صلوا معهم الصبح عرجوا لحسن سؤالهم ليحبسوا بما فارقهم عليه وملائكة النهار قد لا يعرجون بعد الصلاة بل يستكملون في الأرض بقية النهار لأنهم يضبطون ما وقع في جميع النهار بناء على القول بأنهم الحفظة وعلى تقدير كونهم غير الحفظة فقد أخبر أنهم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار والظاهر منهم استيعاب النهار وإذا لم يفارقوا بني آدم عقب الصلاة أمكن أن يطرأ بعد الصلاة ما لا يريد الله تعالى منهم الإخبار به وهو أعلم أو ما لا يريدون هم أن يشهدوا به فلم يسألهم عن ذلك (والوجه الثالث) أنه يحتمل أن يكون إنما تعرج ملائكة الليل فقط وأنهم الذين يعرجون وينزلون وأن ملائكة النهار هم الحفظة لا يفارقون بني آدم ويقوى هذا الثالث أنه لم ينقل لنا عروج ملائكة النهار وفيه موافقة الجمهور في أن المراد الحفظة فيحمل على أن الحفظة ملائكة النهار وأنهم مقيمون مع بني آدم وأن ملائكة الليل غير الحفظة ينزلون من العصر إلى صلاة الصبح ولا يضر في ذلك قوله يتعاقبون إذ التعاقب يقتضي الاشتراك فقد يرد التفاعل على غير بابنه كقولهم طارقت النعل والله أعلم وقد اقتصر الشيخان في بعض طرقه على اجتماع الملائكة في الصبح فقال ويجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر ثم يقول أبو هريرة فارقوا إن شئتم (إن قرآن الفجر كان مشهوداً) ﴿السادسة﴾ فيه بيان

وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي محمد بيده لقد همت أن آمر قتياني أن يستعدوا لي بحزم من حطب ثم أمر رجلاً يصلي بالناس ثم يحرق بيوتنا على من فيها وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لقد همت أن آمر بحطب فيحطب ثم آمر بالصلاة فينادي بها ثم آمر رجلاً يؤم الناس ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يجند عظماً سميناً أو مرهاتين حسنتين لشهد العشاء زاد مسلم في رواية له في أول الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ناسك في بعض الصلوات فقال وفي رواية للبيهقي فأحرق على قوم بيوتهم لا يشهدون الجمعة قال

لطف الله تعالى بعباده وإظهار جميل أفعالهم وستر قبيحها إذ جعل اجتماع الملائكة مع بني آدم في حالة عبادتهم ولم يجعل اجتماعهم معهم في حال خلواتهم بلذاتهم وانهماكهم على شروعاتهم فله الحمد على توفيقه للخير وإظهاره والأمانة عليه وعلى ستره للقبائح ومحبة ستره وكراهة إشاعته حتى قال النبي ﷺ لهزال لو تترته بثوبك كان خيراً لك

﴿ الحديث الرابع ﴾

وعنه قال قال رسول الله ﷺ والذي نفسي محمد بيده لقد همت أن آمر قتياني أن يستعدوا لي بحزم من حطب ثم أمر رجلاً يصلي بالناس ثم يحرق بيوتنا على من فيها وعن الأعرج عن أبي هريرة نحوه بزيادة فيه ذكرت في الأصل (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ فيه أنه لا بأس بالخلف فيما يريد المخبر أن يخبر به للتأكيد والاهتمام ﴿ الثانية ﴾ فيه أن لا بأس للامام أن يستنيب عنه في الإمامة لحاجة تعرض له وهو كذلك ﴿ الثالثة ﴾ فيه جواز العقوبة بالمال من قوله يحرق

كذا قال الجمعة قال والذي يدل عليه سائر الروايات أنه عبر بالجمعة عن الجماعة ولا في داود في هذا الحديث قلت ليزيد بن الأصم بأباعوف الجمعة عنى أو غيرها؟ فقال صممتا أذناني إن لم أكن سمعت أبا هريرة يذكره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكر جمعة ولا غيرها قلت والظاهر أنهما واقعتان ففي الصحيحين في أول هذا الحديث إن أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيها لأتوها ولو حبواً ولقد هممت فذكره وهذا يدل على أن المراد بالجمعة والمسلم من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس ثم أحرق على وجال يتخلفون عن الجمعة

بيوتا واليه ذهب أحمد وذهب الجمهور إلى أن العقوبات بالمال منسوخة بنهي عن إضاعة المال ونحو ذلك وقد يقال هذا من باب ما لا يتم الواجب إلا به لأنهم قد يختفون في مكان لا يعلم فأراد التوصل إليهم بتحريق البيوت (الرابعة) فيها كد صلاة الجماعة والحض عليها والتهديد لمن تركها (الخامسة) احتج به من ذهب إلى أن الجماعة فرض عين وأنها لو كانت سنة أرفض كفاية لما هم بتحريقهم وبوب عليه البخاري (باب وجوب صلاة الجماعة) وأجاب القاضي عياض والقرطبي عن ذلك بأنه هو لم يفعل قال ابن دقيق العيد وهذا ضعيف جداً لأنه لا يهمل إلا بما يجوز له فعله لو فعله أن سلم المجيب بهذا أن هذا في حق المؤمنين (؟) قال القرطبي وإنما أخرجه مخرج التهديد والوعيد للمنافقين الذين كانوا يتخلفون عن الجماعة والجمعة وقد كان التغافل عن صلاة الجماعة علامة من علامات النفاق عندهم كما قال ابن مسعود لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق وكما قال ﷺ بيننا وبين المنافقين شهود العتمة والصبح لا يستطيعون ما قال القاضي عياض ولأنه لم يخبرهم أن من تخلف عن الجماعة فصلاته باطلة غير مجزئة وهو موضع البيان وأجاب عنه

ابن دقيق العيد بما حاصله أن البيان لا يشترط فيه أن يكون نصاً قد يكون بالدلالة وذكره لهم بذلك دل على وجوب الحضور إن دل دليل على أن ماوجب في العبادة كان شرطاً فيها كما هو القالب ﴿السادسة﴾ فيه تقديم الوعيد والتهديد على العقوبة قال ابن دقيق العيد وصره أن المفعدة إذا ارتفعت بالاهون من الرواجر اكتفى به عن الأعلى ﴿السابعة﴾ اختلفت الروايات والعلماء في تعيين الصلاة المتوعد على تركها بالخوف هل هي العشاء أو هي الصبح أو الجمعة؟ فظاهر الرواية الثانية وهي رواية الأعرج عن أبي هريرة أن المراد العشاء لقوله في آخره لو يعلم أحدكم أنه يجمد عظمًا سمينا أو مرماتين حمتين لشهد العشاء وقد ورد التصريح به فيما رواه عبد الله بن وهب عن ابن أبي ذئب عن عبلان مولى المشعل عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لينتهين رجال ممن حول المسجد لا يشهدون العشاء أو لا حرقن حول بيوتهم وحكى ابن بطال هذا القول عن سعيد ابن المسيب وقيل هي العشاء والصبح معاً ويدل له ما رواه الشيخان في بعض طرق هذا الحديث إن أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيها لاتوهمها ولو حبوا ولقد هممت فذكره وقيل هي الجمعة ويدل له رواية البيهقي المذكورة في الأصل فاحرق على قوم بيوتهم لا يشهدون الجمعة ويدل له أيضاً ما ذكرته في الأصل من كتاب مسلم من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة لقد هممت فذكره وحكى ابن بطال هذا القول عن الحسن البصري وعن ابن معين أيضاً أنه قال أن هذا الحديث في الجمعة لا في غيرها انتهى وهذا مما يضعف قول من احتج بالحديث على أن الجماعة فرض عين لأنه إذا كان المراد الجمعة فالجماعة فيها شرط فلا يبي في دليل على الجماعة في غيرها من الصلوات قال ابن دقيق العيد ويحتاج أن ينظر في تلك الأحاديث التي ثبتت في تلك الصلاة أنها الجمعة أو العشاء أو الفجر فإن كانت أحاديث مختلفة قيل بكل واحد منها وإن كان حديثاً واحداً اختلف فيه بعض الطرق وعدم الترجيح وقف الاستدلال هذا حاصل كلامه ﴿قلت﴾ رواية البيهقي في كونها الجمعة ورواية كونها العشاء والصبح حديث

واحد وحديث ابن مسعود في كونها الجمعة حديث آخر مستقل بنفسه فعلى هذا لا يقدح حديث ابن مسعود في حديث أبي هريرة وينظر في اختلاف حديث أبي هريرة وقد رجح البيهقي رواية الجماعة فيه على رواية الجمعة فقال بعد رواية الجمعة فيه والذي يدل عليه سائر الروايات أنه عبر بالجمعة عن الجماعة وقال النووي في الخلاصة بعد حكاية كلام البيهقي بل هما روايتان رواية في الجمعة ورواية في الجماعة في سائر الصلوات وكلاهما صحيح ﴿الثامنة﴾ اعترض ابن دقيق العيد على من احتج بالظاهرة بهذا الحديث على شرطية الجماعة في الصلوات كلها بأن هذا الوعيد إذا ورد بالتخويف في صلاة معينة وهي العشاء أو الجمعة أو الفجر فاعلم يدل على وجوب الجماعة في هذه الصلاة فتقتضى مذهب الظاهرية أنه لا يدل على وجوبها في غير هذه الصلاة عملاً بالظاهر وترك اتباع المعنى اللهم إلا أن نأخذ قوله عليه الصلاة والسلام إن أمر بالصلاة فتقام على عموم الصلاة فحينئذ يحتاج في ذلك إلى اعتبار لفظ ذلك الحديث وسياقه وما يدل عليه فيحصل لفظ الصلاة عليه إن أريد التحقيق بطلب الحق ﴿التاسعة﴾ اختلف أيضاً في ثم النبي ﷺ بما هم به من التخويف هل هو لكونهم لا يعلم أنهم صلوا أصلاً فهو من باب التخويف على ترك الصلاة رأساً أو هو لترك الجماعة وإن علم أنهم صلوا في بيوتهم والقول الثاني أظهر لأنه قال لا يشهدون الصلاة وقد ورد التصريح بأنهم كانوا يصلون في بيوتهم فيما رواه أبو داود فقال فيه ثم أتى قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فاحرقها عليهم (قلت) ليزيد بن الأصم ياباعوف الجمعة عنى أو غيرها؟ فذكر بقية القصة المذكورة في الأصل من عند أبي داود قال القرطبي وعلى هذا تكون هذه الجماعة المهدد على التخلف عنها هي الجمعة كما قد نص عليه في حديث عبد الله بن مسعود فيحمل المطلق منهما على المقيد والله تعالى أعلم ﴿العاشرة﴾ اختلف أيضاً في الدين توعد ثم صلى الله عليه وسلم بالتحريق هل هم منافقون أو قوم من المؤمنين؟ ومن حكي الخلاف في ذلك ابن بطال والقاضي عياض واستدل ابن بطال للقول بأنهم منافقون بأن النبي ﷺ أقسم أنه لو يعلم أحد أنه يجده عراً مميناً أو مرتانين

حاصلين لشهد العشاء وليس هذا من صفات المؤمنين قال ابن دقيق العيد
ويشهد له سياق الحديث من أوله وهو قوله أثقل الصلاة على المنافقين ورجحه
أيضاً بأن همه بالتحريق يدل على الجواز وتركه بالتحريق يدل على جواز الترك
وهذا لا يكون في المؤمنين وقال قبل ذلك ترك عقاب المنافقين وعقابهم كان مباحاً
فأنبي عليهم السلام مخيراً فيه واستدل القرطبي للقول بأنهم مؤمنون بحديث أبي داود
المتقدم الذي قال فيه يصلون في بيوتهم قال والمنافقون لا يصلون في بيوتهم إنما
يصلون في الجماعة ورواه وصححه (قلت) وليس فيه حجة لذلك فقد قال عليه السلام تلك صلاة
المنافقين مجلس أحدهم حتى إذا كانت الشمس بين قرني الشيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر
الله فيها إلا قليلاً وقد تكون الصلاة المشار إليها في بيوتهم لأن الظاهر
أنهم لا يراءون بمنزلة هذه الصلاة المذمومة والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ فيه أن الجماعة
لا تجب على النساء ولا تتأكد في حقهن من قوله ثم أخالف إلى رجال وهو كذلك
﴿الثانية عشرة﴾ المراد بالعظم السمين هو أن يكون عليه لحم بدليل قوله في
رواية البخاري عرقاً مميئاً والعرق بفتح العين وإسكان الراء وهو العظم إذا كان
عليه لحم فإن كان العظم لا لحم عليه فهو عراق بضم العين وزيادة الألف هكذا
في كتاب العين ولم يفرق صاحب المفهم بين العرق والعراق وقال : إنهما العظم الذي
عليه لحم وقال صاحب النهاية إن العراق جمع عرق قال وهو جمع نادر ﴿الثالثة
عشرة﴾ المرماة بكسر الميم وفتحها أيضاً واحدهما مرمة واختلف في المراد بهما
فقال أبو عبيد يقال أن المرماة تطلق الشاة قال وهذا حرف لا أدري ما وجهه
وقال إبراهيم الحربي : إنه قول الخليل أيضاً قال الحربي ولا أحسب هذا معنى
الحديث ولكنه كما أخبرني أبو نصر عن الأصمعي قال : المرماة سهم المهدف
قال الحربي ويصدق هذا ما حدثني به عبيد الله بن عمر عن معاذ عن أبيه عن
قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال لو أن أحدكم إذا شهد
الصلاة ممي كان له عظم من شاة ممينة أو صهيان لفعل وقال أبو عمر ومرمة
ومرام وهي الدقاق من السهام المستوية وقال صاحب النهاية وقيل المرماة بالكسر هو
السهم الصغير الذي يتعلم به الرمي وهو أحقر السهام وأرد لها أي لو دعي إلى

أن يعطى سهمين من هذه السهام لاسرع الاجابة ، قال انزحشرى وهذا ليس
بوجه وتدفعه الرواية الأخرى لودعى إلى مرماتين أو عرق انتهى وقيل إن
المرماة ظلف الشاة قصه وبه صدر صاحب النهاية كلامه وقال الأخفش : المرماة
لعبة كانوا يلعبونها بنصال محددة يرمونها في كوم من تراب فأبهم اثبتها في
الكوم غلب ﴿الرابعة عشرة﴾ وفي قوله في رواية مسلم فقدنا ناسا في بعض
الصلوات فقال إشارة إلى سبب الحديث فلذلك ذكر في الزيادات وعند أبي داود
والنسائي وابن ماجه من حديث أبي بن كعب ما يقتضى أن الصلاة المبهمة عند
مسلم هي الصبح فقال صلى بنا رسول الله ﷺ يوما الصبح فقال أشاهد فلان
قالوا لا قال أشاهد فلان قالوا لا قال أشاهد فلان؟ قالوا لا قال إن هاتين الصلاتين
أثقل الصلوات على المنافقين الحديث ﴿الخامسة عشرة﴾ قول يزيد بن الأصم في رواية
أبي داود صمنا اذناى كذا وقع في سماعنا من المسند وهو لغة بني الحارث المتقدم
ذكرها عند قوله يتعاقبون فيكم ملائكة في الحديث قبله ﴿السادسة عشرة﴾
قوله أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الصبح وإنما كانت هاتان
الصلاتان ثقيلتين على المنافقين لأمرين أحدهما للمشقة الموجودة في حضور المساجد
فيهما من الظلمة وكون وقتها وقت راحة أو غلبة نوم أو خلوة بأهاليهم فلا
يتجشم تلك المشاق إلا من وفق بثواب الله تعالى والمنافق إما شاك في ذلك أولا
يصدق فيشق عليه ذلك والمعنى الثاني أن المنافقين كما قال الله تعالى « يراؤن
الناس ولا يذكرون الله إلا قليلا » وهاتان الصلاتان في ليل فرعا خفى من غاب
عنهما واستتر حاله بخلاف باقي الصلوات فلما بحيث يراه الناس ويتفقدون غيبته
فكان رياءه يحضه على حضورها ليراه الناس والمعنى الأول أظهر لقوله تعالى في
أول الآية « وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى » ولا مانع أن يكون الأمران
المذكوران في الآية كلاهما حامل لهم على ترك الجماعة في الصلاتين المذكورتين
والله أعلم ﴿السابعة عشرة﴾ وفي رواية البيهقي لا يشهدون الجمعة وكذا في حديث
ابن مسعود عند مسلم حجة على أبي حنيفة في أنه جعل المكلف مخيرا بين الجمعة
والظهر بغير عذر إذ لو كانوا مخيرين لما تم بتعريقهم قيل : إن حضور الجمعة فرض

هين الا لصحاب الاعذار الشرعية والله أعلم ﴿الثامنة عشر﴾ قوله ولو يعلمون ما فيهما لا توهما ولو حبوأ أي يزحفون على إليهم من مرض أو آفة قاله صاحب المفهم وفيه نظر والحبو غالباً إنما يطلق على الحبو على الركب وإن كان قد يطلق أيضاً على الزحف فالمراد هنا الزحف على الركب كما هو مصرح به عند أبي داود من حديث أبي بن كعب ولو يعلمون ما فيهما لا توهما ولو حبوأ على الركب وفيه دليل على استحباب حضور الجماعة لأصحاب الاعذار من مريض أو نحوه وإن لم يتأكد في حقه وعند مسلم أن ابن مسعود قال ولقد كان الرجل يؤتى به بين الرجلين يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف ﴿التاسعة عشرة﴾ فيه حجة لأحد القولين في أنه يقاتل أهل بلد تمأثروا على ترك السنن ظاهراً بناء على القول بأن الجماعة سنة لا فرض قال القاضي عياض والصحيح قتالهم لأن في التماهي عليها إمامتها انتهى وقد اختلف أصحاب الشافعي رحمهم الله في قتال أهل بلد اتفقوا على ترك الجماعة بناء على القول بأنها سنة والصحيح عندهم أنهم لا يقاتلون على ذلك إنما يقاتلون على القول بأنها فرض كفاية والله أعلم ﴿العاشرون﴾ فيه أخذ أهل الجرائم على غرة قاله صاحب المفهم وقد بوب عليه البخاري في الاحكام (باب إخراج الخصوم وأهل الذنب من البيوت) ﴿الحادية والعشرون﴾ استدلل صاحب المفهم بقوله ثم نحرق بيوتهم على من فيها على أن تارك الصلاة متهاوناً يقتل وفيه نظر لأنه تقدم أن في رواية أبي داود يصلون في بيوتهم فلم يتركوها رأساً والله أعلم ﴿الثانية والعشرون﴾ إن قال قائل إذا كان المراد بهذا ترك الجمعة كما في رواية البيهقي وفي حديث ابن مسعود عند مسلم فهل يجوز للامام أو نائبه ترك صلاة الجمعة لأجل أخذ من في البيوت لا يصلّي الجمعة أو يرتكب ما يجب إزالته أو يكون هذا خاصاً بالنبي ﷺ وليس لأحد فعل هذا اليوم لأنه يؤدي إلى ترك الجمعة وهي لا تماد؟ (فالجواب) أن أصحابنا ذكروا من الأعذار في الجمعة والجماعة من له غريم يخاف فوته والظاهر أن أرباب الجرائم في حق الامام ونائبه كالغرماء حتى إذا خشي أن يفوتوه إن شهد الجماعة أو الجمعة كان له ذلك والله أعلم ﴿الثالثة والعشرون﴾ التحريق بالنار منسوخ بما رواه البخاري وأبو داود

وعن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها وفي رواية لها إذا استأذنتكم نساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن ولمسلم لا تمنعوا إماء الله المساجد وليتخرجن تفلات ولا يداود فيه بإسناد صحيح « ويوتهن خير لهن » ولمسلم أيضا امرأة أصابت بخورا فلا تشهد معنا العشاء الآخرة وله من حديث زينب الثقفية إذا شهدت أحدا كن العشاء فلا تطيب ثلاث الليلة

والترمذي والنسائي من حديث أبي هريرة قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث فقال إن وجدتم فلانا وفلانا فأحرقوهما بالنار ثم قال رسول الله ﷺ حين أردنا الخروج إني أمرتكم أن تحرقوا فلانا وفلانا وإن النار لا يعذب بها إلا الله فإن وجدتموهما فاقتلوهما وروى الجماعة المذكورين أيضا من رواية عكرمة قال أتى على رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال لو كنت أظلم أحرقهم لنبي رسول الله ﷺ لا تعذبوا بعذاب الله ولقتلتهم لقول رسول الله ﷺ من بدل دينه فاقتلوه زاد الترمذي فبلغ ذلك عليا فقال صدق ابن عباس ولا يداود من حديث حمزة بن عمرو أنه لا يعذب بالنار إلا رب النار وله من حديث ابن مسعود أنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار فهذه الأحاديث دالة أن ما كان هم به من التحريق منسوخ بهذه الأحاديث

الحديث الخامس

وعن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها (فيه) فوائد (الاولى) فيه جواز خروج النساء إلى مسجد الجماعة لأنه لو كان ممنوطا عليهن لم يؤمر الرجال بالأذن لهن إذا استأذبن ولكنه مشروط بشروط تأتي في بقية فوائد الحديث واختلف العلماء في شهودها فجماعة هل هو مندوب أو مباح فقط ؟ فقال محمد بن جرير الطبري : إن اطلاق الخروج لهن إلى المساجد إباحة لا نذب ولا فرض وفوق بعضهم بين الثابة

والعجوز كما سيأتي في الفائدة الحادية عشر ﴿الثانية﴾ فيه أن الزوج مأمور أن لا يمنعها من المساجد إذا استأذنته ولكن بالشروط الآتي ذكرها قال ابن بطال وذلك محمول على ما إذا لم تخف الفتنة عليها لأنه الاغلب من حال أهل ذلك الزمان وأما حديث عائشة ففيه دليل على أنه لا ينبغي للنساء أن يخرجن إلى المساجد إذا حدث في الناس الفساد ﴿الثالثة﴾ هذا الامر للأزواج هل هو على سبيل الوجوب أو على سبيل الندب؟ فله البيهقي على الندب واستدل على ذلك بما رواه باسناده من رواية عبد الحميد بن المنذر بن أبي حميد عن أبيه عن جدته أم حميد أنها قالت يا رسول الله إنا نحب الصلاة تمنى معك فيمنعنا أزواجنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاتكن في بيوتكن خير من صلاتكن في دوركن وصلاتكن في دوركن أفضل من صلاتكن في مسجد الجماعة قال البيهقي وفيه دلالة على أن الامر بان لا يمنعن امر نذب واستحباب لا أمر فرض وإيجاب قال وهو قول العامة من أهل العلم انتهى وكذا جزم به ابن بطال فقال ان نهيه عن منعها من الصلاة في المساجد نهى ادب لانه واجب عليه ان لا يمنعها ﴿الرابعة﴾ اطلق في بعض طرق الحديث النهى عن منعن كما تقدم وفيه في بعضها بالليل فقال إذا استأذنكم نساءكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن وهى في الصحيحين كما ذكرته في الاصل والتقيد بالطرق مما يخص به قال ابن بطال وفي هذه الرواية دليل على ان النهار بخلاف ذلك لانه على الليل قال وهذا الحديث يقضى على المطلق الا ترى إلى قول عائشة ما يعرفن أحد من الغلس ﴿الخامسة﴾ ان قيل ظاهر رواية البيهقي أن التقيد بالليل مدرج من قول سفيان فإنه رواه من طريقه إذا استأذنت احدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها ثم قال زاد العلوي في روايته قال سفيان إذا كان ذلك ليلا والجواب ان رواية سفيان في الصحيحين وغيرها مطلقة ليس فيها التقيد بالليل فلا يضرنا زيادة سفيان فيها اشتراطه ذلك والرواية التي فيها التقيد بالليل ليست من طريقه إنما هي من رواية حنظلة عن سالم عن أبيه عند البخاري واتفق عليها الشيخان أيضا من رواية مجاهد عن ابن عمر وليست من طريق سفيان وليست على هذا مدرجة

وإنما هي من أصل الحديث ﴿السادسة﴾ فيه دليل على أن المرأة لا تخرج إلى المسجد إلا بأذن زوجها أو غيره من أوليائها قاله ابن بطال وغيره وقال ابن دقيق العيد قيل إن فيه دليلاً على أن للزوج منع امرأته من الخروج إلا بأذنه قال وهذا إن أخذ من تخصيص النهي بالخروج إلى المساجد فإن ذلك يقتضي بطريق المفهوم جواز المنع في غير المساجد فقد يعترض عليه بأن هذا تخصيص للحكم باللقب ومفهوم اللقب ضعيف عند أهل الأصول قال ويمكن أن يقال في هذا إن منع الرجال للنساء من الخروج مشهور معلوم وإنما علق الحكم بالمساجد لبيان محل الجواز على المنع المستمر المعلوم فبقي ما عداه على المنع المعلوم وعلى هذا فلا يكون منع الرجل بخروج امرأته لغير المسجد مأخوذاً من تقييد الحكم بالمسجد ﴿السابعة﴾ قوله في رواية مسلم لا تمنعوا إماء الله مساجد الله قال ابن دقيق العيد إن التعبير بإماء الله أوقع في النفس من التعبير بالنساء لو قيل ففيه مناسبة تقتضي الإباحة أعني بكونهن إماء الله بالنسبة إلى خروجهن إلى المساجد وإذا كان مناسباً أمكن أن يكون علة الجواز إذا انتفى الحكم لأن الحكم يزول بزوال علته قال والمراد بالانتفاء هنا انتفاء الخروج إلى المساجد انتهى يريد بذلك أنه يقتضي أن للزوج منعها من غير المساجد كما تقدم في الفائدة السادسة ﴿الثامنة﴾ قوله في رواية مسلم وليخرجن ثقلات هو بفتح التاء المثناة من فوق وكسر التاء جمع ثقلة مأخوذ من الثقل بفتحهما وهو الريح الكريهة والمراد به ليخرجن تاركات للطيب ومنه الحديث الآخر الحاج الثقل ﴿التاسعة﴾ في هذه الرواية وكذا في رواية مسلم أيما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة حجة على أنه يحرم على المرأة الطيب للخروج إلى المسجد وكذلك حديث زينب الثقفية عند مسلم إذا شهدت أحداً من العشاء فلا تطيب تلك الليلة وهو كذلك والبخور بفتح الباء الموحدة ما يتبخر به من عود أو لبان أو غيرها ﴿العاشرة﴾ قال ابن دقيق العيد يلتحق بالطيب ما في معناه فإن الطيب إنما منع منه لما فيه من تحريك داعية الرجال وشهوتهم قال وقد ألحق به حسن الملابس ولبس الخلى الذي يظهر أثره في الزينة وحمل عليه بعضهم قول عائشة في الصحيحين

وعن نافع أن ابن عمر أذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح فقال

لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء بعده لمنعن المسجد كما منعت نساء
بنى اسرائيل (الحادية عشرة) في رواية أبي داود ويوتهن خيرهن حجة لمن
لم يستحب لمن شهود الجماعة وهو قول أهل الكوفة وكان إبراهيم النخعي
يمنع نساء الجمعة والجماعة وقال أبو حنيفة أكره للنساء شهود الجمعة والصلاة
المكتوبة وقد أرخص للعجوز أن تشهد العشاء والفجر وأما غير ذلك فلا وقال
الثوري ليس للمرأة خير من بيتها وإن كانت عجوزا وقال أبو يوسف أكرهه
للشابة ولا بأس أن تخرج العجوز في الصلوات كلها وكذا قال أصحابنا إن أردن
حضور المسجد مع الرجال كره للشواب دون المجائز وروى أشهب عن مالك
قال وللمتحلة أن تخرج إلى المسجد ولا تكثر التردد اليه وللشابة أن تخرج
المرة بعد المرة (الثانية عشرة) استثنى بعضهم من الكراهة مسجدي مكة
والمدينة لما رواه البيهقي عن عبد الله بن مسعود أنه قال والذي لا إله غيره
ما صلت امرأة صلاة خيرا لها من صلاة تصلّيها في بيتها إلا أن يكون المسجد
الحرام أو مسجد الرسول ﷺ إلا عجوز في منقلبيها وفي إسناده المسعودي
تكلم في حفظه والمنقلان الخفان وقيل الخفان الخلقان ضبطه الأزهرى والمهرى
بفتح الميم وضبطه الجوهرى بالكسر وذكره ابن مالك في المثلث وقال هو
بالكسر والفتح الخف وبالضم الخف المصلح (الثالثة عشرة) قال ابن بطال
ويخرج من هذا الحديث أن الرجل إذا استأذنته امرأته إلى الحج لا يمنعهما
فيكون وجه نهيه عن مسجد الله الحرام لأداء فريضة الحج تهى إيجاب قال
وهو قول مالك والشافعي في أن المرأة ليس لزوجها منعهما من الحج انتهى (قلت)
وما نقله عن الشافعي هو أحد قوليه والنقول الآخر وهو الأظهر عند أصحابه
أن له منعها من حج الفرض ولا يلزم من الأذن لها في المسجد القريب الأذن
في الحج الذي يحتاج إلى سفر وثقة وأعمال كثيرة

الحديث السادس

وعن نافع أن ابن عمر أذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح فقال الاصلوا

الآ صَلُّوا فِي الرِّحَالِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ
الْمُؤَذِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتُ مَطَرٍ يَقُولُ أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ وَفِي
رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ أَوْ ذَاتُ مَطَرٍ فِي السَّفَرِ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوِ الْمَطِيرَةِ
فِي السَّفَرِ وَفِي رَوَايَةٍ لَهُمَا أَنَّ أَذَانَ ابْنِ عُمَرَ كَانَ بَصَجَتَانِ وَلَهُمَا أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ
قَالَ لِمُؤَذِّنِهِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ إِذَا قُلْتَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ فَلَا تَقُلْ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ قُلْ صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ قَالَ فَكَانَ النَّاسُ
اسْتَنْكَرُوا ذَلِكَ فَقَالَ أَتَعْجَبُونَ مِنْ ذَلِكَ؟ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي وَفِي
رَوَايَةٍ لَهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ جُمُعَةٍ وَفِيهِ فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فِي الرِّحَالِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتُ
مَطَرٍ يَقُولُ أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ. (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿الْأُولَى﴾ فِيهِ الرِّخْصَةُ فِي التَّخْلُفِ
عَنِ مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ لِعَذْرٍ وَهُوَ كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ التَّخْلُفَ عَنِ
الْجَمَاعَةِ فِي شِدَّةِ الْمَطَرِ وَالظُّلْمَةِ وَالرِّيحِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مَبَاحٌ ﴿الثَّانِيَّةُ﴾ اسْتَدْلَ بِهِ
بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ وَتَقْدِيرُهُ أَنَّ الَّذِي رَخِصَ فِيهِ لِلْمَطَرِ إِيْتَانُ
الْجَمَاعَةِ وَأَمَّا الْجَمَاعَةُ فِي الْبُيُوتِ وَالرِّحَالِ فَلَيْسَ الْمَطَرُ عَذْرًا فِيهَا فَلَمَّا قَالَ صَلُّوا
فِي الرِّحَالِ وَأَطَاعَ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ لَا تَجِبُ إِذْ لَوْ وَجِبَ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ لَأَنَّهُ
وَقْتُ الْبَيَانِ ﴿الثَّلَاثَةُ﴾ أَمَرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ يَقُولَ أَلَا صَلُّوا فِي
الرِّحَالِ لَيْسَ هُوَ أَمْرٌ عَزِيمَةٌ حَتَّى يَشْرَعَ لَهُمُ الْخُرُوجُ إِلَى الْجَمَاعَةِ وَإِنَّمَا هُوَ رَاجِعٌ
إِلَى مَشِيهِمْ فَمَنْ شَاءَ صَلَّى فِي رَحْلِهِ وَمَنْ شَاءَ خَرَجَ إِلَى الْجَمَاعَةِ بِدَلِيلٍ مَارِوَاهُ مُسْلِمٌ
مِنْ رَوَايَةِ أَبِي الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَطَرْنَا فَقَالَ
لِيَصِلَ مِنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحْلِهِ فَوَكَّلَ ذَلِكَ إِلَى مَشِئَتِهِمْ ﴿الرَّابِعَةُ﴾ أَطْلَقَ مَا لَكَ
فِي رَوَايَتِهِ الْمَوْضِعَ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ الْمُؤَذِّنُ أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ هَلْ يَقُولُهَا بَعْدَ فَرَاغِهِ

في أثناء الأذان؟ لكن الاتيان بالفاء في قوله فقال الاصلوا يقتضي تعقيبهِ للأذان وقد صرح به عبيد الله بن عمر العمري في روايته عن نافع عن ابن عمر أنه نادى بالصلاة في ليلة ذات مطر وريح ويرد فقال في آخر ندائه الاصلوا في حالكم لفظ مسلم فقيدها في أذان ابن عمر بآخر ندائه وأطلقها في المرفوع وقد قيده البخاري في الركوع فقال وأخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر مؤذنا يؤذن ثم يقول على أثره الاصلوا في الحال ﴿الخامسة﴾ قد بينا أن في حديث ابن عمر أن محل قول المؤذن صلوا في الحال بعد فراغه من الأذان وفي حديث ابن عباس المتفق عليه المذكور في بقية الباب أنه يقولها موضع حي على الصلاة وقد أشار صاحب المفهم الى الجمع بينهما بأن قال ويحتمل أن يكون في آخر رواية قبل الفراغ ويكون هذا مثل حديث ابن عباس (قلت) هذا الجمع الذي ذكره وان احتمل أن يكون ذلك بالنسبة لرواية مسلم فإنه لا يتأتى في رواية البخاري فإنه قال ثم يقول على أثره وأيضاً فقد ورد من حديث أبي هريرة التصريح بكونه بعد الأذان وهو ما رواه أبو أحمد بن عدي من حديثه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كانت ليلة باردة أو مطيرة أمر المؤذن فأذن الأذان الاول فإذا فرغ نادى الصلاة في الحال أو في حالكم ﴿السادسة﴾ ذهب جماعة من أصحاب الشافعي أن المؤذن مخير بين أن يقول ذلك بعد الأذان أو بعد الحيلة نقله النووي في الروضة من زوائده فقال قال صاحب العدة إذا كانت ليلة مطيرة وذات ريح وظلمة يستحب أن يقول إذا فرغ من أذانه الاصلوا في حالكم فإن قاله في أثناء الأذان بعد الحيلة فلا بأس وكذا قاله الصيدلاني والبندنجي والشاشي وغيرهم قال واستبعد امام الحرمين قوله في أثناء الأذان وليس هو ببعيد بل هو الحق والسنة فقد نص عليه الشافعي في آخر أبواب الأذان في الام وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لمؤذنه في يوم مطير إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حي على الصلاة وقل صلوا في بيوتكم فذكر بقية الحديث ﴿السابعة﴾ ما استدل عليه النووي بحديث ابن عباس ليس مطابقاً له لأن حديث ابن عباس يدل

على أنه يقول ذلك مكان حي على الصلاة والذي قاله أصحابنا انه يقولها بعد
الجمعة فهو مخالف لحديث ابن عباس وما اقتضاه حديث ابن عباس من كونه
يجعلها مكان حي على الصلاة هو المناسب من حيث المعنى لأن قوله صلوا في
رحالكم يخالف قوله حي على الصلاة فلا يحسن ان يقول المؤذن تعالوا ثم يقول
لا تحيوا ولكن البخاري قد بوب على بعض طرق حديث ابن عباس باب الكلام
في الأذان واذا حملناه على انه اذان كامل زاد فيه صلوا في رحالكم فيكون
تأويل قول ابن عباس اذا قلت اشهد ان محمدا رسول الله فلا تقل حي على
الصلاة أي لا تقلها بعد الشهادتين بل قل صلوا في بيوتكم أولا وأتم الأذان
بعد ذلك وفيه نظر (النامنة) قال صاحب المنهم استدلهذين الحديثين يريد حديث
ابن عمر وحديث ابن عباس من أجاز الكلام في الأذان وهم احمد والحسن
وعروة وقتادة وعبد العزيز بن أبي سلمة وابن أبي حازم من المالكية قال ولا
حجة لهم في ذلك ثم ذكر حديث أبي هريرة من عند ابن عدي في التصريح
بكونها تقل بعد الأذان قال والحديث الثاني أي حديث ابن عباس لم يسلك فيه
مسلك الأذان ألا تراه قال لا تقل حي على الصلاة وإنما أراد إشعار الناس
بالتخفيف عنهم للعذر كما فعل من التثويب للأمراء قال وقد كره الكلام في
الأذان مالك والشافعي وأبو حنيفة وعامة الفقهاء انتهى وما أول القرطبي به
حديث ابن عباس يبطل الاستدلال به على الكلام في الأذان فإنه لم يجعله أذانا
وحديث ابن عمر صرح فيه أن ذلك بحد الأذان (التاسعة) في قوله ليلة
باردة ذات مطر ما يقتضى أن الترخص باجتماع البرد والمطر فلا يكون فيه أن
أحدهما رخصة ولكن في رواية مسلم التي تليها أو ذات مطر وكذا في رواية
البخاري في الليلة الباردة أو المطيرة وهذا يقتضى أن أحدهما عذر ولكن كلا
الروايتين التي أتى فيها باو مقيدة بالسفر وفي رواية البيهقي إذا كانت ليلة باردة
أو ذات مطر أو ذات ريح في سفر الحديث فلقائل أن يقول لما كان السفر
لاتأكد فيه الجماعة ويشق الاجتماع لأجلها اكتفى فيه بأحد الأمور بخلاف
الحضر فإن المشقة فيه أخف من السفر والجماعة فيه أكد ولكن لا أعلم قائلًا

بالتفرق في ذلك بين الحضر والسفر فتحمل رواية الواو على رواية أو زيادة
 الفائدة فيها والله أعلم ﴿العاشرة﴾ ظاهر حديث ابن عمر أن محل الرخصة في
 المطر والبرد والريح إنما هو الليل فقط دون النهار من قوله إذا كانت ليلة
 باردة ذات مطر وأصحاب الشافعي قائلون بالتفرقة بين الليل والنهار في الريح
 فقط دون المطر والبرد فقالوا في المطر والبرد إن كلا منهما عذر في الليل والنهار
 وقالوا في الريح العاصفة إنها عذر في الليل دون النهار هكذا جزم الرافعي
 وتبعه النووي وحكى ابن الرفعة وجه آخر في الريح أنها عذر في النهار وللأصحاب
 أن يجيبوا عن الحديث بأن التقييد بالليل مفهوم لقب وليس بحجة على المشهور
 والعلّة إنما هي البرد والمطر وفي حديث ابن عباس المتفق عليه في يوم مطير
 وقد ذكرته بعد حديث ابن عمر في الأصل وأما البرد في النهار فروى أبو داود
 من حديث ابن عمر في الليلة المطيرة والغداة القارة ففيه التصريح بأن البرد عذر
 في النهار ولكن قد يقال قيده بالغداة دون بقية النهار لما في الغداة من البرد
 دون وسط النهار وهذه الرواية من طريق ابن إسحاق عن نافع هكذا بالمنعنة
 وهو مدلس فلا يحتج بها ﴿الحادية عشرة﴾ إن قال قائل قد ذكرتم أن في
 الصحيحين في حديث ابن عمر التقييد بكونه في السفر وكذا حديث جابر عند
 مسلم أنهم كانوا في سفر وقد تقدم وهكذا حديث أبي المليح عن أبيه عند
 أصحاب السنن أنهم كانوا في سفر فكان ينبغي حمل الرواية المطلقة على المقيدة
 بالسفر حتى إنه لا يكون المطر والبرد والريح رخصة في التخلف عن الجماعة في
 الحضر ولم يقولوا به فما الجواب عن ذلك؟ (والجواب) أن في بعض طرقه عند
 أبي داود نداء نادى منادى رسول الله ﷺ بذلك في المدينة في الليلة المطيرة والغداة
 والقارة فصرح بأن ذلك بالمدينة ليس في سفر ولكن هذه الطرق من طريق
 ابن إسحاق عن نافع بالمنعنة كما تقدم ولكن قصة عتيان بن مالك تدل على
 الترخّص بالمطر في الحضر أنه قال لرسول الله ﷺ إنها تكون الظلمة والسيل

وأنا رجل ضريير البصر فصل يارسول الله في بيتي مكاناً آتخذه مصلي فجاءه رسول الله ﷺ فقال أين تحب أن أصلي؟ فأشار إلى مكان من البيت فصلي فيه رسول الله ﷺ أخرجه الشيخان ولقائل أن يقول لا يلزم من كونه رخص لعقبان في ذلك الترخيص لغيره فإنه علل أيضاً بكونه ضريير البصر فلعنه من جملة الملة والله أعلم

﴿الثانية عشرة﴾ ضجنان المذكور في حديث ابن عمر بفتح الصاد المحممة وسكون الجيم وبنونين بينهما ألف قال أبو موسى المديني في ذيله على كتاب العرين للهروي أنه موضع أو جبل بين مكة والمدينة ﴿الثالثة عشرة﴾ فيه أن الأعذار المذكورة رخص في مطلق الجماعة سواء فيه الجمعة وغيرها وقد صرح في حديث ابن عباس أنه في يوم جمعة ولم يفرق أصحابنا في أصحاب الأعذار بين الجمعة والجماعة إلا ما حكاه صاحب العدة عن أئمة طبرستان أنهم أفتوا أن الوحل الشديد عذر في الجماعة دون الجمعة والصحيح أنه عذر فيهما معاً ومن فرق بينهما محجوج بحديث ابن عباس وهو متفق عليه من رواية عبد الله بن الحارث قال خطبنا ابن عباس في يوم ذي ردغ الحديث في أمره مؤذنه أن يقول صلوا في بيوتكم والردغ والرذغ الطين وقال في بعض طرقه في الصحيحين أن الجمعة عزمة وإني كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطين والدحض ﴿الرابعة عشرة﴾ فيه حجة على رواية مالك حيث ذهب إلى أن المطر والوحل ليسا بعذر في الجمعة وعنه رواية أن المطر الشديد والوحل عذر فيها وقال أحمد بن حنبل أن المطر الوابل عذر وقيد أصحابنا الوحل بالشديد وأطلق أكثرهم المطر ولم يقيده بالشديد وقيد بعضهم بما يحصل به أذى وقد أطلق المطر والردغ في حديث ابن عباس لكن في بعض طرقه عند البخاري أن ابن عباس قال كرهت أن أوئمكم فتجيئوني تدومون الطين إلى ركبكم فهذا يدل على شدة الوحل والمطر لكن يجوز أن يكون بعد انقطاع المطر وهو الظاهر من سياق الحديث ويستدل لما قاله أصحابنا من إطلاقهم المطر في عذر الجمعة والجماعة ما رواه أبو داود والنسائي وابن حجة من رواية أبي المليح عن أبيه أنه شهد النبي ﷺ زمن المدينة في يوم جمعة

وأصابهم مطر لم يبل أسفل نعالهم فأمرهم أن يصلوا في رحالهم لفظ أبي داود
 وتائل أن يقول في بعض طرقه عند أبي داود أن ذلك كان يوم حنين وإذا كان
 كذلك فلم يكونوا مقيمين ولم ينقل أنهم صلوا الجمعة فيكون ظهرا فلا يبق فيها
 دلالة على الجمعة ﴿الخامسة عشرة﴾ حكى ابن بطل عن المهلب أن قوله الصلاة
 في الرحال أباح التخلف عن الجماعة وقوله إنها عزمة يدل على أنه صلى الجمعة
 وحدها ولم يصل بعدها العصر قال ففيه حجة لمالك أنه لا يجوز الجمع بين الظهر
 والعصر بعذر المطر انتهى وليس كما قال من كونه حجة على ما ذكره فإن الجمعة
 لا تجمع مع العصر إنما يجمع معها الظهر فاستدل به بعدم جمع العصر مع الجمعة لا يدل
 على ترك الجمع بين الظهر والعصر على أنا نقول لتائل أن يقول لا يلزم من عدم
 نقل الجمع عدم وقوعه لو كان جائزا والله أعلم ﴿السادسة عشرة﴾ فيه استحباب
 الأذان في السفر وهو قول أكثر العلماء وإليه ذهب أبو حنيفة ومكيان
 النوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وقال مالك لا أذان على مسافر وإنما
 الأذان على من يجتمع إليه لتأديته وروى عن جماعة من التابعين أنه يقيم
 المسافر ولا يؤذن روى ذلك عن مكحول والحسن والقاسم والأحاديث الصحيحة
 حجة من استحباب الأذان للمسافر من ذلك حديث أبي قتادة الطويل عند مسلم
 في نومهم عن الصلاة في الوادي وحديث أبي سعيد الخدري عند البخاري إني
 أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو في باديتك فأذنت فارفع صوتك
 بالنداء فإنه لا يسمع مدا صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء إلا شاهده يوم
 القيامة وحديث مالك ابن الحويرث في الصحيحين وإذا خرجتما فأذنا وأقيا الحديث
 بل زاد بعضهم على هذا وقال بوجوب الأذان في السفر وهو عطاء ابن أبي
 رباح فقال إذا كنت في سفر ولم تؤذن ولم تقم فأعد الصلاة وقال مجاهد إذا
 نسي الإقامة في السفر أعاد قال ابن بطل والحجة لها قوله أذنا وأقيا وأمره على
 الوجوب قال والهاء على خلاف قول عطاء ومجاهد والأمر محمول عند العلماء
 على الاستحباب

﴿باب الإمامة﴾

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أَقِيمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ ، وَلَسَلَّمُ
مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ (فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ) وَقَالَ الْبُخَارِيُّ
(مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ) وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ فَكَانَ أَحَدُنَا يَلْزُقُ مِنْكِبَهُ بِمِنْكَبِ
صَاحِبِهِ وَقَدَمَهُ بِقَدَمِهِ

﴿باب الإمامة﴾

﴿الحديث الأول﴾ عن همام عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ
أَقِيمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ ، (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿الْأَوَّلُ﴾
فِيهِ الْأَمْرُ بِإِقَامَةِ الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ وَالْمُرَادُ بِالصَّفِّ الْجَنَسُ وَيَدْخُلُ فِي إِقَامَةِ الصَّفِّ
الِاسْتِوَاءُ الْقَائِمِينَ عَلَى سِمَتٍ وَاحِدٍ وَالتَّصَاقُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ بَيْنَهُمْ
خَلَلٌ وَتَقْيِيمُ الصَّفِّ الْمَقْدَمَةُ أَوَّلًا فَأَوَّلًا وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ عَنِ النَّعْمَانِ
ابْنِ إِشِيرٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْوِي صُفُوفَنَا حَتَّى كَأَنَّمَا يَسْوِي بِهَا الْقَدَاحَ
حَتَّى رَأَى أَنْ قَدْ عَقَلْنَا عَنْهُ ثُمَّ خَرَجَ يَوْمًا فَقَامَ حَتَّى كَادَ أَنْ يَكْبُرَ فَرَأَى رَجُلًا
بَادِيًا صَدْرَهُ مِنَ الصَّفِّ فَقَالَ عِبَادَ اللَّهِ لَتَسُوْرُ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيَخَالْتَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ
وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ عَنِ النَّعْمَانِ أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ
فَقَالَ أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ ثَلَاثًا وَاللَّهِ لَتَقِيْمَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيَخَالْتَنَّ اللَّهُ بَيْنَ
قُلُوبِكُمْ قَالَ فَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَلْزُقُ مِنْكِبَهُ بِمِنْكَبِ صَاحِبِهِ وَرَكْبَتَهُ بِرَكْبَةِ صَاحِبِهِ
وَرُكْبَتَهُ بِرُكْبَتِهِ فَهَاتَانِ الرِّوَايَتَانِ دَالَتَانِ بِمَجْمُوعِهِمَا عَلَى أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي إِقَامَةِ الصَّفِّ
الِاسْتِوَاءُ الْقَائِمِينَ بِهِ وَالِانْضِمَامُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنِ أَنَسٍ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي وَقَالَ أَحَدُنَا يَلْزُقُ
مِنْكِبَهُ بِمِنْكَبِ صَاحِبِهِ وَقَدَمَهُ بِقَدَمِهِ وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ عَنِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلَا تَعْنُونَ كَمَا تَعْنِي الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا ؟ فَلَنَّا وَكَيْفَ

تصف الملائكة عند ربها قال يتمون الصفوف المقدمة ويتراصون في الصف وفي سنن أبي داود وغيره عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ولينوا ، ولا تذروا فرجات للشيطان ومن وصل صفاً وصله الله ومن قطع صفاً قطعه الله وفي سنن أبي داود وغيره عن أنس عن رسول الله ﷺ قال رصوا صفوفكم وقاربوا بينها وحاذوا بالأعناق فوالذي نفسي بيده إني لأرى الشيطان يدخل من خلل الصف كأنها الحذف والأحاديث في هذا المعنى كثيرة (الناية) هذا الأمر لا تحباب بدليل قوله في تعليقه فإن إقامة الصف من حسن الصلاة قال ابن بطال هذا يدل على أن إقامة الصفوف سنة لأنه لو كان فرضاً لم يجعله من حسن الصلاة لأن حسن الشيء زيادة على تمامه وذلك زيادة على الوجوب قال ودل هذا على أن قوله في حديث أنس تسوية الصف من إقامة الصلاة أن إقامة الصلاة تقع على السنة كما تقع على الفريضة ثم قال ابن بطال في قول أنس ما أنكرت شيئاً إلا أنكم لا تقيمون الصفوف لما كان تسوية الصف من السنة التي يستحق فاعلها المدح عليها دل ذلك أن تاركها يستحق الذم والعتب كما قال أنس رحمه الله غير أن من لم يقم الصفوف لا إعادة عليه ألا ترى أن أنس لم يأمرهم بإعادة الصلاة انتهى وهذا اللفظ الذي ذكره في حديث أنس وهو قوله من إقامة الصلاة هو لفظ البخاري ولفظ مسلم وغيره من تمام الصلاة وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة قد يؤخذ من قوله من تمام الصلاة أنه مستحب لأنه لم يذكر أنه من أركانها ولا واجباتها وتتمام الشيء أمر زائد على حقيقته التي لا يتحقق إلا بها في مشهور الاصطلاح قال وقد ينطلق بحسب الوضع على بعض ما لا تتم الحقيقة إلا به انتهى وهذا مذهب جمهور العلماء من السلف والخلف وهو قول الأئمة الأربعة وذهب ابن حزم الظاهري إلى وجوبه فقال وفرض على المأمومين تعديل الصفوف الأول واتراص فيها والمحاذاة بالمناكب والأرجل فإن كان تقصير كان في آخرها ومن صلى وأمامه في الصف فرجة يمكنه سدها بنفسه فلم يفعل بطأت صلاته فإن لم يجد في الصف مدخلاً فيلجذب إلى نفسه رجلاً يصلي معه فإن لم يتقدّر فليرجع ولا يصل وحده خلف الصف إلا أنه

يكون ممنوعاً فيصلي ويجزيه ثم ذكر حديث النعمان بن بشير لتسون صفوفكم
أو ليخالفن الله بين وجوهكم قال وهذا وعيد شديد والوعيد لا يكون إلا
في كبيرة من الكبائر ثم ذكر قول أنس كان أحسنا يلزق منكبه بمنكب
صاحبه وقدمه بقدمه وهو في صحيح البخاري ثم قال هذا إجماع منهم ثم قال
وبقولنا يقول السلف الطيب رويناه بأصح إسناد عن أبي عثمان النهدي قال كنت
فيمن ضرب عمر بن الخطاب قدمه لإقامة الصف في الصلاة قال ابن حزم ما كان
رضي الله عنه ليضرب أحداً ويستبيح بشرة محرمة عليه على غير فرض ثم حكى ابن
حزم بعث عثمان رضي الله عنه رجلاً لذلك وأنه لا يكبر حتى يخبروه باستوائها ثم قال:
فهذا فعل الخلفيتين محضرة الصحابة لا يخالفهم في ذلك أحد منهم ثم حكى عن سويد بن
غفلة قال كان بلال هو مؤذن رسول الله ﷺ يضرب أقدامنا في الصلاة ويسوي
مناكبنا ثم قال فهذا بلال ما كان ليضرب أحداً على غير الفرض ثم حكى قولهم لأنس بن
مالك أتتكم شيئاً مما كان على عهد رسول الله ﷺ فقال لا، إلا أنكم لا تقيمون
الصفوف قال ابن حزم المباح ليس منكراً انتهى وقد استدلل البخاري بكلام أنس هذا
على الوجوب فبوب عليه في صحيحه ، باب أتم من لم يتم الصفوف وقال القاضي
أبو بكر بن العربي : هذا الوعيد يعني الذي في حديث النعمان لا يكون إلا في ترك
واجب وهذا كان يقتضي الوجوب إلا أن الشرع سمح في ذلك : اهـ (الثالثة) ذكر
العلماء في معنى إقامة الصف أموراً (أحدها) حصول الاستقامة والاعتدال
ظاهراً كما هو المطلوب باطنياً (ثانيها) لئلا يتخللهم الشيطان فيفسد صلاتهم
بالوسوسة كما جاء في ذلك الحديث (ثالثها) ما في ذلك من حسن الهيئة (رابعها) أن
في ذلك تمكنهم من صلاتهم مع كثرة جمعهم فإذا تراصوا وسع جميعهم المسجد
وإذا لم يفعلوا ذلك ضاق عنهم (خامسها) أن لا يشغل بعضها بعضاً بالنظر إلى
ما يشغله منه إذا كانوا مختلفين وإذا اصطفوا غابت وجوه بعضهم عن بعض
وكثير من حرركاتهم وإنعسا إلى بعضهم من بعض ظهورهم (الراية) وجه
إيراد المصنف رحمه الله هذا الحديث في باب الإمامة أن الصفوف إنما تحصل
مع الجماعة وذلك بالإمام والمؤمنين فهي من الأحكام المترتبة على الإمامة وأيضاً
فتسوية الصفوف من وظائف الإمامة وفي سنن أبي داود وغيره عن البراء بن

وعن همام بن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا
الأمم ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا
وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد وإذا سجد
فاسجدوا وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون ، زاد مسلم في رواية
وإذا صلى قائما فصلوا قياما وفي رواية لا تبادروا الإمام وفيها وإذا قال
ولا الضالين فقولوا آمين وفي رواية له فلا ترفعوا قبله)

عازب قال كان رسول الله ﷺ يتخلل الصف من ناحية إلى ناحية يمسح صدورنا
ومنا كبنا ويقول لا تختلفوا فتختلف قلوبكم وكان يقول إن الله عز وجل
وملائكته يصلون على الصفوف الأول وروى عن كل من عمر وعثمان رضي الله
عنهما أنه كان يبعث رجالا يسوون الصفوف فإذا أخبروه بتسويتها كبر وكان
على رضي الله عنه يتعاهد ذلك أيضا ويقول تقدم يا فلان تأخر يا فلان

الحديث الثاني

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : إنما الإمام ليؤتم به فلا
تختلفوا عليه فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده
فقولوا اللهم ربنا لك الحمد وإذا سجد فاسجدوا وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا
أجمعون . فيه فوائد (الأولى) استدلل به على أنه يمتنع اقتداء المفترض
بالمستفل لا اختلاف بينهما ويكون المراد به ليؤتم به في الأفعال والنيات فلا
تختلفوا عليه أي في شيء من ذلك وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وآخرون وهو
رواية عن أحمد وقال الشافعي وأحمد في المشهور عنه وآخرون معناه في الأفعال
الظاهرة دون النيات فإنه لا اطلاع لاحد عليها فيجوز أن يصلي الفرض خلف
النفل وعكسه والظهر خلف المصير وعكسه ويدل على ذلك أنه عقبه بذكر
الأفعال الظاهرة حيث قال فإذا كبر فكبروا إلى آخره ويدل للشافعي وموافقيه
حديث معاذ أنه كان يصلي مع النبي ﷺ ثم يرجع فيصلّي بقومته وقد ذكره

الشيخ رحمه الله في باب القراءة في الصلاة تكام على هذه المسألة هناك بما أغنى عن إعادة
هنا ﴿ الثانية ﴾ استدل به أيضا على أنه لا يجوز أن يتقدم المأموم على الامام
في الموقف لأنه إذا تقدم عليه فهو حينئذ غير مؤتم به وبهذا قال الشافعي
والثوري والكوفيون وجوزهم مالك والليث وطائفة وأجابوا عن الحديث بأن
المراد الاتمام به في الافعال لا في الموقف وهو تقييد لا دليل عليه وقد أنكروا
على الشافعية تقييد الاتمام بالافعال الظاهرة وقيدوه هنا ثم إن اخراج الشافعية
النيات عن ذلك ساعده كونه بين في الحديث ما أمر بالاتمام به فيه فلم يذكر من
ذلك النيات وأن النيات لا يمكن الأمر بالمتابعة فيها لكونه لا يطلع عليها وأما
اخراج المالكية الموقف عن ذلك فهم مطالبون بالدليل عليه ﴿ الثالثة ﴾ قد
يستدل به على أنه لا تتوقف صحة صلاة المأموم على صحة صلاة الامام إذا بان
جنباً أو محدثاً أو عليه نجاسة لكونه حضر الامام في الاقتداء به فدل على أنه
لا يعتبر فيه أمر آخر سوى ذلك والاقتداء به في هذه الصور ممكن مع الجهل
بحاله وبهذا صرح أصحابنا وقيد الرافعي في المحرر النجاسة بالخفية وفي النجاسة
الظاهرة احتمال للأمام وقال بعض أصحابنا إنما يصح الاقتداء به إذا لم يعلم هو
بحدث نفسه فإن علم ففيه قولان أما إذا علم المأموم بحدث الامام ثم نسيه فاعتدى
به فعليه الاعادة لتفريطه وإذا صححنا الاقتداء بالامام المحدث حصل للمأموم
الجماعة على الاصح لأنه اتم بامام يظنه متطهراً فلا يضر كونه في الباطن محدثاً
أما إذا ظهر الامام كافراً أو امرأة أو خنثى أو مجنوناً فإنه يجب الاعادة خلافاً
للمزني في اسكافر وصحح انبعوى وجماعة أنه إن كان يسير الكفر لم يجب الاعادة
وهو قوي دليلاً كما قال النووي ﴿ الرابعة ﴾ استدل البخاري بقوله إذا كبر
فكبروا على إيجاب تكبير الاحرام فبوب عليه باب إيجاب التكبير وافتتاح
الصلاة فرد بذلك على من يقول من السلف أنه يجوز الدخول في الصلاة بغير لفظ
بل بالنية فقط وعلى أبي حنيفة في قوله أنه يجوز الدخول في الصلاة بكل لفظ يدل
على التعظيم ولا يختص ذلك بالتكبير وقد يقال أن في دلالة على ذلك نظراً لأن
غاية ما دل عليه الأمر بمتابعة الامام في التكبير فأما كون التكبير واجباً أو غير

واجب فليس في الحديث ما يدل عليه ولا ذلك أن قوله فاذا كبر فكبروا يتناول تكبيرات الانتقالات أيضا وهي غير واجبة قطعاً وقد ذكر في الحديث قول المأموم ربنا لك الحمد عند قول الامام سمع الله لمن حمده وما غير واجبين ثم لو كانت جميع الامور المذكورة فيه واجبة لم يدل ذلك عليه أن التكبير واجب لضعف دلالة الاقتران كما تقرر في الاصول ^{في الخامسة} استدل به على أن أفعال المأموم تكون متأخرة عن أفعال الامام فيكبر للاحرام بعد فراغ الامام من التكبير ويركع بعد شروع الامام في الركوع وقبل رفعه منه وكذا أفعالهم وبهذا صرح أصحابنا فقالوا إن قارنه في تكبيرة الاحرام لم تنعقد صلواته أو في غيره من الأفعال فهو مكروه وتقوت به فضيلة الجماعة وفي المقارنة في السلام وجهان أصحهما أنه لا يبطل به الصلاة وقال ابن بطلال اختلف العلماء هل يكون صل المأموم والامام معاً أو بعده؟ فقال ابن حبيب قال مالك ويفعل المأموم مع الامام الا في الاحرام والقيام من اثنتين والسلام فلا يفعله الا بعده وروى سحنون عن ابن القاسم في العتية ان أحرم معه أجزاءه وبعده أصوب وهو قول عبد العزيز أبي سلمة وفي المجموعة عن مالك إن أحرم معه أو سلم بعد الصلاة قاله أصح وقال ابن أبي زينة والعمل بعده في كل شيء أحسن لقوله عليه الصلاة والسلام إذا كبر فكبروا وإذا ركع فركعوا وقال ابو حنيفة وزفر ومجد والثوري يكبر في الاحرام مع الامام وقال أبو يوسف والشافعي لا يكبر المأموم حتى يفرغ الامام من التكبير وتوجيه قول من جوز تكبيره معه أن الاتمام معناه الامتثال لفعل الامام فهو اذا فعل مثل فعله فسواء أوقفه معه أو بعده فقد حصل تمتثلاً لفعله انتهى وذكر ابن حزم أنه متى فارق الامام في شيء من الأفعال بطلت صلواته انتهى ووجه الدليل من الحديث على تأخر أفعال المأموم عن أفعال الامام أنه رتب فعله على فعل الامام بالفاء المقتضية للترتيب والتعقيب كذا ذكر ابن بطلال والشيخ تقي الدين في شرح العمدة وفيه نظر فان الفاء المقتضية للتعقيب هي العاطفة اما الواقعة في جواب الشرط فانما هي للربط والظاهر أنه لا دلالة لها على التعقيب على أن في دلالتها على التعقيب مذهبين حكاهما الشيخ أبو حيان الأندلسي في شرح التسهيل ولعل اصلها أن الشرط

مع الجزاء أو متقدم عليه وهذا يدل على أن التعقيب إن قلنا به فليس من الفاء وإنما هو من ضرورة تقدم الشرط على الجزاء والله اعلم قال والدي رحمه الله في شرح الترمذي فإن قيل قد قلتم في قوله عليه الصلاة والسلام إذا أمن الإمام فأمنوا أن المستحب أن يؤمن مع الإمام مقارنا له مع كونه بالفاء أيضا في جواب الشرط كما في هذا الحديث فالجواب أن الذي صرفنا عن التعقيب هنا قوله عليه السلام إذا قال الإمام غير المنضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فعقب قول الإمام ولا الضالين بتأمين المأموم وهو محل تأمين الإمام وصرفنا من القول بمثل هذا في حديث الباب قوله في حديث أبي هريرة عند أبي داود فإذا كبر فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر وكذا قال في الركوع ولا تركعوا حتى يركع وقال في السجود ولا تسجدوا حتى يسجد وفائدة هذه الزيادة عند أبي داود في احتمال ارادة المقارنة انتهى **﴿ السادسة ﴾** استدلل به على أنه يستحب للإمام الجهر بقوله سمع الله لمن حمده لأنه رتب عليه قول المأمومين ربنا ولك الحمد فدل على أنه يجهر به بحيث يسمعه المأموم وبهذا صرح أصحابنا وغيرهم **﴿ السابعة ﴾** واستدل به من ذهب إلى أن الإمام يقتصر على قوله سمع الله لمن حمده وأن المأموم يقتصر على قوله ربنا لك الحمد وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وفيه قول ثان أن الإمام يجمع بينهما والمأموم يقتصر على قوله ربنا لك الحمد وهو قول أحمد بن حنبل وأبي يوسف ومحمد كما حكاه عنهما صاحب الهداية وانهما قالوا في قوله سمع الله لمن حمده أن الإمام يقولها في نفسه وهو قول في مذهب مالك أيضا حكاه ابن شاس في الجواهر أعني جمع الإمام بينهما واقتصار المأموم على قوله ربنا لك الحمد وفيه قول ثالث وهو جمع الإمام والمأموم بين اللفظين معاً فقوله سمع الله لمن حمده ذكر الانتقال وقوله ربنا لك الحمد ذكر الاعتدال لأنه عليه الصلاة والسلام جميع بينهما وقال صلوا كما رأيتموني أصلي وغاية ما في حديث الباب السكوت عن قول المأموم سمع الله لمن حمده وعن قول الإمام ربنا لك الحمد فيستفاد ذلك من دليل آخر فأما جمع الإمام بينهما ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة

يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع
صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد وفي الصحيحين عن
أبي هريرة أيضا قال كان رسول الله ﷺ إذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم
ربنا لك الحمد وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن أبي أوفى قال كان رسول الله
ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ملء
السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعده وفي الباب أحاديث أخرى في
هذه كفاية وقد ورد في جمع المأموم بينهما أحاديث في إسنادهما ضعف
فذكرها مع أن الاعتماد على قوله ﷺ صلوا كما رأيتموني أصلي فروى
الدارقطني في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كنا إذا صلينا خلف رسول
الله ﷺ فقال سمع الله لمن حمده قال من وراءه سمع الله لمن حمده قال الدارقطني
والحافظ بهذا الإسناد إذا قال الامام سمع الله لمن حمده فليقل من وراءه ربنا
لك الحمد وروى الدارقطني والبيهقي في الخلافيات عن بريدة قال قال لي النبي
ﷺ يا بريدة إذا رفعت رأسك من الركوع فقل سمع الله لمن حمده ربنا ولك
الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد وهذا عام في
جميع أحواله إماما كان أو مأموما أو منفردا قال البيهقي فيه جابر الجعفي لا يفتح به
ومن دونه أكثرهم ضعفا وقال ابن المنذر اختلفوا في المأموم إذا قال الامام
سمع الله لمن حمده فقالت طائفة يقول سمع الله لمن حمده اللهم ربنا ولك الحمد
كذلك قال محمد بن سيرين وأبو بردة والشافعي واسحاق ويعقوب ومحمد وقال
عطاء يجمعها مع الامام أحب إلى وقالت طائفة إذا قال سمع الله لمن حمده
فليقل من خلفه ربنا ولك الحمد هذا قول عبد الله بن مسعود وابن عمر وأبي هريرة
والشعبي وبه قال مالك وقال أحمد إلى هذا انتهى أمر النبي ﷺ قال ابن المنذر
أوبه أقول ﴿قلت﴾ لم يعك صاحب الهداية عن أبي يوسف ومحمد أن الجمع
بينهما في حق المأموم وإنما حكى عنهما الجمع بينهما في حق الامام وهو أعرف
بمذهبه وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع
قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد بحولك وقوتك أقوم وأقعد وروى

البيهقي عن سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة وهو إمام للناس في الصلاة يقول سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد الله أكبر يرفع بذلك صوته ويتابعه مما وعن محمد بن سيرين فأذا قال الإمام سمع الله لمن حمده قال من خلفه سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد قال وروى ابن أبي ردة ابن أبي موسى أنه كان يقول خلف الإمام سمع الله لمن حمده وقال عطاء يجمعهما مع الإمام أحب إلى وحكى بعضهم عن القاضي مجلى أنه قال في الذخائر ادعى ابن المنذر أن الشافعي خرق الاجماع في جمع المأموم بين سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد وليس كذلك فقد قال بقوله عطاء بن أبي رباح وابن سيرين واسحاق وغيرهم قلت وفي هذا النقل عن ابن المنذر نظر فقد عرفت أنه في الاشراف حكى ذلك عن غير الشافعي كما تقدم ومعنى حديث الباب على مذهب الشافعي إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده في انتقاله فقولوا ربنا لك الحمد في اعتدالكم بل زيد على هذا وتقول إن في الحديث دلالة على أن المأموم يقول سمع الله لمن حمده من قوله إنما الإمام ليؤتم به والله أعلم وأما المنفرد فقال الشافعي يجمع بينهما كالإمام والمأموم فكل فصل كذلك وبه قال ابن حزم الظاهري وعزاه لطائفة من السلف الصالح ومن قال يجمع المنفرد بينهما مالك وأحمد بن حنبل وإن لم يقولوا ذلك في المأموم وقال صاحب الهداية من الخفية والمنفرد يجمع بينهما في الأصح وإن كان يروى الاكتفاء بالتسميع ويروى بالتحميد انتهى وقال ابن عبد البر لا أعلم خلافا في جمع المنفرد بينهما ^(في الثامنة) في هذه الرواية ربنا لك الحمد بغير واو وفي حديث أنس المذكور بعده ولك الحمد بآيات الواو قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة كأن إثبات الواو دال على معنى زائد لأنه يكون التقدير ربنا استجب أو ما قارب ذلك ولك الحمد فيكون الكلام مشتملا على معنى الدعاء ومعنى الخبر وإذا قيل بإسقاط الواو دل على أحد هذين انتهى وإسقاط الواو قد حكى عن الشافعي حكاه عنه ابن قدامة وقال لأن الواو للعطف وليس هنا شيء يعطف عليه وعن مالك وأحمد في ذلك خلاف روى ابن القاسم عن مالك أن الأفضل إثباتها وروى عن علي بن زياد أن

الأفضل إسقاطها وهي رواية ابن وهب وقال ابن عبد البر قال الأرم سمعت
أحمد بن حنبل يثبت الواو في ربنا ولك الحمد وقال روى الأزهرى فيه ثلاثة
أحاديث أحدها عن أنس والثاني عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة والثالث عن
سالم عن أبيه يعنى حديث رفع اليدين وقال في حديث على الطويل ربنا ولك
الحمد بالواو وتقل فيه ابن قدامة خلافا عن أحمد وقال النووي كلاهما جاءت به
روايات كثيرة والمختار أنه على وجه الجواز وأن الأمرين جائزان ولا ترجيح
لأحدهما على الآخر ﴿التاسعة﴾ قوله وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون
كذا في هذه الرواية وكذا هو في صحيح البخارى وهو تأكيدي للضمير في قوله
فصلوا ورواه بعضهم أجمعين وهو تأكيدي للتحال وهو قوله جلوسا ﴿العاشرة﴾
استدل به على أن الإمام إذا صلى قاعدا لعذر صلى المأمومون وراءه قعوداً
وإن لم يكن بهم مانع يمنعهم من القيام وهو مذهب أحمد بن حنبل وقال كذا
قاله النبي ﷺ وقوله أربعة من الصحابة وقال الترمذي ذهب إليه بعض الصحابة
منهم جابر بن عبد الله وأسيد بن حضير وأبو هريرة وغيرهم ورواه ابن أبي شيبه
في مصنفه عن هؤلاء الثلاثة وعن قيس بن قهد بالقاف قال كان لنا إمام فرض
فصلينا بصلاته قعوداً وهو الصحابي الرابع الذي عناه الإمام أحمد وقال ابن المنذر
بعد حكايته هذا المذهب عن الصحابة الثلاثة الأولين وحكايته كلام أحمد الرابع هو
في الخبر الذي روينا عن قيس بن مهران أن أبا مالههم اشتكى على عهد رسول الله ﷺ
فكان يؤمننا جالسا ونحن جلوس انتهى وكذلك رواه عبد الرزاق في مصنفه إلا
أنه قال قيس بن قهد وهذا يدل على أن ابن المنذر فهم أن الصحابي هو الذي كان
إماماً في عهد رسول الله ﷺ وليس في رواية ابن أبي شيبه أن هذا كان على عهد
رسول الله ﷺ فيكون الصحابي قيس ابن قهد ويجمع من مجموع هذا خمسة
من الصحابة وذكر ابن بطال أن عبد الرزاق رواه عن أنس بن مالك فهو صحابي
سادس وحكاى ابن حبان عن الصحابة المذكورين سوى أنس وعن أبي الشعثاء
جابر بن زيد عن التابعين وعن مالك بن أنس وسليمان بن داود الهاشمي وأبي خزيمة
وابن أبي شيبه وعلمين اسماعيل ومن تبعهم من أصحاب الحديث مثل محمد بن نصر

المروزي وعبد بن اسحاق بن حزيمة **قلت** ولم أر من حكاه عن مالك سواء
ثم قال ابن حبان وهو عندي ضرب من الاجماع الذي أجمعوا على إجازته لأن من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة أفتوا به والاجماع عندنا إجماع
الصحابة ولم يرو عن أحد من الصحابة خلاف لهؤلاء الأربعة لا بأساً متصل
ولا منقطع فكان الصحابة أجمعوا على أن الامام إذا صلى قاعداً كان على
المؤمنين أن يصلوا قعوداً وقد أفتى به من التابعين جابر بن زيد أبو الشفاء ولم
يرو عن أحد من التابعين أصلاً خلافاً له لا بأساً صحيح ولاواه فكان التابعين
أجمعوا على إجازته وأول من أبطل صلاة المأموم قاعداً إذا صلى إمامه جالساً
المغيرة بن **س** صاحب النخعي وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ثم أخذ عن
حماد أبو حنيفة وتبعه عليه من تبعه من أصحابه ثم ذكر ابن حبان أن هذا هو
مذهب الشافعي لقوله إذا صح الحديث فهو مذهبي وهو مردود لأن الشافعي
صرح بأن الناس في قصة مرضه عليه الصلاة والسلام كانوا قياماً مع جلوسه
وذكر أن ذلك في رواية إبراهيم عن الأسود عن عائشة فكيف يلزمه القول
بالجلوس وكيف يجعل مذهبه وهو قد ذكر أنه منسوخ وبهذا المذهب قال
اسحاق بن راهويه وابن المنذر وداود وأهل الظاهر قال ابن حزم وبهذا تأخذ
إلا فيمن يصلي إلى جنب الامام يذكر الناس ويعلمهم تكبير الامام فانه خير بين
أن يصلي قاعداً وبين أن يصلي قائماً ثم قال ويثقل قولنا يقول جمهور السلف ثم
حكاه عن الصحابة المتقدم ذكرهم ثم قال فهؤلاء أبو هريرة وجابر وأسيد وكل من
معهم من الصحابة على عهد رسول الله **ﷺ** في غير مسجده ولا يخالف لهم يعرف من
الصحابة أصلاً كماهم يرى إمامة الجالس للاصحاء ولم يرو عن أحد منهم خلاف لأبي هريرة
وغيره في أن يصلي الاصحاء وراءه جلوساً قال وروينا عن عطاء أمر الاصحاء بالصلاة خلف
القاعد وعند عبد الرزاق ما رأيت الناس إلا على أن الامام إذا صلى قاعداً صلى من خلفه
قعوداً قال وهي السنة عن غير واحد وروينا عن عباس بن عبد العظيم العنبري قال
سمعت عفان بن مسلم قال أتينا حماد بن زيد يوماً وقد صلوا الصبح فقال
إننا حينئذ اليوم سنة من رسول الله **ﷺ** قلنا ما هي يا أبا إسحاق؟ قال كان

إمامنا مريضاً فصلى بنا جالساً فصايئنا وراءه جلوساً انتهى فهذان مذهبان أحدهما
جلوس المأموم مطلقاً والثاني جلوسه إلا أن يكون مبلغاً عن الامام فيخير بين
الجلوس والقيام وبه قال ابن حزم وهو غريب ضعيف كما ذكره ووراء ذلك
مذهبان آخران أحدهما أنه لا يجوز للقادر على القيام أن يصلي خلف القاعد إلا قائماً
وهو مذهب الحنفية والشافعية وبه قال الثوري وأبو ثور وعبد الله بن المبارك
وهو رواية الوليد بن مسلم عن مالك ولم يحك الترمذي في جامعه عن مالك
سواه وحكاه الخطابي عن أكثر الفقهاء وحكاه النووي عن جمهور السلف
وحكاه المنذرى عن أكثر أهل العلم وأجابوا عن هذا الحديث بأنه منسوخ
بصلاته عليه الصلاة والسلام في مرض موته قاعداً وأبو بكر رضى الله عنه
والناس وراءه قياماً قال الشافعي رضى الله عنه هذا ثابت عن رسول الله ﷺ
منسوخ بسنته وهي ما روت عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ صلى في مرضه
الذي مات فيه جالساً والناس خلفه قياماً قال وهي آخر صلاة صلاها بالناس
بأبي وأمي ﷺ حتى لحق الله عز وجل وهذا لا يكون إلا ناسخاً انتهى وقال
الشافعي أيضاً فإن قيل فقد أتم أبو بكر بالنبي ﷺ والناس بأبي بكر قبل
الامام رسول الله ﷺ وأبو بكر مأموم علم لصلاة رسول الله ﷺ لأن
رسول الله ﷺ كان جالساً ضعيف الصوت وكان أبو بكر قائماً يسمع ويرى
انتهى وقال البخارى في صحيحه قال الحميدى هذا منسوخ لأن النبي ﷺ صلى
في مرضه الذي مات فيه والناس خلفه قيام وقوله إذا صلى جالساً فصلوا جلوساً
هو في مرضه القديم ثم صلى بعد ذلك النبي ﷺ جالساً والناس خلفه قياماً
انتهى وأجاب المخالفون لهذا عنه بأجوبة أحدها أن أبا بكر رضى الله عنه كان
هو الامام والنبي ﷺ مقتد به وقد ورد ذلك مصرحاً به رواه النسائي والبيهقي
وغيرهما لكن الصحيح أن النبي ﷺ كان هو الامام ورواية مسلم في صحيحه صريحة
في ذلك لأن لفظها من حديث عائشة فجاء رسول الله ﷺ حتى جلس عن يسار
أبي بكر قالت فكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس جالساً وأبو بكر قائماً يقتدى
أبو بكر بصلاة النبي ﷺ ويقتدى الناس بصلاة أبي بكر ولو طمح أنه عليه

الصلاة والسلام كان مقتديا بأبي بكر ففي صلاة أخرى غير التي اقتدى أبو بكر
 به فيها فقد كان مرضه عليه الصلاة والسلام اثني عشر يوما فيه ستون صلاة
 أو نحوها وقد أشار إلى ذلك الشافعي بقوله لو صلى رسول الله ﷺ خلف أبي
 بكر مرة لم يمنع ذلك أن يكون صلى خلفه أبو بكر أخرى قال البيهقي وقد ذهب
 موسى بن عقبة في مغازيه إلى أن أبا بكر صلى من صلاة الصبح يوم الاثنين
 ركعة وهو اليوم الذي توفي فيه النبي ﷺ فوجد النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه
 خفة فخرج فصلى مع أبي بكر ركعة فلما سلم أبو بكر قام فصلى الركعة الأخيرة
 فيحتمل أن تكون هذه الصلاة مراد من روى أنه صلى خلف أبي بكر فأما
 الصلاة التي صلاها أبو بكر خلفه في مرضه ففي صلاة الظهر يوم الأحد أو يوم
 السبت كما روينا عن عائشة وابن عباس في بيان الظهر فلا يكون بينهما منافاة
 ويصح الاحتجاج بالخبر الأول قلت ويدل لهذا الاحتمال ما رواه النسائي عن
 أنس قال آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ مع القوم صلى في ثوب واحد
 هتوشا خلف أبي بكر فذكر أن صلاته خلف أبي بكر آخر صلواته مع القوم
 وقال ابن حزم هما صلاتان متغايرتان بلا شك ثانيها قال الإمام أحمد ليس فيه حجة
 لأن أبا بكر كان ابتداء الصلاة قائما وإذا ابتداء الصلاة قائما صلاها قايما قال ابن قدامة
 فأشار أحمد إلى أنه يمكن الجمع بين الحديثين بحمل الأول على ما إذا ابتداء الصلاة جالسا
 والثاني على ما إذا ابتداء الصلاة قائما ثم اعتل جالس قال ومضى أمكن الجمع بين الحديثين
 وجب ولم يحمل على النسخ انتهى وفي هذا تخصيص لما سبق نقله عن أحمد أن
 الأمومين يقعدون خلف الإمام القاعد بحمله على ما إذا كان ابتداء الصلاة قاعدا
 فإن ابتدأها قائما ثم قعد استمروا قايما وفي هذا جمع بين الحديثين لكن إنما
 يقوى إذا ظهر لهذا الحمل وجه مناسب وإذا كان المقتضى للجلوس وراء الإمام
 الجالس متابعتة في حالته التي هو عليها فلا فرق بين أن يجلس في ابتداء الصلاة أو في
 أثناءها ثم إنه يرد أنه في حديث عائشة وجابر أنه عليه الصلاة والسلام أشار
 إلى أصحابه بالقعود بعد أن كانوا ابتدؤا الصلاة قايما إلا أن يقال كانوا قد لمهم
 الجلوس لجلوس إمامهم بخلاف قضية اقتدائهم بالصادق فإن إمامهم في ابتداء

صلاته كان قائماً فكان القيام لازماً لهم فاستمروا عليه (ثالثها) قال ابن حزم
الظاهرى ليس فيه أن الناس غير أبي بكر كانوا قياماً فلعلمهم كانوا قعوداً بل
الظن بهم ذلك امتثالاً لأمره المتقدم فلا يحل أن يظن بالصحابة مخالفة أمره
هذا معنى كلامه قال وفى نص الحديث دليل بين على أنهم لم يصلوا إلا قعوداً
لأن فيه أن الناس كانوا يقتدون بصلاة أبي بكر ولو كانوا قياماً لما اقتدى
بصلاته إلا الصف الاول لأن بقية الصفوف يحجبهم عنه الصف الاول قال ثم
لو كان فى هذا الحديث نص أنهم صابوا قياماً وهذا لا يوجد أبداً لما كان فيه
دليل على النسخ بل هو إباحة فقط وبيان أن ذلك الأمر المتقدم نذب انتهى
وفيه نظر من أوجه (أحدها) أن جميع الصحابة الذين كانوا مع أبي بكر رضى
الله عنهم كانوا فى أول صلاتهم قبل خروج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قياماً
بلا شك فمن زعم تفسيرهم عن هذه الحالة فهو محتاج إلى دليل على ذلك بل الظاهر
أنه لو وقع انتقالهم من القيام إلى القعود لنقل (الثانى) أنه قد ثبت صلاة القائم
خلف الجالس بالتصريح بقيام أبي بكر رضى الله عنه خلف النبي ﷺ وهو
جالس وهذا كاف فى الاستدلال بقيام المؤتم خلف الامام الجالس لعذر ولا وجه
لتخصيص أبي بكر بجواز القيام له وحده فالاصل استواء المكلفين فى الاحكام
إلى أن يرد نص دال على التخصيص (الثالث) أنه ورد التصريح بقيام الجميع خلفه
ذكره الشافعى رحمه الله عقب حديثه عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة كإرواه البيهقى فى المعرفة قال أخبرنا أبو عبد الله قال أخبرنا أبو العباس قال
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال وذكر إبراهيم النخعى عن الأسود عن عائشة
عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر مثل معنى حديث عروة أن النبي ﷺ
صلى قاعداً وأبو بكر قائماً يصلى بصلاة النبي ﷺ وهم وراءه قيام فذكر الشافعى
رواية إبراهيم النخعى هذه بصيغة الجزم وفيها التصريح بقيام المؤمنين ولا
يستجيز الشافعى ذكره بالجزم إلا مع صحة إسناده عنده والله أعلم (الرابع) استدلاله
على قعودهم بأنهم لو كانوا قياماً لما اقتدى به إلا الصف الاول ضعيف لأن

الصف الاول مشاهد للنبي ﷺ لا يحتاج إلى الاقتداء بأبي بكر وأما بقية الصفوف فلما يقتدون بصوت أبي بكر لا بمشاهدته وقد تقدم ذلك في قول الشافعي رحمه الله لأن رسول الله ﷺ كان جالسا ضعيف الصوت وكان أبو بكر قائما يرى ويسمع انتهى أي يراه البعض ويسمعه البعض وفي صحيح البخاري عن عائشة وأبو بكر يسمع الناس التكبير وفي صحيح مسلم عن جابر وأبو بكر يسمع الناس تكبيره (الخامس) قوله لا يحل أن يظن بالصحابة مخالفة أمره يقال له أخالف أفضل الصحابة أمره بصلاته فأما خلف الجالس أم لم يخالف؟ ولا يمكنه أن يقول إنه خالف أمره وإذا كان لم يخالف فكذلك بقيتهم لم يخالفوا أمره بقيامهم بل هم يتدلوا على القيام بقيام أبي بكر وتقرير النبي ﷺ له على القيام فإنه لم يأمره بالجلوس بخلاف الصلاة التي وقعت في مرضه القديم فإنه لما رآهم قياما أشار إليهم وهم في الصلاة فجلسوا هذا إن لم يكن عندهم دليل على النسخ قبل ذلك فتعزية العديق كافية في معرفة النسخ (السادس) قوله إنه لو ورد أنهم صلوا قياما لم يدل على النسخ بل هو بيان أن الأمر الأول كان على الندب كلام مردود وكيف يمكن أن يكون الأمر الأول على الندب مع تأكيده له بإشارته به وهو في الصلاة ثم تصريحه بذلك بعد سلامه ثم تشبيه فعلهم بفعل الكفرة المجوس فهذه كلها قرائن على أن النهي للتحريم والقرآن أن ابن حزم ممن يقول إنه على التحريم وإنه يحرم على بقية المأمومين غير المبلغ أن يقوم خلف الإمام الجالس ومتى ورد القيام بعد الأمر بالجلوس لا يكون إلا نسخا ^{في} السابع هذه المقالة التي ذهب إليها ابن حزم وهي الفرق بين المبلغ وغيره من المأمومين قول مخترع لم يسبق إليه ولا كثرون من الأصوليين على استناع ذلك فهذا الذي ذكرته من الجواب عن حديث الباب بآء منسوخ هو الجواب المعتمد والاعتراضات عليه مردودة كما ذكرته (وأجاب) بعضهم عنه بحمل قوله عليه الصلاة والسلام وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا على أنه إذا كان في حالة الجلوس كالشهود ونحوه فاجلسوا ولا تخالفوه بالقيام وكذلك قوله إذا صلى قائما فصلوا قياما أي إذا كان في حالة القيام فقوموا ولا تخالفوه بالقيود وحكاية ابن حبان في صحيحه عن بعض العراقيين ممن كان ينتحل مذهب الكوفيين

خبر الخبر عن عموم ما ورد فيه بغير دليل يثبت له على تأويله وكذا استعمله
 القاضي عياض والشيخ تقي الدين في شرح العمدة وقال إنه ينافيه قوله في حديث عائشة
 فأشار إليهم أن اجلسوا وتعليقه عليه الصلاة والسلام ذلك بموافقة الاعاجم في
 القيام على ملوكهم وسياق الحديث يردده وأجاب بعضهم عنه بأن هذا خاص
 بالنبي ﷺ وهذا أيضاً ضعيف فالأصل عدم التخصيص فلا يصر إليه إلا بدليل
 (المذهب) الثاني وهو الرابع أنه لا تجوز صلاة القادر على القيام خلف القاعد
 لعذر لا قاعماً ولا قاعداً وهذا هو مذهب مالك المشهور عنه ومحمد بن الحسن
 وحكاة ابن بطلال عن الثوري قال ابن حزم ما نعلم أحداً من التابعين قال ذلك
 إلا ما روى عن مغيرة بن مقسم أنه قال أكره ذلك قال وليس هذا منها من
 جوازها قال ابن عبد البر واختلف أصحاب مالك في إمامة المريض بالمرض
 جلوساً كلهم فأجازها بعضهم وهو قول جمهور الفقهاء وكرهها أكثرهم وهو
 قول ابن القاسم ومحمد بن الحسن انتهى وأجابوا عن الحدينين معاً بأنهما منسوخان
 بقوله عليه الصلاة والسلام لا يؤمن أحد بعدى جالساً وفعل الخلفاء بعده وأنه
 لم يؤم أحد منهم قاعداً وإن كان النسخ لا يمكن بعد النبي ﷺ فنابرتهم على
 ذلك تشهد بصحة نفيه عن إمامة القاعد بعده قال القاضي عياض وهذا أولى
 الأقاويل لأنه عليه الصلاة والسلام لا يصح التقدم بين يديه في الصلاة ولا غيرها
 لا لعذر ولا لتيز عذر وقد نهى الله تعالى الذين آمنوا عن ذلك ولا يكون
 أحد دافعاً له وقد قال أئمتكم شفعائكم ولذلك قال أبو بكر ما كان
 لابن أبي قحافة أن يتقدم بين يدي رسول الله ﷺ وغيره إذا أصابه عذر
 قدم غيره ولم يكن ليقدمه مع نقص صلاته وهو يجبد العوض لكن إمامة عبد
 الرحمن بن عوف به عليه الصلاة والسلام تارض هذا وقول النبي صلى الله عليه
 وسلم لبلال حين أراد تأخير دعه وصلاته خلفه ما أدركه وقد يقال في قضية
 عبد الرحمن بن عوف إنها مختصة عن هذا الأصل لبيان حكم القضاء بفعله عليه الصلاة
 والسلام لمن فاته من الصلاة شيء وإن تقدم النبي صلى الله عليه وسلم هنا من باب الأولى
 لا من باب الواجب وفي قضية عبد الرحمن من باب الواجب قال القاضي وقد

قيل إن الحكمين منسوخان نسخ آخرهما الأول ثم نسخ الآخر بقوله لا يؤمن
أحد بعدى جالساً انتهى وما ذكره القاضي عياض من أن هذا أول الاقوال
مردود وقد رده صاحبهم القاضي أبو بكر بن العربي فقال بعد حكايته لقول
مالك ولا جواب له عن حديث مرض النبي ﷺ ولا لأحد من أصحابه مخلص عند
السبك فالعمل بآخر الأمرين من رسول الله ﷺ أولى واتباع الأمر أصبح
وأخرى انتهى والحديث الذي استدلوا به ضعيف جداً رواه الدارقطني والبيهقي
من حديث جابر ابن يزيد الجعفي عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو
مرسل وجابر ابن يزيد ضعيف جداً وروى أيضاً من رواية عبد الملك بن حبيب
من أخبره عن مجاهد عن الشعبي ومجاهد ضعيف وفي السند اليه من لم يسم فلا
يصح الاحتجاج به لأسباب مع معارضة الأحاديث الصحيحة التي لا مطعن فيها قال
الشافعي قد علم الذي احتج بهذا أن ليست فيه حجة وأنه لا يثبت لأنه مرسل
ولأنه عن رجل يرغب الناس عن الرواية عنه وقال الدارقطني لم يروه غير جابر الجعفي
وهو متروك والحديث مرسل لا تقوم به حجة وقال البيهقي في المعرفة وهو مختلف
فيه على جابر الجعفي فروى عنه هكذا ورواه إبراهيم بن طهمان عن جابر عن الحكم
قال كتب عمر لا يؤمن أحد جالساً بعد النبي ﷺ وهذا مرسل موقوف ورواه
عن الحكم ضعيف وقال ابن حزم حديث الشعبي باطل لأن راويه جابر الجعفي
الكذاب المشهور بالقول برجة على رضى الله عنه ومجاهد وهو ضعيف وهو
مرسل مع ذلك وقال ابن عبد البر هو حديث لا يصح عند أهل العلم بالحديث
إنما يرويه جابر الجعفي عن الشعبي وجابر الجعفي لا يحتج بما يرويه مسنداً
فكيف بما يرويه مرسلًا ولما ذكر ابن العربي أن هذا الحديث لا يصح عقبه
بقوله بيد أني سمعت بعض الأسياف يقول إن الحال أحد وجوه التخصيص
وحال النبي ﷺ والتبرك به وعدم العوض منه يقتضي الصلاة خلفه قاعداً وليس
ذلك كله لغيره قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة وقد عرف أن الأصل عدم
التخصيص حتى يدل عليه دليل (قلت) وفي سنن أبي داود عن أسيد بن حضير
أنه كان يؤمهم قال جاء رسول الله ﷺ يعوده فقالوا يا رسول الله إن أماننا

مريض فقال إذا صلى قاعدا فصلوا قعودا وتقدم من كلام ابن المنذر أن اماما
اشتكى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يؤمهم وهو جالس وهم
جلوس ورواه عبد الرزاق كما تقدم فهذان الحديثان يدلان على أن الامامة جالسا
لا تختص بالنبي صلى الله عليه وسلم قال الشيخ قتي الدين وأما الاستدلال بترك
الامامة عن قعود فأضحت فإن ترك الشيء لا يدل على تحريمه ولعلمهم اكتفوا
بالاستنابة للقادرين وإن كان الاتفاق حصل على أن إمامة القاعد للقائم مرجوحة
وأن الأولى تركها فذلك كاف في بيان سبب تركهم الامامة من قعود وقولهم
إنه يشهد لصحة نهيه عن امامة القاعد بعده ليس كذلك لما بيناه من أن الترك
للفعل لا يدل على تحريمه ﴿الحادية عشرة﴾ قال الحنابلة لا يؤم القاعد من يقدر على
القيام إلا بشرطين (أحدهما) أن يكون إمام الحى نص عليه أحمد فقال ذلك لامام
الحى لأنه لا حاجة بهم إلى تقديم عاجز عن القيام إذا لم يكن الامام الراتب فلا
يحتمل إسقاط ركن في الصلاة لغير حاجة والنبي صلى الله عليه وسلم حيث فعل ذلك
كان هو الامام الراتب (الثاني) أن يكون مرضه يرجى زواله لأن اتخاذ الزمن ومن
لا يرجى قدرته على القيام راتبا ينفى بهم إلى ترك القيام على الدوام ولا حاجة
إليه ولأن الأصل في هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم
كان يرجى برؤه وقد ظهر بذلك أن أحمد إنما يقول بجلوس المأمومين خلف الامام
القاعد بشروط (أحدها) أن يكون ابتداء الصلاة بهم جالسا (والثاني) أن يكون
إماما راتبا (والثالث) أن يكون مرضه مرجو الزوال فلا يصح إطلاق القول عنه
بجلوس المأمومين خلف الامام القاعد وقد تلخص في اقتداء القادر على القيام
بالعاجز عنه مذاهب (أحدها) أنه لا يقتدى به أصلا وهو مشهور مذهب مالك
(والثاني) أنه يقتدى به قائما وبه قال الشافعي وأبو حنيفة (والثالث) أنه يقتدى
به جالسا وهو قول جماعة (الرابع) أنه يقتدى به جالسا إلا في حق المبلغ عنه
فيخير بين القيام والجلوس وبه قال ابن حزم و(الخامس) أنه يقتدى به جالسا
بثلاثة شروط وهو مذهب أحمد كما تقدم وهو مركب من مذهب مالك والشافعي

وغيرها لانه يقول بمذهب مالك في منع الاقتداء به بالكيفية فيما إذا كان غير راتب وفيما إذا كان زهناوي يقول بمذهب الشافعي فيما إذا ابتدأ الصلاة قائما ويقول بالجلوس في غير هذه الاحوال ﴿الثانية عشرة﴾ تختلف الحنابلة فيما إذا صلى الاضحاء وراء القاعد قياما هل تصح صلاتهم أم لا؟ على وجهين (أحدهما) أنها لا تصح واليه أو ما أحد لانه عليه الصلاة والسلام أمرهم بالجلوس ونهاهم عن القيام والأمر يقتضي الوجوب وانتهى يقتضي فساد المنهي عنه و(الثاني) تصح لانه عليه الصلاة والسلام لما صلى وراءه قوم قياما لم يأمرهم بالاعادة فعلى هذا يحمل الأمر على الاستحباب قال ابن قدامة بعد حكاية المذهبين ويحتمل أن تصح صلاة الجاهل بوجوب القعود دون العالم بذلك كقولنا فيمن ركع دون المصنف ﴿الثالثة عشرة﴾ وقد يستدل به على أنه إذا صلى الإمام مضطجعا لعذر يصلى وراءه المأمومون مضطجعين لقوله عليه الصلاة والسلام إنما الإمام ليؤتم به لكن ذكر ابن قدامة أنه لا خلاف في أن المصلي خلف المضطجع لا يضطجع انتهى وفي نقي الخلاف نظر لان ابن حزم يقول إن المقتدى بالمضطجع لا يصلى إلا مضطجعا موميا إلا أن يقال خلاف الظاهرية غير معتد به أو نرى هذا قولنا محترما لم يسبق اليه قائله ومذهب الحنابلة منع الاقتداء بالمضطجع بالكيفية فلم يستوفوا العمل بقوله عليه الصلاة والسلام إنما الإمام ليؤتم به وأما المسالكية فانهم منعوا الاقتداء بالقاعد مطلقا فالمضطجع أولى بذلك ووافقهم أبو حنيفة في المضطجع فمنع اقتداء القائم بالمضطجع مع تجويزه اقتداء القائم بالقاعد وجوز الشافعي اقتداء القائم بالمضطجع كالجوز اقتداءه بالقاعد وبه قال زفر بن الهديل فقال يقتدى القائم بالمضطجع قائما وحكاها ابن المنذر عن أصحاب الرأي واستدل ابن قدامة على منع الاقتداء به بأنه أدخل بركن لا يسقط في النافلة فلم يجز للقادر عليه الائتمام به كالقاريء بالأمي انتهى وقوله إنه لا يصح النقل مضطجعا مردود فالأصح في مذهبنا صحته مضطجعا فبطل قياسه على القراءة لان هذا يسقط في النافلة قال ابن قدامة فأما إن أمثله بقياس المذهب صحته

وعن أنس (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرساً فصبر عنه فبحش شقه الأيمن فصلى صلاة من الصلوات قاعداً فصلينا وراءه قعوداً فلما انصرف قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً وإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون) لم يقل مسلم وإذا ركع فاركعوا وفي بعض طرق البخاري صلى بهم جالساً وهم قيام وفي رواية له ساقه الأيمن وذكر أن ذلك كان في الأيام التي آلى فيها من نسائه وعلى هذا فأمر المؤمنين بالجلوس بجلوس الإمام منسوخ بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً في مرض موته وأبو بكر والناس وراءه قيام وهو في الصحيحين من حديث عائشة

﴿ الحديث الثالث ﴾

وعن أنس أن رسول الله ﷺ ركب فرساً فصبر عنه فبحش شقه الأيمن فصلى صلاة من الصلوات قاعداً فصلينا وراءه قعوداً فلما انصرف قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً وإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون وأمرهم بالجلوس منسوخ بما في الصحيحين من حديث عائشة من صلاته جالساً في مرض موته وأبو بكر والناس وراءه قياماً (فيه) فوائد غير ما تقدم في الحديث قبله ﴿ الأولى ﴾ قوله فصبر عنه فبحش شقه الأيمن فبحش بضم الجيم عن ظهر الفرس قال في المحكم الصريح الطرح بالارض وقوله فبحش بضم الجيم وكسر الحاء المهمة بعد هاتين معجمة أي قشر جلده وخدش وذكر بعضهم أن ما لبحش أكبر من الخدش وفي رواية للبخاري فخدش أو لبحش ، وهذا

يقتضى فرقاً بينهما إلا أن يكون شكاً من الراوى في اللفظ المقول وقال القاضى عياض قد يكون ما أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك السقوط طرض في الأعضاء وتوجع فلذلك منعه القيام في الصلاة انتهى وقوله (شقه) بكسر الشين المعجمة أى جانبه وفي رواية الليث الاختصار على قوله فحش وهو في الصحيحين وفي رواية البخارى عن ابن عيينة حفظت شقه الايمن فلما خرجنا من عند الزهرى قال ابن جريج فحش ساقه الايمن انتهى وقوله فحش ساقه الايمن لا ينافى قوله في الرواية المشهورة شقه الايمن لأن الجحش لم يستوعب الشق وإنما كان في بعضه وقد تبين بتلك الرواية أن ذلك البعض هو الساق وفي سنن أبى داود وغيره عن جابر ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً بالمدينة فصرعه على جذع نخلة فانفكت قدمه الحديث فيحتمل أن يقال في الجمع بينه وبين حديث أنس لا مانع من حصول فك القدم وقشر الجلد معاً ويحتمل أنهما واقعتان ﴿الثانية﴾ قوله فصلى صلاة من الصلوات الظاهر أن المراد من الصلوات المعهودة وهى الخمس وفي رواية مسلم في صحيحه فحضرت الصلاة قال القاضى عياض والنوى وغيرها: ظاهره أنه صلى بهم صلاة مكتوبة قلت وفي سنن أبى داود من حديث جابر التصريح بأنه صلى بهم صلاة مكتوبة وفي رواية للنسائى صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر وابوبكر خلفه فاذا كبر رسول الله ﷺ كبر ابوبكر يسمعا وفي هذا رد على من قال إن هذه الصلاة كانت تملأ وقد اشار إلى ذلك أعنى كونها كانت تملأ ابن القاسم صاحب مالك كما حكاه القاضى عياض وغيره ﴿الثالثة﴾ فيه صلاة المريض قاعداً وهو مجمع عليه ولا يتوقف ذلك على عدم امكان القيام بل له الصلاة قاعداً إذا خاف الهلاك أو زيادة المرض أو لحوق مشقة شديدة أو خوف الفرق ودوران الرأس في حق راكب السفينة واختار إمام الحرمين في ضبط المعجز ان يلحقه بالقيام مشقة تذهب خشوعه ﴿الرابعة﴾ قوله فصلينا وراءه فعودا قديقتضى أنهم قعدوا من أول الأمر وفي الصحيحين من حديث عائشة فصلى وراءه قوم قياماً فأشار إليهم أن جلسوا وكذا في حديث جابر والجمع بينهما من أوجه (أحدها) أنه ذكر في حديث أنس ما آله الأمر من قعودهم بعد أمرهم بذلك (ثانيها) يحتمل أن بعضهم قعد من

الاول فأخبر عنه أنس وبعضهم قام حتى أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالجلوس
فجلس فأخبرت عنه عائشة وجابر ذكره صاحب المصنف (ثالثاً) يحتمل أنهما
واقعتان ﴿الخامسة﴾ قوله فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً أي لمن استطاع ذلك من
عجز عنه صلى على حسب حاله مع الاقتداء بالامام القائم وهذا لا خلاف فيه
﴿السادسة﴾ فيه أنه يجوز للامام إذا مرض وعجز عن القيام أن يصلي بنفسه
ولا يستخلف لكن الأفضل له الاستخلاف قال الشافعي رضي الله عنه: وإنما اخترت
أن يوكل الامام إذا مرض رجلاً صحيحاً يصلي بالناس قائماً إن مرض رسول الله ﷺ
كان أياماً كثيرة وإنما لم نعلمه صلى بالناس جالساً في مرضه الامرة واحدة لم يصل
بهم بعدها علمته حتى لقي الله عز وجل فدل ذلك على أن التوكيل بهم والصلاة قاعداً
جائز ان عنده معاً وكان ماصلي بهم غيره بأمره أكثر من ذلك انتهى ومراد
الشافعي بكونه عليه الصلاة والسلام لم يصل بالناس جالساً في مرضه الامرة مرض
موته فإنه قد صلى بهم في غير مرض الموت غير مرة وهو جالس وهم جلوس كما دلت عليه
الاحاديث وكذا ذكر الحنابلة أنه يستحب له الاستخلاف عند العجز عن القيام وعلاوه
بأن الناس اختلفوا في صحة إمامته فنخرج من الخلاف وبأن صلاة القائم أكمل
فيستحب أن يكون الامام كامل الصلاة واجابوا عن هذا الحديث بأنه عليه الصلاة
والسلام فعل ذلك لبيان الجواز واستخلف في الأكثر وبأن الاقتداء بالنبي ﷺ
قاعداً أفضل من الاقتداء بغيره قائماً ﴿السابعة﴾ تبين بحديث عائشة وجابر
أن ذلك لم يكن في المسجد وإنما كان في بيته وكأنه لم يستطع الخروج لعذره
ولا يمكن التقدم عليه فصلى بهم وصلى الناس وراعه في منزله قال القاضي عياض
والظاهر أن من في المسجد صلى بصلاته لكون منزله في المسجد قال وفيه جواز
صلاة الامام على أرفع مما عليه أصحابه إذا كانت معه جماعة هناك أي لان في
حديث جابر أنه كان في مشربة لعائشة قال وقدروي هذا عن مالك وحمله شيوخنا
على تفسير ما وقع له من الكراهة مجملوا أن منعه من ذلك إنما هو ان يفعله تكبراً وهو
ضد ما وضعت له الصلاة من التواضع والسكينة ولذلك قال لان هؤلاء يمشون
انتهى وهذه الصورة إن صح فيها أن أهل المسجد صلوا مقتدين بالنبي صلى الله عليه

وَعَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
(إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنْ فِيهِمْ السَّقِيمُ وَالضَّعِيفُ وَالْكَبِيرُ
وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ) وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (إِذَا مَا قَامَ أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنْ
فِيهِمْ الْكَبِيرُ وَفِيهِمْ الضَّعِيفُ وَفِيهِمْ السَّقِيمُ وَإِذَا قَامَ وَحْدَهُ فَلْيُطَوِّلْ صَلَاتَهُ
مَا شَاءَ) وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (وَالصَّغِيرُ) وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (وَذَا الْحَاجَةُ)

عليه وسلم است من صور المنع عند مالك وأبي حنيفة لانهما يقولان إن كان
مع الإمام في العلو طائفة جازت بالذين أسفل وإلا فلا

﴿الحديث الرابع﴾

وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا صلى
أحدكم للناس فليخفف فإن فيهم السقيم والضعيف والكبير وإذا صلى أحدكم
لنفسه فليطوّل ما شاء» وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا ما قام أحدكم للناس فليخفف فإن فيهم الكبير وفيهم الضعيف وفيهم السقيم
وإذا قام وحده فليطوّل صلاته ما شاء . (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ فيه أمر الأئمة
بتخفيف الصلاة مراعاة لحال المأمومين وقال الترمذي في جامعه وهو قول
أكثر أهل العلم اختاروا أن لا يطيل الإمام الصلاة مخافة المشقة على الضعيف والكبير
والمريض انتهى وهو يقتضى خلافاً في ذلك بين أهل العلم ولا أعلم فيه
خلافاً قال ابن عبد البر : التخفيف لكل إمام أمر مجمع عليه مندوب عند
العلماء اليه وقال أيضاً لا أعلم بين أهل العلم خلافاً في استحباب التخفيف لكل
من أم قوماً على ما شرطنا من الاتمام بأقل ما يجزىء وصاق الكلام على ذلك وكأن
الترمذي توهم الخلاف في ذلك من قول ابن أبي شيبة في مصنفه في التبويب

التخفيف في الصلاة من كان يخففها وليس ذلك صريحا في وجود خلاف ولم
يؤوب ابن أبي شيبة على التطويل المقابل للتخفيف ولو كان ثم قائل به لبوب
عليه وذكره وقد روى ابن أبي شيبة في الباب المذكور عن ثابت البناني قال
صليت مع أنس العتمة فتجاوز ما شاء الله وعن مصعب بن سعد بن أبي وقاص
قال كان أبي إذا صلى في المسجد خفف الركوع والسجود وتجاوز وإذا صلى
في بيته أطال الركوع والسجود والصلاة فقلت له فقال إنا أئمة يقتدى بنا وعن
أبي رجاء وهو الطاردي قال رأيت الزبير بن العوام صلى صلاة خفيفة فقلت
أتم أصحاب رسول الله ﷺ أخف الناس صلاة فقال أنا بادر هذا الوسواس
وعن عمار بن ياسر أنه قال احذفوا هذه الصلاة قبل وسوسة الشيطان وعن
حذيفة أنه علم رجلا فقال إن الرجل ليخفف الصلاة ويتم الركوع والسجود
وعن اسماعيل بن أبي خالد عن أبيه قال رأيت أبا هريرة صلى صلاة تجوز فيها
فقلت له هكذا كانت صلاة النبي ﷺ فقال نعم وأجوز وعن عمرو بن ميمون
لما طعن عمر وماج الناس تقدم عبد الرحمن بن عوف فقرا بأقصر سورتين في
القرآن (إنا اعطيناك الكوثر) و(إذا جاء نصر الله والفتح) وعن إبراهيم النخعي
أنه كان يخفف الصلاة ويتم الركوع والسجود وعن أبي مجاز قال كانوا يمتنون
ويجوزون ويبادرون الوسوسة وعن عمرو بن ميمون قال ما رأيت الصلاة في
موضع أخف منها فيما بين هاتين الحائطين يعني مسجد الكوفة الأعظم وعن
النعمان بن قيس قال كن النساء إذا مررن على عبيدة وهو يصلي قلن خففوا
فأنها صلاة عبيدة يعني من خفتها رواها كلها ابن أبي شيبة وحكي ابن حزم
في المحلى عن عمرو بن ميمون أنه قال لو أن رجلا أخذ شاة عزوزا لم يفرغ من
لبنها حتى أصلى الصلوات الخمس أتم ركوعها وسجودها والعزوز بالعين المهملة والراء
المعجمة المكررة الضيقة الأحلبين وعن علقمة لو أمر بذبح شاة فأخذ في
صلاتها لصلت الصلوات الخمس في تمام قبل أن يفرغ منها ويحتمل أن ابن
أبي شيبة إنما بوب على تخفيف الصلاة مع الاقتراد أو مع إمامة المحصورين
هذه كراهية من كان يثرر تخفيفها ولو مع هذه الحالة فنقله الترمذي إلى أئمة العامة

وأولئك لا خلاف فيهم كما تقدم في الثانية في هذا الأمر بالتخفيف صرح أصحابنا وغيرهم بأنه على سبيل الاستحباب وذهب جماعة إلى الوجوب تمسكاً بظاهر الأمر قال ابن حزم الظاهري: يجب على الإمام التخفيف إذا أم جماعة لا يدرى كيف طاعتهم وقال ابن عبد البر المالكي في هذا الحديث أوضح الدلائل على أن أئمة الجماعة يلزمهم التخفيف لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإمام بذلك ولا يجوز لهم التطويل لأن في الأمر لهم بالتخفيف نهياً عن التطويل وكذا قال ابن بطال في شرح البخاري فيه دليل أن أئمة الجماعة يلزمهم التخفيف لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم بذلك انتهى في الثالثة ما المراد بصلاة للناس أن يكون إماماً منصوباً للإمامة من جهة الإمام الأعظم أو من جهة ناظر المسجد الذي يصلي به بحيث لا يتمكن غيره من الإمامة في ذلك المثل أو أعم من ذلك ومن أن يتقدم للإمامة بغير تقديم أحد أو كونه صار إماماً ولو لم يقصد التقديم لذلك من الأول بل تقدم ليصلي منفرداً فتابعه غيره فنوى الإمامة به أو ولو لم ينو الإمامة به بل نوى الائتمام فقط لانه يصير بذلك عند الشافعي وجماعة إماماً ولو لم ينو هو الإمامة فإنه لا يحصل له فضيلة الجماعة إذ لم ينو الإمامة هذه احتمالات خمسة وأرجعها عندي الرابع فتي صار إماماً بنيتة للإمامة على أي وجه تقدم يستحب له التخفيف وأما إذا لم ينو هو الإمامة فالظاهر أنه لا يستحب له التخفيف باقتداء غيره به والله أعلم في الرابعة قال أصحابنا وغيرهم المراد بتخفيف الصلاة أن يكون بحيث لا يخل بسننها ومقاصدها وفي الصحيحين عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالتخفيف وثمنا بالصافات وبوب النسائي على حديث ابن عمر الرخصة في التطويل بعد ذكره أحاديث التخفيف ويحتمل أن هذا ليس تطويلاً وإنما هو بيان لتخفيف الأمور به وقال ابن حزم الظاهري لما ذكر قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عثمان بن أبي العاصي واقتد بأضعفهم هذا أحد التخفيف وهو أن ينظر ما يحتمل أضعف من خلفه وأمسهم حاجة من الوقوف والركوع والسجود فليقبل

على حسب ذلك انتهى وهو عندى حسن لكن ضبط أصحابنا ما يحصل به التخفيف من تسبيحات الركوع والسجود وغيرها بما قدمنا فياذكره ابن حزم فقالوا إنه يقتصر في الركوع والسجود على ثلاث تسبيحات وقيل خمس ولا يضم اليه اللهم لك ركعت الى آخره في الركوع ولا اللهم لك سجدت الى آخره في السجود الا إن انحصر المأمومون ورضوا بالتطويل وأنه يقتصر في الاعتدال على قوله ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ولا يضم اليه أهل الثناء والمجد الى آخره إلا إن انحصر المأمومون ورضوا بالتطويل نقل النووى في شرح المذهب عن الأصحاب أنه لا يستحب له الزيادة على قوله ربنا لك الحمد وقالوا يستحب أن يكون ما يأتي به الإمام بعد التشهد والصلاة على النبي ﷺ من الدعاء أنقص منها وأما القراءة فإن أكثر الأصحاب أطلقوا أنه يستحب للمصلي أن يقرأ في الصبح والظهر بطوال المنفصل وفي العصر والعشاء بأوساطه وفي المغرب بقصاره واقتضى كلامهم أنه لا فرق في ذلك بين الإمام وغيره وعليه يدل قول صاحب التنبية ويستحب للإمام أن يخفف الذاكر فلم يذكر تخفيف القراءة وشرحه ابن الرفعة في الكفاية على ذلك فقال ان التخفيف في القراءة غير مستحب وإنما المستحب فيها ما تقر في بابه ونقله في موضع آخر عن إمام الحرمين لكن الشيخ في المذهب قال ويستحب للإمام أن يخفف الذاكر والقراءة ومشى على ذلك النووى في شرح المذهب فقال هذا الذي ذكرناه من استحباب طول المنفصل وأوساطه إنما هو إذا آثر المأمومون المحصورون ذلك وإلا خفف وجزم به أيضاً في التحقيق في شرح مسلم ثم يستثنى المسافر في الصبح فالمستحب له أن يقرأ في الركعة الأولى (قل يا أيها الكافرون) وفي الثانية سورة الاخلاص قاله الغزالي في الخلاصة والاحياء وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة التطويل والتخفيف من الامور الاضافية فقد يكون الشيء طويلاً بالنسبة إلى عادة قوم وقد يكون خفيفاً بالنسبة إلى عادة آخرين وقد قال بعض الفقهاء إنه لا يزيد الا امام على ثلاث تسبيحات في الركوع والسجود والمروءة عن رسول الله ﷺ أكثر من ذلك مع أمره بالتخفيف وكان ذلك لان عادة الصحابة لا جمل شدة رغبتهم في الخير.

تقتضى أن لا يكون ذلك طويلا هذا إذا كان فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك
 طاماً في صلاته أو أكثرها وإن كان خاصاً ببعضها فيحتمل أن يكون لأن
 أولئك المأمومين يؤثرون التطويل وهو متردد بين أن لا يكون طويلا بسبب
 ما يقتضيه حال الصحابة وبين أن يكون طويلا لئلا يسهو سببه إشار المؤمنين له
 وظاهر الحديث المروى لا يقتضى الخصوص ببعض صلاته صلى الله عليه وسلم انتهى **(الخامسة)**
 قوله إذا صلى أحدكم للناس لم يذكر الصلاة فتناول القرأض والنوافل التي يشرع
 لها الجماعة كالعيد والتراويح ونحوهما لأن حذف المعمول يدل على العموم بدليل
 صحة الاستثناء فإنه معيار العموم نعم يستثنى من ذلك صلاة الكسوف
 لمشروعية تطويل القراءة فيها فلا يسن النقص عن المشروع في ذلك وكأنه
 لتدورها والاهتمام بشأنها للامر العارض **(السادسة)** هذا الحكم وهو الامر
 بالتخفيف مذكور مع علته وهو كون المأمومين فيهم السقيم والضعيف والكبير
 فإن انتفت هذه العلة فلم يكن في المأمومين أحد من هؤلاء وكانوا مصورين
 ورضوا بالتطويل فنول لا تنفاه العلة وبذلك صرح أصحابنا وغيرهم وقال ابن
 عبد البر قد بان في هذا الحديث العلة الموجبة للتخفيف وهي عندي غير أمونة
 على أحد من أئمة الجماعة لانه وإن علم قوة من خلقه فإنه لا يدري ما يحدث
 لهم من آفات بني آدم ولذلك قال فإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء لانه
 يعلم من نفسه ما لا يعلم من غيره وقد يحدث للظاهر القوة ومن يعرف منه
 الحرص على طول الصلاة حادث من شغل وعارض من حاجة وآفة من حدث
 بول أو غيره انتهى وتبعه على ذلك ابن بطال فذكر مثل هذا الكلام وهو
 ضعيف فإن الاحتمال الذي لم يقم عليه دليل لا يترتب عليه حكم فإذا انحصر
 المأمومون ورضوا بالتطويل لا تأمر إمامهم بالتخفيف لاحتمال عارض لا دليل عليه
 وحديث أبي قتادة يرد على ما ذكرناه فإنه عليه الصلاة والسلام قال اني لأقوم
 في الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجاوز كراهية أن أشق
 على أمه فأرادته عليه الصلاة والسلام ألا التطويل يدل على جواز مثل ذلك
 وما تركه الدليل فأم على تفرير بعض المأمومين به وهو بكاء الصبي الذي يشغل خاطره

أمه والله أعلم ﴿ السابعة ﴾ ان قلت ما فائدة عطف الضعيف على السقيم وهو بمعناه قلت ليس بمعناه فقد ذكر الجوهري وغيره أن الضعف خلاف القوة وأن السقيم المرض فدل على أن الضعف أعم من السقيم فقد يكون الانسان قليل القوة من أصل الخلقة لا من سقم عرضه ﴿ الثامنة ﴾ قوله وإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء هل هو أمر استحباب كالمذكور قبله أو أمر اباحة وترخيص يترجح الاول لكونه أمراً في عبادة ويترجح الثاني لتعليقه بمشيئة المصلي ولو كان للاستحباب لم يعلق لمشيئته ولا يحتمل هنا أن يكون للوجوب كما قيل به في الامر الذي قبله ﴿ التاسعة ﴾ قال ابن حزم حد التطويل ما لم يخرج وقت الصلاة التي تلي التي هو فيها ثم استدل على ذلك بأن رسول الله ﷺ صلى الظهر في الوقت الذي صلى فيه العصر بالأمس وقل عليه الصلاة والسلام وقت الصبح ما لم تطلع الشمس ووقت العصر ما لم تغرب الشمس ووقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق ووقت العشاء الآخرة إلى نصف الليل قال فصيح يقينا أن من دخل في صلاة في آخر وقتها فانما يصلي باقيا في وقت الأخرى أوفى وقت ليس له تأخير ابتداء الصلاة إليه أصلا وقد صح عن النبي ﷺ أن التفريط أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى فصيح أن له إذا دخل في الصلاة في وقتها أن يطول ما شاء إلا تطويلا منع النص منه وليس له أن يطيل حتى تقوته الصلاة التالية لها فقط انتهى كلامه وهو ضعيف والذي ينبغي أن يقال في حد التطويل المباح أنه ما لم يخرج وقت الصلاة التي هو فيها ولو جوزنا له أن يخرج جزءا منها عن وقتها لم يكن لتوقيتها فائدة وقد قال عليه الصلاة والسلام (الوقت ما بين هذين) وأما استدلاله على ذلك بأنه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر في الوقت الذي صلى فيه العصر بالأمس فقد تقرر تأويله عند أكثر العلماء على معنى أنه فرغ من صلاة الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي ابتداء فيه صلاة العصر في اليوم الأول فقوله صلى الظهر أي ابتدأها وقوله صلى العصر أي فرغ منها (١) وفعل يصلح للابتداء والشروع فحملت في كل موضع على الالتئق بها والاشتراك بين الصلاتين في وقت وعلى تقدير أن لا تأوله ويجعل بين الصلاتين اشتراكا في الوقت كما يقوله المالكية فالاشتراك إنما هو في مقدار أربع ركعات خاصة وهكذا يقوله

(١) هكذا في النسخ فليُنظر

المالكية وهل ذلك من وقت العصر والظهر؟ خلاف عندهم وأما القول بالاشتراك في جميع الوقت فلا قائل به ولا دليل يعضده ولا يصح القياس في ذلك عند من يقول بالقياس فكيف بمن ينكره؟ والعجب من استدلاله على مطلوبه بقوله عليه الصلاة والسلام إن التفريط أن يؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى وهذا عليه لاله فإنه دال على أن غاية التأخير المباح دخول وقت الأخرى لا فراغه ولا تنفيقه وما ذكره ابن حزم مبني على أن هذه الأوقات للشروع في الصلاة لا الفراغ منها وهو مردود بل هذه المواقيت لجملة الصلاة أولها ووسطها وآخرها وقد ذكر أصحابنا الشافعية أنه يحرم تأخير الصلاة إلى حديث خرج بعضها عن الوقت وهو موافق لما ذكرته لكنهم قالوا إنه لو شرع في الصلاة وقد بقي من الوقت ما يسمع جميعها فدهذا بتطويل القراءة لم يأتهم بذلك إلا في وجه حكاية القاضي حسين في تعليقه وقال إن هذا الخلاف يبنى على أن هذه الأوقات وقت للدخول والخروج أو للدخول فقط وهل يكره ذلك فيه وجهان أحدهما عندهم لا يكره لكن قال النووي في شرح المذهب : أنه خلاف الأولى وعندى أن تجوز تم طويل القراءة حتى يخرج الوقت يخالف لقوله إن التفريط أن يؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى وبقوله الوقت ما بين هذين وقد تبين كلام القاضي حسين أنه مبني على أن هذه الأوقات وقت للدخول فقط والصحيح أنها وقت للدخول والخروج ثم إن هذا الكلام بتقدير صحته مقيد بما إذا أوقع ركعة في الوقت كما ذكر شيخنا الإمام جمال الدين عبد الرحيم الاسنوى رحمه الله أنه المتجه مع تجويزه أن يكون كلامهم على إطلاقه ﴿العاشرة﴾ وينبغي أن يتقيد التطويل أيضا بما إذا لم يخرج إلى سهو أو بالتطويل المؤدى إلى سهو مكروه وقد نص على ذلك الشافعي رحمه الله في الدعاء الذي في آخر الصلاة ويقاس عليه غيره من أفعال الصلاة قال الشافعي في الأم أحب لكل مصل أن يزيد على التشهد والصلاة على النبي ﷺ ذكر الله عز وجل وتحميده ودعاء في الركعتين الأخيرتين وأرى أن تكون زيادته ذلك إن كان إماما أقل من قدر التشهد والصلاة على النبي ﷺ فيه قليلا للتخفيف عن خلفه وأرى أن يكون جلوسه إن كان وحده أكثر من ذلك

﴿ باب المسبوق يقضى ما فاتهُ ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
(إذا نودي بالصلاة فأتوها وأنتم تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم
فصلوا وما فاتكم فاقضوا) كذا في المسند من هذا الوجه فاقضوا ولم يسق
مسلم لفظه وسأقه أبو نعيم في المستخرج فقال فأتوها، وعن سعيد
عن أبي هريرة، قيل له عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم إذا أتيتم

ولأكره ما أطال ما لم يخرج ذلك إلى سهو أو يخاف به سهو انتهى وهذا التقيد إنما
يحتاج إليه إذا قلنا إن الأمر بالتطويل للمنفرد على سبيل الاستحباب أو قلنا
إنه على سبيل الإباحة وفسرنا الإباحة بالمستوية الطرفين فإن فسرناها بمعنى رفع
الخرج والاثم فلا يحتاج إلى هذا التقيد إذ لا إثم في ذلك في هذه الصورة وإنما
غايته الكراهة ويوافق هذا ما تقدم عن غير واحد من الصحابة من تعليل تخفيف
الصلاة بمبادرة الوسواس وعلى هذا فيختلف القصر والتطويل باختلاف عادة
الناس في مبادرة الوسوسة إليهم وتأخره عنهم فمن كان سريع الوسواس لا يطول
ومن كان بطيء الوسواس طول والله اعلم ﴿ الحادية عشرة ﴾ هذا التطويل إنما هو
في الأركان التي تحتل التطويل وهي القيام والركوع والسجود والشهد دون
الاعتدال والجلوس بين السجدين ﴿ الثانية عشرة ﴾ قال النووي فيه دليل على
الرفق بالمؤمنين وسائر الاتباع ومراعاة مصلحتهم وأن لا يدخل عليهم ما شق
عليهم وإن كان يسيراً من غير ضرورة

﴿ باب المسبوق يقضى ما فاتهُ ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ إذا نودي بالصلاة فأتوها
وأنتم تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا كذا في المسند
من هذا الوجه ولم يسق مسلم لفظه وسأقه أبو نعيم في المستخرج فقال فأتوها

الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة فذكره لم يقل الشيخان فاقضوا وإنما قالوا فاتموا زاد مسلم فان أحدكم إذا كفى يعيد إلى الصلاة فهو في صلاة وفي رواية له صل ما أدركت واقض ما سبقك قال مسلم في التمييز لا أعلم روى هذه اللفظة عن الزهري غير ابن عينة (واقضوا ما فاتكم) قال مسلم وأخطأ ابن عينة فيها وقال يونس والزيدي وابن أبي ذئب وإبراهيم بن سعد ومعمّر وشعيب ابن أبي حمزة عن الزهري فاتموا وقال ابن عينة وحده فاقضوا وقال محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وجعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة (فاتموا) وابن مسعود وأبو قتادة وأنس كلهم فاتموا وقال أبو سلمة وابن سيرين وأبو رافع عن أبي هريرة فاقضوا وأبو ذر روى عنه فاتموا واقضوا قال البيهقي والذين قالوا فاتموا أكثر وأحفظ والزم لابن هريرة فهو أولى وحديث أبي قتادة (فاتموا) متفق عليه

وعن سعيد عن أبي هريرة قيل له عن النبي ﷺ قال نعم إذا أتيت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة فذكره لم يقل الشيخان فاقضوا وإنما قالوا فاتموا (فيه) فوائد (الاولى) فيه الأمر باتيان الصلاة مشياً والنهي عن إتيانها سعيًا وأن ذلك يكون بتؤدة ووقار وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين الجمعة وغيرها ولا بين أن يخاف فوت تكبيرة الاحرام أو فوت ركعة أو فوت الجماعة مالكية ولا يخاف شيئاً من ذلك وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وروى ابن أبي شيبة في مصنفه هذا المعنى عن عبد الله بن مسعود وابن عمر وزيد بن ثابت وأنس ابن مالك والزيير ابن العوام وأبي ذر وعلى بن الحسين ومجاهد وهو قول مالك والشافعي وأحمد وروى ابن أبي شيبة المرولة إلى الصلاة

عن ابن عمر والأسود وسعيد ابن جبير وعن ابراهيم النخعي قال رأيت عبد الرحمن بن يزيد مسارعا إلى الصلاة وعن ابن عمر أنه سمع الإقامة بالبيع فأسرع المشي وعن ابن مسعود أنه قال أحق ما سعبنا إلى الصلاة وقال الترمذي في جامعه اختلف أهل العلم في المشي إلى المسجد فمنهم من رأى الإسراع إذا خاف فوت التكبير الأولى حتى ذكر عن بعضهم أنه كان يهرول إلى الصلاة ومنهم من كره الإسراع واختار أن يمشي على تؤدة ووقار وبه يقول أحمد وإسحاق وقالوا العمل على حديث أبي هريرة وقال إسحاق إن خاف فوت التكبير الأولى فلا بأس أن يسرع في المشي انتهى وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي بعد نقله ما قدمته عن مصنف ابن أبي شيبة والظاهر أن من أطاع الإسراع عنه من ابن عمر وغيره إنما هو عند خوف فوت تكبير الأحرار كما قيده الترمذي فقد روى ابن أبي شيبة من رواية محمد بن زيد بن خليفة قال كنت أمشي مع ابن عمر إلى الصلاة فلو مشيت معه فمخلة رأيت أن لا يسبقها وحكى عن ابن مسعود أيضا الإسراع إذا خاف فوت التكبير الأولى وحكى عن مالك أنه إذا خاف فوت الركعة أسرع وقال لا بأس لمن كان على فرس أن يحرك الثرس قال القاضي عياض وتبعه صاحب المفهم وتأوله بعضهم على الترق بين الركبتين والمشي لأنه لا ينهر كما ينهر الماشي وحكى أيضا عن إسحاق أنه يسرع إذا خاف فوت الركعة وهو مخالف لما حكاه الترمذي عن إسحاق من تليق الإسراع بخوف فوت التكبير الأولى ولله يقول بالإسراع في الموضعين معا والله أعلم انتهى وقال أبو إسحاق المروزي من الشافعية: بالإسراع إذا خاف فوت تكبير الأحرار وقال ابن بطال بعد نقله عن ابن عمر أنه سمع الإقامة فأسرع المشي وهذا يدل على ما روي عنه أنه لا يسرع المشي إلى الصلاة أنه جعل معنى قوله عليكم بالسكينة على ما إذا لم يخش فوت الصلاة وكان في سعة من وقتها قال وقوله إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة يرد فعل ابن عمر ويبين أن الحديث على العموم وأن السكينة تلزم من سماع الإقامة كما تلزم من كان في سعة من الوقت انتهى وأما الجمعة فلا نعلم أحدا قال بالإسراع لها دون غيرها من الصلوات وأما قوله تعالى (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسهوا إلى ذكر

الله) فإن المراد بالسعي فيه مطلق المضى أو التقصد وقال عكرمة ومحمد بن كعب القرظي السعي العمل وبوب البخاري على هذا الحديث المشي إلى الجمعة وقول الله تعالى (فاسمعوا إلى ذكر الله) ومن قال السعي العمل والذهاب لقول الله تعالى (وسعي لها سعيها) انتهى واعلم أن النسائي بعد أن أورد هذا الحديث ترجم الاسراع إلى الصلاة من غير سعي وأورد فيه حديث أبي رافع قال كان رسول الله ﷺ إذا صلى العصر ذهب إلى بني عبد الأشهل فيتحدث عندهم حتى ينحدر المغرب قال أبو رافع فبينما النبي ﷺ يسرع إلى المغرب وذكر حديثاً وذلك يدل على أن النسائي فهم أن بين السعي والمشى رتبة وهي الاسراع وأنها ملتصقة بالمشى في عدم النهي عنها لكن يردده قوله في بعض طرق الحديث في صحيح البخاري ولا تسرعوا إلا أن يقال السعي نوع من الاسراع فيحمل الاسراع المنهي عنه على السعي منه دون ما لم يكن سعيّاً بدليل حديث أبي رافع لكن كلام ابن سيده في المحكم يدل على أن السعي ليس فيه تلك المبالغة في الاسراع فإنه فسرته بأنه عدو دون الشد وإن كان صاحباً للصباح والنهاية فسراه بمطابق العدو ومن لا ينظر إلى الفرق بين السعي والاسراع ويميل إلى التعارض بينهما يقول حديث الباب أصح من حديث أبي رافع فالأخذ به متعين والله أعلم

﴿الثانية﴾ قوله إذا نودي للصلاة يحتمل أن يراد بالنداء الأذان ويحتمل أن يراد به الإقامة ويدل للاحتمال الثاني قوله في رواية أخرى في الصحيح إذا أقيمت الصلاة وسواء فسرناه بالأذان أو الإقامة فليس هذا القيد معتبراً في الحكم فلو قصد الصلاة قبل الإقامة كره له الاسراع أيضاً بل هو أولى بالكراهة لأنه بعد الإقامة يخاف فوت بعض الصلاة، وقبلها لا يخاف ذلك فإذا نهى عن الاسراع مع خوف فوات بعض الصلاة فمع عدم الخوف أولى فهذا من التنبيه بالأدنى على الأعلى وهو من مفهوم الموافقة وقد صرح بذلك النووي فقال في شرح مسلم إنما ذكر الإقامة لينبه بها على ما سواها لأنه إذا نهى عن إتيانها سعيّاً في حال الإقامة مع خوفه فوت بعضها فقبل الإقامة أولى قال وأكذلك بيان العلة فقال ﷺ فإن أحكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة قال

وهذا يتناول جميع أوقات الاتيان إلى الصلاة وأكذلك تأكيدها آخر فقال
فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا فغسل به تنبيه وتأكيده ثلاثاً يتوهم متوهم
أن النهي إنما هو لمن لم يخف فوت بعض الصلاة فصرح بالنهي وإن فات من
الصلاة ما فات انتهى وهو حسن وقال والذي في شرح الترمذي بعد حكايته
ويحتمل أن هذا خرج مخرج الغالب لأن الغالب أنه إنما يفعل ذلك من خاف
الفوت فلما من بادر في أول الوقت فلا يفعل ذلك لو تيقنه بادره أول الصلاة
انتهى وقال القاضي أبو بكر بن العربي هذه الوصية بالسكينة إنما هي لمن غفل
عن المشي إلى المسجد حتى سمع الإقامة أو لمن كان له عذر وكلاهما سواء
في النهي عن الإسراع انتهى ومقتضى هذه العبارة أنه فهم أن مفهوم الشرط هنا
معتبر وأنه من مفهوم المخالفة فلا ينهي عن الإسراع من قصد الصلاة قبل
الإقامة وهذا مردودينفر عن القول به بيادى الرأى وآخره إلا أن يقال إنما خص
النهي عن الإسراع بما بعد الإقامة لأنه يدخل في الصلاة منبراً فيمنعه ذلك الخشوع
واقامة الأركان على وجهها وأما إذا كان قبل الإقامة فإنه إذا وصل إلى المسجد
لا يدخل في الصلاة بمجرد دخوله لأن الصلاة لم تقم فيستريح ويذهب عنه ما به
من البهر والتعب قبل الإقامة وفي هذا نظر لأن الصلاة وإن كانت لم تقم فقد
تقام بمجرد وصوله إلى المسجد فيقع في المحذور ثم إن هذا المعنى ليس هو المعتبر
في الحديث على ما سيأتى بيانه وقد ظهر بذلك أنه وقع التردد في أن هذا من
مفهوم الموافقة أو المخالفة أو لا مفهوم له والأول هو الراجح والله أعلم **﴿الثالثة﴾**
قوله وعليكم السكينة ذكر أبو العباس القرمطى أنه ينصب السكينة على الأغراء
كأنه قال الزموا السكينة وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي : المشهور
في الرواية رفع السكينة على أن قوله وعليكم السكينة جملة في موضع الحال انتهى
والسكينة هي الوقار كما فسره أئمة اللغة لكن في بعض طرقه في صحيح
البخارى وعليكم السكينة والوقار فقال القاضي عياض في الماشارق كرر فيه
الوقار لئلا يكيدوا وكذا قال أبو العباس القرمطى السكينة والوقار اسمان اسمى واحد
لأن السكينة من السكون والوقار من الاستقرار والتثاقل وهما بمعنى واحد

وأشكر والدي رحمه الله على انقراطي قوله ان الوقار من الاستقرار لان الوقار معتل القاء وهذا واضح وقال في الصحيح الوقار الحلم والزناة وقال النووي الظاهر أن بينهما فرقا وأن السكينة في الحركات واجتناب العبث ونحو ذلك والوقار في الهيئة وغض البصر وخفض الصوت والاقبال على طريقته من غير التفات ونحو ذلك انتهى **(الرابعة)** المعنى في نهى قاصد الصلاة عن الاسراع وأمره بالمشي بسكينة أمور (أحدها) قوله في رواية لمسلم فان أحدكم اذا كان يعمد الى الصلاة فهو في صلاة فأشار بذلك الى أنه ينبغي ان يتأدب بأداب الصلاة من ترك العجلة والخشوع ومكون الاعضاء ومن هذا أمره عليه الصلاة والسلام ان يخرج الى المسجد أن لا يشبك بين أصابعه وعلى ذلك بكونه في صلاة وحكى النووي هذا المعنى عن العلماء (الثاني) تكثير الخطأ فقد روى الطبراني بإسناد صحيح عن أنس بن مالك قال كنت أمشي مع زيد بن ثابت فقارب في الخطأ فقال أتدري لم مشيت بك هذه المشية؟ فقلت لا، فقال لتكثر خطانا في المشي الى الصلاة وقد روى هذا مرفوعا من حديث زيد بن ثابت ومن حديث أنس رضي الله عنهما (الثالث) ذكر المهلب أن المعنى في ذلك أن لا يهر الإنسان نفسه فلا يتمكن من ترتيل القرآن ولا من الوقار اللازم له في الخشوع انتهى وذكره القاضي عياض أيضاً قال والدي رحمه الله ينبغي على المعنيين أي الاولين عود المصلي من المسجد الى بيته فان عللنا بالمعنى الاول فقد زال في رجوعه الى بيته كونه في صلاة وان عللنا بالمعنى الثاني فيستحب أيضا المشي ومقاربة الخطأ لحديث عبد الله بن عمرو مرفوعا من راح الى مسجد الجماعة فخطوة تمحو سيئة وخطوة تكتب حسنة ذاهبا وراجعا وإسناده جيد **(قلت)** وان عللنا بالمعنى الثالث فلا يثبت هذا الحكم في الرجوع كما قلنا على المعنى الاول **(الخامسة)** هذا الحديث ناسخ لما روى أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا اذا سبقوا ببعض الصلاة صلوا مقدار ما فاتهم منفردين ثم دخلوا مع الامام فصلوا معه بقية الصلاة كما رواه أبو داود في أبواب الأذان عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا قال كان الرجل اذا جاء يسأل فيخبر بما سبق من

صلاته وانهم قاموا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من بين قائم وراكع وقاعد
ومصل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء معاذ فأشاروا اليه فقال معاذ
لا أراه على حال الا كنت عليها فقال ان معاذ قد سن لكم سنة كذلك فافعلوا
ورواه الطبراني في معجمه من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن
لقظ له فقال قد سن لكم معاذ فاقفوا به اذا جاء أحدكم وقد سبق بشيء من
الصلاة فليصل مع الامام بصلاته فاذا فرغ الامام فليقف ما سبقه به قال المزي
قوله ان معاذ قد سن لكم يحتمل أن يكون النبي ﷺ أمر أن تسن هذه السنة
فوافق ذلك فعل معاذ وذلك أن بالناس حاجة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
في كل ما يسن وليس بهم حاجة إلى غيره انتهى ويحتمل أن يقال لا نسخ في هذه
القضية ولكن الأمران جائزان أعني متابعة الامام فيما هو فيه ثم استدراك
ما بقي بعد سلامه والدخول في الصلاة منفرداً ثم الاقتداء بالامام في أثناء الصلاة
وكان الصحابة رضي الله عنهم يفعلون أحداً الأمرين فلما فعل معاذ الأمر الآخر
استحسنه النبي صلى الله عليه وسلم ورجحه على الأمر الأول لأنه حتمه وصيره
فاسخاً بحيث انه امتنع فعل الأمر الآخر والله أعلم **(السادسة)** استدلل به على ادراك
الجماعة بجزء من الصلاة وان قل لانه عليه الصلاة والسلام قال فما أدركتم فصلوا
ولم يفصل بين القليل والكثير وهذا قال الجمهور من أصحابنا وغيرهم قال ابن
حزم وهذا زائد على الخبر الذي فيه من أدرك من الصلاة مع الامام ركعة فقد
أدرك الصلاة قال وروينا عن ابن مسعود أنه أدرك قوماً جلوساً في آخر صلاتهم
فقال أدركتم إن شاء الله وعن شقيق بن سلمة من أدرك التشهد فقد أدرك
الصلاة وعن الحسن قال اذا أدركهم سجوداً سجد معهم وعن ابن جريج قلت لعطاء
ان سمع الإقامة والأذان وهو يصلي المكتوبة أيقطع صلاته ويأتي الجماعة؟
قال ان ظن أنه يدرك من المكتوبة شيئاً فنعم وذهب الغزالي من أصحابنا إلى أن
الجماعة لا تدرك بأقل من ركعة **(السابعة)** استدلل به ابن حزم الظاهري على
أنه اذا وجد الامام جالساً في آخر الصلاة قبل أن يسلم وجب عليه أن يدخل معه
سواء طمع بأدراك الصلاة من أولها في مسجد آخر أم لا فحمل الأمر في قوله

فما أدركتم فصلوا على الوجوب على مائة ثم ذكر آثارا عن السلف بالامر صلاة
 ما أدركه يمكن حماها على الاستعجاب كما حمل الجمهور الامر في هذا الحديث
 على ذلك وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن جرير عن عبد العزيز بن رفيع
 عن رجل من أهل المدينة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمع خنق فعلى وهو
 ساجد فلما فرغ من صلاته قال من هذا الذي سمعت خنق فعلى قال أنا يا رسول الله
 قال فما صنعت قال وجدتك ساجدا فسجدت فقال هكذا صنعوا ولا تمتدوا بها من
 وجدني راكعا أو قائما أو ساجدا فليكن معي على حالي التي أنا عليها (الثامنة) وقع
 في مسند الامام احمد من طريق همام عن أبي هريرة فاقضوا وهو في صحيح مسلم
 من هذا الوجه بلفظ فأتعوا وقول والذي رحمه الله ان مسلما لم يسق لفظه فيه
 نظر وكأنه اشتبه حالة الكتابة بالرواية الثانية وهي رواية ابن عيينة عن الزهري
 عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة فان هذه الرواية لم يسق مسلم لفظها وذكرها
 النسائي بلفظ فاقضوا وكذا هي في المسند كما ساقها الشيخ رحمه الله وهو المعروف
 عن ابن عيينة وقد وهم في ذلك وقد حكى الشيخ رحمه الله في النسخة الكبرى من
 هذه الاحكام كلام الائمة في ذلك فقال قال مسلم في التمييز لأعلم روى هذه اللفظة عن
 الزهري غير ابن عيينة واقضوا ما فاتكم قال مسلم وأخطأ ابن عيينة فيها وقال ابو داود
 قال يونس والزيدي وابن أبي ذئب وابراهيم بن سعيد ومعمرو وشعيب بن ابي حمزة
 عن الزهري فأتعوا وقال ابن عيينة وحده فاقضوا وقال محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن
 ابي هريرة وجعفر بن ربيعة عن الأعرج عن ابي هريرة فأتعوا وابن مسعود وابوقتادة
 وانس كلهم فأتعوا وقال ابو سلمة وابن سيرين وابو رافع عن ابي هريرة فاقضوا
 وأبو ذر روى عنه فأتعوا واقضوا قال البيهقي والذين قالوا فأتعوا أكثر وأحفظ
 وألزم لابي هريرة فهو أولى وحديث أبي قتادة فأتعوا متفق عليه انتهى كلام
 الشيخ رحمه الله ولم يجزم أبو داود عن أبي سلمة بأن لفظه فاقضوا وإنما روى
 هذه اللفظة من رواية سعد بن ابراهيم عنه ورواه أولا من رواية سعيد بن
 المسيب وأبي سلمة مجتمعين بلفظ فأتعوا وهو المشهور عن أبي سلمة قال البيهقي
 ورواية ابنه عنه مع متابعة الزهري إياه أصح يعني في لفظ فأتعوا والرواية التي عزاه

الشيخ رحمه الله لمسلم صل ما أدركت واقتضى مسبقك هي عنده من رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة ووقع في رواية سفیان بن عيينة شيء آخر وهو أنه لما روى عن الزهري قال عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة لم يذكر معه أباسلمة ابن عبد الرحمن وكذلك قال معمر في رواية عنه ورواه عن الزهري بذكر أبي سلمة وحده شعيب بن أبي حمزة ويونس ومعمر في رواية عنهما ورواه عنه بذكرهما ابن أبي ذئب وإبراهيم بن سعد ويونس في رواية عنه ورجح الترمذي كونه من روايته عن سعيد بن المسيب ولا معنى لهذا الترجيح بل الحق أن الزهري رواه عنهما ويدل لذلك جمع من جمع بينهما وقال الدارقطني في العلل بعد أن بسط الخلاف في ذلك عن الزهري أنه محفوظ عنهما وكان الزهري ربما أفرد عن أحدهما وربما جمعه وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي دلنا جميع ابن أبي ذئب وإبراهيم بن سعد ويونس بن يزيد عن الزهري بين أبي سلمة وابن المسيب على أن الزهري سمعه منهما وأنه صحح من حديثهما معا والله أعلم ﴿التاسعة﴾ استدلل بقوله وما فاتكم فاتموا على أن ما أدركه المسبوق مع الامام هو أول صلاته وما يأتي به بعد سلام الامام هو آخر صلاته وهو مذهب الشافعي ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عمر وعلى وأبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز وسعيد ابن المسيب والحسن البصري وسعيد بن جبير وحكاه ابن المنذر عن هؤلاء خلا سعيد بن جبير وقال إنه لا يثبت عن عمر وعلى وأبي الدرداء وحكاه أيضا عن مكحول وعطاء الزهري والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وإسحاق ابن راهويه والمزني قال ابن المنذر وبه أقول ورواه البيهقي عن ابن عمر ومحمد ابن سيرين وأبي اقلابة وهو منصوص مالك في المدونة فإنه قال فيها إن ما أدرك فهو أول صلاته إلا أنه يقضى مثل الذي فاتته من القراءة بأم القرآن وسورة قال ابن بطلال ورواه ابن نافع عن مالك وقال سحنون في العتبية هو الذي لم نعرف خلافه وهو قول مالك أخبرني به غير واحد وحكاه ابن بطلال عن أحمد بن حنبل وحكاه القاضي عياض عن جمهور العلماء والسلف وحكاه النووي عن جمهور العلماء من السلف والخلف وذهب آخرون إلى أن ما أدركه مع الامام هو آخر صلاته

وما يأتي به بعد سلام الامام هو أول صلاته وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن مسعود وابن عمرو وإبراهيم النخعي ومجاهد وأبي قلابه وعمرو بن دينار والشعبي وابن سيرين وعبيد بن حمير وحكاه ابن المنذر عن مالك وسفيان الثوري والشافعي وأحمد ما مالك فهو المشهور في مذهبه كما قال القاضي عبد الوهاب قال ابن بطال وهو قول أحمد مذهب وابن الماجشون واختاره ابن حبيب وقال الذي يقضى هو أولها لأنه لا يستطيع أن يخالف إمامه فتكون له أولى وللإمام ثمانية أو ثالثة انتهى وأما الشافعي فليس هذا مذهبه وما رأيت أحداً حكاه عنه إلا أن النووي حكاه في الروضة قال إنه حكى عنه قول غريب أنه يجهر وإنما أحمد فكذلك حكاه عنه الخطابي أيضاً وهو خلاف ما حكاه عنه ابن بطال كما تقدم واستدل هؤلاء بقوله في الرواية الأخرى ومما تكم فاقضوا فلما استعمل لفظ القضاء في المأثري به بعد سلام الامام دل على أنه مؤخر عن محله وأنه أول الصلاة لكنه يقضيه واجاب الجمهور عنه بجوابين أحدهما تضعيف هذه اللفظة كما تقدم عن غير واحد الثاني أن قوله اقضوا بمعنى اتقوا والعرب تستعمل القضاء على غير معنى إعادة ما مضى قال الله تعالى (فقضاهن سبع سموات) وقال تعالى (فإذا قضيت الصلاة) وقالوا قضى فلان حق فلان فيحمل القضاء في هذا الحديث على هذا المعنى جمعاً بين الروایتين وفي المسألة مذهب مالك أنه أول صلاة بالنسبة إلى الأفعال وآخرها بالنسبة إلى الأقوال وهي رواية عن مالك ويوافقه ما نص عليه الشافعي رحمه الله من أنه لو أدرك ركعتين من رباعية ثم قام للتدارك يقرأ السورة في الركعتين واختلف أصحابه في هذا فقال بعضهم هو تبرع على قوله يستحب قراءة السورة في جميع الركعات وقال بعضهم هو تبرع على القولين مما تلا تخلو صلاته عن السورة وصححه النووي ويوافقه ما رواه البيهقي عن علي بن أبي طالب أنه قال ما دركت مع الامام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن وأخذ غير واحد من شيوخنا من التمسك بقولهم لتلا تخلو صلاته عن سورة أن استخباب ذلك إذا لم يتمكن قراءة السورة مع الفاتحة وراء الامام فيما أدركه فإن فعل ذلك لكون إمامه بطيء القراءة فلا يحتاج حينئذ

إلى قراءة السورة في آخر صلاته وهو واضح وقال ابن شاس في الجواهر واختلف المتأخرون في مقتضى المذهب في كونه قاضياً أو بائناً على ثلاث طرق (الأولى) طريقة الشيخ أبي محمد وجل المتأخرين أن المذهب كله على قول واحد وهو البناء في الأفعال والقضاء في الأقوال (الثانية) طريقة القرويين أن المذهب على قولين في القراءة خاصة وعلى قول واحد في الجلوس (الثالثة) طريقة الشيخ أبي الحسن البخمي أن المذهب على ثلاثة أقوال أحدها أنه بائ في الأفعال والأقوال والثاني أنه قاض فيهما والثالث أنه قاض في القراءة بائ في الأفعال وأقرب ما فرق به بين الأقوال والأفعال في هذه الطريقة أنه رأى ما أدرك هو أول صلاته حقيقة فذلك يبني على الجلوس لكنه يزيد فيما يأتي به صورة مع أم القرآن إذ لا يفسد الصلاة ولا ينقص كما لها زيادة السورة وينقص الكمال تنقصها فيما يأتي بالسورة ليتلافى ما فات من الكمال انتهى وذكر ابن بطل أنه لا خلاف عن مالك في قراءة المسبوق للسورة مع الفاتحة في آخر صلاته وجعل القول بأن ما أدركه مع الإمام أول صلاته وإذا أتى بما فات لا يقرأ فيه السورة قولاً آخر غير القولين الأولين وحكاة عن المزني وإسحاق وأهل الظاهر وقال فہؤلاء طردوا قولهم على أصولهم إلا أنه لا سلف لهم فيه فلا معنى له انتهى واقتضى كلامه أن جميع القائلين بأن ما فعله مع الإمام أول صلاته يقولون بقراءة السورة فيما يأتي به بعد سلام الإمام سوى هؤلاء المذكورين والله أعلم وأعلم أنه يستثنى من هذا الخلاف التحريم بالصلاة والتسليم منها فليس له أن يؤخر الاحرام وإن قلنا إن ما أدركه مع الإمام آخر صلاته وليس له أن يسلم قبل إتمام صلاته وإن قلنا إن ما أدركه مع الإمام هو آخر صلاته وقد نبه على ذلك القاضي عياض وسبقه إلى التنبيه عليه ابن بطل واستثنى مع ذلك التشهد أيضاً وقال فإن قيل فلم يأمره إذا قضى الغائب بالتشهد فقد فعله قبل ذلك عندك في موضعه أي مع التفريع على أن ما يأتي به أولاً آخر صلاته إما مطلقاً أو في الأقوال خاصة قيل لأنه لم يفعل التسليم ومن سنة التسليم أن يكون عقب التشهد انتهى (العاشرة) إذا قلنا إن ما يدركه المسبوق مع الإمام هو أول صلاته فقد اختلف أصحابنا هل يتابعه

في الأقوال التي لا يقوم اتیان المأموم بها مع الامام عن الاتیان بها في مواضعها بعد مفارقة الامام كالشهادتين والقنوت في الصبح إذا أدرك معه الركعة الأخيرة والصحيح عندهم أنه يأتي بها مع الامام للاقتداء أو يأتي بها بعد ذلك على ما هي عليه من الوجوب كالشهادتين عند من يوجبهُ أو الندب كالقنوت وقيل لا يقتت معه في الركعة الأولى وقيل إن هذه قاعدة صاحب التنبيه وما يقضيه فهو آخر صلواته يصيد فيه القنوت فأقارن بذكر إعادة القنوت أنه يقتت معه ثم يعيده في الركعة الثانية وهذا المنقول عن السلف وقد روى البيهقي في سننه عن سعيد بن المسيب أنه قال ان السنة إذا أدرك الرجل ركعة من صلاة المغرب مع الامام أن يجلس مع الامام فإذا سلم الامام قام فركع الثانية فجلس فيها وتشهد ثم قال فركع الثالثة فتشهد فيها ثم سلم والصلاة على هذه السنة فيما يجلس فيه منهن وكان سعيد بن المسيب يقول حدثوني بثلاث ركعات يتشهد فيهن بثلاث مرات فإذا سئل عنها قال تلك صلاة المغرب يسبق الرجل منها بركعة ثم يدرك الركعتين فيتشهد فيهما قلت بل يتصور فيها أربع تشهدات بأن يأتي المسبوق والامام في التشهد الأول فيتابعه فيه ثم يتابعه في التشهد الثاني ثم يأتي بعد سلامه بالركعتين يتشهد عقب الأولى التشهد الأول وعقب الثانية التشهد الأخير وهذا الحديث دال على ذلك لأنه عليه الصلاة والسلام قال فما أدركتم فصلوا وهو قد أدرك مع الامام هذه الأفعال فيأتي بها والله أعلم ^{في} الحادية عشرة ^{بج} استدلل به ابن خزم على أن من أدرك الامام راكعاً تحسب له تلك الركعة لأنه عليه الصلاة والسلام أمره باتمام ما فاتته وقد فاتته الوقفة وقراءة أم القرآن وحكاه عن أبي هريرة وزيد بن وهب وبه قال ابن خزيمة وأبو بكر الصفي من أصحابنا لكنه كما قال النووي شاذ منكر والمعروف من مذاهب الأئمة الأربعة وغيرهم وعليه الناس قديماً وحديثاً إدراك الركعة بإدراك الركوع لكن اشترط أصحابنا أن يكون ذلك الركوع محسوباً للامام لا ركوع خامسة قام اليها الامام ساهياً قالوا والمراد بإدراك الركوع أن يلفظ هو وإمامه في حد أقل الركوع حتى لو كان في الهوى والامام في الارتقاء وقد بلغ هويه حد أقل الركوع قبل

﴿ باب الجلوس في المصلي وانتظار الصلاة ﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « الملائكة تصلي على أحدكم مادام في مصلاه الذي صلى فيه » ما لم يحدث اللهم اغفر له اللهم ارحمه » وعن همام عن أبي هريرة مثله وزاد مسلم: اللهم تب عليه ما لم يؤذ فيه ما لم يحدث فيه ؛ وفي رواية

أن يرتفع الإمام عنه كان مدركا وإن لم يلتقيا فيه فلا هكذا قاله جميع أصحابنا ويشترط أيضاً أن يطمئن قبل ارتفاع الإمام عن الحد المعتبر كذا صرح به صاحب البيان وبه أشعر كلام كثير من النقة قال الرافعي والنووي وهو الوجه وإن كان الأكثرون لم يتعرضوا له قال ابن المنذر وقال قتادة وحيد وأصحاب الحسن إذا وضع يديه على ركبتيه قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدرك الركعة وقال الشعبي إذا انتهت إلى الصف الأخير ولم يرفعوا رؤوسهم وقد رفع الإمام رأسه فاركع فإن بعضهم أئمة لبعض وقال ابن أبي ليلى إذا كبر قبل أن يرفع الإمام رأسه تبع الإمام وكان بمنزلة القائم انتهى وهذا المذهب الأخير حكاه ابن حزم عن سفيان الثوري وزفر ﴿ الثانية عشرة ﴾ استدلل بقوله وما فاتكم على جواز قول الرجل فاتتني الصلاة وبه قال الجمهور وقد ذكره محمد بن سيرين وقال إنما يقول لم أدركها قال البخاري وقول النبي ﷺ أصبح وقال ابن بطال لا وجه لقول ابن سيرين

﴿ باب الجلوس في المصلي وانتظار الصلاة ﴾

﴿ الحديث الأول والثاني ﴾ عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « الملائكة تصلي على أحدكم مادام في مصلاه الذي صلى فيه ما لم يحدث اللهم اغفر له اللهم ارحمه » وعن همام عن أبي هريرة مثله (فيه) غوائد ﴿ الأولى ﴾ فيه استحباب انتظار الصلاة في المسجد وهو كذلك فإنه في صلاة مادام ينتظر الصلاة كما سيأتي في الحديث الثالث الذي يليه إلا أن مالكا

له (حتى ينصرف أو يحدث) قال أبو رافع لأبي هريرة ما يحدث؟ قال
يَقْسُو أو يَضْرُطُّ وقال البخاري ما لم يُؤذِ يحدث فيه في رواية له ما لم
يَقُمَّ من صلاته أو يحدث وفي رواية له اللهم صل عليه وفي رواية له
مادام في المسجد ينتظر الصلاة

وجه الله كره مكث الامام في مصلاه بعد السلام كما سيأتي في الفائدة الثامنة
بعد هذا (الثانية) ما المراد بكونه في مصلاه هل هو قبل صلاة الفرض أو
بعد الفراغ من الفرض يحتمل كلام من الامرين وقد بوب عليه البيهقي الترغيب
في مكث المصلي في مصلاه لا طالة ذكر الله تعالى وهذا يدل أن المراد الجلوس
بعد الفراغ من صلاة الفرض وهو ظاهر قوله أيضا في مصلاه الذي صلى فيه
ويكون المراد بجلوسه انتظار صلاة أخرى لم تأت وهو مصرح به في بعض طرق
حديث أبي هريرة عند أحمد ونظيره «منتظر الصلاة بعد الصلاة كفارس اشتد به
فرسه في حبل الله على كشحه صلى عليه ملائكة الله ما لم يحدث أو يقوم وهو
في الرباط الأكبر» وفي الصحيح أيضا وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط
وروى ابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو باسناد صحيح صلينا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم المغرب فرجع من رجم وعقب من عقب فجاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم مسرعا قد خفزه النفس قد حسر عن ركبتيه قال ابشروا
هذا ربكم قد فتح بابا من أبواب السماء يباهى بكم الملائكة يقول انظروا
إلى عبادي قد قضاوا فريضة وهم ينتظرون أخرى ويحتمل أن يراد انتظار الصلاة
قبلها ويكون قوله مادام في مصلاه الذي صلى فيه أي الذي صلى فيه تحية المسجد
أو سنة الصلاة مثلا ويدل على أن هذا هو المراد قوله في بعض طرقه عند
مسلم فإذا دخل المسجد كان في الصلاة ما كانت الصلاة تحبسه والملائكة يصلون
على أحدكم مادام في مجلسه الذي صلى فيه. الحديث. ويدل عليه أيضا حديث أنس في
الصحيح في تأخير العشاء إلى فطر الليل وقوله صلى الله عليه وسلم صلى الناس وورقوا ولم يزلوا

في صلاة منذ انتظرتموها ﴿ الثالثة ﴾ ما المراد بمصلاه ؟ هل المراد البقعة التي صلى فيها من المسجد حتى لو انتقل إلى بقعة أخرى في المسجد لم يكن له هذا الثواب المترتب عليه أو المراد بمصلاه جميع المسجد الذي صلى فيه ؟ يحتمل كلا من الأمرين والاحتمال الثاني أظهر وأرجح بدليل رواية البخاري المذكورة في الأصل مادام في المسجد وكذا في رواية الترمذي فهذا يدل على أن المراد بمصلاه جميع المسجد وهو واضح ويؤيد الاحتمال الأول قوله في رواية مسلم وأبي داود وابن ماجه مادام في مجلسه الذي صلى فيه ﴿ الرابعة ﴾ قوله مادام في مصلاه الذي صلى فيه يقتضي حصول الثواب المذكور بمجرد جلوسه في مصلاه حتى يخرج لكن رواية البخاري تقتضي تقييد حصول الثواب بكون جلوسه ذلك لا انتظار الصلاة فانه قال فيها مادام في المسجد ينتظر الصلاة وهو واضح قال ابن بطال ويدخل في ذلك من أشبههم في المعنى ممن حبس نفسه على أفعال البر كلها والله أعلم ﴿ الخامسة ﴾ المراد بصلاة الملائكة عليه ما قرره به في بقية الحديث من قوله اللهم اغفر له اللهم ارحمه وهو مصرح به من حديث علي في مسند أحمد وصلاتهم عليه اللهم اغفر له اللهم ارحمه وكذلك قوله عند مسلم اللهم تب عليه وعند البخاري ان تصريح بلفظ الصلاة اللهم صل عليه قال المهبلي بن أبي صفرة وغيره والصلاة من الملائكة استغفار ودعاء ﴿ السادسة ﴾ قد يستدل بصلاة الملائكة بلفظ اللهم صل عليه على جواز إفراد آحاد الناس من غير الأنبياء بالصلاة عليه وقد اختلف فيه أصحابنا على ثلاثة أوجه (أحدها) أنه خلاف الأولى (والثاني) مكروه (الثالث) حرام وقد حكى عن نعيم الشافعي الجواز وعاروينا عنه من شعره قوله « على آل الرسول صلاة ربي » وقد يجيب من ذهب إلى المنع أنه لا يلزم من دعاء الملائكة بذلك جواز دعائنا لأنهم ليسوا في محل التكليف بما أومر به بنو آدم ﴿ السابعة ﴾ قال ابن بطال إن هذا الحديث تفسير لقوله تعالى (ويستغفرون للذين آمنوا) يريد المصلين والمنتظرين للصلاة انتهى وقد سمي الله تعالى الصلاة إيماناً في قوله تعالى (وما كان الله ليضيع إيمانكم) أي صلاتكم زلت في الذين ماتوا قبل تحويل القبلة كما ثبت في الصحيح ﴿ الثامنة ﴾ إذا كان المراد من الحديث

الجلوس في المصلى بعد الفراغ من الصلاة إذا اجتمع بينه وبين مائتة في صحيح مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام وعند البخاري من حديث أم سلمة أنه كان يمكث يسيرا كي ينصرف النساء فهذان الحديتان دالان على أن الأولى أن لا يمكث في مصلاه إلا بقدر ذلك والجواب أن النبي ﷺ كان يترك الشيء وهو يحب فعله خشية أن يشق على الناس أو خشية أن يفرض عليهم كما ثبت في الصحيح وكان يندب إلى ذلك بالقول وقد كان النبي ﷺ يمكث كثيرا في مصلاه عند عدم الشغل كما ثبت في صحيح مسلم من حديث سمرة بن جندب أن النبي ﷺ كان إذا صلى الفجر جلس في مصلاه حتى تطلع الشمس وفي لفظه كان لا يقوم من مصلاه الذي يصلي فيه الصبح أو الغداة حتى تطلع الشمس وثبت أيضا من حديث عبد الله بن عمرو في سنن ابن ماجه حدثنا النبي ﷺ على الذين جلسوا بين المغرب والعشاء في المسجد ينتظرون الصلاة كما تقدم فهذان الوقتان يكون الشخص غالبا فارغا فبهما بعد الصبح وبعد المغرب وبقية صلوات النهار ربما يكون للرجل معاش واشغال بعدها وكذلك العشاء للاشتغال بأسباب النوم وقد ذهب مالك إلى حديث عائشة وأم سلمة في انصراف الإمام بعد السلام فذكره للإمام المقام في موضع مصلاه بعد سلامه ولا حجة فيه فقد ثبتت إقامته في مصلاه حتى تطلع الشمس فما وجه الكراهة حينئذ والله اعلم ﴿التاسعة﴾ اختلف في المراد بالحدث في قوله ما لم يحدث وقد فسر به أبو هريرة بقوله يفسوا ويضطر كما هو عند مسلم من رواية أبي رافع كما ذكر في الأصل وعند البخاري أيضا من رواية سعيد المقبري فقال رجل أعجمي ما الحدث يا أبا هريرة؟ قال الصوت يعني الضربة وكذا فسر به أيضا أبو سعيد الخدري في روايته للحديث وهو عند أحمد قال صاحب المفهم وهو منه أي من أبي هريرة تمسك بالعرف الشرعي قال وقد فسر به غيره بأنه الحدث الذي يصرفه عن احضار قصد انتظار الصلاة وحمله عن الأعراض عن ذلك سواء كان مسوفا أو غير مسوغ وهو تمسك بأفضل اللغة قال وحمله بعضهم على إحداث مأثم والله

أعلم ﴿العاشرة﴾ إذا فسرنا الحديث بالعرف الشرعي كما فسرته أبو هريرة فواجه
 اقتضاره على ذكر الضراط والنساء وليس الحديث منحصرًا فيهما والجواب أنه لما
 ذكر الحديث في المسجد ترك أبو هريرة منه ما لا يشكل أمره من البول والغائط في
 المسجد فإنه لا يتعاطاه في المسجد ذو عقل ونبه أبو هريرة بالأدنى على الأعلى كما
 ثبت في جامع الترمذي من حديثه أيضًا أن رسول الله ﷺ قال لا وضوء إلا من
 صوت أوريح فإنه لم يرد به أنه لا يجب الوضوء من البول والغائط وإنما المراد به
 تفسير ما عدا العين الخارجة من أحد السبيلين وأنه لا يجب إلا من هذين الأمرين
 قرقرة البطن ونحوها وأما بقية الأحداث كلس النساء ومس الفرج فن لم يرد
 التقصير بها لا يجعل ذلك قاطعًا لصلاة الملائكة لأنه باق على طهارته ولم يؤذ
 ولم يحدث وأما الذين رأوا ذلك ناقضًا فيحتمل أن يقولوا ليس ذلك قاطعًا لصلاة
 الملائكة أيضًا لأن راوى الحديث فسرته بما فسرته به وهو أعرف بمقصود
 الحديث وهو واضح من جهة المعنى إذ ليس في الحديث بذلك نداء لبني آدم ولا
 للملائكة لعدم الرأحة الكريهة وكونه انتقض وضوءه لا يمنعه ذلك من كونه
 ينتظر الصلاة إذ هو منتظر يمكنه الوضوء عند الأذان أو عند حضور الصلاة
 في المسجد أو غيره فلا يخرج ذلك عن كونه منتظرًا للصلاة ويحتمل أن يقال إن
 الحديث كله قاطع لصلاة الملائكة لأنه ليس متهيئًا لانتظار الصلاة وقد شرط
 في حصول ذلك كونه في المسجد ينتظر الصلاة كما هو عند البخاري ﴿الحادية﴾
 عشرة ﴿في رواية مسلم ما لم يؤذ فيه إلى آخره قال صاحب المفهم أي ما لم يصدر
 عنه ما يتأذى به بنو آدم أو الملائكة قال ابن بطال تأول العلماء في ذلك الأذى
 أنه الغيبة وشبهها قال وإنما هو والله أعلم أذى الحديث بفسر ذلك حديث النوم
 لكن النظر بدل أنه إذا أذى أحدًا بلسانه أنه يتقطع عنه استقفار الملائكة لأن
 أذى السب والغيبة فوق رائحة الحدث فأولى أن يتقطع بأذى السب وشبهه وقال
 صاحب المفهم يحتمل أن يكون قوله ما لم يحدث فيه بدلًا من قوله ما لم يؤذ فيه
 (قلت) ويدل عليه رواية البخاري المذكورة في الأصل ما لم يؤذ يحدث فيه ففسر

وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
« لا يزال أحدكم في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه لا يمنعه أن
يقبل إلى أهله إلا الصلاة » وعن همام عن أبي هريرة مثله وقال
لا يمنعه إلا انتظارها

الأذى بأنه الحدث وهو صريح فيما ذكره لكن في رواية أبي داود ما لم يؤذ فيه
أو يحدث فيه وهذا يقتضي المغايرة ﴿ الثانية عشرة ﴾ قوله يضبط هو بكسر
الراء يقال يضبط يضبط يضبط بكسر الراء في المصدر أيضا كقوله خنق خنقا

الحديث الثالث والرابع

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « لا يزال أحدكم في صلاة
ما كانت الصلاة تحبسه لا يمنعه أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة » وعن همام عن أبي
هريرة مثله وقال لا يمنعه إلا انتظارها فيه فوائد ﴿ الأولى ﴾ إن أكثر الرواة
لحديث أبي هريرة جعلوا هذا الحديث والحديث الذي في أول الباب حديثنا
واحداً كذلك رواه يونس عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة والاعمش
عن أبي صالح عن أبي هريرة وأيوب السختياني عن ابن سيرين عن أبي هريرة وحماد
ابن سلمة عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة وجعله حديثين معمر عن همام عن
أبي هريرة ومالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة كما ذكرناه في المسند
والموطأ على أنه قد اختلفت فيه روايات الموطأ فرواية البخاري عن القاسمي عن
مالك مجوعين فجعلهما حديثاً واحداً والله التوفيق ﴿ الثانية ﴾ فيه جواز تفريق
الحديث وتقطيعه وفيه خلاف بين أهل الحديث والاصول والاصح جوازه
للعالم بشرط كونه ما اقتصر عليه منفصلاً عما حذف منه فإن كان متعلقاً به كالاستثناء
والشرط والحال ونحو ذلك فلا يجوز وفيه أقوال أخر مذكورة في علوم
الحديث ﴿ الثالثة ﴾ فيه استحباب انتظار الصلاة في المسجد وهو كذلك وقد

﴿ باب الخشوع والأدب وترك ما يلهي عن الصلاة ﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «هل ترون قبلتي ههنا والله ما يخفى على خشوعكم ولا ركوعكم إني لأراكم من وراء ظهري» لم يقل مسلم «خشوعكم» وقال ولا سجودكم

تقدم في الحديث الذي قبله ﴿الرابعة﴾ وفي قوله ما كانت الصلاة تحبسه بيان لأنه إذا صرف نيته عن ذلك صارف آخر من انتظار أحد أو تنزه أو نحو ذلك أنه ينقطع عنه أجر الصلاة فإن تجددت نية أخرى مع استحضار انتظار الصلاة فهل ينقطع الثواب لها وجد من التشريك أولاً ينقطع لوجود النية في انتظار الصلاة؟ يحتمل امكن الظاهر انقطاع الثواب بالتشريك في النية لقوله لا يمنعه إلا انتظارها فهو يدل على أنه إذا منعه مانع آخر ولو مع وجود قصد الانتظار لها فإنه لا يكون كما المصلي والله أعلم ﴿الخامسة﴾ المراد بكون الجالس ينتظر الصلاة في صلاة أنه يكتب له أجر المصلي لأن عليه ما على المصلي من اجتناب ما يحرم في الصلاة أو يكره فيها إلا أنه يجتنب العبث المنهي عنه في الصلاة لما روى الحاكم في المستدرک من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال إذا توضأ أحدكم في بيته ثم أتى المسجد كان في صلاة حتى يرجع فلا يقل هكذا وشبك بين أصابعه وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وروى أبو داود وابن حبان في صحيحه من حديث كعب بن عجرة سمعت رسول الله ﷺ يقول «إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء ثم خرج إلى الصلاة عامداً فلا يشبك بين يديه فإنه في صلاة»

﴿ باب الخشوع والأدب وترك ما يلهي عن الصلاة ﴾

(الحديث الأول) عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «هل ترون قبلتي ههنا؟ والله ما يخفى على خشوعكم ولا ركوعكم لأنني أراكم من وراء ظهري» فيه فوائد ﴿الأولى﴾ فيه الحضر على الخشوع في الصلاة وقد مدح الله تعالى على ذلك فقال «قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون»

وقد اختلف فيه هل هو سنة أو واجب فحكى النووي في شرح المذهب الاتفاق على أنه سنة وأنه ليس بواجب، وفيه نظر فقد رويناه في كتاب الزهد لابن المبارك عن عمار بن ياسر قال لا يكتسب للرجل من صلاته ما سهى عنه وقد روى مرفوعاً كما سيأتي وأيضاً في كلام غير واحد من العلماء ما يقتضي وجوبه فقد قال إمام الحرمين إن المريض إذا لحقه بالقيام مشقة تذهب خشوعه سقط عنه القيام فللقائل أن يقول لولا وجوب الخشوع لما جاز ترك القيام وهو واجب لأجله وللقائل أن يقول إنما جعل الإمام ذلك حداً لما يسقط القيام من المرض ولا يشترط في سقوط القيام عن المريض العجز عنه جملة بل وجود المشقة كافية في سقوطه فذهب الإمام المشقة بما يذهب معه الخشوع وذهب القاضي حسين إلى أنه إذا صلى مع مدافعة الأخبثين بحيث يذهب خشوعه أن صلاته لا تصح مع اتفاق أصحاب الشافعي على أن مدافعة الأخبثين ليست مبطلّة للصلاة فإذا وصل ذلك إلى حد يذهب معه الخشوع بطلت على ما قاله القاضي حسين فيقتضي وجوب الخشوع أيضاً وبما يدل على وجوبه ما رواه أحمد والنسائي وابن حبان في صحيحه من حديث عمار بن ياسر أنه صلى ركعتين فخففهما فقال له عبدالرحمن بن الحارث يا أبا اليقظان أراك خففهما فقال إني بادرت بهما الوسواس وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الرجل ليصلي الصلاة ولعله لا يكون له منها إلا عشرها أو تسعها أو ثمنها أو سبعها أو سدسها حتى أتى على العدد وقال أحمد إني بادرت بها السهو وروى محمد بن نصر المروزي في كتاب تعظيم قدر الصلاة في حديث مرسل (لا يقبل من عمل عملاً حتى يشهد قلبه مع بدنه) ورواه أبو شجاع الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي بن كعب وقد ورد أن الصلاة الخالية من الخشوع والتمام بضرب بها وجه المصلي رواه الطبراني في الأوسط من حديث أنس واستدل على عدم وجوب الخشوع بحديث الباب إذ لم يأمرهم بالإطاعة كما قال المهلب (الزانية) في بيان الخشوع في الصلاة روى عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى «الذين هم في صلاتهم خاشعون» يعني خائفين لله ما كنين وروينا في السنن لم يبق عن علي أنه سئل عن هذه الآية فقال: الخشوع في القلب وأن تلين كتفك

وَأَنْ لَا تَلْتَفِتَ فِي صَلَاتِكَ فَجَعَلَ الْاَلْتِفَاتُ الظَّاهِرَ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ الْخُشُوعِ فِي
 الْبَاطِنِ كَمَا رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُفِ وَكَذَلِكَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُفِ عَنْ
 سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَبْعَثُ بِأَحْيَتِهِ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا لَخَشَعَتْ
 جَوَارِحُهُ، هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي هَذَا أَنَّهُ عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ
 وَقَدْ رَوَاهُ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي نَوَادِرِ الْأَصُولِ مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
 وَفِيهِ سَلْيَانُ بْنُ عَمْرٍو يَجْمَعُ عَلَى ضَعْفِهِ وَقَدْ تَنَحَّرَكَ الْيَدُ مَعَ وَجُودِ الْخُشُوعِ كَمَا
 رَوَيْنَاهُ فِي سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ حَرْبٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رُبَّمَا مَسَّ
 لِحْيَتَهُ وَهُوَ يَصَلِّي وَفِي السَّكَامِلِ لَابْنُ عَدِيٍّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 كَانَ رُبَّمَا يَضَعُ يَدَهُ عَلَى لِحْيَتِهِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ عَثٍّ وَقِيلَ الْخُشُوعُ فِي الصَّلَاةِ
 الْإِقْبَالُ عَلَيْهَا قَالَهُ مَالِكٌ فِي الْعَتَبَةِ فِيمَا حَكَاهُ الْبَاجِي فِي الْمُنْتَقَى وَقِيلَ هُوَ السَّكُونُ فِيهَا
 رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ مُجَاهِدٍ وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ مَرْفُوعًا اسْكُنُوا
 فِي الصَّلَاةِ وَقِيلَ الْخُشُوعُ الْخُوفُ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الْحَسَنِ وَرَوَى عَنْ قَتَادَةَ الْخُشُوعُ
 فِي الْقَلْبِ وَالْإِبَادُ (١) الْبَصَرُ فِي الصَّلَاةِ وَقِيلَ الْخُشُوعُ إِطْرَاقُ مِنَ الرَّأْسِ إِلَى الْأَرْضِ وَقَدْ
 رَوَى الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى
 السَّمَاءِ فَزَلَّتْ (الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ) فَطَأَّطَأَ رَأْسَهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَالصَّحِيحُ
 عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ مَرْسُلٌ وَقِيلَ الْخُشُوعُ أَنْ لَا يَحْدُثَ نَفْسُهُ فِي الصَّلَاةِ كَمَا فِي حَدِيثِ
 عُمَانَ الْمُتَفَقِّحِ عَلَيْهِ مِنْ تَوْضُأٍ نَحْوِ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يَحْدُثُ فِيهِمَا
 نَفْسُهُ غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ﴿الثَّالِثَةُ﴾ إِنْ قِيلَ مَا وَجْهٌ مَارَوَاهُ أَبُو عُمَانَ
 النَّهْدِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ إِنِّي لَا أَجْهِزُ جَيْشِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ وَرَوَى
 عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عُمَرَ قَالَ إِنِّي لَا أَحْسِبُ جُزِيَّةَ الْبَحْرَيْنِ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ فَكَيْفَ
 يَجْتَمِعُ الْخُشُوعُ مَعَ هَذَا؟ وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمَصْلَى لَا يُمْكِنُكَ دَفْعُ الْخَوَاطِرِ الْعَارِضَةِ فِي
 الصَّلَاةِ وَلَمْ يَقُلْ فِي حَدِيثِ عُمَانَ لَا تَحْدُثُهُ نَفْسُهُ فِيهِمَا وَإِنَّمَا قَالَ لَا يَحْدُثُ فِيهِمَا نَفْسُهُ
 وَالْغَالِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ الْفَكْرَةُ فِيمَا بَيْنَهُ وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا عَرَضَ لَهُ
 تَجْهِيْزُ جَيْشٍ وَنَحْوُهُ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ أَهْمُهُ ذَلِكَ فَرُبَّمَا عَرَضَ لَهُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ

واسترسل فيه من غير أن يقصد ذلك وقد ورد في كونه لا يحدث نفسه في الصلاة
تقييده بأمور الدنيا رواه ابن أبي شيبة في المصنف في حديث مرسل قال فيه
لا يحدث فيهما نفسه بشيء من الدنيا وليس ما كان يعرض لعمر في الصلاة من
أمور الدنيا بل من أمور الدين الذي يهيمه ذلك قال ابن بطلان قال قائل فإن
الخشوع فرض في الصلاة قيل له بحسب الانسان أن يقبل على صلاته بقلبه ونيته
ويريد بذلك وجه الله عز وجل ولا طاقة له بما اعترضه من الخواطر ﴿الرابعة﴾
لم يبين في حديث أبي هريرة ما أنكره عليهم عليهم السلام في الركوع والسجود وفي
رواية لمسلم صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً ثم انصرف فقال يا فلان لا تحسن صلاتك؟
ألا ينظر المصلي إذا صلى كيف يصلي قائماً يصلي لنفسه إلى والله لا بصر من ورأى
كما أبصر من بين يدي وقد ورد في حديث آخر ما يقتضي أنه عدم إتمام الركوع
والسجود وفي حديث آخر مبادرته للإمام بذلك في الصحيحين من حديث أنس
أقيموا الركوع والسجود فوالله إنى لأراكم من بعدى وربما قال من بعد ظهري
إذا ركعتم وسجدتم وفي رواية لمسلم أتموا الركوع والسجود وفي رواية له إنى
إمامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف فأنى أراكم
أمامى ومن خلفى وقد ورد أن ذلك الصحابي فعل ذلك عمداً ليعلم بذلك هل
يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم أم لا كما رواه أحمد من حديث أبي سعيد الخدري قال : صلى
رجل خلف النبي صلى الله عليه وسلم فجعل يركع قبل أن يركع ويرفع قبل أن يرفع فلما قضى
النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة قال من فعل هذا؟ قال أنا يا رسول الله أحببت أن أعلم تعلم
ذلك أم لا؟ قال اتقوا خداج الصلاة فإذا ركع الإمام فاركعوا وإذا رفع فارفعوا
وقيل إنما أنكر عليهم عدم تسوية الصفوف كما في الحديث المتفق عليه من
حديث أنس أيضاً أقيموا الصفوف فأنى أراكم خلف ظهري قلت الظاهر أن
هذه واقعة أخرى إتمام الركوع والسجود المذكور في حديث أنس المتقدم
﴿الخامسة﴾ قال المهلب بن أبي صفرة في هذا الحديث النبوي عن بقصان الركوع
والسجود لتوعده عليه السلام لهم على ذلك ﴿السادسة﴾ قال ابن بطلان تقلداً
عن المهلب أيضاً فيه دليل أن الطمأنينة والاعتدال في الركوع والسجود من

حسن الصلاة وليست من فروضه لأن النبي ﷺ لم يأمر هؤلاء الذين قال لهم
 ما يخفى على خشوعكم ولا ركوعكم بالاعادة ولو كان ذلك فرضا ما سكت عن
 إعلامهم بذلك لأن فرضا عليه البيان لأمرته وإلى هذا ذهب أبو حنيفة وعبد
 ابن الحسن وهي رواية ابن القاسم عن مالك وذهب أكثر العلماء إلى وجوب
 الطمأنينة والاعتدال وهو قول سفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأبي يوسف
 وأحمد وإسحاق وابن وهب وغيرهم وليس لمن استدل بالحديث حجة على قوله
 لأنه ليس في الحديث أنهم لم يطمئنوا في الركوع والسجود والذي ورد التصريح
 به إنما هو مسابقته بالركوع والسجود لترك الطمأنينة كما تقدم من عند مسلم
 ومسنده أحمد ولا يتصور منهم ترك الطمأنينة لأنهم كانوا مأمومين ورايه وكان
 صلى الله عليه وسلم يطمئن في صلاته قطعا فلم تركوا الطمأنينة ورايه للزم منه
 مفارقتهم له وإنما كان بعضهم يساوقه أو يبادره فنهاهم عن ذلك وقد أمر النبي
 صلى الله عليه وسلم المسيء صلاته بالاعادة بقوله صل فأنك لم تصل وبينه فرض
 الطمأنينة بقوله ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد
 حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا
 ثم افعل ذلك في صلاتك كلها وهو صحيح متفق عليه وبوب عليه البخاري
 باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لم يتم ركوعه بالاعادة وقول المهلب
 إنه لم يأمره أن يعيد الصلاة التي نقصها إجراء على الصفة التي عليه ولم يقل
 لا يجزئك حتى تصلى هذه الصلاة على هذه الصفة وإنما علمه كيف يصلى فيما
 يستقبل كلام مردود عليه فقد أمره بالاعادة في آخر مرة بقوله صل ونفي صلاته
 بقوله فأنك لم تصل ثم علمه كيف يفعل ما أمره به فلا يحتاج أن يقول له بعد
 التعليم صل هكذا فإن أمره بالصلاة لم يخرج عنه إلى الآن ولا يحتاج أن يقول
 له لا يجزئك حتى تصلى هذه الصلاة على هذه الصفة على أنه قد جاء في حديث رفاع
 ابن رافع في حديث المسيء صلاته لانتهم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك وروى
 أصحاب السنن من حديث أبي مسعود البدرى مرفوعا لا يجزى صلاة الرجل حتى
 يقم ظهره في الركوع والسجود وقال الترمذي حديث حسن صحيح (السابعة)

إذا قلنا إن الحديث ورد في كراهية مبادرة الامام في الصلاة فبها حجة على أن مساوقته ومسايقته اليسيرة لا تبطل الصلاة لانه لم يأمرهم بالامادة وهو قول الجمهور وذهب عبد الله بن عمر وأهل الظاهر إلى أن ذلك ينفسد الصلاة وهو كان غير منفسد عند أصحابنا ولكنه ليس له ثواب الجماعة في المسابقة والمساوقة حكاه الرطبي في المساوقة عن بعضهم مقتصر عليه وقال الامام إن المساوقة خلاف الاولى ولا تكره وأما المسابقة بركن فتكره وقال البغوي والمتولي كراهة تحريم وإن سبقه بركنين عمدا مع العلم بالتحريم بطلت صلاته وإن كان جاهلا لم تبطل ولكن لا يعتد بتلك الركعة والله أعلم ﴿الثامنة﴾ فيه معجزة للنبي ﷺ في أنه كان ينظر من ورائه كما ينظر من بين يديه وهو محمول على الحقيقة لأن المراد به العلم دون الرؤية كما حمل بعضهم الحديث عليه قال ابن بطال يحتمل أن يراهم بما يوحى اليه من أفعالهم وهياتهم لأن الرؤية قد يعبر بها عن العلم والاعتقاد ويحتمل أن يكون يراهم بما خص به أن زيد في قوة بصره حتى يرى من ورائه وقد سأل أبو بكر الأثرم أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فحملة على الحقيقة قلت له إن إنسانا قال لي هو في ذلك مثل غيره، وإنما كان يراهم كما ينظر الامام من يمينه وشماله فأنكر ذلك إنكاراً شديداً وقال صاحب المفهم مذهب أهل السنة من الأشعرية وغيرهم أن هذا الابصار يجوز أن يكون إدراكاً خاصاً بالنبي ﷺ محققاً انخرقت له فيه العادة وخلق له ورائه أن يكون الإدراك العيني انخرقت له العادة فكان يرى به من غير مقابلة فإن أهل السنة لا يشترطون في الرؤية عقلاً هيئة مخصوصة ولا مقابلة ولا قرباً ولا شيئاً مما يشترطه المعتزلة وأهل البدع وأن تلك الأمور إنما هي شروط عادية يجوز حصول الإدراك مع عدمها ولذلك حكموا بجواز رؤية الله تعالى في الدار الآخرة مع إحالة تلك الأمور كلها ولما ذهب أهل البدع إلى أن تلك الشروط عقلية استحال عندهم رؤية الله فأنكروها وخالفوا قواطع الشريعة التي وردت بآيات الرؤية وخالفوا ما أجمع عليه الصحابة والتابعون ويؤيد هذا قول عائشة رضي الله عنها في هذا زيادة زاده الله تعالى إياها في حجته وروى ابن عبد البر في التمهيد عن مجاهد في تفسير قوله تعالى

وعن عروة عن عائشة قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في خميسة « ذات علم فلما قضى صلاته قال اذهبوا بهذه الخميسة إلى أبي جهم وأتوني بأنبجانية فإنها الهنتى آتقان صلاتي » وقال البخاري (فتنظر إلى أعلامها نظرة) وفي رواية له علقها (كنت أنظر إلى علمها وأنا في الصلاة فأخاف أن يفتنني) وفي رواية لمسلم (شغلتنى أعلام هذه)

« وتقلبك في الساجدين » قال كان يرى من خلفه في الصلاة كما يرى من بين يديه وقال بقي بن مخلد كان عليه السلام يرى في الظلام كما يرى في الضوء

﴿ الحديث الثاني ﴾

عن عروة عن عائشة قالت « صلى رسول الله ﷺ في خميسة ذات علم فلما قضى صلاته قال اذهبوا بهذه الخميسة إلى أبي جهم وأتوني بأنبجانية فإنها الهنتى آتقان صلاتي » فيه فوائد ﴿ الأولى ﴾ الخميسة بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم بعدها ياء ساكنة آخر الحروف ثم صاد مهملة وهي كساء مربع له أعلام وقال ابن عبيد البر كساء صوف رقيق وقد يكون بغير علم وقال الجوهري أسود له علمان وقال المازري مصبوغ علمه حرير والأنبجانية بفتح الهمزة وكسرها أيضاً وسكون النون وفتح الباء الموحدة وكسرها أيضاً ثم جيم وبعد الألف نون ثم ياء مثناة من تحت مشددة وفيها التخفيف أيضاً ووقع في رواية أحمد بأنبجاني بالتذكير على إرادة الكساء وهي الكساء الغليظ الذي ليس له علم وقال ابن قتيبة إنما هو منبجاني ولا يقال أنبجاني منسوب إلى منبج وفتح الباء في النسب ﴿ الثانية ﴾ فيه جواز لبس الثوب الذي له علم وكذلك الكساء ونحوه وهو كذلك ﴿ الثالثة ﴾ فيه تفي ما يشغل عن الصلاة ويلبى عنها والحض على الإقبال على الصلاة والخشوع فيها ﴿ الرابعة ﴾ فيه أن اشتغال الفكر يسير في الصلاة

غير قاذح في صحتها وهو كذلك ﴿الخامسة﴾ قال صاحب المفهم يستفاد منه كراهة التزاويق والنقوش في المساجد وروينا في المصاحف لابن أبي داود عن أبي الدرداء أنه قال إذا زخرقتم مساجدكم وحلّيت مصاحفكم فعليكم الدمار ولا ين ماجه من حديث عمر بن الخطاب مرفوعا ماساء عمل قوم إلا زخرفوا مساجدكم وقال ابن عباس والله ليزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى ﴿السادسة﴾ استدل به بعض المالكية على كراهة غرس الأشجار في المساجد لما فيه من شغل المصلي بذلك وقد اختلف أصحابنا في ذلك فقال النووي في الروضة من زوائده يكره غرس الشجر فيه فإن غرس قطعه الإمام وجزم القاضي الحسين في تعليقه والبعث في الفتاوى بالتحريم وحكى القاضي الحسين عن الأصحاب أنه لا يجوز قطعها بعد غرسها لأنها صارت ملكا للمسجد والله أعلم ﴿السابعة﴾ فإن قيل كيف بعث بها إلى أبي جهم وإذا كان عليه السلام قد أخبر عن نفسه أنها ألحته عن صلاته مع قوته عليه السلام فكيف لا تشغل أبا جهم عن صلاته والجواب أنه لم يبعث بها إليه ليلبسها في الصلاة بل لينتفع بها في غير الصلاة كما قال في حلة عطار دلعمر إنني لم أبعث بها إليك لتلبسها والله أعلم ﴿الثامنة﴾ قال صاحب المفهم فيه سد الذرائع والانتزاع عما يشغل الإنسان عن أمور دينه ﴿التاسعة﴾ قال ابن بطال فيه أن النبي عليه السلام آتس أبا جهم حين ردها إليه بأن سأله ثوبا مكنها ليعلمه أنه لم يرد عليه هديته استخفافا به ولا كراهية للبس وقال ابن عبد البر في الاستذكار نحوه وقال صاحب المفهم وفيه قبول الهدايا من الأصحاب واستدعاؤه عليه السلام انبجانية أبي جهم تطيب قلبه ومباينة معه وهذا مع من يعلم طيب نفسه وصفاء ودهما زقلت قد ذكر الزبير بن بكار أن الحمصة والانبجانية كلاهما كان للنبي صلى الله عليه وسلم فروى بإسناده مرسل أنه صلى الله عليه وسلم أتى بمخيمتين سوداوين فلبس أحدهما وبعث الأخرى إلى أبي جهم ثم إنه أرسل إلى أبي جهم في تلك الحمصة وبعث إليه التي لبسها ولبس هو التي كانت عند أبي جهم بعد أن لبسها أبو جهم لبسات قال ابن عبد البر ومعنى رواية الحديث أي عند مالك أن أبا جهم أهدى إلى رسول الله عليه السلام خمسة لها علم فشكت في الصلاة فردها عليه والله أعلم

﴿العاشرة﴾ قال ابن بطال فيه أن الواهب والمهدي إذا ردت إليه عطيته من غير أن يكون هو الراجع فيها فله أن يقبلها إذ لا عار عليه في قبولها وكذا قال ابن عبد البر ﴿الحادية عشرة﴾ جرت عادة الأنبياء والصالحين باخراج ما شغلهم عن بعض العبادات عن ملكهم رأساً وكذلك ما أعجبهم من ملكهم كما قال الله تعالى في حق سليمان عليه السلام «إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي حتى توارت بالحجاب ردوها علي فطفق مسحاً بالسوق والأغناق» وأخرج النبي صلى الله عليه وسلم الحميمة عن ملكه ورمى بالخاتم أيضاً لما شغله كإرواه النسائي من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً ولبسه قال شغلني هذا عنكم منذ اليوم إليه نظرة واليك نظرة ثم القاه وأما زعمه حاتم الذهب عند التحريم فهو متفق عليه من حديث ابن عمر وفي الصحيحين من حديث أنس أنه كان من فضة وقال القرطبي إنه وهم قلت ولعله كان لما شغله عنهم وإن كان فضة فيكون لأحرمة ولكن لا اشتغاله به عنهم ولا حاجة حينئذ إلى الحكم عليه بالوهم والله أعلم وروينا في الزهد لابن المبارك عن مالك عن أبي النضر قال انقطع شراك نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فوصله بشيء جديد فجعل ينظر إليه وهو يصلي فلما قضى صلاته قال ازعوا هذا واجعلوا الأول مكانه فقبل كيف يارسول الله قال إني كنت أنظر إليه وأنا أصلي وروى محمد بن خفيف الشيرازي بإسناده إلى عائشة أنه صلى الله عليه وسلم احتذى زملاً فأعجبه حسنهما ثم خرج بها فدفعهما إلى أول مسكين لقيه ثم قال اشترى نعلين مخصوفتين وروى مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر أن أبا طلحة الأنصاري كان يصلي في حائطه فطار دبسي فطفق يتردد يلتمس مخرجاً فأعجبه ذلك فجعل يتبعه يبصره ساعة ثم رجع إلى صلاته فإذا هو لا يدري كم صلى فقال لقد أصابتنى في مالي هذا فتنة فجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له الذي أصابه في حائطه من الفتنة وقال يارسول الله هو صدقة لك فضعه حيث شئت ﴿الثانية عشرة﴾ قال أبو الوليد الباغي إن صلاته في الحميمة لمعنيين لأن الصوف لا ينحس بالموت أولاً لأن ذبائح أهل الكتاب حلال لنا قلت لا يلزم واحد من الأمرين لأن صوف الحميمة كان من ميتة ولا أنه من ذبائح أهل الكتاب ولو شك في ذلك فالأصل الطهارة

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا قام أحدكم للصلاة فلا يبصق أمامه فإنه مناجاة لله عز وجل مادام في مصلاه ولا عن يمينه فإن من يمينه ملكا ولكن ليبصق عن شماله أو تحت رجله فيدفعه » رواه البخاري . وعن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى بصاقا في جدار القبلة فحكه ثم أقبل على الناس فقال إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه فإن الله قبل وجهه إذا صلى » وفي رواية للبخاري فتغيط على أهل المسجد

والحل وكان الباجي أخذ ذلك من رواية مالك خبيصة شامية ﴿ الثالثة عشرة ﴾ قال الباجي أيضا فيه أن للإنسان أن يشتري ما أهداه بخلاف الصدقة ﴿ الرابعة عشرة ﴾ أثبت في هذه الرواية الهاء الخبيصة له بقوله فإنها أهدتني وقال في رواية مالك نظرت إلى علمها في الصلاة فكاد يفتني قال ابن عبد البر فيه دليل على أن الفتنة لم تقع قال والفتنة هنا الشغل عن خشوع الصلاة انتهى فيحتمل أن يقال الفتنة فوق الإلهاء فهذا أثبت ولم يثبت الفتنة ويحتمل أن يقال هما واحد ويكون قوله أهدتني أي كادت وقاربت كما يقول المؤذن في الإقامة قد قامت الصلاة أي قربت إقامتها والله أعلم

الحديث الثالث

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « إذا قام أحدكم للصلاة فلا يبصق أمامه فإنه مناجاة لله عز وجل مادام في مصلاه ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكا ولكن ليبصق عن شماله أو تحت رجله فيدفعه » رواه البخاري فيه فوائد ﴿ الأولى ﴾ هذا النهي في البصاق أمامه أو عن يمينه هل هو يفيد كونه في المسجد أو عام في المصالح في أي موضع كانوا ؟ الظاهر أن المراد العموم لأن المصلي مناجاة لله في أي موضع صلى والملك الذي عن يمينه معه أي موضع صلى ولكن

البخاري بوب على هذا الحديث باب دفن النخامة في المسجد وإنما قيده البخاري بالمسجد لأنه لم يأمر بدفن النخامة في غير المسجد ويدل عليه ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأبي سعيد أنه ﷺ رأى نخامة في جدار المسجد فتناول حصاة فحكما فقال إذا تنخم أحدكم فلا يتنخم قبل وجهه ولا عن يمينه الحديث وليصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى لفظ البخاري ولم يسق مسلم لفظه ﴿الثانية﴾ هل المراد بالقيام للصلاة الدخول فيها أو النهوض والانتصاب لها ولو قبل الاحرام والجواب أنه إن كان المراد أعم من كونه في المسجد أو في غيره فلا حرج في ذلك قبل الشروع في الصلاة إذا كان في غير المسجد وإن كان المراد بذلك فقيده كونه في المسجد فسواء في ذلك بعد الاحرام أو قبله بل دخول المسجد كان في النهي عن البزاق فيه وإن لم يكن قائم إلى الصلاة كما ثبت في حديث أنس المتفق عليه ﴿الثالثة﴾ هذا النهي عن بصاق المصلي أمامه أو عن يمينه هل هو على التحريم أو التنزيه قال القرطبي إن إقباله ﷺ على الناس مفضأ يدل على تحريم البصاق في جدار القبلة وعلى أنه لا يكفر بدفنه ولا يحكه كما قال في جملة المسجد البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها قلت ويدل على تحريم البصاق في القبلة ما رواه أبو داود بإسناد جيد من حديث السائب بن خلاد أن رجلاً أم قوماً فبصق في القبلة ورسول الله ﷺ ينظر إليه فقال حين فرغ لا يصلي لكم الحديث وفيه أنه قال له إنك آذيت الله ورسوله وأطلق جماعة من الشافعية كراهة البصاق في المسجد منهم المحاملي وسليم الرازي والرويانى وأبو العباس الجرجاني وصاحب البيان وجزم النووي في شرح المهذب والتحقيق بتحريمه وكأنه تمسك بقوله في الحديث الصحيح أنه خطيئة قال أبو الوليد الباجي فأما من بصق في المسجد وستر بصاقه فلا أثم عليه وحكى القرطبي أيضاً عن ابن مكى أنه إنما يكون خطيئة لمن تقل فيه ولم يدفنه قل القرطبي وقد دل على صحة هذا قوله في حديث أبي ذر رأى عند مسلم ووجدت في مساوي أعمالها النخامة تكون في المسجد لا تدفن فلم يثبت لها حكم السيئة بمجرد إيقاعها في المسجد بل بذلك وبقائها غير مدفونة ﴿فلت﴾ ويدل عليه أيضاً إذنه في ذلك في حديث الباب بقوله

أو تحت رجله فيدفنه إن حملنا الحديث على إرادة كونه في المسجد كما تقدم وهو مصرح به في حديث أبي سعيد وأبي هريرة المذكور في أول هذا الباب ﴿الرابعة﴾ علل النهي عن البصاق أمامه بكونه مناجياً لله وعلة في حديث ابن عمر بعده بأن الله قبل وجهه إذا صلى وفي حديث لأبي هريرة عند مسلم ما بال أحدكم يقوم مستقبلًا ربه فيتنحع أمامه ولا مناقاة بين ذلك فإن المراد إقبال الله تعالى عليه كما سيأتي وقال ابن عبد البر وهذا كلام خرج على التعظيم لشأن القبلة وإكرامها قال وقد نوع بهذا الحديث بعض من ذهب مذهب المعتزلة إلى أن الله تعالى في كل مكان وليعز على العرش قال وهذا جهل من قائله لأن قوله في الحديث يبتصق تحت قدمه وعن يساره ينقض ما أصلوه في أنه في كل مكان هذا كلام ابن عبد البر وهو أحد القائلين بالجهة فاحذره وإنما ذكرته لأنه عليه ثلاثا غتر به والصواب ما قدمناه بدليل ما للقاضي اسماعيل باسناد صحيح من حديث حذيفة أن رسول الله ﷺ قال إذا قام الرجل في صلاة أقبل الله تعالى عليه بوجهه فلا يزقن أحدكم في قبلته الحديث وقال صاحب المفهم إنه لما كان المصلي يتوجه بوجهه وقصده وكلبته إلى هذه الجهة نزلها في حقه وجود منزلة الله تعالى فيكون هذا من باب الاستعارة كما قال الحجر الأسود يمين الله في الأرض أي بمنزلة يمين الله قلت وقد أول الإمام أحمد هذا الحديث قال القرطبي وقد يجوز أن يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فكانه قال مستقبل قبلة ربه أو رحمة ربه كما قال في الحديث الآخر فلا تبصق قبل القبلة فإن الرحمة تواجهه قلت ولا أحفظ هذا اللفظ في البصاق وإنما هو في مسح الحصى كما رواه أصحاب السنن الأربعة من حديث أبي ذر عن النبي ﷺ قال إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحصى فإن الرحمة تواجهه ﴿الخامسة﴾ هل المراد بقوله مادام في مصلاه أي في المكان الذي صلى فيه أو المسجد الذي صلى فيه أو المراد بالمصلي نفس الصلاة والأول هو الحقيقة فعمله عليه أولى ويبدل على الثاني قوله في حديث ابن عمر بعده فإن الله قبل وجهه إذا صلى والله أعلم ﴿السادسة﴾ علل النهي عن البصاق عن اليمين فإن عن يمينه ملكا قال صاحب المفهم ويقال على هذا إن

صح هذا التعليل لزم عليه أن لا يترك عن يساره فان عليه أيضا ملكا بدليل قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد قال والجواب بعد تسليم ان على شماله ملكا ان ملك اليمين اعلى وافضل فاحترم بمالم يحترم به غيره والله اعلم ﴿السابعة﴾ اطلق في هذا الحديث الأذن في ان ييمى عن شماله وهو محمول على ما اذا كان جهة شماله فارغا من المصلين بدليل ما رواه اصحاب السنن من حديث طارق بن عبد الله المخارمى في هذا الحديث فقال ولكن تلقاه يساره ان كان فارغا او تحت قدمه اليسرى قال الترمذى حديث حسن صحيح وكذا يدل عليه قوله في بعض طرق حديث ابى هريرة عند مسلم فليتنزع عن يساره تحت قدمه فان لم يجد فليقل هكذا اى فان لم يجد جهة شماله فارغا قلت وكذا لو كان يصلى مثلا فى الروضة الشريفة ولو لم يكن على يساره مصل آخر حيث قلنا بجواز البصاق فى المسجد ودفنه احتراماً لجهة القبر الشريف وهذا واضح ﴿الثامنة﴾ اقتصر فى هذا الحديث فى الأذن فى البصاق على جهة الشمال او تحت الرجل وقد ورد فى حديث آخر الأذن فى البصاق خلفه رواه النسائى فى حديث طارق المخارمى وفيه وابصق خلعك أو تلقاء شمالك ان كان فارغا الحديث ورواه الترمذى وصححه ولم يقل ان كان فارغا ﴿التاسعة﴾ وقع فى المسند او تحت رجله هكذا بالثنية وفى رواية البخارى لهذا الحديث او تحت قدمه فيدفنها هكذا بالافراد وهو المصواب لأن المراد به الرجل اليسرى كما ثبت فى الصحيحين من حديث أبى سعيد ولكن عن يساره او تحت قدمه اليسرى وكذا من حديث أبى هريرة الذى مع حديث أبى سعيد ولم يسق مسلم لفظه وهكذا تدل عليه الرواية التى لم يقل فيها أو كما سيأتى فى الوجه الذى يليه ﴿العاشرة﴾ وقع فى هذه الرواية أو تحت وكذا فى أكثر الروايات بآيات أو كما فى حديث أبى سعيد المتفق عليه وحديث أنس وبعض طرق حديث أبى هريرة عند البخارى ووقع عند مسلم فى حديث أنس ولكن عن شماله تحت قدمه وكذا فى بعض طرق حديث أبى هريرة عند البخارى ووقع عند مسلم فى حديث أنس ولكن عن شماله تحت قدمه وكذا فى بعض طرق حديث أبى هريرة عنده فيجتملى أن يكون المراد بجهة الشمال كونه تحت قدمه

وعن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى بصاقاً في جدار القبلة فحكه ثم أقبل على الناس فقال إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه فان الله قبل وجهه إذا صلى » وفي رواية للبخاري فتغيظ على أهل المسجد

راعى حروف الهجاء وما يفهم من الكلام أصح الأقاويل إن شاء الله انتهى ومذهب الشافعي في التحنئة والضحك والبكاء والنفخ والافين أنه إن بان منه حرفان بطأت صلاته ما لم يكن معذوراً بغلبة أو تعذر قراءة الفاتحة ما لم يكسر الضحك وإن كان مغلوباً فإنه يضر والله أعلم

الحديث الرابع

عن نافع عن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى بصاقاً في جدار القبلة فحكه ثم أقبل على الناس فقال إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه فان الله قبل وجهه إذا صلى » فيه : فوائد (الأولى) ذكر ابن عبد البر في التمهيد عند هذا الحديث إجماع العلماء أن العمل القليل في الصلاة لا يضرها فإدري هل أراد بالعمل القليل تنص البصاق أو أراد ماورد في حديث آخر من كونه يبصق في ثوبه أو أراد أن النبي ﷺ حكه من القبلة وهو في الصلاة وهو الظاهر فقد روى البخاري من رواية الميث عن نافع عن ابن عمر قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم نخامة في قبلة المسجد وهو يصلي فحتها ثم قال حين انصرف الحديث وفي بعض طرقه أنه كان يخطب كما رواه أبو داود بإسناد صحيح من رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر بينما رسول الله ﷺ يخطب يوماً إذ رأى نخامة في قبلة المسجد فتغيظ على الناس ثم حكها قال وأحسبه قال قد دعا بزعفران فلعطه به (الثانية) اختلفت الأحاديث أيضاً في البصاق الذي وجده النبي ﷺ في القبلة هل كان ذلك في مسجده ﷺ أو في مسجد آخر؟ فقيل إنه كان في مسجد الأنصار بدليل ما رواه مسلم وأبو داود من رواية عبادة بن الوليد

باب صلاة الرجل والمرأة بين يديه

عن عروّة عن عائشة قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وأنا معترضة بين يديه وبين القبلة كاعتراض الجنّاة» وفي رواية للبخاري (على الفراش الذي ينامان عليه)

قال «أتينا جابرا وهو في مسجده فقال أتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجدا هذا وفي يده عرجون» ابن خباب فنظر فرأى في قبلة المسجد نخامة فأقبل عليها فحتها بالعرجون الحديث لفظ أبي داود وظاهر ما تقدم من كونه كان في الخطبة أنه كان في مسجد المدينة والظاهر أنهما واقعتان أو وقائع في قصة مسجد الأنصار أنه حتها بالعرجون وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري أنه حكى بمحاضرة وفي قصة مسجد الأنصار أروني غيرا فقام فتى من الجي يشتد إلى أهله فجاء مخلوق في راحته فأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعله على رأس العرجون ثم لطم به على أثر النخامة وعند النسائي من حديث أنس أنه رأى نخامة في قبلة المسجد فغضب حتى احمر وجهه فقامت امرأة من الأنصار فحكمتها وجعلت مكانها خلوقا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحسن هذا وفي بعضها أنه كان في الصلاة وفي بعضها أنه كان يخطب كما تقدم فهذا يدل على اختلاف واقعتين أو وقائع من غير تعارض والله أعلم (الثالثة) في تغليفه على أهل المسجد تحريم البصاق في القبلة وقد تقدم في الحديث قبله (الرابعة) فيه تنظيف المساجد وطهارة البصاق وقد تقدم في الحديث قبله أيضاً

باب صلاة الرجل والمرأة بين يديه

عن عروّة عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنّاة» فيه فوائد (الاولى) أنه لا بأس بالصلاة إلى النائم وهو كذلك عند الجمهور وقال مالك لا يصلي إلى نائم إلا أن يكون دونه ستر وهو قول طاووس قال ابن بطال كرهت طائفة من العلماء الصلاة

خلف النائم خوف ما يحدث منه فيشغل المصلي أو يضحكه فتفسد صلاته قال
 مجاهد أصلي وراء قاعد أحب إلي من أن أصلي وراء نائم قال ابن بطال والقول قول
 من أجاز ذلك السنة الثابتة انتهى وأما ما رواه أبو داود من حديث ابن عباس
 أن النبي ﷺ قال لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث فإن في إسناده من لم يسم قال
 الخطابي لا يصح قال وعبد الله بن يعقوب لم يسم من حدثه به عن محمد بن كعب
 قال وإنما رواه عن محمد بن كعب رجلان كلاهما ضعيفان تمام بن زريع وعيسى
 ابن ميمون وقد تحكم فيهما يحيى بن معين والبخاري ورواه أيضاً عبد الكريم
 أبو أمية عن مجاهد عن ابن عباس وعبد الكريم متروك الحديث (قلت) قد
 رواه عن محمد بن كعب أيضاً أبو المقدام وهو هشام بن زياد البصري ضعيف
 أيضاً ولهذا لما ذكر النووي الحديث في الخلاصة قال اتفقوا على ضعفه ، انتهى
 ومن كره ذلك فأنما كرهه من حيث اشتغل به عن الصلاة قال البخاري في صحيحه
 كره عثمان أن يستقبل الرجل وهو يصلي قال الخطابي فاما الصلاة للمتحدثين
 فقد كرهها الشافعي وأحمد من أجل أن كلامهم يشغل المصلي وكان ابن عمر
 لا يصلي خلف رجل يتكلم إلا يوم الجمعة **الثانية** وفيه أن المرأة إذا كانت
 بين يدي المصلي لا تقطع صلاته وهو قول الجمهور من التابعين فمن بعدهم وبه قال
 النووي وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأبو ثور وداود الظاهري وروى عن
 ابن عمر وأنس والحسن البصري وأبي الأحوص أنه يقطع الصلاة الحمار والمرأة
 والكلب وقال أحمد وإسحاق يقطع الصلاة الكلب الأسود قال أحمد وفي قلبي
 من الحمار والمرأة شيء وحجة القائلين بأن المذكورات تقطع الصلاة ما رواه مسلم
 من حديث أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام أحدكم يصلي
 فانه يستتره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة
 الرجل فانه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود قلت يا أبا ذر ما بال الكلب
 الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر قال يا ابن أخي سألت رسول
 الله ﷺ كما سألتني فقال الكلب الأسود شيطان وروى مسلم من حديث أبي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب وفي

ذلك مثل مؤخرة الرجل وأجاب أصحاب أحمد عن المرأة بحديث عائشة المذكور
وعن الحمار بحديث ابن عباس في الصحيحين قال أقبلت راكبا على حمار أتان
وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله ﷺ يصلي بالناس يعني إلى غير
جدار فررت بين يدي بعض الصف فزلت وأرسلت الأتان ترتع ودخلت في الصف
فلم ينكر ذلك على أحد وقول ابن عباس إلى غير جدار فسرره الشافعي فيما نقله
البيهقي عنه أي إلى غير سترة ويدل لذلك ما رواه البزار باسناد صحيح في حديث
ابن عباس هذا من رواية مجاهد ليس شيء يستره يحول بيننا وبينه وقول الشيخ
تقي الدين بن دقيق العيد إنه لا يلزم من نفي الجدار نفي السترة يدل على أنه لم
يقف على رواية البزار المذكورة والله أعلم وأجاب الجمهور عن الكلب بحديثين
أحدهما ما رواه أبو داود باسناد حسن من حديث الفضل بن عباس قال أتانا
رسول الله ﷺ ونحن في بادية لنا فصلى في صحراء ليس بين يديه سترة وحجارة
لنا وكلبة يعبثان بين يديه فبالا ذلك والحديث الآخر ما رواه أبو داود أيضا
من حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شيء
وادرؤا ما استطعتم وأجاب أصحاب أحمد عن الحديثين بأن حديث الفضل
في إسناده مقال كما قال الخطابي وقال ابن حزم إنه باطل لأن العباس بن عبيد الله
لم يدرك عمه الفضل انتهى ثم إنه لم يذكر فيه صفة الكلب وقد يجوز أن يكون
هذا الكلب ليس بأسود وبأن حديث أبي سعيد من رواية مجاهد بن سعيد وقد ضعفه
الجمهور وقد اختلط أخيرا وهذا من رواية أبي أسامة عنه وهو ممن سمع منه
بعد الاختلاط وقال القرطبي عن الجمهور إنهم تمسكوا بأنه عليه الصلاة والسلام لما صلى
بمعنى وركزت له العنزة كان الحمار والكلب يمران بين يديه لا يمنعان قال وظاهر
هذا بينه وبين العنزة انتهى وكان القرطبي أخذ هذا من قوله في بعض طرق
مسلم في حديث أبي جحيفة هذا ورأيت الناس والدواب يمران بين يدي
العنزة وإنما أراد بما بين يديها أي من جهة القبلة كما تقول بين يدي الامام
بدليل الرواية الأخرى المتفق عليها يمر من ورأها المرأة والحمار (الثالثة)
في قول عائشة (وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنائز) ما يوم أنه

وعن عبيد الله عن عائشة قالت «رأيتُ ما عدتُمونا بالكعب والجار قد رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم وأنا معترضة بين يديه فإذا أراد أن يسجد غمزَ تعني رجلى فضمتها إلى » وفي رواية لهما (كنتُ بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبليته فإذا سجد غمزني فقبضتُ رجلي وإذا قام بسطتهما قالت والبيوتُ يومئذٍ ليسَ فيها مصابيحُ

بخالف لقولها في الحديث الذي يليه ورجلاي في قبليته فإن ظاهره أن رجلها كانتا لجهة القبلة وقد يجمع بينهما بأن المراد بقولها ورجلاي في قبليته أنه كان مستقبل أسفلها وإن كانت معترضة ولا يلزم أن يستقبل أسفل رجلها ويحتمل أن يقال كان مرة كذا ومرة كذا لكن الأول أولى لأن قوله في رواية البخاري على الفراش الذي ينامان عليه يدل على أنها كانت معترضة بين يديه لأنه صلى الله عليه وسلم كان ينام على شقه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه فدل على أنه لم تكن جهة أرجلهما إلى القبلة والله أعلم، وبقيّة فوائده في الحديث الذي يليه

﴿ الحديث الثاني ﴾

وعن عبيد الله عن القاسم عن عائشة قالت «بسماعدتمونا بالكعب والجار قد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معترضة بين يديه فإذا أراد أن يسجد غمز. تعني رجلى فضمتهما إلى » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ فيه أن الصلاة إلى النائم وإن كان امرأة لا يقطع الصلاة وقد تقدم ﴿ الثانية ﴾ ذكر ابن عبد البر أن حديث عائشة هذا ناسخ أو معارض لحديث أبي ذر عند أكثر العلماء انتهى وما ذكره من النسخ واضح لأن النسخ وإن كان لا يصار إليه إلا عند معرفة التاريخ فانا نعلم أن أزواجه خصوصاً عائشة ما حكينه عنه مما يتكرر في كل ليلة هو النسخ على تقدير عدم إمكان الجمع لأنه لو حدث شيء عامن به وقد علم التاريخ في حديث ابن عباس كونه في حجة الوداع

مكن حديث ابن عباس ليس صريحاً في مخالفة حديث أبي ذر وأبي هريرة لأن ابن عباس قال فيه فمرت بين يدي بعض الصف ولا يلزم منه أنه مر بين يدي النبي ﷺ ولا إلا تان التي كان عليها والامام سترة للمؤمنين وإن لم يكن بين يديه سترة على أن البخاري قد بوب عليه باب سترة الامام سترة من خلفه فيقتضى أنه كان بين يديه سترة ولا يلزم من قوله فيه إلى غير جدار أن لا يكون ثم سترة وإن كان الشافعي قد فسر قوله إلى غير جدار أن المراد إلى غير سترة كما تقدم ﴿ الثالثة ﴾ إذا قلنا لا يصار للنسخ حتى يعرف التاريخ ويتعذر الجمع ولم ينقل تاريخ حديث عائشة وإن كان الظاهر تأخره فقد جمع بعضهم بين الحديثين فقال الخطابي يحتمل أن يتأول حديث أبي ذر على أن هذه الأشخاص إذا مرت بين يدي المصلّي قطعته عن الذكر وشغلت قلبه عن مراعاة الصلاة فذلك معنى قطعها للصلاة دون إبطالها من أصلها حتى يكون فيها وجوب الاعداء وما حكاها الخطابي احتمالاً حكاها النووي في الخلاصة عن الجمهور أنهم تأولوا القطع على قطع الذكر والخشوع، وحكى صاحب المفهم عن الجمهور أنهم تأولوه بأن ذلك مبالغة في الخوف على قطعها وفسادها بالشغل بهذه المذكورات وذلك أن المرأة تقطن والمار يهتق والكلب يروع فيشوش الفكر في ذلك حتى تنقطع عليه الصلاة وتفسد فلما كانت هذه الأمور آيلة إلى القطع جعلها قاطعة كما قال للمادح قطعت عنق أخيك أي فعلت به فعلاً يخاف هلاكه منه كمن قطع عنقه ﴿ الرابعة ﴾ حمل بعضهم حديث قطع المرأة الصلاة على أن المراد الحائض حكاها الخطابي عن ابن عباس وعطاء بن أبي رباح أنه يقطع الصلاة الكلب الأسود والمرأة الحائض وعلله صاحب المفهم في الحائض بما تستصحبه من النجاسات ويدل لذلك ما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس رفعه شعبة قال يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب نفض أبي داود وصرح ابن ماجه بقوله عن النبي ﷺ وهو من طريق شعبة قال أبو داود وقفه سعيد وهشام وهمام عن قتادة عن ابن عباس ويعارضه ما رواه أبو داود أيضاً عن عائشة كنت بين النبي ﷺ وبين القبلة قال شعبة وأحسبها قالت وأنا حائض ثم ذكر أبو داود أحد عشر روي لم يذكرها (وأنا حائض) وهذا وإن اختلف فيه حديث عائشة فقد صح من حديث

ميمونة كان رسول الله ﷺ يصلي وأنا حذاءه وأنا حائض وربما أصابني ثوبه
إذا سجد متفق عليه وهذا لفظ رواية مسلم وفي رواية لبخاري كان فراشي
حبال مصلى النبي ﷺ وبوب عليه باب إذا صلى إلى فراش فيه حائض لكن
الرواية المشهورة التي اتفقا على لفظها وأنا إلى جنبه ﴿الخامسة﴾ جعل بعضهم
العلقة في قطع الكلب الأسود والجمار والمرأة ما ذكر فيها من وصف الشيطان فأما
الكلب فقال فيه النبي ﷺ الكلب الأسود شيطان قاله لأبي ذر حين سأله عن
تخصيص ذلك بالأسود كما ثبت في صحيح مسلم وأما الجمار ففي الحديث
الصحيح أيضا إذا سمعتم نباح الجمار فتعوذوا بالله من الشيطان فإنها رأت شيطانا
متفق عليه من حديث أبي هريرة ولأبي داود من حديث جابر إذا سمعتم نباح
الكلب ونهيق الجمر بالليل فتعوذوا بالله الحديث وأما المرأة فعند الترمذي المرأة
عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان وفي حديث آخر النساء حبال الشيطان
ويعارض هذا صلاة النبي ﷺ إلى البعير كما ثبت في الصحيحين من حديث ابن
حمر وقد صح عنه أنه قال في الأبل أنها خلقت من الجن وفي حديث آخر على
ذروة كل بعير شيطان ومع ذلك فقد صلى إليها بل قد مر نفس الشيطان بين يدي
النبي ﷺ وهو يصلي فلم يقطع صلاته بل خنقه وهو في الصلاة كما ثبت في الصحيح
فدل على أن المراد اتقاء ما يشغل المصلي ﴿السادسة﴾ قد ورد مما يقطع الصلاة
غير الثلاثة المذكورة الذين وصفوا بوصف الشيطان أو بكونه معهم وذلك فيما
رواه أبو داود من حديث ابن عباس قال أحسبه عن النبي ﷺ قال إذا صلى
أحدكم إلى غير سترة فإنه يقطع صلاته الجمار والخنزير واليهودي والمجوسي والمرأة
الحديث تكلم فيه أبو داود وقال فيه نكارة وأحسب الوهم من ابن أبي ميمنة
قال وإنشكر فيه ذكر المجوسي وذكر الخنزير ولأحمد من حديث عائشة ذكر
الكافر فيما يقطع الصلاة وميائى في الفائدة الثامنة عشرة من هذا الحديث ﴿السابعة﴾
أشار ابن بطال إلى كون الصلاة إلى المرأة من الخصائص كما قالت عائشة
في القبة للعصائم وأيكم كان يملك إربه الحديث فقال ووجه كراهيتهم لذلك والله
أعلم لأن الصلاة موضوعة للاخلاص والخشوع والمصلي خلف المرأة الناظر إليها
تخشى عليه الفتنة بها والاشتغال بنظره إليها لأن النفوس مجبولة على ذلك والناس

لا يقدر من ملك آراهم على مثل ما كان يقدر عليه عليه السلام من ذلك فذلك صلى
هو خلف المرأة حين أمن من شغل باله بها ولم تشغل عن صلاته انتهى ولك أن
تقول الأصل عدم التخصيص حتى يصح ما يدل عليه والله أعلم ﴿ التاسعة ﴾
أجاب بعضهم عن حديث عائشة بأنه ليس فيه مرور وإنما يقطع المرور بين يدي
المصلي وأما كون المرأة كالسترة للمصلي فلا تقطع الصلاة وإنما كرهه بعضهم
قال ابن بطال كره كثير من أهل العلم أن تكون المرأة سترة للمصلي قال مالك
في المختصر ولا يستتر بالمرأة وأرجو أن تكون السترة بالصبي واسعة قال وقال
الشافعي لا يستتر بامرأة ولا دابة وأشار ابن عبد البر إلى أن مرور المرأة أخف
من الصلاة اليها فقال في التمهيد وكيف تقطع الصلاة بمرورها وفي هذا الحديث
أن اعتراضها في القبلة نفسها لا يضر؟ قلت في حديث عائشة المتفق عليه ما يشير
إلى أن المرور أشد فانها قالت فأكره أن أسنعه فأنسل من قبل رجل السرير
وفي رواية لهما فتبدوا لي الحاجة فأكره أن أجلس فأوذى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأنسل من عند رجله أي من عند رجل السرير ﴿ التاسعة ﴾ لقائل أن يقول
إن عائشة لم يكن بينها وبين النبي صلى الله عليه وسلم سترة بل كان السرير الذي عليه عائشة
هو السترة وكأن عائشة من وراء السترة لأن قوائم السرير التي تلي النبي صلى الله عليه وسلم بينه
وبينها والدليل على ذلك ما اتفق عليه الشيخان من رواية الأسود عن عائشة
لقد رأيتني مضطجعة على السرير فيجئني النبي صلى الله عليه وسلم فيتوسط السرير فيصلني
الحديث وعلى هذا فلا يكون في حديث عائشة ما ينافي حديث أبي ذر وأبي هريرة
في قطع المرأة الصلاة لوجود السترة هنا والله أعلم ﴿ العاشرة ﴾ إن قال قائل
قد ثبت حديث أبي ذر في قطع المرأة للصلاة وكذلك حديث أبي هريرة وليس
في حديث عائشة هنا تصميم لكون النساء لا يقطعن فلو قال قائل إنما يقطع الصلاة
المرأة الأجنبية خوفاً لاقتتان بها فأنما زوجته وحرمه فلا يضر وإنما قلناه صلى الله عليه وسلم
صلى وبين يديه عائشة وميمونة كما تقدم وكذلك عند أبي داود وابن ماجه أن
أم سلمة كانت فرائضها يحيا لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم زاداحد وكان
يصلي وأنا حيا له والجواب عن ذلك أنه لا قائل بالفرق بين الأجنبية وغيرها في
ذلك وأيضا فقد ورد مرور الأجنبية فيما رواه أبو داود والنسائي من حديث

ابن عباس قال جئت انا و غلام من بنى عبد المطلب على حمار و رسول الله ﷺ يصلى فزل و نزلت و تركنا الحمار امام الصف فما بالاه وجاءت جاريتان من بنى عبد المطلب فدخلتا بين الصف فما بالا ذلك و قال مالك فى المجموعة و لا يصلى و بين يديه امرأة و إن كانت امه او اخته الا ان يكون دونها مسترة فى الحادية عشرة **﴿ قول عائشة بئس ما عدتمونا ارادت بخطبها ذلك ابن اختها عروة و اباهريرة فروى مسلم من رواية عروة بن الزبير قال قالت عائشة ما يقطع الصلاة قال قلت المرأة و الحمار فقالت ان المرأة لداية سوء فذكرت الحديث و روى ابن عبد البر من رواية القاسم قال بلغ عائشة ان اباهريرة يقول ان المرأة تقطع الصلاة فذكرت الحديث **﴿ الثانية عشرة ﴾** فان قيل كيف انكرت عائشة على من ذكر المرأة مع الحمار و الكلب فيما يقطع الصلاة و هى قد روت الحديث عن النبي ﷺ كما رواه احمد فى المسند بلفظ لا يقطع صلاة المسلم شئ الا الحمار و الكافر و الكلب و المرأة فقالت عائشة يا رسول الله قد قرنا بدواب سوء و الجواب ان عائشة لم تنكر و روت الحديث و لم تكن لتكذب اباهريرة و اباذر و انما انكرت كون الحكم باقيا حكما فلعلها كانت ترى نسخه بمحدثها الذى ذكره او كانت تحمل قطع الصلاة على محمل غير البطلان و الظاهر انها رأت تفسير الحكم بالنسبة الى المرأة و الى الحمار أيضا فقد حكى ابن عبد البر أنها كانت تقول يقطع الصلاة الكلب الأسود و هذا كقول أحمد و اسحاق و الله أعلم **﴿ الثالثة عشرة ﴾** استدلل ابن عبد البر بعمزه **﴿ رسول الله ﷺ رجل مائشة على أن مطلق اللبس ليس بناقض للوضوء و إن كان يحتمل أن يغمزها على الثوب أو يضربها بكفه و نحو ذلك ثم حكى اختلاف العلماء فى ذلك فقال سفيان الثوري و أبو حنيفة و الأوزاعي فيما حكاه الطبري عنه و أكثر أهل العراق لا ينقض اللبس من غير جماع قال أبو حنيفة إلا أن يقصد مسها لشهوة و انتشر و قال مالك و أحمد و اسحاق ينقض اللبس بشهوة و لذة و أراد مالك و الليث و لو كان من فوق حائل قال محمد بن نصر و لم أره لغيرها و قال الشافعي و الأوزاعي فيما حكاه محمد بن نصر المروزي ينقض اللبس مطلقا بشهوة و غيرها ما لم يكن بينهما محرمة على ما هو معروف فى موضعه قلت و ليس فى هذا الحديث حجة لمن لم ير النقص بمطلق اللبس لأن عائشة كانت مسترة مغطاة بالحاف كما****

ثبت في الصحيحين من رواية الأسود عنها أن نسل من قبل رجل السرور حتى
أنسل من لحافى **﴿الرابعة عشرة﴾** إذا قلنا بقطع المرأة ومن ذكر منها الصلاة
بحروره أو استئباله فما مقدار المسافة بين يدي المصلى التي يحصل بها المحذور؟
والجواب أنه إنما يحرم أو يكره إذا كان على دون ثلاثة أذرع لأنه مقدار
الستره فإن زاد على الثلاثة فلا يضر وقال بعضهم ستة أذرع وقال بعضهم قدفة
بمحجرو يدل له ما روينا في بعض طرق الحديث عند أبي داود من حديث ابن عباس
قال أحسبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى أحدكم إلى غير ستره فإنه
يقطع صلاته الحمار والخنزير واليهودى والمجوسى والمرأة ويجزى عنه إذا مروا
بين يديه على قدفة بمحجر قال أبو داود في نفسه من هذا الحديث شيء وأحسب
الوهم من ابن أبي عمير والمنكر فيه ذكر المجوسى وفيه على قدفة بمحجر وذكر
الخنزير وفيه نكارة وليس كلام أبي داود هذا ثابتاً في أصل سماعنا من السنن
وهو ثابت في كثير من النسخ الصحيحة **﴿الخامسة عشرة﴾** في غمزه **﴿صلى الله عليه وسلم﴾**
رجلى عائشة أن الفعل القليل لا يبطل الصلاة وهو كذلك فإن قيل ففي بعض طرق
أبي داود غمزنى فقال تنحى فهذا يدل على أن غمزه لها لم يكن في الصلاة لقوله مع
الغمزة تنحى والجواب أن الغمز مع قوله تنحى إنما هو إذا أراد أن يوتر بين الفراغ
من التهجدين والوتر كما هو مخرج به في هذه الرواية فإنها قالت فيصلى رسول الله
﴿صلى الله عليه وسلم﴾ وأنا أمامه فإذا أراد أن يوتر زاد عثمان غمزنى ثم اتفقا فقال تنحى وهذا
كقوله في الحديث الآخر حتى إذا أراد أن يوتر أيقظها فأوترت **﴿السادسة عشرة﴾**
قول الراوى عن عائشة أو من بعده تعنى رجلى هكذا وقع في السند بزيادة تعنى
والحديث عند البخارى بدونها غمز رجلى وفائدة زيادة تعنى هنا أنه سقط ذكر رجلى
هنا بعض الرواة وعلم من بعده أن من قبله أتى بها وإنما سقطت من بعض الرواة بعده
وقد روى الخطيب في الكفاية بإسناده عن أحمد بن حنبل قال سمعت وكيعاً يقول أنا
استعني في الحديث بمعنى وفعل الخطيب ذلك في حديث رواه عن ابن عمر بن مهيدي عن
القاضي المحاملى بإسناده عن عروة عن عمرة يعنى عن عائشة أنها قالت كان رسول الله
﴿صلى الله عليه وسلم﴾ يدنى إلى رأسه فأرجله قال الخطيب كان في أصل ابن مهيدي عن عمرة أنها
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدنى إلى رأسه فألحقنا فيه ذكر عائشة

اذ لم يكن منه بد وعلمنا ان الحاملي كذلك رواه وانما سقط من كتاب شيخنا
ابي هرو قلنا فيه يعني عن عائشة لأجل ان ابن مهدي لم يقل لنا ذلك قال الخطيب
وهكذا رايت غير واحد من شيوخنا يفعل مثل هذا قال ابن الصلاح وهذا
اذا كان شيخه قد رواه له على الخطأ أما اذا وجد ذلك في كتابه وغلب على ظنه
ان ذلك من الكتاب لا من شيخه فيتجه هنا إصلاح ذلك في كتابه وفي روايته
عند تعدد به مع السابعة عشرة قول عائشة والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح
ارادت حينئذ لأنه لا يبعد وقوع المصباح في اليوم وهو النهار والعرب تعبر
باليوم عن الحين والوقت كما تعبر به عن النهار وهو مشهور عندهم الثامنة عشرة
وفي قول عائشة بيان لما كانوا عليه من ضيق العيش اذ لم يكونوا يسرجون في
بيوتهم مصابيح قال ابن عبد البر وفيه انها اذ حدثت بهذا الحديث كانت
في يومهم المصباح وذلك ان الله تعالى فتح عليهم بعد النبي ﷺ من الدنيا فوسعوا
على أنفسهم إذ وسع الله عليهم التاسعة عشرة فان قيل قد جعلتم ان قولها
يومئذ المراد به الحين والزم فيحتمل أن تريد بذلك الوقت وقت صلاة ﷺ
من آخر الليل لا كل الليل وانما كانوا يطفئون مصابيحهم عند النوم كقولهم في
حديث جابر في الصحيح وأطفئوا مصابيحكم فانما هو عند النوم وقد ورد أن النبي
ﷺ كان لا يجلس في بيت مظلم حتى يوقد له وفي الصحيحين أيضا من حديث
أبي هريرة في قصة الأنصاري الذي نزلت فيه (ويؤثرون على أنفسهم) الآية أنه
قال لامرأته وتعالى فأظنى السراج فدل ذلك على أنهم كانت لهم مصابيح في بيوتهم
في زمن النبي ﷺ غير أنها كانت تطفأ عند النوم والجواب أن هذا وإن كان
محتملا إلا أن قولها ليس فيها مصابيح ظاهر في مطلق النفي وإن حدث بعد ذلك
في زمنه ﷺ ويدل على ذلك قول عائشة في بعض طرقه إذ سألت عن ذلك
لو كن لنا مصباح لا كناؤه وأما كونه لا يبعد في بيت مظلم فهذا لا يثبت وقد
ضعفه ابن حبان والله أعلم بالتأنيده المشرون ذكر الشيخ تقي الدين القسيري
ما حاصله أن قصة عائشة في كونها في قبلته صلى الله عليه وسلم وهي راقدة ليس
يبين مساواتها لمروء المرأة لأنها ذكرت أن البيوت حينئذ ليس فيها مصابيح
فلعل سبب هذا الحكم عدم المشاهدة لها .

ثم الجزء الثاني من طرح التثريب ويليه الجزء الثالث وأوله (باب السهو في الصلاة)

فهرس الجزء الثاني

من طرح التثريب في شرح التقریب

ص	ص
لم ينو المتوضئ إلا عند الوجه	٢ ﴿كتاب الطهارة﴾
فهل يحصل له ثواب السن المتقدمة	(حديث انما الأعمال بالنيات) وفيه
لو فعل في الصلاة ما ينافي الفرضية	ثلاث وستون فائدة
فهل تصح تقلا : وحكم ما لو قلب	٥ هذا الحديث قاعدة من قواعد
الفرض تقلا	الاسلام
إذا خرج وقت الجمعة فهل تكمل	٧ هل المراد صحة الأعمال بالنيات
ظهاً أولاً	أو كمالها بالنيات
المسبق في الجمعة إذا أدرك الامام	٩ فروع فيما لو نوى مع الفرض أجر
بعد رفعه من الركعة الثانية هل	آخر مما يحصل بنون نية
ينوى الظهري او الجمعة	١١ اشتراط النية في العبادات اختلاف
إذا نوى المقيم في رمضان صوم قضاء	المذاهب في وجوب النية في الوضوء
أو كفارة أو تطوع فهل يقع	والغسل والتيمم وإزالة النجاسة
الصوم عن رمضان أو لا ينقضاء أصلاً	١٢ إذا أجنب الكافر أو أحدث
المتطوع بالصيام إذا نوى أثناء	فاغتسل أو توضأ ثم أسلم فهل يعيد
النهار فهل يجب له الصيام من حين	الغسل والوضوء أولاً
النية أو من أول اليوم	٤ هل تجب النية على من يغسل
هل يكتفى بنية واحدة في أول	زوجته المجنونة من حيض أو قاض
رمضان لجميع الشهر	أو الكافرة المستنقة
إذا أحرم بالحج في غير أشهر الحج	٥ عدم صحة وضوء المرتد وغسله وتيممه
فهل ينقضاء عمرة	١٣ هل تشترط النية بسجود التلاوة
	هل تجب النية على فاسل الميت ٥ إذا

١٧	الشخص الذي لم يحج حجة الاسلام	ص
»	إذا نوى الحج عن غيره فهل يقع	ص
»	عن غيره أو عن نفسه	»
»	اشتراط استمرار النية ، والفرق	»
٢١	بين نية الخروج من الصلاة ونية	»
»	الخروج من الصوم والاعتكاف	»
»	والحج والعمرة والوضوء والفعل	»
١٨	هل يشترط نية كل ركن من أركان	»
»	الحج	»
»	يشترط في تعاقب المباح الاتكون	»
»	معه نية تقتضي محرمه	»
١٩	جواز تخصيص اللفاظ بالنية من	»
»	غير تلفظ	»
»	اشتراط النية في الكتابات من تلفظ	»
»	بالطلاق ونوى عددا من غير تلفظ	»
»	به فانه يقع مانواه من العدد	»
»	إذا قال لزوجته انت بأن ونوى	»
»	ثنتين أو واحدة فهل يقع مانواه	»
٢٨	من العدد رجما أو تقع واحدة	»
»	بأنة	»
٢٠	لو أقر زيد بشيء مجمل فانه يرجع	»
»	الى نيته	»
»	ليس الايمان اقرارا بالاسان فقط	»
»	عدم مؤاخذه الناس والمخاطي في	»
»	الطلاق والعناق ونحوهما	»
٢٠	من نطق بكلمة الكفر ثم ادعى انه	»
ص	سبق لسانه بها فهل يוכל الى	ص
»	دينه أو يكفر	»
»	الحبل الممقطة للزكاة أو للشفعة	»
»	وبيع العينة والحلل في النكاح	»
»	عدم صحة العبادة من الجنون وكذا	»
»	العقود والحدود وكذا السكران	»
»	غير المتعمدى	»
»	القتل شبه العمد لا قود فيه	»
»	انواع الهجرة السبعة	»
»	هل انقطعت الهجرة أولا	»
»	لا يجمع بين الله ورسوله في ضمير	»
»	ثنية	»
»	الجمع بين الحديث الذي فيه ذم من	»
»	كانت هجرته الى امرأة يتزوجها	»
»	وحديث من أسلم فكان صداقه	»
»	لزوجته هو الاسلام — وحكم	»
»	اجتماع البواعث على الفعل	»
»	لابأس للخطيب ان ورد احاديث	»
»	في اثناء الخطبة	»
»	إذا أخذ الامام الزكاة من الناس	»
»	قهرأ فهل تجزى عنهم	»
»	إذا ظاهر زيد فأعتق بكر عبده	»
»	عن زيد بنية كفارة الظهار بغير	»
»	علمه فهل يجزئه	»
»	مقووط عدة المرأة بلا نية	»

٢٩	(باب ما يفسد الماء وما لا يفسده)	ص
٣٨	(حديث لا تبلى في الماء الدائم ثم تغتسل منه) وفيه (١٩) فائدة	٣٨
٣٢	الاختلاف في تنجس الماء الراكد بحلول النجاسة فيه ان كان أكثر من قلتين	٣٢
٣٩	الماء الجاري إذا لم يتغير بالنجاسة وهو قليل فهل ينجس	٣٩
٤٠	قول احمد إن بول الأدمى وعذرتة ينجان الماء الراكد وإن كثرا بخلاف غيرهما	٤٠
٤١	قول مالك بعدم التنجيس إلا بالتغير * نجاسة الماء المستعمل عند بعض الحنفية	٤١
٣٣	قول الجمهور إن الماء المستعمل غير مطهر * حكم البول في الماء الراكد والافتسال فيه تفصيلا عند الشافعية	٣٣
٣٤	كرهية البول في الماء الجاري * حكم الاستنجاء في الماء الراكد	٣٤
٣٦	التشنيع على الظاهرية حيث ألزموا حرمة البول فقط في الماء الراكد دون التغوط الخ	٣٦
٣٧	(حديث أن الرجال والنساء كانوا يتوضئون في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعاً)	٣٧
١١	وفيه (١١) فائدة	١١
حكم إضافة الصحابي الفعل الى زمن الرسول * هل المعنى أنهم ما يغتسلان من اناء واحد ولو معا أو يغتسل الرجل ثم تغتسل المرأة مما فضل الخلاف في طهر الرجل بفضل المرأة وعكسه وأحاديث في الموضوع طهارة الذمية وجواز استعمال فضل طهورها وسورها		
(باب الوضوء)		
(حديث إذا امتسقت أحدكم من نومه فليغسل يده الخ) وفيه (٢٥) فائدة		
من لم يشك في طهارة يديه فهل يؤمر بغسلها خارج الاناء قبل الوضوء		
هل غسل اليدين قبل ادخالها الاناء واجب أو مندوب		
هل يختص النهي بالأواني دون الحياض ونحوها		
هل النهي عن ذلك تعبدى أو معقول المعنى وإذا كان معقول المعنى فما سببه		
استحباب التثليث في غسل اليدين وفي غسل النجاسات ، وهل تزول الكراهة بغسل اليد مرة		

٥٧	هل يتوقف إدخال اليد الأتاه	٥٧	الاستغفار الاستغفار. هل يفرق
٥٨	على غسل اليدين جميعا	٥٨	بين المأموم وغيره • هل يستتر
٥٩	الفرق بين ورود الماء على النجاسة	٥٩	باليد أو يروح الأنف، وباليدين
٦٠	وعكسه	٦٠	اليمنى أو اليسرى يستتر
٦١	الرد على من قال بوجوب غسل	٦١	ويستجمر ويتيمض ويستنشق
٦٢	النجاسات كلها سبعا	٦٢	هل يجب الايتار في الاستجمار
٦٣	لا يكتفى في النجاسة المتروكة	٦٣	أو يندب • هل يدل الحديث على
٦٤	بالرش	٦٤	عدم وجوب الاستنجاء
٦٥	الاحتياط أولى ما لم يصير وسوسة	٦٥	حديث (يا بلال بم سبقتني إلى
٦٦	مذاهب العلماء في تقص الوضوء	٦٦	الجنة الخ) وفيه (٢١) فائدة
٦٧	بالنوم وهي عشرة	٦٧	استحباب قص الرؤيا على
٦٨	استحباب الكناية عما يستحبها	٦٨	الأصحاب، وكونه بعد صلاة
٦٩	منه	٦٩	الصبح، وتبشير من رؤيت له
٧٠	ينبغي تلقي أقواله ^{عليه السلام} بالتبول	٧٠	رؤيا صالحة بها
٧١	هل غسل اليدين الذي أمر به	٧١	سؤال من رؤي له خير عن
٧٢	المستيقظ هو غسلها المنسوب	٧٢	سببه • رؤيا الأنبياء حق • ما
٧٣	في الوضوء	٧٣	معنى رؤياه صلى الله عليه وسلم
٧٤	(حديث) : إذا نوما أحدكم	٧٤	بلا لا أمامه في الجنة • فضل
٧٥	فليستند في الخ) وفيه (١٣) فائدة	٧٥	الوضوء كلما حصل حدث والصلاة
٧٦	الاستغفار والاستغفار والاستغفار	٧٦	كلما حصل وضوء
٧٧	قول أحد بوجوب الاستغفار	٧٧	عروج الروح في النوم وسجودها
٧٨	هل يفصل بين المضمضة	٧٨	تحت العرش • استحباب
٧٩	والاستغفار أو بجمع	٧٩	استدامة الطهارة وصلاة ركعتين
٨٠	حكمة الاستغفار	٨٠	عقب الوضوء وركعتين عقب
٨١	صبيت الشيطان على الخيشوم هل	٨١	الأذان
٨٢	هو خام أو غاص • هل يغترط في	٨٢	استحباب ركعتين بعد أذان

ص	ص
استحب السواك مع ورودها بصيغة «لولا أن أشتق الخ»	المغرب وأحاديث في ذلك * الجنة مخلوقة
هل يباشر السواك باليمين أو الشمال ٧١	٦١ معاملة الناس على قدر أخلاقهم، ذم الفيرة في غير موضع الرية
حديث (خمس من الفطرة الخ) وفيه (٣٢) فائدة * معنى الفطرة ٧٢	٦٢ باب السواك وخصال الفطرة * حديث (لولا أن أشتق على امتي لأمرتهم بالسواك) وفيه (٢١) فائدة
أحاديث خصال الفطرة وفيها (١٣) خصلة ٧٣	٦٣ كيف يجمع بين هذا الحديث وأحاديث الأمر بالسواك
الختان وحكمه ٧٥	٦٤ هل لا يقال للمندوب مأمر به * جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم فيما لم يرد فيه نص
حلق العانة وحكمه - حكم قص الشارب والخلاف في حلقه ٧٦	٦٥ هل يستحب السواك للصائم بعد الزوال أو بكره * مناقشة حديث (صلاة بسواك خير من سبعين صلاة بغير سواك)
هل يترك طرفا الشارب أو يقصان - استحباب تقليم الأظافر، وكيفيته ٧٧	٦٦ الحكمة في استحباب السواك عند الصلاة * ذكر أحوال يستحب فيها السواك وأحاديثها
أولى الأيام بقص الأظافر والحديث المسلسل بقصها يوم الخميس ٧٩	٦٧ فوائد السواك مطلقا، ما يستحب السواك به ويصح، وهل يصح بالأصبع؟ واستحباب الأراك
اختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بطيب رائحة الأبط لا بدم الشعر * عرق النبي ﷺ أطيب الطيب ٨١	٦٩ صفة الاستياك المأمور به ٧٠ أنهم يستحب تأخير العشاء كما
التوقيت في حلق العانة وقص الشارب والأظفار وتنف الأبط ٨٢	
إعفاء اللحية * في اللحية (١٢) خصلة مكروهة منها الخضاب ٨٣	
م-٢٦- طرح تزيب - ل	

ص	والخلق	ص
٨٤	استحباب غسل الأبراجم والرواحب	٩٧
	واتقاص الماء	
٨٥	استحباب الانتضاح	
٨٦	باب الاستحجار	
٨٧	باب الغسل	
٨٨	حديث عائشة (كنت اغتسل الخ)	
	كيف يجمع بين حديث أنه صلى	
	الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاع	
	وحديث أنه وعائشة كانا يغتسلان	
	بالفرق وهو ثلاثة أصع	
٩١	هل المستحب ألا ينقص في	٩٨
	الغسل عن صاع وفي الوضوء عن	
	مد أو ألا يزيد على ذلك	
٩٢	باب التيمم	٩٩
	حديث عائشة الذي فيه سبب	
	مشروعية التيمم، وفيه (٣٥)	
	قائدة	
٩٣	جواز خروج النساء مع الرجال	١٠٠
	في الأسفار	
٩٤	اشتراط القرعة لمن له زوجتان	
	مثلا وأراد الخروج بأحدهما	
٩٦	جواز اتخاذ النساء القلائد، اعتناء	١٠٢
	الأمير بحفظ حقوق المسلمين،	
	جواز سلوك الطريق التي لا ماء	١٠٣
	فيها، جواز الإقامة بموضع لا ماء	١٠٤
		البدن
		فيه، جواز أن يشكوا الناس
		المرأة إلى أبيها وإن كان لها زوج،
		نسبة الفعل إلى من تسبب فيه
		جواز دخول الرجل على ابنته
		المتزوجة، وتأديب الرجل ولده
		بالقول والفعل، جواز نوم الرجل
		على فخذ امرأته لكن لا تحجير
		عليه: عدم إيقاظ النائم ما لم يضق
		وقت الصلاة: لاخير في النوم
		إلى الصبح بلا تهمجد إذا كان
		ذلك عن غلبة نوم
		بيان أن الوضوء كان معلوما قبل
		نزول آيته بخلاف التيمم
		وجوب النية في التيمم ووجوب
		تقل التراب، وتعين الصعيد الطيب
		واختلاف الأئمة فيه
		هل يجب في التيمم ضربتان أو
		ثلاثة أو واحدة وهل تمسح الأيدي
		إلى الأرساغ والمرافق أو المناكب
		هل يصلى بالتيمم واحدة أو ماشاء،
		لا بتيمم لفريضة قبل وقتها. الخلاف
		فيمن فقد الماء والتراب هل يصلى
		أو لا، وهل يعيد أو لا
		الخلاف في الجنب هل يتيمم أو لا
		قول أحمد بالتيمم عن النجاسة على

- ١٠٤ حديث (جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً) وفيه (١٥) فائدة
- ١٠٦ النهي عن الصلاة في مواضع كالزبل والمجزرة * الخلاف في أن التيمم يختص بالتراب أو يجوز بجميع أجزاء الأرض
- ١٠٩ هل التيمم يرفع الحدث ، وهل يصح بالتراب المستعمل ، وهل تكون الطهارة لأعن حدث ولا عن خبث * اختصاص هذه الأمة بالتيمم
- ١١٠ حديث (فضلت على الأنبياء بست الخ)
- ١١٢ بيان هذه الخصائص
- ١١٤ الأصل في الأشياء الطهارة * هل يتيمم لشدة البرد أو لا
- ١١٥ حديث (ذروني ما تركتكم - إلى قوله - وإذا أمرتكم بالأمرفأتمروا)
- ١١٦ نهى الصحابة عن - مؤال النبي ﷺ عما سكت عنه
- ١١٧ حرمة التدأوى بالحجر بخلاف إماعة اللقمة بها لمن غص
- ١١٨ الإكراه على المعصية يسقط الأثم والحد * العجز عن الواجب أو بعضه يسقطه ويوجب الانتقال
- ١١٩ حكم من قدر على صوم بعض اليوم أو عتق بعض الرقبة في الكفارة
- ١١٩ باب غسل النجاسة
- حديث (إذا شرب الكلب في أناء أحدكم الخ)
- ١٢٠ هل يفرق بين الكلب المأذون في أخذه وغيره ، وهل يفرق بين الولوغ في الأناء والولوغ في المستنقع * هل غسل الأناء سبعا واجب أو مستحب ، وهل هو للتنجس أو مشروع تعبداً ، وهل يستعمل الماء ويؤكل الطعام أو يراقن
- ١٢٢ قول الظاهرية إن هذا الحكم لا يتعدى الولوغ والشرب
- ١٢٣ قول أبي حنيفة بالاكْتفاء بثلاث مرات في الغسل من ولوغ الكلب وقول بعضهم بعدم التحديد
- ١٢٤ قول بعضهم بعدم الترتيب * هل
- ١٢٥ إلى البديل إن كان * إذا وجد المحدث ماء لا يكفي لكل الطهارة فهل يستعمله ويتيمم عن الباقي أو ينتقل إلى التيمم من غير استعماله * حكم ما لو وجد ما يصلح للمسح كخلج أو برد لا يذوب

ص	ص
١٣٨ جاهل حكم التحريم لا يعزى بشرطه	التسبيح تعبد أو معقول المعنى
الرفق في انكار المنكر * احتمال	١٢٥ هل الفصل فوري * هل تتعدد
أخف المفسدين	الفصلات بتعدد اللفات
١٣٩ حكاية جيلة في من لم يرفق في تعليم	١٢٦ هل يتعدى حكم الكلب إلى الخنزير
الجاهل	حكم ما لو كان مصاب الكلب جامدا
١٤٠ هل بول الصبي طاهر * وجوب	١٢٧ حديث (طهر) فناء أحدكم الخ
تزيه المساجد عن النجاسات	وفيه (١٦) فائدة
١٤١ هل يمنع ادخال الميت المسجد * هل	١٢٧ اعتراض على القائلين بنجاسة الكلب
يفرق بين الماء الوارد على النجاسة	١٢٨ اشتراط الترتيب * بحث اختلاف
والمورود لها	الروايات في الفسلة التي يحمل معها
١٤٢ هل يشترط في تطهير الأرض حفر	التراب
مأصباته النجاسة * هل يشترط في	١٣١ هل ذكر التراب في الحديث غريب
التطهير جفاف الأرض بعد صب	١٣٢ لا يكفي الترتيب بتراب نجس * لا
الماء عليها * هل غسالة النجاسة	يكفي ذر التراب على المحل
طاهرة وهل هي مطهرة	١٣٣ لا يكفي مزج التراب بمائع غير
١٤٣ هل للماء المزيل للنجاسة مقدار	الماء * هل الأمر بالترتيب تعبد
معين	أو معقول المعنى * لا يكفي الفصل
١٤٤ هل تطهر النجاسة بالجفاف	ثامنة بالماء بدل التراب
١٤٥ كتاب الصلاة	١٣٤ هل يكفي الرمل بدل التراب * هل
حديث (بيننا وبينهم ترك الصلاة	يكون التراب في غسلة ثامنة
فمن تركها فقد كفر)	١٣٤ (حديث الأعرابي الذي قال في
١٤٦ الخلاف في كفر تارك الصلاة	المسجد) وفيه (٢٢) فائدة
١٤٨ هل يقتل المرء بترك صلاة واحدة	١٣٦ ركعتا تحية المسجد * عدم
وهل يقتل أو يحبس	التخصيص في الدماء
١٤٩ هل يستتاب أو يقتل بلا استئابة	١٣٧ المبادرة إلى انكار المنكر وتعليم
اختلافهم في وجوب قضاء الصلاة	الجاهل

ص	ص
١٧٣	المتروقة صمدا
على سبعة عشر قولا	١٥٠ باب مواقيت الصلاة
١٧٥ هل الوتر واجب	(حديث الايراد بالصلاة) وفيه
١٧٦ هل تجب مراعاة الترتيب في قضاء	(١٣) فائدة
القائمة	١٥١ استحباب الايراد بالظهر وشروطه
١٧٧ اطلاق العشاءين على المقرب	والخلاف فيه والحجاج بين
والعشاء	القرينين
١٧٧ حديث (الذي تقوته العصر فكانما	١٥٥ هل يبرد بالعصر والعشاء والجمعة
وتر أهله وماله)	١٥٨ هل يبرد بأذان الظهر أيضا
١٧٩ هل مثل العصر غيرها في التغليب	١٥٩ مشروعية الاذان للمسافر
في فواتها	١٦٠ مقدار الايراد
١٨٠ المراد بفوات العصر في الحديث	١٦١ (الحديث الدال على ان الحر من
١٨٢ حديث (لا يتحرى احدكم فيصلي	فيح جهنم)
عند طلوع الشمس ولا عند غروبها)	١٦٣ حديث (كنان صلى العصر ثم يذهب
١٨٣ هل النهي يتوجه بعد الطلوع وقبل	الذاهب الخ)
الغروب	١٦٤ الخلاف في اول وقت العصر
١٨٤ النهي عن الصلاة عند الاستواء في	١٦٥ استحباب تقديم العصر أول وقتها
غير يوم الجمعة	عند الجمهور ومناقشة الحنفية
١٨٥ النهي عنها بعد صلاتي الصبح	في خلافهم
والعصر	١٦٧ حديث (كان رسول الله ﷺ يصلي
١٨٦ هل للعصر سنة بعدية	العصر الخ)
١٨٨ هل يكره بعد الفجر أن يصلي غير	١٦٨ (الحديث الدال على ان الصلاة
سنة الصبح	الوسطى صلاة العصر)
١٨٩ هل تكره الصلاة بعد الجمعة هل	١٧٠ الجواب عن تأخير النبي ﷺ
النهي عن الصلاة في الاوقات	العصر في القتال حتى غربت الشمس
المذكورة للتنزيه أو التحريم	١٧١ حكمة تسمية صلاة العصر بالوسطى

ص	ص
شهر رمضان	١٩٠ هل المهى عنه كل صلاة حتى الفوائت
٢١٠ يجوز في الرواية الاعتماد على الصوت	وهل مثلها الجنازة وسجود التلاوة
من غير رؤية الخبر	ودفن الميت
٢١١ جواز كون المؤذن أعمى	١٩٤ استثناء من بمكة
٢١٢ جواز تقليد الأعمى البصير في الوقت	١٩٥ معنى طلوع الشمس بقرنى شيطان
وجواز اجتهاده فيه	١٩٦ ﴿باب الاذان﴾
٢١٣ ﴿باب شروط الصلاة﴾	حديث (إذا نودي للصلاة ادبر
(حديث وجوب الوضوء) *	الشيطان الخ)
اشتراط الطهارة للصلاة صحة وقبولاً	٢٠١ معنى إدبار الشيطان عند سماع الاذان
٢١٥ اشتراط الطهارة لصلاة الجنازة	٢٠٢ استحباب رفع الصوت بالاذان
وسجدة التلاوة عند الجمهور	٢٠٣ أيهما أفضل ؟ الاذان أم الامامة
٢١٦ فاقد الطهورين تحجب عليه الصلاة	* هل يتوقف ادبار الشيطان على
عند الجمهور وفيها أربعة مذاهب	الاذان الحقيقي أو يكفى صورة الاذان
٢١٧ اشتراط الطهارة في صحة الطواف	٢٠٤ من نسي شيئاً وأراد تذكره فعلبه
٢١٨ المعاني التي يطلق عليها الحدث	بالصلاة * لا يشترط في أفضلية
والبحث في بعضها	الصلاة انطباق أولها على أول
٢٢٠ حكمة ربط الطهارة بالاحداث	الوقت * الفكر في الصلاة والسهو
٢٢٢ موجب الطهارة الحدث أو القيام	فيها لا يبطلها
الى الصلاة * لو سبقه الحدث وهو	٢٠٥ حديث (إن بلالا يؤذن بليل
في الصلاة فهل يتطهر ويبنى أو	الخ) * هل يجوز الاذان للصبح
يستأنف	قبل وقتها
٢٢٣ حديث كانت بنو اسرائيل	٢٠٦ حكمة جواز اذان الصبح قبل
يغتسلون عراة الخ)	وقتها * استحباب اذانين للصبح
٢٢٤ هل كان ستر العورة واجبا في زمن	٢٠٨ سبع مذاهب في وقت الاذان
موسى <small>عليه السلام</small>	الاول للصبح
٢٢٥ إباحة كشف العورة في الخلوة	٢٠٩ هل يستثنى من الاذان قبل الفجر

ص	ص
٢٤٨ هل يقوم مقام التسبيح ذكر آخر	حال الاغتسال خلافا لبعضهم
٢٤٩ هل يقوم مقام التصفيق غيره	٢٢٦ اشتراط سر العورة في صحة الصلاة ، واختلاف المذاهب فيه
كالضرب بعضا * كيفيات التصفيق	٢٢٨ الانبياء منزهون عن النقائص في الخلق والخلق ، والاعتراض بمعنى يعقوب وابتلاء أيوب
٢٥٠ هل صوت المرأة عورة * هل يجوز للرجل التصفيق في غير الصلاة ، جواز الاشارة المفهمة في الصلاة عند الجمهور ، وذكر أحاديث فيها	٢٢٩ فضيلة الصبر * فضيلة موسى عليه السلام حيث آذوه فبرأه الله
٢٥٢ * باب رفع اليدين *	٢٣٢ حديث (بينما أيوب يفتحل عريانا)
(حديث رفع اليدين عند افتتاح الصلاة والركوع والرفع منه) *	٢٣٣ شيء من سيرة أيوب عليه السلام
القائلون من الصحابة والتابعين والأئمة بالرفع في المواطن الثلاثة والقائلون بالرفع عند الافتتاح فقط	٢٣٤ لا يحكم على إنسان بحب الدنيا بمجرد أخذه لها
٢٥٥ هل الرفع واجب أو مستحب	٢٣٦ حديث (أيضلى أحدنا في ثوب الخ)
٢٥٦ هل يقارن الرفع التكبير أولا ؛ اختلاف المذاهب في ذلك	٢٣٧ جواز الصلاة في الثوب الواحد عند الجمهور * هل يجب ستر العاتق
٢٥٧ هل الرفع الى الاذنين او المنكبين او الصدر	٢٤٠ أقوال فيما يجب ستره في الصلاة
٢٥٩ هل يفرق في منتهى الرفع بين الرجل والمرأة	٢٤٣ حديث (التسبيح للرجال والتصفيق للنساء الخ) * لو ناب المصلي شيء في صلاته فهل يسبح أولا وهل تصفق المرأة أولا
٢٦٠ حكمة رفع اليدين في الصلاة	٢٤٤ وماذا يشرع للخنثى ؟ التسبيح أو التصفيق
٢٦١ هل ترفع اليدين في السجود	٢٤٥ هل التسبيح والتصفيق واجبان أو مستحبان أو مباحان
٢٦٢ هل ترفع اليدين عند القيام الى الركعة الثالثة * وأدلة ذلك	٢٤٦ حكم ما لو صفق الرجل
٢٦٤ رواية حديث رفع اليدين نحو خمسين من الصحابة	٢٤٧ حكم ما لو صبحت المرأة

ص	ص
٢٦٥	باب التأمين
٢٦٧	حديث (اداء الالامام آمين الخ) *
٢٦٨	الخلاف في استحباب التأمين للامام
٢٦٩	هل يؤمن المأموم لقراءة الامام وان لم يؤمن الامام وهل يجبر به
٢٧٠	مقارنة تأمين المأموم لتأمين الامام وجبره به
٢٧١	هل يؤمن المأموم في اثناء فاتحته
٢٧٢	* هل يزاد قبل التأمين « رب اغفر لي »
٢٧٣	باب القراءة في الصلاة (حديث صلاة العشاء بالشمس وضحاها ونحوها)
٢٧٤	تأمين الفاتحة في الصلاة، وأحاديث في ذلك
٢٧٥	(حديث صلاة معاذ العشاء بسورة اقتربت الساعة ومفارقة بعض الامومين له الى آخره)
٢٧٦	هل يجوز للمأموم اخراج نفسه من الجماعة، وهل يكمل صلاته أو يستأنف، وهل يشترط المنذر أولاً، وهل تستثنى الجمعة أولاً
٢٧٧	اعتذار من وقع منه خطأ
٢٧٨	(حديث صلاة معاذ بالبصرة وانزال رجل - وفيه - أفنان
٢٧٩	كيفية صلاته
٢٨٠	أنت . الخ
٢٨١	حكم صلاة المفترض خلف المتنفل والحجاج بين المتخالفين فيها
٢٨٢	هل يطلق اسم التفريق على الشخص بمجرد ظهور أمارته
٢٨٣	أحاديث إعادة الصلاة جماعة، وبيان استحبابها والخلاف في ذلك * من صلى مرتين فهل فرضه الاولى أو الثانية
٢٨٤	هل ينوي بالثانية الفرض
٢٨٥	باب التطبيق في الركوع ونسخه *
٢٨٦	* حديث (إذا ركع أحدكم الخ)
٢٨٧	هل يصطف المأمومان مع الامام أو خلفه
٢٨٨	هل تقضى صلاة التارك المتعمد المرأة لا تقف في صف الرجال ولا الصبيان
٢٨٩	باب القنوت * حديث (اللهم أنج الوليد الخ) * معاني القنوت
٢٩٠	الخلاف في قنوت الصبح
٢٩١	هل القنوت بعد التكبيرة أو قبله * هل يدعى لعين في الصلاة * هل يدعى بما ليس بنقطة التبرأ في الصلاة * هل يلحق الكافر أو المصالح

٢٩٥	استحباب الجهر بالتقنوت	٣١٠	هل همه ^{تعالى} يتحررون بيوتهم لأنهم لم يصلوا أصلاً أو أتركهم الجماعة وهل هم منافقون أو مؤمنون
٢٩٦	باب صلاة الجماعة والمشى إليها	٣١١	عدم وجوب الجماعة على النساء
٢٩٧	حديث (صلاة الجماعة أفضل الخ) أقل الجماعة اثنان	٣١٢	الرد على من قال إن المكف مخير بين الجمعة والظهر بلا عذر
٢٩٨	هل الجماعة فرض عين وهل هي شرط في صحة الصلاة	٣١٣	سقاية أهل بلدنا ولو على ترك الجماعة هل للامام أو نائبه ترك الجمعة لأخذ من في البيوت لا يصلون ونحوهم التحريق بال نار منسوخ
٢٩٩	الجمعة بين الأحاديث القائلة بتفضيل ثواب الجماعة هل تفضيل الجماعة يختص بكونها في المسجد	٣١٤	حديث (إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها) جواز خروج النساء إلى مسجد الجماعة
٣٠٠	هل تفاوت الجماعات في الفضل	٣١٥	الزوج مأمور بعدم النع هل هذا الأمر للوجوب أو الذنب تقييد خروجهن بالليل
٣٠١	حديث (كل سلامي من الناس عليه صدقة الخ)	٣١٦	وجوب استئذان المرأة زوجها أو وليها في الخروج إلى المسجد ممنعهن من التطيب ونحوه
٣٠٢	معنى المعدلين اثنين وإعانة الرجل في دابته والسكعة الطيبة وثواب السعي إلى الصلاة	٣١٧	اختلاف المذاهب في خروج النساء للمساجد وشهودهن الجماعة فيها هل للزوج منع زوجته من الحج الفرض (الحديث الذي فيه : ألا صلوا في الرحال)
٣٠٣	أماطة الأذى عن الطريق	٣١٨	الرخصة في التخلف عن مسجد الجماعة لمذر
٣٠٤	حديث (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل الخ)	٣١٩	من يستحب أن يقول المؤذن صلوا في الرحال أو صلوا في بيوتكم وهل يقال بعد الأذان أو بعد الحيلة أو بعدها
٣٠٥	فضيلة الصبح والمصر		
٣٠٦	(حديث تحريق البيوت على من يتخلفون عن صلاة الجماعة) جواز الحلف للتأكيّد جواز الاستئابة في الصلاة المعقوبة بالمال وهل نسخت احتجاج من قال إن الجماعة فرض عين		
٣٠٧	هل الصلاة المتوعدة على ترك جماعتها هي الصبح أو العشاء أو الجمعة		

- ص ٣٧٠ حوازي الكلام في الاذان * هل المنذر يخرج البرد والمطر أو أحدهما كاف
- ٣٧١ هل يفرق بين الليل والنهار في الترخص بالمطر والبرد والريح * وهل يفيد الترخص بالسفر
- ٣٧٢ هل يفرق بين الجمعة ومساير الجماعات في الاعتذار * هل المطر والوحل عذر في الجمعة
- ٣٧٣ هل يستحب الاذان في السفر
- ٣٧٤ ﴿ باب الامامة ﴾ (حديث تسوية الصفوف)
- ٣٧٥ هل اقامة الصف مستحبة أو واجبة
- ٣٧٧ (حديث عدم الاختلاف على امام الصلاة) هل يتمتع اقتداء المقرض بالتنقل
- ٣٧٨ هل يجوز تقدم المأموم على الامام في الموقف * ايجاب التكبير في افتتاح الصلاة
- ٣٧٩ تأخر أفعال المأموم عن أفعال الامام
- ٣٨٠ هل يقتصر الامام على مسح الله لن حده وهل يقتصر المأموم على ربنا لك الحمد أحاديث في ذلك ومذاهب
- ٣٨٢ حكم الواو في ربنا ولك الحمد
- ٣٨٣ هل اذا صلى الامام قائماً صلى المأمومون قعوداً أحاديث في ذلك ومذاهب وأبحاث منها الرد على ابن حزم بأسباب
- ٣٨٦ شروط امامة القاعد لمن يقدر على القيام وشروط جلوس المأموم لجلوس
- ص الامام عند الامام أحمد
- ٣٨٢ اختلاف الحائبة في صحة صلاة القائم خلف القاعد * هل يقتدى بالمضطجع وهل يضطجع المقتدى به
- ٣٨٣ (حديث يشبه السابق في عدم مخالفة الامام حتى في الجلوس)
- ٣٨٥ جواز صلاة الامام بنفسه بلا استخلاف عند المرض * هل يجوز علم الامام عن المأمومين
- ٣٨٦ حديث (إذا صلى أحدكم للناس فليخفف الخ) * الاجماع على مشروعية التخفيف للامام
- ٣٨٨ هل التخفيف مستحب أو واجب ما المراد بتخفيف الصلاة
- ٣٩٠ امام المحصورين الراضين بالتطويل يطول
- ٣٩١ هل تطويل الصلاة حد
- ٣٩٢ كراهة التطويل المؤدى الى سهو
- ٣٩٣ ﴿ باب المسبوق يقضى ما فاتته ﴾ * حديث * اذا نودي بالصلاة - الى قوله - وما فاتكم فاقضوا
- ٣٩٤ الامر بآتيان الصلاة مشياً والنهي عن إتيانها هرولة وهل يستوى فيه الجمعة وغيرها ومن خاف فوت الجماعة ومن لم يخف
- ٣٩٨ حكمة نهى قاصد الصلاة عن الاسراع * نسخ ما روى ان الصحابة كانوا اذا سبقوا يديمن الصلاة صلوا مقبلين ما فاتهم مفردين

- ٣٥٤ هل تدرك الجماعة بجزء من الصلاة
* قول ابن حزم إن من رجد الإمام
جالسا في آخر الصلاة يجب أن يدخل
منه
- ٣٦١ هل ما أدركه المسبوق مع الإمام هو
أول صلاته أو آخرها
- ٣٦٤ هل يتابع المأموم الإمام في الأقوال
التي ليست في مواضعها بالنسبة
للمأموم * قول ابن حزم إن الركعة
لا تحسب بإدراك الركوع
- ٣٦٥ باب الجلوس في المصلي وانتظار
الصلاة * حديث (اللائكة تصلي
على أحدكم ما دام في مصلاه الخ)
٣٦٦ هل المراد بكونه في مصلاه قبل
صلاة الفرض أو بعد الفراغ منها
- ٣٦٧ هل المراد بمصلاه البقعة التي صلى
فيها أو المسجد جميعه * اشتراط كون
الجلوس لا انتظار صلاة * هل يجوز
أن يقال « اللهم صلى على فلان » وليس
من الأنبياء
- ٣٦٨ هل يكره الإمام الجلوس في المصلي
بعد الفراغ
- ٣٧٠ حديث (لا يزال أحدكم في صلاة
ما كانت الصلاة تحبسه الخ)
- ٣٧١ لا بد أن يكسرن الداعي للمكث هو
انتظار الصلاة * معنى كون متظر
الصلاة في صلاة
- « باب الخشوع والادب وترك
ما يلهي عن الصلاة » * حديث (هل
- تروون قبلي - إلى قوله - أني
لأراكم من وراء ظهري)
- ٣٧٢ هل الخشوع سنة أو واجب ؟ وما
معنى الخشوع في الصلاة ؟
- ٣٧٣ كيف يجتمع الخشوع مع قول عمر
* أني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة
- ٣٧٥ هل الطمأنينة والاعتدال في الركوع
من الفروض أو من السنن
- ٣٧٦ حكم سبق المأموم أمامه * مسجزة
النبي ﷺ في نظره من وراءه
- ٣٧٧ حديث صلى رسول الله ﷺ في
خمسة ذات علم الخ، وفيه نفى
ما يشغل عن الصلاة
- ٣٧٨ كراهة زخرفة المساجد وغرس
الأشجار فيها * قبول البسدية *
نظيف قلب المهدى إذا ريد رد هديته
- ٣٧٩ من لم يرجم في هديته فردت إليه فلا
عار عليه في قبولها * جريان عادة
الأنبياء والصالحين بأن يخرجوا
عن ملابستهم كل ما يشغلهم عن بعض
المبادات، وأحايث في ذلك
- ٣٨٠ حديث (إذا قام أحدكم للصلاة فلا
يصفق أمامه الخ) * هل النهي عن
الصفق أمامه أو عن صفه خاص بمن
صلى في المسجد أو عام
- ٣٨١ ما المراد بالقيام للصلاة ؟ * هل هذا
النهي للتحریم أو للتنزيه
- ٣٨٢ معنى قوله « فإن الله قبل وجهه
إذا صلى »

- ٣٨٣ ما الجهة المأذون بالبصق فيها
٣٨٤ حكم ما واضطر الى البصق جهة اليمين
هل يختص البصق على اليسار ونحوه
بما اذا كان المسجد حصى أو ترابا
لا بلا ماء أو بساطا أو نحوهما
٣٨٥ طهارة البصاق والخضامة * تنزيه
المسجد عما يستفسر * هل النفخ
والتنحنج بلا عبت يبطل الصلاة *
٣٨٦ حديث . ان رسول الله ﷺ رأى
بصاقا في جدار القبلة الخ * الاجماع
على ان العمل القليل في الصلاة
لا يطلها
٣٨٧ حديث عائشة كان رسول الله ﷺ
يصلي من الليل وأنا معترضة بينه
وبين القبلة الخ وحكم الصلاة الى النائم
٣٨٨ هل يقطع مع الصلاة مرور المرأة
والحمار والكلب
٣٩٠ حديث عائشة * بشما عدتمونا
- ٣٩١ هل يفرق بين المرأة الحائض وغيرها
الحكمة في كون هذه الثلاثة تقطع
الصلاة على الفول بذلك * امور غير
الثلاثة ورد قطع الصلاة بها وهي
الخنزير واليهودي والمجوس * هل
صلاة النبي وبين يديه زوجته من
خصائصه ﷺ
٣٩٣ كراهة الصلاة الى المرأة ونحوها
٣٩٤ هل لمس الرجل المرأة ينقض الوضوء
٣٩٥ اذا قلنا بقطع الصلاة بالمرأة وما ذكر
معا فمما مقدار السافة التي يحصل
بها المحذور
٣٩٦ بيان ما كان عليه الناس في الصدر
الاول من ضيق العيش ثم توسع
الله عليهم

صواب	خطأ	ص	س	صواب	خطأ	ص	س
الأذان	خطأ	١	١٩٧	قال أخبرنا	وأخبرنا	٢	٢
الفتح	يفتح	٣	٢٠١	هرون قال	هرون	٢	٢
القبول	المقول	٢١	٢٢٦	الكشميني	الكشميني	٣	٢٥
قباء	قبا	٧	٢٣٦	سبب	سبب	٢١	٢٥
تبان	تبان			وبالأول	وبالأول	١٧	٣٠
بكونهما	اكونهما	٢٢	٢٧٥	يرفع	يرفع	٢٣	٣٠
أمرنا	أمرنا	٣	٢٨٤	لا يتناول	لا يتناول	١٢	٣٤
أنج	أنج	٣	٢٨٨	يقدره وينجسه	يقدره وينجسه	٢٤	٣٤
حتى لا	حتى	١٨	٣١٨	يقدره	يقدره	٢	٣٥
مشبههم	مشبههم	١٩	٣١٨	تقديره	تقديره	١٠	٣٦
٣٥٢	٣٥٢	٠	٣٥٢	يؤمر	يؤمن	١٥	٤٣
باب المسبوق باب المسبوق	باب المسبوق	١	٣٥٣	بريدة	بريدة	١	٤٤
السكينة	السكينة	٣	٣٥٣	بالدال	بالدال	١٤	٥٨
غير	غير	٤	٣٥٤	ثلاث عشرة	ثلاثة عشر	١٠	٧٤
نس والز	نس والز	٥	٣٥٤	حديثا	حديثا	٢٥	٧٨
رب	رب	٦	٣٥٤	كقص	لقص	٤	٧٩
سعد	سعيد	١٦	٣٦٠	أولى	أول	٧	٧٩
فول صاحب	صاحب	٥	٣٩٤	الأمداد	أمداد	٤	٩١
لا تحسب	تحسب	١٨	٣٩٤	أيها	ابنها	٢٤	٩٦
لا فرقة	فرقة	٨	٣٩٩	بالتيمم	بالوضوء	١٦	٩٨
إيذاء	نداء	١٢	٣٦٩	عله (لا التراب	لأن التراب	٥	١٠٨
نزع	نوع	٧	٣٨٢	المقيد	مقيد		
الغريين	القرنين	٢٥	٣٨٤	فليرقه	فليرقه	١	٢٢١
بالي	بالا	١٢	٣٨٩	منده	مندر	١	١٢٤
»	»	٣	٣٩٤	تعبدا ولا	تعبدا أولا	١٣	١٢١
				يهرق	ايهرق	١٣	١٢٤
				عله (تفرد به)	تفرد	٢١	١٢١
				بنجس	تنجس	٢	١٢٣
				الرجال	الرجال	٢٣	١٥٢
				صلاة	الصلاة	١٧	١٧٠

تنبيهات

﴿أولاً﴾ في جميع النسخ الأصول وقع لفظ (الحادية عشرة) و(الثانية عشرة) إلى (التاسعة عشرة) بمحذف التاء من (عشرة) وهو خطأ متكرر في الكتاب كله من أوله إلى آخره وقد ترك بحاله في أول هذا الجزء ثم طبع على الصواب من صفحة ١٩٤ إلى الآخر (ثانياً) للأمام الهروي كتاب في اللغة يسمى (الفريين) يعني غريب القرآن وغريب الحديث وقد وقع في النسخ بلفظ (المرنين) ونحوه وسها المصحح عن صحيحه فتكرر خطأ فليصحح كما وجد (ثالثاً) «خويز منداد» من أئمة المالكية وتكرر في الكتاب تارة على الصواب كما هنا وتارة بلفظ «خوار منداد» ونحوه فليصحح

كتبه على البولاق في ١٤ من جمادى الأولى سنة ١٣٥٣ والله الموفق.